

الدكتور أحمد عبد السلام

المؤرخون التونسيون

في القرون 17 و 18 و 19 م.

رسالة في تاريخ الثقافة

نقلها من الفرنسية الى العربية
د. أحمد عبد السلام أ. عبد الرزاق الحلوي

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون

بيت الحكمة

1993

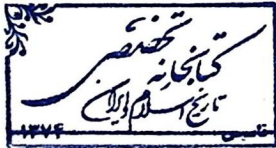
المؤرخون التونسيون في القرون 17 و 18 و 19م / أحمد عبد السلام وعبد الرزاق
الطيوي - تونس : المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (بيت الحكمة) 1993
(تونس : ORBIS) ، 602 ص ، 24 صم (الترجمة : تاريخ) - مسفر .
ر.د.م.ك X - 11 - 929 - 9973

حظي هذا الكتاب بتوصية بالنشر من
وزارة الثقافة

سحب من هذا الكتاب 3000 نسخة في طبعته الأولى
© جميع الحقوق محفوظة للمجمع التونسي
للعلوم والآداب والفنون - بيت الحكمة - 1993

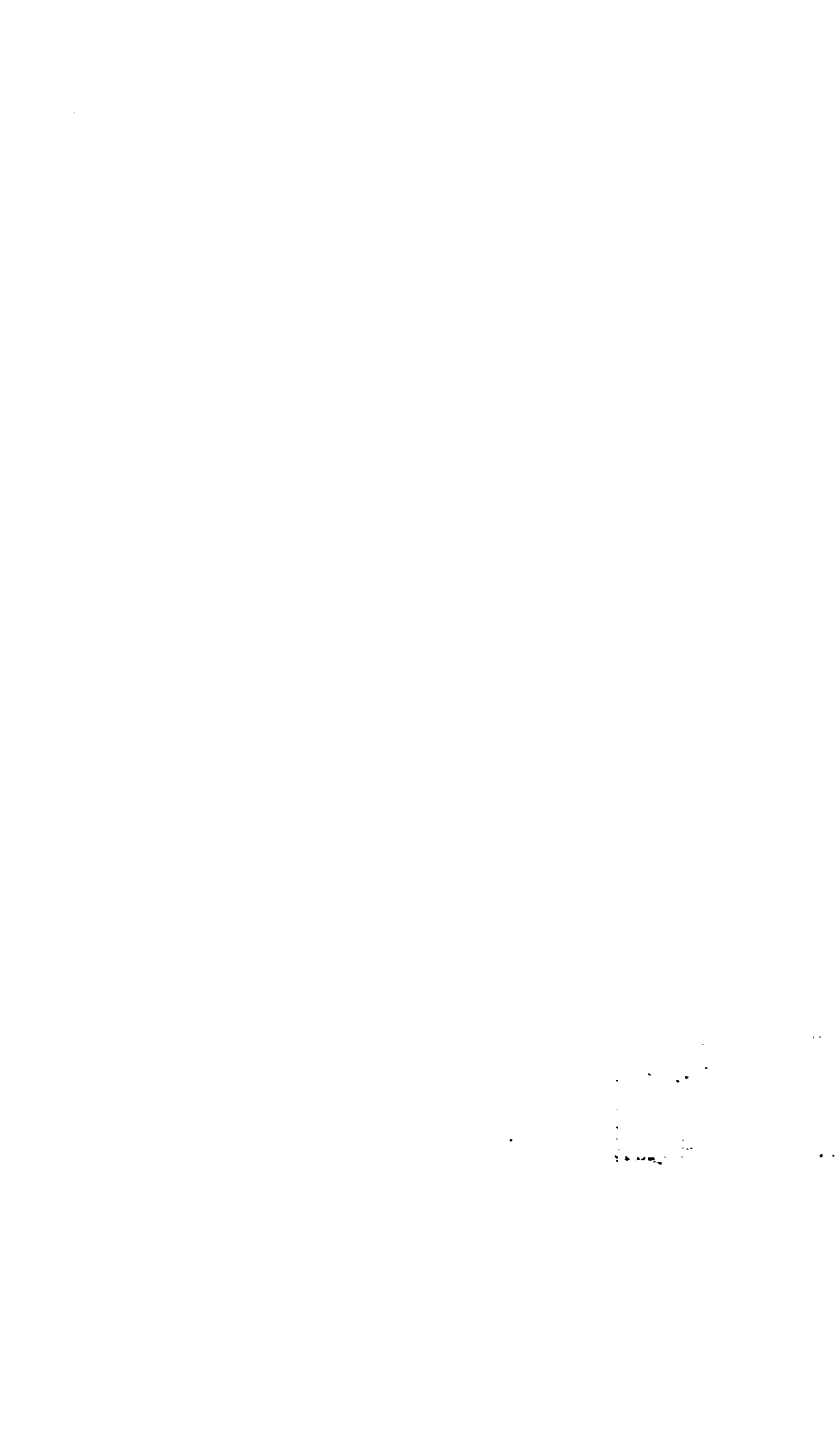
آخرو ما صدر فم نفس السلسلة

- (1) "قصائد اليابان المائة" نقلتها من اليابانية الى الفرنسية كلودين فراي وعربها الاديب الشاعر محسن بن حميدة - 1990 .
- (2) "تطور تونس الاقتصادي" ألفه بالفرنسية محمد صالح مزالي و نقله الى العربية الهادي التيمومي - 1990 .
- (3) "المصريون" (دفاعا عن الاسلام والمسلمين) ألفه بالفرنسية قاسم أمين ونقلته الى العربية سعاد التريكي - 1990 .
- (4) "رحلة المبشر إيفالد" من تونس الى طرابلس في سنة 1835 نقلها من الألمانية الى العربية منير الفندري - 1991 .
- (5) "عائلة بسكوال دوارتي" لكميلو خوسي ثيلا رواية نقلها من الاسبانية الى العربية جمعة شيخة ومحمد نجيب بن جميع - 1991 .
- (6) "سهرت منه الليالي" لعلي الدوعاجي مجموعة قصصية نقلها من العربية الى الانكليزية وليم قرانارا - 1991 .
- (7) "السيرة الذاتية" نقله من الفرنسية الى العربية محمد القاضي وعبد الله صولة - 1992 .
- (8) "تونس يا حبي" للشاعر الصيني كسي بينرو ترجمة خديجة وفرحات الدشراوي - 1992 .
- (9) "La Genèse de l'oubli" لمحمود المسعدي نقله من العربية الى الفرنسية توفيق بكار - 1993 .
- (10) "رحلة السودان" للشيخ محمد بن علي بن زين العابدين نقلها الى العربية عبد الله معاوية - 1993 .



المدير المسؤول ، رئيس المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون

« بيت الحكمة »



تمهيد

ان الدراسات التاريخية المتعلقة بافريقية الاسلامية — وفي ضمنها تونس — بقيت اكثر من نصف قرن محدودة الموضوع، ثم أصبحت قبيل الحرب العالمية الثانية أوسع افقا. ففي سنة 1940 م نشر برونشفيك Robert Brunschvig الجزء الأول من كتابه تاريخ افريقية الاسلامية في حكم الحفصيين فكان انموذجا لما يمكن استخلاصه من الوثائق المتعلقة ببعض من عصور تاريخ تلك الرقعة من الأرض استخلاصا لا يهمل مصدرا من المصادر مهما كان شأنه. وعلى نفس المنهاج ألف بعد سنين تاريخ لدولة بني زيري، ثم تاريخ لامارة بني الأغلب، ثم دراسة عن الخلافة الفاطمية (1).

Robert Brunschvig : «La Berbérie orientale sous les Hafssides, des (1) origines à la fin du XV^e siècle», Paris, 1940 - 47, 2 vol.

H.R. Idris : «La Berbérie «افريقية أيام بني زيري» Orientale sous les Zirides (X^e XII^e siècles) Paris, 1962.

— محمد الطالبي : «الامارة الأغلبية، باريس 1966 ، L'émirat aghlabide», Paris 1966.

— فرحات الدشراوي : «الخلافة الفاطمية»، تونس 1981 . Le Califat fatimide» Maghreb, 296 - 362 / 909 - 973.

وبقيت فترتان من تاريخ تونس الاسلامي لم تحظيا بدراسات نازعة الى الشمول : فالباحثون يتهيون تاريخ الفتح الاسلامي لما تطلبه الأخبار المتعلقة به من نقد واجتهاد. أما التاريخ الحديث والمعاصر فدراسته تقتضي ان يمهد لها باحصاء الوثائق الكثيرة الموجودة عنه وترتيبها ونشرها. فالبحوث التي نشرت حتى الآن منها ما هو محترم الحجم والمستوى لكنها لم تعتمد الا على قسم محدود من الوثائق المعروفة، ومن تلك البحوث ما اعتمد اعتمادا كبيرا على رحلات الأجانب أو على رسائل القناصل والتجار، وهي لا تصف الا ما يلاحظ من الخارج. وذلك ما لا ينفي الموضوعية دائما، بل كثيرا ما مكنت هذه المصادر الأجنبية من اكمال الأخبار التي اشتملت عليها التواريخ المحلية. والمصادر الأجنبية تصف لنا تطور علاقات الدايات والبايات بالدول الأجنبية، لكنها لا تمكنا في غالب الأحيان من فهم اطوار السياسة الداخلية في تونس والثورات المتصلة بها واسبابها وعلمها. وعن هذه الأخيرة تخبرنا الوثائق المحفوظة بالخزائن التونسية وهي تستظر ان تدرس دراسة منتظمة وان يقارن محتواها بالوثائق الأجنبية في ابحاث الدارسين التونسيين. ويمكن لهؤلاء من الآن أن يخطوا اطار دراساتهم بالرجوع الى التواريخ وكتب التراجم التي ألفها التونسيون في القرون الثلاثة الأخيرة. فيكون من المنيد الاطلاع على تلك التأليف ومعرفة محتواها واهمية الأخبار التي اشتملت عليها.

وعندما شرعنا في بحثنا هذا كان عدد من التواريخ التونسية المؤلفة في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر قد طبع ونشر منها عدد آخر في أثناء الأعوام التي تطلبها بحثنا. وهذه الطبعات متفاوتة القيمة ولا يمكن أن توصف احداها بأنها نقدية باتم معنى الكلمة. ولم يدرس تأليف منها دراسة وافية كافية وان وقع احيانا الاستفادة منها بطريقة بارعة (2).

(2) انظر مثلا مقال برونشفيك : «العدالة الدينية وغير الدينية في تونس أيام الدايات والبايات» *Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des deys et des beys, jusqu'au milieu du XIX^e siècle*, *Studia Islamica*, .XXIII, 1965, pp. 27 - 70.

والدراسة التي نبدأها هنا دراسة علمية للمؤلفات التاريخية المنسوبة الى الفترة التي ذكرناها، ولا يمكن ان تسلم مثل هذه الدراسة من نقص. فمن المتوقع أن تكشف بعد مدة كتب لم نطلع عليها، كما ان التي اطلعنا عليها قد يكون فاتنا الانتباه الى بعض جوانبها التي سيكتشف غيرها اهميتها. ورغم ذلك املنا وطيد في أن دراستنا ستمكن الباحثين من اداة عمل ووسيلة بحث تخفف عنهم وطأة ما يعانونه اليوم من ولوجهم ميدان البحث بلا دليل.

ولم يغب عنا — ونحن نشرع في هذه الدراسة — ان المستشرق ليفي بروفنصال E. Lévi-Provençal قد سبقنا الى ما يجانسها في كتابه «مؤرخو الاشراف» «Les Historiens des Chorfa» المتعلق بالمغرب الأقصى. ومع الاعتراف بهذا الشبه يجدر بنا الاشارة الى مواقع الاختلاف. فقد اعتبرنا من جهة ان ما افضت اليه دراسة ليفي بروفنصال للتواريخ المغربية من نتائج صالح لفهم مجموع التأليف التاريخية في العصور الأخيرة، فلم نطل في الاستدلال على صحتها. وراعينا من ناحية أخرى أن تاريخ تونس الحديث يختلف عن تاريخ مراكش ولكل من التاريخين تأثيره على اتجاه مؤرخيه في التفكير.

فعدد المؤرخين التونسيين كان اقل من عدد زملائهم المغاربة في نفس الفترة. لذلك كان الالمام بهم ايسر في دراسة جامعة جعلنا نصيها أوفى مما خصص لها سلفنا. واعتمدنا في تلك الدراسة الجامعة على بحث في الحياة الفكرية وفي نظرة القوم الى الحياة والى التاريخ. كما كان اهتمامنا اكبر بالفروق الجزئية والفرعية بعد تثبتنا من الاتجاهات العامة.

وقد فتحت تونس في تلك المدة الى المؤثرات الأجنبية وتطورت فيها ظروف الحياة والثقافة. ولهذا التطور مظاهر واضحة وله نتائج لا نتفطن اليها الا بالاحاطة بالميادين التي تنتسب اليها. ولذلك امتدت دراستنا الى مجال أوسع من مجال كتب التاريخ والتراجم الضيق. فبالاضافة الى التواريخ والتراجم وكتب المناقب المليئة بالمواعظ وجدت في النصف الأول من القرن الثامن عشر كتب خصومات تصور لنا أوساط المثقفين في تونس وصلاتهم بالحكام. وقد رأينا ان دراستنا يجدر بها ان تشملها. ولم نجد مبررا للاعراض عن مؤلفات اخرى

ظهرت في القرن التاسع عشر وكانت الغاية الأولى من تأليفها المشاركة في النشاط السياسي. وقد اشتملت على ابواب وفصول تاريخية وفيها من الفائدة للمؤرخ اكثر مما يجده في عدد من التواريخ الجافة. وكيف يمكن لنا في دراسة كهذه ان نعرض عن «أقوم المسالك» لخير الدين «وصفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس وعن غالب مؤلفات محمد السنوسي؟

يشير عنوان بحثنا الى حدوده في الزمن، فهو يعني بعصر الدايات والبايات المراديين والحسينيين في تونس. ولم يبق لتونس استقلال بعد سنة 1881 م. ، فكان من الممكن ان ننهي بحثنا عند تلك السنة. غير أننا — لو فعلنا ذلك — لاعرضنا عن دراسة نصوص أوجتها احداث الاحتلال الفرنسي الي عدد من اصحاب الاعلام الذين تألموا لها، ولفرقنا بين قسم وآخر من آثار مؤلفين تطورت آراؤهم بصورة متواصلة قبل ذلك التاريخ وبعده. لذلك واصلنا البحث حتى عام 1890 م. ومعلوم ان «اتفاق المرسى» الذي امضي في 8 جوان 1883 م. هو الذي نقل الى الوزير — المقيم الفرنسي (الذي سمي من 23 جوان 1885 م. «المقيم العام») والى اعوانه النفوذ الحقيقي في تونس، وبذلك أدرك التونسيون حقيقة النظام الجديد (3).

لا نعرف اليوم من التواريخ ما يوافق كل مرحلة من مراحل تاريخ بلادنا من نهاية الدولة الحفصية الى الاحتلال الفرنسي. وقد يكون سبب ذلك اما عدم اطلاعنا على بعض ما ألف من تلك التواريخ، واما أنه لم يعن أحد بتدوين الأحداث التي وقعت في بعض فترات ذلك التاريخ. فعندما تعرض ابن أبي دينار الى ما جد في آخر ايام الحفصيين وفي مدة احتلال الاسبان للعاصمة التونسية، صرح بانه، ابتداء من سنة 932 هـ. / 1525 — 1526 م. التي وقف عندها تاريخ الزركشي، لم يعثر على تأليف يمكن ان يعتمد عليه. فكان مصدره الوحيد

(3) بالنسبة الى محمد السنوسي مثلا، وهو ممن كان قبل الاحتلال من انصار خير الدين ومحمد بيرم الخامس، يدل كتابه «الاستطلاعات الباريسية» الذي وصف فيه سفره الى المعرض العالمي سنة 1889 م. على تطور قد تم وعلى انسجام مع الأوضاع الجديدة.

الأخبار التي تلقاها من أفواه الرجال مع ما فيها من عدم الضبط للاعوام والاسهر والايام (4). أما غزوة سنان باشا في عام 981 هـ. / 1574 م. فوجد اخبارها في التواريخ التركية التي ترجمها من بعد حسين خوجة في «بشائر اهل الايمان بفتوحات آل عثمان». ومن هذا التاريخ الأخير الى أواخر القرن الحادي عشر الهجري، وهي الفترة التي ألف فيها «المؤنس»، لم يؤلف — حسب ما نعلم — كتاب تاريخ، الا قليل من كتب المناقب الضعيفة مثل «نور الارماش، في مناقب سيدي ابي الغيث القشاش».

أما الفترة الموالية أي آخر الدولة المرادية واول الدولة الحسينية فلم تخل من مؤلفات جديدة بالاعتبار. فمصنف محمد قويسم بن علي (المتوفى عام 1114 هـ. / 1702 — 1703 م.) «سمط اللآل في التعريف بما في الشفاء من الرجال»، هو كتاب كبير الحجم في التراجم يشتمل على صفحات في تاريخ تونس وما جرى بها من احداث في عصر المؤلف. اما «المؤنس» الذي اتم ابن ابي دينار تأليفه في عام 1092 هـ. / 1681 م. فقد كانت شهرته بين الناس سببا في معارضته من طرف مؤلف نجهل اسمه بكتيب يعاكسه في اتجاهه السياسي ويحمل عنوان «الجلس المؤنس»، ويغلب على الظن ان هذا الكتيب قد حرر في عام 1099 هـ. / 1686 — 1687 م.

وقد اعتنى بماثر اول البايات الحسينيين مؤرخان اثنان على أقل تقدير : فمصنف حسين خوجة في تاريخ الخلافة العثمانية «بشائر اهل الايمان بفتوحات آل عثمان» الذي ترجم قسما منه عن مصادر تركية. وجعل «ذيله» الذي اكمله عام 1137 هـ. / 1724 — 1725 م. في تاريخ تونس واعمال أميرها حسين بن علي وفي تراجم علمائها، كما ألف محمد الوزير السراج كتاب «الحلل السندسية في الأخبار التونسية» واحاط في اجزائه المتعددة بتاريخ افريقية وتونس ثم اطال في اخبار أمير عصره ومصره. وكان تأليف هذا الكتاب الأخير بين 1137 هـ. / 1724 — 1725 م. و1140 هـ. / 1727 — 1728 م.

(4) المؤنس، ط. ثانية، ص 444.

وقد اقتصر كتاب محمد المختار العياضي، «مفاتيح النصر»، على اخبار الباي الثاني الباشا علي بن محمد وعلى علماء عصره، وقد أُلّف في عام 1153 هـ. / 1740 — 1741 م.

وبعد ذلك بأعوام قليلة أي حوالي 1177 هـ. / 1763 — 1764 م. اقبل احد كوارغلي باجة — ممن لا صلة متينة لهم بالبايات أو بالعلماء — الى تدوين اخبار الأحداث والثورات التي واكبت بداية الدولة الحسينية.

أما علي باي بن حسين باي رابع البايات الحسينيين فقد وجد في كتابه جمودة بن عبد العزيز (المتوفى عام 1202 هـ. / 1787 — 1788 م.) مؤرخا دون فضائله في «الكتاب الباشي». وفي ايام هذا الباي وايام ابنه حمودة عاش محمود مقديش الذي أُلّف «نزهة الانظار في عجائب التواريخ والأخبار»، وكان اهتمامه فيه بمدينة صفاقس مسقط رأسه اكبر من اهتمامه بأمراء عصره. ولذلك «لم تصل [تأليفه] الى حاضرة تونس» بشهادة ابن ابي الضياف (5).

وفي نفس تلك الفترة أُلّف «مؤنس الاحبة في اخبار جربة» المنسوب الى محمد ابي رأس. ولم نطلع الا على القسم الأول من تاريخ مؤلف صفاقسي عاش في نفس العصر، وهو ابراهيم سيالة. وقد ذكر الباجي المسعودي هذا التاريخ في قائمة مصادر كتابه «الخلاصة النقية» (6). وصرح المرحوم عبد

(5) «الاتحاف»، ج 7، ص 86.

(6) «الخلاصة النقية» ص. 134 من الطبعة الثانية (تونس في سنة 1323 هـ.) تملك المكتبة الوطنية بتونس مخطوطا مبتورا (عدد 260 مخطوط، ش، 148 ورقة)

يشمل القسم الأول من تأليف عنوانه «مباسم الازهار ودوحة الافكار» منسوب الى ابراهيم بن عبد الله سيالة، وهو خليط من الحكم المنقولة عن مؤلفين مختلفين ومن اخبار تاريخية. ويشير ابراهيم سيالة في أول الكتاب (ورقة 2 ظهر) الى أنه جعل محتواه على «مقدمة وأربعة أقسام». وتحتوي «المقدمة» على أربعة فصول تتضمن جميعها حكما منقولة عن كتب الادب وتتعلق في الفصل الأول بما

الحي الكتاني بانه كان يملك مخطوطا من هذا التاريخ في مكتبته الشهيرة (7)، لكننا لم نعثر عليه فيما احتفظت به المكتبة الوطنية بالرباط من مخطوطات عبد الحي الكتاني.

يصلح لعموم الناس في مخالطة بعضهم لبعض، وفي الثاني بما يحتاج اليه الملوك خاصة، وفي الثالث بما يصلح لحاشية الملك وقواده. ويشتمل الفصل الرابع على توصيات ومواظ. أما «القسم» الأول ففيه تاريخ النبي (ﷺ) والخلفاء الراشدين، ويشمل القسم الثاني تاريخ الخلفاء من بني أمية وبني العباس ومن خلفهم وأخيرا تاريخ الخلفاء العثمانيين، ويحتوى القسم الثالث على تاريخ المغرب والأندلس، والرابع على تاريخ افريقية. فالتاريخ يتصل في هذا الكتاب بالمواظ، ويندرج تاريخ افريقية وتونس في عموم التاريخ الاسلامي كخاتمة له. لكننا نجهل كيف أنجز المؤلف ما عزم عليه، لأن المخطوط المبتور الذي اطلعنا عليه يقف بنا في منتصف القسم الأول المتعلق بتاريخ النبي (ﷺ) ولم ينته المؤلف بعد من نقل اخبار العرب في الجاهلية واساطيرهم، فهو الى ذلك الحد نقل لا يفيدنا كثيرا. وبالإضافة الى الباجي المسعودى الذى أشار اليه مرتين من بين مصادره لم يذكر «تاريخ سيالة» في من نعرف من مؤلفي القرن التاسع عشر الا محمد السنوسي، فقال في «مسامرات الظريف» (ج 1، ص 38 من الطبعة الأولى. و36 من الطبعة الثانية) في ترجمة حمودة باشا: «وقد تصدى الشيخ ابراهيم سيالة لتأليف تاريخ في مفاخر دولة المذكور وقفت على قطعة منه غير أنه لم يستكمه».

(7) مما عرفنا بابراهيم سيالة ما كتبه عنه عبد الحي الكتاني في :
أ) «فهرس الفهارس والاثبات» ج 2، ط. القاهرة، عام 1347 هـ. / 1928
— 1929 م. ص. 26 حيث قال، عن «منتخب الاسانيد» المجاز من طرف المفتي الجزائري أحمد بن عمار، ان جامعه هو ابراهيم سيالة، واضاف ان هذا الأخير هو «مؤرخ دولة باي تونس المولى حمودة باشا» واحال الى ما جاء في «مسامرات الظريف» لمحمد السنوسي (الجزء الأول، ط. أولى، ص. 38، ط ثانية ص 36).

ب) الرسالة التي بعثها الشيخ الكتاني الى الاستاذ الحاج صادق والتي نشرها هذا الأخير كملحق لمقاله عن «المولد» اعتمادا على ابن عمار «Le mawid» «Ammar» d'après Ibn المنشور في «المقالات المهداة الى لويس ماسينيون» «Mélanges Louis Massignon»، الجزء الثاني، دمشق عام 1957 م، ص

ومن أواخر القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر لم تصلنا الا كتب تراجم تهتم بصنف من أصناف العلماء أو نظم يجمع أسماء سلاطين آل عثمان أو بايات تونس، أو كنانيش يمكن ان بقي عدد منها خفيا عنا. ومن هذه المؤلفات القصيرة نذكر ما حرره رئيس الافناء بالمذهب الحنفي محمد بيرم الثاني (1162 هـ. / 1748 — 1247 / 1831 م.) وكانت تعتبر تأليفه تلك في منزلة ثانوية اذا ما قورنت برسائله الفقهية (8). وقد سار حفيده محمد بيرم الرابع (1220 هـ. / 1805 م. — 1278 هـ. / 1861 م.) على منواله فأثر عنه تأليف في تراجم الائمة الخطباء من الحنفية بقي بعد وفاته في صورة مسودة (9).

وفي أواخر القرن التاسع عشر ظهرت من جديد العناية بالتاريخ، وقد شجعها أحمد باي ثم الاصلاحات التي ظهرت في ايام خلفه، كما زادها نشاطا انفتاح تونس للتيارات الفكرية العصرية.

وقد يكون لاهتمام احمد باي بالتاريخ دور في حث الباجي المسعودي على تأليف «الخلاصة النقية في امراء افريقية»، الذي حرر في اواسط القرن. ومما لا شك فيه ان السعي الى ارضاء نفس الباي هو الذي دعا احد العلماء المقربين اليه — وهو المفتي محمد بن سلامة (توفي سنة 1266 هـ. / 1850 م.) — الى تأليف تاريخ لدولته هو «العقد المنضد»، الذي ذكر ابن ابي الضياف انه لم يخرج عن مسودته (10)، لكننا اطلعنا على مخطوط منه وهو مثل الكتاب الباشي ينزع الى المدح.

289 — 291. وقد ذكر فيها الكتاني أنه يملك — بالاضافة الى نسخة من «متخب الاسانيد» عليها خط ابن عمار — مخطوطة من مجموع تراجم ألفها ابراهيم سيالة وهي تشتمل على كراسين وقد تحصل عليها من تونس. ولم نستطع العثور على هذه المخطوطة لا عند ورثة الشيخ الكتاني ولا في المكتبة الوطنية بالرباط التي نقل اليها قسم من مخطوطاته.

(8) «الاتحاف»، ج. 7، ص 161 — 162.

(9) «الاتحاف»، ج. 8، ص 126.

(10) «الاتحاف»، ج. 8، ص. 78.

وقد أُلّف في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أهم تاريخ ينتسب الى القرون التي اهتمنا بها، وهو كتاب احمد بن ابي الضياف (المتوفى سنة 1291 هـ. / 1874 م.) «اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمان». وقد سبقه أو تبعه عدة مؤلفات تهتم المؤرخ وتفيده. وقد سبق لنا ان ذكرنا بعضها وبيننا اننا فسحنا مجالا لدراستها ولدراسة كتب الخصومات التي ظهرت في القرن الثامن عشر.

واذا ما قارنا المؤلفات التاريخية التونسية التي صنفت في القرون الثلاثة الأخيرة بما يجانسها مما ينتسب الى اقطار عربية وعصور اخرى بدت المؤلفات التونسية اقل عددا وحجما، وهي تجمع في غالب الأحيان التاريخ والتراجم، فلا داعي الى دراسة كل صنف من هذين الصنفين على حدة. وهي متأثرة احيانا بمؤثرات العصر الذي ظهرت فيه، فدراستها على ترتيب الزمن من شأنها ان تكشف لنا عن كثير من خصائصها. لذلك سنقدمها على حسب تتابعها في الزمن ونحاول بذلك أن نستكشف ما يدل فيها على تطور في التفكير وفي الاسلوب.

الكتاب الأول

الحياة الفكرية وثقافة المؤرخين

الباب الأول

الوسط الثقافي في القرن السابع عشر

من المعلوم أنّ انقراض الدولة الحفصية (1) قد سبقه نزع طويل، ففقد أمراؤها كل مظاهر النفوذ. في الأراضي التي كان أجدادهم يملكونها، حتى عاصمتهم.

(1) ينتهي كتاب برونشفيك Brunschvig عند آخر القرن الخامس عشر — فزيادة على التواريخ التي هي موضوع كتابنا والتي لخصت ما أبقته أحداث القرن السادس عشر من ذكريات في البلاد، يمكن الالتجاء إلى تاريخ افريقية الشمالية لـ جليان Ch. A. Julien: Histoire de l'Afrique du Nord، الطبعة الثانية، باريس، 1966، الجزء الثاني، ص. 250 وما بعدها وص. 267 وما بعدها. كما نجد في دائرة المعارف الاسلامية Encyclopédie de l'Islam الطبعة الثانية تحت عنوان الحفصيون Hafsides ملخصا لأحداث القرن السادس عشر مع ثبت للمراجع يجب ان يضاف اليه كتاب برودال F. Braudel : البحر الأبيض المتوسط والعالم المتوسطي في ايام فيليب الثاني، La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philippe II، الطبعة الثانية، باريس، 1966، ص. 229 وما بعدها و417 وما بعدها، ولنفس المؤلف مقال 1577 — Revue africaine، 1928 ص. 352. ويجب ان نغير اهتماما خاصا لآثار منشيكور Monchicourt وهو المؤلف الوحيد الذي درس هذه الفترة دراسة منتظمة، وكتابه «الدراسات القيروانية» Etudes Kairouanaises، تونس، 1939، قد صدر بعد وفاته ولم يستطع اكماله.

وأصبحت المدن الكبرى مستقلة أو شبه مستقلة تدير شؤونها أسر تنتسب الى طرق دينية مختلفة، أو ولاية قدامى، أو مغامرون.

وأصبحت البوادي والأرياف يسيطر عليها الاعراب الرحل أمثال «أولاد سعيد» الذين كانوا ثقيلي الوطأة على سكان مدينة تونس اذ كانوا يقطعون، على أميال قليلة منها، الطريق الرابطة بينها وبين سوسة. ويخالفون تارة الأمراء الحفصيين وطورا منافسيهم ويستغلون الفرص والظروف، حتى بلغ بهم الأمر الى فرض ضريبة على سكان العاصمة الحفصية.

ومن أول القرن السادس عشر احتل الاسبان بجاية واحتفظوا بها ثم طرابلس التي افتكها الأتراك منهم بعد سنوات وأصبحت مواني الساحل الشرقي، مثل المهدية، عرضة لهجمات الاسبان ولغزوات «رؤساء البحر» الأتراك فيستولي عليها هؤلاء تارة وأولئك أخرى.

وتداول حكم القيروان الأتراك والشايبية. وهذه القبيلة التي يرجع أصلها الى الساحل الشرقي التونسي أسست طريقة دينية عرفت باسمها لكنها لم تتحاش، رغم هذه النزعة الدينية التي نزعَت اليها الدولة التي أنشأتها، من ان تحالف الاسبان في أواسط القرن السادس عشر.

هكذا ازدادت الفوضى بافريقية في القرن السادس عشر من جراء تدخل الدولتين الاسبانية والعثمانية المستمر في شؤون افريقية.

وقد دام ذلك التدخل طيلة ستين سنة أو أكثر، وظهر في مظاهر مختلفة منها الاحتلال المباشر لبعض الجهات ومنها التغلب على أخرى بواسطة رؤساء «البحر» والقراصنة التابعين لهذه الدولة أو لتلك. ففي سنة 941 هـ. / 1534 م. افتك خير الدين (بابا عروج) من السلطان الحفصي الحسن عاصمة ملكه تونس، بعد أن بسط نفوذه على عدة مدن جزائرية وجعل من عاصمة الجزائر قاعدة بحرية وحربية حصينة. وقد استعان خير الدين على افتكك العاصمة التونسية بالمكانة التي كانت له عند رجال دولة السلطان العثماني حامي حمى الاسلام بالبحر الأبيض المتوسط. لكن تعسف بعض أعوانه قد نشأ عنه بعض

الاضطراب فثار عليه في تلك المدة سكان حيّ باب سوقة حسب ما ذكره ابن أبي دينار. غير أن خير الدّين لم يخرج من تونس إلاّ الإسبان الذين استنجدهم الحسن والذين هاجموا تونس على حين غرة وبقوة هي أضعاف من كان فيها من الأتراك ومقاتلي المسلمين فكانت مجزرة بقيت ذكراها في الأذهان (2) وتمادى الخلاف بين الحسن وبين أبنائه واستفحل فاضاعوا بذلك الاحترام القليل الذي بقي لهم في نفوس التونسيين. والتقاتل على الحكم لم يكن بدعة في تاريخ الدولة الحفصية لكنه أصبح في ذلك الطور من ضعف الدولة أمرا لا يحتمل إذ صارت العاصمة التونسية في ذلك الوقت مهددة بالدمار وأصبح أهلها عرضة للهلاك وانفتح بهذا التطاحن على الحكم باب عريض لتدخل العدو الإسباني الذي أصبحت النفوس تكرهه وتخشاه فوق خشيتها لكل شر سواه.

نعم قد صبر أهل تونس على انتصاب حامية إسبانية في قلعة حلق الوادي على بعد أميال منهم إذ كانت تلك الحامية مضطرة هي أيضا الى مداراتهم للحصول على بعض القوات الذي تحتاج اليه لكن مضاجع التونسيين كان يقضها خوفهم من الأساطيل الكثيفة مثل التي اكتسحتهم في سنة 941 هـ. / 1535 م.

وفعلا فقد وقع هجوم جديد من طرف الإسبان في سنة 980 هـ. / 1573 م. بقيادة دون خوان دوتريش Don Juan d'Autriche أخي ملك إسبانيا فيليب الثاني Philippe II. لكن العساكر الإسبان عندما احتلوا المدينة في هذه المرة وجدوا أن نصف سكانها تقريبا قد فروا الى زغوان وغيرها من الضواحي. فعاث الإسبان فسادا في مختلف الأحياء، ودخلوا الى جامع الزيتونة وأتلفوا قسما كبيرا من المخطوطات المحفوظة فيه فصار ذكرى احتلالهم يشبه عند التونسيين بهول القيامة وكاد أن يكون انتصار الأتراك بقيادة سنان باشا على الإسبان في سنة 981 هـ. / 1574 م. ودخولهم تونس بعثا جديدا.

لم تكن في الحقيقة حوادث النصف الثاني من القرن السادس عشر والانهيال الذي نتج عنها إلاّ مظهرا مؤثرا كشف للعيان تقهقر المؤسسات والنظم الذي

(2) المؤسس ص. 145.

بدأ قبل ذلك بزمن (3). وقد تلافى الإدارة التي انتصبت بتونس بعد الفتح التركي ذلك الانهيار المزعج بعض التلافي. لكن ذلك التلافي تم ببطء ولم يتجاوز حدودا سنوضحها.

ومن خلال هذه الأحداث بدت معالم القطر التونسي التي عرف بها في العصر الحديث (4) وهو قطر رفته محدودة، هي بعض ما كان يسمى بـ«أفريقية» في العصر الوسيط. وقد أصبح هذا القطر من سنة 981هـ. / 1574 م. إلى ثلاثة قرون ولاية أو مملكة من «ممالك» الدولة العثمانية. وكان دوره السياسي دورا ثانويا رغم الطموح الذي اتصف به بعض حكامه.

إن التفهق الذي عمّ كل شيء في آخر الدولة الحفصية قد أصاب، في جملة ما أصاب، الحياة الفكرية والمؤسسات التي تستند إليها (5) ومن مظاهر عمق النشاط الفكري في تلك الفترة إغراض الناس عن العلوم غير الدينية واحجامهم في العلوم الدينية عن الاجتهاد بجميع صوره — حتى ذلك الاجتهاد المحدود الذي انتهج سبيله من قبل ابن عرفة وتلامذته — واستفحال أمر الطرق وسيطرتها على الناس سيطرة لا تتطلب الا مستوى متواضعا من الحياة الفكرية.

وما كل ذلك الا نتيجة لتطور ظهرت خطوطه الأولى في القرن الرابع عشر الميلادي (الثامن الهجري) : فقد سبق لابن خلدون أن لاحظ قلة اهتمام مواطنيه

(3) قد خالط مظاهر القوة، أيام ازدهار دولة بني حفص، عناصر ضعف لا تغيب عن المتأمل. وقد قام ابن ابي دينار بمقارنة بينهم وبين بني زيري وفضل هؤلاء : انظر «المؤنس»، ص. 67 و87.

(4) هذه التسمية اصطلاحية يشار بها عادة الى العصر الذي يلي العصر «الوسيط».

(5) مصادر الدراسة هنا قليلة. منها معلومات جزئية مبعثرة في كتب المناقب القليلة جدا المؤلفة قبل سنة 1650، ومنها ترجمة القشاش في «خلاصة الاثر» للمحبي ص. 140 الى 142 ومنها ما جاء في كتب المؤرخين التونسيين الذين عاشوا في القرون الموالية واقدمها كتاب «المؤنس» لابن ابي دينار الذي الف حوالي 1092 / 1681. وما في كتاب «المؤنس» مختصر للغاية يحتاج الى اكمال مستمد من تواريخ القرن الثامن عشر. والوثائق المتعلقة بتلك الفترة المحفوظة في

ومعاصريه بالعلوم وتقهقر الطب وامتزاجه بالسحر والطلاسم (6).

وفي القرن السادس عشر تعذر على رجال الدين بلوغ ما يتطلبه الاجتهاد بالمعنى الذي يفهمه ابن عرفة، من اطمئنان وتصرف في العلم، وهو اجتهاد يبنني على تأويل محدود وحذر للنصوص الدينية. واضطر أصحاب الخطط الدينية بتونس في القرنين السادس عشر والسابع عشر الى الاقتصار على البحث في كتب سابقهم وشروحهم وحواشيه عن الأجوبة الملائمة للأسئلة التي تلقى عليهم. واقتصر التعليم في ذينك القرنين، حسب ما يظهر، على قراءة كتب السلف والتعليق عليها بما لا يختلف كثيرا عن نصها. وتلك هي الحال التي وجد عليها القاضي مولانا أحمد (7) التعليم في تونس، بعد الفتح العثماني بعشرات السنين.

وقد أصبحت الكتب القديمة غير مفهومة حق الفهم. فصحيح البخاري مثلا لم يزل يقرأ ولكن قراءته لم تكن الا للتبرك. بل أصبحت في عهد الدايات وعهد البايات (8) عادة اجتماعية ترجع أصولها الى أيام الحفصيين وكان هؤلاء قد ورثوها عن الموحدين. ففي كل المدارس التي أسسها الحفصيون أنشأوا دروسا يومية للحديث كما نظم أبو فارس في جامع الزيتونة درسا لصحيح البخاري بين صلاتي الظهر والعصر من كل يوم . وقد وقعت المحافظة على هذه الدروس

R. Mantran : Inventaire des : خزينة الدولة التونسية قليلة (انظر كتاب : documents des Archives Turcs du Dar -El-Bey. فيظهر من احصاء المصادر ان دراستنا مضطرة في كثير من الاحيان الى الاستقراء والترجيح فيما يتصل بالارباع الثلاثة الاولى من القرن السابع عشر بالخصوص.

(6) «تاريخ العلامة ابن خلدون» ط. بيروت، 1956 الجزء الأول (المقدمة) ص. 866 و888. اشار اليه برنشفيك La Berbérie Orientale, Brunschvig الجزء الثاني ص. 352 و368).

(7) اقام بتونس في اوائل المائة الحادية عشرة، ايام عثمان داي وكان يطالب من يتلمذ له ان «يعبر من شدقه» وان لا يعيد لفظ المصنف (انظر «الذيل»، ص. 73).

(8) انظر ما قاله Brunschvig في La Berbérie Orientale... الجزء الثاني ص. 278 و309 وفي مقاله عن «المدارس». ص. 273 الى 278.

لكنها لم تكن في القرن السابع عشر تتطلب مجهودا فكريا لأنها كانت مجرد (رواية) لا تهتم بالدراية ولا يصحبها شرح في غالب الأحيان.

ولذلك كانت كتب التاريخ والتراجم لا تهمل الإشارة الى ما خالف العادة من جمع بين الرواية والدراية (9).

وقد كانت العاطفة الدينية قوية بين عامة الناس على قدر ما كانت ساذجة. فكان احترام الناس يحيط بهالة من التقدير أولئك الذين يجمعون بين الاكثار من قراءة الكتب الموقرة كصحيح البخاري وبين المشاركة بشجاعة وبراعة في الحياة الاجتماعية ويتدخلون لفائدة بيوت الله ولصالح عباده.

فلم يخل القرن السابع عشر كسابقيه من السذج والمجدوبين المعتقد فيهم، ولكنه لم يخل أيضا من شخصيات قوية أثرت في المجتمع تأثيرا يذكر ولعبت فيه دورا جديرا بعنايتنا.

ولعل أبرز شاهد على ذلك التفوذ الذي تحصل عليه أبو الغيث القشاش في النصف الأول من القرن السابع عشر توفي أبو الغيث القشاش في سنة 1031هـ. (10) 1622 — 1621 م. ويغلب على الظن أنه ولد في الربع الثالث من القرن السادس عشر (11). ففضى أهم قسم من حياته في تلك الفترة الغامضة التي تم أثناءها تركيز سلطة الدايات.

وقد روي عنه أنه تنبأ بقتل البلوكباشية (12) وعاصر بعد ذلك عثمان داي وأترابه. وقد تجاوزت شهرته حدود القطر التونسي وكان يرأس الباب العالي. وان

(9) «المؤنس» ص. 285 — 286.

(10) في اوائل رجب حسب «خلاصة الاثر» او في ربيع الثاني حسب «تزيين الارماش».

(11) يذكر المحيي انه مات وسنه قد تجاوزت الخمسين بقليل. اما «تزيين الارماش» فقد جاء فيه — ومؤلفه قد عاشه — انه توفي عن ثلاث وسبعين سنة.

(12) انظر «المؤنس» ص. 180، و«الحلل» الجزء الثاني من المخطوط. ورقة 28 وجه.

نم يذكر المحبي صاحب «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» الا القليل من التونسيين، فقد خصّ أبا الغيث بترجمة طويلة ممّا يدلّ على أن شهرته تجاوزت حدود تونس (13). وقد كانت منزلة أبي الغيث بين معاصريه موافقة لما نعرفه عن ذلك العصر. فقد ارتكزت على اعتقاد الناس فيه وعلى ما كان يقوم به من نشاط اجتماعي. فقد كان معروفا بعلمه وورعه وقد منحته المصادر التي بين أيدينا لقباً يشير الى أعلى الدرجات الصوفيّة وهي درجة «القطب». وزعم المحبيّ أن أحد باشوات تونس وهو رمضان باشا قد استجوبه بعد أن ادّعى أنّه المهدي، وذلك ما لم نجده مذكوراً في مصدر آخر. وقد نسب لأبي الغيث القشاش أعمال برّ كثيرة ومتنوّعة: فقد فدى كثيراً من الأسرى في بلاد الافرنج وبنى المساجد والزوايا والجسور وأجرى المياه في السبل العامة ليشرّب منها أبناء السبيل ولتسقى منها الدواب وأوقف على جميع هاته المباني والمنشآت. أمّا موارد الأموال التي أنفقها فلم نجد ما يوضّحها الا أخبار غريبة وأخرى تدلّ على اقبال الناس عليه. وقد روي عنه أنّه كان يقبل الهدايا اذا ما اشتملت على نسخة من «صحيح» البخاري، فوجد في تركته بعد موته ما يقرب من ألف نسخة منه مع مخطوطات أخرى كثيرة. ويلوح من تلك الأخبار أيضاً أنّ أبا الغيث كانت له أملاك وضيعات واسعة قد أنزل بها أصحابه ومريديه. ويمكن أن تكون هذه الأملاك ضيعات حفصية قد أهملت بعد انقراض الدّولة الحفصية فأحياها أبو الغيث وأصحابه، وقد كان لأبي الغيث ومريديه اعتناء كثير بهذه الضيعات وباستثمارها. وقد جهز أبو الغيث سفناً في البحر لمحاربة الافرنج مثلما كان يفعل كبراء قواد الأتراك الذين كانوا لا يفوقونه جاهاً ولا ثروة. وقد فدى أبو الغيث كثيراً من أسرى المسلمين المحبوسين في سجون النصارى (14) وقد ازداد عدد

(13) «خلاصة الأثر»، الجزء الأول ص. 140 — 142. نقل عنها مخلوف في «الشجرة» عدد 1122 خاصة ص. 293.

(14) ذكر ذلك في اماكن متعددة من «تزيين الارماش». وقد ظهر الخلاف بهذا السبب بينه وبين عثمان داي وعمامة رؤساء الأتراك لان هؤلاء كانوا حريصين على استردار القرصنة وكانوا يستعملون على مراكبهم كثيراً من النصارى وخاصة رئيسين من رؤساء المراكب البريطانيين وهما وارد Ward وصنّصن Sanson. وكان هجوم

مريديه بحمايته للاندلسيين المطرودين من اسبانيا في أوائل القرن السابع عشر
وباعاته لهم على النزول بمختلف جهات القطر التونسي واتخاذ الضيعات
وارشادهم الى كل ما يفيدهم (15).

لم تخصص كتب التراجم المؤلفة في الشرق في القرون الأخيرة إلا قليلا من
صفحاتها للعلماء ورجال الدين التونسيين (16). فمن الجدير بالملاحظة أن
التونسي الوحيد الذي نجد ترجمته في «خلاصة الأثر» للمحبي — وهو أبو
الغيث القشاش — مستمدة هي نفسها من مصدر وحيد أيضا (17). وهذه

الاسبان والفرنسيين على الاسطول التونسي بحلق الوادي وحرقتهم لجميع مراكبه في
سنة 1609 كآثرة اثار مظاهرات العامة ووجدوا من الشيخ ابي الغيث لسانا عبر
عن غضبهم لدى الداى واعوانه. (انظر J. Pignon : Un document inédit sur la Tunisie au XVII siècle. ص. 45 و 82 و 105 — 105.

(15) انظر «ترزين الأرامش» والنصوص التي جمعها عبد المجيد التركي تحت عنوان :
«وثائق عن الهجرة الأندلسية الى تونس»، في «حوليات الجامعة التونسية» الجزء
الرابع، ص. 68. وقد اشار الى ذلك أيضا الطاهر بن عاشور في مقاله : «مصير
الاندلسيين» المنشور في «نشرة الجمعية الخلدونية»، تونس، 1930، ص. 22 —
26. انظر كذلك : مقال مارسى Georges Marçais، تستور وجامعها الكبير
Testour et sa Grande Mosquée في «المجلة التونسية»، Revue
Tunisienne سنة 1942، ص. 147 و 149... واتى شاهدا على مساعدة ابي
الغيث للاندلسيين نصوص اخرى منها ما ذكره المهاجر الاندلسي محمد بن عبد
الرفيع في «الانوار النبوية في آباء خير البرية» الذي مازال مخطوطا وقد جاء النص
الذى يعنينا في اواخر الكتاب : انظر الدراسة التي قام بها والمنتخبات التي نشرها
عبد المجيد التركي وفي المقال المذكور اعلاه خاصة ص. 36 — 37 و 40 و 54،
وقد تضافرت هذه المساعدة مع اعانة عثمان داي والأتراك للاندلسيين، لكن ابن
عبد الرحيم قد يشكو احيانا من قلة تفهم بعض السكان.

(16) بالنسبة للقرن الثاني عشر / الثامن عشر، لم نكد نجد شيئا يذكر في كتاب
المرادي «سلك الدرر في اعيان القرن الثاني عشر».

(17) قد لاحظ المحبي نفسه ذلك في كتابه (الجزء الأول، ص. 140). ومصدره «ذيل»
ابن نوعي وهو باللغة التركية. وقد جاء في «شجرة النور الزكية» لمحمد مخلوف،
ص. 293، منقولاً عن المحبي. ذكر كتاب في مناقب ابي الغيث لمحمد

الملاحظة تكتسب كامل دلالتها اذا ما قارناها بتعداد الفقهاء المنسوبين الى المغرب الاقصى من بين علماء القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي) الذين ترجم لهم المحبّي. فمن الجلي أن النشاط الفكري والديني قد كان بتونس في ذلك القرن أضعف من ان تشتهر آثاره خارج القطر التونسي. وفي داخل هذا القطر نفسه لم يبق لهذه الآثار الا قليل من الذكر. ولذا لم يستطع العالم المنستيري محمد مخلوف في كتابه الحديث «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» أن يسمي اكثر من ثمانية فقهاء تحت عنوان «فرع افريقية» من طبقة الذين توفوا بين سنة 1000 وسنة 1037 هـ. (1591 — 1627 م.) وبالنسبة لبقية القرن يعد نفس الكتاب أحد عشر منتسبا «لفرع افريقية» بينما يترجم مخلوف لاربعين فقيها من «فرع فاس» عاشوا في الفترة الاولى ولثلاثة وأربعين عاشوا في الفترة الثانية. ففي القرن الحادي عشر (السابع عشر الميلادي) قد ساهم التونسيون في ابقاء الفقه المالكي مساهمة محدودة جدا. وأصبحت تلك المساهمة أوفر في القرون الموالية الا أن ذلك النمو والتجدد تم بصورة تدريجية وفي تطوّر بطيء اعترضته احيانا العراقيل.

وقلة عدد التونسيين المذكورين في كتب التراجم التي سمينها في الفقرة السابقة تؤيد خبرا تناقله المؤرخون والأدباء التونسيون ومفاده أن «العلم» قد زال أو كاد أن يزول من البلاد التونسية اثر الاحتلال الاسباني. وأول مصدر عثرنا فيه على هذا الخبر هو «ذيل بشائر أهل الايمان» لحسين خوجة الذي ألف حوالي 1137 / 1724 — 1725 (18). وحسين خوجة تركي الأصل، وقد ألف كتابه للتنويه بأعمال حسين بن علي رأس الأسرة الحسينية. ولعله أراد أن يبرز فضل الأتراك أمثاله من جهة وفضل مخدومه من جهة أخرى على العلم بتونس

الطرابلسي الحنفي. ولعل المحبّي قد ذكره دون ان يطلع عليه لانه لم يصرح بانه نقل عنه شيئا في ترجمة ابي الغيث.

(18) «ذيل البشائر» ص. 73. نقل عنه «الكتاب الباشي»، وعنه «الاتحاف» ج 7، في الاول. وحسين خوجة نفسه قد دون ما املاه عليه احمد برناز (انظر ترجمته في كتابنا هذا في الباب الخامس)

فصور النشاط العلمي بتونس أول عهد الدايات في أحلك صورة فذكر ان «تونس كانت إذآك خاوية من العلم» وهكذا وجدها «المولى أحمد أفندي المشهور بمولانا أحمد» (19) عندما قدم من بلاد الروم في أوائل المائة الحادية عشرة أيام عثمان داي، وكان عالما بالفقه والنحو والتفسير والمعاني والبيان والأصول والمنطق... فأخذ عنه جماعة منهم الشيخ محمد الغماد الكبير والشيخ أبو يحيى الرصاع والشيخ محمد بوراوي الكبير والشيخ أبو القاسم البجائي وخلق... (20). فالجيل الذي أحيا العلم بتونس في أوائل القرن الحادي عشر (السابع عشر الميلادي) قد تخرج اذا، حسب هذا الخبر، على أحمد أفندي. فتكون اسطنبول قد ساعدت على انعاش العلم بتونس بصورة عامة في نفس الوقت الذي ركزت بها جهازا شرعيا متصلا بالنظام العثماني وشجعت على دراسة الفقه الحنفي.

وقد كان «الأترك» الذين نزلوا بتونس في سنة 981 / 1574 مع سنان باشا ساذجي الثقافة غالبا ولم يكونوا — الا القليل منهم — يحسنون العربية نطقا أو كتابة. ومع ذلك كان من الضروري أن تنظم من أجلهم ادارة خاضعة للقوانين العثمانية وان تقام الشعائر الدينية على مقتضى المذهب الحنفي الذي كان مذهب أولئك العساكر. ويبدو أن الصلاة قد أصبحت في تلك الفترة تقام على المذهب الحنفي في بعض المساجد بعد أن كان يصلّي فيها على المذهب المالكي (21). فكانت الحاجة ملحة الى من يؤمّ الناس ويقضي بين الجنود على مذهب أبي حنيفة. وقد عين من أول الفتح قاض تركي يأتي من اسطنبول الى تونس ويقوم بها مدة ثم يعوّض بغيره. لكن الجند والدايات حرصوا

(19) واليه تنسب نفس المصادر حكما قاسيا على عماء القرويين بفاس عندما زارها. انظر «ذيل البشائر» ص. (73).

(20) «ذيل البشائر» ص. 73.

(21) يبدو ان المساجد الأولى التي وقع ترسيمها واقامت فيها الصلاة على المذهب الحنفي في ذلك العهد هي مسجد ضريح علي بن زياد وجامع القصبية وجامع القصر.

على أن يستوطن البلاد أو ينشأ بها جيل من فقهاء الحنفية لتأكد حاجة البلاد اليهم. فمَنع بعض القضاة من الرجوع الى اسطنبول بعد اتمامهم لمأموريتهم واغروا بالبقاء في تونس للقيام بالافتاء أو بامامة الناس. وبجانب القضاة وأصحاب الوظائف الدينية الذين جاؤوا من اسطنبول وفد على تونس في تلك المدة أيضا فقهاء من الحنفية كانوا من أصل تركي أيضا ولكنهم نشأوا وتعلموا بطرابلس أو بالقاهرة.

وقد تخرج على هؤلاء تلامذة ولدوا بتونس من آباء وفدوا اليها مع الجيش التركي. وقد كانت العلوم المشتركة بين تلامذة المذهبين، المالكي والحنفي، كدروس اللغة والنحو وعلوم القرآن والحديث، يقوم بها في غالب الأحيان أساتذة من أبناء البلاد التونسيين المالكيين. فهذه الطرق المختلفة تكون عدد كاف من فقهاء الحنفية وأصبحوا قادرين بدورهم على القيام بمختلف الوظائف الشرعية والعلمية وبالذور الديني والاجتماعي الذي يناسب منزلة الحنفية و«الأتراك» في حياة البلاد السياسية والعسكرية.

وقد يتساءل المرء عن مدى استفادة ابناء البلاد — وخاصة المثقفين منهم — من انتصاب الحكم التركي. فالجنود والقراصنة الذين احتلوا البلاد إذاك قد كانوا غريبين عن أهلها من حيث الجنس واللغة والعادات (22) ومذهبهم الحنفي قد تقلص ظلّه عن ارض افريقية منذ قرون. وقد كانوا — باستثناء الباشوات الذين زال نفوذهم بعد مدة وجيزة — قليلي الاهتمام بشؤون الفكر لا يحفزهم حافز لتشجيع التعليم الذي كان بتونس عربي اللغة مالكي المذهب جاريا على منهاج افريقي تأثر في بعض الأطوار بمؤثرات أندلسية. وقد كان حكام تونس في أول

(22) قد التصق بالأتراك الوافدين من بلاد الاناضول عساكر. وبحارة أتون من مختلف اقطار اوروبا وغيرها التابعين للدولة العثمانية وايضا «مماليك» ومغامرون من سواحل البحر الابيض المتوسط وجزره حديثو عهد بالاسلام احيانا. وكثيرا ما يطلق نسب «تركي» على جميعهم دون تمييز. وقد كان القوم احرص على ان ينسبوا الى المذهب فلا تكاد العقود والوثائق الشرعية تهمل اضافة «الحنفي» الى الاسماء والالقاب.

العهد التركي يستعملون اللغة التركية في كلامهم ومراسلاتهم ودواوينهم (23). وكانت أوامرهم وأحكامهم إما اعتباطية تعسفية أو جارية على مقتضى القوانين العثمانية والفقهاء الحنفي فكيف يرجى منهم تشجيع تدريس المذهب المالكي أو موازنة الأدب العربي وقد أصبحا، بعد تطور دام قرونا، مرتبطين بالفوائد التي تنجر عن الوظائف الشرعية والادارية وبحياة البلاط ونشاط الدواوين.

وقد نجد في مصادر أجنبية، أغلبها أروبي (24) ولكن أحدها مغربي (25) ما يدل على وجود خلافات ومشاكل اجتماعية لا تزيد المصادر التونسية على التلميح الخفيف اليها.

فقد بقيت قبائل الاعراب على ما عرفت به أيام الدولة الحفصية من عدم الثبات على رأي ومن الميل الى اثاره الهرج والاضطراب.

وقد أمدت تلك القبائل حكام تونس في تلك الفترة بجنود اضافيين وبفرسان مقاتلين عند الحاجة. لكن ذلك المدد لم يكن ثابتا بل سرعان ما كانت جموع الاعراب تفر اذا ما بدت علائم الهزيمة مهددة للفريق الذي جاؤوا لنصرته، أو

(23) قد كان اصحاب الوظائف الشرعية من الحنفية يتقنون التركية (انظر «ذيل البشائر» ص. 82 و 84) فكان مصطفى بن عبد الكريم مثلا يترجم دروس الحديث الى اللغة التركية ليفهم قسما من الذين كانوا يحضرونها (انظر «معالم التوحيد» لمحمد بن الخوجة ص. 106) والحاجة الى فقهاء متضلعين في الفقه بالمذهب الحنفي وفي اللغة التركية هي التي جعلت الدايات يمنعون بعض القضاة المعينين من طرف الباب العالي من الرجوع الى اسطنبول عند انتهاء المدة التي حددت لهم. وذلك ما وقع مثلا لاحمد افندي ولرمضان افندي (انظر «ذيل البشائر» ص. 75 - 76).

(24) ذكرها Jean Pignon في مقاله : Un document inédit...، الهامش رقم 170.

(25) التغمروتي، «النفحة المسكية في السفارة التركية». وقد ترجمها H. de Castries ونشر الترجمة الفرنسية بباريس سنة 1929 تحت عنوان Le souffle embaumé ou relation d'une ambassade en Turquie. وقد مرّ التغمروتي بتونس في سفارته الى تركيا بين سنتي 1589 و 1591.

تحوّل إذاك فجأة الى صفّ الغالب، اذ كان همّ هؤلاء الأعراب في القتال تتبع الغنائم وتحين الفرص للنهب (26).

أما موقف سكّان المدن من أبناء البلاد وخاصة سكّان العاصمة، فقد كان أدقّ وأكثر تعقّدا. وقد تأثر عدد من مؤلّفي الرّحلات من غير التونسيين بما وقع الافضاء به اليهم في مجالس خاصة أو في ساعات الغضب فاستنجدوا من ذلك أن النقمة على «الأتراك» كانت عامة، وقد نبه المطلعون من الأجانب على أحوال البلاد أبناء جلدتهم الى خطئهم في هذا الاستنتاج السريع وذكرهم بأن ردود الفعل هذه لا عبرة بها ولا خطر لها، وإنّ اللّحمة الدينية والتضامن الاسلامي يتظافران مع ميل سكان المدن الى السلم والنظام والى الحياة الآمنة المطمئنة فيدفعانهم الى البقاء على طاعتهم لاولي الامر (27). وما كان هؤلاء بتونس في ذلك العهد ليتوقّعوا شرّاً من احترام رعاياهم لنسب سلاطين المغرب الأقصى الشّريف رغم ما توهمه الرحالة المغربي التّمغروتي أو أراد أن يوهمه قراءه.

أما الأخطار التي كانت تهدّدهم حقّا فقد كانت متأتية من غزو قراصنة أوروبا ومالطة لموانئ شمالي البلاد وشرقيها. وأكثر منها تهديدا وخطرا الحروب التي توالى بين وجقي الجزائر وتونس (28) وقد كانت وبالا على ثانيهما، غير أن سكان تونس قد كانوا يفضلون حكم داياتهم وبياتهم — رغم ظلمهم وتعسفهم — على سيطرة أتراك الجزائر المضنية. وقد كان هؤلاء لا يطلبون من وراء

(26) سنعود الى الحديث عن هؤلاء الاعراب. وعن دورهم في الحرب التي شبت بين وجقي تونس والجزائر سنة 1628 انظر Jean Pignon : Un document inédit الهامش 171.

(27) انظر Jean Pignon : Un document inédit... الهامش رقم 170.

(28) في سنة 1022 هـ. / 1613 — 1614 م. وفي سنة 1037 هـ. / 1628 م. (انظر «المؤنس» ص. 116 والمقال المذكور اعلاه J. Pignon. ل. الهامش رقم 136). ومن شوال سنة 1090 / 1679 — 1680، تدخل وجق الجزائر بصورة مستمرة في تقاتل الامراء التونسيين واتباعهم على الحكم وذلك حتى سنة 1117 / 1705.

غزواتهم الا أن يقتطعوا قسما من مداخيل القطر التونسي الذي اشتهر إذاك بأنه سهل الجباية ووافرها.

وفي أوائل القرن السّابع عشر جاء الى تونس عشرات الآلاف من الأندلسيين المطرودين من اسبانيا فازداد بذلك ازديادا كبيرا عدد سكّان تونس المنحدرين من أصل اندلسي. وقد كان اثرهم في الحياة التونسية قبل ذلك ملحوظا نتيجة لمزايهم وللمكانة التي استطاعوا أن يحتلوها بالبلاد . وستكون لنا عودة الى وفود هذا الفوج الجديد من الأندلسيين والى ظروف اندماجهم في الوطن التونسي. فلنكتف الآن بالتنبية الى أن ايمان هؤلاء الوافدين وتعلقهم بالاسلام قد تغلّبا على اضطهاد الاسبان لهم ومحاولة تنصيرهم، ألا أنهم كانوا عند نزولهم بالبلاد التونسية يتميّزون عن بقية السكّان بلغتهم وزيّهم وعوائدهم. فسُمح لهم بأن يتنظّموا في «طائفة» خاصّة يرأسها شيخ منهم. وقد ترأسهم مدّة طويلة الشيخ (أو القائد كما كان يسمى أحيانا) مصطفى (قردناش) الذي كان الدايات والبايات يدارونه ويخشونه (29). فكان لا بدّ من أن يتركز حكم المراديين قبل أن يستطيع الباي الثاني منهم حمّودة باشا المرادي أن يتخلّص منه بعزله واستصدار أمواله ونفيه في سنة 1653 (30). وذلك ما يكشف لنا مدى تهديد هذا الوضع — وضع استقلال الجالية الاندلسية النسبي — لسلطة الدايات والبايات في تونس. ونحن نعلم من وثائق أخرى أن حرص الأندلسيين على أن يتميّزوا عن غيرهم قد نشأت عنه حزازات بينهم وبين بقية العناصر المتساكنة إذاك في البلاد.

وبذلك تظهر مرّة أخرى قوّة التّضامن الناشء عن الاتفاق في الدّين اذ استطاع أن يتغلّب على كلّ أسباب التّفرة التي كانت تهدّد المجتمع التّونسي. ويجب أن نعترف أيضا بأنّ الدّايات في عهدهم الأوّل والبايات من بني مراد بعدهم، وان كانوا أحيانا جبايرة ظالمين، قد أظهروا في كثير من الظروف

(29) انظر مقال J. Pignon المذكور الهامش رقم 156.

(30) انظر المقال المذكور ايضا في نفس المكان — و«المؤنس» ص. 213.

الحزم (31) الذي يتطلّبه وضع البلاد وقد أعانهم على حفظ الأمن ما اتّصف به سكّان المدن والقرى التونسية من طاعة تلقائيّة لأولي الأمر انغرست في نفوسهم حتّى أصبحت من طباعهم لما تعودوه على مرّ القرون من الخضوع للحكّام أيّا كانوا.

وقد منيت البلاد في هذا القرن — زيادة على الحروب التي أشرنا إليها — بمصائب توصف عادة بأنّها «طبيعية» من جذب ومجاعات ونزول جراد. واكتسح الطّاعون تونس ثلاث مرّات على أقلّ تقدير في أربعين سنة : في 1013 هـ. / 1604 م. وفي 1030 — 31 هـ. / 1620 م. وفي 1053 هـ. / 1642 — 1644 م. (32). ودام في المرّة الأخيرة سبع سنوات وأهلك مئات الآلاف من النفوس ولم تسلم منه طبقة اجتماعيّة. فمات به الكثير من رجال الشّرع والعلماء والفقهاء. وقد تحدّث الوزير السراج عن آثار هذا «الفناء الأعظم» بعبارة تذكرنا بالتي وصف بها حسين خوجة قبله حالة البلاد الثقافيّة بعد الاحتلال الأسباني مشيرا الى أن تونس قد خلّت من العلماء وزال العلم منها أو كاد.

لكن النشاط العلمي عاد الى الظهور في النصف الثاني من القرن السابع عشر أقوى ممّا كان في النصف الأوّل منه. وبصورة عامّة قد كان تلافي آثار الأزمات في ذلك القرن سريعا. وقد أصبحت فيه حال البلاد أحسن ممّا كانت في القرن السادس عشر. وهو أمر لا نستغربه لأننا نعلم أن الخروج من الفوضى الى استتباب الحكم ينعش الاقتصاد. أضف الى ذلك أن الأندلسيين المهاجرين

(31) اعترف لعثمان داي بالحزم حتى الاجانب انظر كتاب Grandchamp : La France en Tunisie الجزء الثالث ص. 388.

(32) انظر «المؤنس» ص. 182 و189. وفي سنتي 1086 — 1087 هـ. / 1675 م. — «المؤنس» ص. 198). انظر كذلك مقال Paul Sebag : La peste dans la régence de Tunis، سنة 1965 عدد 109 ص. 35 الى 48.

الى تونس قد جلبوا معهم الأموال (33) والصناعات (34) وكانوا حريصين على أن يعيشوا حياة كريمة في وطنهم الجديد.

أما الجنود الأتراك الذين توزعوا بين قلاع البلاد وحصونها (35) فقد تزوجوا نساء من أغنى أسر البلاد غالبا وأقبل أبناؤهم منهم — ويسمّون «بالكرغلية» — على استثمار الأرض واستغلال خيرات البحر أيا كانت وقد يجدر أن نذكر منها ما يُدره «الجهاد في البحر» أو «القرصنة» وقد كانت مداخيلها عظيمة في القرن السابع عشر أترى بها رؤساء البلاد وحكّامها (36) واستثمروها في الزراعة والتجارة (37) وبناء المباني العامة والخاصة التي ازدانت بها عاصمة الدّيات في

(33) قد كانت وافرة نقدا ومصوغا : انظر مثلا ما طلبه الاندلسيون من قائد السفينة الفرنسية Etienne بعد ان حكمت عليه محكمة Montpellier بان يرد اليهم ما سلبه منهم في سفينته التي استاجروها لحملهم من اسبانيا الى شواطئ افريقية، في كتاب Grandchamp المذكور، الجزء الثاني ص. 173 و 187 (الوثيقة المؤرخة بتاريخ 11 اغسطس 1610).

(34) قد افاد تفنن الاندلسيين الاقتصاد التونسي في الزراعة باستعمال الري وبادخال مزروعات جديدة، وفي الصناعات بادخال صناعة الشاشية واساليب مستحدثة في صبغ الثياب، وفي الحروب باتقانهم لخدمة المدافع وغيرها من الات القتال الجديدة. ومن ذلك ما بقي له اثر مكتوب من تعليم الاندلسي ابراهيم بن احمد المرابش لعساكر عثمان داي اساليب الافرنج والاسبان في القتال بالمدافع فألف لهذا الغرض «كتاب العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع» الذي تحتفظ المكتبة الوطنية بتونس بمخطوط منه تحت رقم 440 . وقد نشر عبد المنجيد التركي صفحات منه في «حوليات الجامعة التونسية»، الجزء الرابع (سنة 1967) ص. 64 وما بعدها. وقد كانت هذه المعارف من الاسباب التي جرت الديات الى الاهتمام كثيرا بالاندلسيين المهاجرين الى تونس.

(35) وقع ترميم الحصون والمباني في عدد من مدن السواحل التونسية : انظر Pignon، المقال المذكور في اماكن مختلفة.

(36) وعمّا جمعه عثمان داي واكثره من القتال في البحر، انظر المصدر المذكور الهامش رقم 85.

(37) ودفن في الأرض كنوز من الذهب والفضة : انظر نفس المصدر، الهامش 64.

ذلك القرن. ومن تلك المباني المساجد والجامع والمدارس التي خصّصت للصلاة وللتدريس والتي سنتحدّث عنها بعد حين.

أعانت الأحداث وتطوّر المجتمع على حلّ المشاكل وأوجدت ظروفًا ملائمة أكثر من ذي قبل للتشاطر الفكري. وأول تلك الظروف الملائمة استقرار سلطة محلية شبه مستقلة تمثلت في الدايات ثم البايات. فليس من الغريب إذن أن نسبت التدابير الأولى التي اتخذت لفائدة التعليم الديني في العصر التركي إلى أول داي تمتع بنفوذ حقيقي، وهو عثمان داي المتولي من سنة 1007 إلى سنة 1019 هـ. (1598 — 1610 م.) وهي تدابير قليلة لا يمكن أن نقطع بصحة نسبتها (38). أما خلف عثمان داي أي يوسف داي (1019 — 1047 هـ. (1610 — 1637 — 38 م.) فقد بقي من آثاره جامع جميل تقام فيه الصلاة على المذهب الحنفي وتلاصقه مدرسة. وقد أوقف عليهما دكاكين كثيرة بنيت قريبًا منهما حتى يضمن جرايات الأئمة والأساتذة وازراق الطلبة (39).

وقد استفاد تدريس الفقه الحنفي — ولا شك — من جميع هذه الاجراءات وخصّصت له في هذه المباني المستحدثة حصص متعدّدة فنعلم مثلاً أن أحمد الشّريف الذي تولى بعد ذلك الافتاء على مذهب أبي حنيفة قد بدأ تعلمه بقراءة كتاب الفقه الحنفي المعروف، «درر الحكام»، وهو شرح لكتاب «غرر الاحكام» وكلاهما للمولى خسرو التركي المتوفى في سنة 885 هـ. / 1480 م. (40) و«درر الحكام» بقي من اكثر الكتب استعمالا في دروس الفقه

(38) ذكر المرحوم عثمان الكعك في محاضراته، «مراكز الثقافة»... ص. 102 قوانين عثمان داي المتعلقة بالتعليم في جامع الزيتونة واخرى تتعلق ببناء مسجد في نهج الصباغين. وذكر صاحب «المؤنس» قوانين عثمان داي دون تخصيص لميدان من ميادين تطبيقها.

(39) انظر «المؤنس»، ص. 184 و«معالم التوحيد» لمحمد بن الخوجة، ص. 106، و«محاضرات في مراكز الثقافة»... لعثمان الكعك، ص. 102.

(40) انظر تاريخ الاداب العربية G.A.L. لبروكلمان Brockelmann، الجزء الثاني 226، والملحق، الجزء الثاني ص. 316 لا 315 كما في الفهرس.

بمدرسة يوسف داي وغيرها من معاهد التعليم بتونس ونجده في طليعة الكتب التي تذكر في تراجم فقهاء الحنفية من التونسيين وفي برامج القسم الحنفي من «الجامعة الزيتونية» بعد ذلك (41).

غير أن الحرص على الفائدة العاجلة الذي اقترن به طلب العلم في ذلك العصر، لم ينتج عنه اعراض كلي عن علوم القرآن من قراءات وتفسير وعن علوم الحديث وعن علوم اللغة والنحو لاحتياج الشعائر الدينية من جهة والفقهاء من جهة أخرى الى جميع هذه العلوم. وقد تتلمذ فيها الطلبة من الحنفية لمشائخ من المالكية في كثير من الأحيان.

وجرّ أيضا الاهتمام بشؤون القضاء الى العناية بكتب الفقه المالكي ودراساتها وخاصة منها «رسالة» ابن أبي زيد و«مختصر» خليل. وكان من مفتي الحنفية من يعرفهما معرفة جيدة (42) لأنه درسهما في شبابه على مشائخه من المالكية أو لأنه اضطرّ فيما بعد الى مطالعتها ليجيب على بعض الأسئلة التي تلقى على المجلس الشرعي المجتمع باشراف الباي أحيانا والتي تتصل بقضايا يقدمها أبناء البلاد من المالكية. ذلك أن التونسيين في معظمهم بقوا على مذهب مالك بن أنس، وكانت قضاياهم تجري على مقتضى هذا المذهب. ولذلك كان كثير من الوظائف الشرعية مخصّصا للفقهاء المنتسبين لهذا المذهب ومن جملتها غالب مناصب الافتاء (43) في العاصمة ومنصب نائب القاضي بها وغالب

(41) انظر مقال Tunisie في دائرة المعارف الاسلامية، الطبعة الأولى.

(42) انظر «ذيل البشائر» ص. 75 (ترجمة أحمد الشريف) وص. 78 (ترجمة محمد بن مصطفى). ومن فقهاء المالكية ايضا من كان قادرا على رواية ما جاء في كتب الحنفية : انظر «مسامرات الظريف» الجزء الثالث، ورقة 6 ط.

(43) قد اختلف عددهم حسب الزمن وكذلك ما كان لهم من النفوذ (انظر «المؤنس» في مواضع مختلفة و«مسامرات الظريف» الجزء الثالث ورقة 2. ومن درس تطور هذا المنصب ومنصب القضاء في تونس، Brunschvig في مقاله : Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des deys et des beys المنشور بمجلة Studia Islamica، الجزء 23 (السنة 1965) ص. 27 وما بعدها.

مناصب قضاة المدن في سائر الايالة التونسية. وقد كان غالب العدول من المالكية ومن بينهم من كان يتمتع بمداحيل معتبرة خاصة اذا كان مكلفا بتحرير الوثائق الدولية أو المتصلة بأمالك الدولة أو بالأوقاف الهامة. وكان غالب الأئمة أيضا من المالكية وفي مقدمة هؤلاء امام جامع الزيتونة الذي كان يقدم على المفتين في كثير من المواقب.

أما المدرسون فقد كانت جرياتهم تختلف حسب الأماكن التي كانت دروسهم تلقى فيها و«الأحباس» (أي الأوقاف) الموقفة على تلك الدروس. وقد كان المشايخ المدرسون محل اكرام واحترام من طرف مواطنيهم ولكن جريات التدريس كانت غالبا لا تكفي لسد حاجاتهم فكانوا يطلبون فضلا من الرزق بـ«التوثيق» والانتظام في سلك العدول أو بالقيام بتجارة أو صناعة محترمة تناسب مع مقامهم العلمي كصناعة الشاشية أو العطور (44). وكان أمل الكثير منهم أن يصبحوا يوما من أعضاء المجلس الشرعي بتعيينهم مفتين أو قضاة. وقد كانوا يعفون غالبا من الضرائب وتأتيهم أحيانا هدايا الباي أو هدايا الكبراء وهدايا الموسرين من تلامذتهم.

قد كان قسم من فقهاء المالكية ينتسبون الى أسر ارتفعت منزلتها العلمية في أيام الحفصيين كآل عظموم بالقيروان (45) وكآل الرصاع (46) القاطنين بالعاصمة والذين جاء جدّهم الأول من تلمسان. وكان قسم آخر من هؤلاء الفقهاء منحدرًا من أصل أندلسي وقد أشرنا الى هجرة الأندلسيين في تواريخ مختلفة منذ العهد الحفصي الى تونس فتكوّنت بها من أيام الحفصيين جالية أندلسية امتازت بثقافة أفرادها من جهة وباتقان عدد منهم للصناعات الحضرية الرفيعة من جهة أخرى.

وقد نتج عن سقوط غرناطة في سنة 1492 م. وعن تعصب ملوك الإسبان الديني وظلمهم خروج أفواج من المهاجرين الذين سافروا من اسبانيا الى سواحل

(44) انظر مثلا ما سنذكره في ترجمة محمد قويسم

(45) انظر كتاب La Berbérie orientale...، الجزء الثاني، ص.317.

(46) انظر نفس المصدر، ص.316.

شمالي افريقية. وفي سنة 1609 م. صدرت الأوامر في اسبانيا باطراد البقية الباقية من ابناء المسلمين وأحفادهم فاطرد مائات الآلاف منهم ووصل قسم كبير من هؤلاء الى تونس حيث وزّعوا بين العاصمة وجهات أخرى من الإيالة. وقد كانوا أكثر عددا من أفواج الأندلسيين التي سبقتهم وأقرب الى السذاجة وأكثر تأثرا بالعادات الاسبانية لبقاتهم سنوات عديدة تحت حكم ملوك الاسبان من التصارى واضطراهم في تلك المدة الى التظاهر بالاندماج في الوسط الاسباني المسيحي. فكان اختلاطهم بالتونسيين أصعب وحافظوا أكثر من سابقهم على اللغة الاسبانية وعلى عادات خاصة بهم في اللباس والعيش عامة (47). وهي أمور قليلا ما تعرّض لها كتب التاريخ. لكن نجد صدى الصعوبات التي عاناها أولئك الأندلسيون فيما كتبه أحدهم وهو محمد بن عبد الرّبيع في آخر كتاب ألفه في نسب النبي صَلَّى الله عليه وسلم وآله وأصحابه سمّاه «الأنوار النبوية في آباء خير البرية» (48).

(47) انتظمت منذ العهد الحفصي بتونس جالية اندلسية لها ميزات ومكانتها بفضل ما كان لافرادها من ثقافة ومن اتيان للصناعات الرفيعة (انظر كتاب برونسفيك La Berbérie orientale... الجزء الثاني، ص. 155 الى 157). وقد استفاد الاندلسيون الذين هاجروا الى تونس في ايام عثمان داي من المنزلة والنفوذ اللذين كانا لسابقهم من بني جلدتهم وان كان غالب المهاجرين في هذه المرة اقل رقة وتحضرا. وعن هجرة الأندلسيين الى تونس يراجع ايضا مقال حسن حسني عبد الوهاب *Coup d'oeil sur les apports ethniques étrangers en Tunisie*, الذي نشره بالفرنسية بمجلة La Revue Tunisienne عدد 123 (جويلية 917) ص. 305 وعدد 124 (نوفمبر 1917) ص. 371. ومقال الباحث الانكليزي J.D. Latham *Towards a study of Andalusian immigration and its place in : Tunisan History* المنشور في مجلة «Cahiers de Tunisie» الجزء الخامس (عدد 19 — 20 : النصف الأول من سنة 157) ومقال L'Islam andalou في دائرة المعارف الاسلامية، الطبعة الثانية.

(48) مازال مخطوطا. انظر «النبذة» التي نشرها عبد المجيد التركي في «حوليات الجامعة التونسية»، الجزء الرابع ص. 27.

ومن بين هذا الفوج من المهاجرين الأندلسيين من كان قد تلقى في طي الخفاء ورغم الاضطهاد تعلماً اسلامياً متيناً. ومنهم من حلّ بتونس في سنّ الشباب فتمكّن من تلقّي ذلك التعلّم بها فشارك في النشاط الثقافي بها وقوي دور الأندلسيين فيه ونصيبهم منه. ولذلك نجد النسبة «الأندلسية» مذكورة في العديد من تراجم فقهاء التّصنيف الثّاني من القرن السابع عشر وأدبائه (49).

وقد التحقت أسر أندلسيّة بتونس بعد أن أقامت مدّة في بلدان أخرى من بلدان الشمال الإفريقي وخاصة بالمغرب الأقصى. والأمثلة كثيرة نقتصر منها على ذكر أسرة ابن عاشور التي نجد فيها عددا من الفقهاء. كان جدّهم محمد بن عاشور قد انتقل من مدينة سلا المغربية الى مدينة تونس في أواسط القرن السابع عشر وقد كان رجلا تقياً ورعا اشتهر بين التونسيين بزهده وتصوّفه (50).

عاش بتونس في ذلك القرن غير هؤلاء من الفقهاء الوافدين من المغرب الأقصى نذكر منهم أبا عبد الله بن محمّد السّوسي، نسبة الى السوس الأقصى (51) ومحمّد بن عبد الله المغربي الفاسي (52). كما كان بتونس أيضا في نفس العصر فقهاء انتقلوا اليها من القطر الجزائري الشّقيق مثل الشّيخ عثمان الأراسي (53) نسبة الى جبل أراس ومثل الشّيخ محمّد براو (54) من أبناء جبل زواوة وقد كان من مشائخ محمّد قويسم مؤلّف كتاب «سمط اللال». مقابل ذلك استوطن بالجزائر في ذلك العهد مدرّسون منحدرون من أصل تونسي مثل الشّيخ محمّد قدّورة الذي كان ابوه قد هاجر الى الجزائر فولد هو بها ونشأ الى

(49) عددهم يستعصي عن الحصر : انظر مثلا في «ذيل البشائر» التراجم الآتية : ص.29 : الهرميو الاندلسي، وص : 75 احمد الشريف الاندلسي، وص.94 : ابراهيم الاندلسي السرقسطي الخ...

(50) «الحلل»، الجزء الثاني، ورقة 97 ط.

(51) «ذيل البشائر» ص.24.

(52) المصدر نفسه ص.53، انظر ايضا ص.100 (المغربي الكفيف).

(53) المصدر نفسه، ص.53 ايضا.

(54) المصدر نفسه، ص.91 وايضا ص.98 (عاشور القسنطيني).

ان أصبح مدرّسا من مدرّسيها وقد حضر دروسه الشيخ أحمد برناز في أحد أسفاره (55).

ورحل الى عاصمة الولاية التونسيّة من مختلف جهاتها طلبة أصبح عدد منهم بعد ذلك أساتذة مشهورين قاموا بالتدريس في العاصمة أو في غيرها من المدن. وقد حرص قسم منهم على أن يأخذوا أيضا عن علماء الأزهر أو علماء المدينة بمناسبة الحجّ أو بالسفر الى الشرق خصيصا لطلب العلم (56).

ومنهم من استوطن مصر أو الحجاز إلا أن أكثرهم رجعوا باجازات مرموقة بعين الاكبار التي ينظر بها أهل هذا المغرب العربي عادة الى كلّ ما يجلب من المشرق والى كل من يأتي منه.

وتفيد الدراسة الدقيقة لتراجم مشائخ الحنفيّة التونسيين في القرن السّابع عشر أن تطورا وقع تجلّى اثره في ازدياد عدد الكتب التي تقرأ وتُتّسع نطاق العلوم التي تدرس. فقد اكتفى أحمد الشريف الذي تولّى الافتاء بين عامي 1040 هـ. / 1630 — 1631 م. و1050 هـ. / 1640 — 1641 م. (57) بدراسة عدد قليل من الرّسائل الفقهيّة ولامية الأفعال لابن مالك وهو متن لخصت آياته قواعد الصّرف العربي. أمّا محمد بن مصطفى المتوفّي سنة 1067 / 1656 م. فقد روي أنّه درس بالقاهرة سبعة وعشرين فنّا.

وقد كان مصطفى بن عبد الكريم الذي تقلد الافتاء حتى عام 1075 / 1664 — 65 والذي قتل في سنة 1106 / 1694 (58) يلقي دروسا في علوم شتى منها الفقه الحنفي والأصول والحديث والتّوحيد والنحو

(55) المصدر نفسه، ص. 141.

(56) بالنسبة الى القيروان انظر «ذيل البشائر» ص. 100 و120، انظر الصفحات الموالية من كتابنا هذا.

(57) انظر عن «ذيل البشائر»، ص. 75 و76.

(58) المصدر نفسه، ص. 77.

لكنه كان يكتب فتاويه ولا يتقن دروسه إلا اذا كتبها وكان بجانب ذلك يحسن التركية ويستعملها في دروس الحديث (59).

والجدير بالملاحظة أنه لم يؤثر عن جميع هؤلاء المشائخ تأليف يذكر.

كان بالقطر التونسي في أوائل القرن الحادي عشر (السابع عشر الميلادي) علماء من المالكية قادرون على القاء دروس في التفسير والاصول وعلى الافناء بالاعتماد على كتب مختلفة. لكن عددهم لم يكن كبيرا.

توفي قاسم عظم بعد سنة 1009 (1600 — 1601) وقد كان عدلا ومفتيا وألف كتاب «الاجوبة» — وهو في التوازل — في أجزاء متعددة، وشرحا في الفقه استمد منه رجال الافناء التونسيون بعده وعرف بـ«برنامج» عظم (60).

وتوفي أبو يحيى الرصاع بعد 1030 (1620 — 1621) (61) وقد تقلد الافناء حتى عام 1017 هـ. (1608 — 1609 م.) ثم امامة جامع الزيتونة وتخرج عليه تلامذة اشتهر بعضهم بعده مثل أبي الفضل المسراتي (62) الذي كان مفتيا هو أيضا وتوفي في عام 1085 هـ. / 1674 — 1675 م. وأول ما كان هؤلاء الفقهاء يحتاجون اليه ذاكرة قوية مثل التي عرف بها أبو الفضل المسراتي المذكور الذي كان يفتح كتبه دون تردد في الصفحة التي يجد فيها جوابا عن الأسئلة التي تلقى عليه.

(59) المصدر نفسه، ص.84. وقد جاء فيه ان هذا المفتي كان يقرأ بنفسه نص احاديث البخاري في دروسه مما يوحى بان من مشائخ الحنفية في ذلك العهد من يوكل قراءة تلك الاحاديث الى غيره.

(60) انظر عن عيظوم «المؤنس» ص.265 و«ذيل البشائر» ص.90 و«مسامرات الظريف» الجزء الثالث، الورقة 2 و«الشجرة» عدد 1117 ص.212.

(61) انظر عن الرصاع، «المؤنس»، ص.265، و«ذيل البشائر»، ص.91، و«الانحاف»، الجزء السابع ص.66 و«مسامرات الظريف» الجزء الأول (المطبوع) ص.109، والشجرة عدد 1123 ص.29.

(62) انظر «المؤنس»، ص.267 وذيل البشائر، ص.93 والمسامرات، الجزء الثالث، الورقة 3 ق، و«الشجرة»، عدد 1182، ص.305.

ومن هؤلاء الفقهاء من لم يشتهر الا بمنصبه وبالذور الذي كان له في المجتمع. فالشيخ سالم النفاتي (63) كان في أول القرن الثائب المالكي لقاضي تونس الحنفي ثم تقلد الافتاء ومات أثناء قيامه بفريضة الحج سنة 1049 هـ. / 1640 م. وقد كان ابنه ابو الحسن علي (64) مفتيا أيضا رفع منزلة الافتاء بسيرته.

وقد كانت المناصب محفوفة أحيانا بالأخطار فزيادة على العزل (65) كان أصحاب المخطط الشرعية معرضين الى ضروب من التنكيل اذا ما تدخلوا في شؤون السياسة. ومن ذلك ما وقع مثلا لأبي الفضل المسراتي وقد حرر وثيقة عزل مراد باي الثاني أثناء ثورة جند الترك عليه في سنة 1084 هـ. / 1674 م. فعندما انتصر ذلك الباي على التوار نكب الشيخ المسراتي وصادره وهمم بقتله ثم عفا عنه بشفاعة صهره المفتي الحنفي أحمد الشريف.

ويجدد بنا أن نفرد بالترجمة الشيخ تاج الدين البكري (66). وهو من أسرة يرتفع نسبها الى عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين. وقد قويت مكانته بتزوجه ابنة أبي الغيث القشاش. وقد كان واسع الأملاك والمداحيل ينفق زكاة ما يملك على زاويته (67). وكان في سنة 1037 هـ. / 1628 م. من جملة العلماء والصلحاء الذين أوفدهم داي تونس لطلب الصلح من وجق الجزائر (68). وكان قادرا على شرح أحاديث صحيح البخاري وهو أمر امتاز به

(63) «المؤنس»، ص. 265.

(64) «المؤنس» ص. 265 ايضا. و«الشجرة» عدد 1179 ص. 305. ومقال برنشفيك Justice... ص. 82.

(65) انظر «المؤنس» ص. 265 الى 267.

(66) انظر «الشهب المحرقة»، ورقة 36 ظ، و«الحلل» الجزء الثاني الورقة 95 و، و«الانحاف»، الجزء السابع، ص. 67. و«مسامرات الطريف»، الجزء الاول، ص. 110، و«الشجرة»، ص. 293.

(67) الشهب المحرقة، الورقة 37 و«الحلل»، الجزء الثاني، الورقة 95 و

(68) انظر «الحلل»، الجزء الثاني، الورقة 96 بوجهيها، و«المؤنس» ص. 186، ومقال

روا B. Roy: Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1037 (1628) contre les Tunisiens

في مجلة R.T. عدد (ماي 1917)

ص. 182.

على معاصريه. وعندما توفي أبو يحيى الرضّاع خلفه في امامة جامع الزيتونة. وبقيت هذه الخطّة في عقبه الى أوائل القرن التاسع عشر.

ومهما كانت فضائل هؤلاء الفقهاء لم يكن عددهم ولا مزاياهم في الثلثين الأوّل والثاني من القرن السابع عشر تمكّنهم من أن يوجدوا بتونس نشاطا ثقافيا باهرا. لكن طبقة العلماء والفقهاء الذين تولوا التدريس في أيام مراد باي الثاني وأيام خلفه كانت أوفر عددا وأظهر نشاطا.

وكانت العلوم تدرس اذك في المساجد والمدارس. وغالب المدارس التي كانت موجودة في ذلك العهد كانت قد أسّست في أيام الحفصيين وأوقفت عليها أملاك كافية للاتفاق على المشايخ المدرّسين وعلى الطلبة. وقد بقيت في العهد التركي مراكز لتدريس الحديث والفقّه المالكي. وكان قد أصاب الخراب عددا من تلك المدارس فرمّمت وخصّصت لتعليم الفقّه الحنفي. وذلك ما حدث بالمدرسة العنقيّة ثمّ بالمدرسة الشماعيّة في أيام الداي أحمد خوجة وقد أوقف الدايات ورؤساء الحنفيّة وإثريائهم أوقافا ذات بال على هاتين المدرستين وعلى المدارس الأخرى التي أنشأوها.

وفي النصف الأوّل من القرن السابع عشر أخذ نجم البايات يرتفع ونفوذهم يقوى مزاحما لنفوذ الدايات. فاستطاع مراد باي المتوفى سنة 1631 م. وأبناءؤه وأحفاده أن يتعاقبوا في هذه الخطّة وان يؤسسوا بذلك أسرة حاكمة. وكان أهم دور قام به البايات في أول أمرهم المحافظة على الأمن واستخلاص الجباية داخل الايالة. فكانوا بذلك اكثر اطلاعا على أحوال جهاتها من الدايات واكثر أنصارا.

فاستفادت عدّة مدن تونسية من اتّساع نفوذ البايات وانتفعت بآثار المرادين في أيام اقبال دولتهم العاصمة التونسية وبقية مدن الايالة. فلم يقتصر على بناء الجوامع الحنفية مثل الدايات بل اهتموا أيضا بالمذهب المالكي. فان كان حمودة باشا المرادي قد أبقى لنا قريبا من ضريح الولي سيدي أحمد بن عروس جامعا من أجمل جوامع الحنفية بتونس، فقد أمر أيضا ببناء المدرسة التي بازاء

ضريح السيد صاحب (أبي زمعة البلوي) بالقيروان (69). وقد كانت تقام في جميع هذه المباني الدروس اليومية، وقد أوقفت عليها الأوقاف (70).

وكان حمودة باشا «يحضر موكبه في سفره وحضره جماعة من المغنين والملهين والعلماء والمتكلمين والشعراء والأدباء... ولهم جوائز سنوية ومرتبوات سنوية...» (71). ولم يكن هذا الاحسان مقصورا على أهل العاصمة بل تجاوزهم الى علماء مدن أخرى تونسية وأدبائها، خاصة منها القيروان وسوسة. فمن هذه المدينة كان أحد شعرائه المقربين وهو الشيخ المفتي محمد العروي. «وللشيخ المذكور ولد نجيب قدمه والده في حياته للفتيا وكان يزوي مسند البخاري بحضرة والده في مجلس الباشا في السنة التي مات فيها» (72). وقد ذكرت سيرة حمودة باشا معاصريه بعادات بني حفص (73) خاصة في جميع ما يتصل بالدين والشريعة والعلوم والآداب والفنون.

واتبع مراد الثاني، ابن حمودة باشا وخلفه، السنة التي سنّها من قبله أبوه. فبنى مسجدا بقابس وآخر بياجة وجعل إمامه من الطائفة الحنفية (74). لكن

(69) «ذيل البشائر»، ص. 70.

(70) «المؤنس»، ص. 216.

(71) المصدر نفسه، ص. 217.

(72) المصدر نفسه، ص. 217. ايضا.

(73) «المؤنس»، ص. 214 : «هو اول من اتخذ قاضيا لمحلته كعادة بني حفص» وص. 215 : «ومن المآثر التي بقيت من بعده ما احياه من منازل باردو وشيد بها القباب الرفيعة وزاد على ما كانت عليه في ايام الحفصيين».

(74) «ذيل البشائر»، ص. 90. اما «المؤنس»، ص. 223، فلم يذكر الا مسجدا بياجة. اكتسبت باجة في ذلك العهد اهمية سياسية بجانب اهميتها الاقتصادية. وذلك لان البايات كانوا يقيمون بها اذا ما خرجوا في محلة الصيف لاستخلاص الجباية. واستوطنها جماعة من الكرغلية، والجامع الذي انشأه مراد الثاني اصبح مركزا لتدريس الفقه الحنفي فنشأ بياجة فقهاء ممتازون انتخب منهم حسين بن علي بعد ذلك امامه وجلاسه.

اشهر آثاره مدرسته المسماة باسمه الواقعة عند باب الربيع بتونس «وبعضهم يسميها مدرسة التوبة لأنها كانت مسكنا للاجناد قبل بنائها ويقع فيها الفجور فغير رسمها الأول وجعلها لتلاوة كتاب الله والعلم وبها امام ومدرّس وعدة بيوت للمقاطنين بها ولهم مرتبات. وأوقفت عليها عدّة حوانيت بازائها وأوقافا أخرى بحيث تكمل جزية أهلها» (75). ولا تقل شهرة عنها المدرسة الأخرى التي انشأها في سنة 1085 هـ. / 1674 — 1675 م. بجزيرة (76) والتي جعل منها الولي المشهور سيدي ابراهيم الجميني مركز اشعاع للمذهب المالكي في الجنوب التونسي الذي بقيت به في ذلك العهد بقايا من الاباضية.

وظالت الحروب بعد وفاة مراد باي بين ولديه وبينهما وبين أخيه محمّد الحفصي الى ان استتب الأمر لابنه الأكبر محمّد باي في سنة 1097 هـ. / 86 — 1685 م. فاغنم هذا السّلم التّسبية التي سادت آخر سنوات حياته ليبنى بتونس مسجدا مقابلا لضريح سيدي محرز بن خلف ومسجدا آخر بالقيروان ومدارس بقفصة وقابس وباجة والكاف (77) وتوزر (78).

يتّضح ممّا سبق أن البايات المراديين، زيادة على اهتمامهم بعاصمتهم، قد اهتموا بمدن أخرى من المدن التّونسيّة وذلك لأسباب عسكريّة وسياسية لا تخفى على متأمّل. فقد كانت تلك المدن مراكز عسكريّة تنزل بها «المحلة» في اثناء أسفارها في استخلاص الجباية ويتحصن بها في أيام الشدّة والاضطراب. وترميم المساجد والمدارس أو انشاؤها كان من شأنه ان يستميل سكّانها وان يعيد الى أذهانهم — خاصة في العواصم القديمة كالقيروان —

(75) «المؤنس»، ص. 223 انظر ايضا «ذيل البشائر» ص. 9. والمدرسة المرادية موجودة الى الآن بسوق الربيع بتونس.

(76) «ذيل البشائر»، ص. 37.

(77) «ذيل البشائر» ص. 11 و 12 و 48 و 49 — اتم منارة جامع سيدي محرز اخوه رمضان.

(78) «ذيل البشائر»، ص. 47.

ذكرى مجدهم القديم الذي لم تزل آثاره باقية. وكانت هذه البناءات تتضافر في استعماله سكان هذه المدن مع اجراءات أخرى يمنح مثلا بمقتضاها الاعفاء من الضرائب لجملتهم أو لقسم منهم وخاصة العلماء والفقهاء وطلبة العلم.

وتوسّع البايات في اسناد الخبط الشرعية والوظائف الادارية الى فقهاء المالكية من أبناء البلاد فازتفعت بذلك منزلتهم.

وهذه العناية التي أبداها البايات من بني مراد قد أعادت الازدهار الى عدّة مدن فأصبحت من جديد مراكز للاشعاع الثقافي وقد أثر بناء المساجد والمدارس أو ترميمها بصورة خاصة في انعاش التعليم الذي ظهرت آثاره بصورة أوضح في أول الدولة الحسينية. غير أن كتب التراجم تعكس منذ أواخر القرن السابع عشر انعاش الحياة الفكرية.

وقد بينّا فيما سبق أن القيروان كانت محلّ عطف حمّودة باشا المرادي وابنه وأحفاده قبل أن تتعرّض في آخر القرن السابع عشر الى غضب مراد باي الثالث آخر المراديين الذي هدم معالمها.

وكانت القيروان في القرن السابع عشر تشمل أسرا من رجال الدين والعلم فتردّدت لذلك في كتب التراجم أسماء آل عظوم وآل الصدام وآل الزوابي وآل العواني الاشراف وغيرهم (79). وقد كان كثير من أبناء القيروان يرحلون الى تونس في طلب العلم. لكن كثيرا من أساتذة جامع الزيتونة في ذلك العهد كانوا أيضا لا يستنكفون من أن يذكروا عددا من علماء القيروان من بين مشائخهم وكان كثير من الطلبة الوافدين من جهات أخرى يقضون سنوات بالقيروان قبل الرحيل الى مدينة تونس (80). وقد كانت الدروس بالقيروان تلقى ولا شك في جامع

(79) «ذيل البشائر» ص. 24 الى 33.

(80) هذا ما فعله مثلا، في آخر القرن، محمد زيتونة أصيل المنستير، الذي اصبح من بعد من أجلة علماء العاصمة التونسية حيث توفي في سنة 1138 / 1725 — 1726. فقد أقام بالقيروان ثلاثة اعوام وتلمذ فيها لمشائخ اشتهروا بها في القرن الحادي عشر الهجري كمحمد عظم وعلي الغرياني واحمد البرجيني وغيرهم.

عقبة. لكن حلقا أخرى للتدريس كانت تعقد أيضا بمساجد وقع ترميمها في العهد المرادي وخاصة بالمدرسة التي أحدثها حمودة باشا بجانب ضريح أبي زمعة البلوي.

في سوسة كان الطلبة يسكنون قصر الرباط العتيق حيث كانوا يحضرون دروسا مختلفة (81) كما كانت أخرى تلقى بالجامع الكبير (82) يقوم بها اساتذة ذوو فضل يجدر بنا ان نذكر منهم ثلاثة على الأقل.

تخرج يحيى بن احمد بن بدر الدين (83)، المولود في عام 1056 هـ. / 1646 — 1647 م. على مشاهير علماء ذلك العصر في تونس امثال سعيد الشريف وعبد القادر الجبالي ومحمد فتاة ثم عاد الى سوسة للتدريس في رباطها.

اما احمد الريغي المولود في 1048 هـ. / 1638 — 1639 م. فقد تتلمذ بالأزهر لمشائخ اجلاء مثل محمد الخرشبي ويحيى الشاوي. ثم رجع الى سوسة وحارب البدع وكسر آلات الطرب واللهو التي عثر عليها (84).

وكذلك تشير نسبة علي بن موسى الازهري الاندلسي المولود بسوسة في عام 1058 هـ. / 1648 — 1649 م. الى السنوات الواحدة والثلاثين التي قضاها في الجامع الازهر قبل ان يعود للتدريس في مسقط راسه (85).

ونشا بمساكن ايضا البلد القريب من سوسة والملقب ببلد الاشراف عدد من الفقهاء المحترمين (86).

-
- (81) «ذيل البشائر» ص. 41 و 42.
(82) «ذيل البشائر» ص. 44.
(83) «ذيل البشائر» ص. 46.
(84) «ذيل البشائر» ص. 40.
(85) «ذيل البشائر» ص. 41.
(86) «ذيل البشائر» ص. 46.

وكانت صفاقس في ذلك العهد مركزاً تجارياً وعلمياً له صلات بطرابلس وبرقة
ومصر والشام وكانت معرضة لفترات من قلة الأمن وللاويثة. لكن أهلها قد عرفوا
بصمودهم للمحن وبحرصهم على سلامة الأوقاف الموقفة على المساجد
ومشايخ البر. ونشأ بها في آخر القرن الحادي عشر (أي السابع عشر
الميلادي) جيل من الفقهاء جمعوا بين الزهد والمشاركة الناشطة في حياة
المدينة السياسية والاجتماعية. وقد أرخ لهم واحصى أعمالهم واثارهم محمود
مقديش الذي عاش في القرن الموالي. ويبدو ان منطلق هذه الحركة كان زاوية
سيدي علي الكراي الذي عاصر ولي تونس سيدي احمد بن عروس (87) وولي
سوسة سيدي ابا راوي. وتولى مشيخة هذه الزاوية في آخر القرن الحادي عشر
(السابع عشر الميلادي) ابو الحسن الكراي (88) الذي توفي عام 1105
هـ. / 1693 — 1694 م. وكان تقياً ورعاً وكانت له مراسلات مع علماء
الأزهر. واحاط به ثلة من التلامذة المخلصين له فاستطاع بذلك ان يعيد الى
زاويته سالف ازدهارها وان تخلفه فيها طبقة من العلماء والفقهاء.

اما الشيخ عبد العزيز الفراتي المتوفى عام 1100 هـ. / 1688 — 1689
م. (89) فقد اقام خمس سنوات بمصر ثم باسطنبول ومكة وعاد بعد ذلك الى
صفاقس حيث تولى امامة الجامع الكبير والتدريس به. وقد ألف مختصرات في
علوم مختلفة.

الا أن الشيخ الذي كان لا يضاويه احد في المنزلة التي كانت له بصفاقس
في اوائل القرن الثاني عشر انما هو الشيخ علي النوري⁽⁹⁰⁾. وقد عرف اول
الأمر ببراعته في الفقه وعلوم القرآن ومعارضته للتصوف. لكنه انتقل بعد ذلك
الى مصر وانتظم في سلك الطريقة البدوية⁽⁹¹⁾. ثم عاد الى صفاقس وقام فيها

(87) توفي سيدي احمد بن عروس حوالي 870 / 1465 — 1466. عن سيدي

علي الكراي انظر «النزهة»، ج 2، ص. 142 — 149.

(88) «النزهة»، ج 2 ص. 154 — 155.

(89) «النزهة»، ج 2 ص. 163 — 167.

(90) نفس المصدر ونفس المكان حيث ذكرت مؤلفاته.

(91) لكنه لم يدع الولاية : انظر نفس المصدر، ص. 167.

بدور علمي وسياسي، حاثا الناس على الجهاد وانشاء السفن وتجهيزها لمحاربة نصارى مالطة وقرصانها وظهرت خلافات بينه وبين بايات زمانه. وتوفي سنة 1117 / 1705 - 1706 وابقى مؤلفات وكثيرا من التلامذة الذين اشتهر عدد منهم بعلمهم وبالخطط التي تولوها.

اصبحت جربة مركزا للتعليم ولنشر مذهب مالك بن انس بفضل المجهود الذي قام به الشيخ ابراهيم الجميني. وقد ولد ابراهيم الجميني بقرية جمنة من قرى نفزاوة من اسرة كانت متصلة بالولي الطرابلسي الشيخ الخروبي، ويرفع بعض افرادها نسبهم الى بعض اهل المدينة المنورة. وقد عاش الجميني ست سنوات بنفزاوة من القطر الليبي وتوسع سنوات بالقاهرة وتعلمذ لعلماء اجلاء امثال الزرقاني والخرشي. ثم حج وغرق اثناء رجوعه من الحج واتلف كتبه فاقام ثانية بالقاهرة وجمع كتباً اخرى ثم عاد بعد ذلك الى مسقط رأسه جمنة (93) ثم غادرها لسكنى جربة والتدريس بها. وقد تعرض فيها لعداوة إمام جامع الغرياء الذي منعه من التدريس به. فانتقل بتلامذته الى اكواخ انشأوها من اغصان النخيل واقاموا بها الى ان بنى لهم الباي مراد بن حمودة باشا (مراد الثاني) مدرسة ومسجدا ومسكن يعرف جميعها حتى اليوم بزاوية سيدي ابراهيم الجميني. وقد كان تدريس الشيخ ابراهيم الجميني مرتكزا اساسا على مختصر خليل وعلى الأحاديث النبوية فتخرج عليه عدد كبير من الطلبة الذين نشروا المذهب المالكي واضعفوا مذهب الخوارج في تلك الجهة. وستكون لنا عودة الى هذه الدروس والى تأثيرها على الحياة الدينية في القرن الموالي.

لا ينطبق كلامنا السابق عن المؤثرات التي اثرت في الحياة الفكرية وعلى ما احيطت به احيانا من تشجيع الآ على المدن. اما الأرياف والبوادي فقد احدثت هجرة الاندلسيين في اوائل القرن السابع عشر تغييرا طفيفا في قسم منها لا

(92) انظر «ذيل البشائر» ص. 37 - 40، و«الحلل»، ج 3، و 73 ظ و«النزهة» ج 2، ص. 204.

(93) جاء في «النزهة» انها بكسر الجيم وتشديد الميم المفتوحة خلافا لما ينطق به عامة الناس اليوم من ضم الجيم وتسكين الميم.

يتجاوز بعده عن العاصمة التونسية مسافة مائة كيلومتر، هذا اذا استثنينا بعض الضواحي الأخرى التي يمكن ان يكون عدد من الأندلسيين قد انتصبوا بها كضاحية المهديّة.

وذلك التغيير يتلخص في نمو عدد المزارعين المستقرين وفي امتداد الري و«الزراعة السقوية» الى اراض جديدة وفي توطين بعض الصناعات المجلوبة او الآلات المنقولة واشهرها تلك العربة التي حافظت بتونس على اسمها الاسباني وهو اسم «الكريطة». فكانت تلك الهجرة في الجهات التي وصلت اليها عامل تطور واثراء. غير ان معظم الوسط الريفي والبدوي قد بقي بمعزل عن المؤثرات التي وصفناها وبقيت القبائل العربية الأصل او البربرية المتعربة تعيش العيش الخاص بها. وقد كانت الصلات بينها وبين سكان المدن غير معدومة، وقد توطد بمر القرون ضرب من التضامن بين المدن وبني البدو الذين يتنقلون في البوادي القريبة منها، وامتدت على كامل القطر منذ العهد الحفصي شبكة من الاحلاف المعرضة الى الانقلاب والتغير (94). وقد استغلها حكام البلاد الجدد مثل اسلافهم في الحكم مقابل الامتيازات المختلفة الممنوحة لقبائل الاعراب واهمها الاعفاء من الضرائب. وفي القرن السابع عشر اصبح غالب خيوط هذه السياسة في ايدي البايات وتحت تصرفهم وان وقعوا في عقدها وارذتهم احيانا. وقد اصبحت بعض القبائل البدوية أو نصف البدوية مساعدة للحكام ومشاركة لهم بصورة مستمرة. فهكذا اصبحت دريد قبيلة «مخزن». وكذلك اعانت قبيلة جلاص القاطنة في ضواحي القيروان الاتراك اول انتصابهم بالبلاد وحافظت من بعد على مودة البايات (95). غير ان كثيرا من القبائل كانت لا تمنح الدايات

(94) انظر عن العهد الحفصي كتاب برنشفيك Brunschvig السابق الذكر ج 2، ص 162 و420. ومن هذه الصلات ما كان يظهر في الاسواق الاسبوعية التي كانت تعقد في يوم معين من كل اسبوع فتم فيها المبادلات والتلاقي الذي هو فرصة للتأثير الثقافي. وقد وصفها لنا في القرن الثامن عشر كتاب «المشرع الملكي»، وقد وجد ما يشبهها بالجزائر في القرن الاخير : انظر كتاب بواي Boyer: L'évolution de l'Algérie médina de 1830 à 1956 . ص.48.

(95) المشرع (الترجمة) ص.43.

والبايات الا اعانة مؤقتة في مناسبات معينة. فالجيوش الاضافية التي كانت تمد بها الحكام لم يكن لها داع للقتال غير الارزاق التي تبذل لها والذهب الذي تطمع فيه. ولذلك تكون في مقدمة الفارين اذا ما تعذر الانتصار فتسبب اذاك هزيمة من اتت لنصرته بل قد تنقلب احيانا محاربة له مناصرة لاعدائه. ولذلك تكررت في كتاب «المؤنس» لابن ابي دينار (96) ثم في «الحلل السندسية» للوزير السراج الشكوى من «غدر» اولاد سعيد، وحملوا مسؤولية الانهزامات التي مني به التونسيون. كامل القرن السابع عشر في حروبهم ضد وجق الجزائر. وقد كان لهم ضلع ايضا في طول الحروب التي نشبت بين الاخوة والاعمام وابناء الاخوة من المرادين اذ كانوا بخذلانهم لهذا او ذاك من الامراء المتقاتلين ينقلون الهزيمة من صف الى آخر. وهذه الفوضى التي اثارها بنو سعيد طيلة قرنين او أكثر في شرقي البلاد التونسية بين تونس وحامة قابس يشبهها الدور الذي لعبته القبائل المتنقلة على الحدود الغربية وبالخصوص قبيلة الحنانشة (97) وهي اقواها. وقد كانت تمنح ولاءها تارة لباي قسنطينة وطورا لباي تونس فتثير الخلافات بين الايالتين التونسية والجزائرية طمعا فيما تجده في ذلك الخلاف من فوائد. وقد كانت تلك القبائل رغم مصاهرة بعض البايات لها لا تشعر بان مصلحة مشتركة تربطها بحكام تونس. فكان هؤلاء دوما مضطرين في علاقاتهم معها الى المداراة والمساومة. وبرغم ذلك لم يبلغ الامر بالبلاد التونسية في ذلك العصر الى ان تنقسم الى قسمين متباينين كما وقع اذاك بالمغرب الاقصى. فلا يمكن ان نتحدث بالنسبة الى تونس في القرن السابع عشر عن «بلاد المخزن» من جهة و«بلاد السية» من اخرى. ومع ذلك كان تصرف الدايات والبايات في البلاد

(96) ص. 205 و 207 و 208 و 208 و 210 (حيث يقلب اسمهم الى اولاد تعيس) كما ذكرت قبائل اخرى ص. 204 و 209 و 210 و 211 و 212. ذكر ابن ابي دينار (ص. 152 و 211) بفتاوى صدرت في ايام الدولة الحفصية بتحليل محاربتهم وقتلهم و«بتحريم مبايعتهم الات الحرب» واعتبارهم «اهل حرب». انظر ايضا «الحلل»، ج 2، ورقة 67 ظ.

(97) انظر عنها «المؤنس» ص. 212 وكتاب منشيكور Monchicourt. Etudes Kairouanaises ص. 38.

التونسية يختلف باختلاف الجهات. فلم تكن سلطتهم ممتدة بنفس القوة والتاثير على الحضرة القاطنين في المدن والقرى بشمالى البلاد ووسطها وشرقها، وعلى بدو السهول الجنوبية للبلاد او على سكان جبال الشمال الغربى. فقد كان القسم الأول من الحضرة وحدهم رعايا باتم معنى الكلمة خاضعين للضرائب والمكوس بصورة منتظمة لا هواده فيها، الامر الذى اذلهم وجلب لهم بعض الاحتقار من طرف القبائل البدوية العائشة على الحدود. وهؤلاء الحضرة هم وحدهم الذين شاركوا في هذه الثقافة التى حاولنا ان نحدد معالمها وانتفعوا بها كثيرا او قليلا. اما البدو فلم ينالوا منها — على احسن تقدير — الا الفتات. وقد استفادت منها بالخصوص بعض الفائدة ثلة قليلة من فتيانهم استطاعوا في بعض الأحيان ان يقيموا مدة وجيزة بالزوايا ليتلقوا فيها ضربا من التعليم يشبه بعض الشبه الدروس التى كانت تلقى في المدن.

كان تدين البدو سادجا واقامتهم للشعائر غير منتظمة. وبرغم ذلك كان الدين اقوى ضامن للوفاق بينهم وبين الحضرة، وكان رجال الدين وخاصة الاولياء ورؤساء الطرق اقوى الناس تأثرا عليهم فقاموا المرات المتعددة بدور الوسيط لتقريب الشقة بين الفريقين. لكن الوثائق لا تعطينا الا معلومات قليلة عن الاساليب التى كانوا يتبعونها للقيام بهذا الدور. ومن المحقق انهم لم يبلغوا في تونس ما بلغوا اليه بالمغرب الأقصى، فاعلم الظن ان الحكام الاتراك ثم الدايات والبايات قد حرصوا كل الحرص على ان لا يدعوهم يتحصلون في تونس على تلك الدرجة من النفوذ والسلطة. وقد كانت المغامرة الشايبة قد فتحت الاعين منذ دخول الاتراك الى البلاد، وكانت هي ذاتها في الحقيقة محكوما عليها بالفشل لاختلاف الظروف المحلية عن الوضع في المغرب الاقصى. ان رجال الدين والصلاح من التونسيين — او الذين كانوا من بينهم على رأس فروع كبيرة للطرق على الأقل — احاطهم الحكام بالاحترام واحسنوا اليهم فكانوا مقابل ذلك يبذلون للحكام مساعدتهم في المناسبات الهامة، ويقومون بالمفاوضات المعقدة ويعملون ببراعة ونجاح في كثير من الاحيان على ارجاع القبائل المشاغبة الى جادة الطاعة. وقد كانت زواياهم — التى هي مراكز نفوذهم — منتشرة في

المدن والقرى وفي البوادي، لكنهم كانوا في العصر الذي نُورخ له اعوان النظام الحضري ونوابه اكثر مما كانوا المعبرين عن الشعب البدوي. تلك هي الصورة التي تلوح لنا من النصوص التي درسناها والتي لا تشتمل الا على معلومات قليلة من وراء الالقاب والاطراء وذكر الكرامات وخوارق العادات. ويلوح لنا ايضا من تلك المعلومات ان تطورا حدث من اول القرن الى اخره انجر عنه تراجع الدور الاجتماعي الذي كان يقوم به الاولياء واهتمام اكبر فاكبر بالادعية والاوراد. فقد راينا ان ابا الغيث القشاش كان في اول القرن يتصرف في نشاط عشرات الآلاف من الاتباع. اما ورثته واحفاده رؤساء الزاوية البكرية فقد اشتهروا بتوليهم لامامة جامع الزيتونة ويدرّوس الحديث التي القوها. وكان سيدي علي عزوز (98) اشهر الاولياء الذين عاشوا في آخر القرن السابع عشر. والبايات بني مراد والكبراء والعلماء والرجال والنساء من كامل القطر التونسي وحتى من الجزائر يفدون عليه للتبرك بملاقاته. وقد شارك في سفارة الى الجزائر لعقد الصلح بينها وبين تونس. ويعتقد بعض مؤرخي تلك الفترة ان سوء معاملة داي الجزائر له كان سببا في موت ذلك الطاغية. وتنسب اليه كرامات واخبار بالغيب وتنبؤات. وكان يعين الفقراء وابناء السبيل والمستغيثين به، وكان حرم زاويته ملجأ للجائعين اللاتذنين بها. لكن كل ما كتب عنه لا يتجلى منه — رغم ما ذكرنا — عمل اجتماعي واسع النطاق طويل النفس بعيد الاثر في المجتمع. وذلك ما يمكن ان نقوله ايضا عن اولياء عاصروه وكانوا اقل شهرة منه امثال منصور النشار (المتوفى في رجب عام 1088 / 1677) (99) ومحمد بن عاشور (المتوفى في جمادى الأولى عام 1110 / 1698 — 1699) (100) ومصطفى البابلي الذي عاش حتى ايام حسين بن علي (101).

-
- (98) انظر عنه «ذيل البشائر» ص. 199 و«الحلل» ج 2، ورقة 85 ظ — 86 و.
(99) انظر عنه «ذيل البشائر» ص. 185 و«الحلل» ج 2، ورقة 87 ظ.
(100) انظر عنه «ذيل البشائر» ص. 192 و«الحلل» ج 2، ورقة 96 و
(101) «ذيل البشائر» ص. 220.

وخلاصة القول ان سلطة الباي لم تكن لتخشى — في آخر القرن السابع عشر — نفوذ الأربلاء ونشاطهم، وقد كان هؤلاء مساعدين لأولي الامر منافسين لهم.

تبينا مما سبق ان الحياة الثقافية بالقطر التونسي في النصف الثاني من القرن السابع عشر كانت تختلف بعض الاختلاف عما كانت عليه حوالي سنة 1600. فقد اصبحت النخبة المثقفة اكثر عددا بالعاصمة وبالمدن الكبيرة الأخرى. وقد كان غالب المقبلين على التعلم مدفوعين بدافع الرغبة في الوظيفة الا ان حب العلم لذاته لم يكن مفقودا. ومن الناس من كان يجمع الكتب النادرة فتكونت لدى بعض الامراء وبعض العلماء مكتبات يغلب على الظن انها كانت صغيرة لكنها كانت نواة لنشاط اتسع في القرن الموالي. ولئن كان الجهل مسيطرا على قسم من الحكام ومن الرعية فقد حافظ اولئك على ما اعتادته المجتمعات الاسلامية من احترام العلم خاصة بمعناه الديني والشرعي.

وكان ذلك الاحترام في اواخر القرن السادس عشر واولئل القرن السابع عشر ضربا من التقديس للعلماء تخالطه نزعة الى التبرك بهم والخوف من غضبهم ومن دعائهم، ثم تطور شيئا فشيئا الى تشجيع للتدريس وتقدير حقيقي للمعرفة وللمواهب وللقدره على الالقاء. ولم يبق المشائخ المدرسون معرضين للفقر والحاجة وتوفرت بين ايديهم الكتب وبذلت لهم احيانا الاعانات والصلوات فاقبل على التأليف من انس في نفسه المقدره فحرروا الكتب المختلفة ولم يقتصروا على تصنيف كتب الفتاوى كما فعل فقهاء القرن السابق (102). وألفت في القرن السابع عشر كتب متعددة الاجزاء مثل سمط اللال لمحمد قويسم الذي جمع فيه الكثير والذي يدل على اطلاع صاحبه الواسع في علوم الحديث واللغة والسير والتراجم.

وتاقت النفوس الى معرفة اخبار الماضين فوقع الاهتمام من جديد بكتب التاريخ قراءة او تصفحا. كما اصبح الادباء من جديد يجدون اللذة والمتعة في

(102) يتجلى اطلاعهم ايضا فيما تناوله دروسهم من فنون (انظر مثلا ما ذكر في «ذيل البشائر» ص. 106.

تذاكر الاخبار واساطير الأولين وطبائع الامم والملوك واخلاقهم في القديم والحديث. واحسن من تشخصت فيه هذه النزعة الى البحث والاطلاع الشيخ احمد برناز الذي عاش في آخر هذا القرن وفي اوائل القرن الموالي، والذي كان استاذ حسين خوجة والوزير السراج ومرشدهما ومزودهما بالاحبار وهذان المؤلفان قد تكونا في القرن السابع عشر وان كان كتاباهما من مؤلفات القرن الثامن عشر. فهذان المؤرخان يمكناننا من معرفة ما كان المثقفون يقرؤونه في اواخر القرن السابع عشر بتونس، وتتجلى فيهما نزعة القوم الى الاعتماد على النقل الكثير في كل تاليف يقدمون عليه. ومصادر الكتابين كثيرة لكنها لم تستعمل دائما كما ينبغي وبكامل الفهم لمحتواها. ولم تذكر من بين تلك المصادر كتب ككتاب «العبر» لابن خلدون الذي جلب علي باشا الحسيني من فاس في القرن الثامن عشر نسخة خطية منه.

فالثقافة التونسية قد اعادت في القرن السابع عشر الصلة بماضيها الا ان حلقات هامة بقيت مفقودة كما بقي التكوين العلمي يشكو نقصا واضحا. كانت الصلات الثقافية والمبادلات موجودة في القرن السابع عشر بين تونس وجهات اخرى من العالم الاسلامي، وقد توطدت مع تركيا وعاصمتها منذ دخول الاتراك ومع المغرب والجزائر من ناحية والمشرق العربي وخاصة منه مصر والبقاع المقدسة بالحجاز من ناحية اخرى. الا ان تلك الصلات قد كانت مقصورة على اقلية يغلب في نفوسهم داعيا الحج وطلب العلم والخوف من اخطار سفر طويل (103)، فلم تحدث انقلابا في التفكير. وكذلك يمكن ان يقال عن الهجرة الاندلسية (104). فعدد المتأثرين بهذه الصلات الثقافية كان قليلا لقلة عدد المثقفين عامة. ثم ان هذه الصلات لا يمكن ان يكون اثرها الا مؤيدا للصبغة الرجعية التي اصطبغت بها الثقافة في عامة العالم العربي في القرنين السابقين، فلم تحدث في تونس سوى انتعاش التعليم وتنشيط حلقاته. ولكن ذلك التعليم قد صار منذ القرن الرابع عشر شديد المحافظة.

(103) كانت اسفارهم في الغالب قصيرة الا من جاور.

(104) نسبة العلماء في الفوج الاخير من المهاجرين الاندلسيين كانت ضعيفة.

بقيت «النوازل» محل اهتمام الفقهاء لصلتها بحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، والفت فيها الكتب الضخمة. ومع ذلك اصبحت عناية المشائخ بالنواحي النظرية من العلم اكبر مما كانت عليه في القرن السابق. لكن الفنون التقليدية التي تعتمد علي الذاكرة والنقل — وهي التي تسمى العلوم النقلية كالفقه واصوله وعلوم القرآن والحديث ومن ضمنها تراجم المحدثين وعلوم اللغة — كانت اعلق بالنفوس من العلوم العقلية كالمنطق والرياضيات وحتى علم الكلام الذي كان محل احتراز اذا ما تجاوز سرد العقائد المتفق عليها، وكذلك من التاريخ والفنون التي تكسب الثقافة سعة وعمقا وتنمي التفكير وملكة التعبير. وسيوضح لنا هذا الموقف بما سنتقله في ابواب اخرى من اقوال المؤرخين.

ولم يتميز مشائخ العلماء في القرن السابع عشر — حسب ما يستمد من شهادة تلامذتهم — بجمال التعبير والتحرير. فلم يظهر بلغاء من التونسيين الا بعد ذلك بجيل او جيلين. اما النثر الذي بقي لنا من القرن السابع عشر فكان في غالب الاحيان متكلفا. وكان الشعر — وهو شعر مناسبات — قليل البراعة. وكانت احسن الاشعار هي التي لا تخل بقواعد اللغة والعروض.

ونتوقع ان الشعر «الملحون» اي المنظوم باللغة العامية كان الصق بالقلوب واوفى حيوية. لكن شعر البدو منه — الذي كان ابن خلدون اول من لفت النظر اليه — قد بقي وكان جله غير مكتوب وضاع. كما ضاع ايضا غالب شعر الحضرة الذي كان ينظم ليتغنى به في مجالس اللهو. وكانت مناسبات اخرى تنظم فيها اشعار من هذا النوع جدية او هزلية. فقد ذكر لنا ابن ابي دينار (105) انه تبادل مع فقيه من اصدقائه ابياتا من «الملحون». ومن هذا الشعر الملحون ايضا القصائد التي كان الصوفية ينظمونها في مدح النبي صلى الله عليه وسلم او الاولياء والتي كانوا يتغنون بها في مجالسهم. وقد كان ابو لحية المرابط المؤلف الوحيد من بين الذين سندرس اثارهم الذي روى في كتابه «نور الارماش» قصائد من هذا النوع، وهي قصائد ضعيفة من نظمه في مدح ابي الغيث القشاش.

(105) «المؤنس» ص.251.

واكبت هذا النشاط الثقافي نهضة فنية. وقد سبق ان اشرنا الى ما شيده المراديون والدايات قبلهم من مبان. فجامع يوسف داي وجامع حمودة باشا المرادي من اجمل مباني العهد التركي الباقية الى اليوم. ومن مباني العصر المرادي الباقية ايضا جامع سيدي محرز المتاثر في شكله ومظهره بهندسة مساجد اسطنبول. ومنها كذلك مسجد سيدي الصاحب ابي زععة البلوي بالقيروان ومساجد ومدارس بهذه المدينة وبالعاصمة التونسية (106). وفي جميع هذه المباني يتجلى فن الزخرفة على الجبس المعروف في تونس بنقش الحديدية وفن الزليج المطلي. وقد ظهر في ذلك الزخرف وفي زخرف لباس الرجال والنساء وفي الاثاث والأواني المنزلية تطعيم الفن التقليدي المحلي بمؤثرات اندلسية وتركية وشرقية (107). اما التاثر باروبا وخاصة بإيطاليا وجلب الاثاث والأواني منها فقد كانا محدودين ولم يبلغا من التفشي ما بلغاه في القرن الموالي فلذلك لم ينشأ عنهما في القرن السابع عشر ما نشأ من بعد من كساد الصناعات المحلية وضعف الفن القومي. بل تدل المعلومات القليلة التي وجدناها في كتب ذلك العصر على ازدهار ونشاط داماً طيلة القرن السابع عشر وبقي اثرهما الى القرن الموالي. فلذلك لم ينشأ عنهما في القرن السابع عشر ما نشأ من بعد.

من المعلوم ان تحريم تصوير الذات البشرية نشأ عنه في غالب البلاد الاسلامية كساد فني النحت والتصوير. لكن الموسيقى لم تتعرض الى مثل ذلك التحريم وان استنكر الفقهاء في كثير من الاحيان الاشتغال بها. بل كثيرا ما اول المسلمون الاحاديث والسنن المناوئة لها وترخصوا. الاهتمام ببعض الانواع من هذا الفن واصبح لها نصيب في حلقات الذكر التي تقيمها بعض الطرق المغربية

(106) انظر اعلاه ص36. وقد وصفت هذه المباني في كتاب مرسي : G. Marçais

Manuel d'art musulman ج 2، ص.845 وما بعدها. ووصفت الدور

الجميلة التي بقيت من ذلك العهد، في كتاب ريفو J. Revault : Palais et

demeures de Tunis (XVIIe - XVIIIe siècles) الذي نشر بعد تحريرنا لكتابنا.

(107) انظر كتاب مرسي المذكور وكتاب ريفو J. Revault, Arts traditionnels en

.Tunisie

وأصبح لها دور كذلك في جميع الحفلات العامة مثل التي وصفها لنا ابن أبي دينار في كتاب «المؤنس»⁽¹⁰⁸⁾ وفي الاحتفالات الخاصة أيضا بمناسبة الزواج أو الختان وغير ذلك. وفي الأعياد كان العساكر ينشدون أناشيد تركية لغة والحانا بمحضر الدايات والبايات⁽¹⁰⁹⁾.

أما أبناء البلاد من الحضرة والبدو فكانوا يجدون متعة في الاستماع إلى أغاني محلية وأخرى مجلوبة من الأندلس تغنى في مجالس اللهو التي تقام أحيانا في المنازل أو في البساتين. وقد اجتمعت هذه المؤثرات المختلفة فتكونت من مجموعها خصائص الموسيقى التونسية التي تصفها لنا نصوص راجعة إلى القرن الثامن عشر وإلى القرن التاسع عشر وستكون لنا إليها عودة⁽¹¹⁰⁾. لكن الموسيقى التونسية تبدو منذ القرن السابع عشر وقد بلغت نضجا يبرر ما عرف به بعض أمراء المراديين من الشغف بها. فقد روي عن رمضان باي المتولي من 1108 هـ. / 1696 م. إلى 1110 هـ. / 1699 م. بالخصوص أنه كان يهمل شؤون الدولة مدة أشهر لاشتغاله بمجالس الطرب التي كانت تقام في داره. وكان احظى الناس عنده وأغلبهم له على أمره المغني مزهود⁽¹¹¹⁾ وكان رمضان باي المذكور خبيراً بالآلات الطرب جماعاً لها. وقد عاش زمننا بايطاليا قبل أن يتولى الحكم واطلع على الموسيقى الغربية وجلب من ذلك البلد⁽¹¹²⁾ آلات مختلفة منها آلة (أرغنو Organo).

تحدثنا النصوص التاريخية عن اغلاق البايات في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر لكثير من الحانات وتهديمهم لبعضها. فتدلنا بصورة غير مباشرة

(108) ص. 277.

(109) انظر «الاتحاف» ج 4، ص. 27. وعن الموسيقى العسكرية، «المؤنس» ص. 273.

(110) عن الموسيقى التونسية يراجع كتاب درلنجي **Baron Rodolphe d'Erlanger** la musique arabe و«الورقات» لحسن حسني عبد الوهاب، ج 2، ص. 224 وما بعدها.

(111) «الحلل» ج 2، ورقة 91 و. و«الباشي»، ورقة 165 و.

(112) «الحلل» ج 2، ورقة 91 و. و«الورقات» ج 2 ص. 237 و 238.

على ان الخمر — رغم تحريمها — كانت تباع بتونس في القرن السابع عشر،
بيعها ذميون لغير المسلمين ولافراد من المسلمين قليلة ايضا لا نستغرب ان نجد
من بينهم العساكر (113). لكن نصوصا تشير ايضا الى تعاطي الخمر من طرف
غيرهم ممن لا ينتظر منه ذلك (114).

اما شرب القهوة في المنازل الخاصة والمحلات العامة فلا تشير اليه النصوص
المحررة في القرن السابع عشر الا اشارات قليلة، غير اننا نعتقد ان عادة تناولها
واهدائها قد تفشت منذ ذلك القرن في تونس وهي عادة قد دخلت تركيا في
القرن السادس عشر (115). ووجدت بتونس منذ القرن السابع عشر ايضا محلات
عمومية يتردد عليه العاطلون عن العمل فيشربون فيها القهوة ويقضون قسما من
النهار بها. وقد كثر عدد هذه «المقاهي» في القرن الموالي.

وكان التونسيون في النصف الأول من القرن السابع عشر يدخنون التبغ في
غلايين تسمى عندهم سباسي (مفردها سبسي) او يستنشقونه مسحوقا. نعلم
ذلك من نصوص المؤرخين ومن ردود الفعل التي صدرت عن رجال الدين (116)
وقد كان ابو الغيث القشاش يستنكر تناول التبغ. والى علي النوري رسائل في
الاستدلال على معارضة الدين له (117). لكن هذه العادة انتشرت رغم ذلك
وحدثنا نصوص تتعلق بآخر القرن السابع عشر عن اجتماع الناس في ليالي

(113) انظر استغراب محمد بلخوجة في «معالم التوحيد»، ص. 195 (الهامش 2) على
كثرة الحانات التي هدمها البايات في اول القرن الثامن عشر والتي كانت قريبة من
جامع الزيتونة. ويفسر هذه الظاهرة قرب محلات سكنى الجنود.

(114) عن البايات المراديين انظر «الحلل» في آخر الجزء الثاني، وعن اتهام بعض
الفقهاء بذلك «الشهب» ورقة 58.

(115) انظر كتاب «اسطنبول» لمنتان R. Mantran: Istanbul ص. 209.

(116) وكذلك في بعض الوثائق والمراسلات الاجنبية : انظر كتاب Plantet :
Correspondance des beys de Tunis... ص. 230.

(117) اطلعنا عليها في مجموع كان محفوظا بالمكتبة المخلدونية تحت عدد 3.280.

رمضان في بعض الدكاكين لتدخين التبغ و«المكيفات» (118) التي يغلب على الظن انها ما يسمى في تونس ايضا بالتكروري.

بدأ القرن السابع عشر في تونس بعد ان توالى على البلاد في القرن السابق الأحداث والمحن من انحلال الدولة الحفصية وما صحب ذلك من فوضى، ومن غزوات شنتها جيوش اجنبية. ولم يكن القرن السابع عشر هو نفسه عصر سلم مستقرة وشاملة. فاحتلال العساكر العثمانية للبلاد وتعيين حكام تابعين للباب العالي قد وضع حدًا لاطماع دول البحر الابيض المتوسط الاخرى ولهجومات جنودها. لكن البلاد بقيت محتاجة الى اقرار توازن جديد بين العناصر والاجناس الساكنة بها منذ زمان وبين اخرى انتقلت اليها في ذلك العهد كما احتاجت ايضا الى التوفيق بين العادات والنظم التي توارثها اهلها من قديم ما اتى به حكامها الجدد. ومن حسن حظها ان كانت الاغلبية الوافرة من سكانها يجمعها دين واحد قد أثر تأثيرا كبيرا على عادات مختلف عناصرهم. غير ان المشاكل قد وجدت والمصالح كانت احيانا مختلفة فكان لا بد من وقت لحل تلك المشاكل وتقريب الشقة بين المصالح. وبدأت معالم المجتمع الجديد تظهر بوضوح في الربع الاخير من القرن السابع عشر الا ان تلك الفترة قد عكر صفو جوها فتقاتل امراء الدولة المرادية على الحكم وما انجر عن ذلك من اضطراب وفوضى ومن تدخل لوجق الجزائر وغزوه للبلاد التونسية.

وقد اصاب تونس في القرن السابع عشر معن اخرى من تتابع المجاعات والايوثة ورغم تلك الازمات ظهر النشاط الفكري من جديد بفضل العوامل المنشطة التي حاولنا وصفها في هذا الباب. فشعر التونسيون انهم تلافوا ما اصابهم في القرن السادس عشر واعادوا الصلة بسنن الدولة الحفصية عهد ازدهارها. وقد وجد هذا الشعور ما يغذيه في حرص البايات المراديين وخاصة حمودة باشا على ان يقتدوا في سياستهم وسيرتهم بالعظماء من سلاطين بني حفص.

(118) «ذيل البشائر»، ص. 186.

وتجب الإشارة بجانب ذلك الى مؤثرات جديدة. فتاثير الاتراك لم يقتصر على الادارة والتنظيم العسكري بل تعداهما الى ميادين اخرى من حياة الناس اليومية كالهندسة المعمارية والموسيقى وفنون الزخرف واللباس والطبخ. وظهر ايضا في العلوم الدينية فاصبحت : « كتب العجم » اي الكتب التي الفها علماء «بلاد الروم» اي تركيا الحالية وعلماء الاقطار غير العربية من العالم الاسلامي معروفة في تونس تقرأ بها وتدرس. واصبح للمذهب الحنفي منزلة كبيرة في اقامة الشعائر الدينية وفي التعليم وتنتج عن ذلك تنافس محمود اذ اضطر علماء المالكية للمحافظة على مكائنتهم الى أن يوسعوا دائرة معارفهم وان يطلعوا على الكتب المشهورة بين علماء الحنفية. واضطر هؤلاء بدورهم الى ان يبرروا تقدمهم بالكفاءة العلمية لا بالاسباب السياسية وحدها. فاتصف الوسط العلمي — ووسط الفقهاء بالخصوص — من جراء ذلك، باوصاف سنيينها بالتفصيل في الباب الموالي.

ان تونس بلد من بلدان البحر الابيض المتوسط. لذلك كانت — حتى ذلك العصر — متأثرة باروبا. فقد جلب اليها قرصان من الانجليز المخترعات التي استنبطها بنو جلدتهم في فن الملاحة وصنع السفن وتجهيزها وقد كان ذلك من اسباب ازدهار القرصنة في القرن السابع عشر.

واستقر بتونس في ذلك العصر ايضا عدد من التجار الوافدين من مرسيلية ولعبوا في التجارة الخارجية دورا كان يعظم من يوم الى آخر. وكانت بالبلاد التونسية جالية نصرانية اكثرها قد هاجر الى البلاد التونسية من دويلات جنوبي ايطاليا. وقد كانت تجلب من اروبا آلات وبضائع بكمية اقل من التي سنذكرها في حديثنا عن القرن الموالي الا انها كانت كافية لتؤثر بعض التأثير في حياة الناس وفي ثقافتهم.

رغم جميع هذه المؤثرات بقيت الثقافة التونسية في القرن السابع عشر ملتفتة الى الماضي مستمدة اهم مقوماتها مما ورثته عن افريقية الحفصية من سنن. لكن دولة بني حفص قد توالى عليها في آخر ايامها المحن فاحدثت في القرن السادس عشر انقطاعا في النشاط الثقافي يمكن ان ندرك خطورته بما اصاب

المكتبات التي جمعت في القرن الخامس عشر (119) من تشتت وخراب وبما منيت به ثقافة الفقهاء في القرن السادس عشر واولئ السابع عشر من ضيق وضعف. فاضطر طلاب العلوم الدينية في القرن السابع عشر الى ان يتعلموا لعلماء الأتراك ولغيرهم من علماء الاقطار العربية الاسلامية وخاصة علماء مصر وعلماء المغرب الأقصى. وبقيت الثقافة في معظم ذلك القرن — خلافا لما توهمه الاسانيد والاجازات الشكلية — معتمدة أساسا على الكتب القليلة التي كانت في متناول الطلبة وهي متون حررت في القرون الأخيرة او تصانيف ومجاميع معتمدة على النقل ألفت أيضا في تلك العصور. وبالرغم عن انقطاع السند في غالب الاحيان ازداد اكابر الناس لقرون الاسلام الأولى. وبدا تعلقهم المتين بذات النبي صلى الله عليه وسلم معيضا من اهم المميزات التي اختص بها ذلك العصر. وقد تجلى هذا التعلق في المجالس التي كانت تعقد لقراءة كتب الحديث واحاطتها بهالة من الاحترام، وأكثر من ذلك في ولوع التونسيين بكتابين صغيرين في مدح النبي ألفا في القرنين السابقين هما «دلائل الخيرات» (120) لمحمد الجزولي من علماء المغرب الأقصى و«تنبيه الانام» تأليف العالم القيرواني عبد الجليل بن عظم المتوفى سنة 971 / 1563 (121).

فرغم ما قلناه عن المؤثرات الأجنبية وعن علاقات تونس التجارية بدول اوروبا كانت الثقافة التونسية في القرن السابع عشر غير مهتمة بالاقطار الأجنبية وتطورها الحديث.

(119) «المؤنس»، ص. 139.

(120) «دلائل الخيرات وشوارق الانوار في ذكر الصلاة على النبي المختار» لمحمد بن سليمان ابن ابي بكر الجزولي السملاني الشريف الحسن المتوفى في 870 / 1465، وكان منتشر في العالم الاسلامي وفي تركيا بالخصوص. وبلغ احترام التونسيين لهذا الكتاب وتبركهم به حدا كبيرا حتى ان البايات كانوا يعثون بنسخ منه مع سبحاتهم اذا ما منحوا الامان لاحد.

(121) اوقف عدد من اهل البر الأوقاف على قراءة هذا الكتاب في المساجد.

وكانت هذه الثقافة تعكس ملامح مجتمع كان يبحث، من خلال ذكريات الماضي وتطوراته، عن ذاته واصوله ويطلب المحافظة على ضرب من الاطمئنان ازدادت النفوس تعلقا به لشعورها بانه اصبح مهددا. فالتوق الى الاستقرار والى مطابقة الحاضر والمستقبل لصورة الماضي المثالية خاصة من خصائص المجتمع التونسي في القرن السابع عشر و — بعبارة ادق — للوسط الحضري منه، الذي عاش فيه المؤرخون وتأثروا به. وان حدثت اضطرابات في ذلك العصر فمأتها كان غالبا من العساكر الاتراك او من القبائل البدوية. اما سكان المدن فقد رضوا بالحكام على علاقتهم، فساعدوا بطاعتهم على تطور الحكم حتى اصبح وراثيا. ومهدت الدولة المرادية الامر للدولة الحسينية فحكمت هذه تونس ما يزيد على القرنين.

الباب الثاني

الوسط الثقافي من 1705 الى 1830

تمدنا التواريخ التونسية التي ألفت في القرن الثامن عشر الميلادي بمعلومات جزئية تمكننا من تصوير الحياة الاجتماعية والفكرية في الوسط المعاصر لها. وهذه التواريخ، وإن لم تكن وافرة العدد فهي أكثر من المؤلفات القليلة التي أبقاها لنا القرن السابع عشر، وهي مع ذلك متنوعة المشارب. فمنها ما يخرج أحيانا عن احترام التواريخ التقليدية والرسمية. ولذا يمكن لنا إذا ما لم نهمل الأخبار الطفيفة والعرضية التي تمدنا بها، أن نعرف الوسط الذي عاش فيه مؤلفوها والتأثير الذي كان له على تفكيرهم واسلوبهم في كتابة التاريخ.

إن بداية القرن الثامن عشر لم تغير فجأة ذلك الوسط. لكن تبدل الظروف العالمية في أوائل القرن التاسع عشر وخاصة ظروف الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وكذلك التبدل الفجئي لوضع الجزائر السياسي في سنة 1830، قد كان لهما أثر حاسم وطويل في حياة الناس في تونس وفي نظرتهم إلى العالم الذي يحيط بهم. وقد كان ذلك الأثر أظهر وأقوى فيمن كان، من بين التونسيين، أوفر حظا من الثقافة وأكثر اتصالا بالسلطة. وحتى هؤلاء لم تؤثر فيهم الأحداث إلا بعد أمد، فتطورت بصورة بطيئة وجزئية نظرتهم إلى الكون وإلى العلاقات البشرية. ولذا يكون من المفيد اعتبار الثلث الأول، وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، صلة طبيعية للقرن الثامن عشر، فلا يقع الفصل بين الفترتين في دراسة الظروف التي أحاطت بالانتاج الفكري عامة والتاريخ على وجه الخصوص. وهذا التصور لتطور الأمور يوافق، كما ستري، ما يوحي به تاريخ المؤلفات وتشابهها في الاتجاه.

يبدو حسين بن علي (1117 / 1705 — 1153 / 1740) وكأنه قد وافق بمزاياه ومساوئه، ما كان ينتظره تونسيو القرن الثامن عشر من واليهم فتمتعوا في أيامه بعشرين سنة من السلم النسبية في داخل البلاد وخارجها واما

بقية ايامه فقد كدرتها حروب قاسية كان سببها التطاحن على الحكم فهجم عساكر وجق الجزائر ثلاث مرات على البلاد التونسية بدعوى مناصرة هذا وذاك من الامراء المتقاتلين على الحكم. فالتاريخ السياسي لتلك الفترة، الذي لن نهتم به (1) قد كان مضطربا. غير أن سياسة الحسينيين الثقافية قد اتصفت بالاستقرار فوجد مؤرخيهم يذكرون بالتفصيل المباني التي انشأوها او رمموها لاقامة الشعائر الدينية او للتعليم. ويلوح ان مؤسس الدولة الجديدة قد كان مهتما مثل سلفه من البايات المراديين او أكثر منهم بالتعليم الديني. فاقام من جديد معالم القيروان التي هدمها آخر المراديين واعاد النشاط الى زواياها وحدث بها زاوية جديدة في عام 1133هـ/1720 - 1721م. (2). كما بنى زاوية بصفاقس واخرى بنفطة وزاوية ومدرسة بسوسة ونسبهما الى الولي سيدي عبد القادر الجيلي (3) واهتم باصلاح الزوايا التي انشأها محمد باي المرادي بتوزر وقفصة وباجة وقابس (4) واصبحت مدرسة جربة، كما راينا، مأوى للدروس النشيطة التي كان يلقاها الولي سيدي ابراهيم الجميني، الذي عاد احد تلامذته الى مسقط رأسه بالقطار حيث اعانه البايع على ترتيب درس ديني (5). ولم يكن اهتمام حسين باي بمدينة تونس وبضواحيها اقل من اهتمامه بجهات اخرى من «الآيالة» فقد اسس هذا البايع في العاصمة مدرسة سميت بالمدرسة الحسينية الصغرى (6) قريبا من «التربة» اى المقبرة التي خصصها ليدفن فيها هو واعضاء

-
- (1) راجع فيما يتعلق بالتاريخ السياسي لتواريخ تونس وتواريخ «افريقيا الشمالية» المذكورة في قائمة المصادر والمراجع في آخر كتابنا، وكذلك التواريخ الخاصة بكل دولة المشار اليها في نفس القائمة.
 - (2) «ذيل البشائر» ص. 23.
 - (3) «ذيل البشائر» ص. 47.
 - (4) «ذيل البشائر» ص. 48 - 49.
 - (5) «ذيل البشائر» ص. 49.
 - (6) محمد سعادة، «قوة العين» و35 ب، الحلل ج 3، و. 33 أ، معالم التوحيد، ص. 197.

اسرته وقد بنى مدرسة اخرى سميت ايضا بالحسينية او مدرسة النخلة (7) على انقاض خان قريب من جامع الزيتونة. وازدادت مدرسة ثالثة الى الجامع الجديد الذي بناه في حي سوق البلاط (8). وكانت الكتب الدينية تقرأ في قصره وفي جامعهم بباردو. الا ان عنايته الكبرى قد انصرفت الى الجامع الاعظم، جامع الزيتونة حيث رتب عددا من المشائخ المدرسية وقد اجري عليهم وعلى زملائهم في مدارس تونس المختلفة الجرايات المنتظمة. ورفع عدد المرتبين منهم بجامع الزيتونة من ثمانية الى ثلاثين (9). ورتب جراية قارة للطلبة الذين كانوا يتلون القرآن بالجامع بين الصلوات. ولم تكف الأوقاف الموقفة على الجامع لكل تلك النفقات، فاضاف اليها ما يتجمع من جزية اهل الذمة وقسما من غنائم سفنه في البحر (10). ووقف على خزانة جامع الزيتونة نسخا متعددة، من كتب الحديث والفقه، كما جمع مكتبة خاصة بباردو نماها بصورة واسعة بعده منافسه وخلفه علي باشا. وأحيا حسين بن علي ما نظمه سنة قديمة اتبعها من قبله الحفصيون ومن بعدهم حمودة باشا المرادي، وهي اجتماعه في سمره بالعلماء الذين كانوا يقرؤون الكتب الدينية ويبحثون بحضرته مسائل دينية وفقهية. ولم تندثر هذه السنة بعده بل حافظ عليها خلفه. كما حافظوا على عادة اكرام العلم والعلماء. وقد امتحن ابن اخي حسين بن علي ومنافسه وخلفه علي باشا (1153 / 1740 — 1169 / 1756) عددا من العلماء ومن ابناء العلماء ممن اتهمهم بموالاته عمه او ابناء عمه وصادرهم، لكنه من ناحية اخرى شجع الحركة الفكرية التي كان يدعي المشاركة فيها (11). فقد نسب اليه شرح لكتاب التسهيل لابن مالك (12)، وكان مغرما بجمع المخطوطات التي بعث في

(7) محمد سعادة، نفس المصدر، و35 أ، الباجي المسعودي، الخلاصة، ص: 120،

معالم التوحيد، ص: 195.

(8) معالم التوحيد، ص: 198.

(9) ذيل البشائر، ص: 109، و«الحلل» ج 3 و87 أ.

(10) سعادة، «قرة العين»، و 27 ب.

(11) «المشرع» (ترجمة) ص: 233.

(12) انظر أسفله الفصل الذي سنخصصه لـ«مفاتيح النصر» للعباضي.

طلبها الى فاس والى اسطنبول باذلا في سبيل اقتناء النادر منها امولا ذات بال (13). وهو الذي جلب الى تونس من فاس نسخة من تاريخ ابن خلدون. وقد كان قبل ذلك مفقودا في مسقط رأس مؤلفه (14) وفي سنة 1169 هـ. / 1756 م. في اثناء النهب الذي تبع فراره من القصبه بعد هجوم الجزائريين عليها، اخرجت منها احمال من المخطوطات الثمينة وبيعت بابخس الاثمان. وقد كان علي باشا مولعا بالبناء، فشيّدت بتونس في ايامه ثلاث مدارس مالكية وواحدة حنفية اوقف عليها الاملاك والكتب (15). ولم يقتصر اهتمامه على كتب الفقه العادية وكتب الورد، بل اعتنى ايضا بمؤلفات علمية جلييلة كتفسير الكشاف للزمخشري (المتوفى في عام 538 هـ. / 1144 م.). وامر بالبحث عن الحاشية التي وضعها عليه سعد الدين التفتزاني المتوفى في حوالي 791 هـ. / 1389 م. وقد كان ولوعه كثيرا بالنحو وباللغة فكان كثيرا ما يقرأ القاموس للفيروزبادي المتوفى في سنة 817 / 1414. وكان علي باشا اكثر اطلاعا من سائر البايات على العلوم وشؤون الثقافة وكان بحكم ذلك يميل في العلماء الى اوسعهم اطلاعا واكثرهم دراية مثل المفتي محمد سعادة الذي كان قد قضى سبعة اعوام بالمشرق وعاد منه بحظ وافر من المعارف والادب. وقد كان لعلي باشا خبرة بالادب وتشجيع للجيد منه، فاتصل به شعراء كانوا في غزارة الشعر وجودته، اوفر حظا من سابقهم. وقد نكب عدد منهم بعد ان قتل علي باشا، او سجنوا لانهم كانوا قد هجوا منافسيه من ابناء عمه الا ان نكبتهم وسجنهم لم يدوما طويلا، فسرعان ما افرج عنهم فمدحوا ابني عم علي باشا

(13) «المشروع» (ترجمة) ص. 234.

(14) نفس المصدر، ص. 235.

(15) نفس المصدر، ص. 230 و231 و232. وكتاب ج. مرسي، G. Marçais، Manuel d'art musulman، ج 2، ص. 858 — 859، ومعالم التوحيد، ص. 204 — 207. وهذه المدارس هي، على ترتيب تواريخ بنائها : مدرسة حواتيت عاشور قرب نهج الباشا (مالكية) والباشية (حنفية) والسليمانية (مالكية) — وهما من أجمل مدارس تونس — وأخيرا مدرسة بئر الحجار (المالكية) التي لم يتممها.

الذين خلفاه. ونقل لنا الكتاب الباشي المناظرات الشعرية التي في بلاط الباي علي بن حسين الذي سنتحدث عنه.

اما محمد باي بن حسين فقد كانت مدته قصيرة اذ تولى الحكم من عام 1169 هـ. / 1756 الى سنة 1172 هـ. / 1759 م. وقد كان يحترم العلم والعلماء. وقد تعود في اثناء غربته بارض الجزائر ان يملأ فراغ وقته باقامة مجالس الادب والموسيقى. وقد تولى الحكم بعد ان عاشره المرض فاستكفى باخيه في تدبير الامور ولازم قصره بمنوبة على بعد اميال من باردو ومن تونس (16). واحاط به جمع من الشعراء والمغرمين بالالحان. وكان في مقدمة حاشيته اصحابه الذين قاسموه حياة المهجر امثال الاديب القيرواني احمد الاصرم (17) الذي ولاه محمد باي منصب «باش كاتب» والفقير الشاعر محمد الشافعي بن القاضي (18) الذي كان من آثاره شرحه الطويل لقصيدة مخدومه المعروفة بـ«محركة السواكن الى اشرف الاماكن» وهي، كما يفهم من اعنوانها، قصيدة في الحنين الى الحرمين الشريفين وفي التوسل الى النبي صلى الله عليه وسلم (19).

(16) كانت ضاحية منوبة معروفة في أيام الحفصيين، وفي عهدهم عاشت بها السيدة عائشة المنوبية التي اشتهرت بالصلاح. ووقع احياء بساتين منوبة في أيام حسين بن علي.

(17) انظر عنه «عنوان الأريب»، ج 2، ص. 30 — 32. وقد توارث آل الأصرم بعده خطة باش كاتب.

(18) نفس المصدر، ص. 27 — 30 ومقال محمد الشاذلي النيفر بعنوان، «محمد الشافعي بن القاضي» في جريدة «العمل» بتاريخ 2 و9 و16 و23 فيفري 1968.

(19) عن شعر محمد الرشيد باي انظر، «عنوان الأريب» ج 2، ص. 24 — 26، و«المنتخب المدرسي» لحسن حسني عبد الوهاب ص. 124 ومقالنا بعنوان :

«Révolutions barbaresques» et poésie arabe : Réflexions sur la vie et l'oeuvre d'un prince tunisien du XVIIIe siècle.

المنشور بمجلة Cahiers de Tunisie ج 22 (سنة 1974) عدد 87 — 88. ص. 35 — 40.

قد عرف البايع الحسيني الرابع، علي بن حسين 1172 / 1759 م. —
 1196 / 1782 برصاته وبعفوه عن الابداء الذين خدموا ابن عمه، فاعان
 بذلك علي نمو النشاط الثقافي وقد امر هذا البايع ببناء مدرسة واسعة وجميلة
 سميت المدرسة الحسينية الكبرى والجديدة لتميزها عن المدرسة الحسينية
 الصغرى التي كان ابوه حسين باي قد انشأها قبل ذلك (20). وتقع هذه
 المدرسة الجديدة في ساباط عجم وتحوي اربعين غرفة. وقد اوقف عليها علي
 باي اوقافا معتبرة كانت كافية للمحافظة على البناية ولاجراء مرتبات علي
 المشائخ وعلى ثلاثين طالبا من المالكية وثمانية من الحنفية. وقد ذكر مؤرخ
 هذا البايع حمودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي» بالتفصيل الدروس التي
 كانت تقام في تلك المدرسة (21). ومما يسترعي الانتباه ان هذه المدرسة كان
 يسكنها طلبة من المذهبين المالكي والحنفي، حسب توزيع بين المذهبين يوافق
 حاجات سكان البلاد من المذهبين (22). ويتولى ادارة المدرسة وامامة الناس
 بمسجدها شيخ مالكي كان يسكن دون مقابل دارا جميلة وقريبة من المدرسة
 مخصصة له. وكان الشيخ مطالبا مدة تسعة اشهر في السنة ايضا بدرس يومي
 في الفقه المالكي يعتمد فيه على مختصر خليل وعلي احد شروحه. ويعوض هذا
 الدرس في اشهر رجب وشعبان ورمضان بدرس في صحيح البخاري قراءة ودراية.
 كما كان لنفس الشيخ درس في الفرائض. ويقوم شيخ مالكي اخر بعد صلاة
 الظهر من كل يوم بدرس في اللغة او في الاصول او في الكلام او في المنطق.
 وبعد العصر يقرء شيخ حنفي الفقه للطلبة الثمانية المنتسبين الى مذهب ابي
 حنيفة. ورتب ايضا بالمدرسة درس يومي في التجويد كما كان الطلبة مطالبين
 بقراءة حزبين من القرآن في كل يوم.

(20) «معالم التوحيد»، ص. 209 — 210.

(21) «الباشي»، و306 ب و307 أ (ص. 611 — 612).

(22) قارن ذلك بما قام به علي باشا من تأسيس ثلاث مدارس مالكية مقابل مدرسة
 حنفية (راجع الهامش 15 أعلاه).

وقد جدد علي باي ترتيب التعليم في المدرستين الجاسوسية (23) والتوفيقية (24) وقد اطال حمودة بن عبد العزيز في ذكر الاجراءات التي اتخذها علي باي لفائدة التعليم في الجامع الاعظم جامع الزيتونة (25). فقد رتب مثلما فعل ابوه مراتب للمشائخ ولنجباء الطلبة من مال الجزية ومن فواضل الاوقاف. ووقف اوقافا جديدة على التعليم واحيا سنة كانت قد اندثرت فاجرى من جديد على الفقهاء من الحنفية جرایة مساوية لجرایة عساكر الترك بترسيم هؤلاء الفقهاء بديوان العسكر دون مطالبتهم بحمل السلاح وقد انتفع بهذه الاجراءات المختلفة المشائخ وطلبة العلم لا في العاصمة التونسية وحدها بل في القيروان وسوسة وصفاقس والمنستير وباجة والكاف وقفصة (26).

والمعلومات التي تستقى من «الكتاب الباشي» لحمودة بن عبد العزيز يؤيدها الفقيه والرحالة الجزائري الورتلاني الذي مر بتونس واقام بها في سنة 1180 هـ. / 1766 — 1767 م. والذي عبر في «رحلته» عن اعجابه بما شاهدته في تونس من ازدهار العلم في جامع الزيتونة، وبما كان يبذل لطلبة العلم به من الاعانة والتشجيع (27). وقارن ذلك بما عرفه في وطنه وخاصة في مدينتي الجزائر وقسنطينة ونوه بتفوق العاصمة التونسية من هذه الناحية. وبالعكس رق لحال العلماء القليلين الذين كانوا يعيشون بالكاف في خوف وحذر (28) لان اهل تلك المدينة كانوا متهمين بموالاته علي باشا وابنائاه. وقد كان بسوسة (29) شيخ

(23) انظر «معالم التوحيد» ص. 208.

(24) انظر عن هذه المدرسة التي أسست أيام الدولة الحفصية، «معالم التوحيد»، ص. 178 ومقال برنشفيك R. Brunschvig عن المدارس الحفصية في المجلة التونسية *Revue Tunisienne* سنة 1931 خاصة ص. 265 — 267.

(25) «الباشي»، و. 279 أ و ب و 270 أ (ص. 536 — 538).

(26) «الباشي»، و. 279 ب (ص. 537).

(27) انظر «رحلة» الورتلاني، الطبعة الحجرية بتونس عام 1321 هـ. ج 3، ص. 207 و 213 و 221 و 228.

(28) نفس المصدر ج 3، ص. 225 — 226.

(29) نفس المصدر ص. 203 — 204.

ممتاز هو محمد بن الحسن الهدية (30) الذي سبق له ان ارغمه علي باشا في مدة غضبه عليه علي ان يقيم بتونس وان يقرء العلم بها، فاستفاد منه عدد من الطلبة. اما جربة فان الورتلاني لم يزرها لكنه ذكر رغم ذلك الشهرة التي اكتسبتها لزوية سيدي ابراهيم الجميني، حيث كان تلامذته يواصلون التدريس حسب النظام الذي سطره شيخهم الراحل (31).

ولم يعجب الورتلاني بالمدرسين الذي لاقاهم في صفاقس (32) ولنا ان نتساءل عن الاسباب التي جعلت احوال العلم والتعليم بصفاقس وبمدن تونسية اخرى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر التي وصفها الورتلاني تختلف عما كانت عليه في اوائل القرن وفي النصف الاول منه.

واحوال العلم والتعليم التي وجدها الورتلاني في صفاقس وفي المدن التونسية الاخرى التي وصفها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تختلف عما كانت عليه في النصف الاول من نفس القرن اما لتأثير الحروب الداخلية علي تلك المدن في المدة التي تفصل بين الفترتين، وإما من جراء نمو التعليم في العاصمة التي كادت ان تستقطب كامل الحركة العلمية. فقبل مرور الورتلاني بثلاثين سنة، ذكر حسين خوجة في «ذيل بشارت أهل الايمان» الذي حرره حول عام 1137 هـ. / 1724 — 1725 م. عددا من رجال الدين والعلم كانوا يعيشون في القيروان وباجة وسوسة وصفاقس (33). وهذه المدينة بالخصوص لم تكن إذاك في المنزلة الوضيعة التي وصفها الورتلاني. وقد سبق لنا ان ذكرنا الدور الهام الذي لعبه في السياسة والثقافة، آخر القرن السابع عشر، الشيخ علي النوري (المتوفى في 1117 هـ. / 1705 — 1706 م.) ويجب ان نذكر بعده ابنه احمد الذي خلفه شيخا لزويته وسافر الي فاس والى الحجاز وألقى دروسا

(30) انظر «الباشي» و. 132 ب، و«الاتحاف» ج 7، ص. 44 و45، و«شجرة النور الزكية»، عدد 1395، ص. 350.

(31) «رحلة» الورتلاني، ج 3، ص. 199.

(32) نفس المصدر، ج 3، ص. 201 — 202.

(33) وغيرها : انظر «ذيل البشارت» ص. 24 — 56.

في التفسير بتونس ومات بها في سنة 1150 هـ. / 1737 — 1738 م. (34) وان نذكر كذلك آل الفراتي ابناء عبد العزيز الفراتي الذي سبق ان تحدثنا عنه واحفاده وآل الشرفي ونخص بالذكر منهم محمد الشرفي بن المؤدب (المتوفى في 1157 هـ. / 1744 — 1745 م.) والذي سافر الى المشرق وعاد منه بعد ان مهر في علمي الحساب والفلك والذي بنى له الباي حسين بن علي مدرسة بصفاقس (35). قد توارث سلالة (36) مشيختها ومنهم من تولى مع ذلك القضاء او الافتاء. فقد سنت بصفاقس في النصف الثاني من القرن السابع عشر سنة بقيت حية في النصف الاول من القرن الثامن عشر، وهذه السنة تتمثل في ان اشهر علماء صفاقس لم يقتصرُوا في طلبهم للعلم على حضور الدروس التي كانت تلقى بمساقط رؤوسهم وفي مدن اخرى تونسية كانت صفاقس متصلة بها كمدينتي تونس والقيروان التي لم تخل هي ايضا من حلقات الدروس التي عقدها العلماء الصفاقسيون الزائرون لها. بل قد كانت صفاقس في القرنين السابع عشر والثامن عشر احق المدن التونسية بعد العاصمة بان يقال عنها انها اختصت بجيل من العلماء عرفت به، وكانت اكثر المدن التونسية اتصالا بالشرق واكثرها تعاملًا مع القاهرة والجامع الازهر. وقد استقر بالقاهرة عدد من الصفاقسيين وألقوا الدروس بالازهر. وقد اقام عدد آخر منهم مدة سنوات بالقاهرة وجاوروا بالازهر وعادوا بمخطوطات ويزاد علمي يتجاوز الاجازات التي قد تمنح احيانا للمجاملة. وقد ذكرنا في الصفحات السابقة ان علي النوري قد انتظم بمصر في سلك الطريقة البدوية وان عبد العزيز الفراتي قد عاش بها خمس سنوات وحضر كثيرا من الدروس. اما محمد الشرفي بن المؤدب فقد تخرج بها في علمي الحساب والفلك على مواطنه وقريبه احمد الشرفي الحيسوبي الفلكي المدرس بالازهر (37). وقد تولى محمد بن احمد

(34) «ذيل البشائر» ص. 36 و«نزهة الأنظار»، ص. 176 — 178.

(35) «نزهة الأنظار»، ص. 177 — 179.

(36) نفس المصدر، ص. 179 — 191.

(37) نفس المصدر، ص. 177 — 179.

المكمني قضاء حي المنصورة بالقاهرة. ونجده في فترة اخرى مفتيا بصفاقس (38). ويلوح مما رواه المؤرخ الصفاقي محمود مقديش ان صلات صفاقس بمصر ترجع الى عهد الحفصيين وانها تواصلت دون انقطاع فقد كان مثلا ابو الحسن الكراي يبعث بالقصائد التي كان ينظمها الى القاهرة وحضر فيما حضر دروس احمد الدمنهوري وتحصل منه على اجازة مكنته من تدريس شرح الدمنهوري على الاستعارات للسمرقندي (39).

وقد سافر علماء صفاقس الى جهات اخرى من العالم الاسلامي. فممن زار منهم المغرب الاقصى احمد النوري (40) وابراهيم الخراط الذي مدح الامير العلوي مولاي علي. هكذا كان لصفاقس في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي) اشعاع داخل القطر التونسي وخارجه. وهو اشعاع يجب ان يدرس غير منفصل عن التجارة التي كانت بصفاقس انشط مما كانت عليه بغيرها من المدن التونسية. فقد كانت التجارة الصفاقسية متجهة بحرا الى جربة وطرابلس والاسكندرية (41) وبواسطة هاتين المدينتين الى اسطنبول. وكانت متجهة برا الى القيروان وما يحيط بها من البوادي (42) والى الساحل والى العاصمة التونسية والى الواحات الجنوبية وبالخصوص الى واحة نفطة (43).

واذا ما اقتصرنا على الحياة الثقافية لاحظنا ان ابرز علماء صفاقس كانوا حتى اواسط القرن الثامن عشر، يسافرون في سن الشباب والطلب الى القاهرة ويقيمون بها مدة لتحصيل العلم، هذا بالاضافة الى طلبهم العلم بالعاصمة التونسية. اما النصف الثاني من القرن الثامن عشر فقد تطورت فيه الامور فقلت الهجرة الى مصر لطلب العلم واصبحت العاصمة التونسية تستهوي الصفاقسيين

(38) نفس المصدر، ج 2، ص. 163.

(39) نفس المصدر، ج 2، ص. 192.

(40) نفس المصدر، ج 2، ص. 167.

(41) نفس المصدر، ج 2، في أماكن متعددة.

(42) نفس المصدر، ج 2، ص. 154 و159.

(43) نفس المصدر، ج 2، ص. 157.

الى درجة ان استقر بها عدد منهم. وذلك شاهد على نمو عاصمة البايات وازدهارها في القرن الثامن عشر وعلى انها اصبحت لها المنزلة التي لا تضاهى حتى نتج عن ذلك بعض التراجع في حياة المدن التونسية الاخرى الثقافية.

وتستوقفنا المنزلة الخاصة التي كانت تحتلها الزاوية التي اسسها في النصف الثاني من القرن السابع عشر بجزيرة ابراهيم الجميني. كانت مأوى ومحلا للعبادة ولتدريس الفقه المالكي في وسط يغلب عليه المذهب الاباضي فكانت تتطلب من القائمين عليها يقظة وجهدا غير عاديين. وقد وقع توسيعها بعد موت مؤسسها وتمادت تؤوي العديد من الطلبة. وقد بلغ عددهم مائتين وسبعين عندما كان محمود مقديش احدهم، وقد وصف لنا هذا المؤرخ سير الدروس بها (44). وقد كان الطلبة يقومون في الليل بتحضير دروس الغد فيطلعون في مختصر خليل على درس العبادات في اول الليل وعلى درس المعاملات في الفجر، يعين المتقدمون منهم في ذلك المبتدئين، وينامون بين الحصتين حتى يوقظهم المشائخ. ويستمعون في النهار الى اقراء أستاذين لكل درس بالاعتماد على شرح الخرشي ثم على شرح عبد الباقي، وهكذا يكون كل درس قد قرئ ثلاث مرات ويقع ختم الكتاب في تسعة اشهر. الا ان الطلبة لا يغادرون الزاوية الا بعد سنوات وبعد تمكنهم من الفقه المالكي حتى يكونوا قادرين على حمل مواطنيهم على العمل بمقتضاه. ومدة اقامتهم بالزاوية ينتقلون من درجة المبتدئين في السنوات الاولى الى درجة المقدمين في السنوات الاخيرة.

ان ما بذله البايات الذين حكموا تونس في آخر القرن الثامن عشر واولائل القرن التاسع عشر لفائدة التعليم وطلبة العلم كان دون ما بذله اسلافهم الاقربون. لكنهم برغم ذلك لازموا سيرة هؤلاء الاسلاف في احترام العلماء ورجال الدين وفي تمكينهم من الحياة الكريمة بتخصيصهم وظائف هامة لهم وبمراعاة حرمة الاوقاف التي كان ريعها مخصصا لهم. وقد اهتم حمودة باشا (1186 هـ. / 1782 م. - 1229 هـ. / 1814 م.) بالخصوص بتنمية القوى

(44) «نزعة الأنظار» ج 1، ص. 43 - 44 و ص. 204 - 209.

العسكرية للولاية التونسية حتى يزول تبعيتها لوجع الجزائر، فبنى القشل واقام قصرًا سمي بدار الباى على انقاض قصر المرادين الذي كان يسمى بنفس الاسم في تونس العاصمة. وتولى بنفسه تعيين اهل القضاء والافتاء وائمة الجوامع الكبيرة كجامع الزيتونة، كما اعتنى بنفسه باهم الواجبات الدينية والسياسية كالرسالة التي حررها باذنه علماء تونس جوابا على الرسالة التي بعثها الوهابيون الى مختلف الاقطار الاسلامية، الا انه قد اعتمد في المباشرة اليومية لشؤون التعليم وللمشاخ ورجال الدين على وزيره الشهير يوسف صاحب الطابع. وهذا ما تدل عليه وثائق محفوظة في خزانة الدولة التونسية العامة (45)، فهي تتضمن تفصيل المرتبات والصلوات التي كان صاحب الطابع يدفعها الى عدد من المشاخ والائمة والمؤدبين والنفقات التي انفقها على المساجد ومشاريع البر بتونس وبصفاقس. وهي وثائق تؤيد ما تضمنته التواريخ وخاصة كتاب «اتحاف اهل الزمان» لاحمد بن ابي الضياف من اخبار العطايا واعمال البر التي كان ذلك الوزير يبذلها للعلم ولاهله. واعظم ماثره جامعه الذى بناه في حي الحلفاوين الذى كان يسكنه بالعاصمة وقد اضاف الى الجامع مدرستين وكتّابا اي مدرسة لتعليم الاطفال القرآن الكريم. وقد اوقف على جميع ذلك اوقافا تكفي لجزايات القائمين على الجامع وائتمته والاساتذة والطلبة، بل استعملت فواضلها بعده لفائدة منشآت دينية لم تكن لها اوقاف مماثلة. وسنرى ما آل اليه عمل يوسف صاحب الطابع لفائدة العلم وردود الفعل التي ظهرت بعد نكبته وقتله في ايام محمود باي.

(45) في الملف 33 من الاضامات 3 من الخزانة 1، وثيقة بعدد 214 بلا تاريخ ولا عنوان. ومجموع ما قيد بها 10.650 ريالاً. وفي نفس الملف وثيقة أخرى بعدد 2 / 2 ممضأة ومؤرخة في 20 ربيع الأول 1225 هـ / 25 أبريل 1810. تبين بالتفصيل الوجوه التي انفق فيها ريع وقف يوسف صاحب الطابع على بعض مشاريع البرّ في الرّيض الغربي، وخاصد ما انفق في ترميم جامع نهج السبخة. وبعده 2 / 3 وثيقة مشروع وقف بلا تاريخ لفائدة مارستان صفاقس والمسجد الملاصق له.

اما هذا الاخير وابناه اللذان خلفاه، فلم يذكر لهم في ميدان انشاء المباني
لفائدة العلم والدين الا الزاوية التي بناها حسين باي بن محمود (1239 هـ.
/ 1824 م. — 1251 هـ. / 1835 م.) في ررض باب الجزيرة وجعلها
مقاما للولي سيدي البشير الزاوي الذي كان معتقد عساكر زاوية (46).

وفي ايام حسين باي ايضا حدث قريبا من الايالة تونس حدث على درجة
قصوى من الخطورة، هو احتلال الفرنسيين لعاصمة الجزائر سنة 1830 م.
وخلافا لرعاياه لم يستأ البايات الحسينيون كبير استياء لهذا الحدث الذي
اراحهم من وجع منافس طالما ضايقهم، فرفضوا ان تتخذ الايالة التونسية قاعدة
لتدخل تركي لم يقع ولم يفكر فيه بجهد، ومنع باي تونس مبعوث السلطان.
طاهر باشا من الالتحاق بارض الجزائر على طريق الايالة التونسية. واغتدر
اشهر بمواعيد الجنرال كلوزيل Clauzel القائد الاعلى للقوات الفرنسية بالجزائر
الذي اطعمهم في تولية اميرين حسينيين على مقاطعتي وهران وقسنطينة (47).
وعندما زال بريق هذه المواعيد بقي من اثرها انعدام الثقة بين الباب العالي وبيات
تونس خاصة وان الايالة التونسية سبق لها في ايام حمودة باشا ان تدخلت في
طرابلس قبل ان تحولها السلطنة العثمانية الى مقاطعة تابعة مباشرة بحكم
اسطنبول.

اما الجار الغربي الجديد فقد اضطر بايات تونس الى مداراته عن رضا او عن
مضض. وقد اصبحت الدول الأوروبية منذ اول القرن لا تخشى القرصنة التي
ازيلت بعد ان ضعف شأنها. ولا تقيم تلك الدول وزنا لدويلة البايات في تونس،
التي كانت قليلة الموارد بعيدة عن مركز الخلافة العثمانية لا تستطيع الدولة العلية
حمايتها بصورة ناجعة، فلم يبق لتونس من ذلك الحين الا نصيب قليل من
الاستقلال، وكانت مضطرة الى مراعاة فرنسا من ناحية والسلطنة العثمانية من

(46) انظر «معالم التوحيد» ص.211.

(47) انظر كتاب «تاريخ الجزائر المعاصرة» لجوليان ص.68. Ch. A. Julien :
Histoire de l'Algérie contemporaine, p.68.

اخرى، ونحن نعلم ما آل اليه هذا الوضع، لكن الذي يجب ملاحظته هنا هو ان الحياة الثقافية قد تظافر فيها التأثيران العثماني والفرنسي لدفع البلاد التونسية الى تفتح اوسع على العالم العصري. فالساسة الاتراك في اواسط القرن التاسع عشر اختلفوا عن اسلافهم في القرون السابقة، وقد اصبح لمحبي الاصلاحات الجذرية في اسطنبول دور هام، وان لم يكن النجاح دائما حليفهم.

اما احمد باي الذي تولى في عام 1253 هـ. / 1837 م. فقد اثر في تطور الثقافة في تونس بالاجراءات التنظيمية التي امر بها من جهة وبالمؤسسات الجديدة التي احدثها من جهة اخرى. والوجهة التي اتجهت اليها تلك الترتيب قد قصدها بصورة اوضح واثبت بعد ذلك الوزير المصلح خير الدين عندما تولى الوزارة قبل الاحتلال الفرنسي بسنوات قليلة. وسعود بالتفصيل الى تلك الاعمال والى نتائجها في الباب الموالي من هذا الكتاب.

ولنختم تعدادنا للمباني التي اقيمت لايواء التعليم بالاشارة الى بعض ما شرع فيه مصطفى خزنه دار وزير البايات الثلاثة الذين تولوا الحكم قبل الحماية. فقد اراد ان يحدو حدو يوسف صاحب الطابع فشرع في تشييد مدرسة ضخمة قرب باب القرجاني في الجنوب الغربي من العاصمة وانفق على بنائها نفقات واسعة من اموال الدولة التي كان كسابقيه في الوزارة، لا يفرق بينها وبين امواله الخاصة. وقد اقيمت هذه المدرسة على انقاض زاوية صغيرة كان يسكنها شيخ ينسب الى الصلاح هو الشيخ محمد بن ملوكة. الا ان هذا الشيخ توفي قبل اتمام بناء المدرسة فتطير مصطفى خزنه دار من ذلك على عادة الكبراء في ذلك العصر، ووقف البناء.

ان مساندة البايات الحسينيين للتعليم الديني كانت متواصلة وان كانت محدودة. وكان النشاط الثقافي على غرار المجتمع الذي ظهر فيه. وكان التاريخ — وهو جزء من ذلك النشاط — متأثرا بالظروف الاجتماعية. واذا ما عرضنا عن بعض الاحوال الشاذة — واهمها وضع الصغير بن يوسف (48) الذي كان من

(48) وقد تأثر هو نفسه بالأحاديث التي اجراها مع بعض العلماء وبما تلقاه من الدروس في طفولته وشبابه.

كرغلية باجة المشتغلين عادة بالزراعة والذي دعاه حبه للاخبار الى تسجيل الاحداث والاضطرابات التي واكبت نصف القرن الاول من تاريخ الدولة الحسينية — وجدنا المؤرخين التونسيين ومؤلفي كتب التراجم من القرن السابع عشر الى القرن التاسع عشر، ينتسبون جميعا الى وسط له ملامحه الخاصة والدالة على انها من بقايا العهد الحفصي (49). وكان هذا الوسط يشمل مثقفين درسوا في جامع الزيتونة الفقه والعلوم الدينية واليه ينتسب اصحاب خطط التدريس والقضاء والافتاء ومساعدو العدالة وكتاب الدواوين في ذلك العصر. واصحاب هذه الوظائف كانوا يتمتعون بامتيازات مختلفة، وكان البايات يوصون لجمعهم بان لا يعاملوا معاملة العموم (50). وهؤلاء — وان اختلفت اصولهم وبدا من بعضهم احيانا ميل الى استقلال الرأي — كانت تجمع بينهم في النواحي مصالح مشتركة تربطهم بالباي الذي كان «ولي النعم» ومصدر الولايات والوظائف والرواتب. وقد توزع المنتسبون الى هذا الوسط على الخطط المختلفة حسب ما اقتضته مشاربهم وصلاتهم العائلية التي كانت المصاهرة تقويها، وكذلك حسب ما اقتضته احيانا اصدف او الحظوة. الا ان الانتقال من نوع من الخطط الى آخر كان يحدث احيانا : فمن ذلك ما وقع لحمودة بن عبد العزيز صاحب «الكتاب الباشي» الذي كان في شبابه مدرسا بجامع الزيتونة ثم حيا علي باي كاتباً له ووزيراً. وبالعكس اشتهر الشيخ حسين بن عبد الكريم كاسن كاستاذ وامام بجامع الزيتونة بعد ان كتب في الدواوين مدة وجيزة تعريضه لحسد حمودة بن عبد العزيز ولمكائده. وكثير من الذين عملوا في دواوين حية وتقلبوا في الوظائف الادارية قد تلقوا في شبابهم تعليماً لا يختلف عن الذي تلقاه معاصروهم من مشايخ الزيتونة. ويمكن ان نذكر من بين هؤلاء كتب المرموقين : محمد الباجي المسعودي، الشاعر الرقيق ومؤلف «الخلاصة شافية

(49) انظر أطروحة برانشفيك Brunshvig : ج 2، ص 352 — 53 Barbérie —
Orientale sous les Hafides.

(50) كانت أوامر التعيين في تلك الوظائف توصي «بأن لا يعامل [المعين] بما يعمر به غيره».

في امراء افريقية» الذي كان من تلامذة الشيخ ابراهيم الرياحي المقرين واحمد بن ابي الضياف الذي كان زميل شيخ الاسلام محمد بيرم الرابع في الدراسة، وقد اتفق الرجلان في ميلهما المشترك الى الادب والشعر.

والاهتمام بالتاريخ لوحظ في ذلك العصر في بلاط البايات حيث عرف به الخوجة حسين كاتب الباي حسين بن علي باللغة التركية والباش كاتب حمودة بن عبد العزيز والكاتب احمد بن ابي الضياف. ولوحظ ايضا في وسط مدرسي الزيتونة، فألف في التاريخ والتراجم محمد بيرم الثاني ومحمد بيرم الرابع من مشائخ الحنفية ومن بين مشائخ المالكية المفتي محمد سعادة والوزير السراج وغيرهما. ومن اهم مصادر ابن ابي الضياف شيخه اسماعيل التميمي الذي كان كبير المفتين بالمذهب المالكي.

كل ما سبق يدل على ان دراسة الوسط الذي نما فيه فن التاريخ بتونس في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر يجب ان لا تهمل البلاط والدواوين الدولية، ويجب ان تهتم ايضا بالثقافة التي تلقاها المثقفون بالمساجد والمدارس والزوايا، حيث كان التعليم متصلا اتصالا عميقا بالدين والعبادة. فباعتبار كل ذلك تتضح صورة المثقف التونسي في ذلك العصر والمؤثرات التي خضع لها بحكم اصوله وشغله في دراسته اولا ثم اثناء خوضه معترك الحياة.

قد ترتب بتونس، بعد مضي عشرات السنين على «الفتح التركي» ومن جرائه، تفاضل دقيق بين الاسر ترجع بعض اصوله ايضا الى العصر الحفصي. فالوافدون من «الأتراك» ومن الحقوا بهم (51) كان غالبهم خلوا من الروابط العائلية، وكانوا لا يعرفون الا باسم ووظيف او رتبة (52). لكنهم كانوا في الواقع مقدمين على

(51) وقد جلبوا من مختلف أراضي الدولة العثمانية ومن جزر البحر الأبيض المتوسط وكان بعضهم حديث العهد بالاسلام (انظر «ذيل البشائر»، ص. 80 : ترجمة محمد كرابصة، مثلا).

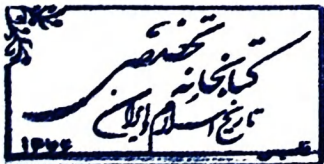
(52) «افاندي» بالنسبة الى القضاة، وبالنسبة الى غيرهم يكتبون أحيانا بذكر المذهب : انظر مثلا «ذيل البشائر»، ص. 153 : حسين الحنفي.

غيرهم بمقتضى وظائفهم العسكرية ثم بعد مدة بمقتضى الخطط الشرعية ايضا. وقد بقي لهم هذا التقدم في القرون الموالية لكنه ادخل عليه تحوير اتسع نطاقه بمر الزمان فتقوى حظ المالكية في مختلف وجوه النشاط في البلاد بحكم عددهم وبحكم الظروف.

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان اكثر المثقفين من المالكية ينتسبون الى المدن حيث استقرت اسرهم منذ عهد قريب او بعيد (53). وقد نتج عن اختلاف اصولهم تباين وحزازات كانت موجودة في القرن الثامن عشر، لكن اثرها اخذ يضعف في القرن التاسع عشر. فشكا محمد سعادة في كتابه «قرة العين» من تعبير بعض آل الرصاع إياه بأنه من المنستير وقريب عهد بسكنى العاصمة (54). وقد كان للاسر الاندلسية الاصل منزلة ممتازة في المجتمع وكانت تشغل مناصب هامة شرعية وادارية وفي تدريس العلوم. وقد كتب الشاعر محمد الشافعي ابن القاضي — صاحب محمد باي في منفاه بالجزائر — رسالة، ايام شبابه، في هجاء الاندلسيين بعد قضية عدلية حكم فيها عليه. وقد كان خصمه الحاج محمد قطلينة التاجر الثري والقاضي ابراهيم النفاتي والمفتي علي الستاري وخزنة دار الباي محمود الستاري جميعهم من الاندلسيين. وقد كشفت رسالة الشافعي عن تضامن افراد هذه الجالية وعن شعورهم بالتفوق على بقية مساكنهم (55). وبجانب هؤلاء — يدل بروز امثال ابراهيم الرياحي وابن ابي الضياف العوني على ان القبائل البدوية من جهتي زغوان وسليانة وغيرهما كانت تمد ايضا الزيتونة بالطلبة الذين يشتهر من بينهم بعد ذلك احيانا مشائخ وكتاب.

وكانت العاصمة التونسية تقابل الوافدين عليها من مختلف الجهات بتفاضل سكانها «البلديين» حسب قدم استقرارهم بها وحسب اصولهم وحسب

- (53) وكثيرا ما تكون قد هاجرت اليها من الأندلس أو من المغرب (أو من تلمسان مثل ما فعل آل الرصاع) أو من جهة أخرى من القطر التونسي.
(54) انظر أسفله.
(55) انظر مقال الشاذلي النيفر: «محمد الشافعي...» في جريدة «العمل» بتاريخ 9 فيفري 1968. ص.6.



الوظائف التي كانوا يتولونها. ويعكس هذا الترتيب نظاما من الانساب والمصاهرات فيه من التسامح والمدارة ما يمكن من ادماج سكان المدن الجدد الآتين من جهات تونسية او مغربية اخرى او المنحدرين من اصل «تركي». وقد كان للعقائد الدينية الشعبية اثر على الحياة الاجتماعية والفكرية، فحرص عدد من رجال الدين على ان يثبتوا لاسرهم نسبا شريفا يرتفع الى النبي صلى الله عليه وسلم او الى أحد اصحابه، وذلك بالاعتماد على «شجرات» يشهد العدول بصحتها (56). وقد ايدت تلك الشجرات ببركة ذلك النسب الشريف، توارث عدد من الخطط الشرعية كان قد بدأ، بالنسبة الى بعضها، من العصر الحفصي. ففي تونس في النصف الثاني من القرن الثاني عشر تبدو طبقة المثقفين متعددة الاصول، فهي في ذلك تشبه مجموع سكان تونس، وهذا الوصف يفسر لنا قسما من مشاغل هذه الطبقة ومن الاتجاه الذي اتجهت اليه ثقافتها. قليلا ما كان الآباء يحثون ابناءهم (57) على تحصيل غير المعارف الاولى ونقصد هنا الآباء الذين تمتعوا بسعة من الرزق. اما غيرهم فقد كانوا يدفعون ابناءهم في غالب الاحيان الى البحث باكرا عن شغل يضمن لهم العيش. فيبقى هؤلاء الابناء اميين او في درجة قريبة من الامية. ولا يستثنى من هذا الوضع الا اسر العلماء، التي كان الابناء فيها يستفيدون من سنة متوارثة تدعوهم الى طلب العلم. ومما ثبت هذه السنة في اسر علماء الحنفية ان الفقهاء من ابنائها كانوا يتقاضون الرواتب المعيدة لعسكر الترك مع اعفائهم من الخدمة العسكرية. فالاوضاع الاقتصادية كان لها بهذه الصورة تأثير معاكس لتأثير ما تبيناه من تعدد مراكز التعليم ومن دورها في توزيع الثقافة بين مختلف العناصر المتساكنة، وبقيت هذه الثقافة تسيطر عليها اسر علمية كان عدد منها ينتسب الى «الكرغلية» اى الى ابناء الاتراك الذين استوطنوا تونس وتزوجوا فيها واختلطوا باهلها.

- (56) والمصادر تشك أحيانا في صحة هذه الشجرات. وقد اتهم محمد سعادة مثلا بأنه شهد بصحة شجرة مطعون فيها (انظر ترجمته فيما يلي).
- (57) أما البنات فالأمية تعمنهن (انظر عن بعض الأحوال الشاذة : «الاتحاف»، ج.7، ص.27).

وكان لطرق التعليم ايضا ضلع في قلة عدد المتحصلين على درجة فائقة من الثقافة، إذ لم يكن قادرا على بلوغها الا من لم يكن في حاجة الى طلب الرزق وكان مع ذلك ذا مواهب ممتازة وميل كبير الى التعليم. اما غيرهم فكانوا لا يستطيعون تجاوز المبادئ. وفي اتحاف اهل الزمان لمؤرخ القرن التاسع عشر احمد بن ابي الضياف صفحات طريفة يذكر لنا فيها ان تعليمه والتفكير في مستقبله كانا الشغل الشاغل لايه الحاج بالضياف. فكان يزور الصالحين ويسألهم ان يدعوا لابنه بجودة الحفظ، فيعرضون عليه ان يدعوا له بان يكون «مغروما» اي محبا للعلم، فيجيبهم : «ان هذا الولد على غاية من ضعف البدن، فاذا لم يعنه الله بالحفظ فلا قدرة له عليه» اي على العلم (58). وكان اهل ذلك العصر يعتبرون النجاح في العلم ضربا من خوارق العادات، وسارت بينهم حكايات غريبة مفادها ان تحصيل العلم يتم احيانا بتدخل ولي او عالم صالح يمنح الطالب المعارف بسقيه بعض المشروبات او باطعامه بعض الاطعمة (59). وقد تؤثر هذه الاساطير على الاحداث. فيحكى لنا ابن ابي الضياف كيف طمع وهو صبي في ان يحصل العلم جملة، فقصد الشيخ الطاهر بن مسعود وجلس امامه فنظر اليه الشيخ مستفهما فقال له : «اريد ان آخذ الطريقة عنك». فقال له : «لا طريقة الا هذه، اكتب في لوح قراءتك «الاجرومية»، ثم «الالفية» واحفظهما مع حفظ لوحتك، وتعال لآخذ الطريقة، ولا تشغل فكرك بغير العلم، فهو اقوم الطرق» (60).

نعم كانت تلك طريقة التعليم في ذلك العصر. فكان لا بد لطالب العلم من الصبر الطويل، وكان عليه ان يحفظ القرآن بالتردد على «كتاب» من «الكتاتيب» او زاوية من الزوايا، وهو يتعلم في نفس الوقت القراءة والكتابة وقليل من النحو والفقه والحساب احيانا. ويزيد النجباء على ذلك حفظ بعض المتون دون فهمها في غالب الاوقات فهما تاما. لكن يسارعون بحفظها والفكر ما زال

(58) انظر «الاتحاف»، ج 7، ص. 87 و 103 وج 8، ص. 38.

(59) انظر «مسامرات الطريف» ج 1، ص. 147 (في ترجمة ابراهيم الرياحي).

(60) انظر «الاتحاف» ج 7، ص. 109.

يانعا والذاكرة ما زالت فتية وقوية، ثم تشرح لهم تلك المتون في مرحلة ثانية من الدروس يرتقي إليها من كان يطلب أكثر من المبادئ ومن كان يطمح الى ان يصبح عدلا او قاضيا او مفتيا او مدرسا. فيحضر هؤلاء الدروس التي كانت تلقى في جوامع المدن الكبرى وخاصة في جامع الزيتونة بتونس او في احدى مدارس هذه المدينة، وكانت تقرأ في هذه الدروس كتب في النحو والصرف والبلاغة والفقه والكلام واصول الدين واصول الفقه والمنطق والتفسير والحديث لا تكاد تختلف عن الكتب التي كانت تدرس في نفس العصر بالمغرب الاقصى (61). وبقراءة تلك الكتب تحصل لهؤلاء الطلبة «المشاركة» (62) في العلوم المذكورة التي قد تضاف إليها احيانا بعض المعارف في الحساب والفرائض والتصوف، غير ان هذه المشاركة لم تكن تعني اطلاعا واسعا وثقافة شاملة، اذ كانت المعارف التي تلقن في تلك الدروس قليلة وغير متعمقة.

بل كانت لا تتعدى ما يستفاد من قراءة كتاب او جزء من كتاب، لان الاساتذة كانوا لضيق الوقت او لقصورهم لا يتمون دائما الكتب التي يقرئونها فكانت الثقافة التي تحصل للطلبة بذلك التعليم منقوصة وكان عليهم ان يكملوها بمطالعتهم الخاصة. وكانت مطالعاتهم مقتصرة في غالب الاحيان على ما يفيدهم في خططهم فكانوا يبحثون عن التوجيهات التطبيقية في كتب «النوازل» بالنسبة الى القضاة (63) وفي كتب «الفرائض» و«التوثيق» بالنسبة الى العدول. وكان المشائخ انفسهم لا يغفلون في دروسهم ونصائحهم لطلبتهم

(61) قارن بما ذكر منها في مقال «تونس (Tunisie)» من دائرة المعارف الاسلامية «الطبعة الأولى (E.T1)» والقائمة التي اثبتها ليفي بروفانصال في كتابه «مؤرخو الأشراف». E. Lévi - Provençal : les Historiens des Chorfa. ص. 13 — 44. ويلاحظ الاعراض عن الامهات والاكتفاء بكتب المتأخرين.

(62) معنى «المشاركة» عند المؤلفين التونسيين يختلف بعض الاختلاف عما فسر به ليفي بروفانصال هذا اللفظ (المصدر المذكور أعلاه، ص. 14).

(63) انظر مثلا «الاتحاف» ج 3، ص. 141 و«مسامرات الظريف»، ج 1، ص. 196.

عن هذه الناحية العملية، وكان الفقه هو الذى يحتاج اليه في مباشرة الخطط الشرعية، فاحتل المكانة العليا في العلوم. فالفقه كان مقدما على جميع العلوم الاخرى وكانت افضل اوقات اليوم مخصصة له. وكان تعليم المنطق والكلام والاصول محدودا لخوف الاساتذة من ادخال البلبلة الى افكار الطلبة او لضعف زاد المشائخ من هذه العلوم. واعتبر الادب لهوا ولعبا واقتصر في تعليم اللغة على سرد القواعد دون التمرن على تطبيقها وعلى الانشاء. ولذا كان اكثر ما حرر في ذلك العصر ضعيف الاسلوب. وقد كانت دروس القرآن والحديث غير قليلة الا ان غالبها كان لا يتجاوز التلاوة المصحوبة بشرح الالفاظ شرحا بسيطا، وفيما يخص القرآن كانت دروس «القرآءات» اكثر من دروس التفسير لوجود خطط متعددة للقراء في المساجد وقد اوقفت على تلك الخطط اوقاف كثيرة (64).

لم يكن هناك، حسب الظاهر، ما يمنع الراغب في التدريس من ان يلقي دروسا في جامع الزيتونة او في غيره من المساجد في تونس او في غيرها من المدن. وبهذه الطريقة يمكن للقادرين على التدريس ان يشتهروا بالعلم بين الناس وان يلفتوا نظر الباي فيقرر هذا الامير المدرس الجديد بان يسند اليه درسا وان يعين له لذلك مرتبا او نصيبا من ريع وقف من الاوقاف. وبذلك اصبح المدرسون، بصورة مسكوت عنها لكن لا شك فيها، عملاء لاصحاب السلطة السياسية. وكان من مظاهر الحظوة عند هؤلاء تعيين مدرس من المدرسين شيخا لمدرسة من المدارس لان شيوخ المدارس المكلفين بادارتها وبالتعليم فيها كانوا غالبا يتمتعون بجرايات معتبرة تتفاوت بتفاوت الاوقاف التابعة لتلك المدارس وعناية الباي بها. وقد اختصت بعض الاسر ببعض المدارس تتوارث مشيختها دون كبير اعتبار للسن او للعلم، كما كانت مدارس اخرى تسند الى اصحاب المناصب الشرعية العليا فتمكنهم من مداخيل هامة خصوصا اذا ما اجتمعت لهم مدارس متعددة يوكلون مباشرة مهامها الى «نواب» او «خلفاء». وقد نجد في التواريخ صدى للتذمر والشكوى من هذا النوع من الاحتكار. وقد وجد

(64) انظر قائمة الحصص المرتبة لقراءة احزاب من القرآن بجامع الزيتونة، في «مسامرات الظريف»، ج 1، ص. 100 - 101.

البايات في تمكين رجال العلم من هذه الامتيازات او حرمانهم منها وسيلة لمجازاة من ناصرهم ولعقاب من خذلهم. هكذا كافأ ابناء حسين بن علي عند رجوعهم الى الحكم الشيخ الدرناوي على ولائه لهم وعلى تعرضه بذلك الى غضب ابن عمهم وعدوهم علي باشا، فعينه رئيسا للمفتين الحنفيين وشيخا للمدرستين الشماعية واليوسفية (65).

وكأن الامور قد تبادت على هذه الصورة حتى ايام الباي الرابع من الاسرة الحسينية، حمودة باشا، فنتج عنها وضع ممتاز للمشاخ المختصين بالمدارس الذين كانوا يتمتعون بمرتبات متفوقة وبريع اوقاف مرعية. وبالعكس كان من العلماء الناشئين في اوساط فقيرة او المولودين في غير العاصمة من لا يجد ما يكفيه من الرزق. فقد عاش مثلا الشيخ ابراهيم الرياحي، وهو من هو علما وشهرة، حتى سن الخامسة والثلاثين في حجرة صغيرة من مدرسة بئر الحجار دون ان يستطيع تحقيق رغبته في الزواج وتكوين اسرة الى ان عطف عليه وزير حمودة باشا وحظيه يوسف صاحب الطابع فاهدى اليه دارا وتحمل عنه نفقات زواجه (66). وكان هذا الوزير قد حاول بصلاته ان يجد حلا موقتا لمشكل المدرسين الذين قلت ارزاقهم، فبه بصورة غير مباشرة البايات الذين خلفوا سيده الى خطورة هذا الوضع والى ضرورة تلافيه. فقد كان من مفاخر هذا الوزير واياديه التي كانت تذكر بناؤه لجامعه الضخم بالحلفاوين ولمدرسة محاذية له وترتيبه لعدد من الاساتذة المشهورين لالقاء الدروس بالجامع وبالمدرسة (67). وما ان قتل هذا الوزير بامر من الباي محمود ومن اولاده حتى صدر الاذن لهؤلاء

(65) و اضافوا الى ذلك الخطبة في ثلاثة جوامع، فخلفهم في بعضها من اعتبر من «التواب انه نائب»: انظر بيرم الثاني، «شرح المنظومة فيمن ولي الافتاء على مذهب الامام النعمان بتونس» مخطوط عدد 5648 ورقة 34 أ و ب.

(66) وقد عرض عليه قبل ذلك خطة «العدالة» لينتفع بها فرفضها. وهذا يدل على أن «العدالة» كانت تدر من الرزق أكثر مما يدر التدريس: راجع عن ذلك «الاتحاف»، ج 7، ص. 74 وج 3، ص. 126.

(67) وزاوية أيضا. انظر تفصيل ذلك في «الاتحاف» ج 3، ص. 59 وج 7، ص. 91.

الاساتذة بالانتقال مع طلبتهم الى جامع الزيتونة. فرفضوا بدافع الاعتراف بالجميل ليوسف صاحب الطابع، وكاد ان يحدث ما لا تحمد عقباه لولا ان تدخل بعض اعوان الباي فوقع الاتفاق على حل وسط هو الاذن لهؤلاء المشائخ بالتدريس في جامع الزيتونة وفي جامع صاحب الطابع دون اهمال لدروسهم في احدهما.

وقد تم بعد ذلك على يدي احمد باي تنظيم امور التعليم تنظيما قارا (68) مع ضبط الرتب والدرجات وادخال المراقبة الدائمة فضمن الباي لثلاثين مدرسا (خمسة عشر من الحنفية ومثلهم من المالكية) جناية يبدو انها كانت كافية اذ اعرض عدد منهم اذ كان عن طلب الرزق بالتوثيق او بالتجارة.

الا ان المنزلة العليا ماديا واجتماعيا كانت متصلة بالخطط الشرعية اي خطط القضاء والافتاء وقد كان من الممكن الجمع بين التدريس والافتاء خلافا للقضاء الذي كان يستلزم التفرغ له، وكان من المستحسن ان لا تقبل خطة القضاء الا على مريض. فقد عجل محمد بيرم الثاني بالحج حتى امكنه ان يجد عذرا للاستعفاء من القضاء، وقد تولى بعد ذلك رئاسة الافتاء. اما ابراهيم الرياحي فقد فر الى زغوان عندما عين قاضيا بالعاصمة ولم يرجع الا بعد ان وقع تعويضه.

واسترجع فقهاء المالكية من ابناء البلاد شيئا فشيئا منزلة هامة في الحياة العامة. وقد رأينا ان ذلك تم على مراحل كانت اولها ايام الدايات (69)، مراعية لحاجات نظام القضاء وقد كان قضاة الحنفية الوافدون من الشرق او خلفاؤهم الناشئون في تونس يحتاجون الى نواب قادرين على ان يفهموا القضايا الناجمة بين ابناء البلاد وان يصدرها فيها احكامهم على مقتضى مذهب مالك. لكن قرنا او اكثر مضى قبل ان يعود الى الظهور، كخطة مستقلة، منصب القاضي المالكي في تونس العاصمة (70).

(68) هو «الترتيب الأحمدي». انظر عنه «الانحاف» ج 4، ص. 65 — 67.

(69) راجع مقال برنشفيك Brunschvig بعنوان: «القضاء الخ...» Justice religieuse... ص. 26 — 30.

(70) انظر نفس المرجع، ص. 33.

وقد اعان على تطوير الامور بهذه الصورة المكانة التي اصبحت لخطتي القضاء والافتاء بالمذهب المالكي عندما تولاهما رجال كانت لهم خصال شخصية مكنتهم، في آن واحد، من ان لا يستغنى عنهم وان ينظر اليهم بعين الاحترام رغم عدم التسوية بينهم وبين الحنفية في المراسم والمراتب، وقد اجتنبوا ان يظهروا في مظهر الخلاف مع زملائهم من الحنفية، بل بالعكس حرص الجميع على ان يتبادلوا علامات الاحترام والتقدير وحتى التضامن. وقد كان اعلام المذهبين منذ قرون يعملون على انشاء الروابط بينهما ضمن وحدة اهل السنة والجماعة. ولذا كان من السهل في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على فقهاء من الحنفية، امثال آل بيزم، ان يتصلوا بالسند المغربي. وقد احتفظ المتفقون في تونس حتى اليوم باجازات (71) تتصل باجازة الشيخ عبد القادر الفاسي الشهيرة (72)، وحلقة اتصال غالبهم بهذه الاجازة المغربية انما هو سماع محمد بيزم الاول من شيخه احمد الماكودي (73) المغربي الاصل.

وقد اصبحت علاقات الصداقة مع السلطنة الشريفة بالمغرب الاقصى وتعهدها وتقويتها امورا ضرورية، عندما اخذت السلطة المحلية في تونس تستقل بعض الاستقلال عن الباب العالي وتراعي اكثر فاكثر مقتضيات السياسة والاقتصاد الخاصة بالقطر التونسي. وقد قام فقهاء المالكية في البلدين بدور الوساطة والسفارة. فعندما احتاج حمودة باشا الى اشتراء الميرة بالمغرب اوفد ابراهيم الرياحي ليطلب من السلطان المغربي الاذن بذلك (74). فالروابط التي

(71) منها أمثلة في «شجرة النور الزكية» ص. 459 وما بعدها، وخاصة ص. 461. راجع كذلك المخطوط عدد 10332 من المكتبة الصادقية.

(72) انظر عنها دراسة محمد بن الشنب بالفرنسية بعنوان : *Etude sur les personnages mentionnés dans l'igâza du cheikh 'Abd al-Qàdir El Fâsi*, المقدمة الى الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر المستشرقين والمنشورة في أعمال المؤتمر المذكور ج 3 (الجزائر، عام 1905 م).

(73) عن هذا الفقيه، انظر «شجرة النور الزكية» ص. 346 (اعداد 7 . 6 . 3 . 1).

(74) انظر «الانحاف» ج 3، ص. 39 و«مسامرات الظريف»، ج 1، ص. 180. وقد طلب ابراهيم الرياحي من القاضي المالكي عمر المحجوب رسالة في التوصية به الى الشيخ المغربي ابن شقرون (انظر «الانحاف» ج 7، ص. 53).

حاكها العلم بين فقهاء المالكية من اقصى المغرب الى ادناه اصبحت وسيلة من وسائل العمل الدبلوماسي. وقد اكتسب بعض هؤلاء الفقهاء شهرة مكنته من القيام بمهام دقيقة لدى السلطان العثماني نفسه. فعندما طلب احمد باي في عام 1254 / 1838 اعفاء الايالة التونسية من الضريبة السنوية التي كان الباب العالي راغبا في فرضها عليها، كلف الشيخ ابراهيم الرياحي ايضا بتقديم طلبه الى الخليفة العثماني محمود الثاني (75).

وفي اوائل القرن التاسع عشر كانت ألقاب مختلفة وجرايات متفاوتة تميز اصحاب الخطط الشرعية من الحنفية عن نظرائهم من المالكية، وان كان جميعهم اعضاء في نفس «المجلس الشرعي». وقد كان لاحمد باي ايضا الفضل في تغيير هذا الوضع البالي والمحرج فاغتنم فرصة انشاء «العسكر النظامي» ومنح في هذا الاطار علماء المالكية مرتبا يساوي المرتب الذي كان علماء الحنفية يتقاضونه من ديوان عسكر الترك (76).

وتتج عن الترتيب التي امر بها احمد باي لفائدة العلماء عامة والمالكية منهم خاصة ارتفاع المستوى المادي لهذه الفئة الاجتماعية، وقد كان قسم من العلماء من الحنفية في الاول ثم من المالكية ايضا يتمتعون قبل ذلك بمنزلة مرموقة ويحاطون بمظاهر الاحترام (77) ويمنحون الصلوات المعتبرة. ففي ايام يوسف داي كان المفتي احمد الشريف الحنفي محاطا بهالة من الاكبار. وعندما قصد الحج صحبه في طريقه ثلاثون جنديا من عسكر الترك، وحمل معه ثلاثين الف ريال (78). وفي عصر اقرب منا كان آل بيرم المشهورين بعفتهم يتمتعون بثروة طائلة. وقد تم زفاف ابنة محمد بيرم الثالث الى الامير محمد باي (الذي

(75) انظر «الاتحاف» ج 4، ص. 19 وما بعدها.

(76) انظر «الاتحاف» ج 4، ص. 34.

(77) انظر مثلا في «عنوان الأريب» ج 2، ص. 6 وفي «ذيل البشائر» ص. 78 حكاية قد تكون من نسيج الخيال، ترينا بايا مراديا يقدم نعله الى شيخ من الشيوخ، هو

حسب احد المصادر محمد قويسم، وفي الآخر محمد بن مصطفى.

(78) انظر «ذيل البشائر»، ص. 79.

تولى الحكم من 1271 هـ. / 1855 الى 1276 هـ. / 1859 م.) في جو من البذخ وصفته التواريخ. اما ابراهيم الرياحي، الذي عجز لقلة ذات اليد في السنوات الاولى التي تولى فيها التدريس، عن مغادرة الغرفة التي كان يسكنها في مدرسة بئر الحجار، فقد اصبح ايام احمد باي يملك الضيعات ويشكو من معاملة عمال الباي لاعوانه في تلك الضيعات. وقد انتسب الى هؤلاء العلماء بالولاء خليط من صغار الفقهاء ومن الطلبة المتقدمين ومن الوكلاء والاتباع طمعا في حمايتهم في الدنيا وفي الانتفاع ببركهم في الآخرة.

يبدو المجتمع التونسي في المدن في القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر مجتمعا محافظا يعتبر للناس مراتبهم. ومن المعلوم ان الاسلام قد سوى بين البشر وان عقيدته وعباداته ومعاملاته لا تسمح بالطبقية ان تظهر في المجتمعات التي تدين به ظهورا صريحا، بل كانت تساعد بما تدعو اليه من مساواة على تحقيق التحرك الاجتماعي الا ان هذا التحرك كان، في العصر الذي يهمننا، يتم في اطار موروث. وقد حافظ المجتمع على تقاليده، فرغم الثورات والانتقال من دولة الى اخرى ورغم المحن والانقلابات بقيت الاخلاق والعادات على ما كانت عليه في القرون السابقة، وبقي التقليد متحكما في الخاصة والعامه. فكان المجتمع يحتاط من الاحوال الشاذة ويتجنب عدواها باستنكارها كل الاستنكار او بنسبتها الى تأثير عوامل غير عالمنا. وكانت الاقدمية دليلا على الشرف، والحكمة ما اثر عن السلف. كانت البدع مستنكرة وتعتبر علامة من علامات «آخر الزمان». ويحكى عن محمود باي الذي تولى الحكم بين 1230 هـ. / 1814 م. و1239 هـ. / 1824 م. انه وجد ابناؤه يعدون دنانير من الذهب فصاح: «ابناء حسين بن علي في آخر الزمان يعدون اموالهم كالصياقة!» (79). هكذا كان يوصف كل تغيير يحدث في سير الحياة الذي اقرته العادة. وكانت عبارة «آخر الزمان» كثيرة الاستعمال بين التونسيين في ذلك العصر، وكانت تعبر عن شعورهم بان سير الايام الذي لا عودة فيه يفضي دائما الى التفهقر ولا ينتج عنه تقدم ابدا.

(79) انظر «الاتحاف»، ج 3، ص.146.

وعلى كل، لم يكن في استطاعتهم ان يرجعوا الى غير الماضي القريب، لان آثار القرون الاولى من التاريخ كانت قليلة وكان اكتشافها صعبا. فالمعالم التي انشئت في عصور ازدهار الحضارة الاسلامية بافريقية لم يبق منها مر الزمان وعبث العابثين الا القليل، اذا ما استثنينا عددا محدودا من المساجد والجموع. اما كتب التاريخ والمصادر الادبية فقد ضاع اكثرها، وكان اطلاع الناس على ما بقي منها محدودا بضعف ثقافتهم، فكان المأثور عن السلف ينتقل من جيل الى تاليه على طريق السماع والمحاكاة. فكانت العادات المتبعة هي عادات الاباء، ذلك ما لا شك فيه، الا ان الناس كانوا يعتقدون ايضا انها عادات الاجداد الاولين دون ان يكون لهم دليل على ذلك. ففي هذه الاوساط تصبح كل سيرة اجزاها المجتمع عادة محترمة يجتنب الناس الاخلال بها. وتفضي المحافظة بهذا المجتمع الى اقرار المراتب التي يكتسبها بعض افراده، والى تحويلها الى خطط وراثية. وذلك ما وقع لعدد من المناصب الشرعية، فتوارث آل درغوث الافتاء بالمذهب الحنفي ما يقرب من قرن (80) ولم يعدوا عنه الا بسبب الانقلاب السياسي الذي وقع برجع ابناء حسين بن علي الى الحكم. وبذلك الحدث بدأ نجم البيارمة في الصعود فتوارثوا رئاسة الافتاء اكثر من قرن ايضا. ويشبه ذلك ما نلاحظه في تاريخ خطة دينية اخرى كانت موقوفة على الفقهاء من المالكية، هي امامة الجامع الاعظم، جامع الزيتونة، فمنذ تولاه تاج الدين البكري في عام 1034 هـ. / 1624 م. بقيت في سلالته، الا في فترات قصيرة لا يعبأ بها (81). ولذا اعتبر المؤرخون اجراء ثوريا رفض حمودة باشا الحسيني ان يعين فيها سنة 1812 بكريا ما زال طفلا ليخلف بكريا آخر كان قد تولى الخطة حتى وفاته مع انه كان معروفا بقصوره (82).

(80) 94 سنة بالتدقيق («الانحاف»، ج 7، ص. 31) وقد لاحظ علي باشا — عندما ولى آخرهم الافتاء — انه ما زال طفلا.

(81) كان فيها غالبا المرشح البكري صغير السن.

(82) ولم يتجاسر علي باشا على ابعاده عن الخطة، انظر «المشرع الملكي» (الترجمة) ص. 243 و«الانحاف» ج 3، ص. 57 و ج 7، ص. 60 و 68.

ان القارىء ليميل لو انا عددنا له كل المواكب التي كانت تقام وكل الاعمال التي كانت تعمل على مدى الأجيال امثالا لعادات نسي الناس معناها. فكتب التاريخ المؤلفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مملوءة بوصف تلك المواكب والاعمال، وقد يعجب المرء من حرص الامراء والكبراء واصحاب الخطط الشرعية وعامة اهل المدن على ان يعيدوا في كل سنة وفي نفس المناسبات نفس الاعمال حسب تقاليد لم تتغير منذ امد بعيد، منفقين في ذلك النصيب الأوفر من اوقاتهم واموالهم.

اذا ما اردنا ان نصف بايجاز ثقافة التونسيين الذين عاشوا في القرن الثامن عشر وفي اوائل القرن التاسع عشر وجب ان نبرز اوصافا ثلاثة اتصف بها التكوين الذي كانوا يتلقونه. واول هذه الاوصاف قد تناولته بالدرس والتحليل كتب الفت قبل كتابنا عن مجتمعات قريبة في الزمان والمكان من المجتمع الذي نهتم به هنا (83). وهذا الوصف يتلخص في المحافظة وفي التقليد اللذين كانا يخيما على التعليم وعلى العقول التي يكونها ذلك التعليم. لكن الدارسين لم يهتموا نفس الاهتمام بالوصفين الاخرين اللذين اتصف بهما التكوين الذي اشرنا اليه وهما خلوه من العمق والشمول بالرغم او بسبب ادعائه الاخذ من كل شيء بطرف، ورفضه لكل فروع الثقافة التي لا تنتج فائدة عاجلة.

وقد اساء هذا الموقف بالخصوص الى الادب فاعتبر نشاطا ثانويا لا يجوز لمثقف مهتم بمنزلته الاجتماعية ان يعيره غير جزء قليل من اوقات فراغه (84). هذا اذا ما لم يتعلق الامر بالقصائد التي تنظم في مدح النبي صلى الله عليه وسلم والتي يرتجى بها الشفاعة يوم القيامة او في مدح الكبراء الذي تحتنى فائدته السريعة في هذه الدنيا. ولنكتف شاهدا على هذا الموقف بما حكاه احمد بن ابي الضياف من ان محمد بيرم الثالث وجد ابنه محمد بيرم الرابع

(83) انظر بالخصوص «مؤرخو الاشراف» لليفي بروفصال ص.10 وما بعدها وكتاب

برونشفيك عن الحفصيين ج 2، ص.352 وما بعدها.

(84) لا ينبغي ان نغتر بعناوين الكتب المذكورة في تراجم بعض الشيوخ، فنصيبيها في التعليم كان ضئيلا جدا.

مشتغلا ايام شبابه مع جماعة من اترابه بقراءة كتاب من كتب الادب وبمناقشة ما فيه، فشاركهم في سمرهم مبينا بذلك سعة اطلاعه ثم كتب لهم ابياتا يوصيهم فيها بالاعراض عن الادب «الذى يراه اهل النهى من جملة اللعب» ويصرف اوقاتهم «في شرف ترجى عواقبه» (85).

وسنرى كيف شق التاريخ سبيله بعناء بين طريق «الشرف» وميادين «اللعب»: كانت للتاريخ مكانة تفوق مكانة فنون الادب الاخرى وخاصة الشعر. وقد دلنا حمودة بن عبد العزيز وزير الباى علي بن حسين وشاعر بلاطه بصورة غير مباشرة في اوائل الكتاب الباشي على قلة ثقة الناس في ذلك العصر بالشعر وخاصة بقصائد المدح فقال: «ان التدوين في الكتب سبب لبقاء الذكر الى آخر الحقب» بخلاف الشعر «فهو منسوب الى المبالغة» وكان في زمان ذلك المؤلف لا يعتنى بتدوينه ولا بروايته. ابتعد الادب عن الصدق ومال الى التكلف فضعفت قيمته، اما المنزلة الاولى فكانت للفقه وللعلوم المتصلة به.

وقد كان الامراء اكثر اهتماما بالادب من كثير من معاصريهم، وقد سبق لنا أن أشرنا الى تأثير علي باشا الباى الثاني على تطور الشعر بتونس في القرن الثامن عشر والى الدور الذى كان لخلقه محمد باي في تشجيع الشعر والغناء. اما الباى الرابع علي بن حسين، فقد واصل رعاية الادب، وبفضل هذه الرعاية المتواصلة صار الانتاج الادبي بتونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وفي اول القرن التاسع عشر اغزر واجود مما كان قبل ذلك بقرن.

وكانت المدائح التي نظمها شعراء بلاط علي باشا تفوق بكثير في صياغتها الابيات التي حاكها بعناء المتطفلون على الشعر في ايام البايات السابقين، هذا مع الملاحظة ان هذا الضرب من الشعر لا يمكن في مثل ذلك العصر ان يطلب فيه الابتكار. وقد استطاع عدد من مداحي علي باشا، امثال محمد الطوير القيرواني (86) وعلي الغراب الصفاقسي (87) وبالخصوص محمد

(85) انظر «الاتحاف» ج 7، ص. 54 و55.

(86) انظر عنه «عنوان الأريب» ج 2، ص. 41.

(87) انظر عنه «عنوان الأريب» ج 2، ص. 32، و«المنتخب المدرسي» ص. 126.

الورغي (88)، ان يذكروا مطالعي اشعارهم بجودة النظم التي عرف بها اعلام الشعر الكلاسيكي في العصر العباسي كابي تمام والمتنبي وان يقربوا من نفس هؤلاء، فقد تتلمذ الشعراء التونسيون لفحول شعراء القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) وسبقوا في هذا التلمذ شعراء المشرق الذين لم يفعلوا ذلك الا في زمن محمود سامي البارودي (1255 هـ. / 1839 م. — 1322 هـ. / 1904 م.).

ولم يكن علي باشا الا واليا على ايالة تونس التي كانت في القرن الثامن عشر تابعة للسلطنة العثمانية، فلا هو ولا اولاده كانوا جديريين بان ينفخ لاجلهم في ابواق الملاحم التي نفخ فيها المتنبي في القرن الرابع من اجل سيف الدولة امير امارة حلب الصغيرة. وقد يخرجننا ان نقرأ للورغي، وهو يصف الجريمة المنكرة التي اقترفها يونس بن علي باشا عندما قطع بيده رأس عم ابيه بعد ان هزمه قرب سمنجة : (طويل)

ابو الحزم قتال السلاطين يونس ويونس ليث للاسود اكول
سيجمعهم في قبضة ويجزهم كما جز من اصل الثبات فسيل (89)

فهذا هو «البيان السحري» الذي يدعيه الشعراء ويحاولون به في مديحهم ان يلبسوا لباس العظمة لمن ليس فيه شيء منها. ونلاحظ بشيء من الاستغراب والسخرية ان قصيدة الورغي التي مدح بها علي باشا عندما انتصر على قبيلة الهمامة البدوية هي معارضة لقصيدة ابي تمام في فتح عمورية وفي مدح المعتصم عندما هزم جيوش الروم واسترجع منهم تلك القلعة (90). الا اننا نجد في معارضة الورغي ما يذكركنا حقا بابيات ابي تمام وباسلوبه. ولا شك ان النجاح في المعارضة عندما يبلغ هذه الدرجة من شأنه ان يؤثر في القراء ولذا نرى ابن

(88) انظر عنه «عنوان الأريب» ج 2، ص.36، و«المنتخب المدرسي» ص.129

وكتاب «الورغي» لمحمد الحبيب ابن الخوجة، تونس 1961 م.

(89) «الانحاف» ج 2، ص.114.

(90) من البسيط وبقافية ب: راجع «ديوان» أبي تمام بشرح التبريزي ط. دار المعارف

بمصر بلا تاريخ سنة 1951 ج 1، ص.45 وما بعدها.

ابي الضياف وقد سبق ان عبر عن عزمه على ان لا يروي شعر المدح في «اتحافه»، يستثني هذه القصيدة مما عزم على اهماله ويرويها اظهارا لمخالفته الابداء الذين يتزلفون بعدم نقلها الى البايات الحسينيين المتأخرين الذين كانوا يحاولون طمس آثار علي باشا (91).

وهذا النجاح في معارضة شعر العصر العباسي قد جعل شعراء تونس في القرن الثامن عشر واولائل التاسع عشر لا يطمحون الا الى اتقان النظم الدائر في فلك ذلك الشعر الكلاسيكي.

ان القصائد التي كانت تنظم في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وفي وصف الحرمين الشريفين والحنين الى زيارتهما هي اعلق بنفوسنا، وان خالطها في كثير من الاحيان شيء من الصناعة. فهذه القصائد تعبر عن عاطفة كانت منتشرة في تونس وفي المغرب العربي وفي العالم الاسلامي على العموم.

وكان الابداء حريصين في جميع المناسبات الى المراسلة شعرا والى نظم القصائد والمقطوعات لذكر احداث حياتهم الخاصة والحياة العامة وجميع ما يمس اصداقهم وأقاربهم والذين تربطهم بهم صلة ما. وقد كان هذا الشعر المنظوم في المناسبات ضعيفا.

وامتاز وسط الابداء بالميل الى الاجتماعات الاخوية التي كان الشعراء يتبادلون فيها المقطوعات القصيرة من الشعر التي لا تتجاوز البيتين احيانا والتي يتبارون بها في معارضة ابيات شهيرة او في وصف الطبيعة المحيطة واللذات التي كان الاصدقاء يتمتعون بها معا. وكان التونسيون في هذا الضرب من الشعر يستمدون معانيهم واساليبهم من شعر الشعراء الذين تقدموهم. فوصفوا ضواحي تونس ومنتزهاتها في قصائد متعددة (92) كانت جميعها تحاكي القصيدة

(91) «الاتحاف» ج 2 ص. 131 — 134.

(92) انظر قصيدة الورغي في «المنتخب المدرسي» لحسن حسني عبد الوهاب، ص. 130 — 131 وقصيدة ابن أبي الضياف في نفس المرجع، ص. 142 وفي «عنوان الأريب»، ص. 131 — 133، وقصيدة المسعودي في «المنتخب المدرسي» ص. 45 — 47.

الشهيرة المعروفة بـ«كنز الآداب» التي نظمها ابو القاسم ابن هشام القرطبي في وصف منزهات قرطبة (93).

وفي شعر الوصف والغزل والاحوانيات وفي المقامات التي كانت حسب عادة العصر تؤلف في مختلف المناسبات كان شعراء النصف الثاني من القرن الثامن عشر ووائل القرن التاسع عشر بتونس مقلدين لادباء الاندلس في القرنين الخامس والسادس الهجريين (الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين) يحاولون ان يفوقوا هؤلاء تكلفا واستعمالا للمحسنات البديعية.

اما «الشعر الملحون»، اي الذي نظم بلغة العامية، وخاصة ما ظهر منه في البوادي، فانه لم يدون، باستثناء مقطوعات خفيفة الوزن نظمها اهل المدن ليتغنوا بها. وقد اضيفت هذه الاغاني الحضرية الى مقطوعات اخرى اندلسية قديمة في دواوين للاغاني وصل اليها عدد قليل منها في نسخ نقلت، في القرن التاسع عشر مع شيء من التغيير، عن اصول ألغت في القرون السابقة، وهذه الدواوين مخصصة غالبا للاغاني الملحنة على الطريقة الاندلسية المسماة بالمالوف، وتسمى هذه المجموعات «سفائن» (مفردها «سفينة»). ويجانب السفائن التي ضمت ابيات الغزل ووصف ما يتصل بلذات الدنيا، وجدت اخرى جمعت قصائد نظمت باللغة الفصحى او باللهجة العامية، وكان أتباع الطرق الصوفية ينشدونها في المجالس التي يقيمونها في زواياهم او في منازل الناس الذين كانوا يدعونهم اليها في بعض المناسبات. ولم تكن هذه الاناشيد تختلف عن الاولى بغير المواضيع والالات التي تصحب ألحانها عند الانشاد. فقد كان ما يستعمل منها في مجالس الطرق لا يشمل ذوات الاوتار وكان اكثر ما يستعمل فيها انما هو الدف (ج : ادفاف ودفوف). وقد وجدت المواهب الفنية في هذا النوع من النشاط الصوفي مجالاً لتنمو دون ان تتعرض لما كان يحيط عادة بالموسيقى والغناء من الريبة والاحتقار (94).

(93) راجع كتاب «نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب» ط. ليدن ج 1، ص.356 وما بعدها.

(94) انظر كتاب «الموسيقى العربية» (بالفرنسية) للبارون درلانجي Baron R. d'Erlanger : la musique arabe، الجزء 5، ص.381 وما بعدها.

قد ذكرنا فيما سبق تشجيع الباي الثالث من الاسرة الحسينية محمد الرشيد للموسيقى التي نشطت في ميدانين. اولها الميدان العسكري حيث وجد طاقم كان يعزف في الاستعراضات العسكرية وفي تنقلات الباي او لتحيته في اوقات معينة من يومه. وكانت ألحان الموسيقى العسكرية تركية الاصل او مقلدة لالحن تركية. اما الميدان الثاني فهو ميدان المجالس العامة والخاصة التي كانت مناسبة لجلب العازفين رفقة المغنين. وكانت تعزف في هذه المجالس نوبات (مفردها نوبة) اقترن فيها التأثير الاندلسي بتقليد الموسيقى التركية والشرقية. وقد كانت هذه الالحن تتناقل بالسمع فيدخلها التغيير. وقد ظهرت طريقة تونسية في العزف اصبحت لها خصائصها التي درسها بعد ما يزيد على القرن البارون رودولف درلنجي (95). وقد كانت المنزلة الاولى من بين آلات الطرب، في التقاسيم وفي العزف الجماعي، يحتلها العود التونسي الذي كان يختلف عن العود الشرقي بجزئيات تعزى الى المغني الشهير زرياب الذي انتقل في القرن الثاني / الثامن من بغداد الى الاندلس. وكان عزف هذا العود الذي هو ادق صنعا من العود الشرقي يعين المغنين على اداء غنائهم الذي كان يقوم غالبا على انصاف المقامات وارباعها. وكان الشعر الذي يتغنى به موافقا للالحن، فالقصائد كانت من شعر الغزل او من الخمریات، وكان لفظها يناسب معانيها والحنانها في عدم الخروج عن منازع التقليد.

وقد كانت حفلات الغناء تقام في المناسبات العائلية كالأعراس او ختان الأولاد او في مواسم الراحة والانشرح في الحقول القريبة من المدينة في فصل الربيع او على الشواطئ في الصيف. وكانت هذه الرحلات القريبة وما يتخللها احيانا من مجالس انس تسمى «الخلاعة» وكانت هذه التسمية تشير الى تحرر الناس في هذه المناسبات من فروض الوقار التي كانوا يتقيدون بها داخل المدينة.

يبدو ان تشدد الفقهاء في امر الدخان قد زال في القرن الثامن عشر فانتشر التدخين بتونس. اخذ الناس يستنشقون التبغ او يدخنونه وعمّ التدخين الطبقات.

(95) انظر نفس المرجع ج 5، ص. 381 و 388 و ج 6، ص. 198 وما بعدها.

من خاصة وعامة، وشوهد في صور رسمت في القرن التاسع عشر بعض بايات تونس والغليون في يده. الا ان اهل الوقار كانوا يجتنبون التدخين في غير خلواتهم، وكذلك كان الابناء لا يدخنون بمحضر آبائهم ولا يدخن الانسان في مجلس من يحترمه. وقد كان الباي الحسيني الثاني علي باشا يكره الدخان ويطرده من قصره من اشتهر بالتدخين (96). لكن خلفه محمد الرشيد باي كان قد اعتاد التدخين، وكأنه وجد في الدخان تخفيفا لآلامه، وكان مع ذلك حتى في مجالسه الخاصة بمنوبة لا يدخن بمحضر اعضاء المجلس الشرعي (97). ومما يدل على ان تدخين التكروري كان منتشرا في اوائل القرن التاسع عشر الامر الذي اصدره عثمان باي (المتولي من سبتمبر الى ديسمبر 1814) باحراق مخازن التكروري وبذلك اضاع على الدولة اموالا ذات بال كانت تجمعها من الضريبة التي كانت موظفة على هذا المخدر. وتحدث الناس بان الباي امر بذلك ليتبرأ من تهمة استعمال التكروري الذي كان متهما بها (98).

واصبحت القهوة في هذا العصر الذي ندرسه شيئا مألوقا، وصار الناس يشربونها في محلات عامة يجتمع فيها اهل الفراغ الا ان المحافظين على الوقار كانوا يكرهون التردد عليها. ومع ذلك كان الكبراء وفي مقدمتهم البايات يقدمون الى زائريهم، مهما كانت اوقات زيارتهم، فناجين من القهوة حتى اصبح هذا المشروب متهما بين الناس وفي كتب التاريخ بانه يستعمل لسقي السم من طرف بعض الامراء للذين كانوا يريدون التخلص منهم من اعدائهم. لكن دواوين الشعر قد حفظت لنا صورا للقهوة ادل على دورها الاجتماعي وهي احب الى نفوسنا اذ اقترنت بذكر التزاور بين الاخوان والخلان وتفنتت في وصف القهوة وطيب رائحتها وعمدت الى الطباق ومقابلة سوادها ببياض لباس التونسيين فانفتح بذلك للشعراء التونسيين مجال من البديع مكنهم من التعبير عن مناخ حضاري امتزجت فيه الرقة بشيء من التكلف.

(96) انظر «المشعر الملكي» (الترجمة)، ص. 238.

(97) «الاتحاف»، ج 2، ص. 157.

(98) «الاتحاف» ج 3، ص. 93.

اما الخمريات فقد كانت قليلة ونازعة الى التقليد وكانت التواريخ لا تتحدث عن الخمر الا عندما تشير الى امر البايات من فترة الى اخرى بغلق الحانات. فالكتاب الباشي لحمودة بن عبد العزيز مثلا لا يغفل عن الفضل الذي كان لعلي باي بن حسين باي في الامر بذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، بالعكس سكتت التواريخ عن تعاطي بعض البايات وبعض افراد حاشيتهم للكحول فلا نجد اشارة الى ذلك الا في رسائل القناصل والتجار الاجانب (99)، حيث نجد ايضا تلميحات الى العادات الجنسية التي سرت عدواها من عسكر الترك الى قسم من البايات ومن مماليكهم. فالفواحش لا تذكر في التواريخ التي ألفت في ذلك العصر الا بمناسبة التنويه بما قام به البايات من قمع للمعاصي التي كان الجنود او اهل الدعارة يرتكبونها. ويستثنى مما سبق اخبار علي باشا وابنه يونس مع حظاياهما التي اوردها الصغير بن يوسف في «المشرع الملكي». فهذا المؤرخ لم تكن له صلات بالبلاط وبالحكام لذا امكن له ان ينقل لنا ما كان الناس يتحدثون به. فحياة اللهو لا تظهر الا من خلال نصوص ادبية قليلة او من خلال استنكار الفقهاء (100) او من الاشارات التي اشتملت عليها بعض الوثائق الاجنبية. فكتب التاريخ التونسية المؤلفة في ذلك العصر تقتصر عادة على وصف حياة الجدد. وكانت الرقابة الاجتماعية تمنعها من ذكر حياة اللهو واللذات. فكأن المؤلفين قد اتفقوا على اهمال ما كانت الاخلاق في ذلك العصر تستنكره.

يمكن ان يدرس الفن المعماري التونسي في القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر (101) بالتأمل في المباني المختلفة وخاصة المساجد والمدارس وايضا في المنشآت الادارية والعسكرية والاضرحة ودور الامراء والرعايا الاثرياء،

(99) انظر كتاب : «رسائل بايات تونس لبلاتني، ج 3، ص.258. E. Plantet : Correspondances des beys de Tunis III, p.258.

(100) انظر ما قاله الورثاني عن المغريات التي يتعرض اليها العلماء في رحلاتهم (المرجع المذكور ج 3، ص.208 — 209).

(101) من مراجع هذه الدراسة كتاب ج مرسى G. Marçais, Manuel d'art musulman ج 2، ص.855 وما بعدها.

وغالبها ما زال موجودا وقائما حتى الآن. ويظهر في هذه المباني اساليب البناء المحلية التقليدية واخرى يمكن ان تكون قد اتت من المغرب الأقصى. وبجانبيها يتجلى تأثير اوروبي وبالخصوص ايطالي في توزيع اقسام البناية وفي المواد المستعملة وفي الزخرف (102). وكذلك كان التأثير الايطالي بينا في الاثاث والاواني (103). هكذا اصبحت الواردات التونسية من اروبا في القرن الثامن عشر اكثر مما كانت في القرون السابقة. وقد كان الغرب الاوروبي اذاك في تطور اقتصادي وفكري نشيط، الا ان انفتاح تونس عليه كان سطحيا لا يتجاوز ميدان التجارة : فقد لاحظ جميع المسافرين الذين زاروا تونس في ذلك العصر ان القاطنين بتلك البلاد كانوا لا يهتمون بما يقع في غير بلدهم. وقد عمت هذه الظاهرة حتى شملت القناصل والتجار الاجانب المستقرين بتونس (104). وقد تعجب من ذلك مؤلفو الرحلات الفرنسيون والانقليز والالمان (105)، وبدا لهم

(102) نفس المرجع ص.855.

(103) راجع كتاب «الفنون التقليدية في تونس» لرفو، ص.26 Arts : Revault J. traditionnels en Tunisie, p.26.

(104) انظر رحلة الألماني بوكلار — موسكو بعنوان Pükler - Muskau Chroniques, lettres et journal de voyages. Extraits des papiers d'un défunt, Paris 1837, t. II et III, passim.

(105) نقصد بالخصوص ثلاث رحلات كتبت في النصف الأول من القرن 19 هي :

a) Dr Frank : Tunis, description de cette régence, publiée par J.J.

Marcel dans l'Univers pittoresque, Paris, 1950 pp. 1) 28.

b) Baron de Pükler - Muskau : Semilasso in Africa, Stuttgart, 1836, traduit en français sous le titre de Chronique, lettres et Journal de voyages. Extraits des papiers d'un défunt, Paris, 1837, 3 vol. Pour la Tunisie t. II et III.

c) Major Sir Grenville Temple : Excursion in the mediterranean Algiers and Tunis, t. I, Londres, 1935.

وقد أبرز أهمية هذه الكتب الثلاثة بالخصوص Ch. A. Julien : «Avant-propos» à l'ouvrage de B. Sîama, L'insurrection de 1864 en Tunisie, Tunis 1967, p.VIII.

انهم بدخولهم الى تونس قد دخلوا الى مجتمع منفصل عن بقية العالم. ومنهم من تنقل داخل القطر وخالط السكان، فخيّل اليه انه عاد الى القرن الثاني عشر الميلادي. غير ان الزائرين من الاجانب لم يكن في استطاعتهم ان يتجاوزوا الملاحظة السطحية للعادات وللحياة الاقتصادية ولسير ادارة بدائية. وكان يشاهدون احيانا مظاهر الخشونة بجانب اخرى تدل على الرقة والحضارة. وكان اطلعهم على تاريخ القطر غير كاف والاحبار التي يعتمدون عليها لم تحصل لهم الا بصورة غير مباشرة، فتعذر عليهم دراسة المجتمع الذي اكتشفوه دراسة متعمقة ومعرفة التطور الذي نتج عنه الوضع الذي شاهدهوه.

ان المصادر العربية تمدنا باشارات تدل على ان تجديد الصلة بالثقافة التقليدية الذي بدأ في القرن السابق قد تأيد وتؤكد في القرن الثامن عشر بين المثقفين. ففي الادب مثلا أعادت تونس الصلة بالعصور الكلاسيكية للحضارة العربية : اي القرن العاشر في المشرق والقرنين الحادي عشر والثاني عشر بالاندلس. وفي الاستدلال على آرائهم الدينية والفقهية صار العلماء يعتمدون احيانا على مصادر من المشرق والمغرب الاسلاميين اقدم واهم من مؤلفات المتأخرين وشروحهم. ومؤلفو كتب التاريخ انفسهم يذكرون بجانب « كتاب العبر » لابن خلدون ومقدمته تواريخ اخرى كان سابقوهم يجهلون اسماءها ومحتواها، فقد صارت ثقافة هؤلاء جميعا اوسع من ثقافة اسلافهم، وان بقيت ملتفتة الى الماضي فاصبحوا بهذا الاتساع النسبي لآفاقهم أقدر على ان يتأثروا بالموثرات الحديثة والاجنبية بصورة اعمق مما كان في مقدور اسلافهم من لقرن السابع عشر.

الباب الثالث

الوسط الثقافي من 1830 الى 1890

كانت السيطرة الأوروبية على تونس في مجالي السياسة والاقتصاد تزداد من سنة الى اخرى طيلة القرن التاسع عشر. فطلبت الجاليات الأوروبية منزلة ممتازة وحصلت عليها فاصبحت لا تتدخل في الحياة الاقتصادية وحدها بل في سير الادارة (1). واتضح للأعین تفوق اروبا المادي فازاد عدد من التونسيين ان يعرفوا اسبابه.

وقد كان المجتمع الاسلامي حتى ذلك العهد مقتنعا بان عاداته هي السنة التي لا تؤدي الخروج عنها الا الى الضلال، لكنه اضطر بالتدابير التي اقدم عليها بعض حكامه الى قبول تغييرات في النظم العسكرية مستمدة من الترتيب الأوروبية. فمن سنة 1831 وبأمر من الباب العالي لبست حاشية الباي وضباطه وجنوده اللباس الأوروبي وخضعوا الى ترتيب كانت نسخة من التي تطبقها الدول الغربية. وبذلك عرفت تونس العسكر النظامي والزبي النظامي (2).

-
- (1) عن تدخل الدول الأوروبية في السياسة التونسية انظر بالخصوص كتاب قانياج Ganiage «أصول الحماية...»، المرجع المذكور، في أماكن متفرقة وخاصة ص. 14 وما بعدها. وعن التدخل في التجارة، نفس المصدر، ص. 54 وما بعدها.
- (2) انظر «الاتحاف» ج 3، ص. 179 وكتاب هوقون Hugon «شارات بايات تونس» Les emblèmes des beys de Tunis باريس 1913، ص. 83 ومقال منطرن Mantran، «وثائق تركية عن الجيش التونسي» Documents turcs relatifs à l'armée tunisienne «مجلة» كرايس تونسية Cahiers de Tunisie الثلاثة الأشهر الثالثة عام 1956، ص. 361. انظر أيضا : «الاتحاف» ج 8، ص. 173، ومقال محمد بن الخوجة : «كيف دخل الزي الأوروبي في الديار التونسية» في «المجلة الزيتونية»، ج 2، عدد 4 (ذو القعدة 1356 = جانفي 1938) ص. 172 وما بعدها.

وفي اواسط القرن التاسع عشر، كثرت البضائع الواردة من أوروبا كثرة انجر عنها بالنسبة الى بعض الطبقات تحول في ظروف الحياة المادية. وقد انجر عن هذا التحول وعن هذه الظروف الجديدة مشاكل تعرضها علينا فتاوى صدرت في ذلك العصر واجاب بها العلماء عن اسئلة الذين دعتمهم مقتضيات الزمان الى اساليب جديدة في العيش (3).

وقد وصلت تونس في منتصف القرن كتب ترجمها او ألفها كتاب سوريون او مصريون عاشوا في اوروبا واطلعوا من كتب على حضارتها، نخص بالذكر منها كتاب «تخليص الأبريز الى (4) تلخيص باريز» الذي دون فيه رفاعة رافع الطهطاوي اخبار رحلته الى فرنسا واقامته بعاصمتها وقد ظهر إذاك في الشرق العربي وفي تركيا اتجاه فكري يدعو الى تطوير الأوضاع. فشرعت الخلافة العثمانية في اصلاحات سياسية متواصلة عرف مجموعها بالتنظيمات (5). وكانت للباب العالي محاولات متعددة ترمي الى حمل السلط التونسية على تنفيذ تلك التنظيمات. وقد اطلع الحكام وكتاب الدواوين وعدد من رجال الشرع على فرمانات والمراسيم التي اتى بها مبعوثو السلطان الى تونس (6). وقد رفض احمد باي تطبيقها، لانه كان حريصا على ابقاء نفوذه المطلق وعدم تبعيته لاسطنبول، الا انه ادخل في ترتيب عساكره نظما عصرية نتج عنها ظهور افكار

-
- (3) من أمثلة ذلك فتوى يريم الرابع اجابة عن سؤال صادر عن ابن أبي الضياف نيابة عن أحمد باي قبل سفره الى فرنسا والسؤال يتعلق بطعام الافرنج وذبايحهم هل تحل للمسلم (انظر «المجلة الزيتونية» ج 2، عدد 4، ذو القعدة 1356 = جانفي 1938) ص.190، وفتوى من محمد بن الخوجة اجابة عن سؤال صادر عن ابن أبي الضياف نيابة عن أحمد باي أيضا متعلق بطهارة الطبب المعروف باسم eau de Cologne (انظر نفس المجلة ج 6 عدد 10 جمادى الثانية 1356 = ماي — جوان 1938) ص.599.
- (4) كذا، لا «في» كما ذكر غلطا في «الاتحاف» ج 4، ص.99، التعليق عدد 3.
- (5) انظر عنها «دائرة المعارف الاسلامية»، ط. أولى ج 4، ص.690 وط. ثانية في مقالتي «علي باشا» و«فؤاد باشا».
- (6) انظر «الاتحاف»، ج 4، ص.58 و63.

جديدة بين الشبان من ضباطه ومن مماليكه. وقد تكون عدد منهم في مدرسة باردو الحربية التي تسمى احيانا مدرسة المهندسين وقد اصبحوا من بعد انصار خير الدين ومساعديه عندما حاول ان يحقق اصلاح الادارة في تونس. ورغم المستوى الثقافي الضعيف الذي كان لأولئك الضباط عند دخولهم المدرسة، حاول اساتذتهم وخاصة مدير المدرسة الايطالي كاليقاريس والشيخ محمود قابادو التونسي (7) ان يوجههم الى مطالعة الكتب العلمية والفنية التي يحتاجون اليها والى ترجمة بعضها. وقد تكونت لهم بذلك رغبة في الاطلاع على التقدم الذي حصل في العصور الأخيرة في اوروبا واقتنعوا بضرورة الاقتباس عن ذلك التقدم.

وقد اكتسى تفتح البلاد على الحضارة الاوروبية وانفتاحها للنفوذ الاوروباي وخاصة الفرنسي صبغة رسمية بسفر أحمد باي الى فرنسا. ونحن نعلم من وصف المؤرخ أحمد بن أبي الضياف لهذه الرحلة انها قد كان لها كبير الاثر في نفوس أولئك الذين صحبوا الباي في سفره. وبعد ذلك في مناسبات عدة، قام رجال من حاشية الباي بمهمات في عواصم اروبية واقاموا بها احيانا اقامة طويلة. وهذا ما وقع خاصة لخير الدين الذي قضى ايام أحمد باي وايام خلفه محمد باي سنوات بباريس للدفاع عن مصالح الدولة التونسية في القضية التي اثارها ضدها لدى المحاكم الفرنسية ملتزم مكوسها ونفقاتها السابق محمود بن عياد. ثم قام خير الدين ايام الصادق باي بسفارات مختلفة الى السويد وبروسيا وبلجيكا والدانمارك. وبعد سنوات قضى الجنرال حسين سنوات بقرنة Livourne في ايطاليا ليعرض وجهة نظر الحكومة التونسية ويدافع عن الحقوق التي كانت لها في تركة قابض اموالها السابق : نسيم بيثي. وبقي حسين بايطاليا بعد ابعاد خير الدين من الحكم والتحق به فيها عدد من اصدقائه الذين كانوا مرتابين في نوايا مصطفى بن اسماعيل تجاههم فعاش الشيخ سالم بوحاجب ومحمد السنوسي وغيرهما شهورا او سنوات في اوروبا بين عامي 1873 و1882. فنتج

(7) انظر «الاتحاف»، ج 4، ص. 36 — 37 وج 8، ص. 173 ومحمد الفاضل بن عاشور، «أركان النهضة الأدبية بتونس»، ط. تونس، ص. 5 وما بعدها.

عن ذلك استعداد النخبة التونسية الى تقبل الافكار العصرية وميلها الى ادخال شيء من التحوير على مواقف كانت تبدو من قبل لا مجال فيها للمراجعة. وظهرت بالخصوص ان البنى السياسية والاقتصادية يمكن ان توجه في اتجاه التقدم والرفي. فبسط خير الدين وابن ابي الضياف ومحمد بيرم الخامس آراء سياسية تتسم بالجدة وكان لهذه الآراء صدى في مؤلفات محمد السنوسي فأثرت في تصور القوم للتاريخ وقد يكون من المفيد الامام بها.

حتى القرن التاسع عشر واطلاع التونسيين اثناءه على التفكير الغربي، كان العلماء يتعرضون الى شؤون الحكم والسلطان بمناسبة الكلام عما كان يسمى بـ«الأحكام السلطانية» أو «الولايات» وكذلك كانت تعنون كتب معروفة الفت في عصور الازدهار وابواب من دواوين الفقه المشهورة. وكانت هذه الكتب والابواب تشتمل على احاديث تتفاوت تواترا وصحة، وعلى نصائح توصي بالعدل والمساواة بين الخصوم وعدم التمييز بينهم وعدم التأثر بتدخلات ذوي الامر والكبراء وتذكر بواجب الورع والوقار في مجلس الحكم. وقد اشتملت المؤلفات التونسية في العصور الاخيرة على صفحات تنحو هذا المنحى. وقد اعان هذا النوع من التحارير الفقهية على اقناع الناس بان حكم ذوي الامر منهم متقيد باوامر الدين.

ولم يكن الواقع مطابقا كل المطابقة لهذا الموقف النظري. وقد وجد تباين بين السياسة والشرع في تونس ايام الدايات والبايات. فقد فوض الولاة الى القضاة فصل القضايا التي يمكن فيها الحكم بمقتضى نصوص قرآنية صريحة او على الاصح قسم منها وهي المتصلة بالزواج والطلاق والمواريث والملكية وقسم من المعاملات وابقوا لانفسهم في هذا المجال حق النظر من جديد في هذه القضايا بحضور اعضاء المجلس الشرعي في كثير من الاحيان، لا في جميعها. وبالعكس كانت كل القضايا التي تمس بالنظام العام وغالب الجنايات ترجع بالنظر الى الوالي او الى نوابه من قواد (القياد) وكوآه وخلفاوات فيبت فيها غالبا بصورة سريعة واعتباطية.

وقد كانت هذه الاحكام والاعتبارات الخاصة التي تعتمد عليها توصف بالسياسة كما كان لفظ السياسة يطلق على النصوص التي وصلتنا على الطريقة التي يتوخاها الوالي في قمع الثورات والمؤامرات او التغاضي عنها وعلى الشدة او اللين اللذين يعامل بهما اعوانه ورعاياه وعلى الامتيازات التي يمنحها الى الدول الاجنبية والحفاوة التي يقبل بها قناصلها ومبعوثيها (8).

ولم يهتم الولاة بمعرفة آراء رجال الدين في جميع ما ساروا عليه من ضروب السياسة التي اشرنا اليها. وكأنهم كانوا يفضلون ان لا يكون لهؤلاء العلماء رأي في هذه الامور او ان لا يعبروا عنه ان كان لهم. وقد حدث ان استشاروا العلماء في بعض شؤون السياسة، وكان ذلك في الغالب لحاجة الولاة الى ذريعة شرعية تبرر ما عزموا عليه بدوافع غير دينية (9). وقد كان اختلاف المذاهب واختلاف الفقهاء يمكنهم احيانا من التحصيل على ضالتهم في هذه الظروف. واستشارة رجال الدين في القضايا التي تمس بالنظم الاجتماعية المؤسسة على الشرع كانت ضرورية وكانت تهىء الجو الملائم لتطبيق الاصلاحات المزمع ادخالها على تلك النظم، وذلك بازالة العراقيل التي يمكن ان تثيرها في وجه ذلك التطبيق

(8) عن معاني «السياسة» انظر كتابنا : «مصطلح السياسة عند العرب»، ط. أولى، تونس 1978.

(9) نجد في «الاتحاف» أمثلة لمواقف البايات المختلفة : ج 3، ص. 182 (الخلاف مع مملكة سردانية) ج 4، ص. 87 وما بعدها (ابطال الرق) ج 4، ص. 130، (معالجة الوباء)، ج 4، ص. 233، (قضية اليهودي سفاز). وعن هذه القضية وعن مفهوم «السياسة» عند محمد باي، انظر ملاحظات برونشفيك في مقالة : العدالة... Justice ص. 68. وقد يجتنب البايات استشارة العلماء اذا ما توقعوا معارضتهم في مثل «غلت السكة» («الاتحاف»، في أماكن متعددة) والمكوس (كذلك) وقبل سفر أحمد باي الى فرنسا («الاتحاف»، ج 4، ص. 92) وقد عبر العلماء عن عدم موافقتهم بمناسبة رجوع الباي من سفره (نفس المصدر، ص. 111) هكذا كان البايات «يجرون [من السياسة] على ما تقتضيه الشريعة الاسلامية بحسب جهدهم» كما قال ابن خلدون في كلامه عن ملوك الاسلام.

معارضة صريحة من طرف الهيئات الشرعية. فيقع الاحتياط لذلك وتجنبه بالتحقيق مسبقاً من موافقة هذه الهيئات. وهذا ما وقع مثلاً قبل صدور الأمر بإبطال الرقّ في سنة 1842 إذ سبقه من طرف أحمد باي استصدار فتاوى من رجال المجلس الشرعي. وقد صرح كبيراً المفتين من المالكية والحنفية الشيخان إبراهيم الريحاني ومحمد بيرم الثالث بأن الطريقة التي أصبح عدد من التونسيين يملكون بها اخوانهم في الدين لم تبق موافقة لما امر به الشرع. وفي ظروف أخرى كانت استشارة أمثال هؤلاء من رجال الشرع استشارة شخصية. وقد شاركهم في المشورة غير رجال الدين من اعوان الباي وكتابه. وقد يسند الباي الى بعض رجال الدين مهام سياسية وسفارات اعتماداً على علمهم وعلى خبرتهم وعلى ما تحصلوا عليه من مكانة بين الناس تجعل نجاحهم ميسوراً ومأمولاً. ومن الأمثلة الشهيرة لهذه المهمات السفارات التي كلف بها الشيخ إبراهيم الريحاني في اسطنبول وفي المغرب.

وقد يجرأ بعض العلماء، ثقة بما يحيط بهم من احترام او ادلالاً بسابق افادتهم للدولة، فيصرحون باستنكارهم لبعض اوامر الوالي او لسيرة اعوانه. وكانوا بذلك الاستنكار يقومون بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان الولاية مضطرين الى قبول ذلك اللوم، لكنهم كانوا لا يعملون دائماً بنصائح هؤلاء العلماء. وكان هؤلاء غالباً يكتفون بالقيام بواجب النصيحة، لا يتعدونها الى ما هو اخطر منها لتمسكهم بموقف اهل السنة من وجوب طاعة ذوي الامر في جميع الاحوال، وكان القوم جميعاً يعتبرون ان الحكام مسؤولون في نهاية الامر امام الله وحده، فهو الذي سيحاسبهم على اعمالهم. ومعنى ذلك ان حكم البايات بتونس في القرن الثامن عشر واول القرن التاسع عشر كان حكماً مطلقاً لا يقيدده نظام يشبه من قريب او من بعيد النظم الدستورية التي ظهرت باروبا في ذلك العصر (10).

(10) لم تكن هناك ادارة عصرية. فخير الدين هو أول من أمر في وزارة البحر أولاً ثم في الوزارة الكبرى بتسجيل الواردات والصادرات من المكاتب وطلب قباض أموال الدولة باتخاذ «مقتطعات».

لذلك لم يكن من السهل ان يقف خير الدين وانصاره من رجال الاصلاح الموقف الذي وقفوه والمتمثل في الدعوة الى اقتباس تلك النظم عن اروبا وفي دعم دعوتهم بحجج مستمدة من الكتب الدينية. ومما اسسوا عليه تلك الدعوة نظرية السياسة الشرعية، وهي مستمدة من كتب علماء اجلاء من القرون السالفة وقد اتخذ العالم السوري الحنبلي ابن تيمية الذي عاش في القرن السابع الهجري والثالث عشر الميلادي لفظي «السياسة الشرعية» عنوانا لرسالة شهيرة من رسائله. وقد كانت غاية ابن تيمية بهذه الرسالة احياء الشريعة والدعوة الى العمل باوامرها ونواهيها في سياسة الدولة والى اجتناب ما يخالفها. وقد اتجه بهذه الرسالة الى الفئتين اللتين كان لهما تأثير في السياسة اي الى الامراء والعلماء. وسنرى مدى اتفاق رجال الاصلاح التونسيين مع ابن تيمية وان لم نتحقق من اطلاعهم مباشرة على رسالته المذكورة لانهم لم يذكره في كتبهم واقتصرنا على ذكر تلميذه «ابن قيم الجوزية».

وبالاعتماد على ابن قيم الجوزية وعلى غيره كان محمد بيرم الاول قد ألف بطلب من حمودة باشا الحسيني (1782 — 1814) «رسالة في السياسة الشرعية» (11).

ان محمد بن حسين بيرم الذي عرف باسم محمد بيرم الاول للتمييز بينه وبين ابنه واحفاده الذين اشتهروا مثله بالعلم، كان ينتسب الى اسرة تركية الاصل. فقد كان جداهم بيرم من عساكر الترك الذين نزلوا تونس في سنة 981 هـ / 1574 م. بعد ان أجلوا الاسبان عن حلق الوادي. وقد استقر بيرم هذا (او بيرام كما يسمى ايضا احيانا) بالعاصمة التونسية وتزوج بها، ويقال ان زوجته كانت ابنة ابن البار الاديب الاندلسي الاصل المشهور. اما حسين بيرم ابو محمد بيرم الاول فقد كان من الضباط الذين تعرضوا لاضطهاد علي باشا. وقد اعرض ابنه

(11) اطلعتنا عليها في «المجموع» المخطوط المحفوظ بدار الكتب الوطنية في تونس (رقم 402 م) ص. 561 — 613. وقد طبعت الرسالة بالمطبعة الاعلامية بالقاهرة في سنة 1306 / 1886 بعنوان : «نبذة في بعض القواعد الشرعية لحفظ الادارة الكلية» (انظر «معجم» سركيس ص. 612).

محمد عن الجندية واتجه الى طلب العلم. ولعله كان متأثرا في ذلك بسيرة اجداده للام الذين يرتفع نسبهم الى أحمد الشريف الهندي احد العلماء الذين جاءوا في اوائل العهد التركي من الشرق الى تونس ليجددوا عهد العلم بها. وقد عرف احمد الشريف هذا بلقب امام جامع دار الباشا وقد تولى عدد من احفاده امامة الجامع الاعظم جامع الزيتونة بتونس. وعلى طريق احمد الشريف الهندي اتصل البيارمة بالعترة النبوية الشريفة فامكن لهم ان يتولوا نقابة الاشراف.

اما محمد بيرم الاول اي محمد بن حسين بيرم فقد لاقى بعض الشدة والخوف ايام علي باشا، غير ان رجوع ابناء حسين بن علي فتح له ابواب المناصب المرموقة فولى الافتاء فور رجوعهم في عام 1169 هـ. / 56 — 1755 م. وعندما توفي حسين البارودي في 1186 / 1772 — 73 عين عوضه في رئاسة الافتاء بالمذهب الحنفي ولقب من طرف بعضهم بشيخ الاسلام وبقي بهذه الحطة الى ان توفي في آخر شوال سنة 1214 / 26 مارس 1800.

وبهمنا هنا من محمد بيرم الاول تأليفه لرسالة في السياسة الشرعية وهذه الرسالة تبدأ بخطبة يذكر فيها محمد بيرم الاول مصادره التي اقتبس منها وهي كتاب معين الحكام لشهاب الدين الطرابلسي وكتاب الاحكام للقرافي وكتاب السياسة لابن قيم الجوزية. ثم ينقل المؤلف تعريفين للسياسة احدهما عن ابن عقيل والآخر عن الكفوي، وهما يتفقان على ان السياسة ترمي الى صالح البشر، ثم يبدأ الفصل الاول من الرسالة، وهو يبحث في مشروعية السياسة. فيخرج عنها المؤلف السياسة الظالمة وجميع ما خالف الشرع واحكامه. فنفهم ان السياسة الشرعية تشمل كل ما لم تعين له حدود شرعية وتتضمن مسايرة النظر الشرعي لمقتضيات الظروف واعتباره لمصلحة الامة حسب الاحوال الحادثة، وقد ترك تقييم ذلك لمتولي امر الامة. وبيحث الفصل الثاني بالتفصيل ما يمكن لهذا المتولي سواء كان اميرا او واليا، ان يفعله مما لا يجوز للقاضي ولا يقدر عليه. فتذكر هنا اجراءات ينهى الشرع القضاء عن الاعتماد عليها، ومن ذلك الاستنطاق بالعنف او بالتهديد وتغليب الظن واعتبار الشهادة التي لم تكتمل

شروطها الشرعية واعتبار الوشاية والاحبار السرية والالتجاء الى السجن الاحتياطي واعتبار السوابق في الاحكام وكذلك مراعاة الاخطار التي تهدد المجتمع ومصالحة المجموعة في تقدير الجرائم والعقوبات. ويروي المؤلف احاديث وآثاراً تتصل بالمبدأ الاخير اي اعتبار المصلحة في الاحكام. اما الفصل الثالث فيتعلق بالدعاوي واعتبارها حسب شرف المدعى عليه ومنزله. ويقصد المؤلف، ولا شك، التهم بالعدوان التي توجه دون حجة وهي تهم لا تتصل بمخالفات حددها الشرع وضبط عقوبتها، ولا تعتمد على براهين يقبلها النظر الشرعي فان وجهت ضد اناس عرفوا بالصلاح والعدالة يجب ردها ومعاقبة من يتقدم بها. وان اتجه الاتهام الى أصحاب الشبهات رَجَب اعتبارها والاحتياط لما يمكن ان يصدر عن المشبوه فيهم. وقد خصص الفصل الرابع من الرسالة لبيان العقوبات التي ليست حدودا شرعية بل هي متروكة لنظر الحاكم ويطلق على جميعها اسم التعزير.

اما خاتمة الرسالة فتعرض الى مسائل ثلاث : الاولى مسألة القرائن والامارات الظاهرة ويدخل فيها المؤلف الحديث عن العرف اي عوائد البلد فيبين ان هذه العادات يجب ان تراعى في حكم القاضي واقفاء المفتى وان من الجهل الوقوف عند النصوص الفقهية دون اعتبار لاختلاف العادات. وهذا الرأي الذي يقدمه المؤلف على انه رأي «علمائنا» اي علماء الحنفية قد اهتم به انصار الاصلاح بتونس في القرن التاسع عشر اي اهتمام كما سنرى. والمسألة الثانية التي ذكرت في الخاتمة مسألة الفراسة. والثالثة خطة الحسبة وهي من الخطط الاسلامية المعروفة. فمن هذا التحليل الوجيز لرسالة السياسة الشرعية التي ذكرت مرات في مؤلفات رجال الاصلاح في القرن التاسع عشر نتبين انها تصف لنا قسما من الاحكام التي كانت خارجة عن نظر القضاة والتي كان الامراء والولاة يتولونها بانفسهم. وقد كان البايات المراديون ثم الحسينيون بتونس يعقدون جلسات تفصل فيها قضايا يحيلها القضاة والحكام عليهم او يحرصون على البت فيها بانفسهم. وبجانب ذلك كان البايات يقيمون كل يوم مجلس حكم تعرض عليهم فيه نزاعات وقضايا تكون احيانا طفيفة بجانب قضايا اخرى تتصل بالدماء

او بالامن العام فيفصلونها في بعض دقائق. وقد وصف ابن ابي الضياف مجالس الحكم هذه وصفا يفهم منه استنكاره للكثير مما كان يجري فيها. وكأن رسالة محمد يريم الاول تتعلق بما يشبه هذه المجالس، وكأنها جاءت لتحاول ضبط اجراءات تلك المجالس حتى تتفق مع ما يأمر به الشرع فهي مظهر متأخر يلحق بمظاهر سابقة اخرى لحرص الفقهاء على تسليط النظر الشرعي على واقع حاد عنه بعض الشيء حتى يقع التوفيق بينه وبين المقاصد الشرعية.

اما رجال الاصلاح في القرن التاسع عشر فقد اتخذوا هذه الرسالة شاهدا وخجة على ان اكابر العلماء قد اثبتوا في كل زمان ان تطبيق الشريعة يجب ان يراعي تغير احوال الناس وان يعتبر قبل كل شيء مصلحة الامة وذلك ما يعرف في بعض المذاهب الفقهية بالاستصلاح. فهذه المبادئ العريقة في القدم كانت تبرز عند رجال الاصلاح اقتباس النظم السياسية الاوروبية الذي يدعون اليه.

وكان رجال الاصلاح في بيان موافقة السياسة النافعة للشريعة، يستشهدون ايضا بما قاله ابن خلدون في مقدمته عن السياسة الدينية رغم اختلاف القرائن اذ كان ابن خلدون يرمي الى وصف التطور التاريخي لا الى الدعوة الى السياسة المثلى، وقد لاحظ ابن خلدون ان الملوك المسلمين بعد الخلفاء الراشدين قد حادوا عن الحكم الشرعي. اما السياسة العقلية التي يتحدث عنها مميّزا بينها وبين الشرع بأن الاولى «يحصل نفعها في الدنيا فقط» في حين ان الثانية تراعي ايضا «نجاة العباد في الآخرة» ثم بين ان ما سماه السياسة العقلية يختلف عن السياسة المدنية والمدن الفاضلة التي تصورها الفلاسفة دون تقيد بالواقع. بل السياسة العقلية عند ابن خلدون تحاول التوفيق بين «المصالح على العموم ومصالح السلطان في استقامة ملكه على الخصوص» هكذا كانت عند الفرس والروم في القديم. ولها «وجه ثان» ظهر عند سائر الملوك في العالم من مسلم وغيره وهو «ان يراعى فيها مصلحة السلطان وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة وتكون المصالح العامة في هذه تبعاً...» «الا ان ملوك الاسلام يجرون منها على ما تقتضيه الشريعة الاسلامية بحسب جهدهم، فقوانينها اذا

مجتمعة من احكام شرعية وآداب خلقية وقوانين في الاجتماع طبيعية واشياء من مراعاة الشوكة والعصية ضرورية، والاقتداء فيها بالشرع اولا ثم الحكماء في آدابهم والملوك في سيرهم» (12). فانت ترى ان ما يسميه ابن خلدون سياسة عقلية ليس نظرية تصورها العقل واستنبطها من مبادئه بل هي جملة من السير والتراتب العملية يلجأ اليها الحكام اعتمادا على قدرتهم على تدبير الامور. وبذلك تتميز هذه السياسة العقلية عن الشرع الذي تستمد احكامه من التنزيل الحكيم.

وقد اول رجال الاصلاح كلام ابن خلدون في هذا المضمار وفقا لنزعاتهم العقلانية. وهم مؤمنون مثل ابن تيمية بان الشريعة يمكن ان تكون اساسا لسياسة حكيمة. لكنهم ليسوا مجرد سلفية يعملون على العودة الى الاصول وعلى احياء الدولة الدينية التي وجدت في القرن الاول للهجرة وان اعتبروا ان عهد الخلفاء الراشدين انما هو عهد نجاح الدولة الاسلامية وكمال صورتها. فهم يحاولون التوفيق بين الدين والعقل حتى يعيدوا الى دول الاسلام نفسا جديدا يمكنها من تقبل «روح الوقت» (13)، فلم يرفضوا مستحدثات العلم والفن المعاصرين التي لا تحصى بل سعوا الى جعلها مأنوسة في بيئتهم مذكرين بأن الاسلام يوجب على المسلمين أن يقتبسوا كل ما يزيدهم قوة. وقد تأثروا بالآراء الحديثة، لكنهم دعموا موقفهم بابرار ما تضمنه الاسلام من تشجيع على التقدم. فبالاعتماد معا على دراسة أحكام الشريعة وعلى تصفح تاريخ الشعوب الغربية الحديث والنظر في دساتيرهم يمكن للمسلمين ان يستخلصوا خطة تأليفية تضمن لاقطارهم نظاما سياسيا يساوي نظم الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر أو يفوقها، ويستطيع رجال ذوو كفاءة عالية في السياسة وفي علوم الشريعة ان يستنبطوا للمسلمين تنظيما عقليا ضابطا للسلط يوافق شريعتهم. فالتنظيمات العثمانية كانت في نظر هؤلاء المصلحين مثلا لقوانين وضعية ضبقت السياسة الشرعية. وقد كان أول من عبّر عن هذه النظريات خير الدين في مقدمة كتابه «أقوم

(12) مقدمة ابن خلدون ص. 341 وما بعدها و545 وما بعدها.

(13) هي عبارة «الاتحاف» في أماكن متعددة.

المسالك»، الذي تم طبعه في 1868 م. وقد ترجمت هذه المقدمة الى الفرنسية وطبعت تلك الترجمة بباريس في عام 1868 م. ثم نقلت بعد سنوات الى التركية والى الانكليزية، وبذلك كان لآراء مؤلفها رواج كبير لا في تونس وحدها بل في كامل العالم الاسلامي ووجد فيها المثقفون الاتراك بالخصوص صدى لتطلعاتهم. وقد كان لذلك الصدى بعد خمسة عشر عاما اثر في حمل السلطان عبد الحميد على دعوة خير الدين الى اسطنبول واسناد الصدارة العظمى اليه من ديسمبر 1878 الى جويلية 1879 م. وبذلك ندرك أن تونس شاركت بكتاب «أقوم المسالك»، منذ أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي في الحركة الاصلاحية التي بدأت تعم العالم الاسلامي.

وتحسن الاشارة الى الظروف التي أحاطت بصدور كتاب «أقوم المسالك» في تونس من ناحية وفي الدولة العثمانية من جهة ثانية. ففي هذه الدولة كان صدور «خط همايون» في فبراير 1857 متبوعا باصلاحات اعتبرها قسم من الناس مخالفة للدين واعتبرها قسم آخر غير كافية. وفي عام 1859 م توفي السلطان عبد المجيد المحبذ للاصلاحات وخلفه السلطان عبد العزيز الذي كان أميل الى الحكم المطلق (14). وفي تونس كانت سياسة الاصلاحات قد وقع الاعراض عنها منذ ثلاث سنوات عندما بديء في نشر كتاب «أقوم المسالك»، ولم تكن هذه السياسة انتهجت في عام 1857 م الا بحكم ظروف استثنائية وبعد ضغط دام أشهرها قام به قنصلا بريطانية العظمى وفرنسا. وذلك ما لا تدع رسائل القنصلين مجالا للشك فيه، بل وتكشف رسائل القنصل الفرنسي تحمسا مفرطا لهذه القضية دعاه الى تأويل شخصي لتعليمات حكومته وتوجيه جديد لسياسة بلاده التقليدية. ومن هذه الرسائل ايضا نعلم ان غالب مستشاري الباي كانوا معارضين للاصلاحات، وهو موقف لا ينسبه تاريخ ابن أبي الضياف الا الى قسم منهم فقط. فهذا المؤرخ نفسه ذكره القناصل ضمن المعارضين بجانب المفتين ومصطفى باش آغة وزير الحرب، ومحمد خزنة دار عامل سوسة. ولم يجد القنصلان أذنا صاغية الا من مصطفى خزنة

(14) انظر : محمد الفاضل بن عاشور، «أركان النهضة...»، ص.17.

دار ومن صهره خير الدين ومن صاحب الطابع، ومن جيوزاب رافو الايطالي الاصل والجنسية.

وسيطر بعد سنوات خلاف بين مصطفى خزنه دار وخير الدين. وقد يكون منذ عام 1857 م فرق يجب ان يلاحظ بين مطامع الاول الذي تأثر بنشأته في قصور البايات وبالمكائد التي تحاك فيها ونظرة الثاني الى الامور بعد ان قضى سنوات في باريس واطلع اكثر من غيره على آراء الساسة العثمانيين في عصره. الا انهما كانا آنذاك متفقين في الظاهر. ومن أسباب اتفاقهما حاجة امثالهما الى ان تضمن لهما الاصلاحات الامن على الحياة وعلى المال بعد ان كانا معرضين الى بطش ملوك الاطلاق. وقد فطن غيرهما من ممالك البايات واعوانهم الى هذه الفائدة التي تنجر لهم عن التنظيمات فحبذها لذلك قسم آخر منهم. الا انه لا ينكر ان عهد الامان قد صدر اثر ضغط اجنبي. فشعور عامة التونسيين بالتدخل الاجنبي الذي تم آنذاك بتواطؤ مع مصطفى خزنه دار كان له ما يؤيده في الواقع ونشأ عن ذلك الشعور بانعدام الثقة في عهد الأمان، وبال دستور الذي استمد منه وصدر في عام 1861 م، وبالمؤسسات التي انشئت آنذاك. وكان اعضاء المجالس التي ربيت معينين من طرف الباي وكان النفوذ فيها للمماليك ولم تشعر مختلف فئات الشعب بانها ممثلة فيها فانكرتها. ورغم تكذيب المؤلفين المؤيدين للاصلاحات الاخبار التي راجت ايام ثورة 1864 فان تلك المجالس قد اعتبرها الثوار من وسائل القهر التي ثاروا عليها. وكانت اولى المؤسسات الجديدة التي ازالها الصادق باي ومصطفى خزنه دار بسرعة ذات مغزى.

وفي جويلية 1864 م عطل العمل بالقانون (أي بالدستور)، ووقع قمع ثورة الساحل بقساوة كبيرة وبأساليب اشبهت افطع ما عرفته القرون السالفة بل تجاوزتها شدة وشمولا اذ عم التعذيب والقتل الثوار والاعيان المتهمين بالعطف عليهم وحتى بعض رجال البلاط. ففي الأشهر الاخيرة من سنة 1864 عادت الولاية التونسية الى وضعها القديم وضع أرض يقوم فيها هوى الباي واعوانه مقام القانون.

ومع ذلك فان وجود قانون أساسي (أو دستور) مدة سنوات — مهما كان فيه من نقص — ووجود تنظيمات عصرية قد ثبتت في بعض الاوساط المستنيرة حركة لا رجعة فيها. فقد سبق ذلك في تونس — كما وقع في تركيا وفي مصر — تكوين جيش نظامي يشمل ضباطا متخرجين من مدرسة حربية عصرية، فنشأ جيل من الموظفين المتأثرين بروح العصر. وبالإضافة الى خير الدين الذي كلف مدة وجيزة بمهام ادارية في مدرسة باردو كان هذا الجيل يعد الفوج الاول من خريجي هذه المدرسة الذين تكون منهم — ابتداء من 1857 م. — جماعة من اعوان الدولة مساندين للاصلاحات، من اشهرهم حسين ورستم. وقد اقتنع هؤلاء الضباط في مدرستهم بتقدم الغرب العلمي والفني من خلال الدروس التي تلقوها عن اساتذتهم الأروباويين وايضا من احاديث الشيخ محمود قبادو، أستاذهم الذي كان يعلمهم اللغة العربية والعلوم الاسلامية. وكان قد عاد في عام 1258 هـ / 1842 م. بعد سياحة طويلة في العالم الاسلامي نقلته من طرابلس الى اسطنبول (15). ورغم انه كان لا يحسن اللغات الاجنبية فقد شارك تلامذته في ترجمة كتب علمية تتصل بالفنون الحربية وبذلك زاد اقتناعا بفائدة التقدم العلمي الحديث وعبر عن ذلك الاقتناع في بعض قصائده وفي نص نثري (16).

وقد اشتمل ديوانه ايضا على قصيدة في التنويه بصدور القانون، لكن هذا الشاعر تراجع عن ذلك الموقف في سنة 1281 هـ. / 1864 م. بعد ثورة ابن غذاهم فأيد تعطيل المجالس وايقاف العمل بالقانون في قصيدة انكرها ابن ابي الضياف.

ومن الادياء من كان اثبت موقفا من محمود قبادو، فقد تطور احمد بن ابي الضياف بسرعة من الاحتراز الى التأيد المتحمس. وقد هيأه لذلك التأيد ما

(15) «الاتحاف»، ج 4، ص.61.

(16) انظر ديوان قبادو، ج 2، ط. تونس في 1295 / 1878 ص.33 — 60، ومحمد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية... ص.15 — 16.

كان قد سمعه في اسطنبول من انصار التنظيمات الاتراك. وقد روى في اتحافه الحديث الذي دار بها بينه وبين الشيخ احمد عارف. ثم زاده انفتاحا للتفكير السياسي العصري ما شاهده اثناء سفره الى فرنسا مع احمد باي وايضا مطالعته ومحادثة خير الدين وامثاله. غير أن المسؤوليات التي تحملها قد كان لها الضلع الاكبر في هذا التحول. فقد كلف بتصور فروع القانون وتطبيقها ونتج عن ذلك اقتناع بقي ثابتا الى آخر حياته. وقد زادت احداث السياسة التونسية بعد سنة 1864 م وتقلباته الشخصية في الوظيف ادراكا للمصائب التي تنجر عن بقاء الحكم مطلقا لا يقيد قانون. ان المجهود الذي يبذله ابن ابي الضياف في مقدمة «الاتحاف» حتى يوفق بين اصول تكوينه الاسلامي التقليدي والمبادئ السياسية العصرية بلغ مستوى يدل على أن الرجل عرف آنذاك تحولا جوهريا في تفكيره وانه اصبح يبحث عن توازن فكري جديد. وان فضله لعظيم في انه لم يرفض القيام بهذا المجهود وقد تقدمت به السن واصبح في النصف الاخير من حياته.

ان تأثير عهد الامان والاحداث التي واكبته قد كان كبيرا بالخصوص على الجيل الذي كان في طور النشأة والتكوين السياسي بين عامي 1857 و1865. ومن هذا الجيل محمد بيرم الخامس وقد كان طالبا في السابعة عشرة من عمره في عام 1857، فنقل في كنف جميع النصوص والقوانين التي صدرت واشفعها بتعالقه عليها، وبمذكرات اقتبسها من الكتب عن نظم الدول وأساليب الحكم فيها. وقد تملك الشغف بالسياسة فكر بيرم الخامس وحال بينه وبين التمتع بحياة وديعة ووظيف شرعي سام على غرار عمه واجداده. وكان من ثمرات ذلك الشغف كتابه «صفوة الاعتبار» الذي ألفه في الغربية في آخر حياته والذي كان ينوي — لو أمهله الاجل — أن يختمه بباب طويل يفصل فيه آراء السياسة وما يرتقيه من الاصلاحات الواجب ادخالها على تراتيب الدول الاسلامية، محاكيا بذلك مقدمة «اقوم المسالك» من جهة ومقدمة ابن خلدون من جهة اخرى⁽¹⁷⁾. وقد يكون مثل هذا الاهتمام بالاصلاحات السياسية بدا من شبان

(17) ديوان قابادو، ج 1، ط. تونس المذكورة، ص.60. و«الاتحاف»، ج 5، ص.48.

آخرين كانوا في تلك الفترة طلبة أو موظفين مبتدئين واصبحوا بعد ذلك اعوانا لخير الدين في وزارته بين عامي 1873 م. و 1877 م. فساعده على تسيير المؤسسات التي انشأها. وقد نجد فيما كتب محمد السنوسي مثلا الكثير من المقالات التي تدل على تعلقه بالاتجاه الاصلاحى، وعندما اصبح استاذا للامير محمد الناصر ابن الباي محمد الذي اصدر عهد الامان سعى في استمالته الى هذا الاتجاه.

هكذا وجدت بتونس منذ 1857 م. حركة فكرية لم يزلها القمع الذي سلط على الناس في سنتي 1864 و 1865 م. فاحس انصار الاصلاحات بالحاجة الى الاتصال والكتابة والنشر ووجدت في ذلك المراسلات الخاصة مواضيع جديدة سمت بها عن التكلف والرقعة المصطنعة. لكن الجيل الجديد المتطلع الى العمل لم يكتف بذلك، فوجد في المقال الصحفي وسيلة للتوفيق بين الفكر والعمل، فالتجأ بريم الخامس مثلا الى جريدة «الرائد» للتعبير عن رأيه في تعطيل الدستور.

من المعروف ان الجرائد الاولى ظهرت في النصف الاول من القرن التاسع عشر الميلادي في عدد من الاقطار الاسلامية، وقد كانت في معظمها صحفا رسمية (18). وقد بدأ اهتمام قسم من هذه الدول بالصحافة من خلال حرصهم على أن تترجم لهم مقتطفات من الدوريات الاوروبية. وقد لجأ حكام تونس الى نفس العمل : فمن ايام احمد باي، وبالخصوص بعد سفره الى فرنسا، اصبح اهتمامهم كبيرا باخبار العالم وخصوصا بأخبار الحياة السياسية في البلدان القريبة من تونس أو التي لها مصالح أو نفوذ في تونس كالدولة العثمانية وفرنسا والجزائر واطاليا وبريطانيا العظمى. واهتموا ايضا بما يكتب عن تونس وحكامها. واستمالوا مراسلين في تلك الاقطار الاجنبية يعرفونهم بما ينشر من ذلك ويترجمونه ويبلغونه الى الوزير مصطفى خزنة دار. فمما يدل على تلك العلاقات مثلا الرسائل التي

(18) «الديوان»، ج 1، ص.89. و«الاتحاف»، ج 5، ص.89.

كان هذا الوزير يتلقاها من الاديب اللبناني الشهير احمد فارس الشدياق (19).
 فمئذ عام 1847 م. كان الشدياق يخبر مصطفى خزنه دار بمصادر ما ينشر
 ضده في الجرائد الاجنبية (20) ولم يتقاضى — حسب ما يبدو — مرتباً على
 ذلك، بل منح صلات في مناسبات (21). وكان ابنه سليم في باريس احد
 سماسة الوزير في صفقاته التجارية (22). وقد اقام فارس الشدياق في تونس —
 حسب ما يبدو — لا مرة واحدة بل مرات، وانتهت آخر اقامة له فيها عام
 1857 م. وقد زار تونس قبل ذلك مرتين على الاقل، الاولى في عام 1257 هـ
 1841 — 1842 م. (23)، والثانية في عام 1851 م. أو 1852 م. حسب ما
 يستخلص من احدى رسائله المحفوظة بالخزانة العامة للحكومة التونسية وهي
 رسالة بعثها من باريس بتاريخ 6 مائة 1853 م. (24). وفي أثناء اقامته بتونس

- (19) انظر «دائرة المعارف الاسلامية»، ط 2، تحت عنوان «جريدة».
- (20) الخزانة العامة للحكومة التونسية، الملف 926، الصندوق 78. الخزانة 7.
- (21) انظر في نفس المكان الرسائل المؤرخة في 10 ديسمبر 1847 (2)
 محرم 1264 هـ. و 27 ربيع الثاني 1264 هـ. / 2 أبريل 1848) و 16 ربيع
 الثاني 1264/22 مارس 1848.
- (22) منح مثلاً عشرة آلاف فرنك لطبع الجزء الثاني من كتابه «سرّ اليال»: انظر في
 نفس المكان، الرسالة المؤرخة في 14 صفر 1286 (26 ماي 1869).
- (23) انظر في نفس المرجع ترجمة رسالة مؤرخة في 22 أبريل 1868 من التاجر
 (كاهين Cahen) بباريس، وقد مرّت سنوات على انخراط سليم الشدياق في
 خدمة مصطفى خزنه دار. وبعد جفوة عاد الى الحظوة بتدخل رشيد الدحداح:
 انظر في نفس المرجع رسالة مؤرخة بـ 13 محرم 1282 (8 جوان 1865).
- (24) كما يفهم من مقال «دائرة المعارف الاسلامية»، ط 2. ج 2، ص. 820 وقد
 غادر تونس في هذه المرة بطلب من الصدر الأعظم: انظر في خزانة الحكومة
 التونسية، الملف 385، الرسالة عدد 18211. وقد أشار اليها منظران
 Mantran في كتابه «احصاء الوثائق التركية» Inventaire des documents
 d'archives turcs du Dar-el-Bey ص. 104.

أسلم فارس الشدياق وصار من ذلك الحين يمضي : أحمد فارس. ويبدو أن الخدمات التي أسداها الى حكام تونس لم تتجاوز ما ذكرناه وانه باستثناء مقالات قليلة نقلت عن «الجوائب» ايام وزارة خير الدين أي بين عامي 1873 و1877 م. لا ينبغي أن نقبل ما افترضه بعضهم من مشاركته في تأسيس جريدة «الرائد التونسي» أو في تحريرها. فهذه الجريدة لم تظهر الا في عام 1860 (25). وهذا الحدث أرخه ابن ابي الضياف بغرة محرم 1277 هـ. /20 جويلية 1860 م. في عبارة تدل على انه اول ظهور (26)، ويوافقه في ذلك معاصره الباجي المسعودي (27).

ان الظروف التي أحاطت بميلاد جريدة «الرائد» يمكن ان تعرف بالرجوع الى وثائق محفوظة بالخزينة العامة للحكومة التونسية. فالمؤثرات التي دعت البايات المصلحين ومعينهم الى التعلق بأسباب الحضارة العصرية قد جرتهم ايضا الى ان ينسجوا على منوال خديوي مصر محمد علي والباب العالي والادارة الفرنسية في الجزائر وان يفكروا في تأسيس مطبعة وجريدة. وان كان مشروع من هذا النوع قد راود احمد باي، فالظروف لم تساعده على انجازه، أما خلفه محمد باي فقد أنشأ أولاً مطبعة حجرية طبعت مجموعة من الترايب. ثم وقع التفكير في تعويضها بمطبعة عصرية وطلب من المطبعة الوطنية الفرنسية بباريس ان تجهزها بالآلات والحروف (28). وانتدب من فرنسا مدير مدرسة مهنية اسمه اوقست قربايرون Auguste Garbeiron وانيط بعهدته تعليم صناعة الطباعة لثلة من

(25) انظر الملف 926 المذكور أعلاه.

(26) وذلك موافق لما ذكره فيليب طرازي في كتابه «تاريخ الصحافة العربية» ج 1، بيروت، 1913.

(27) «الاتحاف»، ج 5، ص.31. يجب اصلاح ما ذكر خطأ في «تاريخ الصحافة...» لطرازي وفي «دائرة المعارف الاسلامية» من أن أول عدد كان بتاريخ أول محرم 1278 / 9 جويلية 1861.

(28) «الخلاصة النقية»، ط. ثانية، تونس 1323 هـ. الملحق، ص.20.

الشبان التونسيين (29). وفي سنة 1860 م. وقع فجأة العدول عن جميع تلك المشاريع وتم الاتفاق مع رجل اعمال انكليزي اسمه رشارد هولت Richard Holt. ومما يغلب على الظن ان تدخل قنصل بريطانيا العظمى رشارد وود Richard Wood كان له اثر في قبول مقترحات هذا الرجل الذي تعهد باصدار صحيفتين تتمتعان باشراف الحكومة، احدهما باللغة الايطالية اقترح لها اسم «جريدة تونس» Gazette de Tunis والثانية بالعربية. واسترجعت الحكومة من قربايرون Auguste Garbeiron الآلات التي اشترتها من باريس وسبق ان سلمتها اليه ووضعتها في مقر المجلس البلدي تحت تصرف هولت Holt الذي بعث في 24 أبريل 1860 م. الى مصطفى خزنة دار والى الجنرال حسين النماذج الاولى من الصحيفتين المطبوعة بعنايته. وقد اصحبها برسالتين متشابهتين بذكران بالتوصيات التي تضمنها اذن الباي له بانشاء الجريدتين وقال انه امثل لتلك التوصيات ومنها ابقاء منافع الصحافة في حدود الآداب والحكمة وبمعزل عن السياسة⁽³¹⁾. وكان هولت قد طلب في اول الامر مجرد الترخيص له باصدار الجريدتين، لكنه تقدم في أول أوت 1860 م. بطلب اعانة قدرها ستة آلاف ريال (6.000) للجريدة باللغة الايطالية واخرى قدرها اثنا عشر الف ريال (12.000) للجريدة العربية لان الاعداد الاثني عشر التي صدرت حتى ذلك التاريخ تسبب له كل واحد منها في خسارة مائة وخمسين ريالا. وفي نفس الوثيقة يذكر هولت دور الصحيفتين، فالتى تصدر بالاطالية تعرف في اوربا

(29) انظر محمد بن الخوجة، «متى كان ظهور الطباعة بالأحرف العربية في تونس»، في «المجلة الزيتونية» ج 5، عدد 4، (محرم 1360 / فيفري 1941) ص.144. وكانت آلات المطبعة الحجرية قد اشترت أيضا من باريس (نفس المصدر).

(30) انظر في الخزينة العامة للحكومة التونسية الملف عدد 8440، الصندوق 71 من الخزانة 7.

(31) من رسالة الى الجنرال حسين. انظر الرسالتين في الخزينة العامة، الملف 8440 المذكور.

بالاثمان الحقيقية للبضائع التونسية وبذلك تخدم مصالح المنتجين التونسيين وتحول دون المضاربات التي يعمد اليها قسم من التجار الاجانب. وهي تصف ايضا حسن الادارة التي تمتع بها البلاد وبذلك تجلب لحكامها عطف الامم الاوربية، ونفع ذلك لا يخفى في عصر يؤثر فيه الرأي العام كثيرا على سياسة الحكومات. وقد وقع العدول عن استعمال اللغة الفرنسية في هذه الصحيفة اظهارا لاستقلال البلاد.

اما الجريدة العربية فكانت ترمي الى تربية الشعب والى تقوية تعلقه ببلاده وبحكومته وبملكه وبدينه وتقاليده (32). واختير لها «الرائد» عنوانا، وهو عنوان يذكر بعناوين الصحف الرسمية في اقطار اخرى في ذلك العصر. وصادف تأسيس الرائد الاعوام الاولى من دولة محمد الصادق باي (33) وهي اعوام تعددت فيها المحاولات الاصلاحية فوجدت الجريدة مادة ملأت اعمدتها من النصوص التنظيمية الجديدة ومن وصف المواكب الرسمية واجتماعات المجلس، يضاف الى ذلك بعض اخبار البلدان الاجنبية ومقالات ادبية او علمية كثيرا ما تكون مترجمة. وصدر «الرائد» بصورة كادت تكون منتظمة بين سنتي 1860 و1864 دون ان تبلغ الصدور في كل اسبوع (34) واسندت مراقبة المطبعة والجريدة منذ البداية الى الجنرال حسين رئيس المجلس البلدي، وعين مقرا لها قصر ذلك المجلس وبه كان يعمل المصححون ومنهم الشاعر محمود

(32) راجع الملف المذكور.

(33) تولى الصادق باي الحكم في 24 صفر 1276 هـ. / 23 سبتمبر 1859 م. راجع، عما تم في السنوات الأولى من توليه الحكم، «الاتحاف» ج 5، ص. 11 وما بعدها.

(34) راجع «الاتحاف»، ج 5، ص. 31. وتفيدنا وثائق الخزينة العامة بالاحصاء الآتي : 38 عددا في سنة 1277 (جويلية 1860 — جويلية 1861 م.) و 43 في سنة 1278 هـ. (جويلية 1861 — جوان 1862 م.) و 37 سنة 1279 (جوان 1862 — 1863 م.) و 39 سنة 1280 (جوان 1863 — جوان 1864 م.) و 35 سنة 1281 (جوان 1864 — ماي 1865 م.).

قبادو وكان اذ ذلك مفتيا واستاذا بجامع الزيتونة بعد ان قام بالتدريس بمدرسة باردو الحربية. ثم نقلت المطبعة الى الحفصية الى البناية التي كانت تؤوي ايضا دار السكة بعد ان كانت مصنعا للمدافع. وقد اسرعت الحكومة بسحب الرخصة التي سلمت قبل ذلك الى هولت Holt وانقطع صدور الجريدة المحررة باللغة الايطالية وتولت الدولة مباشرة ادارة المطبعة والجريدة العربية، مفوضة ذلك الى الجنرال حسين وموصية اياه بنفس ما سبق ان اوصت به هولت Holt (35).

وفي سنة 1281 هـ. (من 6 جوان 1864 م. الى 26 ماي 1865 م.) ظهر من اعداد الرائد ما يقارب ما صدر في الاعوام السابقة لان الثورة التي وقعت في تلك السنة وما تبعها من قمع احوجا الحكومة الى نشر ما يوافقها من اخبار وبث ما ارتأته من دعاية. لكن السنة الموالية اي سنة 1282 هـ. (1865 — 1866 م.) لم تصدر فيها الا خمسة عشر عددا لم تتضمن الا القليل من اخبار البلاد التونسية بجانب قصائد في مدح الباي ووزيره. اما سنة 1283 هـ. (1866 — 1867 م.) فقد طبع فيها واحد واربعون عددا كثرت فيها اخبار الدول الاجنبية. ومن جديد لا تتجاوز الاعداد المنشورة في سنة 1284 هـ. (1867 — 1868 م.) خمسة عشر آخرها مقتصر على تقديم كتاب «اقوم المسالك» لخير الدين وعلى فهرس موضوعاته. ولم يصدر في سنة 1285 هـ. الا عدد واحد يتضمن التقارير التي بلغت خير الدين بعد صدور كتابه.

وبدت عودة «الرائد» الى الظهور يوم الثلاثاء 19 شعبان 1286 هـ. / 23 نوفمبر 1869 كانها بعث جديد (36). وعللت الافتتاحية انقطاع الجريدة عن الصدور بالصعوبات التي عرفتها تونس في تلك المدة اي الثورة التي اكتفى كاتب المقال بالتلميح اليها والوباء الذي صرح بذكره، ثم انتقل الكاتب الى دور الجرائد الاخباري والتثقيفي في ذلك العصر. ف«الرائد» عاد الى الظهور

(35) لخص ابن أبي الضياف هذه التوصيات وعلق عليها في «الاتحاف»، ج 5، ص.32.

(36) انظر «الاتحاف»، ج 6، ص.117.

للتعريف بالتراتب المالية الجديدة التي سنت بتونس. وقد كان هذا المقال شبه مقدمة تبعها نصوص الاوامر التي انشأت اللجنة المالية الدولية بتاريخ الثلاثاء 30 جمادى الاولى 1286 هـ. / 7 سبتمبر 1869 م. وقد امتازت هذه الملسة الجديدة من «الرائد» عن الاولى بانتظام صدورها في كل اسبوع (37) وباشتمالها على كثير من النصوص الرسمية. وكان خير الدين — وهو اذاك رئيس اللجنة المالية منذ جانفي 1870 الوزير المباشر — يحاول محاولة اولى اصلاح الادارة ومالية الدولة. وعندما اصبح في آخر نوفمبر 1873 رئيسا للحكومة كان «الرائد» محل عنايته. فصار المنبر الذي يدافع منه الوزير الاكبر الجديد واصحابه عن سياسة الاصلاح التي انتهجوها ويجيبون بصورة غير مباشرة عن الانتقادات والاحترازاات التي اثارها تلك السياسة. وقد ضمن للجريدة مقدارا ادنى من الرواج الزام الموظفين بالاشتراك فيها، ونشرت افتتاحياتها الافكار الجديدة وساندها بتعاليقها على الاخبار. وكانت اعدادها تتضمن في كثير من الاحيان التعريف بما نشر من الكتب في تونس وخارجها ومقالات ادبية وتاريخية وعلمية ووصفا لنظم بعض البلدان الاروبية. وسهر خير الدين شخصيا على اعادة تنظيم «الرائد» و اشار بتحرير عدد من مقالاته. واسند ادارته العامة وادارة المطبعة الرسمية الى محمد بن مصطفى بريم الذي اشتهر باسم محمد بريم الخامس (38) وعين لمساعدته كمحرر ومترجم فرنسيا نشأ ببيروت اسمه منصور كرلتي Carletti وكلف الكاتب المصري حمزة فتح الله بمراجعة الجريدة والكتب التي تطبع بالمطبعة، والاديب الجزائري اصيل عنابة حسن لازاغلي بالكتابة الادارية. ومن عام 1293 هـ. / 1876 م. التحق الاديب والكاتب التونسي الشاب محمد السنوسي بالجريدة بعنوان مصحح ثم منشىء جامعا هذا الوظيف مع كتابة جمعية الاوقاف والاشراف على تعليم الامير الشاب محمد الناصر باي (39).

(37) صدر عام 1287 هـ. خمسون عددا، أي عدد في كل أسبوع.

(38) انظر ترجمته أسفله.

(39) انظر «الزهة الخيرية»، سنة 1293 هـ. / 1876 — 1877 م. وما بعدها.

ان مقالات «الرائد» والآراء التي عبر عنها المؤرخون التونسيون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تمكننا من معرفة الافكار التي دخلت الاوساط التونسية المثقفة في ذلك العصر. وهي نفس الافكار التي شغلت في نفس الفترة الكتاب والساسة في تركيا وفي المشرق العربي وكانوا يعبرون عنها بنفس الالفاظ القديمة بعد ان تطورت معانيها بعض التطور وهي : الوطن والدستور والحرية والشورى. وقد وجد اولئك المؤلفون في الرصيد اللغوي العربي ما مكنهم من حل مشكل المصطلحات لكنهم لم يوقفوا دائما الى التعبير الملائم للمفاهيم الايديولوجية التي اقتبسوها عن اروبا. فالعبارة عندهم لم يصقلها بعد طول الاستعمال وهي احيانا متكلفة معقدة والافكار ايضا كانت في حاجة الى تحول لم تكن مهياة له. لا نعني بذلك المحافظين الذين كانوا يتهمون كل ما يأتي من اروبا، وكانوا يعتقدون ان المسلم لا يمكن ان يقلد الكفار دون ان يصاب في دينه، وقد حكى ابن ابي الضياف انه عند رجوعه من فرنسا حيث صحب احمد باي تعرض الى مراقبة حمودة بوسن احد زملائه الذي تتبع مدة ايام حركاته وسكناته ليختبر سلامة دينه. وكان غالب رجال الدين قد انكروا من الباي ذلك السفر، وعبر عن انكارهم كبير رجال الافتاء الشيخ ابراهيم الرياحي الذي لم يتردد عندما هنا الباي بسلامة العودة في ان يصف ذلك السفر بانه كان «في غير زمان الى غير مكان».

والمحبذون للاصلاحات المقتبسة عن اروبا انفسهم بقيت اذهانهم متأثرة بالتكوين الذي سبق ان تلقوه فكانوا لا يتصورون المفاهيم العصرية ولا يعبرون عنها الا بادراجها في قوالب عتيقة. فالمجالس الدستورية التي تشارك في الحكم هي عندهم «مجالس شوري» مثل المجلس الكبير المركب من الموظفين والاعيان الذي عين بتونس في عام 1861 واعضاء هذه المجالس هم «اهل الحل والعقد» الذين ورد ذكرهم في كتب الاحكام القديمة. وهم في مداولاتهم يقومون بفرض كفاية فرض على الامة الاسلامية وهو «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر».

حب الوطن من المفاهيم التي قل ذكرها في التواريخ التي ألقت في القرنين السابع عشر والثامن عشر، لكنه يذكر كثيرا في كتب المؤلفين الذين عاشوا في

القرن التاسع عشر. وشعار «الرائد التونسي» منذ تأسيسه هو الحديث او الاثر المعروف : «حب الوطن من الايمان» واشتملت اعداد الجريدة على مقالات وفقرات مخصصة لهذه العاطفة موصولة احيانا بالدعوة الى الاتحاد والى التضامن وتشير الى اثر هذه الفضائل في تقدم الامم الاوربية. والتضامن الذي تدعو اليه هذه النصوص هو في بعضها شامل للامة الاسلامية جمعاء، وهو في اخرى تعلق بقطر محدود هو القطر التونسي الذي كانت له شخصيته السياسية والاقتصادية. والوطنية المشار اليها تبدو احيانا مفهوما ينزع بعض النزوع الى التجريد ويتضمن عددا من الواجبات وتعني احيانا اخرى التعلق البسيط بمسقط الرأس والمنشأ. وكثيرا ما يجتمع المعنيان وذلك ما نلاحظه في المقال الذي ظهر في «الرائد» بتاريخ 20 أفريل 1870 م. (40) — بايعاز من خير الدين ولا شك — والذي دعا التونسيين الذين هاجروا بين سنتي 1864 و 1870 الى الرجوع الى ارض الوطن. والحجج التي تعمد اليها هذه النصوص معروفة وهي دينية في اغلبها. ونجد انموذجا منها في المقال الافتتاحي الصادر بتاريخ 17 شعبان 1293 هـ. / 16 سبتمبر 1876 م. (41) بامضاء م.س. اي محمد السنوسي. فالإشارة الى الماضي لا تستثني في هذا المقال جزيرة العرب في الجاهلية اذ اعتبر التعلق بالقبيلة والدفاع عن حماها اول مظهر من مظاهر الوطنية. ويذكر محرر المقال الحرب الطويلة المدعوة حرب البسوس — اشارة الى الناقة التي كانت سببا في اشتعالها — ويعتبرها شاهدا على حب العرب لوطانهم وسعيهم لاعزازها واعزاز اهلها. فكل الحجج تبدو صالحة لتوطيد شعور الفرد بتضامنه بأمته. وقد بدأ نفس المقال بمقدمة مألوفة في مثل هذه النصوص تجمع ملاحظات ساذجة عن طبائع البشر واشارات واضحة الى الشعور الوطني الذي تأسست عليه الدول الاوربية المعاصرة.

(40) السنة الحادية عشرة العدد 3.

(41) السنة السابعة والعشرون، العدد 33.

هكذا يمكن لنا ان نستخلص من الملاحظات السريعة السابقة ان رجال الإصلاح التونسيين كانت آراؤهم بين 1860 و1880 قريبة من آراء امثالهم في سائر العالم الاسلامي في الستين سنة الاولى من القرن التاسع عشر الميلادي وقد سبق ان ذكرنا تأثير كتابات المفكر المصري رفعت رافع الطهطاوي وترجماته ويجب ان ينظر ايضا بعين الاعتبار الى الحركة الاصلاحية التي اخذت منذ اوائل القرن تتسع بتركيا. فالتونسيون قد عبروا عن نفس الافكار التي راجت في عاصمة الخلافة العثمانية وذلك احيانا قبل ان تظهر في تونس بعشرات السنين وقد تجاوز الشبه الآراء الى اساليب التعبير عنها والاحتجاج لها، لكن ذلك لا يدل دائما على اقتباس مباشر بل يكفي ان يفسر بتشابه الاحوال والتفكير وما يتبعه من تجانس الحلول التي تقترح للانحطاط العام والانحلال السياسي اللذين عم الشعور بهما. ومع ذلك لا بد ان نلاحظ ان تطور الافكار في تونس تأخر في الزمن تأخرا بينا عن مثيله باسطنبول وان التفكير السياسي في تونس لم تظهر فيه النزعة المتطرفة التي تجلت في تركيا في اوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فمهما بلغ استنكار ابن ابي الضياف مثلا لاستبداد بعض البايات من الشدة يكون من الخطأ ان نستنتج منه اعراضا عن الملوكية وان نسبق الزمن فنستخلص من كلام مؤلفي ذلك العصر تطورا فكريا لم يتم الا في مشارف القرن العشرين بتأثير مؤثرات جديدة منها الاتصال المباشر بالفرنسيين.

ان اهتمام التونسيين بالاصلاحات التي ادخلت على الحكم بتركيا وبنجاحها او اخفاقها قد كان كبيرا في عهد احمد باي، لكنه بلغ اوجه ايام وزارة خير الدين (1873 — 1877 م). فقد كان هذا الوزير — خلافا للباي محمد الصادق — يحبذ التنظيمات الجديدة ويرجو نجاحها. وقد عبر «الرائد» عن هذا الموقف بمقالات تتناول الآراء العامة مثل التي اشرنا اليها، وايضا الاخبار المفصلة والتعليق التي كانت واضحة الميل الى رجال الإصلاح العثمانيين ومؤيدة لأعمالهم. ويمكن أن نذكر من ذلك على سبيل المثال الأخبار المدققة والتعليق عليها في المقال الافتتاحي الذي نجده في الرائد (42) بتاريخ 26 رجب

1293 هـ (6 أوت 1876 م.) عن خطابي الصدر الأعظم العثماني ومدحت باشا رئيس مجلس الشورى في اجتماع هذا المجلس المنعقد في يوليو من نفس السنة. والخطابان يتعلقان بالاصلاحات المقترحة ادخالها على نظام الحكم في الدولة العثمانية.

من المعروف أن رجال الاصلاح أخفقوا آخر الأمر في مصر كما أخفقوا في تركيا. وقد سبق أن ذكرنا الخيبات التي مني بها خير الدين واصدقاؤه في بلاط البايات والتي اضطررتهم الى شبه الاعتزال. ثم عاد خير الدين الى الحكم في ظروف خاصة كان للتدخل الأجنبي فيها نصيب نظن أن ذلك الوزير لم يكن يتمناه، فبدا مهتما باصلاح الادارة وبتسيخ عدد من المؤسسات أكثر من اهتمامه بتطبيق نظرياته السياسية التي عبر عنها في كتاب «أقوم المسالك». فلم يكن تنظيم المجالس أوكد الأمور في نظره، كما كان بين سنتي 1860 و1870 وقد أدرك خير الدين أن عدم وجود دستور يعرض أعماله التنظيمية الى الزوال بمجرد تبديل الوزير الأول، لكنه أقدم رغم ذلك على الخضوع لمعارضة الباي الصريحة لكل اصلاح دستوري. وقد كان معتدا بمقدرته وبنفوذه أكثر مما قال في النصوص التي حررها بعد استقالته (43). لكنه حاول مع ذلك أن يرضي أنصاره الذين ما زالوا متعلقين بأرائه التي عبر عنها في «أقوم المسالك»، فأنشأ من حين الى آخر لجانا من الموظفين والعلماء والأعيان يستشيرها في بعض المسائل. وقد كان بذلك ممتثلا الى أوامر الدين التي تتعلق في رأيه بشؤون السياسة والتي يشملها اسم «السياسة الشرعية»، وهي تعتبر الملك مصدرا لجميع السلط وتمكنه من تفويضها الى وزرائه وموظفي الدولة شريطة أن يستشيروا عقلاء الأمة. ويجب على هؤلاء أن يقوموا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي ميدان السياسة الخارجية يوصي الحكام باحترام ما عاهدوا عليه، وفي الميدان الاجتماعي يوصون بالتسوية والعدل. وقد بذل خير الدين جهده في السير على هذا المنهاج حتى وصف صديقه محمد بيرم الخامس حكومته بأنها

(43) انظر مزالي وبينيون، «خير الدين رجل دولة»، ص 39 — 40.

«استبدادية عادلة ناحية منحى الشورى» (44)، وهي عبارة تذكرنا بما وصف به المؤلفون الفرنسيون في القرن الثامن عشر بعض ملوك عصرهم فقالوا عنه انه «مستبد مستنير». وقد سعى خير الدين في بعض المناسبات وخاصة عند التحصيل على فرمان 1288 هـ (1871 — 1872 م.) — لكن دون جدوى — ان يقنع محمد الصادق باي بضمان الاستقرار لحكمه وتأييده ببعض التنظيمات الدستورية الموافقة لتوصيات السلطان. وقد شرح خير الدين لمحمد بيرم الخامس بعد ذلك لما امتثل لرفض الباي، فبين أن الدساتير تمنح في الدول الإسلامية بارادة الملوك وان باي تونس قد بقي في نفسه بعد احداث 1864 كره شديد للدساتير، «وليس في ذات الأهالي من يرغب فيها بالحاح في طلبها إلا أفراد قليلون كما بان بالكاشف فيما وقع عند ايقافها» (45). وقد وصف غيرنا من الدارسين ما كان في طبع خير الدين من الميل الى الاستئثار بالسلطة كما وصفوا بالاعتدال الكبير آراءه الاصلاحية وتطبيقه لها في تونس من 1874 م. الى 1877، وفي اسطنبول مدة توليه الصدارة بين ديسمبر 1878 وجويلية 1879 (46). لكننا رغم ذلك نميل الى موافقته في جوابه عن انتقادات أنصاره وفي تقديره لامكان التأثير على الصادق باي. فمنتقده لم يبنوا انتقادهم على معرفة عميقة بثقافة بيئتهم ولا على ملاحظة كافية لتطور المؤسسات الأروبية. فهذه المؤسسات نشأت في كثير من الأحيان عن حريات سابقة وقع ترسيخها شيئاً فشيئاً والدفاع عنها دون هوادة واستقرت بالعمل المتواصل بمقتضاها وبالنصوص التي دونتها. فالتطور السياسي والثورة السياسية يحتاجان الى الاعتماد على قاعدة شعبية ولا بد أن يريدهما قسم كبير من السكان ارادة صادقة وان ينتظروا منها ارضاء مثل أعلى أو مصلحة ما. وقد كان رجال الدولة والعلماء الذي اعتمد عليهم خير الدين يعدون على الأصابع. أما بقية الموظفين فقد كانوا معادين، أو غير مكترئين، أو غير مستقرين على رأي. وقد قال خير الدين

(44) «صفوة الاعتبار» ج 2، ص. 74.

(45) نفس المرجع، ص. 82.

(46) البرت حوراني، الفكر العربي (النص الإنجليزي) ص. 36.

في فترة أخرى من حياته متأخرة عن مدة توليه الوزارة : «الأعيان قطع يتجه حيث تدفعه عصا الأمير». أما العامة في عصره، فابن أبي الضياف — وهو من أشد الناس تعلقا بالحرية — قد وصف قسما منهم بـ«أنهم لا يفقهون القول». وإذا كان رأي عدد من التونسيين المتفتحين للأفكار العصرية شبيها بما عبر عنه هذان المؤلفان فلا غرابة ان أظهرها في أعمالهما وفي كتاباتهما اهتماما كبيرا بتثقيف الناس وتعليمهم واعتبرا ذلك مقدمة ضرورية لرقي بلادهم.

كانت آراء رجال الإصلاح في التعليم تتفق في بعضها مع النظرة التقليدية، لكنها تختلف عنها في نقاط. وبعد أن عين خير الدين في جانفي 1870 وزيرا مباشرة نظم في جويلية الوزارة الكبرى التي فوض له أمرها وفي أوائل السنة الموالية رغم الصعوبات السياسية والمالية التي كان يجابهها، أقدم على اجراء يظهر اهتمامه بالتعليم. ففي 6 ذي القعدة 1287 (27 جانفي 1871 م.) أصدر أمرا بتكوين لجنة تتركب من أربعة موظفين سامين من موظفي الوزارة هم الباش كاتب محمد العزيز بوعتور والجنرال حسين والشيخ أحمد بن أبي الضياف ومحمد البكوش مدير الشؤون الخارجية، وكلفت باجراء تفقد شهري للدروس بالجامع الأعظم وتقديم تقرير عن مواظبة المشائخ واقبالهم على التدريس. وحتى لا يبقى ذلك الأمر حبرا على ورق بعث خير الدين باسم الباشي في 7 ذي القعدة (9 جانفي) مذكرة الى الباش كاتب العزيز بوعتور يدعوه فيها الى القيام بالتفقد الأول. وقد أجرى الباش كاتب ذلك التفقد يوم الأحد 8 ذي القعدة، وحرر في نفس اليوم تقريرا نشر في «الرائد» بتاريخ 25 من نفس الشهر (15 فيفري) وبين فيه أن الأمور تجري على أحسن ما يرام. لكن التفقد الذي قام به الجنرال حسين في 24 صفر 1288 (14 ماي 1871 م.) كان مناسبة اغتنمها للإشارة — بعبارة واضحة وان كانت لطيفة — الى النقص والخلل. فالفقه كان محلّ عناية المشائخ وقد كان عدد منهم أعضاء في المجلس الشرعي، لكن دروس التفسير كانت مفقودة تماما. ولاحظ حسين أيضا عدم التوازن في توزيع الدروس بين المواد فأغلب الأوقات مشغولة بتدريس المواد التي كان يجب أن تعتبر وسائل لغيرها. فالنحو مثلا خصص له مائة درس في اليوم

أي أكثر من نصف مجموع الدروس. واعتمادا على قول من شبه النحو في الكلام بالملح في الطعام بأسف حسين لتغذية الطلبة بالملح بلا طعام. ويستدل حسين بما تضمنته «مقدمة» ابن خلدون عن هذا الموضوع على أن الداء قديم ويدعو الى توزيع مجهود الأساتذة والطلبة توزيعا أقرب الى الصواب. ويبين أن التلامذة يحتاجون — لجانب أساتذتهم المختصين الذين يقتصرون على تدريس مواد اختصاصهم — الى «مرب عمومي» يعين لكل صنف منهم العلوم والكتب التي تناسب مستواهم. ويصرح بأن طريقة التعليم ينبغي أن تكون أول موضوع يعالجه أساتذة أكفاء ويفردون له كتيباً. ويلاحظ عدد المشائخ الضخم بالنسبة الى عدد الطلبة الذين لا يتجاوزون المائتين. وتؤيد قائمة الدروس المثبتة في لوائح التقرير ملاحظات حسين (47).

(47) تقرير حسين نشر بـ«الرائد» بتاريخ 21 جمادى الثانية 1288 هـ. / 6 سبتمبر 1871 م. وهذه قائمة الدروس المذكورة فيه :

المدرسون من الطبقة الأولى والطبقة الثانية

عدد الدروس	المواد
2.....	القرائات
3.....	التوحيد
1.....	الحديث
10.....	الأصول
38.....	الفقه
2.....	الفرائض
66.....	النحو
7.....	المنطق
3.....	آداب البحث
148.....	الجملة :
<u>148</u>	

وفي نفس الفترة من الزمن وجد حسين فرصة لتطبيق آرائه في التعليم على طريق محمد السنوسي الأستاذ الشاب الذي اختاره في أواسط ذي القعدة 1287 (فيفري 1871) معلماً للأمير الشاب محمد الناصر ابن الباي الراحل محمد باي (1855 — 1859). فأقرأ هذا الأستاذ تلميذه الأمير المتون المتداولة وشرحها له ودعاها الى مطالعة كتب التاريخ وخاصة كتاب «الخلاصة النقية في أمراء افريقية» لمحمد الباجي المسعودي وفصول من «مقدمة» ابن خلدون ومن «كتاب العبر» وشرحها له. وحرص أيضا على تنمية معرفته للغة بدراسة كتب أدبية معروفة كمقامات الحريري ومرنه على التحرير في مواضيع منها : «الاتحاد الاسلامي» و«لأي شيء تطلب الحياة؟» و«للانسان كسب في أعماله» و«من لم يخاطر بالنفوس (كذا) فليس يحظى بالنفيس» و«من ساس نفسه ساس جنسه». كما علمه من الحساب العمليات الأربع بتمارين عملية ولم يكتف مثل غيره من الأساتذة باقراءه كتابا من كتب الفرائض (48).

المتطوعون

عدد الدروس	المواد
48.....	النحو
3.....	الفرائض
12.....	الفقه
2.....	المنطق
1.....	البلاغة
1.....	الهيئة
1.....	التوحيد
1.....	شرح دلائل الخيرات للفاسي
69.....	الجملة :

(48) انظر «سلافة العناصر بمفاخر الملك الناصر» لمفدي زكرياء، تونس 1913، ص.20 وما بعدها.

ودعا اهتمام حسين بشؤون التعليم خير الدين — وقد أصبح من أكتوبر 1873 وزيرا أكبر — الى أن يحمله مسؤوليات ذلك الميدان. ففي نوفمبر 1874 عين حسين «مستشارا للتعليم والنافعة». وكانت سنة 1875 سنة أهم القرارات المتخذة لفائدة التعليم والثقافة. فمنحت الحكومة اعانة للكتابيب — أي المدارس الابتدائية — فازداد عددها بالعاصمة وفي المدن الساحلية (49). وضبط الأمر المؤرخ بالسابع والعشرين من ذي القعدة 1292 (25 ديسمبر 1875 م.) (50) برامج الدروس بجامع الزيتونة ونظامها، وتناول التجديد الشكل أكثر مما تناول المضمون. وشملت قائمة العلوم التي يمكن أن تدرس «علم اللغة والأدب» و«علم السير والتاريخ» و«علم الحساب» و«علم الهندسة» و«علم الهيئة». لكن هذه العلوم كانت كغيرها تدرس في المتون والشروح التقليدية. وكانت المنزلة الأولى لأربعة علوم هي التوحيد والفقہ والتجويد والنحو. وبها تتعلق المتون التي يجب حفظها (51). وقسم التعليم الى ثلاثة مراحل : عليا ووسطى وسفلى. ويظهر تقدم الطلبة في تلك المراحل وفي سنواتها بانتقالهم من دراسة كتاب نحو الى آخر مع الكتب المتعلقة بعلوم أخرى والتي ضببط قائمتها بالتفصيل. واشتمل الأمر المذكور على باب عنوانه «في المشائخ المدرسين» يتضمن بالخصوص توصيات تتعلق بطرق التعليم، وبالحرص على مراعاة مستوى التلامذة وقدرتهم على الفهم. وهذه التوصيات لم تأت بالجديد بل هي مبادئ معروفة كان قسم من المشائخ يعملون بمقتضاها. وكان أهم منها الفصل 24 الذي أزم الطلبة بأن يكون لكل واحد منهم دفتر ترسم فيه الدروس التي حضرها ودرجة مواظبته عليها واجتهاده فيها والامتحانات التي تقدم اليها ونتائجها. وقد ضببطت هذه الامتحانات — وهي شيء جديد — بالفصول 46، و47، و48. وكان الدفتر والنجاح في الامتحانات يسمحان بالاعفاء من الأداء المعروف بـ«المجيبى» ومن الخدمة العسكرية. وقد أشار الأمر المذكور مرات الى الأمر الذي أصدره أحمد باي في 27 رمضان 1258 (= 26 نوفمبر

(49) انظر «أصول الحماية...» (بالفرنسية) لقانياج، ص. 437 وما بعدها.

(50) طبع على حدة في أواخر 1292 هـ. / 1876 م.

(51) هي مذكورة في الفصل 27 بينما يؤكد الفصل 26 على وجوب حفظ بعض النصوص عن ظهر قلب.

1842 م.) والذي اشتهر باسم «المعلقة» لأنه علق — عند صدوره وتنظيمه للتعليم الزيتوني — على «باب الشفاء» أحد أبواب الجامع الأعظم. وكذلك تضمن أمر 1292 هـ. الاشارة الى الأمر الذي سبقه في أول رجب 1287 / 27 سبتمبر 1870 م. فقد كان أمر عام 1292 م. مكملًا لسابقه وأكثر منهما ضبطًا للأمور واعتمادًا على المراقبة، لكنه لم يدخل على التعليم تغييرًا حقيقياً.

وقد ناط الوزير الأكبر مهمة تكوين أجيال الإداريين الذين يحتاج اليهم في انتهاج سياسة ملائمة للعصر بـ«المكتب الجديد» الذي انشيء في عام 1874. وهذه المدرسة هي التي سميت بعيد ذلك بـ«المدرسة الصادقية». وقد فتحت أبوابها في 13 فيفري 1875 (52) لمائة وخمسين تلميذاً : خمسين من المقيمين بالمدرسة ومائة من «انصاف المقيمين» الذين يبيتون في منازلهم. وكانوا يتلقون بالمدرسة العلوم التقليدية يدرسونها في الكتب المعهودة على مشائخ من مدرسي الجامع الأعظم، ويدرسون أيضا الرياضيات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية واللغات الأجنبية أي التركية والفارسية والإيطالية والفرنسية. وبهاتين اللغتين الأخيرتين كانوا يلقنون مبادئ الجغرافية والحساب والجبر والهندسة والحيل والهيئة، وبذلك فتحت لهم سبل الاطلاع على العالم المعاصر. وبعد أن غادر خير الدين الوزارة ثم البلاد تظاهر مصطفى بن اسماعيل بالاهتمام بهذه المدرسة التي أحاطها الحكام والسكان بالرعاية والعطف في خطواتها الأولى، فنسج ابن اسماعيل على منوال خير الدين وترأس حفلات آخر السنة بالمدرسة

(52) «الرائد» بتاريخ 1 محرم 1282 هـ. / 26 جانفي 1875 م. وقد ذكر فيه اسم «المدرسة الصادقية» وإن الوزير خير الدين قد استعرض التلامذة وعين ابتداء الدروس ليوم 13 فيفري 1875. وكان عدد التلامذة في أول مشروع خمسين تلميذاً داخلياً وخمسين خارجياً ثم زيد خمسون خارجياً بطلب من الأولياء، وقد أدركوا فائدة ما يرمي اليه خير الدين بانشاء هذه المدرسة لتكوين أعوان الدولة في المستقبل. انظر عن المدرسة الصادقية، «صفوة الاعتبار» ج 2، ص. 66. وكتابتنا «الصادقية والصادقيون» (بالفرنسية) تونس 1975.

ووزع باسم الباي الجوائز للتلامذة النجباء، لكنه اضعف هذه المؤسسة بالاستيلاء على قسم من الأملاك التي اسندت اليها عند تأسيسها. وتغير وضع المدرسة شيئا فشيئا اثر الاحتلال الفرنسي، وقد غادر مديرها العربي زروق تونس بعد أن رفض الرضا بالحماية وانتقل الى اسطنبول. وبقيت ادارة المدرسة بيد موظفين تونسيين حتى عام 1307 هـ. / 1889 — 1890 م. وفي أثناء تلك الفترة انشئت ادارة التعليم العمومي في جمادى الثانية 1300 هـ. / 1883 م. وعين على رأسها مستشرق تكون في الجزائر هو لويس ماشوال Louis Machuel، فأسس نظاما للتعليم سمي بـ«الفرنسي — العربي» (franco-arabe) عموده الفقري دار معلمين تكوّن المعلمين الذين يعلّمون الأطفال التونسيين اللغة الفرنسية، وسميت هذه الدار «المدرسة العلوية». وقد انتقل اليها عدد من تلامذة المدرسة الصادقية، واتجه بقيتهم الى وظائف ادارية متواضعة. أما قداماء تلامذة المدرسة الصادقية العشرة الذين بعثوا في عام 1879 الى باريس لانتماء تعلّمهم في الصفوف العليا من المدارس الثانوية الفرنسية، فقد وقعت دعوتهم الى الرجوع الى تونس واسندت اليهم وظائف في الادارة الجديدة التي كانت تحتاج الى موظفين شبان يحسنون اللغتين العربية والفرنسية. وقد كان لعدد من هؤلاء «الصادقيين» بالتعاون مع خريجي جامع الزيتونة نشاط لا يندرج في حدود الفترة التي نورخ لها (53).

كان خير الدين مقتنعا بضرورة نشر الثقافة، فاهتم بالمكتبات. وكان أحمد باي قد أسس مكتبة بجامع الزيتونة، فأوقف عليها خير الدين ألفي كتاب كانت قد انتزعت من مصطفى خزنه دار مقابل قسم من دينه للدولة. وأسس خير الدين

(53) عن بعثة هؤلاء الشبان الى باريس انظر «الرائد» بتاريخ 17 ذي القعدة 1297 هـ. / 20 أكتوبر 1880 م. وكتاب محمد الفاضل بن عاشور «الحركة الأدبية...» ص. 46 وما بعدها. وعن نشاطهم الثقافي، نفس المرجع ص. 53 وما بعدها، وعن نشاطهم السياسي مقال جوليان. Ch. A. Julien : Colons français et jeune Tunisiens, 1882 - 1912, dans Revue française d'histoire d'outre-mer, t. liy, n° 194 - 197. pp. 87 - 150.

مكتبة أخرى أوقف عليها مكتبته الخاصة وكانت تعد أيضا ألفي كتاب، منها مخطوطات ثمينة كان قد اشتراها من آل بيرم. ونما عدد كتب هذه المكتبة الثانية بما اشتراه من المكتبات الخاصة كمكتبة ابن أبي الضياف وبما نقله إليها من المجلدات التي كانت محفوظة بالزوايا والمدارس. وأودع هذا الرصيد المجتمع من الكتب برحاب الجامع الأعظم، لكنه — خلافا لما فعله أحمد باي — لم يضعه في بيت الصلاة، بل أعدت له قاعة فسيحة في الرواق الذي يحده شرقا. وكان أحد الأمراء الحفصيين وهو أبو عبد الله محمد (889 — 932 / 1484 — 85 — 1525 م.) — قد خصصه لنفس الغاية. ولذا بقي الناس يطلقون على هذه المكتبة اسم «العبدلية» مع ان الاسم الرسمي الذي اختير لها هو اسم «المكتبة الصادقية» نسبة الى الباي الحاكم سنة تأسيسها (54). وكان الترتيب الذي تخضع له أشد من تراتيب المكتبات الأخرى، فحجر اخراج كتبها، وروعي مقابل هذا التحجير حسن قبول القراء وراحتهم، فصار المؤلفون التونسيون ينهون بحسن تنظيم قاعة المطالعة وسهولة اقتناء الكتب (55). وقد استفاد خير الدين من التجربة الأوروبية في هذا الميدان. وكانت المكتبة الجديدة تحوي مخطوطات ومطبوعات من نتاج مطابع اسطنبول وبولاق وقد وردت بسرعة الى تونس حيث أخذت مكانها في المكتبات العامة والخاصة، وكانت كتب التاريخ والسياسة كثيرة بين هذه المطبوعات، ومنها ما ألفه كتاب معاصرون أو ما ترجموه (56).

(54) نظمت هذه المكتبة بمقتضى أمر بتاريخ 12 ربيع الثاني 1292 هـ. / 29 ماي 1874 م. عن تاريخ هذه المكتبة انظر مقدمة فهرس مكتبة العبدلية المنشور بتونس في عام 1326 هـ./ 1908 — 1909 م.

(55) انظر «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.67.

(56) عن كثرة كتب التاريخ والجغرافية بين الكتب المترجمة بمصر قبيل تلك الفترة، انظر: جمال الدين الشيبان، «تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي»، القاهرة 1951، ص.130.

هكذا تيسر للمثقفين التونسيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تقدير الدور الذي أصبحت الطباعة تلعبه منذ عشرات السنين في قسم من العالم العربي. وقد عبر ابن أبي الضياف عن رأي جميعهم عندما قال بمناسبة ذكره لتأسيس أول مطبعة تونسية: «لا أقول ان المطابع من التحسين، بل هي في درجة الحاجة، ولا يخفى انها من فوائد العمران لأنها تفيد آداب النفس، وتسهل وجود الكتب النافعة المفيدة التي كانت مقصورة على الأغنياء»، مضيافاً: «ولمصر اليد البيضاء في اخراج هذه الكتب من حيز العدم الى حيز الوجود» (57).

قد رأينا (58) كيف مكنت المطبعة الرسمية التونسية محبذي الاصلاح من التونسيين من أن تكون لهم بكتاباتهم — وخاصة بمقالاتهم في الجريدة الرسمية «الرائد» — مشاركة في الحركة الفكرية التي هزت — كامل القرن التاسع عشر — النخب في العالم الاسلامي نتيجة لاتصالهم بأوروبا. وقد ساهمت أيضا في نشر الثقافة بطبع كتب قديمة وحديثة. قد بدأ نشاطها في هذا الميدان متواضعا: ففي عام 1277 هـ. / 1860 — 1861 م. طبعت مجموعة قوانين وتراتب، وفي 1278 هـ. / 1861 — 1862 م. رزنامة شبه رسمية ألفها أحد محرري «الرائد»، حسن لاز أغلي. وكانت سنتا 1279 م. / 1862 — 1863 م. و1280 هـ. / 1863 — 1864 م.، أكثر انتاجا فنشر في كل سنة أربعة كتب نذكر منها في الأولى كتاب «سلوان المطاع في عدوان الاتباع» (59) لابن ظفر المكي المتوفى عام 595 هـ. / 1198 — 1199 م. وكتاب «واسطة السلوك في سياسة الملوك» للأمير عبد الوادي موسى بن يوسف بن حمّو بن زيان، وبالنسبة للثانية «موطأ» الامام مالك و«مناقب

(57) «الاتحاف»، ج 5، ص. 31 — 32.

(58) انظر أعلاه، ص.

(59) عن جميع هذه الكتب انظر «تاريخ آداب اللغة العربية» لبروكلمان مع «الملحق».

الائمة الأربعة» للحريفيشي والشعراني و«لوعة الشاكي ودمعة الباكي» للصفدي وكتابا جمع مصنفين للمؤلفين اللبناني المعاصر أحمد فارس الشدياق (المتوفى عام 1305 / 1887 هما : «الواسطة في معرفة مالطة» و«كشف المخبي عن فنون أوروبا». واستمر النشر على هذه الوتيرة، فطبع في كل سنة كتابان أو ثلاثة (60). ومما طبع في تلك السنوات كتب قديمة مع شروحها، وبعضها بقلم شارحين تونسين، وكتب في الفنون الحربية، وقصائد لقابادو ورزنامة لازاغلي السنوية. ولنذكر من الكتب التي طبعتها المطبعة الرسمية في تونس «الخلاصة النقية في أمراء افريقية» للبايجي المسعودي الذي نشر في عام 1283 هـ. / 1866 — 1867 م. و«أقوم المسالك» لخير الدين في عام 1284 هـ. / 1867 — 1868 م. و«المؤنس» في 1286 هـ. / 1869 — 1870 م. وقسم من «الحلل السندسية» في عام 1287 هـ. / 1870 — 1871 م. و«تاريخ الدولتين» للزركشي المتوفى سنة 932 هـ. / 1525 — 1526 م. ويلوح من خلال هذه العناوين عناية الناشرين بتاريخ بلادهم.

لكن ازدهار حركة النشر لا يمكن أن يكون تأثيره السريع على الأدب الا محدودا. وما قلناه عن الشعر المنظوم باللغة الفصحى والشعر المنظوم باللهجة العامية في الباب السابق ينطبق أيضا على الفترة التي ندرسها في هذا الباب. فبقي شعراء الفصحى على الخصوص مقلدين نمشاهير الشعراء الذين عاشوا أيام ازدهار الحضارة في الشرق الاسلامي وفي الأندلس، وكان أكثرهم من كتاب الدواوين أو من المدرسين أو من علماء الدين فكان شعرهم شعر مناسبات لا يعبرونه إلا أهمية ثانوية ويعترفون أحيانا بضعفه ويقولون عنه ما قاله محمد بيرم الرابع عن شعره : «انه نظم فقيه» (61).

(60) انظر عناوينها في مقال محمد بن الخوجة : «متى كان ظهور الطباعة بالأحرف العربية في تونس»، ص. 146 — 150.

(61) انظر محمد السنوسي، مجمع الدواوين التونسية، مخطوط دار الكتب الوطنية عدد 3261 / 1 ج (1)، ص. 70.

وقد فاق شاعران من شعراء هذا العصر اثراهما، فامتاز محمد الباجي المسعودي (62) لا بابتكاره بل بامتلاكه ناصية اللغة ووظيفته، فعارض مثلا بقصيدته عن منتزهات تونس قصيدة الشاعر الأندلسي أبي القاسم بن هشام القرطبي في منتزهات قرطبة، وقد عارضها قبله علي الورغي وأحمد ابن أبي الضياف، لكن أبياته جاءت مؤثرة أكثر من تأثير شعر سابقه. ومع ذلك انتقد المسعودي لقلة اهتمامه في شعره باحداث عصره وخاصة بتحدي الحضارة الأروبية لمعاصريه من التونسيين (63).

أما محمود قابادو — وكان مغرما بغريب اللغة — فقد اقتنع بأن مسلمي عصره يجب عليهم اقتباس العلوم التي استفاد منها الأروبيون تقدمهم المادي الكبير (64). وتغنى في اشعاره (65) بصدور الدستور، وان برر بعد ذلك ابطال العمل به. وما زال قسم من الناس يجدون في ديوانه نصوصا تبوئه منزلة الريادة في حركة الاصلاح وفي النهضة الحديثة (66) ويلاحظ غيرهم مداخحه في المناسبات وتكلفه الظاهر في عدد من أبياته فيحشرونه في عداد شعراء البلاط الذين لا فضل لهم إلا سعة اطلاعهم على أسرار اللغة (67). والواقع أن الرجل

(62) انظر ما نقوله عنه أسفله

(63) انظر مقال ر. بلاشير (بالفرنسية) عن الباجي المسعودي في «مجموع المقالات المهداة الى ش. أ. جوليان، باريس، 1964، ص. 29 وما بعدها.

(64) انظر محمد الفاضل بن عاشور، «الحركة الأدبية...»، ص. 15.

(65) طبع ديوانه في جزئين مع مقدمة لمحمد السنوسي، في المطبعة الرسمية بتونس في 1294 هـ. (1877 — 1878 م). وأعيد طبعه في تونس بتحقيق عمر بن سالم.

(66) هذا مثلا رأي محمد الفاضل بن عاشور في كتابه: «الحركة الأدبية...» المذكور أعلاه... و«أركان النهضة...»، ص. 5.

(67) هذا هو مثلا رأي عبد القادر الدردي الميسوط في مقاله: «محمود قبادو شاعر مقطوع عن أمته»، جريدة «العمل» بتاريخ 1968. وقد اقتبس قسما من حججه عن مقال محمد محفوظ، «قبادو وثورة ابن غذاهم»، المنشور في مجلة «الفكر»، السنة التاسعة عدد 9 (جوان 1964) ص. 32.

كان عصبي المزاج سريع التأثر، وعاش في شبابه عيش المغامرين في سياحة صوفية أحيانا ومشتغلا بالتدريس أخرى فجاب قسما من العالم الاسلامي من تونس الى ليبيا ثم الى اسطنبول، فعندما تهيأ له الرجوع الى تونس لم يتطلع في كهولته وشيخوخته إلا الى الاطمئنان، وقد كان يحس ببعض العناء في مجابهة تكاليف الحياة اليومية وفي الاحتياط للمكاييد التي ظن انها تحيط به. فاحتمى بالكبراء ووجد حظوة لدى الوزير مصطفى خزنه دار ولدى بيرم فمدحهم. وان بدأ أحيانا أقل ثباتا من خير الدين واصدقائه أو من ابن أبي الضياف، فقد كان رغم ذلك ميالا الى الاصلاح ومحبذا له في ديوانه. ورغم تردده في بعض مواقفه فقد فاق ناظمي الأشعار في عصره وكان جديرا بالمنزلة الرفيعة التي منحت له بين أدباء القرن التاسع عشر التونسيين.

قد كان الميل الى الاتجاهات العصرية أوضح في آثار الكاتب محمد السنوسي الذي سنحلل مؤلفاته في مكان آخر من هذا الكتاب. ففي الشعر ادعى أنه من تلامذة قابادو، لكنه لم يرزق قريحته (68)، فقصيدته «في المخترعات الجديدة» يلوح عليها العناء الذي وجده في نظمها، لكنها اشتهرت رغم ذلك، لأنها كانت من أولى القصائد التي عبر فيها الشعراء العرب عن اعجابهم بمخترعات العصر وبوسائل الاتصال العظيمة التي أمد بها العلم الانسان في القرن التاسع عشر. هكذا بقي الشعر التونسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وفيا للمعاني والأساليب التقليدية، لكنه لم يعرض تمام الاعراض عن صدى مؤثرات العصر. ومع ذلك لم يعكس من ذلك الصدى إلا القليل. فتطور التفكير قد عبر عنه النشر بصورة أوسع وأوضح، فتحرر لذلك من التكلف ومن المحسنات البديعية. وقد أشرنا في دراستنا للفكر الاصلاحى الى أمثلة من قيام النشر بهذا الدور وسنذكر أخرى في وصفنا لكتب التاريخ. ويمدنا البحث في الحركة الفكرية التي ظهرت في ميادين مختلفة بوثائق تدل على اسهام النشر في هذه الحركة.

(68) لاحظ الشيخ الفاضل بن عاشور ضعف الشعر في أوائل القرن الرابع عشر الهجري بجانب قيمته الاجتماعية عند سالم بوحاجب ومحمد السنوسي (انظر «الحركة الأدبية...» ص. 38 - 39).

صحب انفتاح عدد من التونسيين على العالم المعاصر شيء من عدم الاطمئنان، فخافوا أن يفقدوا — مقابل تقدم مادي — الأساس الذي اعتمد عليه وجودهم، وهو موافقة حياتهم للمثل الأعلى الاسلامي الذي تكوّن ورسخ على مدى القرون في سنن لا تتغير. فاستعمال الآلات المستوردة و«تقليد غير الاسلامي ولو في الأمور الضرورية» يراه بعضهم «منكرا يقارب الكفر» حسب عبارة ابن أبي الضياف (69). وقد شمل هذا الانكار مثلا الزي النظامي العسكري الذي لبسه أعوان الباي والضباط والعساكر في تونس امثالاً لأوامر الباب العالي. ألا ان أمثال محمد بيرم الرابع من الفقهاء أيدوا هذا الاجراء ومدحوا الباي حسين ابن محمود (حسين الثاني) عندما لبس لأول مرة هذه البدلة النظامية (70) وبتأييدهم واعتبارا لأمر الخليفة العثماني زال الاشكال في هذه القضية.

وفي ظروف أخرى وقبل استعمال مواد كانت غير مألوفة أو قبل التحرر من بعض التراتيب أو العادات المتبعة حاول البايات استصدار فتاوى صريحة من علماء الدين. وقد كان الحرص على البقاء في حدود الاطار الذي يرسمه الدين للحياة الجماعية والفردية همّ التونسيين الدائم، حتى من كان منهم متعلقا بالاصلاح أشدّ التعلق. وكانت هذه النزعة تتجلى كلما وقع الشروع في تطوير الأمور. واليك شاهدا عليها : فقد آوت المدرسة الصادقية التي أسسها خير الدين عام 1875 تعليما للرياضيات وللفيزياء والكيمياء، مجارية في ذلك آراء رجال الاصلاح التونسيين الذين اقتنعوا بأن ذلك التعليم وسيلة من وسائل الرقي ببلادهم الى مستوى التقدم الذي أحرزت عليه دول الغرب. وقد احتاط المشرفون على المدرسة فمكثوا تلامذتها من تلقي تعليم تقليدي واسع تحتل فيه العلوم الدينية مكانة لا تكاد تقل عما تحتله في جامع الزيتونة. وقد بين محمد بيرم

(69) «الاتحاف»، ج 8، ص.173.

(70) انظر «مجمع الدواوين التونسية» لمحمد السنوسي، المخطوط المذكور، ج 1،

الخامس وهو قريب من خير الدين ومطلع على نواياه انه قصد بذلك أن يحفظ التلامذة من الخطر الذي ينتج عن تعلم العلوم الطبيعية لمن لم ترسخ عقيدته (71).

رغم بعض التردد وبعض الازمات كالتى احاطت باعدام اليهودي باتو سفاز بتهمة سب الدين، كان التونسيون المسلمون في القرن التاسع عشر متسامحين تجاه المتدينين بالأديان الأخرى من يهود ونصارى وذلك بشهادة الأجانب الذين زاروا البلاد في ذلك القرن. واستفاد النصارى من تسامح البايات وتسامح رعاياهم كما استفادوا من موقع القوة الذي أصبح لدولهم فتحصلوا على امتيازات لم تكن لتتصور من قبل. ومنذ عام 1835 لاحظ المسافر البروسي الأمير بوكلاز موسكاو Pükler - Muskaū ان المبشرين المسيحيين كانوا يقومون بالدعاية الى دينهم دون أن يحققوا نجاحا كبيرا ودون أن يتعرضوا الى خطر مع ذلك (72). وفي سنة 1261 / 1845، أهدي أحمد باي الى رهبان الكابوسان Les Capucins أيضا ملاصقة لكنيسة صانت كروا Sainte - Croix لتوسيعها واسقط عنهم معلوم الكراء الذي كانوا يدفعونه قبل ذلك (73). وسمح أيضا ببناء كنيسة منسوبة الى سان لويز Saint - Louis على أرض سلمها اسلافه الى فرنسا (74). وابتداء من سنة 1840 رخص لفرق من الرهبان بفتح مدارس (75). وحاول الصادق باي مدة من الزمن أن لا يجيب الرابطة الاسرائيلية العالمية لطلبها بفتح مدرسة، ثم اضطر بعد تدخل قنصلي فرنسا وبريطانيا الى منح الرخصة المطلوبة (76).

(71) «صفوة الاعتبار» ج 2، ص.67.

(72) انظر كتاب «سميلاسو بافريقية»، الترجمة الفرنسية ج 2، ص.128.

(73) «الانحاف» ج 4، ص.79.

(74) بليسي، «وصف الولاية التونسية» (بالفرنسية)، ص. 56 — 57. Pellissier :

Description de la régence de Tunis, pp.56 - 57.

(75) ارنولي «الامتداد الثقافي بتونس» (بالفرنسية) ص.142 وما بعدها. Arnoulet : la

pénétration intellectuelle en Tunisie.

(76) «الانحاف»، ج 6، ص.60 — 62.

ومن ناحية أخرى كان البايات وأعاونهم يقبلون تبادل الآراء مع القناصل على مسائل لا تتصل بمهام هؤلاء بل تمس بالعبادات التونسية، وكانت محادثات دينية تسودها الآداب تدور بين علماء مسلمين ورهبان نصارى (77)، وأصبح الأوروبيون الذين تربطهم بالتونسيين روابط المتحجر أو غيرها لا يخشون الردود الحادة فلا يجتنبون دائما الخوض في مسائل تتصل بعبادات البلاد. وقد دونت أحاديث من هذا الصنف ووصلتنا منها مثلا «الأجوبة الأرواوية» التي حررها أحمد ابن أبي الضياف وأرخ مجموعها بالسادس من جمادى الثانية 1272 / 13 فيفري 1856 (78). والموضوع الذي عالجه فيها هو وضع المرأة في الاسلام. ورغم التسامح الذي أظهره فيها، فموقفه موقف المحافظ الذي يرفض أن يتطور وضع المرأة.

وكانت تونس في القرن التاسع عشر لا تستطيع أن تتجاهل تطور العالم وان لا تراعيه بعين الاعتبار. فتم في تونس ابطال الرق قبل أن تقره السلط الفرنسية في الجزائر (79). وقد أبطله أحمد باي على مراحل متقاربة (80). ففي رجب 1257 / أوت — سبتمبر 1841، أغلق سوق الرقيق بالبركة. وفي ذي القعدة 1258 / ديسمبر 1842 أعلن أن كل من ولد بتونس يعتبر حرا وأخيرا أمر في 28 محرم 1262 / 26 جانفي 1846 بتحرير جميع العبيد وأعلم بذلك المجلس الشرعي، فأجابه كبير المفتين بالموافقة. وكانت رسالة رئيس الافتاء بالمذهب المالكي، الشيخ ابراهيم الرياحي تقتصر على عموم الموافقة، أما رئيس المفتين من الحنفية فكان جوابه برسالة اعادت نفس الحجج التي اعتمد عليها

(77) من ذلك ما دونه الأب بورقاد في مؤلفاته (انظر قائمة مراجعتنا).

(78) نشرها المنصف الشنوفي بعنوان «رسالة ابن أبي الضياف في المرأة». في

«حوليات الجامعة التونسية» ج 5 (1968) ص. 49 وما بعدها. انظر أيضا مقالا

«مصدر الأسئلة من تلقاء أوروبا التي أجاب عنها ابن أبي الضياف» في نفس

المجلة، عدد 28 (1988) ص. 13 — 18.

(79) انظر بليسي، «وصف...» المصدر المذكور، ص. 341.

(80) «الاتحاف»، ج 4، ص. 86 — 87.

مكتوب الباي الذي كان محررا بقلم ابن أبي الضياف : فالعبيد السود — وهم في تونس مسلمون — وضعهم مشكوك فيه بمقتضى الشريعة. وللملك أن يمنع ما هو مباح ان اقتضت المصلحة ذلك. ومن «المصالح السياسية» التي راعاها الباي «عدم الجائهم (أي العبيد) الى حرم ولاة غير ملتهم»⁽⁸¹⁾ يقصد بذلك الاحتماء بالقناصل الأجانب. وقد سبق ابطال الرق تهيئة الرأي العام له فوزع منشور غير ممضى يدعو المسلمين في تونس الى عتق العبيد اخوانهم في الدين، وبقيت مسألة الرق موضوعا للمناقشات وللرسائل التي تبادلها التونسيون والأجانب في ذلك العصر، ومنها الرسالة التي نشرتها جريدة «الجوائب» الصادرة باللغة العربية في اسطنبول والتي يجيب فيها الجنرال حسين عن سؤال وجهه اليه بري Perry قنصل الولايات المتحدة العام بتونس.

اما حماية القناصل الأجانب التي خشي أحمد باي أن يلتجىء العبيد اليها، فقد عانى منها ذلك الباي أتعابا أخرى اذ كثر في أيامه عدد رعاياه الذين يهربون الى دور القناصل الأروبيين للنجاة من مظالم أعوان الباي. وقد ذكر ابن أبي الضياف لنا منهم رجلين كانا مقررين للباي هما أبو ملتزم الضرائب في دولته محمود بن عياد وابنه⁽⁸²⁾. كما ذكر أيضا قاضي غار الملح محمد العنايبي⁽⁸³⁾. وقد حاول الباي بمناسبة احتماء هذا الأخير بدار قنصل الانقليز التحصيل على انكار لما فعله من طرف الشيخ ابراهيم الرياحي ليعتمده في عزله، لكنه لم ينجح. واستفحل تيار الاحتماء آخر أيام هذا الباي وفي أيام من خلفه⁽⁸⁴⁾.

وكان التونسيون المثقفون ومحبذو الاصلاح منهم على الخصوص أشد امتعاضا لتجاوزات القناصل الأجانب الذين كانوا يساندون في كل مناسبة

(81) نفس المصدر، ص.89.

(82) نفس المصدر، ص.116.

(83) نفس المصدر، ص.117.

(84) «الاتحاف»، ج 6، ص.62 — 64.

مطالب منظوريهم المشطية ويلجؤون احيانا الى التهديد. ومن كان من هؤلاء المثقفين مطلعا على آراء الفلاسفة الفرنسيين الذين عاشوا في القرن الثامن عشر تملكهم العجب من مناقضة سيرة أولئك القناصل للمثل العليا التي اتخذتها دولهم شعارا لها. وقد ساءهم بالخصوص معارضة القناصل (85) لتطبيق عدد من بنود «دستور» 1861 الذي فرضه تدخلهم والذي سوى بين جميع المتساكنين في البلاد واخضعهم دون أي ميز لنفس القوانين. ذلك ما يلوح مثلا من حديث ابن أبي الضياف عن «المحنة» التي مرّ بها عندما ترأس «المجلس الوقتي» الذي انشئ كحل مؤقت لهذا المشكل. فجاء في كلامه عن هذه التجربة الفاشلة: «وأقول ان انقياد أهل أوروبا الى الحق والانصاف من أنفسهم مشهور معلوم، لكنه ربما يقال ان ذلك في بلدانهم، اما في غيرها فقد تتغير طابع بعضهم...» (86). وقد قوى بعد ذلك احتلال البلاد العسكري وانتصاب الحماية الفرنسية هذا الشعور بالامتعاض. وتعددت مظاهر الرفض من المقاومة التي تجلت في المدن كالقيروان وصفاقس وفي عدد من القبائل (87) واختيار المنفى من طرف عدد من أعيان الموظفين وحركات الاحتجاج الجماعي التي قابلت الترتيب التي سطرها الوزير — المقيم بول كمبون Paul Cambon في سنة 1885 (88).

هكذا من منتصف القرن التاسع عشر كان موقف المثقفين التونسيين من أوروبا مزدوجا بحكم الأحداث ووضع البلاد. فالانفتاح على تأثير الغرب وعلى

(85) كان موقف وود Wood قنصل بريطانيا أكثر مرونة من موقف قنصل فرنسا. انظر «الاتحاف»، ج 5، ص. 86 وكتاب قانياج، «أصول الحماية...» (بالفرنسية) ص. 53. *Les Origines du protectorat français en Tunisie*.

(86) «الاتحاف»، ج 5، ص. 86.

(87) انظر كتاب : P.H.X. «السياسة الفرنسية في تونس...» (بالفرنسية) ص. 213 *La politique française en Tunisie, le protectorat et (1854 — 1891) ses origines*

(88) نفس المرجع، ص. 439 — 440.

أساليب التفكير والعيش المتبعة فيه اقترن بعدم الثقة الذي لم ينشأ عن كره الأجنبي، بل عن الخوف من طرف مقابل بانت قوته ومطامعه فخشي تسلطه واستحواده على كل شيء. غير ان المقاومة الجدية بدت بعد عشر سنوات من الاحتلال كأنها قد انقطعت، والحماية كأنها استقرت، وأصبحت خطب الفرنسيين الرسمية ومنشوراتهم في باريس وفي تونس تعبر عن سرورهم بما تم لهم في تونس (89).



اكتفى البايات الذين تولوا بعد حمودة باشا الحسيني (المتوفى سنة 1814) باصلاح قصر باردو وتوسيعه (90) وتحسين منازلهم في «بساتينهم» ومنتزهاتهم، باستثناء أحمد باي الذي كان مولعا بالبناء (91). وكان أيضا كثير الاهتمام بالجيش فأعاد تنظيمه وزاد في عدد أفراده ووسع ثكناته وأصلحها ورّم المعالم الحربية. وكان من آثار رغبته في تنظيم البلاد تنظيما عصريا ان أسس المصانع والمباني العامّة التي أهملت في آخر أيامه، فلم تحقق مطامح منشئها ولم تجر للبلاد إلا النفقات المجحفة والافلاس. فأغلق مثلا مصنع الملف بطبرية في حياة منشئه بعد سنوات قليلة من الانتاج (92). وبعد موت أحمد باي ترك قصره بالمحمدية قرب العاصمة مهملا فأسرع اليه الخراب، ونقلت انقاضه ونهبت. اما خلفه محمد باي فقد بقي من مبانيه الجناح الذي أضافه الى قصر آبائه بباردو والذي يُوري اليوم المتحف الوطني. وحال الضيق المالي الذي عانته البلاد أيام الصادق باي دون تشييد المباني المرموقة. لكن خير الدين قد أضاف

(85) تحلى ذلك الشعور مثلا في المرجع المذكور أعلاه «السياسة الفرنسية في تونس...».

(90) خاصة أحمد باي ومحمد باي.

(91) انظر قائمة مبانيه في «الاتحاف»، ج 4، ص. 181.

(92) نفس المصدر، ص. 77.

قاعات الى قصر حمودة باشا بتونس المعروف حتى اليوم باسم دار الباي (93). والقاعات الجديدة هي التي تحاذي سوق الباي الذي أحدث في مدة وزارة خير الدين ايضا. وقد لجأ هذا الوزير الى تلك الأشغال والى ترميم سور المدينة واصلاح بعض المباني ليمد اليد العاملة المحلية بالشغل. وقد اعتمد أيضا على صناعات البلاد في تزيين المباني وتزويقها فأحيا مثلا صناعة النقش على الجبس المعروف باسم «نقش حديدة» (94). وبمثل هذه الأشغال عادت الحياة مدة من الزمن الى الصناعات التقليدية التونسية التي تضررت كثيرا من مزاحمة البضائع الأجنبية. لكن تقهقر تلك الصناعات تواصل بعد ذلك. ومنذ سنة 1861 م. بني المقر الجديد لقفصل فرنسا العام في حي باب البحر بتصميم المهندس الفرنسي كولان Colin وانفقت عليه الحكومة التونسية ثم أهده لفرنسا. فهذا الاجراء وبهندسته المعمارية العديمة الابتكار كان هذا المبنى شاهدا على ما ينتظر تونس من التبعية.



في القرن التاسع عشر تبدو «الايالة التونسية» للمراقب غير الخبير نائمة في حضارة لم تتغير منذ خمسمائة سنة. لكن الدارس المتأمل يدرك أنها تغيرت عما كانت عليه في القرن السابق أيام علي باشا مثلا. فالاعتداد بالنفس والاحساس بالتفوق اللذين كان الحكام والرعايا يشعرون بهما ازاء أوروبا قد زال. وما زال البايات الحسينيون ينزعون الى الحكم المطلق فـ«المشبيرون» الثلاثة الذين تعاقبوا على الحكم في أواسط القرن التاسع عشر تأثروا أكثر من أسلافهم بملق حاشيتهم وقناصل الدول الأجنبية. وساروا سيرة الملوك المستقلين، ولأول مرة في تاريخ الحسينيين منحوا الأوسمة المرصعة والرتب العسكرية والمدنية الزنانة التي

(93) «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.74.

(94) انظر كتاب ج. مرسي G. Marçais في «الفن الاسلامي» (بالفرنسية) ج 2، ص.893. Manuel d'art musulman.

كان السلطان وحده يمنحها لـ«امراء» مختلفي الدرجات و«وزراء» و«شيخ اسلام». لكنهم كانوا مع ذلك يشعرون مثل اتباعهم الشعور الحادّ بضعفهم. وألح عليهم الاحساس بتبعيتهم لأروبا بصورة جعلتهم يستسلمون له مكتفين بمقابلة ضغط احدى الدول بالاعتماد على أخرى. واشدّ من التبعية السياسية كانت وطأة الضغط الاقتصادي الأروبي الذي جعل الزراعة التونسية خاضعة لمصالح التجارة الأروبية وأصاب الصناعة التقليدية بشلل تدريجي وسريع كان أثره وخيما على نظام المدينة الذي كان قائما على تصنيف دقيق للصناعات. ومثل هذا التأثير لا يخفى خطره في قطر أصبحت فيه الثقافة والأخلاق منذ قرون متصلة اتصالا جذريا بالمدن وبحياة الحضر. وانقسم تفكير قسم من النخبة المتعلمة بين المثل الموروثة عن الأجداد المتجذرة في النفوس والطرق المختلفة عنها في التفكير التي مكنت الأروبيين من التقدم، فالتفتوا الى قرون الاسلام الأولى باحثين عن الحماس المفقود وعن المبادئ التي تمكنهم من التوفيق بين وفائهم للقيم العربية الاسلامية وطموحهم الى التقدم. ولم يدركوا ذلك التوفيق الاّ بتمزق تنبئيه اليوم أكثر مما بينوه هم في عصرهم. واتسم تفكيرهم بالشجاعة أحيانا وبدا أحيانا أخرى مقيدا بالخوف والتردد.

فالقرن التاسع عشر كان — خلافا للقرون السابقة — عصر التساؤل والتخوف بالنسبة الى قسم من نخبة التونسيين، كما كان عصر المحاولات التأليفية المخففة أحيانا. وكان عدد الذين يجابهون المشاكل ويسعون الى ايجاد الحلول قليلا جدا، فكانت مهمتهم بذلك عسيرة وموقفهم صعبا. وكانوا معرضين في كل حين الى عداوة سائر المثقفين والى عجز غالب سكان المدن عن فهم مقاصدهم. ولم يكن لهؤلاء السكان معارف تمكنهم من أن يتجاوزوا الادراك البدائي للأخطار التي تهددهم اذا ما تم ادماجهم في العالم المعاصر وهم مازالوا مقيدين بنظم سياسية واجتماعية واقتصادية ترجع الى القرون الوسطى. أما سكان الأرياف فكانوا مشغولين بطلب ما يسد رمقهم فلا سبيل الى أن يتصوروا ما ينتظرهم من تحول. أما أصحاب الأفكار المتفتحة للتقدم

فكان عليهم أن يكافحوا جمود بني جلدتهم واطماع الأجانب. فكان منهم من انهزم واضطر الى العزلة أو الى ذلك الضرب من اليأس الذي انتشر بالشرق في القرون الأخيرة والمتمثل في التكالب على الامتيازات والمكاسب المادية وفي الفساد والرشوة. فالرجال قد يقصر نفسهم عن بلوغ ما يصبون اليه، وقد تنتهي بهم الى المواقف المريية أو الى مرارة الخيبة، حياة قد بدأوها باسمى التطلعات. لكن الطموح الى الاصلاح بقي محركا لقسم من النخبة، يغذيه تعليم أصبح متأثرا بروح العصر أكثر مما كان في أوائل القرن. فتطور القطر التونسي في القرن العشرين يستمد بعض أصوله من الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي وخاصة من الحركة الفكرية التي انتشرت ومن التعليم الذي نظم إذآك.

الكتاب الثاني

المؤلفون ومؤلفاتهم

الباب الرابع

مؤرّخو القرن السابع عشر الميلادي (٥)

(٥) ان أول كتاب يمكن أن ندرجه في هذا الباب كتاب «الفتح المنير في تاريخ الطريقة الشايبية وما ربّوا به الفقير» وهو في معظمه كتاب تصوف ألف لمريدي الطريقة الشايبية، لكنه مع ذلك، يترجم في بابه الثاني لمؤسس تلك الطريقة سيدي أحمد بن مخلوف (المتوفى آخر رمضان 887 هـ. / 11 نوفمبر 1482 م. ولابنيه اللذين خلفاه على التوالي، محمد الكبير (المتوفى حوالي 890 هـ. / 1485 م. وسيدي عرفة (المتوفى سنة 948 هـ. / 1542 م. أما الباب الثالث فيشبه كتب المناقب بمحتواه وذكر كرامات الأولياء. ولا تتجاوز الفوائد التاريخية فيه هذين البابين. وقد درسه منشيكور Charles Monchicourt في كتابه : «دراسات قيروانية» Etudes Kairouanaises ولم يجد فيه إلا فوائد تاريخية قليلة لكنها ثمينة لقلّة المصادر عن تاريخ الشايبية، ولأن مؤلف الكتاب محمد المسعودي الشايبى هو من جيل اتباع الطريقة الثالث بعد رحيل المؤسسين الأول. وقد درسه منشيكور دراسة كافية فاكتفينا بالإشارة إليه خاصة وان الكتاب يذكر أحداث القرن السادس عشر وان كانت وفاة مؤلفه في القرن السابع عشر.

المنتصر بن أبي لحية وكتابه «نور الارماش» في مناقب سيدي أبي (1) الغيث القشاش.

1 — المؤلف

لا نعرف عن مؤلف «نور الأرماش» إلا ما ذكره هو عن نفسه : فاسمه المنتصر بن أبي لحية المرابط وأصله من قفصة. وأمه، عائشة، كانت أخت أحمد البرجي شيخ زاوية أجداده في تلك المدينة. وكان أحمد البرجي من أصدقاء أبي الغيث القشاش ومن مريديه فدعا أهل قفصة الى اتباع طريقته والى بناء زاوية لهذا الولي. وكان هذا الأخير يعرف عائشة وقد زارت أهله واقامت بينهم وكان الشيخ يكرمها لانتسابها الى أسرة عرفت بالصلاح. ولذلك لم يتردد في تعيين زوجها أبي لحية شيخا لزاويته في قفصة خلفا لأحمد البرجي عند وفاته، رغم اعتراض بعض «فقراء» تلك المدينة، وبعد وفاة أبي لحية عُيِّن أبو الغيث المنتصر خليفة لأبيه في مشيخة الزاوية.

لم يذكر لنا المنتصر الكثير عن طور تعلمه سوى أنه كان «من حملة القرآن» وانه كان يحضر بانتظام حلقات الذكر. لكن محتوى «نور الارماش»

(1) كذا.

وأسلوبه لا يدلان على أن مؤلفه بلغ شأنًا كبيرًا من العلم. ولم يقتصر نشاط المنتصر على مشيختي زاويتي قفصة، زاوية أجداده وزاوية القشاش، فقد كان بمناسبة أسفاره إلى تونس يتاجر فيها بما يحمله معه من أغذية الصوف ومن التمر وغير ذلك من منتوج قفصة والجريد التونسي. أما علاقته مع «المخزن» فلا نعرف منها إلا أن أبا الغيث قد توسط لدى مراد باي لإخراجه من السجن بعد أن حبس شهرين.

ذلك ملخص ما نعلمه عن حياة رجل لم تهتم به كتب التراجم لأنه لم يكن من رجال العلم ولم يتول خطة شرعية نبيهة.

2 — الكتاب (2)

دعا المنتصر إلى تأليف كتابه حبه لأبي الغيث واعجابه به واعترافه بما أسداه إليه من جميل ثم الرغبة في تدوين مناقبه ونشرها وما يرتجيه من الثواب على ذلك. وقد أدرك أن في إقدامه على ذلك العمل جرأة كبيرة. فقد استشار الشيخ بعض فقراءه في تحرير مناقبه فنهاه عن هذا العمل لأنه أصعب من أن يحصاه «موج البحر».

(2) اطلعنا على ثلاث مخطوطات لـ «نور الأرماش» كانت في مكتبة جامع الزيتونة (المكتبة الأحمدية أرقام 3872 و3873 و3883). وقد أشار إلى الكتاب وإلى مخطوطاته المرحوم الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في مقاله «مصير الأندلسيين» المنشور في «نشرة الجمعية الخلدونية» بتونس، بتاريخ 1930 صص. 22 — 26. وعنه نقل الباحث الإسباني دي إيلزا De Epalza في مقاله عن «مؤلف تحفة الأريب...» في مجلة الآباء البيض (ابلا) IBLA، السنة 28، العدد 111، ص. 275، تعليق 43. كما أشار إلى «نور الأرماش» عبد المجيد تركي في «وثائق عن الهجرة الأندلسية الأخيرة إلى تونس» ونقل صفحات قليلة من المخطوط في «حوليات الجامعة التونسية» عدد 4 (1967) ص. 68 وما بعدها.

وقد انتظر المنتصر احد عشر شهرا أو سنة ليبدأ تحرير مناقب شيخه، بعد وفاته في 3 ربيع الثاني 1031 هـ. 10 فيفري 1621 م. فيكون كتاب نور الأرواش قد أُلّف بين صفر وربيع الأول عام 1032 هـ. / ديسمبر 1622 — جانفي 1623 م.

والكتاب مقسم الى خمسين «فصلا»، كل فصل بعنوان. ولا تخلو مادة الكتاب من التكرار لأن بعضها ورد في صورة ذكريات تبدأ بعارة: «قال الفقير المنتصر»، والأخرى في صورة أخبار تفتتح بذكر راويها: «حدثني فلان». فتشابه بذلك الفصول وتتجانس عناوينها، ومنها ما يشتمل على ازجال بلغة العصر مدح بها أبو الغيث، ومنها ما يروي كرامات عجيبة في لغة لا تمتاز بدقة العلماء وفصاحتهم ولا بعفوية العامة. فيحتاج القارئ الى شيء من الصبر ليعثر هنا وهناك على فوائد تاريخية جزئية تتعلق بالحياة اليومية في عصر أبي الغيث القشاش. ويبدو من وراء الهالة التي تحيط بشخصية أبي الغيث الدور التاريخي الذي قام به ذلك الولي واعتماده على ثروة تشمل عددا من الضيعات الواسعة وعلى صلات سياسية تصل الى مستوى الخليفة العثماني وعلى محبين ومريدين وعملاء ومراسلين تمتد شبكتهم على كامل القطر التونسي. وقد دعا نفوذ القشاش الحكام «الأترك» الى مراعاته وأحيانا الى الاحتراز منه. فيكشف لنا ذلك النفوذ حدود سلطة «الديوان» والدايات في تونس في السنوات الأولى من القرن السابع عشر. ونشعر مثلا أن المساجد والزوايا في مدينة تونس وفي أماكن أخرى قد اهتم بها أبو الغيث ووقف في وجه بعض العابثين باحباسها. وبذلك كان لهذا الولي دور اجتماعي تلافى بعض التلافي النقص الذي يلاحظ في ذلك العصر في قيام السلطة السياسية بواجباتها.

ابن أبي دينار القيرواني وكتابه المؤنس (1)

1 — المؤلف

محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني المعروف بابن أبي دينار، هكذا يذكر المؤلف في أول كتاب المؤنس⁽²⁾، اسمه ونسبته ولقبه. كان أبوه فقيهاً قيروانياً لم يبلغ من الشهرة ما يوثقه إلى أن يذكر اسمه في كتب الطبقات، غير أن ابنه ينسب إليه رسالة في اختتام البخاري التي كانت تقام بمدينة القيروان⁽³⁾.

(1) المصدر الأساسي عن حياة المؤلف يبقى «المؤنس» نفسه. وقد جمع ناشر الطبعة الثانية في مقدمته قسماً من المعلومات التي دونها المؤلف في كتابه عن نفسه وعن مشائخه وعن تأليفه، لكن تلك المقدمة أهملت معلومات أخرى هامة. أما الطبعة الثالثة فهي لم تحقق ما كان ينتظر منها. ولا نجد معلومات أخرى في المراجع التالية: «تاريخ آداب اللغة العربية» لبروكلمان ج 2، 457. وملحقه ج 2، 682، «شجرة النور الزكية» لمخلوف ص. 307، عدد 1190. ومحمد النيفر «عنوان الأريب» ج 2، ص. 2 — 4. وعن الكتاب يحسن الاطلاع على كتاب برونشفيك بالفرنسية «تاريخ افريقية» La Berbérie Orientale sous les Hafsides في أماكن متعددة وعلى مقال نفس المؤلف عن «ابن الشماع» بالفرنسية في مجلة A. I. E. O. A عدد 1، (سنة 1934 — 1935، ص. 192 — 212 و ص. 211 — 212).

وقد ترجم كتاب «المؤنس» إلى الفرنسية من طرف بليسي ورموزا Pellissier et Rémusat تحت عنوان «تاريخ افريقية وتونس» Histoire de l'Afrique et de Tunisie وهي ترجمة لا يمكن الاعتماد عليها. واعتمادنا في التعاليق الموالية على الطبعة الثانية للكتاب، تونس، 1350 هـ.

(2) «المؤنس»، ص. 286.

(3) ص. 283 — 286، وقد نقل عنه مخلوف في «شجرة النور الزكية»، ص. 307.

والغالب على الظن ان صاحب «المؤنس» كان قد تلقى عن ابيه دروسا اولى في مبادئ القراءة والكتابة ثم تلمذ للعلماء الذين لم تخل منهم القيروان في عصره كما بينا. ويبدو انه انتقل بعد ذلك الى تونس وحضر الدروس التي كانت تلقى بجامعة الزيتونة وبمدارس العاصمة التونسية، وقد ذكر في آخر كتابه (4) جملة من المشائخ الذين ازدانت بهم الحاضرة اذاك، الا انه لم يصرح بانه اخذ على غير الاخوين احمد وابراهيم ابني كبير المفتين المالكيين محمد فتاة (5) وعلى محمد بن الشيخ، الذي يدعوه بـ«شيخنا وصديقنا» (6)، وهي عبارة قد لا تدل على اكثر من الصداقة والاعتراف بالجميل لاصحاب استفاد ابن ابي دينار من معارفهم في اثناء معاشرته لهم ومن خلال محادثتهم. وهكذا لا تتجاوز معارفنا عن تكوين ابن ابي دينار الثقافي وعن قائمة مشائخه نطاق التخمين.

وكذلك لا يمكن لنا ان نتبع بمنتهى الدقة الوظائف التي تقلب ابن ابي دينار فيها. فنحن نعلم علم اليقين انه تولى القضاء في سوسة ثم في القيروان، وقد كان قاضيا في هذه المدينة الاخيرة ايام مراد الثاني. وقد كان متصلا بهذا الباي وبابنه علي باي وقد مدحهما باشعار روى لنا بعضها في كتابه «المؤنس» (7)، وسرى انه يمكن ان يكون قد مدح إخوة علي باي ومنافسيه عندما تولوا الحكم بعده.

(4) ص. 268 — 69، عن محمد فتاة انظر أيضا : «شجرة النور الزكية»، ص. 320.

عدد 1257 و«عنوان الأريب»، ج 2، ص. 429.

(5) «المؤنس»، ص. 283، وعن هذا الشيخ انظر «شجرة النور الزكية»، ص. 323،

عدد 1259. وفي حديثه عن مدرسة سوق الفلقة التي بدأها الأمير الحفصي أبو

عبد الله واتمها الأمير عثمان يقول ابن أبي دينار ان شيخ هذه المدرسة في زمانه

كان «شيخنا أبو عبد الله عرفة» (كذا).

(6) «المؤنس»، ص. 255.

(7) انظر «المؤنس»، ص. 252 — 258 و«عنوان الأريب»، ج 2، ص. 2 — 4

حيث رويت قصيدتان احدهما منقولة عن «المؤنس».

وتولي ابن ابي دينار للقضاء يمكن ان نستنتج منه إمامه بالفقه. ونظمه الشعر (8) وتأليفه لكتاب في الادب يدلان على اطلاعه على الادب. لكن لا ينبغي الافراط في تقدير منزلته في هذا الميدان. فشعره يعوزه طول النفس والابتكار وهو من النظم المبذل، كما ان اسلوبه في الثر ليس من اسلوب البلغاء، ومع هذا قد نخطيء ان نحن صدقناه في تواضعه الكاذب الذي دعاه الى الاعتراف مرات في كتابه بتقصيره وجهله، اذ يتعارض ذلك مع كثرة ما ينقله من شعره ونثره.

ولا نعلم بالضبط سنة وفاة ابن ابي دينار، فمترجموه يجعلونها بعد 1092 هـ.، وهي آخر سنة ذكرت في كتاب المؤنس. ويبدو ان محمد مخلوف وحده قد فطن في «شجرة النور الزكية» الى ان بعض المصادر تدعوننا الى ان تعتبر وفاة ابن ابي دينار قد وقعت بعد السنوات العشر الاوائل من القرن الثاني عشر للهجرة. فالوزير السراج الذي كان ككثير من معاصريه يسميه ابا دينار ينسب اليه قصائد نظمت بين 1092 و 1110 هـ. ويروي له ابياتا كتبت على قبر علي باي المرادي المتوفى في سنة 1097 هـ. / 1686 م. (9) ثم قصيدة في مدح أخيه ومنافسه وخلفه، نظمت بمناسبة انجاز بعض منشآت الري التي تمت في عام 1102 هـ. / 1690 — 91 م. (10)، واخيرا قصيدتين في مدح رمضان باي بمناسبة صدور فرمان السلطاني بتوليته في سنة 1108 هـ. / 1696 — 97 م. (11) وبمناسبة حفل ختان ابناء اخويه في عام 1110 هـ. / 1698 — 99 م. (12).

-
- (8) «الحلل السندية» (مخطوط) ج 2، 76 و.
(9) نفس المصدر، 80 و(بدلنا التاريخ 1082 المذكور بتردد وبتشطيب، بتاريخ 1102 وهو أوفق للنص).
(10) نفس المصدر، 91 و.
(11) نفس المصدر، 93 ط.
(12) رقم 4700، انظر عنه «المؤنس»، مقدمة الطبعة الثانية ص (د). وقد نقل المخطوط الى المكتبة الوطنية.

آثار ابن ابي دينار

تحتفظ لنا المكتبة الاحمدية بجامع الزيتونة بمخطوط (13) عنوانه : «هداية المتعلم في آداب التعلم». يقدم مؤلفه نفسه في آخره بالجملة التالية : «من ابن ابي دينار الذي املى هذا الكتاب...» (14)، وهذا المخطوط عبارة عن مجموعة من الشواهد الادبية منها اشعار لابن ابي دينار نظمها في مناسبات مختلفة، ولا يخلو احيانا استعراض تلك المناسبات من الفائدة. فهي تدعو المؤلف الى ذكر بعض الشخصيات التاريخية والى امدادنا بتفاصيل عن حياتهم وبارشادنا بصفة غير مباشرة الى عادات معاصريه، فهو يحدثنا مثلا في «هداية المتعلم» عن [عادة] شرب القهوة في الاماكن العمومية وتدخين التبغ وقد بدأتا تنتشران في تونس في منتصف القرن السابع عشر. وكان فضل الله أفندي قاضي المدينة التركي في ذلك العهد مولعا بالتدخين ولم يتخل عنه الا بالحاح من صديقه علي ثابت (15).

ويعلمنا ابن ابي دينار في الاثناء انه كان قد حرر كتيباً في الصداقة عنوانه «رضاب العقيق في الروض الانيق في مجازاة الاخوان واحوال الصاحب والصديق» (16)، ورسالة شعرية بمناسبة تلاوة «كتاب الشفاء» الشهير لعياض وقد اختار لهذه الرسالة عنوان : «تخلص ذوي المودة والصفاء لختم اواخر الشفاء». وهذا الاثر كسابقه لا يعرف الا بذكر مؤلفه له (17). وهكذا يبقى اهم اثر لابن ابي دينار واكثره شهرة كتابه «المؤنس».

(13) ص. 84.

(14) ص. 62.

(15) ص. 39.

(16) ص. 42.

(17) «المؤنس»، ط. ثانية، تونس 1350 هـ. ص. 4.

كتاب «المؤنس»

يشير ابن ابي دينار في صلب الكتاب الى الظروف التي حرره فيها، وهي ظروف أليمة من الوجهتين العامة والخاصة. فمن جهة كانت البلاد التونسية مخضبة بالدماء من جراء تنافس ابني مراد الثاني على الملك، ومن جهة أخرى كان المؤلف في حاجة الى التأسي عن مصائب عائلية، فكان بتأليفه «المؤنس» يسعى الى الانشغال عن همومه. وكان يريد ايضا ان يسجل احداثا كان يعتبرها جديدة بان تدون على اثر الاخبار التي حفظها لنا مؤرخو الحفصيين وخاصة منهم ابن الشماع (18).

فقد أراد ابن ابي دينار فعلا ان يكون تأليفه صلة وتكملة لكتاب «الادلة البينة النورانية على مفاخر الدولة الحفصية» لابن الشماع.

لذا فهو يبدأ بنقل ما في هذا المصدر مع اضافات قليلة مقتبسة من كتب أخرى كـ«المسالك» للبكري الذي استمد منه المصطلحات الجغرافية، و«تاريخ الدولتين» للزركشي حيث وجد بعض التفاصيل عن تاريخ الحفصيين و«شرح القصيدة الشقرطيسية» لابن الشباط فيما يتعلق بماضي مدينة تونس. وقد ذكر روبر برونشفيك (19) Robert Brunschvig مصادر المؤنس بالنسبة لتاريخ الحفصيين الى حوالي منتصف عهد عثمان، وبين ان ابن ابي دينار قد احتفظ بأهم ما في نص ابن الشماع مقتبسا المعطيات المفيدة من الناحية التاريخية. أما الفقرات الخاصة بمدينة تونس فقد وضحها بتعليق قصيرة ولكنها نفيسة يقارن فيها الوضع القديم والوضع المعاصر، ويقمى «المؤنس» — بالرغم عما فيه من عيوب عديدة سنذكرها — المرجع الوحيد المعروف الآن والذي يفيدنا بمعلومات منقولة عن مصادر أخرى أو بأخبار شاهد عيان عن سنوات

(18) في مقاله «ابن الشماع مؤرخا للحفصيين» (بالفرنسية) المذكور أعلاه.

(19) انظر «الادلة...» ط. الكعك، تونس، ص. 14 — 20.

الحفصيين الاخيرة وعن القرن الاول للحكم التركي ولدولة الدايات والبايات المراديين في تونس.

اما الفصل المخصص لمدينة تونس فنجد صداه في النص القصير من الباب الثاني من كتاب «الادلة» لابن الشماخ (20) ويكمله ابن ابي دينار بمقتبسات طويلة منقولة عن البكري، وبصورة أوسع عن ابن الشباط.

ويضيف المؤلف الى ذلك في مواضع مختلفة ملاحظاته الشخصية وبعض الأفكار لاستحسان رأي أو استغراب آخر او لرواية خبر.

ولكن كان هذا الفصل قليل الطرافة، فانه يحتوي على بعض الارشادات المفيدة عن المدينة المرادية وما كانت تتمتع به من ازدهار، وهكذا نجد فيه احصاء احوال العنب التي كانت تباع في خريف واحد الى خمارات المدينة وفي اسواقها ويدقق المؤلف ان المدينة لم يكن لها في عهده الا سبعة ابواب.

أما الفصل الثاني — ويتعلق بافريقية — فهو اقل فائدة، اذ جله منقول عن ابن الشباط وحيانا عن «معالم الايمان» لابن ناجي وعن البكري ويحتوي على الاساطير الشائعة عند المؤرخين العرب في محاولتهم البحث عن اشتقاق كلمة «افريقية» وعلى الروايات المختلفة التي تبرز مزايا هذا القطر أو بالعكس اخطاره، وعلى الميزات الشهيرة التي يتناولها كل وصف لاطلال قرطاج. ولم تصلح معرفة المؤلف لموقع المدينة العتيقة المندثرة وللماكن التي حولها الا لتأييد تلك الروايات والاساطير المستبعدة بمحاولات تعرف موفقة وغير موفقة.

ويتضح ان ابن ابي دينار قد حرر هذين الفصلين وهو ينظر لتونس بعين الرضا نظرة معجب بها في اخلاص، رغم انه اعلن في بداية تأليفه انه كان يفضل ان يقوم غيره برواية تاريخ تونس ويعرض مزاياها نظرا لكونه غير اصيل هذا البلد.

(20) اعتمد الشاعر محمد الشافعي على هذه الملاحظة لمناقشة الأندلسيين فيما ادعوه من تفوق.

اما الفصل الثالث فهو يروي فتح العرب لافريقية ويعرض تاريخ هذا الاقليم الى تولي الاغالبية له. وفيه من التردد والتكرار ما نجده في كل الفصول الشبيهة به من التأليف التاريخية المتعلقة بافريقيا الشمالية. ويبدو ان ابن ابي دينار قد أخذ معظم هذا الفصل عن ابن الشباط وهو يكرر ذكره عدة مرات ويذكر ايضا مؤلفين آخرين نقل عنهم بصفة مباشرة او غير مباشرة منهم ابن ناجي والبلاذري والبكري وهم مصادر ابن الشباط، كما يذكر ابن سعيد صاحب «المغرب» والطبري وابا الفداء صاحب «المختصر» بالنسبة لبعثة طارق الى اسبانيا وابن الكردبوس صاحب «الاكتفاء» بالنسبة لنفس الاحداث وغيرها، وأخيرا الصنفدي والمسعودي وابن خلكان.

وعند تعرضه لتعيين الخليفة هشام بن عبد الملك لحنظلة بن صفوان واليا على افريقية يجره الحديث الى خلاصة لتاريخ اواخر الامويين في الشرق ثم الى استطراد عن الامويين في اسبانيا.

ومن الغريب اننا نرى ابن ابي دينار يلح هنا وفي مواضع اخرى ان فتح اسبانيا وفتح صقلية فيما بعد كان الفضل فيهما لافريقية ولانها وجيوشها، ويضيف ان الاندلس نفسها قد بقيت زمنا طويلا تابعة لولاة القيروان (21) ولم يكن هذا التعصب الوطني الضيق مطابقا للنظرة السنية في الاسلام.

ويعود ابن ابي دينار بعد هذه الاستطرادات القصيرة المتعددة الى سرد اخبار ولاية افريقيا الى عهد بني الاغلب، ويبقى اهم مصدر له في ذلك ابن الشباط. وقد ورد تاريخ الاغالبية في بضع صفحات بحسب تتابع الامراء.

ويبدأ تاريخ العبيديين بخطأ بشأن الداعي ابي عبد الله، اذ اعتبره ابن ابي دينار اول امير لهذه السلالة المالكة. ويخصص ابن ابي دينار فقرة لكل امير من الامراء العبيديين والفاطميين الى انقراض هذه السلالة في مصر سنة 567 هـ. فيتجاوز بذلك تاريخ افريقيا كما نرى، ويتعرض الى تاريخ المشرق، ويفسر المؤلف ذلك بأنه عندما اخذ في سرد تاريخ هذه السلالة لم يشأ قطعه.

(21) «المؤنس»، ص. 67. ص. 87.

وتفتح اخبار الزيريين بتقريظ هذه السلالة التي يعتبرها ابن ابي دينار بشجاعة ارقى من سلالة الحفصيين مخالفا في ذلك الرأي الشائع لدى التونسيين (22)، ثم يروي لنا سلسلة الانساب العربية للصنهاجيين التي هي مشهورة بقدر ما هي مستعبدة ويحكى دور هؤلاء وخاصة منهم دور زيري بن مناد في امتداد سيادة العبيديين الى الغرب ومعاركهم ضد زناتة والامويين في اسبانيا.

وبعد سرد نبأ تولية زيري بولوقين يوسف من طرف الخليفة الفاطمي المعز لدين الله قبل انتقاله الى مصر تخصص لمحات لسيرة كل امير زيري. وهي لا تضيف الى النصوص المعروفة سوى بعض الملاحظات. ثم ان سلوك الزيري الحسن ومنافسيه صغار الامراء الآخرين بالساحل التونسي ودسائسهم لدى روجي الصقلي حيث قبلوا حمايته كل ذلك قد أوحى الى المؤلف بهذه الفكرة القاسية: «كيف يمكن التماذي في اعتبار هؤلاء الاشخاص من المسلمين؟... لم يجرمهم الى هذه الدنئات الا حب الخيرات الدنيوية وحب السلطان» (23).

ويختتم تاريخ الزيريين بعودة الى عبيد الله مؤسس الدولة العبيدية، وفي هذه العودة يحاول المؤلف ان يظهر كيف تأيدت التكهينات التي كان قد تكهن بها عند الانتهاء من بناء عاصمته الجديدة المهديّة، وهذه فرصة سنحت لابن ابي دينار باجراء حسابات مختلفة وتأكيد ان تحقق هذه التنبؤات دليل على صحة النسب الذي ينتسب اليه العبيديون الفاطميون.

ويلخص ابن ابي دينار في بداية الفصل السادس المخصص للحفصيين وفي بضع صفحات تاريخ الدول الغربية الاموية والادريسية التي كان قد اهملها لحد الآن ليتعرض بعد ذلك لدولة المرابطين ويروي ملحمة المهدي بن تومرت.

(22) نفس المصدر، ص. 86.

(23) مثلا ص. 117: عن قبر عبد الواحد، أول وال حفصي بافريقية، ص. 119: عن صومعة جامع القصبية ومبان حفصية أخرى، ص. 120: المدرسة التوفيقية، ص. 129: عدد جوامع الخطبة في عصر ابن أبي دينار، ص. 139: مباني الأمير الحفصي عثمان.

ثم يخصص لمحات لسيرة بني عبد المؤمن ولا شك انه استقى معلوماته عنهم من «تاريخ الدولتين» للزرکشي، ولكن يبدو انه لم يتقلها عنه حرفياً.

ويتألف القسم الثاني من الفصل الثاني من لمحات عن الحفصيين. ونبهنا ابن ابي دينار الى كونه يعتمد في ذلك على ابن الشماع ويقول انه يلخصه ويكمله بفقرات منقولة عن مؤلفين آخرين. ويقتصر ابن ابي دينار في الحقيقة على اجمال بعض الجمل من نص ابن الشماع وخاصة منها الجمل ذات الطابع الادبي، ومن حين الى آخر يقحم المؤلف في النص ملاحظاته فيقدمها بعبارة «قلت». من ذلك انه يستغرب كثرة عدد الاجداد البرابرة الذين يشتمل عليها نسب الحفصيين القرشي المزعوم، ويدقق في مواضع اخرى ان معلما ما أو قبرا ما ما زال موجودا في عهده، فيمكن ان يساعدنا بذلك على كتابة التاريخ الاثري لمدينة تونس (24).

ولا يتخلف المؤلف احيانا من وجهات اخرى عن مقارنة الحالة التي كانت مشهودة زمن الحفصيين بالحالة التي كان يلاحظها في عصره (25)؛ وبما ان تأليف ابن الشماع يقف عند عهد عثمان الحفصي فان ابن ابي دينار يعتمد لما بعد ذلك العهد «تاريخ الدولتين» المنسوب الى الزرکشي ويكمله بمصادر اخرى : «فهرسة» الشيخ الرصاع (26) او تأليف الشريف بركات المذكور آنفاً أو روايات شفهوية. وحيث ان «تاريخ الدولتين» يقف قبل عهد الحسن آخر الامراء الحفصيين، وهو عهد مضطرب، اضطر ابن ابي دينار ان يقتصر على الاخبار الشفهوية وحدها وهذه الاخبار لا تسمح له — كما يقوله بوضوح — بتاريخ تسلسل الاحداث (27).

(24) ص. 131 : قلة الطعام وغلاء سعره في أيامه، ص. 135 : الاهتمام بالمدائح واجازة الشعراء.

(25) ص. 140.

(26) ص. 144.

(27) ص. 138.

ولم تكن الروايات الشفوية التي كان يتحصل عليها دائما موثوقا بها. وكان المؤلف يتبعها في غالب الاحيان بالعبارة التقليدية : «الله أعلم». وكان مخبرو ابن ابي دينار تارة اناسا شاركوا في الاحداث او من سلالة هؤلاء المشاركين (28) وتارة شيوخا عاصروا بعض الاحداث او بعض الشخصيات (29). ومن ذلك نفهم ضعف السند وتردد الرواية. ففي حديثه عن آخر ايام السلطان الحسن مثلا يعطينا المؤلف روايتين مختلفتين يحتار في الاختيار بينهما. فاحدهما تجعل مكان موت هذا الامير بالقيروان والثانية عرض البحر امام المهديّة (30). وتعددت الترددات من هذا النوع في الصفحات المتعلقة بالسنوات الاخيرة للدولة الحفصية.

ولكن يبدو ان المؤلف كان له الى جانب المصادر الشفوية المضطربة بعض المراجع الكتابية ولفقدان التأليف التاريخية الحقيقية بهذا الاسم كانت هذه المراجع رسالة الشيخ الرصاع المذكورة عدة مرات (31) وقصيدة الشيخ ابن سلامة في التفجع لما اصاب التونسيين من طرف الاسبان الذين استنجد بهم الحسن الحفصي (32)، وورقات كتبها الشريف بركات (33). فلا يشك في ان رواية مصادرها هي التي ذكرنا او احيانا مجرد حديث «تونسي» (34) لا يمكن

(28) ص. 147 و ص. 149.

(29) ص. 150.

(30) ص. 140 و ص. 152.

(31) ص. 146.

(32) ص. 143 و ص. 150.

(33) مثلا ص. 152 حيث يحكي لنا أن النبي (صلعم) ظهر في المنام لأحد التونسيين وعرقه بفضائل أحمد بن الحسن الحفصي. انظر كذلك ص. 159 حيث يذكر لنا من جهة تأثير الألباء على قرارات القواد في الحروب ومن جهة أخرى الدور الذي كان أهل تونس يسندونه الى المنامات في عزم السلطان سليم ارسال سفن حربية لفتح حلق الوادي.

(34) في مقال بعنوان «خليفة حفصي غير معروف» منشور «بالمجلة التونسية» (سنة 1930) ص. 38 وما بعدها.

ان يخلو من الامور المستبعدة الوقوع والخارقة للعادة. كما اهمل الكتاب احداثا هامة، ومن ذلك ان ر. برونشفيق (35) قد اثبت بفضل وثيقة منقوشة وجود امير حفصي لم يذكر في اي موضع من «المؤنس».

ان مصادر الفصل السابع هي من نفس النوع الذي استعمله المؤلف لعرض تاريخ الامراء الحفصيين الاخيرين. وخلصته الموجزة لتاريخ الدولة العثمانية الى ولاية السلطان سليم هي بدون شك مأخوذة من احد الكتب العديدة المكتوبة في المشرق في الموضوع (36) ولكن ابن ابي دينار لم يعينه. ويتبع الخلاصة المشار اليها بالتذكير ببعض التفاصيل عن احتلال الاسبان لتونس، مما يجره الى التكرار، وهو عيب شائع في تأليفه (37).

ويدو ان ابن أبي دينار قد استعمل مصادر شفوية او كتابية غير محددة تمام التحديد عند روايته الطويلة والمفصلة نسبيا لاحتلال الاتراك لتونس وحلق الوادي وللحصون التي كان الاسبان يشغلونها. ويقول ابن ابي دينار : «وجدت في بعض التواريخ» (38)، ثم يؤكد بعد ذلك بقليل : «هكذا وجدت هذا الاسم مكتوبا»، مضيفا : «ان صاحب التقييد الذي نقلت عنه هذه الرواية كان يقطن بعيدا عن البلاد التونسية» (39). ويقول بعد ذلك ايضا انه يتذكر انه قرأ بعض التفاصيل في رسالة موجهة من شاهد عيان الى احد اصحاب الرتب في الدولة العثمانية (40) ويرجع اليها في الصفحة الموالية (41). ولكنه يستند خاصة الى مصادر شفوية ويقدمها في صيغ مثل : «بعض سكان تونس» (42) أو «رجل

(35) ص. 160 — 165.

(36) انظر مثلا ص. 176، 177، 186 و 207.

(37) ص. 167.

(38) ص. 168.

(39) ص. 170.

(40) ص. 171.

(41) ص. 171.

(42) مثلا ص. 177 و 178.

استقى الخبير من شاهد عيان». وكانت آثار بعض الاحداث المروية في هذا الفصل ما زالت تشاهد بتونس في عصر المؤلف فلا يتماسك عن ذكرها (43)، كما انه لا يمتنع عن شرح الاحداث واظهار سروره بانتصار الجيوش العثمانية، ثم ان اهتمامه بسير الاحداث وتباين المصادر وقلة متانتها كل ذلك قد نتج عنه تعدد التكرار والرجوع الى الورا (44) في هذا الفصل اكثر من الفصول المتقدمة. ويحاول المؤلف احيانا وهو شاعر بهذا التكرار ان يبرره (45).

وتاريخ العهد التركي وعهد الدايات هو ايضا اقرب الى عصر ابن ابي دينار الذي تعرف هو نفسه على بعض ابطال الاحداث المروية (46). والمعالم التي بناها الدايات او البايات الذين عاصروهم لم تلحقها الا تغييرات طفيفة عندما عرفها المؤلف. ولذا جاء تعداده ووصفه لها — ولو انه كثير الايجاز في نظرنا — اكثر استيفاء ودقة مما نجده في الفصول المتقدمة (47). على ان الاسلوب الذي اتبعه ابن ابي دينار في هذا الجزء من التأليف يبدو غير متين الحبكة اذ انه اقتصر في روايته على تتابع الدايات بحيث امكن للناشر ان يقسم النص بعناوين فرعية هي اسماء اولئك الدايات.

ولكن كان لهذا الترتيب ما يبرره تماما اعتبارا للدور الذي لعبه الدايات الاول فانه لا يجد مبررا كافيا بالنسبة للدايات المتأخرين الذين فقدوا جزءا من نفوذهم لفائدة البايات. وليس من اليسير استنتاج تتابع هؤلاء وتاريخهم من صفحات «المؤنس» ويدلنا المؤلف نفسه بوضوح على ان خطة الدايات قد انحطت في

(43) مثلا ص. 176 يعيد الحديث عن استعمال الاسبان حجارة حنايا قرطاج وقد ذكره من قبل، وص. 177 يشير مرة أخرى الى ردم التونسيين للخندق المحيط بقلعة حلق الوادي وقد ذكره قبل ذلك ص. 171.

(44) انظر ص. 178 تبريره هذا التكرار بأهمية قلعة حلق الوادي.

(45) ص. 181 «وأدركت صفر هذا»، ص. 182 «وأدركت أناسا يستعظمون ذلك».

(46) مثلا ص. 184 — 185 ذكر مباني يوسف داي المتعددة.

(47) ص. 193.

عصر مصطفى قارة كوز (48)، وقد كان اشارة الى ذلك من جهة اخرى عند تعرضه الى عهد احمد خوجة خلف اسطا مراد الذي كان حازما جدا ومقتدرا. ولكن ابن ابي دينار لم يسمح لنفسه ان يضع الدايات في المكانة الثانوية التي اصبحت لهم متبعا في ذلك مجتمعا كان متماديا في تقديره لخطة قد فقدت جزءا من مدلولها.

ويبدو لنا العرض احيانا مفرطا في الايجاز و احيانا اخرى مفرطا في الاطناب. وبترده بين ترتيب الحوليات وتأليف كتب الاخبار، جاء هذا العرض غير متوازن لان المؤلف يركز على جزئيات كانت لها اهمية بالنسبة اليه والى معاصريه. وقد نستفيد من الارشادات التي يمدنا بها عن القرصنة و صروفها وعن تجهيز السفن وعن الغنائم وذلك عند حديثه عن الدايات الأولى (49). ولم يكن عثمان داي أو اسطا مراد يعلقان على ذلك اقل اهمية مما يعبران خصوماتهم مع العرب الرحل او دسائس ديوانهم. وفي ترجمة كل داي نجد اولا الاشارة الى توليه والى ظروف ارتقائه الى الحكم ثم عرضا لاعماله الأولى وللأحداث الأولى التي جرت في عهده وبمهد لذلك بصيغة : «وفي بداية حكومته» او بصيغة اخرى لا تختلف عنها كثيرا وتبدأ فقرة او فقرتان بتاريخ يقتصر غالبا على ذكر السنة، بينما تبدأ فقرات اخرى بمجرد عبارة «وفي ايامه». ويختم الحديث عن كل داي بذكر موته، وقد يتقدمه ذكر عزله أو لا يتقدمه، ويتبعه وصف موجز ولكنه اقل ابهاما واقل تقليدا من الذي يختم به المؤرخون العرب عموما. وفي هذا المقام ينبغي ان تدقق سمتان او ثلاث سمات وتدقق عموما : قساوة قليلة او شديدة، عدم اقتدار واهمال تختلف درجته قوة وضعفا، جشع بشكل متغير ولكنه على جانب

(48) ص ص. 182 و 184...

(49) مثلا ص. 189. وكان ابن أبي دينار مولعا بالاشارة الى ما يعرض من غريب «الاتفاق» مثل موافقة عدد السنين التي دام فيها احتلال الاسبان لحلق الوادي مع عدد الأيام التي حاصرها فيها الأتراك قبل فتحها (ص. 173). انظر كذلك ص. 200.

من البروز عموماً ويستدل ابن ابي دينار احياناً على هذه السمة او تلك بحدث (50).

ويستحق الداوي محمد طاباق الذي كان يحكم في العصر الذي كتب فيه «المؤنس» ترجمة اكثر اطناً من سابقه، جاءت الاحداث فيها مرتبة سنة سنة ويدقق الشهر واحياناً حتى اليوم، ويكرر المؤلف سرد بعض الاحداث لانه يعرض تاريخ البايات بعد ان عرض تاريخ الدايات (51).

ويبدأ تاريخ البايات المعتمد على المصادر الشفوية فحسب بعرض تاريخي موجز للخطة يجرب طبعاً المؤلف الى بيان كيف بدأ صعود نجم مراد الاول والى ذكر مفاخره ووصف خصاله، ثم يتناول المرادين واحداً تلو الآخر بترجمات طويلة نسبياً تزداد ثراء كلما اقتربنا من علي البايع المعاصر للمؤلف فعند التعرض له يصبح نص ابن ابي دينار اقرب الى المدح. وكثيراً ما تسجل الوقائع بتواريخ مضبوطة يذكر فيها الشهر وحتى اليوم احياناً ويقدم لنا التفاصيل الا ما كان منها محرراً اذ يعترف المؤلف بشأنها انه عدل عن روايتها فيقول : «اضربت عن ذكرها». وتعدد هذا النوع من الاسقاط المتعمد خاصة عند عرض الحروب الاهلية والنزاع الذي نشأ بين ابني مراد الثاني محمد وعلي ولم تمض اذاك حقبة كبيرة حتى وجدت تسوية مرضية للطرفين بعد انتصار علي. ويدرك المؤلف الذي كان يعيش في حاشية المنتصر تمام الادراك حدود هذا النوع من التسوية. لذا نراه يلجأ الى احترام جملي لكافة أعضاء الاسرة المرادية ويؤكد عدة مرات ان هؤلاء هم ادري الناس بمصالحهم ومصالح دولتهم. ولكن هذا الاحتراز لم يمنعه من استنكار الحروب والفتن التي ينسبها الى وشايات مغرضة لهؤلاء أو لأولئك من طرف جلساء السوء. وكان يتتهج لكل مظهر من مظاهر الوفاق ولا يخفي ان البلاد وخاصة العاصمة قد تضررت كثيراً من المعارك التي اسفرت على تدمير

(50) مثلاً ص. 207 ذكر ما سبق ص. 186... وقد اعترف المؤلف، ص. 203، باضطراره الى التكرار.

(51) ص. 261 اقرأ : «الفلة» عوض «القلة». وقد ورد الصواب بعد ذلك.

ومصادرات مؤلمة ومجاعة وغلاء معاش، وحيث ان البلاد قد حكمها بضع سنوات سيدان فان ابن ابي دينار لم يتردد في اثبات روايتين متتاليتين لنفس الاحداث مختلفتين خاصة من حيث الطول : الاولى قصيرة نسبيا تتصل بالفقرة المخصصة للاخ الاكبر محمد، الذي كان هو المسيطر في البداية، والثانية — وهي أكثر تبسّطاً — مركزة على شخصية الاخ الاصغر علي باي، الذي امتد في النهاية سلطانه على تونس وعلى معظم اياتها. وتتبع تاريخ هذا الباي لمحات قصيرة عن سيرة بعض الموظفين والكتاب.

وفي سنة 1092 هـ. / 1681 م. — التي امكن فيها لعلي باي ان يحكم البلاد بدون منازع والتي يبدو ان المؤلف قد انتهى فيها من تأليفه — جلبت انتباهه حادثان : الاولى هي الحفلة التي اقامها الباي لختان اخ وابن عم له، فكانت مناسبة سمحت لابن ابي دينار برواية بعض القصائد التي نظمها مدحا للامير. والثانية هي خروج الامير على رأس المحلة لجبي الضرائب. وكانت زيارة الباي لبعض الاماكن اثناء هذه الرحلة مناسبة لادراج وصف المعالم التي بناها أو رممها.

واسلوب هذا الفصل كثيرا ما يغلب عليه التكلف وقد أتت معظم فقراته من السجع الذي لا يتناسب مع الدقة المطلوبة في عرض تاريخي. ويلد لابن ابي دينار في هذا الجزء وفي الجزء الموالي ان يورد لنا اشعاره وفقرات من نثره، وليس لهاته ولا لتلك ما يؤهلها للخلود فهو شعر مناسبات ومدائح لأمرء مرادين وخاصة منهم علي باي غالبها كلام مبتذل لشاعر متكلف.

وعندما بلغ السنة التي كتب فيها كتابه ارتأى ابن ابي دينار رأيا حسنا حيث لم ينه تأليفه عند هذا الحد واطاف اليه فضلا اخيرا عنوانه بكلمة «خاتمة» ومفهومها لا تعبر عنه لا كلمة «خلاصة» ولا كلمة «نهاية». وفي هذه «الخاتمة» يذكر المؤلف في البداية بالفقرات التي اخذها عن ابن الشماخ ويشير الى ايجاز الفقرات التي خصصها ابن الشماخ لمدينة تونس والى نقصها الفادح. ويقول ابن ابي دينار انه يعتزم ان يضيف اليها بعض الحلقات وان يصف خاصة ما انشأ بعد عصر ابن الشماخ في آخر العهد الحفصي أو في اثناء

العهد التركي من جهة وما لم يتغير منذ ذلك العهد من جهة اخرى. وبعد ان تعرض الى السور القديم الذي لم يبق منه الا بعض الآثار وبعض اسماء الابواب (52)، وبعد ان استغرب من كون المدينة لم يعن احد بتاريخها لخص ابن ابي دينار تاريخ تونس في بضعة اسطر مبرزاً اهمية العهد الحفصي وقال ان الحفصيين كانوا يحترمون العلم ورجال الدين. ويلى ذلك معلومات عن القضاء والافتاء وعن المحاكم بتونس في ايام الدايات الاتراك والبايات المرادين (53). ويذكرنا الباب الثاني في اختصار ببعض خصائص الدولة الحفصية، ثم يتعرض للترتيب والعادات والطقوس التي كان الوجدق التركي يتبعها في مختلف المناسبات.

ويصف الباب الثالث عادات سكان مدينة تونس في الاعياد، اي في العيدين الشرعيين وعاشوراء والمولد واول مايو العجمي، ويحاول المؤلف ان يجد شبيها بين هذا العيد ويوم النوروز الفارسي فيجره ذلك الى استطراد تاريخي طويل منقول عن الكتب. وكان اهل تونس يحتفلون بايام اخرى من السنة الهجرية مثل ليلة السابع والعشرين من رمضان وليلة النصف من شعبان، ويقومون في رمضان بقراءة كتب الحديث وخاصة صحيح البخاري ويقىمون لها الاختتام. وتدعو هذه المناسبة المؤلف إلى ذكر اسماء عدد من رجال الصلاح ورواة الحديث الذين اشتهرت بهم العاصمة التونسية (54). وكما يدعو ورعه الى ان ينهي كتابه بوصف اختتام صحيح البخاري التي كانت تقام بتونس وبالقيروان في الاشهر الثلاثة المباركة رجب وشعبان ورمضان (55). وآخر ما في الكتاب تاريخ الفراغ منه، وهي ليلة النصف من شعبان عام 1092 هـ. 29 — 30 اوت 1681 م. مسبق بدعاء يناسب بركة تلك الليلة (56).

(52) ص.282.

(53) ص ص.283 — 285.

(54) ص ص.286 — 288.

(55) ص.288.

(56) انظر ما نقوله أسفله عن «موضوعية المؤرخين».

لا يخلو كتاب «المؤنس» من عيوب كما ترى، لكنه مع عيوبه لا يخلو ايضا من مزايا، واولها انه المصدر الوحيد الذي يخبرنا عن السنوات الاخيرة من الدولة الحفصية وعن عصر الدايات الاتراك والبايات المرادين. وقد اطلع مؤلفه على تلك الاخبار اطلاعا مباشرا وغير مباشر بطريق النقل. اما عن الفترات التاريخية الاخرى، فالمؤلف جامع بل هو مجرد ناقل في القسم الاوفى من تاريخ الحفصيين اذ يعترف بانه اقتصر على نقل ما اورده مؤلف واحد آخر : هو ابن الشماخ.

وفي «المؤنس» اغلاط متعددة ناتجة عن جهل ابن ابي دينار الذي لا يحسن التصرف، في مصادره وقد كان مدركا لجهله النسبي، فاجتنب الافراط في الجمع الذي سنعيب به غيره من الناقلين.

فلا تتراكم في «المؤنس» المادة التاريخية ولا يتعرض المؤلف كثيرا الى عدم التمييز. ويبدو الكتاب واضحا ومعتمدا على مصدر واحد في غالب الاحيان، فتأتي المصادر الاخرى وملاحظات المؤلف لادخال بعض التنويع. وتجري رواية الاحداث على نسق متواصل، ويقال التكرار فيستساغ اكثر مما في غيره من المؤلفات. وقد كان المؤلف متصلا بالباي علي بن مراد ولم يخف ذلك، لكنه لم يؤلف كتابه لمجرد المدح، ولم يضطر الى ذلك لان الكتاب لم يؤلف امثالا لامر احد او لطلبه، ولا داعي الى عدم تصديق ابن ابي دينار وهو يقول انه ألف «المؤنس» لينسى همومه العائلية ومصائبه.

ان الاعتدال الذي تفرضه على المؤلف وظائفه وحرصه على اجتناب التشهير بالدسائس والتجاوزات المنكرة لم يحمله على اكثر من التزام الحدود التي التزمها المؤرخون المسلمون في جميع العصور (57) فلا يخشى منه قلب الحقائق عمدا.

اما روايته لحوادث القرن السابع عشر التي لم يكن فيها ناقلا عن غيره فقد بدت فيها عيوب ينبغي ان نعيد الاشارة اليها : فابن ابي دينار لم يتجاسر على ان يهمل اطارا شكليا هو اطار تولي الدايات فخصص صفحات من كتابه

لاخبار محدودة الاهمية، ثم اضطر الى الرجوع الى الوراء وان يروي لنا اعمال
البايات وحروبهم، وقد كان وقعها على التونسيين اوضح واشد من سيرة الدايات.
فتؤثر فينا رواية هذه الاحداث — رغم ما فيها احيانا من اضطراب — تأثيرا
متصلا بنتائجها الاجتماعية وبما جره بعضها للمؤلف من محن شخصية لم
يخفها عنا.

والخلاصة ان «المؤنس» كتاب فيه بعض العيوب لكن قيمته ناتجة عن
انعدام المصادر المعاصرة للسنوات الاخيرة من الدولة الحفصية وللسنوات الاولى
من الحكم التركي بتونس، وهو كتاب يفوق عددا من المجاميع التي ألفت
بعده، فهو ادق منها اخبارا. وسيبقى مصدرا لا يستغنى عنه لتاريخ تونس في
القرنين السادس عشر والسابع عشر ما لم تنشر وثائق تمدنا بمعلومات اوفى عن
ذلك العصر.

«الجلس المونس» مجهول المؤلف

هذا هو العنوان الذي رسم على مخطوط لم يذكر اسم مؤلفه اطلعنا عليه عند الشيخ محمد الشاذلي النيفر الاستاذ بالكلية الزيتونية للشريعة واصول الدين في تونس. وهو يشتمل على 47 ورقة صغيرة. ويبدو هذا الكتيب منقولاً دون براعة عن «المونس» فيبدأ مثله بوصف موقع تونس وبرواية اساطير تتعلق بماضي المدينة في العهد القديم ثم يذكر الفتح الاسلامي والدول الاسلامية التي تعاقبت على البلاد ويتبسط بعض التبسط عن تاريخ الحفصيين. وبعد الاشارة الى حملة سنان باشا يذكر اسماء الدايات الذين تولوا حكم المدينة ثم يروي دون ترتيب واضح اعمال هؤلاء الدايات مع شيء من التردد في توالي الاحداث حسب الزمن. ويشغل تاريخ المرادين الصفحات الاخيرة من الكتاب دون ان يكون فيها شيء لم يذكره ابن ابي دينار الا الاشارة الى بعض الولادات في اسرة الباي ووصف محاولة لتحويل مياه وادي مجردة حتى تسقي اراضي في جهة طبرية، وهي محاولة فاشلة وقعت آخر سنة 1099 هـ. / 1688 م. ايام محمد باي ابن مراد الثاني. ووصف هذه المحاولة هو آخر ما اشتمل عليه الكتاب الذي نظن — اعتماداً على ذلك — انه حرر في هذا التاريخ، فمؤلفه المجهول كان يرغب في ارضاء هذا الباي والعبارات التي روى بها الاحداث التي تمت في اسرة الباي تدل على تلك الرغبة، فراجع انه قصد ان يعقب على «المونس» — الذي

ألف أيام حكم علي باي وتأثر بذلك في صفحاته الأخيرة — بتاريخ يخدم بدوره اخاه وخلفه محمد باي. الا ان مؤلف «الجلس المونس» لم تكن له ثقافة تؤهله لما طمح اليه، فجاء كتيبه قليل الفائدة مملا لقارئة باضطرابه في عرض الاحداث وباطحائه في الاعلام التي ذكرها وبلغته غير المستقيمة وغير الواضحة. فلا يتعدى ما يستفاد منه معلومات جزئية وردت بالخصوص في القسم الاخير منه. وقد اشرنا منها الى محاولة احداث منطقة سقوية على ضفاف وادي مجردة، ويمكن ان نضيف وصفه لانلاف عساكر علي باي الزرع والاشجار عند حصارهم لتونس في اواخر سنة 1087 هـ. / 1677 م. انتقاما من اهلها الذين انحازوا الى اخيه ومنافسه. هكذا تبدو اهمية هذه المعارضة المنقوصة والضعيفة للمونس محدودة جدا.

محمد قويسم وكتابه : «سمط اللآل» (1)

١ - المؤلف

كان محمد قويسم بن علي (2) من أشهر المشائخ المدرسين في النصف الثاني من القرن الحادي عشر هـ. (السابع عشر م.) وكان إذاك محلّ اجلال واحترام في تونس مسقط رأسه التي ولد بها حوالي سنة 1033 هـ. (1623 — 24 م.) وقد عدّه ابن أبي دينار من بين علماء المالكية الذين يحقّ لحاضرة تونس أن تفخر بهم في ذلك العهد. وكان سكّان ررض باب السويقة — حيث

(1) انظر «المؤنس» ص : 284، و«الذيل» ص : 101 — 3، و«الحلل» 11 الورقة 110 ظهر 112 وجه، و«العنوان» ص ص : 6 — 8 و«الشجرة» رقم 1250 ص : 320 و«التوحيد» ص : 111.

(2) في «الذيل» : قويسم بن علي، وفي «الحلل» و«العنوان» : محمد قويسم. اما في «الشجرة» : محمد بن علي قويسم : وفي الصحيفتين الأولى والأخيرة من مخطوط الرباط م. 1 : محمد بن علي قويسم و«به عرف». وتشبه هذه الصيغة — بزيادة مأخوذة من المصادر المذكورة اعلاه — الصيغة الواردة في «المؤنس» : أبو عبد الله محمد عرف قويسم. وقد جعل المؤلف اسمه في كتابه في شكل تطريز.

كان يقيم بحَيِّ الحفير — يعتبرونه — ولم يزل بعد على قيد الحياة — من الأولياء الصالحين.

ولقد عرفه الوزير السراج مصنف كتاب «الحلل السندسية» واقتطف فقرات عديدة من كتابه : «سمط اللال». وعند ذكر اسمه نعته بالشريف فنسبه بذلك الى سلالة الرسول. وكان حسين خوجة يعرفه أيضا إلا أنه لم يشر الى هذا النسب. ونجد في هذين المرجعين قائمة مفصلة لشيوخ قويسم يتسنى لنا بفضلها أن نحدّد موضعه من التاريخ الفكري لذلك العهد. فلقد كان تلميذا ملازما لمحمد براو (3) المالكي أصيل بوسديرة بالجزائر. كما عرفنا الوزير السراج بشيوخه ومنهم الشيخ أبو الربيع الأندلسي وذكر لنا — مثل حسين خوجة — شيخين مالكيين هما [محمد] اللبني (4) وعاشور القسنطيني (5). ولقد أخذ قويسم عن المفتي محمد بن مصطفى (6) الذي كان عارفا بمذهب مالك بحكم مزاولته الدروس بالأزهر في القاهرة قبل قدومه الى تونس حيث خلف أحمد الشريف مفتي الداوي يوسف (7) وتلميذ رمضان أفندي القاضي الوافد من استانبول. فلقد تخرّج صاحبنا اذن على أيدي مشائخ ينتمون الى جيل خاص، جيل أولئك الذين خلفوا في التدريس والقضاء الفقهاء الوافدين مع الجند أو الذين عينهم الباب العالي. وكان هؤلاء المشائخ حنفيين من أصل تركي لكنهم مولودون بتونس أو بالمناطق المجاورة لها (8) ومالكيين مستوطنين أو نازحين.

-
- (3) انظر «الذيل»، ص : 91 وحول اصله نفس المصدر ص : 92 و«الحلل» II، 44 ظهر 45 وجه.
- (4) هكذا ينبغي تصحيح «الأبي» الواردة في بعض مخطوطات «الحلل» انظر حول هذا الشيخ «الذيل» ص ص : 97 — 98.
- (5) حول هذا الفقيه انظر «الذيل» ص : 98 و«الحلل» II ورقة 45 ظهر.
- (6) حول هذا الشيخ انظر «الذيل» ص : 77.
- (7) انظر «الذيل» ص : 76. فقد تعلم هو أيضا الفقه المالكي في تونس قبل ان يتلقى أصول الفقه الحنفي.
- (8) ولد أحمد الشريف بتونس. أما ابن مصطفى فقد ولد بطرابلس.

ولقد استطاعوا — في أيام الداوي يوسف والمراديين الأولين — أن يبعثوا من جديد حركة فكرية محلية⁽⁹⁾ استفاد منها معاصرو قويسم. ولقد أخذ هذا عن أساتيدته معلومات غزيرة⁽¹⁰⁾ وتضلّع في الحديث وما يتبعه من علوم⁽¹¹⁾ بفضل محمد براو خاصة وأولع بالمسائل اللغوية كما يتضح لنا ذلك من خلال كتابه الرئيسي: «سمط اللال».

وفيما يتعلق بتكوين قويسم نجد إشارة من «الحلل السندسية» الى أهمية المكتبة التي كانت تحت تصرفه⁽¹²⁾ وهو شيء نادر بالنسبة الى ذلك العهد. ولا ندري هل رأى الوزير السراج تلك المكتبة أم هل اكتفى باستنتاج قيمتها من خلال عدد المجلدات التي اعتمدها المؤلف، وهو عدد مدهش بالقياس الى عصره. وسنرى أنه زوّد صاحب «الحلل» من حيث لا يقصد بمعين غزير من الشواهد الجاهزة.

(9) انظر ما سبق الباب الأول.

(10) في نهاية «السمط» يخصّص قويسم تراجم يذكر فيها مشايخه وما أخذ عنهم من علوم. وقد لخصت هذه المعلومات في «العنوان» 11 ص: 6. فقد درّسه براو كتاب «الشفاء» لعياض الذي علّق عليه فيما بعد. وأخذ النحو وأصول الدين عن ابن مصطفى كما تلقى عنه مبادئ الرياضيات. وكان أستاذه قد تعلمها في القاهرة. ودرس على شيوخه الآخرين كتب السنة والفقه والحديث والعروض وغير ذلك.

(11) يبدو من «الذيل» ص: 101 ومن خلال الأوصاف التي يصفه بها أن له معرفة خاصة بالقرآن والتفسير «العارف أسرار التنزيل الواقف على أطوار التأويل» لكننا لا نجد في صلب الترجمة التي يخصصها له أو في تراجم المصادر الأخرى ما يدل على نشاط ما أو أثر يلفت النظر في هذا الميدان. ويمكن ان نفترض أن تضلعه في الحديث جعله مختصا في بعض مجالات التفسير القرآني (أسباب التنزيل، الناسخ والمنسوخ... الخ).

(12) «الحلل» 11، 111 وجه: قل ان تجتمع لأقرانه. ألا أن العبارة (بين يديه) لا تسمح بأن نؤكد جازمين أنها كانت على ملكه.

ولكن كان العلماء في ذلك العهد يتقلدون عدّة وظائف فقد اقتصر قويسم على التدريس. وكانت دروسه تستغرق جزءا كبيرا من النهار. وكان يلقيها بانتظام في جامع من جوامع حيّه ذكر النيفر أنه جامع ابي محمد الحفصي. وأشار حسين خوجة الى أنه كان — على الأرجح — يؤمّ الصلوات الخمس في ذلك الجامع. ويبدو أنه كان يقوم بكلّ هذه الأعمال تطوعًا أو أنه — على الأقل — لم يكن يتناضى عنها أجرا مرتبًا. ولعله كان يرتزق من محصول حانوت صغير كائن في ذلك الحيّ يبيع فيه الرياحين. ولمّا أنشأ محمد باي ابن مراد الثاني جامعه المواجه لمقام سيدى محرز (13) أمر بتنظيم دروس في الحديث عهد بها الى قويسم ومنحه راتبًا شهريًا. فكان هذا بمثابة اعتراف بفضله ومكانته الراسخة. وذلك لا يدعو الى الارتياب فيما توحى به التراجم المتعلقة به لأن الدارس يستطيع أن لا يصدّق ما في بعضها من نوادر ويتيقّن مع ذلك بكل سهولة أن الرجل لم يسع قط الى التقرب من العظماء ولم يبتغ المناصب التي كانوا يمنحونها. ولعلّ سلوكه هذا يفسّر الى حدّ كبير ما كان يحظى به من اجلال من قبل سكّان حيّه.

وتوفّي محمد قويسم في 13 محرّم 1114 هـ. (ماي 1702 م.) عن واحدة وثمانين سنة ودفن بمنزله الذي أصبح فيما بعد مقاما يتبرك به سكّان باب السويقة ويعتبرون صاحبه من الأولياء الصالحين.

(13) شرع في البناء سنة 1104 هـ. (1692 — 93 م.) وعند وفاة الباي في ربيع الأول 1108 هـ. (1696 — 97 م.) لم تكتمل المئذنة. أما بيت الصلاة فقد تمّ بناؤه لأنّ الوزير السراج يذكر بوضوح أن الباي أمر بتنظيم دروس الحديث هذه مع ثلاثة دروس أخرى : أحدها في التجويد واثنان في الفقه المالكي والحنفي (الحلل 11، ورقة 81 وجه — ظهر).

يورد صاحب «ذيل بشائر أهل الإيمان» رسالة لقويسم تتعلق بالتنجيم (14) أو على الأصح بمعرفة توقيت الصلاة. والظاهر أنها تتناول — من الوجهة الدينية — شرعية الرجوع الى قواعد التنجيم. هذا ما يشير اليه — على ما يبدو — عنوان تلك الرسالة : «إصابة الغرض في الردّ على من اعترض». أما كتابه الذي ما ان فرغ منه حتى اكتسب به شهرة لم تضعف قطّ فهو : «سمط اللال في تعريف ما (15) بالشفاء من الرجال (16)».

- (14) «الذيل»، ص : 103 : في الوقت والتنجيم.
- (15) هكذا في «الذيل» و«الحلل»، وفي «العنوان» : في تراجم ما اشتمل عليه كتاب الشفاء...، وفي «الشجرة» : في التعريف بما في الشفاء...
- (16) المخطوطات : أنّ «تعقب» المخطوطات العربية عمل شاق. وليس التنقيب عن الآثار التونسية بأيسر من التنقيب عن غيرها. ولكن بالإضافة الى ذلك يبدو ان «السمط» معروض للبلايا التي تصيب خاصة الآثار الضخمة الزاخرة بالمستندات. فكثيرا ما تكون المجموعات ناقصة والأجزاء مبتورة. وتقتنى المجلدات أو الكراسات وتنسخ بل وتنهب أيضا. لقد تمكنا من التعرف على مخطوطات الجامع الأعظم بتونس وعلى مخطوطات المكتبة الوطنية بالرباط (مجموعة الكتّاني). تتألف المجموعة الأولى من خمسة أجزاء ناقصة : بعضها كان في الأصل من بين المخطوطات التي وقفها يوسف صاحب الطابع على مسجده بحيّ الحلفاوين، وبعضها كان ملكا لبيرم الرابع ثم للوزير خير الدين. والملاحظ أن المخطوط رقم 963 (مجموعة صاحب الطابع) نُقل على المخطوط رقم 965 (مجموعة خير الدين) ويبدو أن كليهما يوافق المجلد الثالث. أما المخطوط رقم 966 (مجموعة صاحب الطابع، وهو ناقص) فهو يوافق جانبا من المجلد الخامس، كما يوافق المخطوط رقم 967 (مجموعة خير الدين) المجلد السابع. وتتألف المجموعة الثانية من أربعة مجلدات تبدو متتابعة. المجلد الأول تنقصه المقدمة ويتبدىء في منتصف ترجمة الرسول، أما المجلد الأخير فينتهي بترجمة عامر بن شرحبيل. ولقد خطّ الشيخ عبد الحي الكتّاني على الصحيفتين الأولى

لقد أجمع الدارسون لهذا الكتاب في الفترات اللاحقة على ابداء إعجابهم به. فهذا الوزير السراج يعتبره شرحاً لكتاب «الشفاء» ويقول انه «عظيم» ويرى أن صاحبه قد «أغرب وأبدع» (17). وهذا ابن أبي الضياف يخبرنا أن مصطفى باي (1251 هـ. / 1835 م. — 1253 هـ. / 1837 م.) كان يحب في سهراته أن يقرأ له منه لأنه كتاب تونسي (18). وهذا النيفر يعبر عن رأي جلّ الدارسين فيصفه بكونه «مليثاً بالفوائد» (19). ومما يدلّ على العناية المبكرة التي حظي بها هذا الكتاب أن أحد تلاميذ قويسم — وهو أحمد بن أبي راوي — قد لخصه في «مختصر» يقع في جزئين (20).

واتنا لنجد صدى للقبول الذي خصّ به الكتاب في التقاريط التي بادر فقهاء ذلك العصر بتحريرها أمثال محمد زيتونة ومحمد الحجيج الأندلسي والمفتي الأكبر الحنفي عبد الكبير درغوث (21). ويقول الوزير السراج (22) ان هذه

والأخيرة معلومات تتعلق بالمراجع فدلّ — بالاضافة الى مخطوط تونس — على وجود أجزاء من الكتاب في قسنطينة وبليدة... ألا أننا لم نتمكن من التعرف على هذه المخطوطات. وفيما يلي تحليل الملحوظات الى مخطوط الجامع الأعظم بتونس.

- (17) «الحلل» ا، ورقة 112 وجه.
(18) «الاتحاف» ا، ص : 228.
(19) «العنوان» ا، ص : 7.
(20) «العنوان» ا، ص : 7 — 8.
(21) انظر «الحلل» ا، 111 وجه الى 112 ظهر، وقد استعمل فعلا غير ملائم لتقديم هذه التقاريط وهو فعل : أجاز. ويذكر صاحب «الذيل» ص : 102 أن محمد فتاة قرظ هو أيضا الكتاب. حول الفقيه الأول انظر : «الذيل» في مواضع مختلفة، وحول الفقيه الثاني انظر «الذيل» ص : 106 و«الشجرة» رقم 1245 ص : 319، وحول الفقيه الثالث انظر «الذيل» ص : 102 وحول محمد فتاة انظر «الذيل» ص : 105.
(22) «الحلل» ا، ورقة 112 وجه.

التقاريط ترجع الى سنة 1104 هـ. (1692 — 93 م.). أما حسين خوجة فيذكر أن كتاب «السمط» استغرق تأليفه أربع عشرة سنة أي أن صاحبه قد شرع فيه سنة 1090 هـ. (1679! — 80 م.). وتبدو لنا هذه المعلومات أكثر احتمالاً من التي أوردها النيفر والتي مفادها أن الكتاب لم يتم إلا سنة 1100 هـ. (1688 — 89 م.) أي قبل وفاة المؤلف بما يقارب أربع سنوات فيكون بذلك قد خلفه في مسودته، ممّا جعل بعضهم يفتنم الفرصة لاختفائه (23). ومن المستبعد أن تتصور المؤلف يقدم كتابه — ولما يخرج عن مسودته — الى رجال في منزلة المفتي الأكبر يعرضه على نظرم ثم لا يلبث أن يسحبه من الميدان. كما يستغرب أن يحتر المؤلف تلك المسودة مستعملاً فيها ألواناً مختلفة من الحبر مثلما بين ذلك بوضوح في القصيدة التي أثبتتها في المقدمة (24).

وفي بداية العشرية الأخيرة من القرن الحادي عشر للهجرة بلغت الخلافات والنزاعات أوجها بين المطالبين بالعرش المرادي محمد وعلي ابني مراد الثاني وعمهما الحفصي ولم تنته إلا سنة 1097 هـ. (1686 م.) بموت علي باي واعتلاء أخيه العرش بدون منازع. ويشير قويسم في أول كتابه إشارة حذرة — وان لم تخل من الوضوح — الى تلك الفترة الصعبة (25) فيذكر أنه أنما يسعى — عن طريق دراسته لكتاب مبارك ككتاب الشفاء — الى سكينه النفس التي لم تكن تسمح بها إذاك ظروف الحياة. ونلاحظ من جهة أخرى أنه يتعرض في منتصف الكتاب الى الأحداث التي حدثت سنة 1092 هـ. (1681 — 82 م.) بحذر كبير يدل على أن الفترة التي كتب فيها كانت حرجة وأن المستقبل كان يبدو فيها مريباً. وبالإضافة الى شهادة معاصريه نجد في نصّ

(23) «العنوان» 11 ص : 7.

(24) م. 1 ورقة 2 ظهر.

(25) م. 1 ورقة 9 وجه.

كتاب «سبط الآل» نفسه ما يثبت بوضوح أنه كتب جلّه قبل سنة 1097 هـ. ولذا يجدر بنا — عند تحديد فترة تأليف هذا الكتاب — أن نأخذ بعين الاعتبار أقصى التاريخين الذين نستنتجهما من المقارنة بين المعلومات المقدّمة من قبل حسين خوجة والوزير السراج أي 1090 هـ. (1679 — 80 م. و1104 هـ. / 1692 — 93 م.)

ولقد تردّد المؤلف ولم يقدم على هذا العمل إلا بعد أن استخار الله فيه فاستجاب له ونعد أن شجّعه عالم ذو شأن من علماء العصر وهو محمد شعبان (26). ولم يكن تأليف مثل هذا الكتاب أمراً هيّناً إذ كان عليه أن يقدّم تراجم جميع الأعلام المذكورين في «الشفاء» وهو كتاب مشهور ألفه القاضي والمحدّث الذائع الصيت، المغربي النشأة، الأندلسي التكوين، عياض بن موسى بن عياض اليحسبي السبتي (27) المتوفى بمراكش سنة 544 هـ. (1149 م.) والكتاب يمجّد تاريخ الرسول (ﷺ) كما يتبيّن من عنوانه الكامل : «كتاب الشفاء بتعريف حقوق المصطفى» (28). وكان يحظى في تونس في أوساط المثقفين والسواد الأعظم من الأميين باجلال يعادل ما يحظى به صحيح البخاري (29). وقد كان كلّ من الكتّابين يتلى في مناسبات بخاشعة قصد جلب البركة الإلهية للمشاركين ولل محلّ الذي تقع فيه تلك التلاوة. وتقام، في شهر رمضان عادة، محافل سنوية لختم مصنّف من مصنّفات الحديث ويكون في أغلب الأحيان «صحيح» الامام البخاري، لكنّ «شفاء» عياض قد يتلى في مثل هذه المحافل التي يشير محمد بن الخوجة الى عدد منها في كتابه المتأخّر :

-
- (26) المتوفى سنة 1097 (ربيع الأول) : انظر «الحلل» 11 ورقة 72 وجه — ظهر.
- (27) انظر الموسوعة الاسلامية 1 (مصادر مختلفة) وثبت المراجع التي يقدمها ابن شنب (نُشر كتاب «أزهار الرياض» للمقري نشرة جديدة في ثلاثة أجزاء بالقاهرة سنة 1358 — 61 هـ. (1939 — 42 م.).
- (28) نفس المرجع.
- (29) كانت نساء تونس، الى عهد قريب، يقسمن — اذا أقسمن — بالشفاء والبخاري.

«معالم التوحيد» فيذكر أن بعضها⁽³⁰⁾ كان يكتسي طابعا رسميًا، كالتى تقام في أواخر القرن التاسع عشر م. بمسجد المرسى، مصيف البايات، بحضور علي باي خَلْف محمد الصادق.

ولا نستغرب إذن أن يقضَى محمد قويسم عشرات السنين في دراسة هذا الكتاب وأن يسعى الى تقييد خلاصة دراسته. والظاهر أن كتاب «سمط اللآل» مجموعة ضخمة من المذكرات كما يتضح من قول صاحبه (31) : «ومقصودي بعد ذلك أن يكون لي معقلا أرجع في تحقيق التراجم وبعض المهمات اليه». وتأتي هذه القولة بعد فقرة ينيه فيها المؤلف الى أنه لم يكن يعرف مصنفًا يحتوي تراجم الأعلام المذكورين في كتاب «الشفاء» وأنه أراد أن يسدّ هذا الفراغ. لكنّه في الواقع لم يقتصر على ذلك بل تعرّض في سياق كلّ ترجمة الى أشخاص آخرين غير الذين يعرف بهم، كما روى لنا فيها أحداثًا مختلفة وأورد فيها شواهد وأبدى آراء شتى في مسائل تتعلق بالقضاء وغيره. وقد نتج عن ذلك أن العرض الأصلي قد التصقت به في الغالب عروض أخرى أطول منه أحيانًا تحتوي معلومات تتعلّق بالتاريخ أو السير ولا تتصل مباشرة بنصّ «الشفاء». كما أضيفت شروح لغوية وتعليقات قضائية وغير ذلك من المسائل التي لا لزوم لها لو اقتصر المؤلف على موضوع الكتاب ولم يتجاوزّه. والخلاصة أنه جمع في مصنّفه كلّ ما يمكن أن يصلح للقيام بحلقات متتابعة من الدروس حول كتاب «الشفاء» وكلّ ما يساعد المدرّس، حسب الطرق المتداولة في ذلك العصر، على الاجابة عن الأسئلة — باختلاف موضوعاتها — التي قد يطرحها عليه طلبته. فكأننا نجد في هذا الكتاب تسجيلًا للدروس التي كان يمكن لقويسم أن يقوم بها حول كتاب عياض القرظي.

ولم تكن لصاحب «السمط» الآ طريقة واحدة في جمع مادّة مصنّفه : هي النقل عن الكتب. وهو في ذكره لذلك لا يقصد الاعتذار عمّا قد يوسم به من

(30) «التوحيد» ص : 221.

(31) ورقة 2 وجه.

قلّة الطرافة بل الاعتذار عن نقص هو أفدح في نظره وفي نظر أمثاله من العلماء التقليديين. هذا النقص الفادح يتمثل في كونه لم يتمكن — لدى أي شيخ من المشائخ — من تحقيق النصوص المكتوبة التي نقل عنها. فهو لا يستطيع اذن الاعتماد على أي اسناد حقيقي لأنه لم يتلقَ معلوماته مشافهةً من أحد الشيوخ. ويتضح لنا اذن أن أساتيدهم لم يكن لهم إلا دور محدود في تكوينه سواء في ذلك محمد براو أو غيره من المدرّسين الذين استقينا أسماءهم ممن ترجموا له وقدمنا فيهم قائمة مدقّقة. وهكذا يتجلّى أن التعليم التقليدي في ذلك العهد كان في الواقع قليل الجدوى. ولقد اقتصر المؤلفون الذين بلغتنا عنهم آثار مرموقة — حتى في مجالات متعارفة وبأساليب عديمة الطرافة — اقتصروا خادمةً على استخدام ما اكتسبوه من مطالعاتهم الشخصية وما عثروا عليه صدفةً في الكتب.

وعندما يحيل قويسم قارئه على المراجع المكتوبة يتبّه رغم ذلك الى ما قد يعترى «سمط اللال» من تحريف ينشأ عن خطأ في النسخ ومن تصحيف ينجرّ عن لحن في القراءة (32) وهي أخطاء يعرفها المحدّثون جيّداً. ولهذا يطلب منا أن نثبت في المتن أو في الحواشي كلّ ما نراه لازماً من اصلاحات، بعد استشارة عالم خبير أو الرجوع الى مصنّف موثوق بصحّته. هذا مع العلم أنه قدّم في الصفحات الأولى من كتابه قائمة في المصادر (33) التي اعتمدها مبيّناً أنه سوف ينسب بكامل التحريّ الشواهد والمؤلّفات المذكورة الى أصحابها حتى

(32) حول هاتين اللفظتين انظر الموسوعة الاسلامية 2، III ص : 27 (مقال : الحديث) : التحريف يكون بتغيير في الحروف بينما التصحيف يكون بخطأ في الحركات.

(33) نفس المصدر، الورقة 4 ظهر. لا يمكننا للأسف تقديم هذه القائمة لأنّ مخطوط تونس الذي اعتمدها مبثور تنقصه الورقتان 5 و6 ويحتمل أن يكون السبب في ذلك وجود معلومات بيليوغرافية في هاتين الورقتين. أما مخطوط الرباط فبدايته توافق الورقة 52 ظهر من مخطوط تونس.

يتمسنى تحديد المسؤوليات بكلّ دقة. ثم أضاف أنه يرجو أن ينال بهذا التصنيف في الآخرة الثواب الذي يستحقّه كلّ من طرق مثل هذا الموضوع الشريف (34).

ويحتوي «السمط» على تسعة وعشرين بابا تتصدّرها مقدّمة تنقسم الى ثلاثة أقسام : في القسم الأول (35) منها ترجمة لعياض وسرد لمؤلفاته. وفي القسم الثاني (36) عرض طويل حول التاريخ سنقدم عنه لمحة في موضع آخر (37). أما القسم الثالث (38) ففيه تدقيقات عن الطرق التي يتوخاها المترجمون في تقديم أسماء الأعلام وألقابهم وخصالهم وعن النظام الذي اختاره المؤلف في ترتيب التراجم المثبتة في كتابه. وقد بدأها بالرسول محمّد (ﷺ) فخصّص عدّة صفحات لذكر نسبه والتعريف بحياته (39) ثم سرد بقية التراجم حسب الترتيب الهجائي (40) مصدرًا كلّ مجموعة منها بالأنبياء باعتبار الحرف الأول من أسمائهم (41).

والملاحظ أن الاستطرادات التاريخية كثيرة في كتاب «السمط»، ألا أن أغلبها يأتي في سياق جزئيات من التراجم المتعلقة بالأعلام المذكورين في

(34) نفس المصدر، الورقة 2 ظهر.

(35) الورقة 7 ظهر.

(36) الورقة 11 وجه.

(37) انظر الباب السابع من هذا الكتاب.

(38) الورقة 22 وجه.

(39) الورقتان : 23 وجه — 68 وجه.

(40) وضع من كان اسمهم محمدا في أماكنهم تحت حرف الميم لا في الصدارة كما في بعض المصنفات الأخرى.

(41) آدم وإبراهيم وإسحاق وإسماعيل في صدارة التراجم التي تبدأ بالألف، داينال وداوود في صدارة الدال، سليمان في صدارة السين الخ...

«الشفاء». وهي لا تهتم مؤرخ تونس ألا قليلا لأن هذا المصنف الذي كتب في القرن السادس هـ. يخص حياة الرسول ولا نعثر فيه إلا على بعض الفقرات المتعلقة بتاريخ تونس. من ذلك تراجم أعلام إفريقية في عصور مختلفة من العهد الأعلي إلى العهد الحفصي. وقد تتصل بعض العروض بتاريخ هذه الفترات. وليس في جميعها إلا شواهد يتلو بعضها بعضا. فنجد مثلا في «السمط» على هذا النسق السردى تراجم محمد بن سحنون وعلي بن زياد وابن عرفة والغبريني والبرزلي.

وقد ينساق المؤلف أحيانا إلى استحضار أحداث عصره في تلميحات نعتبرها قليلة جدًا ومفرطة في الحذر. فلقد دارت بتونس وبالأخص في الحي الذي كان يقيم فيه قويسم حي باب السويقة، الذي تضرر كثيرا، معارك سلائية بين المراديين وأصيب أثناءها رجال الدين بمحن قاسية بل قتل من جرائها أحدهم وهو المفتي الأكبر يوسف درغوث. لكننا لا نجد في الكتاب إلا اشارات إلى ذلك لا تتجاوز بضعة أسطر. يذكر المؤلف تباعا وبدون مراعاة للتسلسل الزمني الحصار الذي ضربه سنة 1096 هـ. (1684 — 85 م.) محمد الثاني المرادي وأخوه عليّ على تونس التي كان يحتلها الداوي أحمد شليبي، ثم المعارك التي دارت سنة 1088 هـ (1677 — 78 م.) بتونس وأحوازها بين المراديين السالفي الذكر والداوي طاباق، حليف أحدهما وأخيرا المعركة التي نشبت في صفر 1084 هـ. (ماي 1673 م.) بين مراد الثاني والداوي الحاج علي لاز. ثم يعود إلى قلاقل سنة 1096 هـ. (1684 — 85 م.) فيقتصر في الغالب على ذكر الأحداث، متجنبًا التفاصيل (42) ومذكرا بأنها

(42) عقت كل هذه الأحداث تقليات عديدة ترويه لنا مصادر أخرى بتفاصيل أوفر. ففيما يخص المعارك التي تواصلت من رجب 1096 (جوان 1685) إلى رجب 1097 (جوان 1686) بتدخل الجزائريين وقبيلة الأرياض انظر «الحلل» 11 ورقة 69 وجه — 75 ظهر. وحول أحداث 1088 هـ. (1677 — 78 م.) التي امتدت إلى سنة 1091 هـ. (1680 — 81 م.) والتي قتل أثناءها المفتي الحنفي يوسف درغوث وقد تدخل فيها أيضا الجزائريون انظر «المؤنس» 234 وما بعدها

أحداث معروفة يحسن عدم تأكيدها. واذا انتهت بسلام فهو يحمد الله الذي حقن الدماء وقدر أن يكون النصر دائما حليف أصحاب النوايا الطاهرة. ولقد عرضت هذه اللوحة القصيرة عن أحداث الساعة في سياق مسألة فقهية ذات صبغة سياسية هي مسألة قبول العلماء لهيات أولي الأمر عندما يكون مصدرها الاعتصاب المحرم. ويقف قويسم من هذه القضية موقفا متحفظا. وفيما يتعلق بحالة البلاد في تلك الفترة وخصوصا في سنة 1096 هـ. (1684 — 85 م.) فهو يأسف للفوضى المستفحلة وللالتجاء الدائم الى القتل والنهب. ولقد نتج عن التنازع على السلطة قيام الجند والعربان بأعمال تعسفية متلاحقة، فالطغيان سائد «من جربة الى الكاف»... وتنتهي هذه الفقرة — التي لا تتجاوز صفحة واحدة (43) — بالابتهال الى الله أن يصلح حال أولي الأمر وأن ينصر أصحاب النوايا الطيبة الذين يسعون الى خير العباد ونفي الظلم والفساد.

فكتاب «سمط اللال» هو إذن مصنف ضخم نهل منه العلماء التونسيون في القرون الأخيرة معلومات لغوية وفقهية وقضائية مقتبسة من عدة كتب كان يصعب عليهم العثور على بعضها. وهو — بحكم موضوعه — مصنف ثري، يزخر خاصة بالشواهد المستقاة من كتب التراجم والتاريخ. إلا أن ما ذكر من هذا القبيل يتعلق أساسا بصدر الاسلام وحتى الجاهلية. أما ما يتصل منها بأفريقية فلا يهم في الغالب — مثلما رأينا — مؤرخ تونس الحديثة. ومن المؤكد أنه سيستفيد منها اذا رام أن يدرس تصوّر المثقفين في ذلك العهد للبحث والتنقيب والتبحر في العلم ولا شك أنه سيجد في دراسته مادة لملاحظات رشيقة. أما اذا كان الباحث يأمل أن يكتشف في هذا المصنف معلومات عن الأحداث التي جرت في القرن السابع عشر م. وعن أبطالها فإنه — بالنظر الى الأجزاء التي تسنى لنا الاطلاع عليها — لن يغنم الا غنما هزيبا.

«الحلل» II الورقة 56 وما بعدها ثم 59 ظهر، 61 ظهر. وحول أحداث 1084 هـ. (1673 — 74 م.) انظر «المؤنس» ص : 196 و«الحلل» II ورقة 51 وجه — ظهر.

(43) م. VIII الورقة 102 ظهر — 103 وجه.

الباب الخامس مؤرخو القرن الثامن عشر

أحمد برناز وكتابه «الشهب المحرقة» (1)

1 - المؤلف

كان أحمد بن مصطفى بن محمد بن مصطفى قاره خوجة الملقب ببرناز (2) ينتمي الى أسرة من سلالة تركية كما يتضح من اسمه. وكان جدّه الأول مصطفى درويشا صحب جيش سنان باشا واستقرّ على إثر الفتح التركي وتولّى الامامة بمقام سيدي علي بن زياد (3) الذي كان من أقدم أولياء المدينة وصلحائها.

-
- (1) ثبت المراجع : كتابه «الشهب» مخطوط. في مواضع مختلفة وخاصة الورقات 127 وجه - ظهر، 155 وجه، 159 وجه، 174 وجه. «البشائر» مخطوط الأحمديّة بتونس ص : 4. «الذيل» طبعة تونس في مواضع مختلفة وخاصة ص : 78 - 80، 140 - 143 و149. «الحلل» مخطوط الأحمديّة بتونس 11 في مواضع مختلفة وخاصة 40 وجه وما بعدها، 43 وجه - ظهر، 44 وجه، 52 وجه، 65 وجه - ظهر، 66 وجه، 76 ظهر، 106 وجه، 107 وجه، 113 ظهر، 114 ظهر، 115 وجه، 117 وجه، 111 وجه وفي مواضع مختلفة. بريم الثاني «شرح...» مخطوط. الورقة 308 وجه. «الاتحاف» على هامش المخطوط. قروي 17 ص : 72 وقد نقل في طبعة تونس 1963 لوجه 9. «التوحيد» ص. 11 الملحوظة 1 وص : 103 الملحوظة 2.
- (2) بيدو حسين خوجة مترددا بين اللقبين وبين كتابتي اللقب الثاني اذ يكتبه احيانا بورناز وهو بمعنى : ذو الأنف الكبير.
- (3) انظر «الذيل» ص : 75 - 76، «الحلل» 11 ورقة 41 وجه - ظهر.

أما جدّه محمد فقد تعلّم على مفتي الحنفية بتونس في عهد الداوي يوسف (1019 / 1610 هـ. 1047 / 1637 م.) أحمد الشريف الحنفي. وبعد أن احترف الجندية بينزت مدّة من الزمن اتخذها الداوي أحمد خوجة اماما له في المدرسة العنقية القريبة من داره، وكان قد رَمَمها. أما محمد هذا فقد أدخل من جهته تحسينات على المدرسة الحفصية القديمة (4) المعروفة بالشّماعية (5) فدرّس بها بعد أن أصبحت مثل سابقتها مدرسة حنفية. ويبدو أنه تولّى أيضا لمدّة قصيرة امامة جامع يوسف داي كما تولّى القضاء فكان بذلك أول قاض حنفي بتونس من مواليد البلاد (6). كما أمّ في الصلاة مدّة بالجامع الجديد الذي أنشأه حمودة باشا المرادي سنة 1066 هـ. (1655 — 56 م) (7).

وكان فقيرا في بداية أمره وأصبح ثريا في آخر حياته وقدّرت ثروته بعشرين ألف ريال وملك مكتبة نفيسة قدّرت بأربعة آلاف ريال (8). ويبدو أنه كان يحظى بثقة كاملة من الداوي أحمد خوجة (1050 / 1057 هـ. 1640 / 1647 م.) وأنه لعب دورا في تسمية أخلافه (9). ألا أن هذه الحظوة والقوّة عرضتاه — في فترة مليئة بالاضطراب — لحقد بعض أعضاء الجيش فقتلوه هو وابنه مصطفى في ولاية الداوي مامي الجمل في 8 صفر 1084 / 25 ماي 1673 وأبيحت داره للنهب (10).

-
- (4) حول هذه المدرسة والتي قبلها انظر : «التوحيد» ص : 176 وص : 183 وBrunschvig : Médersas، ص ص. : 264 و268.
- (5) انظر «الذيل» ص : 80.
- (6) انظر «التوحيد» ص : 109.
- (7) انظر «الذيل» ص : 79.
- (8) «الحلل» 11، 43 وجه — ظهر.
- (9) نفس المرجع، 44 وجه.
- (10) «الذيل» ص : 80.

أما المترجم له أحمد فقد ولد حوالي منتصف جمادى الثانية 1074 / جانفي 1664 بتونس وحفظ بها القرآن ثم حضر وهو صغير مجالس جدّه في الحديث قبل مماته وقرأ على أبرز علماء الحنفية في عصره أمثال مصطفى بن عبد الكريم ومحمّد بن شعبان ومحمّد المحجوب وعلي الصوفي، ومن علماء المالكية محمّد وعلي الجمّاد وسعيد المحجوز ومحمّد فتاة وإبراهيم الجمل (11) وغيرهم.

ثم حجّ وتوقّف بالقاهرة فأخذ عن مشاهير المدرّسين بها أمثال محمّد الخرشبي وعبد الباقي الزرقاني ويحيى الشاوي وخليل اللقّاني ومحمّد العناني وأحمد البكري. كما أخذ عن الحنفيين عبد الحيّ وحسن بن حسن الشرنبالي والشيخ أحمد الشرفي الصفاقسي الأصل (12). وعاش مدة في مكّة حيث أذى فريضة الحجّ في ذي الحجة 1093 هـ. (1682 م.) وأخذ بها عن المشايخ أحمد القطان وأحمد البشبيشي وسليمان المرحومي وحسن بن مراد أصيل تونس (13). واغتتم فرصة رحلته تلك فزار أضرحة وقبور عدد من الأعلام المشهورين وجمع الأخبار المأثورة عنهم.

ثم عاد الى تونس لكنه خرج منها مغاضبا غير راض عن منزلته بها فاستأنف تجواله متوجّها هذه المرّة الى الغرب فحلّ بعنابة وقسنطينة والجزائر وأخيرا بلاد القبائل واتّصل في كلّ منها بمشاهير علمائها وصلحائها وأخذ عنهم ما تيسر. وعند عودته الى تونس واصل التلقّي على مشايخه الأوّل واهتم خاصّة بالتخرّج في القراءات. ثم سمّي مدرّسا بالمدرسة الشّماعية التي درّس بها جدّه من قبل لكنه عزل بعد مدّة قليلة فاتخذه شيخه محمد المحجوب نائبا له في دروسه بمدرسة يوسف داي وفي الصلاة وخطبة الجمعة في الجامع الذي أسّسه إذاك محمّد باي المرادي وهو المواجه لمقام سيدي محرز. وهذه النياحة عن شيخه

(11) «الذيل» ص: 140.

(12) نفس المرجع.

(13) «الذيل» ص ص: 140 — 141.

قام بها المؤلف من شعبان 1108 / فيفري مارس 1697 الى أول ذي الحجة 1116 / آخر مارس 1705 حيث صار إماما وخطيبا بهذا الجامع أصالة على إثر تخلي محمد المحجوب لفائدته (14). وفيما بين ذلك سمى مدرّسا بالمدرسة العنقية ودرّس أيضا بجامع الزيتونة وبأماكن أخرى. وأسند اليه بالخصوص تدريس الحديث في إحدى المدرستين اللتين أسسهما حسين بن علي وهي مدرسة الجامع الجديد في سوق البلاط (15). وكان بشهادة من يعرفه من الثقات يجيد اللغتين التركية والفارسية.

ولم تحمه معارفه والوظائف التي شغلها من الاضطهاد. ففي 6 محرم 1114 / جوان 1702 أمر مراد الثالث بضربه مع كثير من فقهاء الحنفية إهانة لهم بعد أن قطع عنهم مرتباتهم بوصفهم من أفراد الجيش. وبعد أسبوع طيف برأس مراد بتونس (16) بعد قتله فكان برناز من بين آخر الأشخاص الذين تأذوا من غضب آخر الملوك المراديين.

ويدو أن أحمد برناز كان يحظى بتقدير معاصريه واحترامهم. فهذا محمد سعادة صاحب كتاب «قرة العين» يعتبره «عين أعيان» الحنفية (17). وهذا الوزير السراج الذي تعلّم عنه كثيرا يسميه دوما «شيخنا» ويورد أقواله في مواضع عديدة من «حلله». وهذا حسين خوجة — وقد كان مدينا له أيضا وكثير الاعجاب بغزارة علمه — يرى أنه كان قليل الحظ (18). والواقع أن منزلته تبدو غير رفيعة بالقياس الى منزلة بعض معاصريه الذين لم يحرصوا حرصه ولم يبذلوا ما بذل من جهود في سبيل العلم والتحصيل. ولعلّ السبب في ذلك طول غياباته أو ما بدا من عدم استقراره الذي ربّما يرجع الى أثر الفاجعة التي نزلت به وهو

(14) «الاتحاف» مخطوط قروي IV في هامش ص : 72.

(15) «التوحيد» ص : 199

(16) «الباشي» الورقة 306 ظهر.

(17) ذكره صاحب «التوحيد»، ص : 199.

(18) «الذيل» ص : 142 : «ألا أنه قليل الحظ».

في العاشرة من عمره حين شاهد مقتل أبيه وجده. ولقد أبقى وقع هذه الفاجعة في نفسه عطفًا خاصًا على الأطفال. ويذكر من ترجموا له أنه خلف — في جملة آثاره — مجموعة من النصوص تقضي بالآ يضرب الأطفال أكثر من ثلاث عند تأديبهم. كما ذكروا أنه كان متواضعًا، سخيًا، يسعف إخوانه ويسدي لهم الخدمات وقد تجلّى ذلك في سلوكه إزاء بعضهم مثلما سنرى. ألا أننا قد نجده في كتاب «الشهب» حقودًا ضاغن الحقد أحيانًا. وهكذا تتراءى لنا شخصيته جذابة من بعض جوانبها. ولكنه كان على الأرجح غير معتدل المزاج فلم يهيئه ذلك لتبوء منزلته على أكمل وجه في تلك الفترة الصعبة التي انقضى فيها المراديون وحلّ محلهم الحسينيون. وتوفي يوم الأربعاء 17 ذو القعدة 1138 / 17 جويلية 1726 (19). ولقد قسا الدهر على أخلافه إذ يذكر الصغير بن يوسف أن من بين ضحايا علي باشا «ابن الشيخ أحمد برناز العالم الفقيه» الذي حبس مدة طويلة في السجن ثم قتل خنقا (20).

وتذكر لنا المراجع أن أحمد برناز ألف كتبًا عديدة في مواضيع مختلفة، وهي رسائل أو شروح تتعلق بثقافة علوم عصره : الصرف والقراءات والحديث (21). ومما يلفت النظر — مثلما يؤكد المؤلف نفسه — عنايته بمقامات الحريري التي خصّها بـ«نبذة» من الملاحظات والشروح. ولقد استشهد مرّة بهذه المقامات في سياق درس يقتضي الجدّ والوقار فكان عرضة لنقد الناقدين واضطر إلى الردّ عليهم.

ألا أننا سنقتصر اهتمامنا على كتابه : «الشهب المحرقة» من جهة، وعلى الدور الذي لعبه بازاء المؤرخين حسين خوجة والوزير السراج، من جهة أخرى.

(19) «الذيل» ص : 143. ليس هذا في كتاب «الذيل» التاريخ الوحيد غير المطابق

للتاريخ الذي يزعم فيه المؤلف أنه أنهى فيه تأليف كتابه (1137 هـ).

(20) المشرع (الترجمة) ص : 224.

(21) «الذيل» وقد ذكر بعض العناوين.

أما بالنسبة الى حسين خوجة فقد كان مستشاره وأحد رواة البارزين فيما يتعلق بتاريخ تونس الحديث كما كان من أطيب مساعديه وأكثرهم حنكة، واليه عهد بمراجعة كتابه وادخال التصويبات اللازمة عليه (22). وأما بالنسبة الى الوزير السراج فقد أفاده بمعلومات عديدة عن المراديين ومن عاصرهم من الدايات وعن العلماء ورجال الدين التونسيين والأجانب الذين تعرّف عليهم طيلة حياته المتقلّبة. ولقد روى لهذين المؤرخين حكايات عديدة ونصوصاً أسطورية سجّلها خلال رحلاته أو مطالعته ومكثهما بذلك من اشباع ميل أهل العصر للأخبار الطريفة النادرة ولمناقب الأولياء وكراماتهم.

II — المؤلف

يعتبر كتاب «الشهب المحرقة لمن ادعى الاجتهاد لولا انقطاعه من أهل المحرقة (23)» رسالة هجائية طويلة. ولقد أنهى تأليفها يوم الاثنين 15 جمادى الأولى 1124 (20 جوان 1712) (24) وهي موجهة ضدّ فقيه حنفي يبدو أنه

(22) انظر البشائر، مخطوط ص : 4. «الذيل» ص : 149.

(23) ما زال مخطوطاً. لقد اعتمدنا النسخة المحفوظة بالجامع الأعظم بتونس (مجموعة الصادقية) تحت رقم : 2764 (174 ورقة 21 على 16 بدون تاريخ وبدون اشارة الى اسم الناسخ). يقرأ اسم المؤلف في النص (الورقة 1 ظهر) وكذلك اسم الكتاب (الورقة 2 وجه). وقد ورد ذكر هذا الكتاب في «الذيل» ص : 142 وذكر في مواضع عديدة من كتاب «الحلل» II، (مثلا الورقة 106 وجه و113 ظهر). ويلاحظ صاحب كتاب «التوحيد»، ص : 11 ملحوظة 1 انه لم يتبق من المخطوطتين الموجودتين إلا مخطوطة الجامع الأعظم التي وصفناها. وهو يريد أن يصوّب العنوان «الشهب المحرقة» بالخاء المعجمة عوضاً عن الحاء المهملة (المحرقة)، لكن هذا التصويب يتنافى والمخطوطة التي يعتبرها المرجع الذي ينبغي اعتماده والذي ينص على لفظة «محرقة» مثل بقية المصادر الأخرى.

(24) آخر ورقة (174 وجه) في الأسفل.

اغتاب المؤلف وحاول الاساءة اليه فنراه لا يذكر اسم عدوه بل يعرض به غالبا بعبارات مثل قوله «هذا الرجل» أو «موضوع هذا الحديث». إلا أننا نستنتج من نص الرسالة أن هذا الشخص احتلّ عدّة مناصب على التوالي ثمّ فقدها. فقد كان «شيخ» مدرسة ثمّ ربطته علاقات متواصلة بابراهيم الشريف قبل أن يكلفه حسين بن علي بالتدريس في الجامع الأعظم. وكان حنفي المذهب شديد البغض والاحتقار للمالكيين ناهيك أنه كان فخورا بأصله التركي الخالص. وكان أبوه ينتمي الى الجيش الوافد مباشرة من تركيا بينما كان أغلب زملائه — حتّى الحنفيين منهم — قد اختلطت أنسابهم اذ تزوّج أجدادهم بنساء من سكان البلاد، بحكم استيطانهم منذ جيلين أو ثلاثة فيها. لكنه — بالنسبة الى برناز — لم يكن إلا ابن جندي مجهول الأباء، خادم من خدم الحانات. وهو مثل غيره من عساكر «الترك» الوافدين على تونس لا نسب له ولا مكسب. ولا نعثر على اسمه إلا في فقرة واحدة. وقد حُرّف لغاية السخرية من قبل أحد العظماء الذين كان يتردّد عليهم، اذ سمّاه «حصينا» وهو تفخيم لـ «حسين» قصد به التحقير. والظاهر أنه حسين الحنفي الذي كان معاصروه يلقبونه عادة بالفقيه. وقد ذكر حسين خوجة في «ذيل بشائر أهل الايمان» أنه كان على التوالي مدرّسا بالمدرسة الشماعية (25) ثم بجامع محمّد باي (26) ثم بجامع محمّد باشا. ويبدو أن الباي حسين بن علي قد عيّن له مرتبًا للتدريس بالجامع الأعظم (27).

وفي رأي برناز يكون هذا الفقيه هو صاحب «المخرقة» لأنه قال : «لو لم ينقطع الاجتهاد لادّعيته» ثم يورد المؤلف — لتقديم كتابه وتبرير هجائه — مقتطفات من كتاب للسيوطي لم يذكر عنوانه تتضمّن ردًا على مطاعن بعض

(25) وذلك سنة 1093 هـ. (1682 م.) انظر «الذيل» ص : 153. وهو توضيح يوافق ما جاء في «الشهب» الورقة 127 وجه. وكان برناز اذاك في المشرق.

(26) توجد اشارة في «الشهب» الورقة 34 وجه الى ادارة هذا الجامع. وكان برناز قد تولى نيابة الخطبة فيه.

(27) «الذيل» ص : 153 : «وظّفه وعيّن له مرتبًا».

الخصوم. ألا أنه لم يقف عند شواهد هذا المؤلف المتقدم، وإن كان يعود إليه بين الفينة والأخرى فيذكره مع جملة من يذكر من الرواة والمصنفين العديدين.

والواقع أن كتاب «الشهب» مصنف جمع فيه صاحبه بلا نظام كّل ما أمكنه جمعه في فترة تكوينه أو خلال مطالعته التي كان يعترها بعض التشويش أو محادثاته مع من عرفهم في تونس أو من التقى بهم في رحلاته خصوصا مدة إقامته بمكة في الحج. والجزء الأوفر من الكتاب مخصّص لبعض المسائل الفقهية مثل شروط الاجتهاد وهل أن تعاطي بعض العلوم مثل المنطق يعدّ حلالا أم حراما، وهل يجوز اسناد كرامات للأولياء في حياتهم وبعد موتهم (28)؟ وهل للتمائم وغيرها من الطلاسم مفعول؟ وهل يباح صنعها واستعمالها (29)؟ وهل يجب قتل اليهودي الذي يسبّ الدين الإسلامي (30)؟ وهل أن تحريم لعنة المسلم يمكن أن يشمل يزيد بن معاوية ثاني الخلفاء الأمويين أو عاملهم المشهور الحجاج بن يوسف؟ يناقش برناز هذه المسائل أو بالأحرى يعرض الآراء المختلفة التي أبداها فقهاء الإسلام عند معالجتها ويكتفي بنقل أو تلخيص بعض الروايات التاريخية أو بعض الجزئيات من التراجم، يأخذها في الغالب عن ابن خلكان.

وكثيرا ما تجرّه لفظة أو جملة أو تلميح الى تقديم شواهد من الشعر أو السجع. والملاحظ في هذا الصدد كلف برناز بالحريري خاصة. فكتاب «الشهب» هو إذن عبارة عن منتقيات مفكّكة لا رابطة بينها. وينساق المؤلف — كلما عاب على خصمه الاغراب أو اللحن — في شروح صرفية ونحوية مقتبسة في الغالب من التأليف المدرسية المستعملة في ذلك العصر.

وفي الجملة تكاد تنعدم الوحدة التأليفية في الكتاب لو لم تشدّ خيوطه مشاعر الحقد المكين التي استولت على صاحبه فلم يستطع لها دفعا والتي هي

(28) الورقة 99، ظهر وما بعدها.

(29) الورقة 142، ظهر وما بعدها.

(30) الورقة 93، ظهر.

بمناوبة اللحمه لذلك الكتاب. فاذا بنفس الاتهامات تتكرّر باستمرار متقاربة على الأقل بسطر أو متباعدة على الأكثر بيضعة صفحات يعبر فيها برناز خصمه بالجهل وقلة الورع والدناءة والاعتياب ويلعنه بل ويدعو عليه بالموت. وقد تأتى هذه المطاعن تارة صريحة ومباشرة وطورا ضمنية وغير مباشرة. ولقد بين المؤلف نفسه أن الايضاحات التي تتبع بعض المسائل تهدف الى ابراز مدى جهل حسين هذا وادعائه الأخرق الفظيع. ويبلغ مجموع تلك الشهب (31) المحرقة مائة وستين وهي التي قذفها المؤلف في وجه عدوه وأحصى بالضبط عددها في نهاية كتابه وأجاز لقرائه المطلعين أن يضيفوا اليها تذييلات لأن دناءة خصمه معروفة مشهورة. لكنه يستغفر الله لما في كتابه من «أدران» باعتبار «الجواهر الحسان» التي حلّاه بها.

ولم يتورّع برناز عن ثلب عدوه في حياته الخاصة (32) والعامّة، معتبرا أن ما تعرّض له هو نفسه من مثالب ومطاعن يبرّر ما ألفه أو نقله منها. ولكن كانت هذه التهجمات تثير امتعاضنا فهي لا تخلو من بعض الجوانب التي تستوقف انتباهنا. ذلك أنه من القليل النادر أن نعثر على حقائق تخالف بمثل هذه الدقة ما درج عليه القوم من تقاريط امتلأت بها كتب السير والتراجم وأصبحنا نعلم اليوم أنها قوالب جوفاء لا تخلو من النفاق أحيانا. ولقد كان التزاحم على المناصب عنيفا في الغالب وكذلك السعي الى المراتب العليا أو الشهرة أو حتى رضا العامّة، بالاضافة الى انعدام أبسط قواعد اللياقة أحيانا. وكان التهافت على حظوة الأمراء والكبراء شديدا، أشدّ ممّا يقال عادة وكان يضطر المنتفعين بتلك الحظوة الى القيام بأعمال دينية ونقل الأخبار وتحمل الاهانات أحيانا والنزوات غالبا.

-
- (31) الورقة 173 ظهر. تطلق الشهب على ما يتساقط من النجوم. ويعتقد بعض الفقهاء أن هذه الرجم تلاحق الشياطين التي تحاول التجسّس على أوامر الله للملائكة. وهنا يعد برناز خصمه أحد هذه الشياطين.
- (32) يعرض بزوجة خصمه في مواضع عديدة.

في هذا تكمن — حسب رأينا — فائدة الكتاب بالنسبة الى مؤرخ البلاد التونسية في فترة الاحتلال التركي. فقد يجد فيه تكملة للمراجع الخاصة بعدد من رجال الدين⁽³³⁾ والأولياء الصالحين⁽³⁴⁾ وعلاقات بعضهم ببعض ومدى تأثيرهم. كما يجد فيه بعض المقتطفات من تاريخ السلاطين العثمانيين وبسطة عن شخصية حسين بن علي — وقد أُلّف الكتاب في عهده — وعن شخصية سلفه إبراهيم الشريف. وقد تسترعي اهتمام المؤرخ الاشارة إلى المصاعب الاقتصادية⁽³⁵⁾ والسياسية⁽³⁶⁾ التي اعترضت ابراهيم الشريف هذا وإلى خصوماته مع أهل حاضرة تونس والأسباب التي دعت الى البحث عن موارد استثنائية لجباية الضرائب.

لكن ذلك كلّ ما كان يسمح لنا بأن ندرج هذا المصنّف الفريد من نوعه ضمن دراسة لنصوص التاريخ التونسي والتراجم في بداية القرن الثامن عشر لو لم نجد فيه عرضا ضافيا — نسبيا — لتراجم عدد من علماء المالكية التونسيين في تلك الفترة. ولقد أراد برناز — في نطاق الحملة التي شنتها في «شهبه» — أن يظهر أن خصمه باستعلائه على شيوخ المالكية في جامع الزيتونة وبرفضه التدريس معهم في نفس المؤسسة انما يبدي لؤمه وقلة ورعه. ولذلك يذكر المؤلف جميع الأئمة والمشايخ الذين اشتهروا في الحقبة الماضية وأعلوا شأن هذه المؤسسة الدينية والتعليمية العتيقة⁽³⁷⁾. ثم يتخلّص بذلك الى التعريف بكلّ من تعاقبوا عليها وباشروا التدريس في رحابها منوها بنسبهم وعلمهم وثروتهم أيضا ومعتبرا أنهم لا يستحقّون مثل ذلك الاستخفاف. وهذا ما دعا مثلا برناز

(33) مثلا معلومات تتعلق بحياة الوزير السراج، انظر الورقة 97 ظهر وفي مواضع مختلفة.

(34) انظر خاصة معلومات عن سيدي علي عزوز، الورقة 94 ظهر وما بعدها.

(35) الورقة 21 ظهر.

(36) الورقة 21 وجه : نصحوه بتقتيل التونسيين.

(37) الورقة 36 وما بعدها.

— في سياق حديثه عن جماعة البكري — الي أن يخصّص بضع صفحات لجدهم تاج العارفين فأورد نصّاً يحتلّ الجانب الأوفر منها هو نصّ إحدى رسائله مرفوقاً بإجابة من وجهت اليه. ويتعرّض المؤلف الي ذكر الشيخ صالح الشريف المدرّس فيذكر بمناقب والده سعيد الشريف — وقد تتلمذ عليه — ومناقب زميله في الدراسة الوزير السراج، كما يورد المراثي التي دَبّجها كلاهما نظماً ونثراً عند وفاة شيخهما الموقر. وعند ذكر علي فتاة يتطرق الي ذكر جدّه المفتي الشهير محمّد فتاة ويخصّه بترجمة، كما يورد الرسائل المتبادلة بينه وبين أحمد الحلبي صاحب «المقامات» في مدح الرسول (ﷺ) (38) ويضيف اليها ما كتبه هو عن ذلك الكتاب مع استطرادات ونوادير أدبية مختلفة.

وتتابع على هذا النسق تراجم عدد من الشيوخ الذين درّسوا بجامعة الزيتونة وهي متفاوتة لا تتجاوز في الغالب بضعة أسطر وقد تطول أحيانا فيبلغ بعضها — مثل ترجمة محمّد زيتونة (39) — عدّة صفحات. وقد نثر بين الفينة والأخرى على حادثة غريبة تثير دهشتنا وتذكرنا بأنّ هؤلاء الفقهاء كانت لهم مثل كل الناس مواطن ضعف ومشاكل تحير بالهم حتى ولو اصطنعت لهم التراجم سيرا مثالية. ونكفي بمثال واحد، لا يخلو من عبرة، يتعلّق بالشيخ محمّد الغماري الضرير الذي وُصفت لنا هيئته وسمعته بين تلاميذه العديدين كما وُصف لنا ميله الي الحانات الشعبية والملاهي وتردّده عليها. وكان في يوم من الأيام يتحمّس الخمر اذ صاح به أحد البسطاء المشهورين بورعهم : «كفى ! أنّها النهاية !» فتوقّف عن الشراب في الحين ولم يلبث أن مات بعد مدّة. ويروي أحد تلاميذه — وهو محمّد زيتونة الذي مرّ ذكره آنفاً — أنه رآه في المنام وسأله عمّا قدّر الله له من جزاء. فأجابته : «لقد أمرني الله بالمشول بين يديه وقال لي : بأيّ زاد

(38) حول الحلبي انظر : Lévi-Provençal : Chorfa. ص : 286.

(39) الورقة 61 وجه، وما بعدها.

تتقدّم أمامي يا شيخ السوء ؟ فقلتُ : برحمتك يا ربّ وبما بذلت في تعليم أبناء المسلمين.» وبطبيعة الحال نال مغفرة ربّه وأدخل جنّته (40).

فلا شك اذن أن كتاب «الشهب المحرقة» — الذي لم يعرف الى حدّ الآن إلا قليلا — هو من الكتب التي تعين — اذا درست عن كتب — على تصوير حياة المثقفين في بداية القرن الثامن عشر تصويراً أقلّ خضوعاً للمنحى التقليدي المتبع في المراجع الأخرى.

(40) الورقة 58 وجه — ظهر.

محمد سعادة وكتابه «قرّة العين»

١ - المؤلف

تقلّد محمد بن عمر سعادة وظائف هامة واشتهر بالتدريس والأدب شهرة رددت ذكرها (1) كتب التاريخ والتراجم. إلا أننا نجد في كتابه «قرّة العين» الذي سندرسه فيما يلي أكثر التفاصيل عن حياته المتقلبة نسبياً وبالأخصّ عن عائلته ودراساته وبداية توظيفه.

(1) ثبت المراجع : حسين خوجة : «الذيل» ص : 160. محمد الصغير بن يوسف : «المشرع» مخطوط بالزيتونة رقم 3538 ورقة 64. مختار العياضي : «مفاتيح النصر في علماء العصر» مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 682 OR الورقة 17 وجه. حمودة بن عبد العزيز «الكتاب الباشي» مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 77 OR الورقة 132 ظهر. ابن أبي الضياف «الانحاف» 11، 108 و120 - 21 و VI ص : 12 (نسخة الباشي). محمد السنوسي : «مسامرات» III (الجزء المتعلق بالقضاة والمفتين المالكيين) مخطوط النيفر الورقة 11 ظهر وما بعدها. ويبدو أن السنوسي هو الوحيد الذي كانت بين يديه مخطوطة «قرّة العين». محمد النيفر : «عنوان الأريب» 11 ص : 15 وهو ينسخ العياضي. محمد مخلوف : «الشجرة» ص : 346 (رقم 1370).

ولد محمّد سعادة سنة 1088 هـ. (2) (1677 — 78 م.) وكان ينتمي الى عائلة منستيرية الأصل. ولقد ذكر (3) بنفسه أن أجداده استقرّوا بتونس منذ العهد الحفصي. لكن النيفر (4) يروي أن ولادته كانت بالمنستير ولا يذكر مصدر روايته. ولقد تشكّى المترجم طيلة كتابه «قرة العين» ممّن اعتبروه غير بلدي (5) في مدينة تونس وذكره بأصله المنستيري كما لو كان ذلك عارا. ويمكن أن نستخلص من هذه المعلومات التي يشوبها التناقض أنه هو وأسرته كانوا يعيشون تارة في بلده الأصلي المنستير وتارة في مدينة تونس. ويبدو أن جدّه الأول قاسم — وكان وليًا صالحا (6) — أول من عاش بتونس من أجداده ومنها أطلق عليه لقب سعادة الذي احتفظت به العائلة فيما بعد (7).

ولا ندري ما هي الأسباب التي دعت والد المؤلّف الى الذهاب الى الحجّ ولم يزل ابنه محمّد رضيحا وخاصة الى العيش بالحجاز طيلة سبع عشرة سنة تاركا أبناءه في كفالة جدّهم للأّم قاسم عزّوز الذي كان عدلا ومقرّنا للقرآن

(2) العياضي : «مفاتيح النصر»، ورقة 24 ظهر.

(3) في «القرّة» الورقة 100 وجه، يقارن محمد سعادة عائلته بعائلة خصمه الشيخ الرصاع في شيء من المباهة لكنّ ذلك لا يسمح برفض المعلومات التي يقدّمها لنا عن أجداده.

(4) «عنوان الأريب» II ص : 15.

(5) بلدي : حول المعاني التي اتخذتها هذه اللفظة في مختلف جهات العالم الاسلامي انظر : Dozy : Supplément aux dictionnaires arabes ج : 1 ص : 109.

(6) كان التونسيون في ذلك العهد يعتقدون في كرامات الأتقياء أو حتى «البسطاء» من الناس. فلا غرو أن نعثر على أولياء صالحين في نسب عدد من المؤرخين.

(7) «القرّة» الورقة 99 وجه. تبدو الرواية حول أصل هذا اللقب مشکوكا فيها كما هو الشأن لمثلها من الروايات. يقال إنّ جدّه هذا كان يجيب من يسأله بعض دعواته الصالحة : «ختم الله حياتك بسعادة». هذا اللقب شائع في تونس سواء في العائلات المسلمة او اليهودية.

بالجامع الأعظم والذي كان — في وقت ما — أحد المقرّبين من محمّد باي وعلي باي المراديين. ويذكر لنا ابنه أنه ورث عند عودته ثروة طائلة نسيباً، إذ تطلب احصاؤها من طرف العدول المكلفين بالقسمة (8) ما لا يقلّ عن عشرين يوماً. ألاّ أنّها تبدّدت أثناء الأزمات التي عرفتها تونس في تلك الفترة (9) أو ربّما بسبب صعوبات اعترضت عائلته أو غير ذلك. لكنّ المؤلّف لم يشر إليها إلاّ إشارة (10) عابرة.

وفي تونس، قرأ محمّد سعادة عند بلوغه سنّ التعلّم على علماء مشهورين ينتمون إلى المدارس التونسيّة التي تكوّنت في عهد المراديين الأوّلين وبفضل رعايتهم. فقد تعلّم النحو على محمّد الغماري وأخذ عن الشيخ عبد القادر الجبالي ومحمّد زيتونة وسعيد الشريف وغيرهم سائر الموادّ التي كانت في ذلك العصر تتكوّن منها ثقافة شباب الطلبة في جامع الزيتونة. ويبدو أنه بقي متعلّقاً بأساتيدّه وأنه لم يفتأ فيما بعد يستشيرهم. ولمّا توفي شيخه سعيد الشريف رثاه بقصيدة أعاد سبكها بعد مدّة في شكل «تخميس» لأنّه كان مولعاً بالشعر والأدب.

وبعد وفاة شيخه سعيد الشريف أي حوالي 1105 هـ. (1693 — 94 م.) بارح تونس وله سبع عشرة سنة قاصداً مصر. ونفهم من بين السطور أن له مطامح يرى أنه لا يستطيع تحقيقها في تونس. وهو لا يذكرها بالذات لكن السياق يدلّ على أنه كان يرغب في نيل مرتبة علمية عليا تمكّنه من بلوغ أسمى الخطط القضائيّة والدينيّة. ولقد سبق أن دعا له أبوه بذلك في الكعبة وقت الحجّ وهو لم يزل بعد رضيعاً. وسنرى أنه سعى دوماً طيلة حياته بكلّ ما أوتي من جرأة وبراعة أو خرق إلى أن يعتبر عالماً ويعترف بمكانته وأن يبلغ بذلك المناصب التي كان يرى نفسه جديراً بها.

(8) نفس المرجع. 99 ظهر.

(9) نفس المرجع. كان جزء من أملاكه — على الأقلّ — مثلما يوضح ذلك المترجم موجوداً بحاضرة تونس أو أحواضها إذ أحضّر عدول من العاصمة لاجراء القسمة.

(10) نفس المرجع.

ولا نجد في «قرّة العين» إلا مجرد إشارة الى رحلته البحرية حتّى الاسكندرية ويبدو أنها تمّت بسلام وكذلك سفره الى القاهرة. ولقد استقبل فيها استقبالا حسنا حسبما أورده هو نفسه من تفاصيل قد تكون حقيقية أو منمّقة. وبقي سبع سنوات يقرأ على مشائخ كثيرين — ذكر لنا أسماءهم — ويدرس عددا كبيرا من المؤلفات سجّل عناوينها بكلّ دقّة في «إجازات» حملها معه وكون منها مجلدا يحتوي على بستّ كراسات (11).

ولقد حدثت له أحداث عند عودته الى تونس عن طريق البحر اذ غرقت السفينة التي تحمله في ميناء الاسكندرية في ليلة السفر وغرق أثنائه وكتبه ومذكراته (12). واضطره فقره وقيام الحرب بين الفرنسيين والأنقليز التي صيرت البحر غير آمن إلى أن يلبث بالاسكندرية ثلاثة أشهر. واهتم به علماء البلدة وبالخصوص مفتيها الشيخ يوسف الخوشي وسمحوا له بالتدريس في عدّة مساجد. وكانوا يحضرون دروسه أحيانا. ولمّا رئس من الرجوع مباشرة الى تونس وعلم أن السفن التونسية مترقّبة باستانبول قبل عرض من يسمّى سلام لحمله في سفينته الى العاصمة العثمانية. وفي البحر هاجم «النصارى» السفن التونسية التي كانت عائدة الى تونس. وهكذا اضطر محمّد سعادة الى الإقامة في استانبول التي مدح كرم سكّانها عامّة وعلمائها خاصّة. ونزل ضيفا على قاضي العسكر عارف أفندي ومدحه بمناسبة تعيينه في هذا المنصب الذي تقلّده بعد عشرين يوما من وصول المترجم. ولقد أحرز على نصيب من مال الأوقاف المخصصة للعلماء والتي توزّع عادة في المولد النبوي. وكان نصيبه ما يعادل أكثر من ثلاثة وثلاثين ريالا تونسيا. وذكر هذا لكي يلفت انتباه المسؤولين عن مراقبة الأوقاف الشبيهة في تونس وكان يعتبر — كما سنرى — أنها تدار إدارة سيئة. وألقى دروسا في استانبول وحضر دروسا أخرى. لكنه لم يستطع التحاور محاورّة مفيدة مع بعضهم لاختلاف اللغة، عدا قلة من العلماء كعارف أفندي

(11) نفس المرجع. الورقة 107 وجه.

(12) نفس المرجع. الورقة 110 وجه.

الآنف الذكر. ألا أنه احتفظ بانطباع حسن عن استانبول، ويذكر أنه لولا «حبّ الوطن» والواجب نحو «العيال والأولاد» لبقى بها وبلغ فيها أسمى المناصب عن جدارة.

وعندما رجع الى تونس ملآن الوطاب بما نهل من علوم ألقى في أول الأمر دروسا احتسابا بجامعة الزيتونة. لكن سرعان ما حياه الأمير بمنح لم يتعرّض الي تفصيلها. ألا أن حسين خوجة في «ذيل بشارات الايمان» الذي ألفه سنة 1137 هـ. (1724 — 25 م.) ذكر أن الباي أسند اليه «وظيفا» كمدرس بجامعة الزيتونة وسمّاه أيضا بالمدرسة المنتصرية. ويبيّن لنا السنوسي أنه صار شيخا لهذه المدرسة حوالي 1125 هـ. (1713 — 14 م.). وهذا يتفق مع ما في «قرّة العين» حيث أخبرنا المؤلف أن المفتي الأسبق علي الرصاع حقد عليه عندما لامه على تلطّيح جدار المدرسة بقمامة داره. لقد كان محمّد سعادة اذن في تلك الفترة في نعمة من العيش خصوصا وقد أجاز له الباي — على ما يظنّ — خطة العدالة اذ يشير مرّات عديدة الي اشتغاله بها (13). وفي أواخر سنة 1135 هـ. (1723 م.) (14). اتهم بالتدليس في نطاق تلك الخطة وذلك لتزويره وثيقة بادخاله رجلا في النسب الشريف وهو ليس بشريف. ووقع التحقيق معه بدون مجاملة من قبل القاضي وعدد من المفتين. ثم رفعت القضية للأمير فذهب المؤلف للقائه بالقيروان حيث كان مع المحلة العسكرية لاستخلاص الضرائب. وباعانة من باش كاتب قدّم له قصيدة استعرض فيها حالته واسترحمه. وبعد مدّة من التردّد تحصّل على عفو الباي بتدخل من نفس الباش كاتب قاسم بن سلطانة (15). وتنوسيت هذه الحادثة سريعا لأنه سمّي فيما بعد في وظائف مهمّة. وفي شعبان 1140 (مارس — أبريل 1728) كان عضوا بصفة مفت

(13) نفس المرجع. الورقة 83 وجه : «في دكّاني».

(14) «دافع» المؤلف عن نفسه في «القرّة» وهي بتاريخ محرم 1136 (أكتوبر 1723).

(15) حول هذا الشخص انظر «المشعر» (الترجمة) ص : 141.

ضمن وفد رجال الدين الذين بعثهم حسين بن علي باي الى جبل وسلات
لحمل ابن أخيه علي باشا على العدل عن ثورته (16).

وبعيد دخول علي باشا الى مدينة تونس في سنة 1147 هـ. (1735 م.)
باعانة من حسين، داي الجزائر، كان محمد سعادة من جملة أفراد حاشيته
وتمتع بحظوة كبيرة لديه حتى أن الصغير بن يوسف قال أنه كان «مقرّبا منه
وألصق به من القلادة بالعنق». واتهمه هذا المؤلف بأنه سعى للاضرار بأقارب
زملائه القدامى ومنافسيه وبالأخص ابراهيم بن علي شعيب قاضي باردو السابق
وقد حاول سجنه ليسبب رجوع والده الهارب (17). وفي تذكرة («تسكرة») (18)
محفوظة بوثائق الحكومة التونسية صادرة عن علي باشا ومؤرخة في «غرة
جمادى الأولى 1151» (أوت 1738) أطلق عليه لقب قاض. وهذه الوثيقة تؤيد
ما ذكره السنوسي الذي يؤكد أن علي باشا سمى منذ أول عهده (19) محمد
سعادة نائبا مالكيا لقاضي تونس الذي كان — كما هو معروف — تركيا حنفيًا
يسمى مباشرة من استانبول. وعندما تحصل علي باشا على الاذن من السلطنة
العثمانية بتسمية قاضي تونس بنفسه من بين الفقهاء أبناء البلاد في سنة 1157
هـ. (1744 — 45 م.) يبدو أن محمد سعادة قد تقلد إذاك — حسب قول
السنوسي — خطة قضاء المالكية بعاصمة تونس. ثم ترقى الى «رئاسة أهل
الشورى» في تاريخ لم يحدده لنا.

على أن تلميذه العياضي الذي ترجم له نسب اليه منذ سنة 1153 هـ.
(1740 — 41 م.) ووظيفة مفت. ويبدو من السياق أنه كان مقدما على بقية

(16) انظر «الاتحاف» II ص ص. 107 — 8.

(17) «المشروع» مخطوط تونس رقم 3538 الورقة وجه. هذه الفترة ناقصة في الترجمة
الفرنسية.

(18) الوثائق العامة للحكومة التونسية. خزانة 37 II، الصندوق I الملف 4.

(19) «المسامرات» III الورقة 11 ظهر. العبارة غير دقيقة. استقر علي باشا بتونس منذ
سنة 1147 هـ. (1735 م.) وأصبح صاحب السلطة بلا منازع بعد وفاة عمه
سنة 1153 هـ. (1740 م.).



الأشخاص الذين يحملون في نفس الكتاب اسم مفت. ولا يعرف كيف يقع التوفيق بين ما ذكره مؤلف معاصر للأحداث وبين ما ذكره السنوسي. ولئن عاش هذا أكثر من قرن بعد الأحداث فإنه كان في الغالب يكمل مصادره الكتبية بدراسة رسائل بخط مؤلفيها أو وثائق عدلية كان يجمعها أو يرجع إليها بصفته كاتب جمعية ادارة الأوقاف. ولقد أشرنا آنفا الى أننا وجدنا في الوثائق التونسية ما يؤكد جانبنا من المعلومات التي انفرد بتقديمها. فلا يمكن اذن رفضها بسبب وجودها في كتاب متأخر.

ويمكن أن نتخطى المشكلة بافتراض أن محمد سعادة كان يجمع بين الوظيفتين. لكننا نجد في نفس الكتاب (20) أن العياضي، ثم السنوسي فيما بعد، يعطيان اسم قاض لحمودة الريكلي الفقيه المالكي المتوفى سنة 1161 هـ. (1747 — 48 م.). وعن عزل الريكلي هذا، لم يذكر من ترجموا له شيئا، حتى السنوسي (21) نفسه، الذي نجده، من جهة أخرى، متحفظا بشأن «الوظيفة الشرعية» التي عزل علي باشا محمد سعادة عنها حوالي 1161 هـ. (1747 — 48 م.) ثم أعادها له بعد قليل (22). أما بقية من ترجموا لسعادة فالظاهر أنهم اقتصروا على النقل عن بعضهم ولم يأتوا بالطريف في هذا المضمار فلا يمكن أن نعتمد عليهم لترجيح أحد المصدرين الآنفى الذكر. ويمكن لنا أن نأخذ هذه الوثيقة بعين الاعتبار دون أن نرفض تماما المعلومات المستقاة من كتب التراجم

(20) انظر «مفاتيح النصر» الورقة 27 ظهر.

(21) انظر «المسامرات» طبعة تونس ص : 122 وما بعدها. وقد ذكر ص : 123 ان الريكلي باشر القضاء وذكر في نفس النص ص : 124 انه احتفظ بهذا المنصب الى مماته.

(22) الظاهر أنها الحادثة المرورية في «الانحاف» ص 107 — 8. ألا أن العزل كان تأثيره أشد مما يزعم ابن ابي الضياف ويبدو أنه كان مصحوبا بالسجن. (انظر «المسامرات» III الورقة 12 — 13 وجه).

إذا ما افترضنا أن علي باشا (23) قد ولى وعزل أعضاء المجلس الشرعي مرّات عديدة ومتوالية بسرعة وهو ما لا يُستغرب من باي مثله غريب الأطوار. فيكون محمد سعادة بذلك قد سمّي قاضياً في بعض الفترات. أمّا الخطة التي باشرها مدّة طويلة حتّى بقي ذكرها عالقا بالأذهان واسمها مقترنا باسمه على الدوام فهي بدون شك خطة الأفتاء.

وفي سنة 1169 هـ. (1756 م.) استرجع أبناء حسين بن علي نفوذهم على مملكة أبيهم بفضل مساندة جيش الجزائر. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الحكم بيد الأخ الأكبر محمد (1169 — 1172 هـ. / 1756 — 1759 م.) بمساعدة أخيه الأصغر وخلفه علي. وتوفّي. سعادة في عهد محمد باي سنة 1171 هـ (1557 م.) ولم يذكر لنا من ترجموا له شيئاً بشأن هذه الفترة القصيرة والنهائية من حياته.

(23) حسب رواية الصغير بن يوسف «المشروع» مخطوط الورقة 111 ظهر والترجمة ص : 244) يبدو أنه أراد أن يُدلّ أهل تونس — الذين تمسكوا منذ زمان بأن يولّى عليهم قاض مولود بمدّنتهم — فعزل قاضيهم وعوّضه بفتيه أصيل مدينة الكاف وقد كان من قبل قاضي باردو. ألا أنه لم يذكر لنا اسمه. ولعل السنوسي أخذ بعين الاعتبار هذه الفقرة من «المشروع» فخصّص في جزء «المسامرات» الذي يتعرض فيه لقضاة المالكية بتونس ترجمة لـ«فقيه كافي الأصل كان من قبل قاضياً بباردو» 111 (الورقة 13 وجه) ولا يزيد على ذلك شيئاً. ولا يعطينا كلا المصدرين لا التاريخ ولا اسم القاضي المعزول ولا اسم خلفه. ونجد نفس الإبهام عند المؤلفين القريبين العهد. (انظر محمد بن الخوجة : «القضاء الشرعي» في مجلة الزيتونة 111 عدد 6 (ربيع الأول 1358 / ماي 1939) ص : 248 و 111 العددين 7 و 8 (جمادى الأولى والثانية 1358 / جويلية أوت 1939) ص : 326.

II — المؤلفات

ظلَّ محمّد سعادة مشهورا بتضلّعه في العلوم التقليدية. وكان معاصروه يتذوّقون نثره ونظمه (24) كما أنّهم نسبوا إليه حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (25). أمّا كتابه «قرّة العين» فهو الذي يعيننا بصفة خاصّة.

يذكر محمّد بن الخوجة في «معالم التوحيد» أن مكتبة المرحوم مصطفى آغة تحوي مخطوطا — يظنّه فريداً — من الكتاب، غير أنّنا لم نجد له أثرا (26) رغم ما بذلنا من جهد. ولقد تمكّنا من الاطلاع على مخطوط آخر محفوظ في المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم بتونس رقم أحد القراء أوراقه الموجودة (27) وعددها 122. ألا أنّه ينقصه عدد هامّ من الورقات لعلّها تدرج بين الورقتين 10 و 11 وتوافق الفصلين الثاني والثالث من الباب الأول. والأرجح أنها تتناول الخصال الواجب توفّرها في أولي الأمر وأنها تتضمّن مثل بقية الفصول تمجيدا للباي حسين بن علي ونشرا لفضائله.

والملاحظ وجود تشطّيات في ذلك المخطوط فوق عدّة فقرات تتعرّض كلّها بالتفصيل وينوع من التشفّي إلى المخازي المنسوبة إلى المفتي حمودة

-
- (24) انظر العياضي : «مفاتيح النصر» المخطوط المذكور. الورقة 17 وجه — ظهر ومحمد النيفر : «عنوان الأريب» II ص : 15.
- (25) «مفاتيح النصر» الورقة 18 وجه و«العنوان» II ص : 15. وكلاهما يذكر تقيظه الطويل لـ «شرح التسهيل» الذي صنّفه علي باشا ثاني الحسينيين.
- (26) ذكر لنا الشيخ محمد الشاذلي النيفر أن أخاه الأكبر السيد أحمد المهدي يملك نسخة من «القرة» لكنه لم يتمكّن من السماح لنا بالاطلاع عليها.
- (27) لقد أبقينا هذا الترقيم تيسيرا على القارئ ألا أننا نرجوه أن لا ينسى النقص الذي أشرنا إليه هنا.

الرصاص (28) وهو المعنى بهذا الهجاء. وتوجد فوق فقرات أخرى أوراق ملصقة تغطّيها تماما. ومن السياق يفهم أنها تتعلق بنفس الموضوع. ولقد عوّض النصّ المشطّب بكتابة على الهوامش أو على الأوراق الملصقة لتلطف من حدّة النصّ الأصلي وتتضمن صيغا أعمّ أو أقلّ اقذاعا أو حتّى مواظب أخلاقية ومسائل قضائية. وقد لا تعوّض الجمل المحذوفة أحيانا بل يقتصر في الصيغة الجديدة على ربط بسيط بين الأجزاء المتبقية (29). ألا أنه في مرّة من المرّات وقع تشويش في المخطوط بسبب ورقتين تكرّرت فيهما الى حدّ كبير نفس الفقرات الموجودة من قبل في النص (30).

والملاحظ أيضا أن كلّ هذه التنقيحات مكتوبة بنفس الخطّ دائما وهو مخالف للخطّ الذي كتب به المخطوط. وإذا صحّ لنا أن نتبيّن الخطوط بسيماؤها فإنّ ذلك الخط الدخيل على المخطوط يتّسم بنوع من الاهمال يجعله شبيها ببعض التعليقات الهامشية. فلعلها جميعها كتابات قارىء استهجن ما في الكتاب من حقد مفرط؟ أو لعلها تنقيحات بيد المؤلّف نفسه بعد أن حنّكه الأيام وصار بحكم الوظائف العظمى التي تقلّدها في أواخر حياته أكثر تعقلا واعتدالا ورضانة؟ لا يمكن لنا أن نجيب عن هذا السؤال إلا بمقارنة هذه الكتابات بنماذج — لم يتيسر لنا العثور عليها — من خطّ المؤلّف.

(28) حول هذا المفتي انظر «الذيل» ص : 129، مختار العياضي «مفاتيح النصر» الورقة 24 ظهر، الصغير بن يوسف : «المشعر» مخطوط الورقة 41 ظهر وهو يذكر أيضا أحد أبناء عمّه الحاج محمّد الرصاص عدل غابة الزياتين وأحد أنصار علي باشا سنة 1140 — 42 هـ. (1727 — 30 م.) انظر «المشعر» الترجمة ص : 110.

(29) مثلا : 42 وجه، 67 ظهر، 70 وجه وظهر.

(30) في الترميم الحالي لأوراق المخطوط يتكرر في الورقتين 95 و96 — مع بعض الانقطاعات — النص الموجود في 53 ظهر — 55 ظهر وكذلك الاضافة الهامشية الموجودة في 70 ظهر. أما التنقيح الموجود في 97 وجه فهو على خلاف ذلك لا يوافق نهاية 96 ظهر ولا نهاية 94 ظهر.

ونجد في المخطوط ما قد يعيننا على ضبط تاريخ هذه التصويبات والاضافات. ففي فقرة من الفقرات يشير النص الى الشروع في بناء فسقية قرب قرية الملائسين بأمر من حسين باي وفي الحاشية ذكر اتمام بناء ذلك الحوض كما ذكرت أوصافه (31).

وعلى كل، فان المخطوط الذي اعتمدهنا يسمح، في حاله الراهنة، باعطائنا فكرة عن الكتاب وان كان يصعب لأول وهلة تصنيفه في صنف معين. وتتضمن المقدمة (32) عنوانه الكامل وهو : «قرّة العين بنشر فضائل الملك حسين وقمع ذي المين». ويبين لنا مؤلفه أنه فرغ من تأليفه في أواخر محرم 1136 (أكتوبر 1723) كما يذكر عدّة مرّات الدواعي التي دعتة الى كتابته بشيء من السرعة على ما يبدو من ظاهر لفظة «عجالة» المستعملة في شأنه (33). وكان محمّد سعادة راغبا في أن يعرف الأمير بنفسه ويستمنحه رعايته وعطفه، لأنه كان إذاك في موقف حرج بسبب التزوير الذي اتهم به (34). وكان أعداؤه قد حدّثوا الباي بذلك واغتنموا الفرصة للايقاع به ساعين الى أن تسلّط عليه عقاب صارم ولا أقلّ في رأيهم من نفيه بمصر. ويجوز أن يكون بعض القضاة من أصحاب الرتب العالية قد تضايقوا من المؤلّف الذي كان يتباهى بطلبه العلم في القاهرة ولا يتحرّج من انتقاد بعض ما يصدرونه من أحكام انتقادا لاذعا. فلا يستغرب أن وجدوا الفرصة سانحة للعمل على ارجاعه من حيث أتى. ولم يسع محمّد سعادة إلا أن يدافع عن نفسه — بمساعدة خفيّة من بعض المقرّبين الى الباي — ناطقا بفضله ومعلنا عن براءته في العديد من المدائح والعرائض التي وجهها اليه.

(31) الورقة 39 وجه.

(32) 6 ظهر.

(33) 12 وجه.

(34) انظر ما سبق (ترجمة محمد سعادة).

ولقد استُهلَّ الكتاب بمقدمة لم تتجاوز بضعة ورقات (35) ثم قُسم إلى قسمين كبيرين يتضمّن كل واحد منهما عدّة فصول وينتهي بخاتمة خصّصت بأكملها لتشكّيات المؤلّف. ولقد سبق له أن عرضها — ممزوجة بمطاعن في عدوّه — في الفصل الأول من الكتاب وخاصة في الفصل الثاني. أمّا المقدمة فقد بدأها بالاشادة بورع الأمير وكرمه ثم تطرّق إلى تلخيص محتوى الكتاب وبيان مقاصده من تأليفه. يقول انه كان يتوق إلى أن يترجم للباي ترجمة تليق بفضائله وجيل أعماله. لكنه لم يتمكن من تحقيقها بسبب صروف الدهر ولأن من سبقه من المؤرخين لم يخلفوا مصنّفًا يتخذه مدخلًا أو مرجعًا. أمّا كتاب «المؤنس» لابن أبي دينار فهو يصدر عليه أحكاما قاسية جدًّا ويقول انه مكتوب «بلغة عامية» وخال من الشواهد الأدبية (36).

ويتناول القسم الأول الصفات الحميدة التي هي ثمار العقل. ولقد اجتمعت للأمير الحكمة بنوعها : الفطرية والمكتسبة. وهو لذلك تقيّ، متواضع، بشوش، سخيّ، عادل. ثم يسهب المؤلّف في الحديث عن عدل ممدوحه معتبرا هذه الفضيلة — حسب المفهوم الذي ورثه المتكلّمون العرب عن أرسطو — وسطا بين رذيلتين — مثل سائر الفضائل الأخرى ومثل الدين الحق، دين الاسلام (37). ويخصّص المؤلّف صفحات عديدة — جديرة بالاهتمام — للعلم ومنافعه ودوره في حياة الدول وتسيير الأمور. ثم يتخلّص إلى ذكر ما أنجزه حسين بن علي لفائدة التعليم وما قام به عموما من أعمال تستحقّ الثناء مثل تشييد البناءات للمصلحة العامة وتهديم الحانات وغير ذلك.

ولقد امتزجت في هذا القسم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والحكم المختلفة والنوادر والعبير والمدائح للأمير بإشارات تاريخية لا تخلو من الدقّة أحيانا. فنعلم مثلا أن حسينا بن علي أعاد الاعتبار للقانون القديم القاضي بمنح

(35) 1 — 6 ظهر.

(36) 6 ظهر.

(37) 25 وجه، 26 وجه و29 وجه.

شيوخ الجامع الأعظم محاصيل الجزية المفروضة على غير المسلمين (38). بل خصّص جانباً من غنائم القرصنة للصلحاء الذين تخلّوا عن كل مكسب وانقطعوا للتعبّد (39)، وكان قد أحدث مدرسة في تونس وسمّى على رأسها شيخاً، فكشّف لنا سعادة بهذه المناسبة عن التنافس وعن المكائد التي دبّرت لأن «عدّوه» كان من بين المتنافسين على هذا المنصب. ونستفيد أيضاً من كتاب «قرّة العين» معرفة الفترة التي أنشئت فيها بعض البناءات مثل الحوض القريب من قرية المّلاسين على أبواب تونس والذي انشئ مدّة تصنيف الكتاب (40). كما نستفيد من إضافة هامشية أن هذا الحوض قد تمّ فيما بعد بناؤه (41). ونجد كذلك إشارة (42) الى إبطال الضريبة غير المفروضة في القرآن على الزياتين ثم يختم المؤلف القسم الأول بحكم منظومة في شكل أرجوزة.

ويتناول القسم الثاني ولايات الدولة والشروط الواجبة شرعاً للارتقاء إليها. ويكاد ينحصر اهتمام المؤلف في الولايات ذات الطابع الديني كالقضاء والافتاء وإدارة الأوقاف. ويقدم للباي توصيات في هذا الغرض مستوحاة من مشاغله الشخصية ومن الأحداث التي عاشها. وهكذا نتعرّف على بعض التصرفات الشائعة في ذلك العصر والتي يرى فيها محمّد سعادة إسرافاً فيقول: «ان الملك مباشر على الوجه الأكمل بفضل الأمير لكن فيما عداه ما زالت المفاسد باقية» (43). من ذلك مثلاً أن مداخيل أوقاف الجامع الأعظم المعدة للمشائخ يوزّعها مدير

(38) الورقة 27 ظهر و38 وجه.

(39) 28 وجه.

(40) الورقة 35 ظهر و36 ظهر.

(41) 39 وجه.

(42) 41 ظهر.

(43) 53 ظهر.

الأوقاف كما يريد ويستهي (44) لأنه في حمى أعضاء المجلس الشرعي (45). ويستنكر المؤلف تعصّب بعض سكّان تونس الذين يتظاهرون باحتقار المشايخ وأصحاب المراتب الدينية المولودين خارج العاصمة وينعتونهم «بالبرابنية» (46) وقد كان هذا موقف بعض أفراد عائلة الرصّاع إزاء المؤلف فذكّروهم بأصلهم التلمساني (47) وسجّل بعض الأخطاء التي ارتكبها المفتي الرصّاع. ويمكن أن نستقي معلومات متنوّعة من هذه الصفحات فنستفيد مثلا أنه لم يكن يوجد في تلك الفترة بتونس إلا قاض واحد لأن وظائف القضاء المختصة بالزواج مثلا قد انقرضت (48) بعد أن كانت موجودة في العهد الحفصي. كما أن البناءات في حارة اليهود كانت خاضعة لرخصة يمنحها القاضي (49) وأن مساجد عديدة كانت إذاك خرائب منهدمة في تونس (50). ويختم المؤلف هذا القسم بقصيدة تظلمها في رثاء شيخه محمّد فتاة (51).

وفي الخاتمة (52) يعرض المؤلف المصاعب التي تسبّب له فيها المفتي الرصّاع وبعض أقربائه والأزدراء الذي كانوا يظهرونه له لأنه منستيريّ نازح الى تونس (53) فيذكر أحاديث نبوية مأثورة عن فضائل مدينة المنستير «إحدى أبواب الجنة» (54) ويقدم لنا أيضا معلومات عن أسرته وطفولته ثم عن دراساته

(44) 50 ظهر وما بعدها.

(45) 53 ظهر.

(46) 67 ظهر.

(47) 72 ظهر.

(48) 77 وجه.

(49) 90 وجه وظهر.

(50) 91 ظهر.

(51) 97 وجه.

(52) 99 وجه وما بعدها.

(53) الى 101 ظهر.

(54) 102 وجه.

في تونس والقاهرة (55) كما يقصّ علينا رحلته التي دامت سبع سنوات بشيء من التفصيل ويذكر أنه بدأ يدرّس عند عودته، لكنّه كان عرضة لعداوة جماعة الرصاع. ووجهت ضده تهمة تدليس خطيرة فاستعان ببعض الوجهاء من الأعيان وتوسّل للأمير بقصائد عديدة الى أن تكرّم عليه (56). ويذكر المؤلف جملة من تقاريطه له في مناسبات مجيدة من عهده الزاهر. وتسترعي اهتمامنا بالخصوص القصيدة التي يهنئه فيها بولادة أحد أبنائه (57) وقصيدتين في مدح الباي نظمها محمّد سعادة لاثنين من تلاميذه وسمح لهما أن ينسباها لنفسيهما. وبذلك تمكّن أحدهما من التقرب الى الأمير عند زيارته الى ضريح سيدي أبي سعيد (58) قرب العاصمة وتمكّن الثاني من الحصول على اعفاء من الضرائب لفائدة طلبة احدى الزوايا التي أنشأها (59). ويختتم المؤلف بفقرة يسوقها مع أبيات من نظمه فيها ذكر لعدد من الصلحاء الذين عاشوا في صدر الاسلام والذين يتبرك الناس عادة باستحضار أسمائهم في أوقات الشدّة (60). ويضيف أنه سرد هذه الأسماء للأمير حتى يستحضرها «عند الحاجة».

اتضح لنا إذن أن كتاب «قرّة العين» صنّفه صاحبه ليدافع عن نفسه من جهة، وليقرّظ ممدوحه من جهة ثانية، وليبرز علمه وقيّمته وبالأخصّ مدى تبحّره في علم الأحكام من جهة ثالثة. وكان هذا العلم مفيدا جدّا للقضاة ومعاونيهم كالعُدول وغيرهم. ولعلّ المؤلف قصد بهذه الناحية أن يُشعر الباي بمدى الخسارة التي تنجرّ عن التخلّي عن رجل مثله. ولعلّه قصد أيضا — استنادا الى النص الذي يجيز ذلك بل يوحى به في مواضع مختلفة — أن يرشّح نفسه

(55) 102 ظهر — 111 ظهر.

(56) 115 ظهر.

(57) 116 ظهر.

(58) 117 ظهر.

(59) 118 ظهر.

(60) 121 وجه.

لاحدى تلك الخطط التي تحدّث عنها مثل القضاء أو الافتاء. أما الجانب المخصّص للتقريظ فقد أتى أقلّ اتساعا ممّا أراد المؤلف ويعلّل ذلك بضيق ما كان لديه من وقت ولكثرة المشاغل التي فرضتها عليه الظروف. وكان همّه الأكبر أن يدافع عن نفسه ويهاجم خصومه وهو ما قام به فعلا بإسهاب. ومن جهة أخرى فإنّ الجانب القضائي المتعلق بعلم الأحكام لم يتطلّب منه في الغالب إلاّ استحضار ذكرياته، ولذلك احتلّ هذا الجانب قسما لا بأس به من المصنّف.

أما تقرّظه للباي فقد رأينا أنه صدّره بملاحظات عامّة حول الفضائل تملأ صفحات عديدة من كتابه. وأصبحت هذه الطريقة متبّعة فيما بعد من قبل المؤلفين أمثال حمّودة بن عبد العزيز صاحب «الكتاب الباشي». فلم يبق اذن — توضيحا لهذا العرض النظري — إلاّ مجال محدود لتسجيل ما يستحقّ الذكر من أعمال الباي. وهو ما نأسف له لأنّ هذه الناحية هي التي يضطلع فيها محمّد سعادة بمهمّة المؤرخ الرسمي. إلاّ أن المؤرخ الحديث يستطيع أن يجد في كتاب «قرّة العين» فائدة أخرى اذا ما إتخذة وثيقة مباشرة عن منافسات رجال العلم والدين في ذلك العهد. ويقدم لنا المؤلف — في عرض تعقّب لأخطاء أعدائه وخصومه — معلومات عن كيفية تحقيق الوثائق القضائية وإدارة الأوقاف وعن العلاقات بين مختلف أصناف الحكّام والقضاة بل عن شتى ضروب التعديّات والتجاوزات التي كانت الشوارع والمحلات العمومية مسرحا لها. فاذا بنا نكتشف نماذج جافية وحقيرة من الناس يتطارحون مسائل لا تخلو من عبرة في تفاهتها ويتمسكون بمصالح كثيرا ما تتراءى لنا خسيسة، واذا بنا بازاء صور معكوسة لما امتلأت به عادة كتب التراجم من إطرأ مفرد رتآن يخيبّ دوما ظنّنا.

حسين خوجة وكتاب «بشائر أهل الإيمان» وذيله

1 — المؤلف

في غياب ترجمة مستوفاة لحسين خوجة يتعين علينا أن نجتمع الإرشادات التي تخص حياته وآثاره مما نعرّض عليه عرضاً في كتب الأخبار المعاصرة بدءاً بكتابه : «ذيل بشائر أهل الإيمان» (1).

وتتعلق جميع المعلومات التي لدينا بفترة نضجه فلا نستطيع أن نحدّد أصله ولا تاريخ ولادته ولا مكانها ولا كيف قضى شبابه. وانما نستخلص من لقبه ومن الوظائف التي تقلدها كما نستخلص من انتسابه الى المذهب الحنفي أنه كان من أصل تركي. ونجده يلقب بعض الفقهاء التونسيين «بشيخنا» و«أستاذنا»

(1) المصادر الأصلية الأخرى هي : «الحلل السندسية» للوزير السراج ال، 3 ظهر وفي مواضع مختلفة حيث يقتصر على ذكر اسمه ووظيفته : «الحاج حسين خوجة رئيس كتبة الملك» وفي ال، 63 يذكر لقبه : «وزير أميرنا» و ال، 67 ظهر. و«المشرع الملكي» للصغير بن يوسف. مخطوط، الورقة 103 ظهر. والترجمة ص : 224.

في سياقات يستبعد أن تعتبر مجرد مظاهر احترام. ويشير النص إشارة صريحة الى أن علاقته بالشيخ محمد زيتونة (2) والشيخ الصغير داود (3) كانت علاقة التلميذ بأستاذه. فلا شك إذن أن حسين خوجة تلقى تكوينه — أو جانباً منه على الأقل — في الجامع الأعظم وفي مدارس تونس.

والظاهر أن معاشرته للمراديين كانت مبكرة وأنه تقرب بطريقة من الطرق الى محمد باي أحد أبناء مراد الثاني.

وبسبب تلك الصلة وجد نفسه في مأزق عندما اضطر هذا الأمير الى مغادرة العاصمة سنة 1105 هـ. (1694 م.) وتعرض صاحبنا الى مضايقات الدايات طاطر محمد فالتجأ إذاك الى زاوية سيدي علي عزوز بزغوان.

وعاش في صحبة هذا الولي الصالح الذي يبدو أنه نصحه بالالتحاق بمحمد باي حالما يرجع الى تونس. وفعلاً اتخذه الأمير في تلك الفترة كاتباً له وكلفه بالخصوص بمراسلاته باللغة التركية (4) وتقلد نفس الوظائف في عهد حسين بن علي (1117 — 1153 هـ. / 1705 — 1740 م.).

وفي الفترة الفاصلة بين العهدين ارتحل الى مكة سنة 1111 هـ. (1699 — 1700 م.) وأدى فريضة الحج ثم زار القدس ودمشق. وسافر مرة ثانية الى الحجاز سنة 1124 — 1125 هـ. (1712 — 13 م.) حيث اجتمع بشيخه محمد زيتونة الذي لم تكن تلك الحجة حجته الأولى (5)، هو أيضاً.

ولقد قام حسين خوجة برحلته الأولى في عهد مراد الثالث (1110 — 1114 هـ. / 1699 — 1702 م.) المشهور بنحسه وشؤمه. أما رحلته الثانية الى المشرق فعمل الدوافع اليها لم تكن مجرد الرغبة في آداء الفريضة مرة أخرى

(2) «الذيل» ص : 132.

(3) نفس المرجع ص : 145.

(4) «الذيل» ص ص : 215 — 216.

(5) «الذيل» ص : 233 و 237 و «الحلل» III ورقة 103 ظهر.

صحبة رفيقه العلامة وقد سبق له أن نال لقب حاج. ففي سنة 1124 هـ (1712 م.) غادر تونس ومّر بمصر ثم حجّ ومكث بالحجاز الى سنة 1126 هـ. (1713 م.) ويمكن تفسير طول هذه الاقامة بكثرة الاتصالات التي أجراها مع عدّة رجال من الأولياء ذكرهم في خاتمة «الذيل» ومع غيرهم ممن سكت عن ذكرهم. لكن الوزير السراج كشف لنا عن أسمائهم وأعلمنا أن حسين خوجة استأنف في الحجاز المساعي التي كان أحد أقرباء الباي قد قام بها قبل ذلك بيبضع سنوات قصد مهادنة محمّد بن مصطفى. وكان محمّد هذا ملازما قديما لابراهيم الشريف ومنافسا لحسين بن علي في السلطة. وقد انتهى به الأمر الى أن عاد لتونس سنة 1129 هـ. (1717 م.) وأثار فتنة أودت بحياته.

وكان يودّنا أيضا أن نحصل على بعض الارشادات عن السنوات التي عاشها المؤلف بعد هذه الحجّة الثانية وأن نتعرّف بصفة يقينية على تاريخ وفاته لأن ما ذكره ناشرو «الذيل» بعد قرن ونصف يبدو بلا شك مغلوطا اذ يجعلون وفاته سنة 1167 هـ. (1754 م.). لكن يستبعد أن يكون صاحبنا قد عاش طفلة عهد علي باشا (1153 — 1169 هـ. / 1740 — 1756 م.) دون أن يلحقه أيّ أذى ودون أن يشير الى وجوده مؤرخو ذلك العصر من أمثال الصغير بن يوسف الذي يحملنا بالعكس على الاعتقاد بأن حسين خوجة مات قبل اعتلاء علي باشا عرش تونس ويروي لنا تهديدات هذا الباي واهاناته لمصطفى بن الحاج حسين خوجة في جملة من هدّد وأهان من الناس. ولا شكّ عندنا حسب السياق أن مصطفى هذا هو ابن مترجمنا وأن الباي طالبه بتسليم «كل ما جمعه أبوه بفضل هبات الباي حسين» (6). وذكر لنا أنّ مصطفى كان «شيخا يتعاطى دراسة العلوم» وأنه أعطى كل ما كان يملك واضطر الى الاستنجاد بأخته التي دفعت عنه غرامة كبيرة لاجراجه من السجن. ولم يلبث أن مات بعد ذلك متأثرا — على ما يُعتقد — بما عانى من آلام نفسية (7).

(6) «المشروع» مخطوط. الورقة 103 ظهر والترجمة ص : 224.

(7) يبدو أنه لم يُعتف ولم يُصب بأذى في جسمه وأنّ علي باشا اكتفى بتهديده لارضاخه.

بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان (8)

لم يقدم المؤلف كتابه «بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان» على أنه عمل مبتكر. وإنما هو في الواقع كتاب يتضمن منتخبات ومترجمات. أما النصوص الأصلية فيه فهي تركية وأحياناً فارسية تكملها نصوص منقولة عن مصنفات عربية. والجانب الأوفر منه يتكوّن من تاريخ اللاري أفندي (9) ويتعرّض الى أصول القبائل التي انحدر منها آل عثمان والى السلاطين الثمانية الأولين. وذكر المؤلف أنه اعتمد مصادر أخرى مثل «تاريخ العثمانيين» للنشري (10)

(8) توجد من هذا الكتاب مخطوطات عديدة بتونس ولا يمكن وصفها كلّها هنا. أشهرها مخطوطات مجموعة الأحمدية التابعة لمكتبة الجامع الأعظم (انظر : Roy : Extrait du catalogue des manuscrits et des imprimés de la bibliothèque de la Grande Mosquée de Tunis. Tunis 1900. وأقدم مخطوط لهذا الكتاب يحمل رقم 6554 وهو الوحيد الكامل. ومن جهة أخرى تمّ في المدة الأخيرة اقتناء مخطوط من بشائر أهل الإيمان مؤرخ في 1220 هـ. وأودع في مجموعة «الصادقية» التابعة لنفس المكتبة. ويحمل هذا المخطوط بصفة وثيقة رقم 359 وقد رُقمت صفحاته من 1 الى 612 وهو الذي اعتمدها في هذه الدراسة لأنه أقرب منألا من المخطوطات الأخرى. وسنحيل فيما يلي الى صفحات هذا المخطوط بدون توضيح آخر. وفيما يتعلق بالمخطوطات الأخرى لهذا الكتاب يتعين الرجوع الى : Brockelman, Supplement II, 687. وتجدد الإشارة الى أنّ أجمل تلك المخطوطات هو المخطوط المحفوظ بالمكتبة الوطنية بباريس رقم 4838 من المجموعة العربية وهو بخط الناسخ محمد بن مصطفى بن محمد بن عمارة اليحسني التلمساني وهو مؤرخ في 15 صفر 1258 هـ. (28 مارس 1842 م.).

(9) مخطوط ص : 7. وهو كتاب فارسي مترجم الى التركية مع زيادات ويوجد في «الكشف» ا، 1646 تحت عنوان : «مرآة الأدوار ومراقبة الأخبار».

(10) نفس المرجع. انظر «الكشف» ا، 283، وحول النشرى او نشرى ومكانته فى التاريخ الرسمى التركى انظر : Halil Inaleik : The rise of Ottoman

وذيله لادريس الملازم لركاب السلطان سليم الأول وهو مخصّص له. ووقف كلّ هذه التآليف التركيّة عند أواسط عهد سليمان الأول (سنة 961 هـ. / 1553 — 54 م.) ثم اعتمد حسين خوجة بداية من ذلك التاريخ مصدرين عربيّين هما : «الاعلام بأعلام بيت الله الحرام»⁽¹¹⁾ لقطب الدين محمّد بن أحمد النهروالي المكيّ (المتوفى سنة 990 هـ./1580 م.) و«تأريخ نصرة الايمان في دولة آل عثمان»⁽¹²⁾ للشيخ البكري. ويذكر أنه اعتمد أيضا على «معلومات شفوية موثوق بصحتها وأوراق متفرقة وتقييدات». والى جانب التآليف التي ذكرناها يشير النصّ الى مصادر أخرى متباينة مثل مجموعة التراجم التي صنّفها

Historians of Middle East. Edited by Bernard في Historiography
Lewis and P.M. Holt. London. pp.152 - 64
V.L. Menage : The Beginings of ottoman 175 — 176
Historiography

- (11) درسه De Sacy في : Notices et Extrait des mss de la Bibliothèque Nationale t.n. p.538 sq (توجد ارشادات عن المؤلف ص 142 وما بعدها) نشره Wusrenfeld في Die Chroniken der Stadt Mekka, t.III. 1857 Leipzig, انظر Brockelmann. G.A.L.382 و Sup.II 514 - 15 و«الكشف» ا، 126، و Bulletin de Correspondance Africaine. Année 1884. p.17
- (12) لم يذكر لا بروكلمان ولا حاجي خليفة هذا الكتاب لكن مخطوطا منه يوجد في مكتبة الجامع الأعظم بتونس. انظر الكتاب المذكور ل Roy رقم 4980 ص.55. ويبدو أن المؤلف هو محمد البكري المصري (المتوفى سنة 1028 هـ. / 1619 م.) حيث ذُكر في الجزء الثاني من الموسوعة الاسلامية في مصادر مختلفة. وفي نفس المكتبة يوجد كتاب لابنه محمد بن محمد (المتوفى حوالي 1060 هـ. / 1650 م.) وعنوانه : «سمير الأصحاب ونزهة ذوي الألباب» وهو كتاب في التاريخ العام قد رجع اليه أيضا المؤرخون التونسيون كثيرا ويوجد منه مخطوط في مدينة مونيخ. وقد درسه : Aumer. Dict. arab. Handsch. p.171, n° 424

القاضي شمس الدين الأعظمي (13) البغدادي وهو معاصر لحسين خوجة ومثل
 وكتاب الاحتفالات بختان أبناء السلطان سليمان» ألفه مؤرخ لم يذكر لنا
 اسمه (14) وقائمة في البناءات ذات المصلحة العمومية لم يبين لنا واضعها ولا
 مصدرها (15) ورواية مكتوبة خلفها ترجمان قنصلية فرنسا بأصبهان (16) وخبر
 نقله شفاها عن أحد الدراويش الأزيك (17). وبحكم تباين المصادر وما أقحم
 عرضا في صلب المؤلفات الأصلية من اقتباسات متفاوتة القيمة صيغت أجزاء
 كتاب «البشائر» صيغا مختلفة تبعا لاختلاف المعلومات والوثائق التي كانت
 بيد حسين خوجة. ولهذا لم تأت أبواب الكتاب في نفس المستوى من حيث
 الأهمية.

وابتداء من عهد سليم الثاني (18) أصبحت رواية الحملات في الغالب أقل
 تفصيلا وتساوقا من ذي قبل واختفت التراجم التي كانت تذيّل بها جميع
 الأبواب واكتفى حسين خوجة بنقل فصول من «تاريخ الأعلام» و«تاريخ نصره
 الامام» وهي أقل اسهابا من المصادر التركية التي اعتمدها من قبل. وقد ينساق
 بين الفينة والأخرى في استطرادات يقتبسها من احد تلك المصادر المتباينة التي
 ذكرناها آنفا. فاذا بنا نعثر من جديد على ترجمة تكميلية في نهاية الباب الثاني
 والعشرين (19) مأخوذة من مجموعة التراجم التي أملاها الأعظمي والتي تخصّ

(13) المخطوط ص : 454 — 456. يبدو أن هذا القاضي كان عندما عرفه المؤلف
 قاضيا على الولايات الغربية من الامبراطورية العثمانية. فقد كانت تونس اذن تابعة
 نظريا لمشمولاته القضائية (نفس المرجع ص : 455).

(14) المخطوط. ص : 496.

(15) المخطوط ص : 496 يقتصر على قوله «عَمَّنْ أئَقْ به».

(16) المخطوط ص : 448.

(17) المخطوط ص : 449.

(18) المخطوط ص : 359 وما بعدها.

(19) المخطوط ص : 456 وما بعدها.

علماء معاصرين كان حسين خوجة يعرف أكثرهم وكانت لبعضهم علاقات ببعض المثقفين التونسيين (20).

ولم يبيّن لنا حسين خوجة بوضوح كيف توصل الى تلك المصادر المختلفة ولا كيف استعملها لكن يبدو أنه تمكن من التعرف مباشرة على البعض منهما مثلما توحى به العبارة التي كثيرا ما يردها في بداية الفقرات : «قال جامعه» والمقصود به حسين خوجة اذ لا توجد قرينة تدلّ على خلاف ذلك. ونراه يستعمل في «ذيل البشائر» الذي ألفه هو تلك العبارة عينها للحديث عن نفسه.

ومن جهة أخرى ليس لنا ما يثبت أن المؤلف عمد في بقية الكتاب الى التعريب بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. والأرجح حسب ظننا أننا بازاء مصنف جامع قام فيه صاحبه بما يسمى اليوم «بالاقتباس» أي التعريب بأمانة أحيانا والابتعاد عن النص أو تلخيصه أحيانا أخرى. من ذلك مثلا أن أصول القبائل التي انحدر منها آل عثمان تعرض اليها المؤلف بالرجوع الى مصادر تركية لم يكن قادرا على فهمها بأكملها اذ تحتوي الأنساب المذكورة على أسماء غريبة بالنسبة اليه وعلى تفاصيل متشعبة (21). وقد يعرض له أن يقدم تعريب المؤلفات التركية ويحيل في نفس الموضوع على مصادر عربية مثل «تاريخ الأعلام» وكأنه يلخصه أحيانا عوض أن ينقله بحذافيره (22). وفي موضع آخر يذكر بأن الأحداث التي سبقت فتح الأتراك لتونس يمكن معرفتها بالرجوع الى ما رواه ابن الشّماع وابن أبي دينار (23).

(20) ذكر حسين خوجة (البشائر. مخطوط ص. 456) أن الأعظمي ألف «رحلة» تحدث فيها عن الأشخاص الذين التقى بهم. لكن حسين خوجة قال قبل ذلك (نفس المرجع ص : 454) ان الأعظمي أملى عليه التراجم المذكورة مضيفا — وهذا الغريب في الأمر — أنه نسخها من نص كتبه الأعظمي بيده.

(21) المخطوط ص : 748.

(22) المخطوط ص : 354.

(23) نفس المرجع ص : 327 في الخاتمة.

فالكتاب يحتوي اذن على مقدمة وثلاثة وعشرين بابا. وقد خصّصت المقدمة للكلام عن أصول آل عثمان وخصّصت بقية الأبواب للسلطين الأولين وعددهم ثلاثة وعشرون.

أما الباب الرابع والعشرون فهو طويل جدًا وينطوي على سدس الكتاب تقريبا (24) ومنه يتألف «الذيل» الذي كثيرا ما يرد ذكره ككتاب مستقل.

ويتبدى بلمحة عن تنظيم ولاية تونس التركيّة بعد أن أتم فتحها سنان باشا. ثمّ يتعرّض المؤلف — بصفة نظرية على الأقلّ — الى تدقيق دور الباشا (حيدر) والديوان والقاضي (حسين أفندي) والحامية التركيّة المتركة من أربعة آلاف انكشاري وقائدهم آغا وضباطهم الدايات والبايات الذين كانت وظائفهم غير محدّدة بوضوح لكنّ مستقبلهم كان يبدو زاها (25). ثمّ ينتقل الى الحديث عن ثورة الانكشارية التي انتهت بتولي الدايات لمقاليد الحكم ولم يلبث أن تفوّق أحدهم بعد لأيّ تفوّقا لا مراء فيه (26). ويتواصل عرض تاريخ الدايات يتخلّله تاريخ البايات حيث تمكّن هؤلاء شيئا فشيئا من اخضاع أولئك. ولا يشعر حسين خوجة بالحاجة الى تخصيص باب منفرد للدايات وآخر للبايات كما فعل صاحب كتاب «المؤنس» بل يمزج الأحداث والانجازات المترامنة. وسرعان ما يتقلّص ذكر الدايات أو يكاد ابتداء من الدايات الرابع (27) ويتوطد عرش البايات في الأثناء ويتدعم.

ويخصّص المؤلف صفحات عديدة (28) لوصف عظمة هؤلاء الأمراء والمعالي التي بلغوها وما خلفوا من مبان ومؤسسات شيّدوها للصالح العامّ كالسقايات والجسور والمدارس كما يتعرّض لفتنتهم وصراعاتهم العائلية ونزاعاتهم

(24) المخطوط ص ص : 501 الى 612.

(25) «الذيل» طبعة تونس، ص.ص : 2 — 3.

(26) نفس المرجع ص : 4.

(27) أحمد خوجة : نفس المرجع، ص. : 6.

(28) نفس المرجع ص ص : 6 — 15.

مع بعض الدايات وجبروتهم أحيانا، وينتهي الى ذكر ابراهيم الشريف وتقتيله لمن تبقى من أبناء تلك الأسرة. وقد كان ابراهيم هذا آغا الصبايحية وتولى السلطة فترة قصيرة لم تتجاوز ثلاث سنوات (29) وحمل لقب باي بالاضافة الى لقبين قد تناقص شأنهما كثيرا وهما داي وباشا.

وهكذا يصل حسين خوجة بسرعة الى عهد مخدومه حسين بن علي فيخصّص له قرابة ثلاثة أرباع القسم التاريخي من كتاب «الذيل» متعرّضا بصفة خاصة الى احصاء المباني التي أمر هذا الباي بتشبيدها ومعددا مآثره الصالحة وأولها ترميم مدينة القيروان وأسوارها. ثم ينتقل الى ذكر جميع البناءات التي أقامها حسين بن علي في أماكن أخرى. وكان هذا الأمير يولي عناية خاصة للمنشآت الدينية والتعليمية (من مساجد ومدارس وزوايا) فيدخل التحسينات على بعضها وينشئ بعضها الآخر. وفي عدّة مرات يقحم المؤلف في هذه الصفحات تراجم الشيوخ الذين درّسوا في احدى تلك المدارس أو الزوايا (30). كما يتعرّض الى ما أنجز في تونس نفسها من مصالح عامّة اذ أعيد فتح بعض المساجد والمدارس وأنشئ البعض الآخر وتمّت تهيئة السقايات العمومية ونُظّمت حلقات الذّكر وهُدّمت الحانات وعُوّضت بها منازل وحوانيت وقُفّت على بعض المؤسسات الدينية. وفي ختام هذا الاستعراض لأعمال حسين بن علي الى غاية سنة 1137 هـ. / 1725 م. يذكّر المؤلف بميلاد ابنه محمّد ونشأته وتوليّه قيادة المحالّ وولاية العهد ثم يسوق قصائد نظمت في هذه

(29) نفس المرجع ص ص : 15 — 16.

(30) من ذلك ما ذكره في «الذيل» ص ص : 24 — 32 عن علماء القيروان وفي ص ص : 33 — 39 عن علماء صفاقس وفي ص ص : 40 — 46 عن علماء سوسة وفي ص ص : 50 — 56 عن علماء باجة.

المناسبة (31). ويحتوي هذا الفصل على الأحداث السعيدة التي جدّت في عهد الأمير كما يحتوي على تراجم الشيوخ الذين كلّفهم الباي بإلقاء دروس في غير العاصمة.

أما العلماء الذين كانوا يشتغلون بتونس منذ الفتح العثماني الى عصر المؤلف فقد خصّص لهم الجزء الأخير — وهو الأطول — من كتاب «الذيل» (32). ويوجد شبه بين هذا الجزء الختامي وبين ما اختتمت به الأبواب المنقولة أو المعرّبة من قَبْل اذ كثيرا ما تنتهي بذكر رجال العلم والدين ممّن اشتهروا في عهد السلطان الذي يروون فتوحاته ومآثره. لكن خاتمة «الذيل» تحتلّ هنا أكثر من ثلثي الكتاب (33) ويلوح لقارئها أنها تنقسم الى ثلاثة أقسام. في القسم الأول (34) يجمع المؤلف تراجم أبرز العلماء الذين عرفتهم تونس من سنة 981 هـ. / 1574 م. الى تولّي حسين بن علي سنة 1117 هـ. / 1705 م. والذين توفّوا قبل هذه السنة. أما القسم الثاني (35) وهو الأهمّ فهو يحتوي على تراجم العديد من المشايخ وأصحاب الرتب العالية من رجال الدين الذين عاشوا في ظلّ دولة الأمير ونصرته الناجعة للعلم كما يشهد بذلك المؤلف مستدلاً بعدد غفير من الفقهاء، وذاكرا أسماءهم في كتابه رغم أنّ

(31) «الذيل» ص : 68 وما بعدها. وتوجد صلة بين الأمرين وتمثل من جهة في أن الله رزقه ابنا مجازاة له على ما قام به من ترميم للمنشآت الدينية والتعليمية وتمثل من جهة أخرى في الخبر المتعلق برؤيا لأحد الصلحاء تحققت بولادة ذلك المولود (نفس المرجع ص ص : 71 و 72) نظم أحمد برناز احدى القصيدتين ونظم الأخرى الوزير السراج.

(32) أكثر من الثلثين (ص ص : 73 الى 247) من طبعة تونس.

(33) من ص : 73 الى الآخر (ص : 247) أى 174 صفحة.

(34) نفس المرجع ص ص : 73 الى 109.

(35) نفس المرجع ص ص : 110 — 185.

بعضهم مغرور لا شأن له (36). وأخيرا تَوَجَّح «الذيل» بوضع عشرات من الصفحات (37) خصّصت للتبرّك بذكر جماعة كان حسين خوجة يعرفهم ويُجلِّهم لأنهم «أولياء عظام» وأغلبهم من التونسيين أمثال سيدي منصور النشار (38) وسيدي علي عزّوز (39). لكن بعضهم مشاركة ممن اتصل بهم أثناء حجّته الأولى أو الثانية (40). ولئن كانت التراجم هنا أقلّ من التي وردت في القسم الفارط فهي أطول منها وأوفى وفيها يُشيد المؤلّف بجميع «الكرامات» التي بلغته ويصف بالتفصيل ظروف التقائه بأولئك الصلحاء. فإذا بالقارئ يجد نفسه في أجواء مليئة بالعجائب والغرائب لا مجال فيها لما يحتمل أن يكون حقًا.

ولا يذكر المؤلّف إلا في القليل النادر مصادره في هذا الجزء المخصّص للتراجم. ويبدو أن غالبها شفوية وهم شيوخه أحمد برناز والصغير داود وعلي الصوفي ومحمّد زيتونة. ويرجح أنهم زيادة على تشجيعهم له (41) أمّذوه بأهمّ المعلومات عن الأشخاص الذين لا يعرفهم فالأول مثلا أملى عليه الفصل المتعلق بالحالة الثقافية بتونس في عهد الاحتلال التركي (42). وذكر بأمانة ما

(36) نفس المرجع ص 109 — 10 حيث يؤكد المؤلّف تلك النتائج. ولا فائدة هنا في تقويم وجهة نظره هذه إذ من المعلوم أن حسين بن علي كان راعيا للعلم وأهله. لكن الأشخاص المذكورين — الذين تتفاوت قيمتهم وشهرتهم تفاوتًا كبيرًا — لا تعزى كثرتهم إلى سياسته فحسب بل إلى سياسة المراديين الذين سبقوه. ومن اليسير أن نعثر في الصفحات الأولى من الكتاب على معلومات تبرهن على صحة هذا الرأي.

(37) نفس المرجع : 185 — 245.

(38) نفس المرجع ص : 185 وما بعدها.

(39) نفس المرجع ص : 199 وما بعدها.

(40) نفس المرجع ص : 233، ص : 237، الخ...

(41) انظر ما سبق (ترجمة حسين خوجة) و«الذيل» ص : 149.

(42) «الذيل» ص : 73.

رواه الثاني بخصوص سيدي ابراهيم الجمني أصيل جربة (43). والثالث أعلم بظروف وفاة الشيخ التركي الأصل محمد قارة خوجة (44) وقد أخذ عن معاصرين آخرين معلومات «كالشيخ يوسف» [برتقيز] إمام حسين بن علي، الذي أمده بمعلومات عن الشيخ علي عزّوز الشهير. وأحيانا لا يذكر المخبر مكتفيا بقوله: «من أتق به». على أنه في الغالب عرف مباشرة الأشخاص الذين ترجم لهم والأحداث التي رواها.

والمعلومات التي نستفيدها من هذا الجزء من «الذيل» تتفاوت صحّتها بحسب المصادر التي استقيت منها كما تتفاوت قيمتها بتنوّع الميادين التي تنتسب إليها ووجهة النظر التي تنطلق منها.

وتبدو التراجم في «الذيل» بسيطة نسبيا — باستثناء ما يتعلّق منها بالأولياء — خصوصا اذا قارناها مثلا بتراجم مترامنة كالتي في «الحلل السندسية». فقد أتى بعضها قصيرا جدّا يحتوي على سطرين أو ثلاثة أسطر ويخصّ أشخاصا وردت أسماءهم على سبيل التذكير لا لأمر سوى خلافتهم لأبيهم في خطة الامامة أو التدريس (45). وقد تأتي التراجم أطول باعتبار أهمية المترجم فتتبع في الغالب نفس النظام. يذكر اسمه مسبقا بلفظة شيخ أو سيّد أو شريف تبعا لأصله ومركزه الاجتماعي ثم كنيته وثلاث أو أربع عبارات تقرّظية مناسبة للوظائف التي احتلّها. ويذكر دائما مكان ولادته وفيما قلّ وندر تاريخها. ثم تلي ذلك مباشرة تدقيقات عن الدراسات التي قام بها المترجم وهي في الغالب تشتمل على قائمة تطول أو تقصر بأسماء مدرّسيه وقلّ أن تتضمّن عناوين الكتب المدروسة. كما يُشار الى رحلاته ان ارتحل والى المشائخ الذين التقى بهم. ثم تُبيّن الوظائف المتعاقبة التي شغلها متبوعة بتعداد خصاله الأخلاقية والفكرية وكثيرا ما تُشفع بوصف خلقي موجز. واذا اقتضى الحال تُذكر آثاره في

(43) نفس المرجع ص : 30.

(44) نفس المرجع ص : 80

(45) مثل القلشاني والرصاص ص : 184.

آخر الترجمة مصحوبة أحيانا بحكم يكون في الغالب ثناء حذرا ومقتضيا. أما اذا تضمن ذلك الحكم نقدا أو رأيا دقيقا فانه يرد على لسان سلطة علمية يحتمي بها (46).

وقد تخرج بعض التراجم عن هذا النظام فتكون أطول وأوفى من العادة عندما تتعلّق بأشخاص لعبوا دورا مهماً في العلم والسياسة أو في المناصب التي شغلوها. من ذلك مثلا مصطفى بن شعبان (47) بسبب تأثيره في بعض المراديين، وقويسم بن علي (48) العالم المشهور، ويوسف برتقيز (49) إمام حسين بن علي ونجيه. ويتغيّر ترتيب المعلومات اذا لم يسلك المترجم في حياته المسالك العادية كما كان الشأن بالنسبة الى محمّد سعادة (50) الذي تلقى في شبابه جلّ تعلمه في مصر فورد ذكر مشائخه المشاركة في بداية ترجمته مع اشارة الى سفراته، ولم يُذكر أساتذته التونسيون إلا في الخاتمة (51). وقد تأتي بعض التراجم متميّزة بدقتها كالتي نُحَصِّصت للعالم المغربي الأصل عبد الرحمان الجامعي (52). وفي رأينا أنه حرص — وهو المهاجر المسنّ — على أن يقدم بنفسه تفاصيل عن تكوينه وعن السلط العلمية التي كان يستند اليها.

فالمؤلف يهتم بالمرجمين الاهتمام الذي يقتضيه هذا الصنف من المؤلفات، وهو اهتمام يشمل مشائخهم الذين ينتسبون اليهم كما يشمل أحداث حياتهم المهنية وتدريسهم والمصنفات والشروح أو الحواشي التي ألفوها أو أملوها والأسفار التي قاموا بها خصوصا الى المشرق والبقاع المقدسة والعلماء

(46) مثلا ص ص : 80 91 و 92.

(47) ص : 80 — 83.

(48) ص : 101 — 103. حول هذا العالم انظر ما سبق (ترجمة محمد قويسم).

(49) ص : 169 — 170.

(50) نفس المرجع ص : 160 وما بعدها.

(51) ص : 162.

(52) ص : 165 — 67.

الذين التقوا بهم في هذه المناسبات. وتبدأ التراجم بذكر سنة ولادتهم وتنتهي بذكر وفاتهم. وكثيرا ما ترد في التراجم جزئيات خاصة كأن يذكر أن فلانا كان يمتحن مهنة أو تجارة خارج أوقات التدريس أو أن هذا تزوج في ظروف معينة أو أن ذلك كان له موقف خاص من السلطة والجاه. ومن المحقق أننا ندخل في مجال الخوارق عندما يتعلّق الأمر بالأولياء والصالحين.

أما لغة المؤلف في هذا الجزء من الكتاب فهي مزيج من مصطلحات ذات معنى محدّد — خصوصا عندما تعرض جزئيات عما قام به المترجم من دراسات (53) — ومن صيغ تقليدية يكتشفها شيء من الإبهام. وقد يتسم التعبير بالتكلف (54) لكن ذلك نادر نسبيا.

ويظهر تأثير اللغة التونسية الدارجة في عبارات قد لا يجيزها المشاركة كأن يستعمل «تزايد» بمعنى «ولد» و«صاحب السجادة» بمعنى «إمام» ولفظة «خمول» التي عثرنا عليها بكثرة من قبل (55). وقد يستلهم المؤلف صورا شعبية ليصف لنا وصفا معبرا ذلك الامام الفلاني وهو خارج من الجامع الأعظم «يتهادى كالعروس». كما تكشف بعض الاشارات المهمة من كتاب «الذيل» عن عقلية البرجوازية في تونس. من ذلك مثلا أن الامام أبا يحيى الرصاع (56) سئل وهو على فراش الموت : هل يمكن أن يكون محمّد براو (57) خلفا له ؟ فأجاب : ان أهل تونس لن يقبلوا أبدا أن يتولّى هذه الخطة أجنبي (58). ونفس

(53) مثلا ص : 166 ملازمة ومراجعة. وفي مواطن عديدة ذكر للمؤلفات التي درست بأكملها أو التي درست جزئيا.

(54) هذا الكليشه مثلا ص : 172 «ورث العلم كابرا عن كابر كما زينت بذلك وجوه الطروس أفلام المحابر».

(55) وسوف نعرّ عليها فيما بعد (ترجمة الوزير السراج).

(56) «الذيل» ص ص : 91 — 93.

(57) نفس المرجع ص : 91.

(58) نفس المرجع ص : 92.

الخبر وارد أيضا في «الحلل السندسية». ولا يُستغرب أن يتجلى التوافق بين الكتابين — وليس هذا المثال الوحيد من نوعه — لأن الأمر يتعلّق بمؤلفين معاصرين يتكلّمان عن الأشخاص أنفسهم وينهلان من نفس المصادر كما رأينا. وكلاهما يفيدنا عمّا كان يدور من نشاط في ذلك العصر ويصف لنا بعض الجوانب من المجتمع الذي كان يعيش فيه. ولكن كشفت بعض الأهاجي المعاصرة عن نقائص بعض رجال الدين والعلم فلقد اقتصر كلٌّ من حسين خوجة والوزير السراج على ذكر الفضائل ولم يظهرها إلا الجوانب الإيجابية. وهل يمكن أن نلومهما على ذلك والحال أنهما طبّقا — مثل العديد من المترجمين المسلمين — تعاليم الدين وتقاليد الوسط الذي نشأ فيه وهي توصي بأن «يذكر الناس بعضهم بالخير أو يسكتوا»؟ أمّا ما قدّمنا من معلومات عن عهود سابقة مثل ابتداء الاحتلال التركي فهي تبدو أقلّ أمانة. لكنّها على كلّ مصادر لا يمكن لنا إغفالها في غياب مؤلفات معاصرة لتلك العهود.

والجدير بالملاحظة أنّ المؤلف كان يحذق اللغتين العربية والتركية (اذ لا يمكن لكاتب في منصبه أن يستغني عنهما) كما كان يجيد — على ما يبدو — اللغة الفارسية. وقبل أن يقوم بتعريب كتاب «البشائر» وتأليف «الذيل» عرض مشروعه على بعض مشائخه وأصدقائه أمثال محمّد الصغير داود ومحمّد زيتونة وعلي الصوفي وأحمد برناز (59) فشجّعوه جميعا وتعهّد هذا بمراجعة كتابه، ويبدو أنه أصلح نصّه العربي.

ولسائل أن يسأل: لماذا أقدم المؤلف على هذا المشروع؟ يجيب أن قيامه بهذا العمل فرض كفاية اذ ينبغي لكل جيل أن يسعى للحفاظ على ذكر المآثر ونقل الفتوحات التي جعلت الاسلام يستقرّ وينتشر. وقد كان نصيب السلاطين العثمانيين في هذا الانتشار مهمّا. ولنا أن نضيف — والمؤلف يحثنا

(59) المخطوط ص: 4. فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص انظر «الذيل» على التوالي ص: 145 وص: 132 وص: 155 وص: 149. وحول الأخير انظر أيضا ما سبق (ترجمة أحمد برناز).

على ذلك في بضع الفقرات من «الذيل» (60) — أنه كان مطالباً بواجب آخر
يتمثل في أن يتولى خطة المؤرخ الرسمي لأميره. ولعلّه قصد بتعريبه أخبار
العثمانيين أن يمهّد لذلك التاريخ بل أن يبرز أن حسين بن علي هو أجدد ممثل
للسلاطين العثمانيين في ولاية تونس التي أصبحت في الواقع مستقلة. وممّا يدعّم
هذا الافتراض ما نلاحظه من توازٍ بين تخطيط الباب الرابع والعشرين وهو الأخير
— أو «الذيل» — وبين الأبواب التي سبقتة (61).

ومن المؤكد أن المنتخبات التي جمعت في الأبواب الأولى من الكتاب
(وعدها ثلاثة وعشرون) لا تشدّ انتباهنا من حيث طرافتها بل لكونها أحيانا
المصدر الوحيد الذي استقى منه مؤلفون تونسيون معاصرون أو لاحقون مادة
بعض الأبواب من مؤلفاتهم. فالوزير السراج كتب «حلله السندسية» بعد أن
ذاع كتاب «البشائر» ببضع سنوات فاقتبس منه النصوص الأساسية التي تصوّر
الخلافة العثمانية وتروي حملة سنان باشا واستيلاءه على حلق الواد. لكنّ حسين
خوجة من جهته نقل رواية هذه الأحداث نقلاً حرفياً عن كتاب «الاعلام بأعلام
بيت الله الحرام» (62) وهو كتاب أوحى به سنان باشا نفسه. وبالإضافة إلى
ذلك نالت تلك الرواية رواجاً كبيراً بسبب دقّتها فظهرت منها مقتطفات لا
تحمل اسم صاحبها ولا مصدرها وخير أنموذج منها هو كتاب «ذكر فتوح
حلق الواد وبلاد تونس الغرب» (63) المحفوظ بالمكتبة الوطنية بباريس.

(60) ص : 17.

(61) هذا التوازي مقصود وقد أكدّه المؤلف. انظر «الذيل» ص ص : 16 — 17.

(62) انظر : De Sacy : Notices et extraits... (op.c.), IV, p.415 et 587

(63) المكتبة الوطنية بباريس، المجموعة العربية رقم : 1877، 35 ورقة. وهو في الواقع

نسخة من الورقة 239 وجه إلى الورقة 246 وجه للمخطوط الجميل من
«البشائر»، المحفوظ في نفس المجموعة تحت رقم 4838. وفيه إشارة (الورقة
246 وجه) إلى أنه ينقل عن «الاعلام». وحول هذا الكتاب انظر ما سبق (ترجمة
حسين خوجة).

وكما سبق أن أشرنا فإن أهمّ جزء من الكتاب هو الباب الرابع والعشرون الذي وضعه حسين خوجة نفسه وسماه : «ذيل بشائر أهل الايمان». ولئن أتى تصويره لبداية الحكم التركي في تونس كثير الاقتضاب فهو أوضح ممّا ذكره ابن أبي دينار قبله في كتاب «المؤنس». أما الأحداث السياسية والعسكرية فيمّر عليها حسين خوجة مرّاً سريعاً، أسرع مما جاء في «المؤنس» و«الحلل السندسية» المعاصرة لكن روايته لتلك الأحداث تمتاز بالدقة والوضوح.

والصورة التي يقدّمها لنا عن عهد حسين باي مثالية وهي بالتأكيد ناقصة. ومن جهة أخرى فهو لا يخفي الصلات التي كانت تربطه بالأمير (64). ولقد أعطى لهذا الجزء من الكتاب شكل ترجمة تقرّظية، الأمر الذي يجعل القارئ يتضايق خصوصاً وقد أصبح حسين خوجة مثالا يحتذى وفي مواطن عديدة مرجعاً للمؤلفين الذين طرّقوا هذا الموضوع بعده، سواء الذين عاشوا في عهد الأمير الحسيني الأول أمثال الوزير السراج والصغير بن يوسف أو الذين لم يدركوا إلا من خلفوه. هذا ولئن لم يخل وصفه لحسين بن علي من الاطراء الذي لا يكشف إلا عن بعض الجوانب من الواقع، فقد كان هذا الأمير أهلاً لجلّ ما مُدح به إذ كانت سيرته مشرّقة وأعماله جديرة بالتقدير بالقياس الى سابقه. ومن خلال تصوّر معاصريه لهذه الخصال يتراءى لنا تقيّاً خيراً وسياسياً ماهراً، راعياً للعلم وأهله، إذ حظي العلماء في عهده بحمايته واحسانه سواء في العاصمة أو في غيرها من مدن «الايالة». ولقد أحصى المؤلف رجال العلم ومراكز التدريس احصاء مطابقاً للواقع واعتمد فيما بعد مرجعاً مهمّاً لجميع المؤلفات التاريخية وكتب التراجم. وقد يغتّر القارئ بمكانة هؤلاء العلماء وبقيمة تلك المؤسسات التعليمية اذا صدّق كلّ ما توحى به التقاريط التقليدية. لكنّ مثل هذا الخطأ لا يقع فيه إلا من لم يتمرّس بذلك النوع من التأليف. وفي فصل سابق تنسّى لنا أن نستغلّ عدداً وافراً من المعلومات التي قدّمها حسين خوجة فأمكن لنا أن نعطي هذا الجانب من الحياة الفكرية في عهد الحسينيين الأولين حجمه

(64) خصوصاً ص : 17 و ص : 19 من طبعة تونس.

الحقيقي، وذلك بمقارنته بما أنجز من دراسات تتعلق بالحياة الفكرية في أجزاء أخرى من العالم الاسلامي في نفس الفترة. وحتى لو لم توجد تلك الدراسات فالمجادلات العنيفة التي خلفها معاصرو حسين خوجة تكفي وحدها لتبرز لنا جوانب الغلو في ذلك الاطراء وتجنبنا الاغترار بما في التراجم من قوالب تمويهية خادعة.

وعلى كل فكتاب «ذيل بشائر أهل الإيمان» الذي كنا بصدد دراسته لا يخلو من فائدة، بل يبدو مؤلفا ذا قيمة وثائقية لا يستهان بها، يستفيد منه كل من يريد التعرف على معلومات تخص الحياة الثقافية في تونس في بداية القرن الثاني عشر (هـ). الثامن عشر (م). شريطة أن يستعمله بحذر وبالروح النقدية اللازمة في استخدام أمثاله من المصادر. ولم يفتنا — مثلما ذكرنا آنفا — أن نستغله في الجزء الأول من هذه الدراسة.

الوزير السراج و«حلله السندسية»

1 - المؤلف

كثيرا ما تشير كتب التراجم والتاريخ المؤلفة في العهد الحسيني الى «الحلل السندسية» لكنها تتضمن معلومات قليلة عن صاحبه أو لا تذكره تماما. فلا شيء عنه في «مفاتيح النصر في التعريف بعلماء العصر» لمختار العياضي ولا شيء كذلك في كتاب حديث هو «عنوان الأريب» للشيخ محمد النيفر.

وفي بداية «الكتاب الباشي» (1) ذكر حمودة بن عبد العزيز عَرَضًا «الحلل السندسية» في جملة المؤلفات التي تُوْرَخ للعرش الحسيني. وهو أول من أخبر بأن علي باشا أحرق الجزء الرابع من الكتاب لأنه يسجل مخازي ثورته على عمه في جبل وسلات. ثم نقل هذا الخبر فيما بعد جميع من تحدثوا عن «الحلل». كما أن ابن أبي الضياف لم يهتمّ ألا بالكتاب فأشار اليه اشارة سريعة في

(1) مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم : 77OR الورقة 3 ظهر. وهو يشير الى أن الجزء الرابع يروي أحداث عهد حسين بن علي من 1137 الى 1144 هـ.

مقدمته ضمن الكتب التي تعنى بتاريخ تونس خلال القرون الأخيرة. ولا توجد ترجمة وجيزة للوزير السراج إلا في كتابين : «ذيل بشائر أهل الإيمان» لحسين خوجة — وهو معاصر للمؤلف (2) لكنه لا يتحدث عن كتابه تماما — و«شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» للشيخ محمد مخلوف (3) الذي ذكر «الحلل». ولا بدّ من اتمام المعلومات الهزيلة نسبياً التي يمكن استخراجها من هاتين الترجمتين ببيانات عابرة نعر عليها في «الذيل» وبأخبار مجزأة نستطيع استخلاصها من عدّة فقرات من «الحلل السندسية» نفسها، فنستفيد أساسا المعلومات التالية :

يتتمي أبو عبد الله محمد بن محمد الأندلسي المعروف بالوزير السراج الى أسرة أندلسية هاجرت الى تونس كما يدلّ على ذلك نسبه (الأندلسي) ولقبه (الوزير) وهو لقب تحمله في تونس عدّة أسر اسبانية الأصل (4). أما اسمه (السراج) فلعلّ فيه اشارة الى مهنة أحد أجداده وان لم ينبّه الى ذلك أي مرجع من المراجع (5).

أما أساتيدّه فقد ذكّر لنا أبو الحسن ومحمد الغمّاد (6) وسعيد الشريف (7) ومحمد فتاة (8) ومحمد الأندلسي الحجيج (9) وينبغي أن نضيف اليهم من

-
- (2) طبعة تونس (1326 هـ. / 1903 م.). ص : 180.
 - (3) مخلوف : «الشجرة». طبعة القاهرة ص : 326 رقم : 1272.
 - (4) لا يذكر «ذيل البشائر» لقب الوزير لكنه ينعت المؤلف بـ«الشريف».
 - (5) الملاحظ أن المؤلف لا يشير اليه عندما يذكر اسمه في آخر كتبه ويقتصر على لقبه «الوزير». أما حسين خوجة فلا يذكر هذا اللقب ويكتفي بـ«السراج».
 - (6) «الشجرة»، ص. : 305 رقم : 1187 و ص : 320 رقم : 1251.
 - (7) ويسمى أيضا سعيد المحجوز وقد توفي سنة 1119 هـ. / 1707 م. وكان خاصة محدثا.
 - (8) «الشجرة» ص : 320 رقم : 1253 وقد توفي سنة 1115 هـ. / 1703 م.
 - انظر أيضا النيفر : «عنوان الأريب» ا ص : 4 و 5.
 - (9) «الشجرة»، ص. : 319 رقم : 1205.

اعتبرهم المؤلف نفسه مدرّسيه ومن بينهم أحمد برناز الذي لعب دورا مهماً بالنسبة إلينا اذ اعترف الوزير السراج أنه مدين له بمعلومات تاريخية عديدة. وقد تستنى لأستاذه هذا أن يشهد عن كتب بعض الأحداث التي جدت في آخر العهد المرادي وبداية العهد الحسيني كما تستنى له أن يسافر كثيرا. ومعلوم أنه خلف عدّة مؤلفات من بينها رسالته الهجائية «الشهب المحرقة» التي لا تخلو من فائدة تاريخية. وسبق أن رأينا أنه كان يعتبر الوزير السراج نظيره أو زميله في الدراسة. ولعلّه كان من جملة من حبّب إليه فنّ التاريخ.

ولقد درّس مؤلفنا هو الآخر في «عدة أماكن» أي بمختلف الزوايا والجموع بتونس قبل أن يشغل خطة مدرّس بالجامع الأعظم في نفس المدينة ممّا ضمن له دخلا قارّا. وكان قبل ذلك قد امتهن برهة من الزمن صناعة الشواشي (10) التي أدخلها الأندلسيون الى تونس. وكان حسين خوجة يعرفه ووصفه بقوله : «وهو عفيف، ورع، دين، صالح، له ميل إلى الخمول، ربعة، حسن الوجه والملاقة». ولفظة «خمول» هذه كان مصنفو التراجم التونسيون في ذلك العهد يستعملونها بكثرة في سياقات المدح أو الذمّ ويقصدون بها مذهب من يزهد في الجاه والمراتب العليا. والخمول بالنسبة الى مؤلفنا يعني أنه لم يسع الى الوظائف الرسمية التي يتهافت عليها الناس والتي تدرّ عليهم المكاسب أو أنه لم يستطع بلوغها رغم بعض الاستعدادات والظروف المناسبة. ألا أننا نعلم من نفس المصدر ومن عدّة اشارات في «الحلل» (11) أن الوزير السراج تقرب الى محمّد الثاني المرادي ابن مراد الثاني وأنه امتدحه بعدة قصائد. والظاهر أنه حظي برعاية هذا الأمير الذي عهد اليه بأصناف معيّنة من التدريس (12) فبقي يعترف له

(10) «الحلل» II، 98 وجه.

(11) الجزء الثاني والثالث، في مواضع مختلفة.

(12) وبالأخصّ قراءة صحيح البخاري في مدرسة القائد مراد على مقربة من ضريح سيدي محرز. انظر «الحلل» II، 103 وجه.

بالجميل وتجلّى ذلك في كتابه اذ نصره وعادى كل من خانوه وحاربوه. أمثال ابن شكر (13). أما الأمير الحسيني الأول فقد أغدق عليه النعم وجدّدها كلما أهداه من كتابه الجزء الذي كان ينجزه أو كلّما أتاحت له فرص كثيرة أن ينظم أبياتا يمجّده فيها (14). ويؤكد كلّ من مخلوف وحسين خوجة أنه كان فقيها «محدّثا» وكاتبا بارعا وأنه كان ينظم الشعر. ويضيف مخلوف فقط أنه كان مؤرخا «المعيا». واذ يتحدّث عن كتابه «الحلل» يروي الخبر المتعلّق بالجزء الرابع الذي أورده حمّودة بن عبد العزيز، كما ينفرد مخلوف بتعيين تاريخ وفاته 1149 هـ. (1736 — 37 م.). هذا ولا نعلم كيف قضى السنوات الأخيرة التي عاشها في عهد علي باشا بعد موت حسين بن علي. ولا شكّ أنها كانت فترة عسيرة يقطع النظر عمّا ذكره حمّودة بن عبد العزيز من احراق جزء من «الحلل» بأمر من علي باشا.

II — المؤلفات

لم نجد في أيّ مرجع اشارة الى مؤلفات أخرى للوزير السراج غير «الحلل السندسية في الأخبار التونسية» ما عدا القصائد التي أوردها هو نفسه في الجزأين الثاني والثالث (15) أو بعض رسائل ضمّنها أبياتا شعرية ووجّدها الى

(13) نفس المرجع، II، 82 وجه. انظر أيضا 84 ظهر و89 وجه.

(14) نفس المرجع. III، الورقة : 1.

(15) انظر بالخصوص في الجزء II الورقة 82 وجه وظهر قصيدته المتعلقة بجامع

محمد باي، وفي الورقة 106 وجه رثاءه لشيخه سعيد الشريف، وفي الورقة 106

ظهر و107 وجه قصيدته التي أجاب بها صديقه وزميله ابن زيتون، وفي الورقة 114

ظهر مدحه للشيخ أحمد برزاز، وفي الورقة 120 وجه مدحه للباي حسين بن

علي. انظر في الجزء III الورقة 3 وجه الى 5 وجه تهنئته لحسين بن علي بمناسبة

اعتلائه العرش، وفي الورقة 26 ظهر الى 28 وجه مدحه للباي وللدادي قاره

مصطفى بمناسبة تسميته، وفي الورقة 42 ظهر و43 وجه وظهر مدحه لحسين بن

زملاء له في الدراسة. ويتجلى لنا من خلال هذه المؤلفات والرسائل احترام الوزير لعلماء عصره واجلاله للأولياء الصالحين كما تتجلى دماثة أخلاقه. وأغلب القصائد نظمها في مناسبات وقالها في المدح أو الرثاء ونخصّ بالذكر منها تلك التي تشيد بما أنجزه الباي حسين بن علي من بناءات أو تدكّر بتأسيس بعض الجوامع. ويبدو لنا فيها حسن النظام في الأغراض التقليدية عارفا باللغة وان لم يسلم شعره من تكلف للنكتة والتلاعب بالألفاظ والتورية وتظرف الأدباء. لكننا نلاحظ — احقاقا للحق — أن بعض هذه الأشعار تتبع من عاطفة شخصية خصوصا القصيدة التي نظمها عند هجوم الجزائريين على تونس سنة 1117 هـ. / 1705 م. أو القطعة التي استغاث فيها بالولي سيدي عبد القادر في نفس المناسبة (16). لكن الوزير السراج شاع ذكره وعُرف خاصة مؤرخا ومؤلفا «للحلل السندسية» ومن هذه الوجهة بالخصوص سنتناول كتابه بالدرس.

الحلل السندسية

كتاب «الحلل السندسية في الأخبار التونسية» هو كما يوحي به عنوانه كتاب في تاريخ افريقية الاسلامية والبلاد التونسية. وهو مقسم الى ثمانية «أبواب» متفاوتة الطول تفاوتا كبيرا. وتؤلف الأبواب الخمسة الأولى ما يمكن اعتباره مقدمة طويلة عرّف فيها المؤلف بالتاريخ ثم تطرّق تباعا لذكر بلاد المغرب وافريقية ومدينة تونس. أما الأبواب الثلاثة اللاحقة — وهي أطول بكثير من سابقتها — فهي تتعرض لتاريخ الدول التي تعاقبت على البلاد منذ عهد

علي بمناسبة ترميم سور القيروان، وفي الورقة 50 ظهر قطعتان كتبهما بطلب من حسين لتوضعا على التربة التي بناها وتتضمنان حكما ومواعظ، وفي الورقة 134 وجه وما بعدها مجموعة قصائد قيلت عند وفاة عدد من العلماء يذكر فيها مناقبهم وفي الورقة 140 ظهر قصيد قيل بمناسبة بناء فسقية...
(16) المخطوط الجزء، III الورقة 9 ظهر والورقة 17 وجه.

الأغلبة. وأخيرا خصّص الباب الثامن وهو الخاتمة لتفصيل أعمال الباي حسين ومناقبه ومعلوم أنه كان معاصرا للمؤلف. ويتألف هذا المصنف الضخم من عدّة أجزاء ما زالت مخطوطة، ما عدا قطعة من الجزء الأول تولّت نشرها المطبعة الرسمية بتونس سنة 1287 هـ. / 1870 — 71 م. في مجلد يقع في 368 صفحة. وتشمل هذه الطبعة الأبواب الأربعة الأولى وجانبها من الباب الخامس أي الفصلين 1 و 11 وتنتهي عند ترجمة ابن البناء إمام الجامع الأعظم بتونس.

والمخطوطات المعروفة الى حدّ الآن في تونس وفي مدن أخرى (17) لا تتعدى الجزء الثالث وفيه رويت الأحداث التي جدّت الى غاية سنة 1137

(17) يذكر بروكلمان (G.A.L., II, 458, Supplément II p : 685) أن نسخة توجد في باريس (بالمكتبة الوطنية رقم 4619) وأخرى بالقاهرة (V, 163) وثالثة في مونيخ (رقم : 4181). وقد درس أومر Aumer هذه النسخة الأخيرة (Dict. arab. Handsch p : 169 n°418) وكذلك هانبرق Haneberg في G.B.A.W. (سنة 1859 رقم 31 — 33). وتتضمّن المعلومات الأخرى التي قدمها بروكلمان بعض الأخطاء من ذلك أنّ مخطوط باريس 4619 هو — كما بيّن بلوشي Blochet — «الحلل السندسية في شأن وهران والجزيرة الأندلسية» وهي قصيدة تروي تاريخ وهران نظمها محمد أبو رأس بن أحمد بن عبد القادر الناصري سنة 1791 — 92 م. (1206 هـ). فلا صلة له بالكتاب الذي نحن بصدده آلا التشابه في العنوان. ومثل هذا العنوان متداول (انظر : Lévi Provençal : Chorfa p : 286 note n°2) وفيما يخصّ مخطوط القاهرة ينبغي ان نصلح الاحالة (V, 163) التي تنطبق على «المؤنس» لابن أبي دينار القيرواني وتعويضها بـ(V, 45) التي نجد تحتها في السجل ، الحلل السندسية لبعض أفاضل القرن الثاني عشر. أولها : الحمد لله الذي جعل في حوادث الأيام... وهي فعلا بداية الكتاب الذي يعيننا. ولم يُبين فيه عدد الأجزاء. وأخيرا يشير Rieu الى وجود نسخة أخرى في British Museum (رقم : MS 435). وتحوي مكتبة الجامع الأعظم بتونس عدة نسخ من الكتاب، منها واحدة تتألف حاليا من الأجزاء الثلاثة (I, II, III) وتحمل الأرقام : 6204 و6205 و6206. أما النسخة المسجلة تحت الأرقام من 4966 الى 4968 فقد انتزع منها قمي المدة الأخيرة جزؤها الأول (4966). ويوجد في

هـ. / 1724 — 25 م. وأستنادا الى خبر أورده السنوسي (18) ونقله عنه مخلوف (19) يبدو أن مكتبة مونيخ تملك نسخة فريدة من الجزء الرابع الذي ذكر حمودة بن عبد العزيز أنّ علي باشا أمر باحراقه (20). ويعتمد السنوسي في ذلك الخبر على مذاكرة كانت له مع مستشرق التقى به في باريس ولم يبين لنا اسمه. إلا أن فهارس المخطوطات في مونيخ والدراسات المخصّصة لها لا تثبت بالمرّة وجود تلك النسخة. ولم يذكر «أومر» Aumer في فهرسته للمخطوطات العربية بمكتبة مونيخ إلا نسخة واحدة هي الجزء الأول من «الحلل»، كما أن هذه النسخة الوحيدة هي التي خصّها «هانيرق» Haneberg بدراسة نشرت سنة 1859 في مجلة المجمع الملكي للعلوم بالبافرة من ألمانيا (21).

ويقدر بروكلمان Brockelmann في شيء من الحذر أنّ الوزير السراج ألف كتابه حوالي سنة 1138 هـ. (1725 م.) وهو تقدير ينطبق على الأجزاء الثلاثة الأولى فحسب لأنه ينسب على كون الجزء الثالث يقف عند سنة 1137 للهجرة.

نفس المكتبة الجزء الثاني فحسب تحت رقم 4969. كما أن فرع مكتبة الجامع الأعظم بتونس (العبدلية) يحوي الجزء الثالث فحسب وهو مسجل تحت رقم : 3533.

وفي كامل هذه الدراسة نحيل الى المجموعة الكاملة من المخطوطات (6204 و 6205 و 6206) وقد نشير أحيانا الى الأوراق التي تقابلها في مخطوطات أخرى مع التذكير بأرقامها.

وقد صدرت بالاضافة الى الطبعة الأولى من هذا الكتاب طبعة ثانية بتحقيق محمد الحبيب الهيلة (ابتداء من سنة 1970).

(18) «الاستطلاعات الباريزية» طبعة تونس ص : 125. ويزعم هذا المؤلف أن المخطوط يحمل تاريخ 1136 وهو مستبعد.

(19) انظر «الشجرة» التكملة ص : 164.

(20) انظر ما سبق (ترجمة الوزير السراج).

(21) انظر ما سبق (ترجمة الوزير السراج) (Gelehrte Anzeigen der Bayerischen Akademie der Wissenschaften n° 31 - 33)

ويمكن لنا أن نرجح أن الجزء الثالث تمّ تأليفه بعد ذلك التاريخ بوضع سنوات اذ أثبت المؤلف في نهاية هذا الجزء الثالث — حسبما ورد في مجموعة المخطوطات المحفوظة بتونس — أنه فرغ من تبييضه قبل صلاة العصر من يوم الثلاثاء الثالث والعشرين من شهر رمضان المعظم 1144 هـ. (18 مارس 1732). ولا يمكن أن تتعلق هذه البيانات إلا بالنسخة الأصلية. ومعلوم أن الوزير السراج كان لا يكتب إلا بناء على طلب من الباي كما ذكر ذلك بنفسه في آخر الفصل الرابع من الباب السادس وفي مواضع أخرى عديدة. وكان يقرأ على حسين باي كل جزء يفرغ من تأليفه. ولهذا فمن المستبعد أن يكون قد تأخر كثيرا في تبييض كتابه.

ومما يؤيد اعتمادنا سنة 1144 هـ. تاريخا لتأليف «الحلل» أن حمودة بن عبد العزيز أثبتتها في بداية «الكتاب الباشي» (22) حيث أخبرنا — مثلما تقدّم — بأن الجزء الرابع أحرق بأمر من علي باشا لما اشتمل عليه من التشهير بثورته على عمّه في جبل وسلات. ونحن نعلم أن هذه الثورة لم تخمد إلا سنة 1142 هـ. / 1729 م. كما نعلم أن الوزير السراج كان موصوفا بقلّة الجراءة فالمرجح أنه انتظر نهاية تلك الأحداث حتى تتسنى له روايتها كما ينبغي. فالرأي عندنا إذن أنّه لم ينته من تأليف كتابه إلا حوالي 1143 — 1144 هـ. / 1730 — 32 م.

وكما سبق أن ذكرنا فقد أنجز الكتاب بطلب من الباي حسين. وكان المؤلف قد قرأه عليه في مجلسه فنال به رضا وتشجيعه، يذكر ذلك في بداية الجزء الثالث ويفتتم الفرصة للاشادة بفضائله ومناقبه. وهكذا يتضح أن الوزير السراج أراد أن يسجّل التاريخ الرسمي لعهد حسين بن علي تركي مؤسس الدولة الحسينية ألا أنه رأى أن يمهد له بعرض ما تعاقب على تونس من أحداث قبل

(22) حمودة بن عبد العزيز : «الكتاب الباشي». المكتبة الوطنية. 77OR، الورقة 3 وجه نقلا عن مخلوف «الشجرة» ص : 326 رقم 1272 وفيه خطأ في التاريخ.

تولّي هذا الباي. وبالنسبة اليه يتبدى تاريخ تونس — طبعا — بتاريخ افريقية العربية.

والواقع ان نصيب العصور القديمة في «الحلل» هزيل اذ لا نجد سوى خرافات لتفسير تسمية افريقية وبعض الأساطير حول افريقيا البونية والرومانية، نجدها بالخصوص في الفصول المتعلقة بقرطاجنة.

اما فترة الولاة العرب الأولين — وهي فترة لم تخل من الغموض — فلعلّ الوزير السراج لم تتوفر له بشأنها معلومات متكاملة ولم يتبين معالمها، لذلك لم يدرسها في فصل خاصّ واكتفى بذكر أسماء بعض الولاة أو عرّض بعض الأحداث التي حدثت أثناء الفتح في سياق وصفه لأبرز المدن كالقيروان وتونس وغيرها. لكنه لم يفته في الفصول الأولى أن يربط موضوعه بتاريخ العالم فعرف بعلم التاريخ وبيّن أصوله مستشهدا بآيات قرآنية وأحاديث نبوية وسير توراتية وأساطير جاهلية. كما نجد في الفصلين المخصّصين لذكر حدود بلاد المغرب وافريقية وبيان فضلها أخبارا عديدة وأحاديث لا شكّ في كونها موضوعة الى جانب معلومات ثمينة في الجغرافيا والتاريخ. ومن اليسير أن نتبين أنها كلها مأخوذة من رحلة التجاني — اذ تمّ حاليا نشرها — وقد استقى منها الوزير أيضا وصفه لمدن افريقية ضمن فصل هو من أكثر فصول «الحلل» إثارة للاهتمام.

ويحتوي الجزء المخصّص لتونس العاصمة بالذات على فوائد جمّة. وقد بدأه المؤلف بفصل قصير روى فيه فتح العرب لهذه المدينة ثمّ خصّص فصلا آخر لجامع الزيتونة فأطال وأورد كلّ ما يتعلق به من أخبار ميّنا المواضع المشرفة وأماكن الاجابة واستطرد بهذه المناسبة الى الحديث عن نبيّ الله الياس والخضر عليهما السلام. وفي الأثناء أخبرنا ببعض العادات الدينية الخاصة بتونس حول اقامة الصلوات والأذان وكذلك حول طريقة استعمال مختلف أقسام الجامع ثمّ قدّم تراجم أئمة الجامع بدءا بابن عرفة واختتم هذا الفصل بوصف عدد من زوايا تونس مثل مقام سيدي أبي الحسن وضريح سيدي محرز وغيرها متعرّضا الى بعض الأخبار الأسطورية المتعلقة بهؤلاء الصلحاء. وإنّ طول هذا الفصل للدليل على أن الوزير السراج تهيأ له التحدث بكلّ يسر عن تونس فأرّخ لعلماؤها

وأوليائها الذين أعلوا من شأنها وأذاع أساطيرها الشعبية وقدم لنا بالخصوص معلومات عن أوساط رجال العلم والدين. ولا غرو أن تهيأ له ذلك فقد قضى كامل حياته في تلك الأوساط التي كانت تدور في فلك الجامع الأعظم وهو بالنسبة الى عصره المركز الوحيد للحياة الفكرية بالبلاد.

والفصل الأول من الباب السادس مخصص للأغلبية. وهو تلخيص موجز اقتصر فيه المؤلف في أغلب الأحيان على ذكر تواريخ تولي الأمراء ووفياتهم وعلى بعض الوقائع يسوقها كما اتفق كأن يتحدث مثلا عن الغزوات في صقلية أو الثورة بتونس أو تعيين قاض أو غير ذلك. ولقد أتى هذا الحديث في قالب جاف لأن الوزير السراج اعتمد تاريخ أبي الفداء وهو مرجعه الوحيد تقريبا ونقل عنه نقلا حرفيا. كما أخذ بعض المعلومات عن «المؤنس» لكن دون التنصيص عليه. وفي هذا الفصل غموض وأخطاء كثيرة. والمتسبب فيها هو الوزير السراج نفسه لا مصادره، لأنه لا يقرأ كل ما جاء فيها فيجعل في الموضوع المخصص لسنة من السنوات أحداثا جرت في سنة أخرى. وكثيرا ما يخلط في الأسماء والكنى.

أما الفصل الثاني المتعلق بالفاطميين فقد أطال فيه الوزير بدون فائدة في الغالب فاضطر الى التكرار لأنه نقل من مصادر مختلفة — الواحد تلو الآخر — أو نقل من نفس المصدر في مواطن مختلفة ولم يتبع تخطيطا مضبوطا. والمصادر التي اعتمدها في هذا الفصل هي: «المختصر في تاريخ البشر» لأبي الفداء — وهو يسميه دائما المؤيد — و«المؤنس» لابن أبي دينار القيرواني — ولا يذكره — و«رحلة» التجاني وخصوصا «وفيات الأعيان» لابن خلكان. وقد يكمله أحيانا بـ«الوافي بالوفيات» للصفدي. والى هذين المصدرين ترجع الاستطرادات التي تسيبت في طول هذا الفصل والفصول اللاحقة.

ومن خلال ما درسنا لحد الآن نتبين طريقة الوزير السراج في التأليف : فهو يستمد من «المؤنس» وخاصة من تاريخ أبي الفداء الإطار التاريخي مثل تولي الخلفاء والوقائع المتفاوتة الأهمية والتسميات وغير ذلك. لكن هذه الأحداث

التاريخية تضيع في خضمّ الفصل فلا تمثّل إلا جزءاً قليلاً منه لأن الوزير السراج ينساق — كلما عرض له اسم خليفة أو شخص مشهور — الى نقل ترجمته عن «وفيات الأعيان» لابن خلّكان أو «الوافي بالوفيات» للصفدي بل وإلى اقحام ترجمة في أخرى أحياناً.

ولا بدّ من التنبيه الى بعض الأخطاء الفادحة في هذا الفصل كأن يخلط المؤلف بين المعزّ لدين الله الفاطمي ومعزّ الدولة البويهّي أمير بغداد. إلا أنّ هذا الخلط أتاح له الفرصة لكي يسترسل في حديث تاريخي وأدبي طويل عن المهلبّي وزير معزّ الدولة، خصوصاً وقد أفرد له ابن خلّكان ترجمة طويلة فلم يتمالك الوزير السراج عن نقلها.

وفي الفصل الثالث المخصّص لبني زيري اعتمدت نفس المصادر ونفس المنهج في التأليف. ويحتلّ الأدب هنا مكانة كبرى : من ذلك ترجمتان مطوّلتان منقولتان عن ابن خلّكان ومخصّستان للشاعرين أمية بن عبد العزيز وابن قلاقس ومن ذلك أيضاً أبيات شعرية لتميم بن المعزّ وفقرة تتعلق بابن رشيق — وقد نُقل جزء منها عن ابن خلّكان وجزء آخر عن الصفدي — ومن ذلك أخيراً ترجمة للقاضي عياض مقتبسة من «قلائد العقيان» للفتح بن خاقان.

ويبدأ الفصل الرابع المخصّص للموحّدين بترجمتين طويلتين لابن تومرت وعبد المؤمن بن علي منقولتين عن ابن خلّكان، تليهما أخبار مستمدة من «مختصر» أبي الفداء و«المؤنس». ولئن كان الوزير السراج ينقل حرفياً أو يكاد عن أبي الفداء وعن جلّ مصادره الأخرى فهو يتصرّف قليلاً في ما ينقله عن ابن أبي دينار بتغيير ترتيب بعض الجمل وبإلغاء البعض الآخر. ولذا أتت روايته أوجز لكنها أكثر غموضاً بسبب ما اعترأها من نقص وما احتوت عليه أحياناً من أخطاء. من ذلك مثلاً أن المؤلف يورد في هذا الفصل ترجمة الأعمى التطيلي ويسمّيه خطأً «الأعمى القرطبي» ولا صلة تربط هذا الاستطراد بما سبقه سوى لفظة قرطبة التي مرّ ذكرها. وينتهي هذا الفصل بتاريخ المرينيين الأوّلين وهو مأخوذ عن أبي الفداء.

ويمكننا أن نفترض الافتراض التالي حول طريقة الوزير في تأليف هذه الفصول من مصنفه الضخم : لا بد أنه كان يقرأ أو يعيد قراءة «المؤنس» الذي كان أحدث كتاب تاريخ في عصره وكذلك «تاريخ» أبي الفداء. وبفضلهما يتمكن بكل يسر من اتباع الترتيب الزمني فيتجنب بذلك أن يتهم بالانتحال إن اقتصر على نقل حرفي من كتاب ابن أبي دينار القيرواني الذي كان معروفا جدا في عصره. لكن مادة هذين الكتابين لم تكن تخلو من الاقتضاب فكان يثرها بما يستمد من «رحلة» التجاني — ولقد سبق له أن اعتمدها خصوصا في وصفه لمدن افريقية — وبما يستمده أيضا من كتابي «الوفيات» لابن خلكان والصفدي، يكفي بالبحث فيهما عن الترجمة المتصلة بكل اسم من الأسماء. وقد يذهب بنا الشك الى التساؤل : هل كان الوزير مطلعاً على «وفيات» ابن خلكان اطلاقاً مباشراً ؟ وتدفعنا الى هذا الشك بعض النقائص مثل عدم تثبته في اختيار التراجم اذ لا تمت بعضها الى الموضوع الا بصلة ضعيفة جداً ومثل ترجمته للمهلي — وهي نسخة حرفية للترجمة الواردة في الوفيات — لكنه ينسبها الى محمد قويسم المتوفى سنة 1114 هـ. (1702 م.) ويسميه «شيخنا». ولقد ألف قويسم مثلما رأينا (23) كتاباً في التراجم بعنوان : «سمط اللال في ذكر من في الشفاء من الرجال». ولا شك أن الوزير السراج اطلع بواسطته على تراجم أخرى غير ترجمة المهلي (24). وإثباتنا لهذا الأمر يخول لنا احتمالات غريبة فيما يتعلق بطريقة الوزير السراج في التأليف. ذلك أن الفصول التي خصصها لتاريخ افريقية قبل الفتح التركي ليست في الغالب سوى نسخة حرفية للمؤلفات التالية التي اطلع عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة : «المختصر في تاريخ البشر» لأبي الفداء و«المؤنس» لابن أبي دينار القيرواني و«وفيات الأعيان» لابن خلكان و«الوافي بالوفيات» للصفدي و«قلائد العقيان» للفتح بن خاقان و«رحلة» التجاني.

(23) انظر ما سبق (ترجمة محمد قويسم).

(24) تحدث الوزير السراج عن الشيخ قويسم طويلاً واشاد «بالسمط» («الحلل» مخطوط، الجزء 11 الورقة 110 ظهر الى 111 وجه).

وفي الجزء الثاني أراد المؤلف أن يروي تاريخ البلاد في عهد الولاة والبايات الأتراك الى حد ولاية حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية، فذكر في عجلة بتدهور نفوذ الحفصيين الأخيرين وبالتجاهلهم المخزي الى الاسبان، ثم روى بالتفصيل استيلاء الأتراك على حلق الوادي وهي رواية مقتبسة من كتاب: «الاعلام بأعلام بيت الله الحرام» — مع حذف بعض المقاطع — ويبدو لنا أنه اقتبسها بواسطة «بشائر أهل الايمان» لحسين خوجة (25). واليه يرجع أيضا في العديد من الصحف التي نوه فيها بمناقب العثمانيين، ملخصا عهود أربعة عشر خليفة من خلفاء الدولة العثمانية الأول ومنتها بعهد السلطان محمود خان الذي كان معاصرا له (26).

ويجدر بالقارىء أن يستغني عن كامل هذا القسم وأن يرجع الى المصدر الوحيد الذي استمد منه وهو كتاب حسين خوجة الأنف الذكر. ولا ينبغي أن نغتر بما يقيمه الوزير السراج من فوارق بين مختلف اقتباساته اذ يفصل بين ما نقله عن «البشائر» وبين ما نسبه الى مؤلفين سابقين، فما هي الآ حيلة من حيل المصنفين. ولقد اكتفى في هذا الفصل كما فعل في الفصول الفارطة بنهب تأليف معاصر لأنه لم يتمكن — على الأرجح — من الاطلاع مباشرة على مصادر أقدم منه.

وبعد أن استطرذ في الحديث عن بعض الأولياء الصالحين أصحاب البركات والاشارات، عدّد الدايات الذين تعاقبوا على الحكم في تونس ثم بايات الدولة المرادية ذاكرا عن كل واحد منهم بعض الأحداث التي جرت في عهده والمكائد التي دبرت ضده. كما خصص فقرة لا تخلو من عبرة لقدوم أهل الأندلس ولما

(25) في مواضع مختلفة وخصوصا الورقة 3 ظهر، 4 ظهر الخ... 5 ظهر الخ... وحول «البشائر» انظر ما سبق (ترجمة حسين خوجة).

(26) الورقة 6 وجه الى 28 ظهر، المخطوط رقم 4967، الورقتان 5 وجه الى 27 وجه.

شيدوه من منشآت (27). وتعرض المؤلف في سياقات مختلفة لبعض العادات والتقاليد الخاصة بمدينة تونس كما تحدث بشيء من التفصيل عن بعض الوقائع الخارجية أو الداخلية. من ذلك مثلا الأحداث التي جرت في عهد يوسف داي على الحدود بين الجزائر وتونس وكذلك فتنة المنشارية، وفي عهد المراديين ثورة القيروان وقمعها بشدة، وفي أيام ابراهيم الشريف ثورة سنة 1115 ومحاربة هذا الباي للجزائريين.

والى جانب الفقرات المخصصة للأحداث السياسية، تجدر الإشارة الى فقرات أخرى مفيدة تصور لنا الحياة الاجتماعية والاقتصادية أو المجاعات والأوبئة ومنها ما سماه المؤلف «بالوباء الأعظم» وقد اجتاحت البلاد سنة 1053 ومنها «الفناء الأعظم» ومنها أيضا الوباء الذي انتشر في عهد ابراهيم الشريف.

والى نهاية سنة 1092 هـ. (1681 م.) اعتمد الوزير السراج كتاب «المؤنس» لابن أبي دينار واتخذه اطارا عاما لرواية الأحداث مثلما يعترف بذلك بين الحين والحين. لكنه لا ينقل عن «المؤنس» نقلا حرفيا مما يمكن القارىء — في سياق الأخبار — من التقاط تفاصيل جديدة لا تخلو من فائدة أحيانا.

ذلك أن المؤلف كانت لديه — فيما يتعلق بتاريخ ذلك العهد زيادة على مصادره المكتوبة — مصادر شفوية ما فتىء عددها يتكاثر كلما اقترب من الفترة التي كان يكتب فيها. فكثيرا ما نجد عبارات مثل : «حدّثني ابنه» أو «حدّثني من أئق به». وحتى الباي حسين بن علي نفسه فقد ذكره من جملة مصادره الشفوية اذ طلب منه اصلاح بعض الأخطاء المتعلقة بعهود من سبقه من

(27) رقم 4967 الورقة 28 ظهر. في هذه الفقرة — خلافا لما قد يُظنّ — معلومات مفيدة بالاضافة الى ما جاء في «المؤنس» الطبعة الثانية ص : 183. ألا أن الوزير السراج — عند مقابلته لفقرتين مختلفتين — دسّ خطأ في التاريخ لا وجود له في «المؤنس». ذلك أن قدوم الأندلسيين الجماعي لم يقع في السنة التي تولّى فيها الحكم عثمان داي — أي سنة 1007 هـ. — بل في سنتي 1017 و 1018 كما ذكر بوضوح في «المؤنس».

البايات (28). واستقى المؤلف بالخصوص من شخصيتين مرموقتين — وان كانتا أقل شأنًا من الباي — معلومات عن عهد المراديين المتأخرين الذين عاش في ظلهم هو أيضا. أحدهما شيخه وزميله أحمد برناز الذي كان يعدّه حجّة في مجال التاريخ والذي سبق أن أشرنا الى مدى تأثيره (29). ولقد رأينا أن جدّه محمد برناز كان إمام الداوي أحمد خوجة وموضع ثقته وأنه — في آخر أيامه — دفع حياته ثمنا للحظوة التي نالها عند ملوك تونس. ولقد خلف لحفيده عدّة ذكريات اتخذها الوزير السراج مادة لروايته الكثيرة. أما الشخصية الثانية التي أفادت المؤلف بأخبار ذلك العهد فهو أحمد بن مراد إمام جامع حمودة باشا وابن أحد كبار الضباط المراديين. وقد كان الوزير السراج يُجلّه الى درجة أنه عرض عليه نهاية الجزء الثاني من كتابه بأكملها قبل الفراغ من تحريرها. هذا ما ذكره لنا بكل وضوح (30). ولعله يشير الى احدي هاتين الشخصيتين الرئيسيتين بعبارة: «قال ممليه» (أي مملّي هذا الفصل) وكثيرا ما ترد تلك العبارة في نصّ الكتاب دون أيّ توضيح آخر.

وفي هذا الجزء الثاني أتت رواية الوزير للأحداث أكثر طرافة ووضوحا وأوثق من روايته لها في الجزء الأوّل. لكنّ هذه الفترة ما زالت ذكراها قريبة حيّة وهو

(28) الورقة 71 وجه.

(29) انظر ما سبق (ترجمة أحمد برناز). برناز هو المصدر الرئيسي للعديد من تراجم الجزء الثاني في مواضع مختلفة، مثلا : 57 ظهر، 65 ظهر، 66 وجه وكذلك لعدة تدقيقات تاريخية : نفس المرجع 44 وجه — 45 ظهر، 47 ظهر، 48 ظهر، 49 ظهر، 82 وجه — ظهر.

(30) نفس المرجع 52 وجه. وهو يسميه فيه : «إمام المؤرخين». وتحصل لنا فكرة أصحّ عن هذه الشخصية بفضل الترجمة التي خصصها له حسين خوجة في «الذيل» طبعة تونس ص : 171 — 172 والذي يشير هو الآخر الى «ولوعه» بالتاريخ و«خيرته التامة» بالتاريخ والأخبار وتراجم الأولياء الصالحين. كما يشير الى أنه قام برحلة الى مصر والى البقاع المقدسة بالحجاز.

يتعرض فيها لأشخاص لهم أحفاد كان لا بدّ من مداراتهم. ثمّ ان فترة الولاية الأتراك والبايات المراديين تواصلت دون قطيعة عبر العهد الحسيني. ولذلك اكتسبت بعض الفقرات طابعا تقريظيا بينما اتّسم غيرها بالتحفّظ والحذر. وقد نأسف لمجاملات المؤلف لكنها لا تردّ إلا نادرا بمناسبة بعض أحداث «القصر» التي لا تشكّل إلا جزءا من الكتاب.

ويحتلّ الحديث عن المباني مكانة كبرى خصوصا منها ما خلفه المراديون الذين اشتهروا بالبناء والتشييد : من ذلك جامع مراد باي وجامع محمد باي وجامع القصبه وضريح سيدي الصحي بالقيروان والمدارس والأسواق وغير ذلك. وقد يتعرّض الوزير السراج الى بعض الجزئيات المعماريّة فيلاحظ مثلا أن المئذنة لا يتناسب شكلها مع بناية الجامع في جملتها (31) كما يسجّل الكتابات المنقوشة على أحد التوابيت والقباب (32).

ولا يخلو الكتاب من معلومات ثمينة عن عادات ذلك العهد من اقامة للحفلات ومن أفرح بمناسبة الأعراس واطلاق «للفوشيك». وقد انتشرت هذه العادة أيام المراديين (33).

وتجدر خاصّة ملاحظة الأهمية التي يوليها المؤلف لتأريخ حياة العلماء ووفياتهم وكذلك مشائخ الجامع الأعظم والأولياء الصالحين وبيان كراماتهم، خصوصا سيدي أبي الحسن الحلفاوي (34) وسيدي علي عزوز (35). ويشاطر الوزير السراج مواظنيه ومعاصريه احترامهم واجلالهم لهؤلاء الصلحاء.

(31) الورقة 82 وجه المخطوط رقم 4967 الورقة 81 وجه. هي مئذنة لم يكن للباي متسع من الوقت لبنائها فشيّدت بعد موته.

(32) الورقة 42 وجه، المخطوط رقم : 4967 الورقة 39 ظهر — 40 وجه.

(33) الورقة 94 وجه، المخطوط رقم : 4967 الورقة 93 ظهر.

(34) وهو غير أبي الحسن الشاذلي. وقد توفي هذا الولي الصالح في ربيع الثاني 1050 هـ. (1639 م). الورقة 41 وجه، المخطوط رقم : 4967، الورقة 48 وجه.

(35) انظر أيضا الجزء الثالث الورقة 76 وما بعدها قائمة الأولياء بضواحي تونس، بمناسبة اعادة بناء أضرحتهم.

أما التراجم الكثيرة الواردة في القسم الأخير من هذا الجزء فهي تخصّ في الغالب أشخاصا عرفهم الوزير السراج أو كان أحيانا قد تتلمذ عليهم. فهي اذن تكملة مفيدة للتراجم الواردة في كتاب «ذيل بشائر أهل الايمان» لحسين خوجة والمتعلقة بفقهاء عاشوا في ظلّ الباي الحسيني الأوّل وحظوا بنعمه. و«للحلل السندسية» جانب من الفضل في اعلامنا بأنّ ما تجلّى في العهد الجديد من إحياء للدراسات الدينية أنّما بدأ في أيام المراديين.

هذا ولم يفت المؤلف أن يورد — بمناسبة تراجم العلماء — ما نظمه كلّ عالم أو ما قيل في شأنه من أشعار. وبذلك يُطلعنّا الكتاب على معالم الحياة الأدبية في تلك الفترة راويا لنا في نفس الوقت الأحداث السياسية ومصوِّرا الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد خصّص الجزء الثالث — وكذلك الجزء الرابع على ما يدو — لعهد حسين بن علي. وفي الجزء الثالث يلعب الوزير السراج دور المؤرّخ الرسمي فيسجل جميع الأحداث التي جدّت في ذلك العهد حتّى أبسطها مثل خروج الجيش سنويا لاجتباء الضرائب.

يستهلّ هذا الجزء بوصف الحرب مع الجزائريين التي بدأها ابراهيم الشريف وأتمّها حسين بن علي. وبطبيعة الحال يؤكّد الوزير على ما تحلّى به الباي من صفات أخلاقية وخصال سياسية وعسكريّة مطنبا في الحديث عن مساعيه لاحلال السلم محلّ الحرب. ويصف بأسلوب منمّق مسجّع المعارك المذبذبة التي دارت بين البلدين زاعما أن النصر كان حليف باي تونس ومعتبرا أن انسحاب الجيوش الجزائرية يُعدّ هزيمة وعقابا لاهيا. ويغتنم هذه الفرصة ليسوق أحاديث نبوية عديدة تحثّ على التصالح بين المسلمين وتُنكر إراقة دماء المؤمنين وتُنذر من يتسبب فيها بعذاب أليم.

لكنّ الجانب الأوفر من هذا الجزء مخصّص للأعمال السلمية التي أنجزها الباي ولوصف العديد من منشآته. فقد رمت في عهده أسوار القيروان والجامع والقصر بباردو وشيّد جامع سيدي أبي سعيد وقبة ضريح سيدي عبد العزيز

المهدوي. ولقد أمر الباي ببناء مدارس قرآنية في تونس وسوسة ونقطة حيث نُظمت حلقات الدرس، كما رُتّب جريبات للمدرسين وأغدق خاصّة على مدرّسي الجامع الأعظم بتونس. ولقد تسنّى لنا أن نتعرّف على أغلب أولئك العلماء من خلال التراجم العديدة التي خصّصها لهم الوزير السراج. وكان صاحبنا يعرفهم بل كانت له معهم أحيانا مراسلات ومطارحات شعرية. لذا يؤلف هذا الجزء مجموعة من المختارات الأدبية في عهد حسين بن علي. وتجدر الإشارة الى أنّ أوفر عدد من القطع الشعرية المختارة هي تلك التي نظمها المؤلف نفسه. فقد جمع في هذا القسم — مثلما لاحظنا سابقا — المدائح التي خصّ بها الباي وكذلك جميع الأشعار التي قالها بمناسبة تشييد عدد من المباني والمنشآت المختلفة.

ولقد أفردت صفحات عديدة للصلحاء وخصوصا لكبار «أولياء» مدينة تونس أمثال سيدي أحمد بن عروس (36) وسيدي محرز بن خلف (37) والسيدة المنوية (38). ولا بدّ أن نشير أيضا الى الصفحات التي لا تقلّ قيمة عمّا أورده صاحب «المؤنس» في نفس الموضوع والتي ذكر فيها المؤلف الأعياد المحتفل بها في تونس وعادات سكّانها فيها مستطردا الى الحديث عن الأيام والأشهر والليالي المباركة في الاسلام (39).

وبصفة عامّة نلاحظ من جزء الى آخر ميلا متزايدا الى مزج السرد التاريخي الصرّف وخلطه بحكايات قد تصدّق وقد لا تصدّق لكنها ترمي دائما الى الهداية والوعظ وكذلك بأحاديث نبوية مفسّرة وتعاليم أخلاقية منسوبة الى مشاهير رجالات صدر الاسلام (40). وللمؤلف كلّ خاصّ بالخرافات التي

(36) الورقة 28 ظهر الى 32 وجه.

(37) الورقة 131 ظهر الى 134 وجه.

(38) الورقة 89 وجه.

(39) الورقة 63 ظهر الى 85 ظهر.

(40) مثلا الجزء الثاني 87 ظهر وما بعدها، حول الألعاب.

تتضافر فيها ظروف خارقة لنجاة شخص رفيع المقام من مخاطر الهلاك. ومثل هذا الغرض الأدبي معروف جدًا ألّفت فيه منذ قرون كتب تعلّل فيها أصحابها «بالفراج بعد الشدّة». ولنضرب لذلك — من جملة أمثلة عديدة — مثلا جديرا بالاهتمام : فقد شاءت الأقدار أن يحظى البايع حسين بن علي نفسه بذلك النوع من المفاجآت عندما تعرّض لخطر القلاقل التي جدّت في أيام المرادين الأخيرين وكاد يُقتل شرّ قتلة لولا الرعاية الرّبّانية ولولا أمانته وصدقه (41). ويبدو أن الوزير السراج كان ميّالا بطبعه الى الاعتقاد في الخوارق وهو بذلك يتلاءم تمام الملازمة مع الوسط الذي كان يعيش فيه. ويضاف الى هذا تأثير مخدمه والرغبة في استرضائه ممّا شجّع على الاكثار من ذلك النوع من الاستطرادات في الأقسام الأخيرة من الكتاب. ولقد ذكر لنا كلّ من ترجموا لحسين باي أنه كان فعلا يجمع الفقهاء والمحدّثين في سهرات ليلية يقضيها في الاستماع الى تعاليقهم على سنّة الرسول وتعاليم الدين الحنيف، كما أجمعوا على أنه كان يطالع يوميا كتاب : «دلائل الخيرات» ويזור — أكثر من سابقه — مقامات الأولياء والصالحين. هذا ولئن احتوى الجزء الثاني من «الحلل» على عدة تفاصيل معمارية مفيدة وتقييدات للكتابات المنقوشة على بعض المعالم المهمّة في مدينة تونس فإنّ الجزء الثالث قد حُشر ببيانات مفصّلة عن الأماكن التي تُعدّ مقدّسة في تونس وضواحيها. والظاهر أن المؤلّف عمد الى إحصاء الأولياء المدفونين بها إحصاء شاملا لكّل واحد منهم.

أما التراجم التي تعدّدت خاصّة في القسم الأخير من الجزء الثاني وفي كامل الجزء الثالث فإنّها اكستت الى حدّ بعيد طابع التصنّع. ولقد أسرف الوزير السراج الى أقصى درجة في استعمال عبارات الأطراء التقليدية الى حدّ أن التراجم التي خصّصها زميله حسين خوجة للأشخاص أنفسهم تبدو — بالقياس الى تراجمه هو — رائعة البساطة. وكنا قد أشرنا فيما سبق (42) الى أن «الحلل»

(41) الجزء II الورقة 89 ظهر. وفي شأن أمير آخر : II 75 وجه.

(42) انظر ما سبق (ترجمة الوزير السراج).

تتخذ شكل حوليات عند التعرّض الى تاريخ الدولة المرادية وبداية الدولة الحسينية. وفي الجزأين الثاني والثالث تأتي التراجم إمّا عند ذكر وفيات المترجمين وإما بمناسبة تعيينهم في مناصب مهمّة. وهي في الغالب مسبوقة بعدة جمل تمجيدية تتقدّم الاسم وتضطر القارئ الى البحث عنه بعد سطور عديدة من بداية الترجمة. ثم يأتي ذكر مكان ولادة المترجم وأسماء مدرّسيه وميزاته الفكرية وملخص أعماله واحصاء لمؤلفاته وتلاميذه عند الاقتضاء. وقد تُذكر بالنسبة الى كبار العلماء بعض الاجازات التي تلقوها أو منحوها وكذلك الأشعار التي مدحوا بها في حياتهم وخصوصا المراثي التي نُظمت عند موتهم والتي تنتهي دائما ببيت يحدّد تاريخ وفاتهم (43).

أما الأسلوب المتوخى في «الحلل» فهو كثير التفصّح قد أفسدته في الوقت نفسه الاقتباسات من اللغة العامية التونسية. ثمّ إنّ المؤلف يدّعي الأدب ويعتبر نفسه خاصّة من أهل النظم فكثيرا ما ينتقد الأبيات التي يسوقها مبيّنا ما فيها من إخلال بقواعد العروض.

ولئن كانت لغة الوزير السراج لغة متصنعة أحيانا بل متكلفة (44) فهي تتضمن مع ذلك عبارات مأخوذة من لغة التخاطب في مدينة تونس. من ذلك مثلا كلمة «وحلة» (45) للتعبير أحيانا عن التورّط في صعوبة كبيرة. وكأن يقول عن شاعر ضعيف تعوزه الدراية اللازمة «هو مخصوص (46) في كذا...» ونجده يستعمل مثل سائر مواطنيه لفظة «تزايد» بمعنى: «ولد» و«بان بالكاشف» (بمعنى: اتضح جليًا) وهي عبارة استعملها ابن أبي الضياف بكثرة (47).

(43) اكمل مثال لهذا النوع من التراجم انظره في ترجمة قويسم ج 11، 110 ظهر، 112 وجه.

(44) ج 11، 78 ظهر مثال للتخلّق.

(45) نفس المرجع، 99 ظهر.

(46) نفس المرجع، 91 وجه.

(47) انظر ج 11، 56 ظهر، فقرة كاملة أتت فيها التراكم أقرب الى اللغة العامية منها الى الفصحى.

ونرى اذن أنّ هذا المصنّف الضخم مزيج من التاريخ والأدب والسيرة وأن المؤلف لا يأتي فيه بالطريف إلا في الصفحات الأخيرة من الجزء الثاني. أما الاستطرادات فهي كثيرة، قد نستفيد منها كما هو الشأن في الأجزاء الأخيرة لكنّها تُدخل التشويش أحيانا على نسق الأحداث وتضلل القارئ.

العياضي وكتابه «مفاتيح النصر»

١ - المؤلف

ليست لنا عن محمد (المختار) بن محمد العياضي معلومات غير التي تضمّنها كتابه «مفاتيح النصر» وما قدّم لنا فيه - هو نفسه - من تفاصيل عن حياته (١). فقد كان ينتمي الى أسرة من باجة حيث قضى والده أبو عبد الله محمد العياضي (٢) جانباً كبيراً من حياته على الأقل. ثم يبدو أنه استقرّ بتونس إذ تلقى ابنه تعلّمه بها. ولقد كان هذا الأب مثقفاً ومتصلاً بالأوساط الأدبية ممّا أتاح له أن يكون مصدراً شفوياً من مصادر «مفاتيح النصر» (٣).

-
- (١) ليست الترجمة المدرجة في «عنوان الأريب» ١١، 21 سوى تلخيص لجانب من هذه التفاصيل : هذا ما يؤكد النيفر ذاكراً انه لم يتمكن من العثور على مصدر آخر.
- (٢) أما ح.ح. عبد الوهاب في خلاصة تاريخ تونس ط. 2 ص 154 فانه اكتفى بذكره في جملة من ذكر من الأديباء في عهد علي باشا. هذا هو اسمه كما رواه ابنه.
- (٣) لقد أشار مثلاً الى قصيدة نظمها محمد سعادة. انظر : مفاتيح النصر، مخطوط المكتبة الوطنية رقم 6820R الورقة 18 وجه.

ولا نعرف على وجه التحديد تاريخ ولادة محمد المختار والأرجح أنه ولد حوالي سنة 1130 هـ. / 1717 — 18 م. (4). وبعد أن حفظ القرآن وأخذ المبادئ أقبل سنة 1146 هـ. / 1733 — 34 م. (5) على حلقة جدية من الدراسات يبدو أنها كانت — فيما يخصه — جَدِّ متقنة. فقد قرأ على أحسن مشائخ زمانه أمثال محمد الخضراوي وأحمد الماكودي ومحمد بن عبد العزيز ومنصور المتزلي وتمكّن أن يدرس عليهم مؤلفات عُرفت بأنها أصعب (6) ما كان يتناوله التدريس في ذلك العصر مثل «مختصر» خليل (7) في الفقه و«مغني» (8) ابن هشام و«تحصيل» ابن مالك في النحو و«مختصر» (9) السنوسي في المنطق وغيرها. وفي زمن تأليفه «مفاتيح النصر» سنة 1153 — 54 هـ. / 1740 — 41 — 42 م. كان ما زال يحضر بعض الدروس التي كان يلقيها أبرز أساتذة عصره. وفي نفس الفترة تقريبا كان يتردّد على أقران له من أدباء تونس ويبادل بعضهم الأشعار، مع العلم أنّ هؤلاء الأقران لم يتجاوزوا سنّ الثلاثين (10). والغالب على الظن أنه كان — هو نفسه — يتراوح عمره بين العشرين والثلاثين.

هذا وتجدر الملاحظة أن ناسخ مخطوط المكتبة الوطنية رقم 6200R لَمَّا قرأ «مفاتيح النصر» لأول مرّة سنة 1231 هـ. / 1815 — 16 م. (11) ذكر أنّ العياضي اسمه المختار بدل محمد الذي نصّت عليه المراجع الأخرى كما

(4) يُستنبط هذا التاريخ من التفاصيل المتعلقة بدراساته والتي سنقدمها فيما يلي.

(5) المخطوط المذكور الورقة 60 ظهر.

(6) انظر «عنوان الأريب» ا، 21.

(7) انظر بروكلمان : G.A.L., II, 84; Suppl., II, 96

(8) G.A.L., II 23; Suppl., II, 17

(9) G.A.L., II, 251; Suppl., I, 838 et II, 355

(10) المخطوط المذكور الورقة 58 وجه.

(11) الورقة 61 ظهر.

أُلصق باسمه صفة «الكاتب». وهي بهذه الصيغة وبورودها مباشرة بعد لفظ : «مؤلفه» كأنها تدل على الوظيفة التي تولّاها. ولم نجد في غير هذا الموضوع ما يؤكد أنه كان ينتمي الى الوزارة أو الادارة. وعلى كلّ فلا يستبعد أن يكون الكتاب الذي نحن بصدد دراسته من تأليف أديب شابّ التحق حديثا بسلك «الكتاب» أو كان يتأهب للالتحاق به. هذا مع الأسف كلّ ما يمكن أن نعرفه — ولو تخميناً — عن حياة العياضي. وليس لدينا، كما سبق أن ذكرنا، إلا معلومات عن دراساته وبعض الأشعار ضمّنها كتابه الذي وضعه في شبابه : «مفاتيح النصر» (12) أما أحداث حياته الباقية وتاريخ وفاته وظروفها فأتنا لا نعلم عنها شيئا.

II — المؤلفات

يرجع تأليف كتاب «مفاتيح النصر في علماء العصر» (13) الى أواسط القرن الثاني عشر (هـ). الثامن عشر (م). ولقد شرع صاحبه فيه في شوال 1153 هـ. / 1740 — 41 م. وفي الأثناء أصابه مرض عاقه عن إتمامه وعندما برىء

(12) كلاهما مسجّل حرفياً من قِبَل محمد النيفر في كتابه : «عنوان الأريب» 11، 21 — 22.

(13) لقد تمكّنا من تصفّح ثلاث مخطوطات من هذا الكتاب في المكتبات العمومية بتونس. كان أحدها محفوظاً بالجامع الأعظم (الأحمدية) ثم نقل مؤخرها الى المكتبة الوطنية ولم يرقم بعد. وهو منقوص وفي حالة رديئة. وينتمي المخطوطان الآخران الى المكتبة الوطنية وهما محفوظان بها تحت رقم 408OR و 682OR. أما الأول فلا يمكن تأريخه لعدم وجود الورقة الأولى منه والأخيرة. ولقد «رّمه» حفاظ المكتبة وسدّوا ثغراته اعتماداً على الثاني. وهذا المخطوط الثاني مؤرخ في 20 شوال 1235 هـ. / 1819 — 20 م. وقد نسخه ناسخ معروف هو خليل بن مصطفى الطواحيني ونقله عن الأصل المذكور أعلاه (مع الإشارة الى أنّ بعض الملاحظات التي كانت واردة في الأصل بصيغة المتكلم نُقلت هنا بصيغة الغائب) ولقد اعتمدنا هذا المخطوط.

أكمله قصد تقديمه الى الباي الحسيني الثاني علي باشا بن محمد (14) (1147 هـ. / 1735 - 1169 / 1756 م.).

ولقد خُصِّصت بداية الكتاب (15) لتقريظ هذا الباي ثم أبنائه الثلاثة فذكرت — زيادة على الخصال التي تُنسب عادة الى الملوك والعظماء — منزلة علي باشا العلمية وشرحه لكتاب «التسهيل» (16) وهو كتاب في النحو صنَّفه ابن مالك النحوي الأندلسي المشهور المتوفى سنة 672 هـ. / 1274 م. كما خُصِّص جانب من الصفحات المتعلقة بعلي باشا الى تقريظ ذلك الشرح من قبل أستاذ الأمير الشيخ محمد الخضراوي (17). وكان العياضي قد أورد قبل ذلك قصيدة في مدح هذا الأمير (18) وأفرد صفحة كاملة لبيان خصال أبنائه الثلاثة يونس ومحمد وسليمان (19) متبعا فيها — كما يؤكد ذلك بنفسه — منحى التراجم التي نَمَّقها في القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي الأديب الأندلسي الشهير الفتح بن خاقان (20) في كتابه «قلائد العقيان». وممَّا يسترعي الانتباه خلوّ هذا الجانب من «مفاتيح النصر» بل خلوّ بقية الكتاب (21) من التعرُّص الى الأحداث السياسية أو الإشارة إليها. وعندما فرغ العياضي من أداء حق الأمير تستى له أن يقدم لنا تراجم معاصريه ممَّن عرفوا أكثر

(14) الورقة 4 وجه.

(15) الورقة 4 ظهر. 17 وجه.

(16) العنوان الكامل هو: «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد». انظر بروكلمان: 298, 1 G.A.L. و Suppl. ا، 522 وكشف: ا، 405.

(17) الورقة 11 — 17.

(18) الورقة 7 — 10.

(19) الورقة 10.

(20) انظر بروكلمان. Suppl. ا، 579 والموسوعة الاسلامية: 2، مصادر مختلفة.

(21) توجد في الورقة 46 وجه اشارة استثنائية شديدة الإبهام الى ما جدَّ من أحداث وذلك في عرض ترجمة الشيخ عبد الله السوسي وهو مغربي الأصل وقد عاش بالقيروان حيث يقول المؤلف: «حتى كان من أمر الله ما كان».

من غيرهم بغزارة علمهم وكتاباتهم، كتراجم مفتي المالكية محمد سعادة (22) وحمودة الرصاع (23) وزميليهما الحنفيين يوسف درغوث (24) ومحمد الأزنووط (25) وقاضي المالكية حمودة الريكلي (26) إمام جامع الزيتونة وكتراجم عدد من المشائخ الذين كانوا يدرسون بهذا الجامع أو الذين تتلمذ عليهم المؤلف أو والده أو الذين كانوا من المقرّبين من علي باشا.

ولقد أتت هذه التراجم المتفاوتة الطول قصيرة موجزة أحيانا، تتالي وكأنها لا تسير وفق نظام بيّن وتعلّق أغلبيتها بأعلام معاصرين للمؤلف تتراوح أعمارهم بين ثلاثين وستين سنة (27).

ومن بين النصوص التي احتوتها هذه المجموعة من التراجم تبرز أساسا التقاريط الثرية المسجعة والشعرية لكتاب «شرح التسهيل» الى جانب قصائد أخرى في مدح علي باشا. ولقد احتل ذلك الشرح المعمق الذي ألفه الباي الحسيني الثاني مكانة كبرى في اهتمامات مثقفي العصر. أما القضاة منهم فقد كان عليهم أن يقرّظوه بتقاريط أتت متفاوتة من حيث الطول وبراعة التصرف لكنهم حرصوا كل الحرص على تجويد نظمها. وأما المدرسون فقد خصّصوا لذلك الكتاب العديد من دروسهم. وأما الطلبة فقد تكبّدوا — تحت اشراف أساتذتهم — ما تكبّدوا في قراءته وشرحه وترديد ذلك الى حدّ الإرهاق. وأما

(22) الورقة 17 وما بعدها.

(23) الورقة 24 ظهر.

(24) الورقة 25 ظهر.

(25) الورقة 49 وجه.

(26) الورقة 27 ظهر.

(27) ألا أن بعض هذه التراجم مخصصة لمشائخ متوفّين. علي سويسي (الورقة 31 وجه) أح. . الشريف (الورقة 50 وجه) محمد الحركاني (58 ظهر) ومحمد بن عمران (الورقة 60 ظهر — 61 وجه). والمؤسف أن المؤلف لم يعط ألا تاريخ وفاة هذا الشيخ الأخير (1151 هـ. / 1738 — 39 م.).

العياضي، فلم يفته — فيما يخصه — أن يقول أنه ما زال يواصل دراسته (28).
ولكثرة ما اعترضنا اسم هذا الكتاب في كل صفحة من «مفاتيح النصر»
أصبحنا — بدورنا — نهمل قراءة الفقرات التي تتعلق به لنصرف اهتمامنا إلى
غيرها. ألا أننا لم نجد فيها سوى معلومات تقليدية عن المترجم — بالأسلوب
المتكلف المؤلف — : مركزه الاجتماعي، شهرته، قائمة في شيوخه، وعندما
يكون المؤلف قد درس عليه، إشارة إلى التدريس الذي تلقاه منه، وأخيراً — وما
عدا حالتين، إذ يتعلّق الأمر بمعاصرين أحياء — بيان سنّ المترجم (29) التقريبي
عند تاريخ تأليف الكتاب. والحصيلة من هذا كلّ هزيلة جدّاً، ما عدا بعض
التراجم التي أتت أكثر دسامة. ولعلّ أطولها وأهمّها تلك التي تعرّضت إلى حياة
الشيخ المغربي أحمد الماكودي (30) نزيل تونس، وقد تتلمذ عليه المؤلف ودرس
عليه كتاب الباي «شرح التسهيل» — وهل منه مفرّ؟ — وذلك مدة تأليفه
«مفاتيح النصر» (31). ولقد كنّا أشرنا من قبل (32) إلى أنّ هذا الشيخ أتاح
لمدرسة تونس أن تستأنف العمل بالتقاليد المغربية في الاجازة، إذ أجاز له
شيخه الأسبق أحمد المبارك الفاسي أن يدرّس العديد من المؤلفات. ويعطينا
العياضي نصّ الطلب الذي وجهه الماكودي من تونس إلى المبارك ونصّ الجواب
الذي تلقاه منه والذي يشكّل الاجازة (33). ولقد استنسخها كثيرون فيما بعد.
وزيادة على التراجم الطويلة بسبب ما انضاف إليها من نقل كامل شامل لتقاريط
«شرح التسهيل» — وقد سبق أن أشرنا إليها — فإنّ الترحمتين المخصّصتين

(28) انظر ما سبق (ترجمة العياضي) والمخطوط، الورقة 58 ظهر.

(29) ألا أنه أعطى مرّة واحدة تاريخ الولادة، وإن كان المعنى بالأمر شيخاً قد توفي سلفاً
وهو أحمد الشريف. ولم تُذكر لنا سنة وفاته، (الورقة 50 وجه).

(30) الورقة 33 وجه. وما بعدها.

(31) الورقة 33 ظهر.

(32) انظر ما سبق (الباب الأول من هذا الكتاب).

(33) الورقة 39 وجه. وهي اجازة عبد القادر الفاسي الشهيرة.

للشاعرين محمد الورغي (34) وعبد اللطيف الطوير (35) تميّزتا بطولهما أيضا ووردت فيهما قصائد نظمت في مدح الباي.

ولا يكاد المؤلف يتجرأ على اثاره مسائل عقائدية أو قضائية كما كان يفعل بعض من سبقه من المؤلفين ولعل ذلك راجع الى عدم خبرته. فلم نعثر، في الكتاب بأكمله، إلا على استطراد واحد من هذا القبيل سرعان ما توقف وانحصر في بضعة شواهد لم تتجاوز أقل من صفحة تعرض فيها لزوجات الرسول عند توضيح اشارة في بيت شعري مر ذكره من قبل.

وبالمقابل فقد أراد المؤلف أن يخلف أثرا أدبيا ومن المقدمة عبّر عن تلك الرغبة. وهو بين الفينة والأخرى يلفت انتباهنا الى أنه لا يعرف لفلان أو فلان أثارا مكتوبة أو أشعارا يمكن له أن يرويها. والى جانب النصوص والمدائح التي سبق أن أشرنا اليها، أورد المؤلف في كتابه قصائد نظمها عبد الله السوسي (36) في مدح الرسول وكذلك أبياتا أقل وقارا لشعراء آخرين بل حتى البيتين اللذين استقبل بهما أحد أصدقائه فنجان قهوة قدّمه له (37). كما أورد المؤلف بعض المقطوعات في مدح الباي (38) وبعض الأشعار التي نظمها في تمجيد شيخه الماكودي (39).

وفي الجملة فان «مفاتيح النصر» مجموعة تراجم ليس فيها الا معلومات قليلة جدًا عن التاريخ العام لذلك العصر. ولأنها تتضمن مقتطفات نثرية وشعرية فان بعض الورقات فيها هي عبارة عن منتقيات أدبية يبرز فيها صاحبها ذوقه الأدبي، كما تتجلى فيها رغبته في التقرب الى علي باشا ومسايرة هواه بجمع

(34) الورقة 50 ظهر.

(35) الورقة 55 ظهر.

(36) الورقة 46 وجه.

(37) الورقة 58 وجه.

(38) الورقة 7 وجه.

(39) الورقة 43 وجه. وقد نعثر على أبيات أخرى أكثر دعابة (انظر الورقة 60 وجه).

عدد من المدائح التي نُظمت فيه. ولقد أَلَف كتابه وهو ما يزال في سنّ الشباب ولم تكن بين يديه الآ وثائق محدودة فلم يتسنّ له أن يخلف لنا سوى أثر متواضع في حجمه وفي المعلومات التي يقدّمها لنا. ألا أن عددا من الفقرات تبدو لنا جديرة بالاهتمام وقد أشرنا الى البعض منها. ولا شكّ أن قيمتها تتضاعف بسبب قلّة المصادر التي تروي حياة الأعلام المعاصرين لعلي باشا. أمّا الأحداث السياسية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية فقد رواها لنا الصغير بن يوسف في كتابه «المشرع الملكي» ووصفها وصفا حيّا مفصّلا. ويمكن أن نعتبر هذا الكتاب مكتملا مفيدا لـ«مفاتيح النصر» الذي أتاح لنا التعرف بصفة أدقّ نسبيا على أوساط كبار رجال الدين والمدرسين والأدباء. وبهذه الصفة أضحى الكتاب مصدرا لبعض المؤلّفات الحديثة مثل : «عنوان الأريب» لمحمّد النيفر الذي نقل عنه أحيانا نقلا حرفيا (40).

(40) وذلك مثلا في تراجم أحمد الشريف ومحمد سعادة (عنوان الأريب 11، ص ص : 14 و15) وحمودة الريكلي (ص : 19) وعبد الله السوسي (ص : 20) ومسعود الباجي (ص : 23).

الصغير بن يوسف وكتابه : «المشروع الملكي»

١ - المؤلف

لم يحظ محمد الصغير بن يوسف صاحب كتاب : «المشروع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي» بأن تدرج ترجمته ضمن كتب التراجم. ذلك أنه لم يكن فقيها ولم يحتل أية خطة من الخطط النبيلة.

لذا ينبغي أن نستقي من الكتاب نفسه المعلومات التي تسمح بأن تتمثل حياة صاحبه (1)، ومن حسن الحظ أنه لم يخل بها علينا. ولئن لم يحدّد لنا

هكذا ضبطت الحركات من قبل المؤلف في المخطوط المكتوب بخطه والذي سيرد وصفه فيما يلي.

(1) وهو ما قام به Serres والأصم في «مقدمة» ترجمتهما للكتاب ص : 2 لكن بصفة مختصرة جدا. وسيقع التنصيص على هذه الترجمة بلفظة «ترجمة المشروع» ونحيل الى المخطوط بلفظة «مشروع». أما اسم المؤلف فهو محمد بن محمد الصغير مثلما أشارت الى ذلك بعض المخطوطات (انظر... Roy :

تاريخ ولادته، فقد أتاح لنا أن نعرف الفترة التي ولد فيها إذ ذكر لنا سنّه بصفة تقريبية عندما جدّت أحداث يسهل ضبط تاريخها. فقد أخبرنا أن يونس نجل علي باشا كان ينوب عن أبيه في قيادة المحلّة المكلفة بجبي الضرائب وأنّه أطرده منها الكاورغليين أي أبناء الأتراك ممّن استقروا بالبلاد وتزوجوا من أهلها وذلك في الشتاء الذي عقب فتح قلعة طبرقة وتهديمها سنة 1154 هـ. / 1741 م. (2).

ثمّ أخبرنا المؤلّف بعد ذلك بقليل بانقطاع الراتب الذي كان يتقاضاه مثل أبناء جنسه الكاورغليين المقيمين في أغلب مدن البلاد التونسية وقراها — ما عدا العاصمة — وكان قد قبض ذلك الراتب لآخر مرّة في أواخر شهر رمضان 1154 هـ. / ديسمبر 1741 م. وكان إذاك يقارب سنّ الخمسين على حدّ قوله (3) وهو ما يسمح لنا بأن نفترض أنه ولد حوالي سنة 1105 هـ. / 1693 — 94 م.

ومنذ ولادته أُدرج اسمه — مثل سائر الكاورغليين — في سجلّ المحلّة، فكان يقبض بانتظام راتباً وقع الترفيع فيه على مرّ السنين. إلّا أنه، كالعديد من أمثاله، كان يقوم في الأيام العادية، بنشاط سلميّ يتمثّل في فلاحه الأرض وتربية الماشية. وكان قد تلقى إرثاً طيباً نالت منه القلائق والتجاوزات التي جدّت في ذلك العهد ما نالت، لكنها لم تدفع به أبداً الى الخصاصة والبؤس.

ولم يرو لنا كتابه شيئاً عن طفولته وإنما صوّره لنا لأول مرّة سنة 1140 هـ. / 1727 — 28 م. وقد اكتهل، يعلّق مع أصحابه في باجة على ما كان يصلهم من أنباء متضاربة عن المعارك التي كان يقودها علي باشا من جبل

Extraits كتاب مذكور ص ص : 20 وترجمة المشرع ص (239). ولقد تعسّف

Serres والأصرم — على ما يبدو — في نقل اسمه هكذا : Muhammad Segir

b. Youssef وهي صيغة درجت فيما بعد عند الدارسين من العلماء

التونسيين والأجانب. واحتفظنا بهذه الصيغة حتى لا نضلّل القارىء.

(2) ترجمة «المشرع» ص ص : 201 و208.

(3) نفس المرجع ص : 264.

وسلات ضدَّ عمه حسين بن علي (4). ولمَّا انقسم الناس في المدينة الى حزبين أعلمنا المؤلف أنه انتسب الى حزب الأغلبية الموالي للأمير المالك كما أعلمنا أن قبيلة الحنانشة الحدودية اغتنمت الأحداث التي جرت في تلك الفترة لشنَّ غارات على بادية باجة فذكر لنا أنه فقد في تلك الغارات الجانب الأوفر من مواشيه وقطعانه. ومن خلال كلامه نتبيَّن أنه كان قائما بنفسه على أرزاقه (5) كما نتبيَّن أنه بقي حاقدا على قائد الحنانشة بوعزيز حقدا مكينا (6).

ويبدو أن الصغير بن يوسف استطاع أن يتخلَّص من العيش في المعسكرات وأن يبقى مع ذلك اسمه مدرجا في سجلِّ المحلَّة وذلك الى حدِّ سنة 1147 هـ. / 1734 م. لكنَّ الباي حسين بن علي اضطر في تلك السنة، على إثر غزو الجيوش الجزائرية، الى تجنيد جميع الوحدات الاحتياطية. فاذا بصاحبنا يشارك ضمن فيلق صبايحية باجة في المعارك التي دارت شمالي القيروان وجنوبها بين جيوش الباي وجيوش منافسه وابن أخيه علي باشا، وكان ابنه يونس هو الذي يقودها. ولم تكن حياة المصاعب والمخاطر لتروق لفلاح مسالم مثل الصغير بن يوسف الذي خاب ظنَّه لمَّا رأى الباي كثير التردّد، قليل الثقة في رجاله، قد تعود أن يزجَّ بهم في المعارك دون أن يصطبَّحهم. ولقد بقي صاحبنا يتذكَّر ما حزَّ في نفسه خلال تلك الفترة وما لقيه أيضا من مساندة من قبل قاضي المحلَّة علي شعيب — وكان باجيا هو أيضا — وقد لامه أن لم يطلب منه التدخل لفائدته حين وقع تجنيده (7). ومن جهة أخرى فقد فرَّ جانب من صبايحية باجة قبل نهاية حسين بن علي المفجعة فذهبوا الى تونس وأذعنوا لعلي باشا (8). وكان المؤلف قد هرب هو الآخر ولاذ بتونس عندما انهزم الباي

(4) ترجمة «المشرع» ص : 73.

(5) نفس المرجع، ص : 76.

(6) انظر في مخطوط الجامع الأعظم بتونس رقم 3536 الورقة 211 ظهر ما قاله عن بوعزيز. ويبدو أن هذا النص حذف عند التحرير النهائي.

(7) ترجمة «المشرع» ص : 136.

(8) نفس المرجع ص : 158.

بسمنجة (9). ويبدو — استنادا الى فقرة معينة من كتابه — أنه عاد الى جواره. ولما انتهت المعارك رجع الى باجة حيث قضى حياة هادئة. ومن ذلك الوقت أصبح همه ألا يغضب الباي الجديد الذي ألحق بالكاورغليين إهانات مختلفة ختمها بقطع مرتباتهم. ففقد صاحبنا اذن راتبه، وكان عاليا نسبيا، إذ كان يتقاضى شهريا عشرين ناصريا باعتبار أبنائه الأربعة (10).

وفي سنة 1158 / 59 هـ. / 1746 م. تمكن أبناء حسين بن علي أن يجروا الجزائريين مرة أولى الى محاربة علي باشا. فكانت تلك الفترة بالنسبة الى الصغير بن يوسف فترة محن ومصائب أرغم خلالها على إرسال ابنه الى تونس لبيع مذكراته من الحبوب بالخسارة. ثم قرر الإقامة بالعاصمة مع أسرته على أمل أن يدرج اسمه ثانية في السجلات — حسب وعود علي باشا — وأن يتقاضى راتبه من جديد (11). ولهذا تخلى عن داره وأرزاقه واضطر الى اقتحام حواجز من الجند وتذليل عدة صعوبات ليسكن أخيرا بتونس مع زوجته وأولاده. وكان أهل باجة قد أعلنوا ولائهم لأبناء حسين بن علي فانجر عن ذلك أن الذين التحقوا بتونس — ومن بينهم المؤلف — عاشوا عدة أيام مرتاعين من خشية التقتيل أو السجن. ولم تنته هذه الفترة الحرجة (12) إلا بعد أن تراجع الجزائريون بسرعة وبعد أن أقام الباشا الأفراح للاحتفال بهذا الرحيل الذي لم يكن يحلم به. وفي السنة الموالية رجع المؤلف الى باجة وقد خابت آماله إذ تقلص راتبه الى عشر ما كان عليه وضاق ذرعا بظروف سكنائه في تونس وتعرضت أرزاقه وممتلكاته الى اعتداءات أخرى. لكنه حمد الله أن لم يصب بالمصائب التي حلت بأعيان باجة مدة غيابه (13).

(9) «المشروع» مخطوط الورقة 73 ظهر و74 وجه.

(10) انظر مخطوط الجامع الأعظم بتونس رقم 3536 الورقة 216 وجه وترجمة «المشروع» ص : 254.

(11) انظر ما سبق (ترجمة الصغير بن يوسف).

(12) ترجمة «المشروع» ص : 261 وما بعدها.

(13) نفس المرجع ص : 256.

والظاهر أن الصغير بن يوسف نزل مرارا بتونس (14) حيث تستى له أن يعاين عن كتب أبرز الأحداث وما انجرّ عن سياسة الباي من نتائج وكذلك مظاهر الفتن التي كانت قائمة بينه وبين ابنه الأكبر وبين هذا الأخير وأخوته (15). وكان نازلا بالعاصمة لما اخترق الجزائريون الحدود للمرة الثانية في عهد علي باشا يصحبهم أبناء عمّ الباي ومنافسوه. وذكر أنه كان إذاك بسوق البلاط يوم 25 أو 26 رمضان المعظم 1169 هـ. / 23 — 24 جوان 1756 م. عندما بلغه سقوط الكاف (16) فتستى له أن يسجّل بالتفصيل حصار تونس وسقوطها وما تلا ذلك من أحداث.

وفيما بعد، يبدو أنه عاش خاصّة بياجة حيث كان يلاحظ مرور الجحافل المسلحة القادمة لاستخلاص الضرائب وما ارتكبه الجنود من اعتداءات وتجاوزات كان هو الآخر أحد ضحاياها أحيانا. وهكذا بقي يدون أهمّ الأحداث الى حدّ سنة 1184 هـ. / 1770 — 71 م. وقد سجّل فيها آخر ما رواه من وقائع في كتابه، والغالب على الظنّ أنها كانت سنة وفاته (17).

II — المؤلفات

ترجم كتاب «المشرع الملكي» الى الفرنسية فيكتور سار Victor Serres ومحمد الأصرم، وصدرت هذه الترجمة من 1896 الى 1900 بـ«المجلة التونسية» حاملة عنوان : «ستون سنة من تاريخ البلاد التونسية». ثمّ جمعت في مجلّد نشر بتونس سنة 1900 تحت عنوان : «المشرع الملكي، أخبار تونسية (1705 — 1771) صالحة لتأريخ بايات الأسرة الحسينية الأربعة الأول، تأليف

(14) نفس المرجع في مواضع مختلفة (انظر الملحوظات التالية).

(15) نفس المرجع ص : 363.

(16) نفس المرجع ص : 422.

(17) نفس المرجع المقدمة ص : 3 والنصّ ص : 457. وقد وعد المؤلف بتسجيل الأحداث الهامة الى مماته : انظر نفس المرجع ص : 452.

محمد الصغير بن يوسف الباجي». وصدر المترجمان الكتاب بمقدمة قصيرة تتضمن لمحة وجيزة عن محتواه وترجمة مختصرة لحياة صاحبه، ثم لخصاً ما قدمه المؤلف من بيانات وتطرقاً الى الظروف التي قام فيها بعمله كمؤرخ. وبعد أن عرض المترجمان المؤلفات التاريخية العربية التي يعرفانها عرضاً موجزاً بينا أنهما اعسدا مخطوطين من «المشعر»، أحدهما ناقص على ملك الصادق المرابط خليفة القيروان سابقاً، وقد استخدماه في البداية، والثاني محفوظ بالجامع الأعظم بتونس وقد مكنتهما فيما بعد من «اتمام ترجمتهما على أحسن وجه» (18). وهذه الإشارة مبهمة جداً، لا تسمح بالتعرف بالضبط على هذا المخطوط الثاني ضمن المخطوطات الموجودة في مكتبة جامع الزيتونة وهي ثلاثة على حد علمنا : مخطوط مجموعة الصادقية رقم 4452 المؤرخ في سنة 1290 هـ. / 1873 — 74 م. وقد وهبه الباي محمد الهادي (1902 — 1906 م.) الى الجامع الأعظم. وهو ناقص لأنه الجزء الأول والوحيد من نسخة تقع في مجلدين. ومخطوط ثان يحمل رقم 3538 وقد نسخه عثمان بن سالم السويسي سنة 1250 هـ. / 1834 — 35 م. عن مخطوط أصيل يخط المؤلف وهو يحتوي على النص الكامل في 178 ورقة. أما المخطوط الأخير رقم 3537 المتأني مثل سابقه من هبات علي باي (1882 — 1902 م.) فهو الذي خطه المؤلف بيده (19). وفي حواشيه زيادات يوحى شكل بعضها بصحة نسبته الى المؤلف، كما يؤكد ذلك وجود كتاب ضخيم في نفس المجموعة يحمل رقم 3536 ويتضمن مقتطفات استنسخها المؤلف من كتب

(18) نفس المرجع ص : 5.

(19) لا يشير Roy في : Extrait du Catalogue... de la Grande Mosquée de Tunis (كتاب مذكور، ص : 20) الى هذه الخاصية. ويبدو أن الترجمة تركز على ملاحظة سطحية جداً، اذ لم تقع أية مقارنة بالمخطوط رقم 3536 الذي تناوله بالدرس قبل ذلك مباشرة.

تاريخية شتى، لكن هذا المخطوط الأصيل لا يمكن استخدامه دائما بسبب ما فيه من ثغرات خطيرة (20).

هذا وتجدر الإشارة الى أن النصّ العربي لم ينشر بعد وأن الترجمة الفرنسية — التي اشتهرت بالجودة — قد أقعدت الباحثين عموما عن الرجوع الى مخطوطات هي أصعب مثلا. ولا ضبرر في ذلك يذكر لمن تنحصر رغبتهم في مجرد الامام بالعصر. لكن الأمر لا يخلو من مخاطر بالنسبة الى المؤرخين المهتمين بالتفاصيل والجزئيات، بل ينبغي اجتنابه اذا كان الباحث يصرف اهتمامه — من وراء الأحداث — الى الطريقة التي بها قدّمت تلك الأحداث. ولكن أتت ترجمة Serres والأصرم دقيقة في جملتها فانها لم تسلم من ثغرات وقعت الإشارة إليها أحيانا لا دائما، ومن تحويرات قد تغيّر النصّ الى حدّ التحريف (21). ومن جهة أخرى يتّسم أسلوب المؤلف بشيء من الطرافة بالنسبة

(20) مثلا بين الورقة 90 و91 يوجد نقص بأربعين ورقة تقريبا (وهي المناسبة للورقات 64 — 100 من المخطوط رقم 3538 الذي كتب بخط أرق وأضيق). ومرجعنا دائما هو المخطوط الأخير.

(21) نسوق فيما يلي على سبيل المثال هذه الفقرة التي لخص فيها Serres والأصرم النصّ العربي في شيء من التشويه (ترجمة Serres والأصرم ص: 208): «لكن العرب يسخرون من الأجانب في أقوالهم المأثورة والحال أنهم جبناء مثلهم. فلم يكن منهم — بدلا من ذلك — ألا أن قفلوا راجعين الى آبائهم وأمهاتهم وعادوا الى ديارهم يكسوفهم العار فسخر جميع الناس من مصائبهم وفقدوا رواتبهم العالية وأصبحوا يعانون من العيش شظفا» بينما قال المؤلف في النصّ الأصلي (المخطوط الورقة 97 ظهر):

ولاكن كما كانت الاعراب في ضرب أمثالها الخارج عن اللغة العربية قالت لا يتخذ من الكيكوط خرص يلمع ولا من البهمة رماح طوال ولا في اولاد الكويات من ينفع ولا من أولاد الرعية رجال، فما قدروا أولاد الكويات الا على المسير الى كوياتهم جماعات الى أن دخلوا على الاء والامهات وجلسوا في ديارهم، الذل كاسيهم والعدو شامت فيهم وضافت عليهم الارض بما رحبت... قد صبروا على نوايب الزمان وفراق الاخوان طال ما أكلوا وتمتعوا وبالرواتب الكثيرة ملكوا وتفرغوا وبالفساد في الارض سعوا حتى اذ فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فاذا هم مبلسون».

الى أسلوب معاصريه وله في الغالب نكهة قد تندوّقها أحيانا من خلال الترجمة. لكن من البديهي أن الترجمة لا يمكن أن تؤدّي بعض المعاني الدقيقة التي هي في رأينا غير جديدة كلّها بعدم الاكتراث. فالأزدراء الذي يعلنه Roy في هذا الصدد (22) يبدو لنا مفراطا، والأرجح أنه يجاري في ذلك رأي مساعديه التونسيين الذين امتعضوا لتراكم الأخطاء النحوية المرتكبة من قبل الصغير بن يوسف. ولئن غلب على المؤلف الخروج في كتابته عن معايير الجملة العربية وقواعدها واستساعة الصيغ العامية والأمثال الشعبية فهو يرى في ذلك خلواً من التكلف والتصنع وميزة يمتاز بها كتابه الذي صدره في الصفحة الأولى من مخطوطه الأصيل بالتصريح التمهيدي التالي: «هذا المشرع ساهل (كذا) المقطع والمجتمع، يروي منه الكاتب والناظر والسامع، سالم من تعقيد افرنقع وتكعكع» (23).

ولقد كان الصغير بن يوسف مولعا بالتاريخ كما ذكر ذلك بنفسه في بداية «المشرع» وكما يتجلّى لنا من المخطوط الضخم الذي سبق أن أشرنا اليه والذي جمع فيه لعدة مؤرخين مقتطفات من بينها نصّ [لأبي الفداء] المؤيد الحموي. وهو وحده كاف ليثبت لنا أن المؤلف لم يكن مرتاحا لرواة الأخبار المشاركة ولمن يتتسبب منهم الى القرون البعيدة الماضية. وفي نصّ آخر قابل بعض الفقرات بفصول شتى من «كتاب العبر» لابن خلدون. أما فيما تبقى فقد وُفق نسبيا الى اقتطاع منتخبات من المؤلفات الحديثة لابن أبي دينار وحسين خوجة والوزير السراج. وبالإضافة الى ذلك يوجد ملخّص أو تخطيط مجمل لعدة فصول من كتاب «المشرع الملكي» (24) في الأربع والأربعين ورقة

(22) منذ التعريف بالمخطوط رقم 3537 ص: 20 حيث يقول: «ان أسلوب الترجمة أحسن من أسلوب المؤلف».

(23) كذا عوضا عن: تكأكا.

(24) مخطوط الجامع الأعظم بتونس رقم 3536 الذي سبق أن ذكرناه. والملاحظ أن النص في «المشرع» أكثر تهيؤا، والرواية فيه أغزر وأوضح، بينما تتجلى النبرة الشخصية في «التكميل» أكثر.

الأخيرة. وهي تتبع مباشرة المنتخبات التي كنا بصدد الإشارة إليها ولا يفصلها أي فاصل عن النص الأصلي بل تكمله سويًا من ناحية الترتيب الزمني ومن ناحية العرض أيضا. ويمكن أن يذهب بنا الظنّ الى أنّ هذه الورقات بأكملها كانت في الأصل تكوّن كراسة ضخمة أعدها صاحبها ليقيد فيها مذكراته الخاصة. لكن من خلال العنوان الذي اختاره لها نهائيا : «التكميل الشافي للغليل» ومن خلال بعض أقواله يبدو أن المؤلف كان يطمح الى أن يجعل منها «تكملة» لكتاب العبر — وقد نسخ فيها مقتطفات منه — كما كان يطمح الى أن يقدم فيها جميع المعلومات المرجوة عن العصور الحديثة أو القديمة. إلا أن نتيجة كل هذا المجهود تبدو لنا ضعيفة. والغالب على الظنّ أن المؤلف فكّر — في وقت ما — أن يمسح في كتابه فترة أطول من التي اختارها في نهاية الأمر، على أن يحتوي القسم الأول منه مجموعة من المنتخبات بينما يتضمّن القسم الثاني رواية طريفة للأحداث. وقد تخلى من حسن الحظ عن هذا المشروع.

والظاهر أن ثقافته المتواضعة لم تكن تسمح له بالاهتمام بجميع الأحداث الماضية، فلم يكن يستطيع أن يفهم منها إلا ما بقي ذكراه حيا من حوله. ولقد كان مدفوعا — بحكم ولعه بالتاريخ من جهة وبحكم حدود ثقافته التاريخية من جهة أخرى — الى تسجيل الأحداث المعاصرة بكل ما أوتى من حماس. ذلك هو الهدف الذي رسمه لنفسه في «المشروع» بعد أن اتضحت الفكرة في ذهنه — على حدّ قوله — اثر مطالعته «لبشائر أهل الإيمان» لحسين خوجة. والكتاب ينتهي بأخبار العشرين سنة الأولى من عهد حسين بن علي، قبل قيام ثورة علي ناسا التي عكّرت صفو ملكه وأدت الى زواله. وهكذا شرع الصغير بن يوسف — بعد أن استخار الله — في «تأليف كتاب يشمل ما رأى بعينه وسمع بأذنيه من أحداث جدّت في عهد البايات الحسينيين الأربعة [الأول]» (25).

(25) «المشروع» مخطوط، الورقة 1 وجه.

وينقسم «المشرع الملكي» الى أربعة فصول مطابقة لعهود البايات الأربعة الذين عرفهم المؤلف. وبالنسبة الى الأول، حسين بن علي، نلاحظ أن الصغير بن يوسف استوحى — في البداية — من كتاب حسين خوجة «بشائر أهل الإيمان» أخذاً عنه بالخصوص تعداد المباني التي شيدها الأمير وكذلك ماثره الصالحة. والأفضل أن يرجع المؤرخ الى المصدر ذاته، لأن «المشرع» أقل منه دقة وشمولاً، إذ نجده مثلاً يهمل أسماء المشايخ الذين عهد اليهم بالتأريخ في المساجد والمدارس المحدثة من قبل الأمير بينما يذكرهم حسين خوجة (26). إلا أننا قد نعثر في «المشرع» على بعض المعلومات الجديدة : ففي خصوص الفسقية التي أنشأها حسين بن علي والتي أشار اليها حسين خوجة دون تعيين موقعها (27)، يمكننا المؤلف من تحديد مكانها ويصفها لنا ويذكر الحالة التي كانت عليها والمصالح التي جناها الناس منها في عهده (28). وفي خصوص الفندق الذي بناه الباي في موضع بعض الحانات القديمة، فإن المؤلف يصفه وصفاً لا وجود له في «الذيل» (29) ويذكر أنه اتخذ سنة 1177 هـ. / 1763 — 64 م. لاياء العزّاب من الجنود الأتراك (30). وفي خصوص المدرسة الحسينية الكبرى فهو يورد خبراً أدق مما في المصدر إذ يعلمنا أنها كانت مخصصة للطلبة المالكيين وموقوفة عليهم.

(26) كما يهمل بعض أشغال التهيئة التي أجريت على بعض العواني مثل غار الملح وحلق الوادي، انظر «الذيل» (ص ص : 59 — 60).

(27) «الذيل» ص : 63.

(28) «المشرع» مخطوط. الورقة 3 ظهر، الترجمة ص : 13.

(29) ترجمة «المشرع» ص : 66.

(30) «المشرع» مخطوط. الورقة 4 وجه والترجمة ص : 14. ينبغي أن تقرأ :

«عزّاب» لا أجانب. وقد بقي هؤلاء الجنود يقيمون بالفنادق الى بداية القرن التاسع عشر. وكانوا غالباً ما يضايقون النسوة عند مرورهن بالأسواق. انظر «الاتحاف» VII ص : 71.

هذا ولا نجد في «المشروع» إلا بضع صفحات مروية عن حسين خوجوة الذي لم يعطنا — من جهة أخرى — سوى معلومات غير كافية عما جد من أحداث في عهد حسين بن علي في الفترة السابقة لسنة 1139 هـ. / 1726 — 27 م. (31)، في حين أننا نجد عند الصغير بن يوسف — ابتداء من هذا التاريخ — أخبارا مفصلة كاملة وشاملة لجميع الأحداث بشتى أنواعها. ولقد أبدى المؤلف التقيد بالترتيب الزمني فلم يقدم لنا حوليات بالمعنى الدقيق للكلمة بل فضل أن يستوفي في الغالب موضوعا من المواضيع أو يستقصي رواية حدث من الأحداث بالرجوع الى أصوله والتعرض الى عواقبه ثم الانتقال الى غيره. ويتج عن ذلك شيء من الشك في تعاقب الأحداث، وهو أمر لا يعيره المؤلف أهمية مثلما يفعل أقرانه ومثلما كنا نود أن يفعل لكن الرواية تزداد بذلك حيوية وغزارة.

وهكذا يتألف كل فصل من عدة روايات متميزة يُسرد خلالها — في بضع صفحات — حدث من الأحداث من بدايته الى نهايته سردا كاملا أو تُقدم فيها صورة ضافية عن الأوضاع في فترة من الفترات. ولقد جعل المؤلف لكل رواية عنوانا موحيا يصوغه سجعاً في سطر أو سطرين أو ثلاثة ويبدأه غالباً بلفظة: «ذكر» مما يدل على أن هذه الطريقة في العرض مقصودة. والكتاب يتألف — مثلما أعلن صاحبه — من مجموعة روايات. لكل منها وحدتها بحيث يسهل فصلها عن الروايات الباقية، لكنها تظل مع ذلك متلاحمة بها كما تتلاحم كل قطعة في لعبة المربكة بمجموع القطع الأخرى بحيث يبقى الربط بينهما قويا لأنه ربط طبيعي يتمثل في شغف القارئ بتلاحق الأحداث في عهد باي من البايات أي — في واقع الأمر — بتلاحق المغامرات المأسوية التي عاشها إنسان، خصوصا أن هذه الأحداث جرت في تونس وفي الفترة بالذات التي اهتم بها

(31) مثلا الأسطر القليلة (مخطوط، الورقة 4 ظهر، 5 وجه والترجمة ص ص: 16 — 17) التي يتعرض فيها الى محاولة تمرّد محمد بن مصطفى وموته وهي دون الرواية المفصلة الواردة في «الحلل» III، الورقات 63 ظهر وما بعدها. ولقد حدثت تلك الأحداث في أواخر 1129 هـ. / 1717 م. لا سنة 1133 أو 1134.

الصغير بن يوسف وأنه هو الذي قدّمها لنا بطريقته الخاصة. فالقارىء «للمشروع» يساوره احساس لا يجد له مثيلا عند مطالعته لأيّ كتاب آخر من كتب التاريخ التي ظهرت في ذلك العصر اذ يشعر بأنّ الصغير بن يوسف حاول أن يدوّن ملحمة الحسينيين. فاذا بالكتاب — من بعض جوانبه — ينتمي الى القصص الشعبي الذي انتشر بافريقية في أواخر العصر الوسيط، واذا بالمفهوم السائد للتاريخ يعلّل طريقة تأليفه. وعلى هذا الأساس يجد الراوي أو «الفداوي» الرواية جاهزة بالنسبة الى كل حصّة فلا يجد صعوبة في ربطها بسابقاتها ولاحقاتها. وحتى الأسلوب نفسه فانه لا يخلو — كما سنرى — من نبرات الملحمة الشعبية.

ولا طائل من تحليل الكتاب بجميع تفاصيله اذ أن محتواه معروف بفضل الترجمة التي انتشرت انتشارا واسعا. أضف الى ذلك أن أيّ تحليل لا يمكن أن يعطي صورة عن ثراء الكتاب وغزارة مادّته. ولقد وفى الصغير بن يوسف بما وعد من تسجيل كلّ ما رأى (32) وما سمع (33) بل وأورد أحيانا روايتين لنفس الحدث عندما توفّر لديه مصدران ولم يثدّ له أنّ أحدهما موثوق به أكثر من الآخر. وقد يعتريه التردد أو الشك في قيمة خبر من الأخبار فلا يمنعه ذلك من تسجيله لكنه يعلن فوراً عن شكوكه (34). ومتى ارتاب في تاريخ معين فأنّه يقيدّه

-
- (32) قد تساق أمثلة على ذلك عديدة جدّاً، نكتفي بذكر البعض منها، كما اتفق، وبالرجوع دائماً الى الترجمة. ص : 26 (وعاش) ص : 76، ص : 134، ص : 150، ص : 293، ص : 275، ص : 239، ص : 254، ص : 331.
- (33) عن شهود عيان في الأغلب : انظر نفس المرجع ص ص : 50، 70، 72، 91، 92، 121، 134 و292.
- (34) روايات متناقضة : نفس المرجع ص ص : 78 و87، 89 و91، 104... التردد : نفس المرجع ص ص : 108، 325 — 333. بينما في ص : 278 يرفض رفضاً باتاً تأويلها كان قد أورده.

ويطلب من القارئ — ان كان أكثر منه دراية — أن يصحّحه، اذا لزم الأمر، وأن يمحو آثار التردّد أو الخطأ المحتمل.

ولا تنال مظاهر التحري التي كُتبا بصدد ذكرها من الصغير بن يوسف بل تشرفه وتمحو أو تخفّف عيبا من عيوبه كان في الواقع عيب العديد من معاصريه. ويتمثّل في الولع الشديد بالوادع الغريبة أو المليئة بالعبير. ولقد كثرت المتناقضات في الفترة التي عاشها المؤلف ووصفها: فهذه انتصارات سرعان ما لحقتها نكسات، وهذه ثروات جُمعت في سنوات قليلة وتلك إفلاسات حصلت في بضع دقائق وهذه حظوات وتلك نكبات سريعة لا تفهم لفرط سرعتها خصوصا أنها تُعزى في الغالب الى تقلّب الأُمراء أو سوء ظنونهم. وهكذا مرّ عظماء الدولة — بعضهم في إثر بعض — بفترات حيرة أو خوف عاشوا خلالها مهتدين بأشنع ميثمة، مطاردين، يرتعدون من خيانة أقرب أقرانهم أو حلفائهم. أما الشعب الذي كان ضحية أصناف من المستغلّين يستنزفونه ويُهينونه فلم يكن ينتظر من تجدد الأيام إلا مزيدا من المصائب والمحن. ولم يكن — في غبائه — قادرا على فهم مجرى الأحداث الطارئة بل كان يصدّق الخرافات التي تُروّج لتعليلها مهما كانت غريبة ومستبعدة. ولقد تخلّى أهل العلم منذ زمان عن العلوم التي تقوّي العقول وتفتح البصائر، كما رزح عامّة الناس — طيلة قرون — تحت وفر أبطش أصناف الطغيان والاضطهاد فأعوزتهم الروح النقدية ولم يستتيروا بأدنى بصيص منها.

وكان لا بدّ أن تتخذ رواية المصائب والمحن في «المشرع» شكلا قصصيا وأن تلعب فيها الصدفة دورها فيجد القارئ صعوبة في التمييز بين الأحداث المعيشة حقًا وبين ما اختلقه الرواة المتعاقبون من إضافات كانت وليدة خيالهم أو شفقتهم. وقد يصعب بالخصوص التأكيد من صحّة الأخبار التي تروي كيف فرّت بعض الأميرات مثل كبيرة مامية، زوجة علي باشا (35)، هي وأولادهما وكيف

تردّد من آواهم يوماً واحداً بين المرؤوة والخوف. كما لا تخلو من البساطة تلك الروايات التي تصوّر لنا كيف بطش علي باشا وابنه يونس بأتباعهما وبأعدائهما على حدّ سواء وكيف احتالا لرؤساء العروش — وكانا يخشيان بأسهم — وكيف جلباهم مكرًا الى باردو لقتلهم. ومن الجائز أن نكون قد أسرفنا في الإرتياب، إذ المحقّق أن المؤلّف كان متهيئاً أكثر ممّا للكشف عن دوافع أشخاص هم أقلّ تعقيداً ممّا نظنّ. ولقد أورد الصغير بن يوسف روايات عديدة يكون قبولها أعرس فأعرس حيث يعلّل ما أصاب بعضهم من نكسات بغضب أحد البسطاء المشهورين بالورع أو بالعقاب الذي استحقّه من تفوّه بعبارات فيها تطاول ياباه الدين. وبهذه النوادر كان المؤلّف يشارك جميع معاصريه — بدءاً بالبباي حسين نفسه (36) — ميلهم الى تعليل الأحداث تعليلاً فوطبيعيّاً الى التّطير بكلّ ما كان يطرأ من طوارئ، أو بكلّ ما يسمعون من أخبار. ويبدو أن النذر قد تكاثرت في تلك الفترة وأن دلائل مختلفة دلّت على قرب حدوث جملة من المصائب (37).

والصغير بن يوسف — رغم أنّه لم يكن معاشراً لأولي الأمر — يعرفنا أحسن من المؤرخين الرسميين بالطريقة التي كانت تعالج بها المسائل السياسية في عهده. والنوادر التي يوردها تعطينا صورة صحيحة نسبياً عن المفاوضات التي أجراها حسين باي وعمّا سبقها من هجوم على جبل وسلات، حيث التجأ ابن أخيه المتمرد. وفي الواقع كانت خطة حسين بن علي مسطرة من قبل. أما الاجتماعات التي عقدها مع بعض الأعيان فقد كان هدفها أساساً أن يشركهم فيما كان ينوي القيام به وأن يحملهم فيه جانباً من المسؤولية. وكان من الأهميّة

(36) انظر «المشرع» مخطوط. الورقة 11 وجه و57 وجه وما بعدها. الترجمة ص : 35 و36، ص : 131 وما بعدها.

(37) خصوصاً في سنة 1139 هـ. / 1728 م. وهي سنة منحوسة في رأي المؤلّف لأنها تنتهي بالرقم «9» (المخطوط، ورقة 10 ظهر والترجمة، ص : 34) وفي سنة 1147 هـ. / 1735 م. (انظر المخطوط، ورقة 70 ظهر والترجمة ص ص : 148 — 49).

بمكان أن يقع الحكم على المتمرد من قبل هيئة الشرع (38). وقد ذكر لنا المؤلف فيما بعد أن الباي ارتكب خطأ عندما لم يسع إلى استشارة أغلب قواد الجيش أو عندما لم يبال بأرائهم — بعد ذلك بسبع سنوات — عند قدوم علي باشا مدعماً بجيوش داي الجزائر (39). وتلك المناسبة يكشف لنا عن الدور الأساسي الذي كان يضطلع به — في صلب الجيش التونسي — عسكري «الأتراك» الذين كانوا أكثر انضباطاً ومثابرة من الفرسان «العرب». ويرى المؤلف أن سيد البلاد هو الذي يستطيع أن يعتمد على تأييد العسكر (40). وهو رأي يشاطره فيه معاصروه وسيبقى سائداً إلى القرن التاسع عشر في أوساط أولي الأمر بالبلاد التونسية.

وفي «المشروع» معلومات عن «قوانين دار الباشا» المحددة لنظام الترسيم في سجلات الحامية التركية وفيه أيضاً بيان لكيفية قبض الرواتب في عهد علي باشا ولما أدخله عليها من تغييرات (41). كما نجد وصفا مفصلاً (42) لطريقة التجنيد بالنسبة إلى هذا الفيلق الممتاز وسائر الفيالق الأخرى من عسكر زاوارة والصبائية والمساعدين من فرسان العروش وما كان يوزع عليهم من أموال لتشجيعهم على القتال. ويخصّص الصغير بن يوسف عدّة صفحات للحديث عن التنظيم العسكري للدولة التونسية ومقارنته بتنظيم الوجود بالجزائر. وهو يعزو تفوقه إلى تواجد الداى باستمرار بين العساكر الأتراك، إذ كان يعيش معهم ويحارب إلى جانبهم ويستشيرهم يومياً دون سواهم من الفيالق الأخرى، بخلاف باي تونس الذي كان يسيء بهم الظنّ ويحتقرهم. ومعلوم أن هؤلاء كانوا — في تونس — إما أتراكاً «أصيلين» قدموا إلى البلاد منذ عهد قريب أو كاورغليين. فلا غرو أن يشعروا بأن الأمير يهملهم سواء في المعسكر أو في ساحة القتال، لا

(38) ترجمة «المشروع»، ص : 46.

(39) نفس المرجع، ص : 67.

(40) نفس المرجع، ص.ص : 67 — 69 وص : 78.

(41) نفس المرجع، ص.ص : 218 — 219.

(42) نفس المرجع، ص.ص : 59 — 60.

يستشيرهم أبدا ولا يرافقهم في المعارك، بل يرقبهم من بعيد محاطا «بأصحابه وعملائه وأتباعه الدريدين وفرسانه العرب». وما أن تدور عليهم الدوائر حتى يستحث جواده ويفر متخليا عنهم (43). ويستنكر المؤلف مرّات عديدة هذا السلوك من طرف البايات ويعبر — من جهة أخرى — وبكل وضوح عن شعور الكاورغليين آنذاك بالقلق والضيق — والحق أنهم فقدوا ما كانوا يتمتعون به من قبل من مكانة رفيعة بفقدهم بسالة أجدادهم في الحروب وعدم استفادتهم من تصاعد نفوذ البايات الذين اضطروا الى الاعتماد على «عرب» العروش اعتمادا كبيرا. وكان هؤلاء الكاورغليون — أحفاد الأتراك المقيمين في البلاد منذ أكثر من جيل — حريصين قبل كل شيء على استثمار ما جمعوا من أموال، بعد أن فقدوا الكثير من حميتهم الحربية ولم تعد تحدوهم روح العصبية التي جعلت من الحامية التركية فيلقا شديد البأس مهيبا. ومن قديم انتسابهم الى هذه الحامية لم تبق الآ أسماء مقيدة في السجلات ورواتب ما زالت مرموقة وامكانية القيام بضعوط لفائدة مصالحهم الشخصية بحكم انتمائهم الى تلك الفئة الاجتماعية. ولما قطع علي باشا رواتبهم عنهم وأطلق أيدي أصحاب السلطة المحلية عليهم ضعف شأنهم وانكشفت دفعة واحدة الضغائن والأحقاد التي تراكمت ضدّهم. ولقد ردّد الصغير بن يوسف — وكان واحدا منهم — صدى خيبة آمالهم وتشكياتهم.

وفي «المشرع» فقرات (44) تتضمّن روايات موحية تتعلق بموضوع جباية الضرائب وبما أرغم عليه الأمراء من مصالحات وتسويات خصوصا ازاء السكان الذين كان يتعذر القبض عليهم وفي الجهات التي يصعب الوصول اليها. وقد كان عملاء الباي يثرون بسرعة لكنهم كانوا عرضة لزوال الحظوة ومصادرة الأموال وهي صروف لا تخلو من عدالة وهي نفس الحين أسرع وأيسر طريقة

(43) نفس المرجع، ص 63 وما بعدها.

(44) مثلا، نفس المرجع، ص : 88.

كان يتخذها البايات للترؤد بالأموال التي كانوا في أمس الحاجة إليها (45). وفي الكتاب تصوير دقيق حيّ (46) لطريقة حسين بن علي الخاطفة في ابرام القضاء وطريقة علي باشا التي كانت أسرع منها وأقسى. وفيه أيضا إشارة الى أن بعض المباني الدينية وأضرحة الأولياء كانت تُتخذ ملاجئ مأمونة نسبيا، تبعا لتبدل العهود وتغيرها (47).

وكان الصغير بن يوسف فلاحا أكثر منه جنديا، ولم تكن تشغله المسائل العسكرية بل كان يصرف اهتمامه الى تقلبات أسعار القمح وانعكاسات الاضطرابات السياسية والعوارض الجوية على مدخول الصابات ومآل القطعان. وكثيرا ما يجمع بين رواية الأحداث والاشارة الى أهمية الأمطار وثمر الجوب وأهم المواد الرائجة (48) في ذلك العهد. ويأتي وصف المعسكرات متبوعا بوصف الصفقات التجارية التي كانت تتم بسبب وجود تلك المعسكرات حيث كانت تقام باستمرار على مقربة منها سوق كبيرة تباع (49) فيها الأغذية والأقمشة ومختلف البضائع ويغنم فيها الصرافون مغانم وافرة باقتنائهم قطعاً ذهبية بأثمان متهاودة، يقع ابدالها بعد ذلك في تونس على مقتضى السعر القانوني، ويمدنا المؤلف بتفاصيل دقيقة (50) عن التغييرات التي لحقت ذلك السعر القانوني من عهد الى آخر، ضمن فقرات خصصها لمواضيع ذات صبغة اقتصادية. ولقد اقتصرنا على ذكر البعض منها مما بدا لنا ذا طابع مميز. وفي الكتاب فقرات أخرى مماثلة وكذلك ارشادات عديدة أتت عرضاً في سياق رواية الأحداث، قد يستفيد منها مؤرخ الوقائع الاقتصادية. ولا شك أن

(45) نفس المرجع، ص : 143.

(46) نفس المرجع، ص : 125 وص : 238، انظر كيف استغله Brunshvig في : Justice... مقال مذكور.

(47) ترجمة «المشعر» ص : 241.

(48) نفس المرجع، ص : 34، ص : 185 وفي مواضع مختلفة.

(49) نفس المرجع، ص : 20 الى 22.

(50) نفس المرجع، ص 60 — 61.

«المشرع» هو من أثرى مؤلفات ذلك العصر من حيث غزارة البيانات من هذا القبيل.

ويتضمّن الكتاب — الى جانب تصويره عناصر الحياة الاقتصادية — معلومات ثمينة عن المجتمع التونسي في القرن الثامن عشر. ولقد سبق أن أشرنا الى الكاورغليين والى وضعيتهم الاقتصادية ودورهم في حياة الدولة. كما أشرنا الى علاقتهم ببقية السكّان الذين كانوا يتعايشون معهم في القرى والمدن الصغرى وكذلك في الأرياف. ويمكن التّعرف على الوضع الاجتماعي لمجموعات عرقية أخرى انطلاقاً من «المشرع» حيث نجد تحديداً دقيقاً لدور بعض القبائل ولأهميتها مثل الحنانشة وجلاص ودريد. وبالإضافة الى بعض الفقرات الطويلة نسبياً، نجد بيانات مبثوثة في عدّة فصول تقرّب منّا سمات هؤلاء البدو الرّحل بينما نكتشف في غيرها طباع الحضرة مع الفروق الدقيقة التي بها يتميّز أعوان السلطة والعلماء والتّجار والصنّاع. وبالنسبة الى طبقة البورجوازية في تونس العاصمة وفي خصوص من كان باتّصال مع السلطة من أفرادها، فإنّ «الثورات» التي وقعت في القرن الثامن عشر كانت مصحوبة بمحنّ أبانت الخصال والعيوب وكشفت عن قوة الروابط الاجتماعية أو ضعفها. وإنّ ما رواه الصغير بن يوسف من روايات في هذا المضمار — بما في ذلك النوادر الكثيرة التي تخلّلتها — لمليء بالفوائد والعبير (51).

ويتضمّن «المشرع» أيضاً وصفاً لمجموعة من الأشخاص كانت للمؤلّف قدرة فائقة على تصويرهم متعاضمين أو مشيرين للشفقة في مواقف مضحكة أحياناً. ولأنّ صاحبنا كان في حياته جيّد الملاحظة للأشياء والناس فإنّه عرف — عندما قصّ علينا أخبارهم — كيف يقع على الحركة الموحية والاجابة المعبرة. من ذلك مثلاً هذا المشهد الذي تتجلّى فيه روح الجمهور القيرواني كما تتجلّى حماقة ابن شكر المنصبّ من قبل الجزائريين بايا على تونس سنة

(51) انظر على سبيل المثال «المشرع» مخطوط الورقة 53 ظهر وما بعدها والورقة 103 ظهر، والترجمة ص : 124 وما بعدها وص : 224 — 226.

1105 هـ./1694 م. عوضا عن محمّد الثاني المرادي. فابن شكر هذا لمّا أُطرد من القيروان، تعرّض لسخرية أهلها الذين صاحوا به من أعلى أسوارها: «يا فرطاس! فلما سمعهم عرّى رأسه لتراه الناس» (52). ومن ذلك أيضا تصوير ما أصاب الناس من هلع لمّا علموا أن يونس تمرّد علي أبيه وحبس نفسه في قصبه تونس. فقد كانوا يمرّون «مستعجلين... لا يتوقّف منهم أحد ليعطي تفسيراً». و«كان الحذرون يغلّقون أبوابهم ويضعون عليها الأقفال ويقصدون منازلهم» (53). وفي عرض الحديث عن انشغال حسين بن علي بفرار ابن أخيه الی جبل وسلات يذكر المؤلف أنّ الاهتمام كان باديا على وجوه المقرّبين اليه من «بطانته» الذين «كانوا بحضوره... يطرقون شاخصين لا يرفعون أنظارهم عن الأرض» (54). كما يصف لنا ما كان يبعثه علي باشا من رعب في أفراد حاشيته من خلال تصوير هيئتهم في المجلس (55). ومن النوادر الطريفة ما وقع لأحد الجنود الأتراك عندما كان محاصرا في قلعة باجة. فقد أطلق — كما يفعل الانسان الآلّي — ثلاث طلقات مدفعية استنفد فيها كلّ ما كان لديه من ذخيرة. ولمّا سأله الناس: لماذا فعلت ذلك؟ أجابهم: لأنكم جميعا خونة. ومن النوادر المضحكة أيضا ما أصاب ذلك الكاورغلي — وأصله من تونس — الذي ما إن علم — وهو بالمعسكر — أنّ زوجته اتخذت خليلا وأنها سلّمت ما تركه لها من مال الي أحد عملاء الباشا حتى أضاع صوابه وأخذ يدور كاللدّامة ويلطم وجهه ويصيح. ويروي لنا المؤلف نادرة أخرى تبدو جدّ محتملة عن أحد عملاء الباي. فقد أخبره قهواجي أنّه شاهد علي باشا خارجا من تونس. فما كان منه إلا أن صاح في وجهه ذلك القهواجي مخاصما: «لماذا أتيتني أنا بالذات لتخبرني هذا الخبر ولم تذهب الي غيري؟» (56). وفي إمكاننا أن نضاعف

(52) ترجمة «المشرع» ص: 118.

(53) نفس المرجع ص: 293.

(54) نفس المرجع ص: 42.

(55) نفس المرجع ص: 238.

(56) نفس المرجع ص: 38.

الاحالات على روايات من «المشعر» تتجلى فيها القريحة الشعبية وتزخر بال نوادر والطرائف. وها نحن نسوق بعضا منها : فهذا جبل وسلات، نتبين أنه منبع حريز من خلال حركة المسافر الذي ينتهي اليه. فهو يرفع رأسه ويمسك بعمامته جيدا الى أن تؤلمه عنقه فلا يرى الا «بعض صبارات وبعض زياتين وشعبا صاعدا كالمثذنة الى أعلى الجبل» (57). وهذا «الحاج مبارك الأوراسي كاهية الكواهي» الذي نتبين مكانته من حجم العمامة التي كان يضعها (58). أما عدد الأشخاص الذين أمر علي باشا بقتلهم سنويا فهو يقدر بعدد «الحبال مما ينسجه أمين التساجين من شعر الماعز» (59). ومن جهة أخرى نقرأ أنه «ألقي القبض على الباشا بعد أن تخلى عنه جميع أتباعه وأنه اقتيد الى باي قسنطينة الذي أمر بتكبير رجليه ونقله الى خيمة وابلاغه بتسليم كنوزه كي ينجو بحياته. فأجاب أنه أفرغ خزائنه لتشييد المباني العالية وأنفق أمواله على الأندال الذين خذلوه» (60). هذا ما نقرأه في النص المترجم من قبل Serres والأصمركن الباشا — في النص العربي الأصلي — يطلق بدون تحرج على أولئك الأندال لفظة «أولاد الأقباب» (61). وفي الواقع يتكلم الأشخاص الذين ورد ذكرهم في «المشعر الملكي» اللغة المستعملة آنذاك في الحياة اليومية والزخرفة بالصور والتعابير الحسية. من ذلك مثلا أن ابراهيم بن القاضي شعيب خاطبه والد أحد أتباعه يحرضه على الفرار بقوله : «ساقيك اليك» (62). هكذا رواها المؤلف

(57) نفس المرجع ص : 45.

(58) نفس المرجع ص : 58.

(59) نفس المرجع ص : 226.

(60) ترجمة «المشعر» ص : 226.

(61) «المشعر» مخطوط. الورقة 104 ظهر. وبخلاف ذلك ينبغي تصحيح الترجمة ص : 243 مثلما أشرنا فيما سبق (ترجمة الصغير بن يوسف) بالرجوع الى نص المخطوط الورقة 111 ظهر حيث تكون القراءة الصحيحة «الأقباب» (انظر حول هذه اللفظة : Marçais وقيمة : Textes arabes de Takrouna, Glossaire p.3436, VII, فهذا الطفل يلعب بالأكعاب ولا يحتمل أن يلعب «بالأقباب».

(62) «المشعر» المخطوط. الورقة 63 ظهر وهو ساقط في الترجمة.

غير مبال بقواعد النحو. ويكفي أن نقرأ صفحة واحدة من «المشرع» لنلمس أن صيغ العامية وتعايرها طغت على الفصحى. لكنّ هذا لا يعني أنّ الكتاب خال تماما من كلّ عناية بالصياغة بل يدي المؤلف كلفه بها وأوضح دليل على ذلك إكثاره نسبيا من السجع خاصّة في بداية الفقرات. كما نلاحظ نزعتة التصويرية في التعبير وميله الواضح الى الحكّم والأقوال المأثورة. وجليّ أن الصغير بن يوسف يريد أن يثير انتباه القارئ وأن يجلب اهتمامه بل وأن يبهره بالطابع المثالي للمغامرات التي يرويها وكذلك بنوع من البهرج في صياغة الأخبار. واذ لم يستطع منافسة الكتاب الكلاسيكيين الذين لم يكن متمكنا من اللغة مثلهم فقد سار على منهج القصّاص الشعبيين. ومعلوم أن كلامهم لم يكن بسيطا ولا عريانا.

ولا شك أن المتمسكين بالتراكيب القويمة والعبارات الملائمة قد يتضايقون من مطالعة «المشرع» الذي أتت لغته — شأنها شأن لغة القصص الشعبي — وسطا بين الفصحى والعامية، فيها أثر لمطالعات مختلفة وفيها عبارات سوقية تتخلّلها. وتضايق المثقفين التونسيين من تلك اللغة هو الذي جعلهم يصدرون أحكاما صارمة على أسلوب الصغير بن يوسف. ولا يمكن التغلّب على هذا الشعور بالضيق ألا بغضّ النظر عن القواعد واعطاء اللغة قيمتها الأولى كوسيلة تعبير باستثناء غير ذلك من القيم.

و«المشرع» في نصّه الأصلي — أكثر ممّا في الترجمة الجيدة، وان لم تسلم من بعض النقص، التي خلفها Serres والأصرم — كتاب لا يشبهه غيره من الكتب المتعلقة بالتاريخ التونسي. واذّا تمكّن القارئ من التغلّب على استهجانته لتلك اللغة الشاذة عن العرف الكلاسيكي فانه واجد فيه بلا ريب مادة أغزر ممّا في الكتب التي تفوقه في نظر المثقفين. وعلى كلّ، فإنّ مؤرخ النصف الثاني من القرن الثامن عشر لا يمكن أن يهمل هذا المصدر وهو الوحيد المعاصر للفترة التي يدرسها، كما أنّه — من بين المصادر التي تروي أحداث تلك الفترة — أقلّها تحيزا. ذلك أنّ المؤلفين اللاحقين سيكونون — بدرجات متفاوتة — متأثرين بالعداوة التي تكنّها سلالة حسين بن علي لعلي باشا وأبنائه.

حمّودة بن عبد العزيز و«الكتاب الباشي»

١ - المؤلف (1)

ولد أبو محمد حمّودة بن محمد بن عبد العزيز بتونس. ولا تحدّد لنا المصادر سنة ولادته. ودرس بجامعة الأعظم حيث تتلمذ على أبيه الذي كان بارعا بالخصوص في تدريس «المختصر» الخليلي (2). كما أخذ عن المفتي الحنفي الأكبر محمد بن حسين بريم (محمد بريم الأول) ومفتي المالكية محمد

(1) ثبت المراجع : «الكتاب الباشي» في مواضع مختلفة، ابن أبي الضياف «الاتحاف» في مواضع مختلفة وخصوصا م. VII المقدمة والترجمة عدد 16 ص ص : 22 — 24، محمد السنوسي : «مجمع الدواوين التونسية» مخطوط. المكتبة الوطنية بتونس (ما زال بدون رقم) م II ص : 114، محمد النيفر : «عنوان الأريب» م II ص.ص : 58 — 62 : مخلوف : «الشجرة» الترجمة عدد : 1450 ص : 364 (وبالنسبة الى أبيه الترجمة عدد : 1264 ص : 345)، بروكلمان : 688، Brockelmann, G.A.L., II, 458 et Suppl. II, الذي يخالف كل المصادر السابقة في تاريخ الوفاة اذ يعطي سنة 1201 هـ. عوضا عن 1202.

(2) انظر : «الباشي» ومخلوف : «الشجرة» ترجمة 1264 ص : 345.

الماكودي وقاسم المحجوب والشيخ محمد الغرياني والشيخ محمد الشحمي والشيخ محمد بن الحسن الهدة.

ثم تصدّر هو نفسه للتدريس بجامعة الزيتونة وأخذ عنه جماعة ذاع صيت بعضهم نسبيا. فيما بعد كالمفتي الحنفي الأكبر محمد بن محمد بيرم (بيرم الثاني) والأخوين محمد وعمر المحجوب.

وكان متضلعا في العلوم الدينية والعلوم التقليدية الأخرى كما كان مغرما بالأدب وشاعرا. وقد نسب اليه ديوان وقيل ان شعره أجود من ثره (3). وكان من جهة أخرى قد ورث عن أبيه ولعّة بالتاريخ (4). وهذه الخصال جعلته يحظى بعناية الباي علي بن حسين الذي عرض عليه مرتين أن يتولّى رئاسة ديوان الانشاء. وفي أول الأمر أبدى تمتعا فأعاد الباي الطلب علي يد المفتي محمد بن حسين البارودي فأجاب. وبعد أن استقرّ في ذلك المنصب أضحت حظوته عند الأمير في ازدياد مطّرد. وكان يقدر ثقافته وتعبجه محاضرتة. وبعثه سفيرا عنه الى قسنطينة والجزائر. وكان من جهة أخرى قد حجّ سنة 1181 هـ. / 1768 م. فكانت فرصة التقى فيها بعدّة رجال من أهل الذكر والعلم المشاركة (5). ومن سنة 1186 هـ. / 1772 — 73 م. كلّفه الباي بتربية ابنه حمودة (6).

(3) انظر : مخلوف : «الشجرة» ص 346 وهو يجاري رأي ابن أبي الضياف

(الاتحاف VII ص : 24) الذي لم يعتبر قطّ «الكتاب الباشي» كتابا تاريخيا

محضا. ولقد خصّص محمد السنوسي أكثر من ثمانين صفحة لقصائده في

«مجمع الدواوين» كتاب مذكور II ص.ص : 114 — 198.

(4) انظر : «الاتحاف» VII ص : 22.

(5) «الباشي» مخطوط بالأحمدية ص : 333، مخطوط بالمكتبة الوطنية تونس رقم

770R الورقة 297 وجه.

(6) كما كان المؤلف معلّم أبناء الباي الآخرين. وهو يذكر أنه كلّف بهذه الخطة في

رجب 1186 وأنه علّمهم اللغة بينما علّمهم الفقه الحنفي الشيخ حمودة بن باكير

إمام باردو. وكان حمودة بن عبد العزيز مالكيا مثل جل موظفي الديوان.

ولمّا خلف حمّودة أباه أقرّه في منصبه. ألا أنه كان يدي صلفا ويسمح لنفسه بالادلال في مخاطبة تلميذه الأُسبِق بما لا يحتمله فلم يلبث أن أردفه بكتابٍ ثانٍ هو حسن الشريف. فتحليل حمّودة ابن عبد العزيز للتخلّص من خصمه الذي سرعان ما طلب الانفصال عن خطته. وكان لحدّة طباعه الأثر السيء في نفوس المقرّبين من الباي وكذلك في أوساط أهل العلم والأدب. وممّا عَجّل بإدبار إقباله ارتكابه اثما فادحا. ذلك أنه تعرّض لمحاولة اغتيال. فأمر الباي — تبجيلا له — بأن يحمل الجاني اليه ليحكم بما يراه من العقوبة فحكم بقطع يديه ورجليه ثم قتله. فجزّت عليه قسوته هذه قبح الأحدثوة والانتقاد المتزايد الي أن توفي سنة 1202 هـ. / 1787 — 88 م. وخلف ابنا لا فضل له يذكر، بادر بتبديد الثروة التي جمعها أبوه.

وبالإضافة الى الكتاب الباشي ألف حمودة بن عبد العزيز رسائل حرّر فيها عدّة مسائل من علم الكلام (7) وحاشية على «الوسطى» للسنوسي في نفس الغرض ورسالة أخرى في مسألة تعيين القبلة وله أخيرا ديوان كتنا أشرنا اليه ويبدو أنه لقي الاستحسان.

II — المؤلفات

«الكتاب الباشي» — كما يدلّ عليه عنوانه — كتاب يؤرخ في المقام الأول لعهد الباشا علي بن حسين، باي من سنة 1172 هـ. / 1759 م. الي سنة 1196 هـ. / 1782 م. وقد ألفه في حياة هذا الأمير سنة 1190

(7) انظر بروكلمان 688، II, Suppl. Brockelmann. انظر أيضا مخطوط الخلدونية رقم 3370 وهو يحتوي على ثماني رسائل متعلقة بمسائل سأل عنها علماء قسطنطينة حول علم الكلام.

هـ. / 1776 — 77 م. (8). ويتضمن — في مقام ثان — تاريخ تونس في عهد الحفصيين والدايات «الأتراك» والمراديين والحسينيين الأول. ومن خلال

(8) «الباشي» (المكتبة الوطنية تونس 77OR) الورقة 129 ظهر. توجد مخطوطات عديدة من «الكتاب الباشي» في تونس وخارجها. (انظر بروكلمان : 688، Brockelmann : G.A.L., II, 458 et Suppl. II. ففي باريس بالاضافة الى المخطوط رقم : 495 من مجموعة المخطوطات العربية في المكتبة الوطنية، نشير الى مخطوط مدرسة اللغات الشرقية الذي كان محفوظا تحت رقم : 458 مخطوطات. وفي تونس، يمكن بالافتقار على المؤسسات العمومية أن نعرف بالمخطوطات التالية التي كانت عندما درسناها تنتمي الى المجموعات الآتي ذكرها حاملة الأرقام التالية :

— أ — المكتبة الوطنية : المخطوط 77OR، وهو متأت على ما يبدو من إحدى مكبات البايات القديمة ولعلها مكتبة علي الثالث الذي كان بايا في بداية الحماية اذ تحمل الورقة 361 وجه (ص : 720) خاتم الأمير محمد الطاهر حفيد هذا الباي، وهو مؤرخ في 1218 هـ. / 1803 م. لذا فهو أقدم ما نعرف من المخطوطات. خطه مغربي جميل، يتضمن 362 ورقة من قطع 5، 29 × 5، 19 سم. المخطوط 351OR المؤرخ في 1260 هـ. / 1844 م. المخطوط 31OR بتاريخ 22 رجب 1294 / غرة أوت 1877، 255 ورقة من قطع 33 × 24، والنص مقدم بطريقة مغايرة لما في المخطوطين السابقين مع محاولة فاشلة لتنظيم الأحداث تنظيما منطقيا أو زمانيا. المخطوط 1794OR يحتوي على 591 «صفحة» مرقمة 32 × 22، وهو مؤرخ في ذي القعدة 1344 / ماي — جوان 1926 والأحداث فيه تجري على نفس الترتيب الذي في المخطوطين 77OR و 351OR.

— ب — مكتبة الجامع الأعظم بتونس (الأحمدية) : المخطوط رقم 6207، 466 صفحة مرقمة وهو مؤرخ في بداية جمادى الثانية 1268 / مارس 1852، والرواية فيه تتبع نفس الترتيب الذي في مخطوطي المكتبة الوطنية 77OR و 351OR

وتجدر الإشارة الى أن هذا الكتاب طبع في تونس سنة 1970، بتحقيق محمد ماضور (الدار التونسية للنشر).

أقدم المخطوطات التي أمكننا الرجوع إليها (9) نتبين أن الكتاب يتبدى بحوليات مفصلة للاحدى عشرة سنة الأولى (10) من عهد علي بن حسين. وتمتاز أخبار الحملات التي شنت لمكافحة المتمردين بأحداث القصر وبالقصائد التي نظمها المداحون في كلتا المناسبتين. وتنقطع الحوليات فجأة بعد الكلام عن قمع ثورة بجبل خمير قام بها دعوي، وهي مشابهة لمغامرة الدعوي الحفصي، مما يجز المؤلف في شيء من التصنع الى رواية كاملة متصلة الحلقات لتاريخ الحفصيين (11). ثم يصف المعارك بين الاسبان والترك الى غاية فتح المدينة من قبل سنان باشا. تلي ذلك بعض التأملات عن عظمة الأسر المالكة وانحطاطها مستلهمة من ابن خلدون، كما في قسم من الفصل المتعلق بالحفصيين، تتبعها بسطة عن أفراح تونس وأتراحها خلال العصور. وكانت العاصمة مزدهرة في ظل الحفصيين الأول لكنها انهارت في عهد المتأخرين منهم. ونهضت من جديد مدة الدايات الأول ثم في عهد البايات المراديين. وتنتهي هذه الصفحات بوصف وتمجيد للمدينة في ظل الأمراء الحسينيين الأول — طبعاً — وفي الفترة التي عاشها المؤلف. وقد أسهب في الحديث عن مظاهر النشاط الاقتصادي والعلمي والديني والأدبي ثم أورد أبياتاً من نظمه وأبياتاً أخرى لبعض معاصريه. وعاد بعد ذلك الى رواية أخبار متصلة تخصّ الدايات والبايات المراديين والحسينيين. أما عهد حسين بن علي فقد خصّه ببسطة مطوّلة تغلب عليها بطبيعة الحال النزعة التمجيدية. وقد ضمّنها الأحداث والوقائع المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية وكذلك ذكر مباني الأمير ومآثره. ثم تعرّض الى ثورة علي باشا والى المعارك التي دارت بينه وبين عمّه وأبناء عمّه وأورد عدة تفاصيل عن فرار الباي المسنّ وأبنائه وعن حياة المخاطر التي عاشوها في القيروان حيث

-
- (9) رتبّت الأحداث ترتيباً مختلفاً في أحدث المخطوطات، لكن المرجح أنه ترتيب قام به النساخون كما سنبينه فيما يلي.
- (10) السنوات 1172 الى 1183 هجري (1758 — 59 الى 1769 — 50 م.).
الورقة 5 وجه الى 67 وجه من مخطوط المكتبة الوطنية بتونس 770R.
- (11) نفس المرجع الورقة 67 ظهر.

لم يقرّ لهم قرار أو في قبائل الجنوب الغربي التونسي التي لم يأمنوا غدرها. ولكن تمكّن ابنا حسين بن علي من دخول الجزائر فانهما لم يكونا في منجى من كلّ خطر، وانتهى الأمر بمقتل أبيهما بالقيروان. أما الدور الذي لعبه علي بن حسين في هذه المغامرة فقد أبرزه المؤلّف في أحسن مظهر بحيث تجلّى بأكثر ما يمكن من الأهمية والعظمة.

وتواصل أخبار عهد علي باشا والحملات التي شنّها داخل البلاد وخصوصاته مع الدول الأجنبية العظمى (قضية طبرقة بالخصوص) ونزاعات أبنائه وتنتهي بتمرد يونس وتقهر سلطة أبيه. وتعرض هذه المحن بشيء من التشفي. لكن رواية عهد علي باشا لا تكتمل بل تنقطع فجأة (12) ليحلّ محلّها تقرّيب لعلي بن حسين تُذكر فيه — بدون اهتمام بالترتيب الزمني — مآثره وأعماله ومختلف التدابير التي اتخذها. ويحاول المؤلّف أن يجمعها بربطها بالفضائل التي تتعلق بها والتي تُحدّد حسب عرف المتكلمين بكونها «وسطا» بين رذيلتين: الإفراط والتفريط (13). وكان همّ المؤلّف في الواقع أن يبرهن على أن علي باي يتحلّى بجميع الخصال ثم أن يصف الأعمال الجليلة التي أنجزها (كتشجيعه لأهل العلم وتشييده للمباني النافعة وقيامه بالمآثر الصالحة وتهديمه لأوكار الفساد والحانات الخ...). وفي هذه الصفحات أدرجت مقتطفات ضافية من القصائد التي قيلت في مدح الأمير، ذيلت بمقامتين تقرّيبيتين كُتبتا بمناسبة الاطاحة بالحانات، الأولى للمؤلّف نفسه والثانية لمعاصره الشاعر الورغي.

(12) وقعت الاشارة الى وجود صحيفة بيضاء في الأصل الذي اتبعه ناسخ المخطوط 770R بالمكتبة الوطنية (انظر الورقة 261 وجه الى 262 وجه).

(13) الجدير بالذكر أن هذا الموقف وفقه أيضا محمد سعادة في «قرّة العين»: انظر ما سبق من ترجمته. وكان حمودة بن عبد العزيز مطالعا بدون شكّ على نصّ سابقه وقد أكد على كفاءته كمؤرخ ومترجم («الباشي»، الورقة 132 ظهر من المخطوط 770R، ذكره ابن أبي الضياف، «الاتحاف»، VII ص: 12).

ولا يخلو هذا الجزء الأخير من الفوائد اذ تعرّض فيه صاحبه الى القوانين الاقتصادية والحفلات التي أصبحت تقليدية والى نظام بعض المؤسسات (14). لكنه أثقله حسب رأينا باهتماماته الأدبية وبمشاغل أملاها تزلفه للقصر. وكان حمودة بن عبد العزيز كسائر معاصريه — أمثال الورغي وسمية والغراب وغيرهم من شعراء البلاط — مولعا بالمقامات وشعر المناسبات. وهذه المأثورات رأى ابن أبي الضياف بعد قرن أن لا فائدة فيها (15). ولا يسعنا إلا أن نشاطره الرأي.

والترتيب الذي توخاه حمودة بن عبد العزيز يبدو غريبا من خلال التحليل الذي قمنا به. ولا شك أنه لم يتبع الترتيب الزمني لأنه بدأ بالأحداث الأقرب عهدا ثم انتقل فجأة الى ما قبل ذلك بأربعة أو خمسة قرون ليعود في آخر الأمر الى الفترة المعاصرة له. ولقد عمد بعض قراء الكتاب الى إعادة تسلسل الوقائع الى نصابه الطبيعي. وهو شأن ناسخ المخطوط المتأخر نسبيا والمحفوظ في المكتبة الوطنية بتونس تحت رقم R 310 (16). فقد حاول عبثا أن يعيد الاعتبار للترتيب الزمني في توزيع فصول الكتاب. وما كان لهذه المحاولة أن تنجح لأن الأمر لا يتعلق بالسرد وحده الذي لا يتبع دائما مجرى الأحداث في الزمان. وفي الغالب لا يهتم صاحب «الكتاب الباشي» بما يشغل بال المؤرخين عادة، بل يبدو مستجيبا لوعي الساعة، غير متحكّم في ميله المفرط للاستطراد. ولا أدل على ذلك من أنه يقطع خيط روايته لعهد علي بن حسين ليجرنا — عبر بعض الملاحظات حول المعتصمين — الى حديث عن تاريخ الحفصيين يحتل أكثر من 50 ورقة. ثم يعود فيواصل الرواية في شيء من الالتواء ويمزجها باعتمادات واستطرادات مختلفة، حتى ليبدو أنها هي التي تتحكّم في نسق تتابع الفصول.

(14) «الباشي» مخطوط مذكور الورقة 278 وجه وما بعدها فيما يخص العدل والورقة 271 وجه وما بعدها فيما يخص الاستقبالات أيام الأعياد والورقة 338 وجه وما بعدها فيما يخص الغاء الاداءات.

(15) انظر ما يلي الترجمة المتعلقة بابن أبي الضياف.

(16) انظر ما سبق الملحوظة 8.

وقد نستغرب مثلا أن تكون الفقرة المخصّصة لأصل الأسرة الحسينية ولمؤسّسها حسين بن علي مسبوقه ببساطة عن نظام الحكم الذي أقامه الأتراك بعد فتح سنان باشا لمدينة تونس، يليها فصل طويل يؤرخ لعهود الدايات ثم البايات المراديين ولعهد ابراهيم الشريف وأخيرا — ومن جديد — لعهد حسين بن علي. والسّر في ذلك يكمن في الصفحات السابقة لكامل هذا القسم حيث يعلمنا حمودة بن عبد العزيز أن التونسيين كانوا لا يسرفون في الترف وأن طباعهم لآلمت ببساطة عيش الباي الحسيني الأول وعاداته. ومن ذلك منطلق للحديث عن أعمال هذا الأمير الجليلة، فلم يتردّد المؤلّف ولم يتوان في الاشارة بها. والخلاصة أن تسلسل مختلف أقسام الكتاب أتى نتيجة تألّف ظرفيّ لا تبعاً لبناء تمّ تصميمه واحكامه مسبقاً.

ولئن كان من العسير أن نجد تخطيطاً منظماً لسير الأحداث فإنّه يسهل — بالمقابل — أن نلمس الاهتمام الطاغبي على كامل الكتاب والمتمثل في استرضاء الباي الحاكم علي بن حسين بتمجيد أصله والتنويه بسيرته وأعماله قبل اعتلائه للعرش وذكر الأحداث والانجازات التي تمّت في عهده. هذا هو الغرض الذي يشكّل محور الكتاب والاطار المحدّد لما لا يهتم مباشرة. وهو ما وضّحه حمودة بن عبد العزيز من البداية مؤكداً بلا مراوغة أنّ مصنّفه ذاك عبارة عن تقرّيب نثري مطوّل اذ لم تعد تكفي القصائد لحفظ خصال مرموقة كخصال مليكه ومزاياه. كما أعلمنا أن تلك المزاياء لم يكن يهتمّ معاصروه بنقلها الى بعضهم وتخليد ذكراها. وكان هؤلاء يسمون الشعراء دائماً بالمغالاة لكنهم لبثوا يثقون بما سجّله بعض المؤلّفين الجديين في الكتب (17). وكان في بداية الأمر قد فكّر في تصنيف تاريخ شامل للأسرة الحسينية لكنّه سرعان ما تخلّى عن هذا المشروع الضخم واقتصر على مهمّة المؤرخ الرسمي لمخدومه وأن يردّ بعض

(17) الورقة 3 وجه (كل ما يلي من إحالات يتعلق بالمخطوط رقم 770R بالمكتبة الوطنية بتونس).

جميله اذ كان مدينا له بما لا يحصى من التعم. ويذكر المؤلف أن الأحداث المتعلقة بعهود أخرى لم ترد في هذا الكتاب إلا لكونها «مكمّلات وملحقات» لما يهّم مباشرة عهد علي بن حسين (18).

فنحن اذن بازاء تاريخ رسمي لعهد هذا الأمير كتبه أحد المقرّبين اليه. وهو تاريخ اتّسم، سواء في تقديمه العام أو فيما احتوى عليه من تفاصيل، بمشاغل رجل من رجال البلاط. لذلك اكتست الأحداث البارزة في حياة الأمير الشخصية والعائلية على الأقل نفس الأهمية التي أعطيت لما وقع في البلاد من وقائع. فقد حُصّصت عروض طويلة للحديث عمّا أقيم من حفلات ختان أو زواج لأبناء الباي أو لأقرب أقربائه. كما مُجّدت خصال الأمير التي تجلّت سواء في سلوكه مع بطانته أو في رعايته لشعبه.

ومما ساعد على الرفع من شأن الأمير الحاكم المكانة المخصّصة لبداية عهد الحسينيين في عدّة مناسبات وفي مواضع مختلفة. كما أن الاشادة بأبيه — مؤسس الأسرة المالكة — يُعدّ مدحا غير مباشر له. وللتأكد من ذلك يكفي أن نذكر المواطن العديدة التي يقول فيها المؤلف جهارا ما قلناه تلميحا وأن نقرأ — من جهة أخرى — القصة الطويلة لتشرّد حسين بن علي وأبنائه اثر نجاح ثورة علي باشا. أمّا دور الابن الأكبر محمّد فقد أتى مطموسا لفائدة أخيه الأصغر — مخدوم المؤلف — الذي نُسبت اليه الآراء الوجيهة والمواقف الجريئة وأهم التضحيات وأخطر الأعمال وأفضلها لصالح الأسرة المالكة بأكملها (19).

ومن جهة أخرى فقد رجّح حمودة بن عبد العزيز كفة ذرية حسين بن علي في روايته لنزاعاتهم ضدّ علي باشا وأبنائه. كما تلذّد بنقل ما كان بين هؤلاء من

(18) الورقة 3 وجه.

(19) الورقة : 203 وجه — ظهر.

خلافات وفتن (20)، مبرزا قسوة أبيهم وجبروته ومنكرا الفضل الذي اعترف له به بعضهم (21).

وبطبيعة الحال فقد استقى حمودة بن عبد العزيز الأخبار المتعلقة بالأحداث التي لم يعاصرها من مؤلفات سابقه. ومن بينها تجدر الإشارة بالخصوص الى «كتاب العبر» لابن خلدون الذي لم يُذكر قطّ من قبل مؤرخي القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر. وكان الصغير بن يوسف أول من عرفه من المؤرخين التونسيين لكن لم تتح له الفرصة للرواية عنه لأن الأحداث التي رواها في «المشرع» تبدأ سنة 1700، بخلاف حمودة بن عبد العزيز الذي اقتبس من ذلك المؤرخ الشهير، علامة القرن الرابع عشر، جانبا من الفصل المخصّص للحفصيين. كما استوحى من «المقدمة» عدة أفكار في سياق عرضه للوقائع. وفيما يتعلق بتاريخ تونس في عهد الأتراك والمراديين والحسينيين فقد اعتمد — من جهة — مصادر كتابية وشفاهية بعضها معروف كمؤلفات ابن أبي دينار وحسين خوجة والوزير السراج: «المؤنس» و«ذيل بشائر أهل الايمان» و«الحلل السندسية» وبعضها مغمور نسبيا كشرح أحمد الأصرم لقصيدة مشهورة من نظم الأمير محمد بن حسين (22). كما روى — من جهة أخرى — عن شهود عيان أو عمّن كان يُعتبر حسن الاطلاع مثل البايع علي نفسه ورؤساء القبائل الذين ساهموا في بعض المعارك وعن مشائخ من أعيان تونس، بل وعن بعض وثائق الأرشيف ألا أنه لم يذكرها إلا في القليل النادر (23).

-
- (20) انظر بالورقة : 260 ظهر، التهمة الموجهة ضد محمد بن علي بتسميم أخيه سليمان، وبصفة عامة الورقات 244 ظهر وما بعدها التي تروي هذه الخلافات.
- (21) خصوصا تצלعه النسبي في العلوم التقليدية وما نُسب اليه من شرح لكتاب «التسهيل» وهو كتاب في النحو ألفه ابن مالك الأندلسي في القرن السابع (هـ.) / الثالث عشر (م.).
- (22) انظر الورقة 185 ظهر.
- (23) انظر ما يلي الملحوظة 28.

ومصادره هذه ليست موضع أي نقد. وعندما تتناقض يفضل المصادر الأحدث عهدا فيختار مثلا رواية الوزير السراج على رواية ابن أبي دينار (24) وما سمعه من أفواه معاصريه على ما يجده في كتب الأموات. وأسباب هذا الاختيار عنده هي أنه يجب الأخذ بتصحيحات المؤلفين المحدثين لنصوص المؤرخين الذين سبقوهم. ومن جهة أخرى، فإن هؤلاء معروضون للغلط أكثر ممن كان لهم ضلع في الأحداث أو ممن تلقوا شهادة من شهدوها مباشرة.

ولسنا في حاجة الى التأكيد على ما في هذا الموقف من ضعف بالنسبة الى عمل يهدف أول ما يهدف الى الموضوعية التاريخية. لكنّه لا يُستغرب من مؤلف لم يُخف قطّ اهتمامه بتمجيد مخدمه، اذ يسمح له ذلك الموقف من البحث — في جملة الارشادات الشفاهية — عمّا يمكن أن يوافق سياسة أميره. كما أنه يتقبل بابتهاج أكثر الشائعات قدحا في أبناء علي باشا، ابن عمّه وعدّوه. من ذلك مثلا ترديده، عقب اثنين أو ثلاثة من المخبرين، لأقوال تداولتها الألسن متّهمة محمّد باي نجل علي باشا بتسميم أخيه سليمان (25). أمّا تصحيحه أو تكميله للمصادر الكتابية فهو أمر طبيعي لا يعاب عليه، ويرجع الفضل فيه للباي الذي قدّم مشافهة تدقيقات حول حياته ومدّة أيبه وحول أحداث تخصّ أسرته أو عاشها هو نفسه. فقد أعلمنا مثلا أن حسينا بن علي شغل في عهد المراديين وظائف هامّة وأنّه كان بالخصوص أمين مال (خزندار) لمحمّد الثاني ابن مراد الثاني. وبالاعتماد على رأي مليكه رفض حمّودة بن عبد العزيز — وهو محقّ في ذلك — تواريخ اعتبرها متأخرة جدّا من 1080 هـ. / 1669 — 70 م. الى 1086 هـ. / 1675 — 76 م. قدّمها سابقوه لتحديد ميلاد مؤسس الدولة الحسينية (26).

(24) انظر الورقة 140 وجه، فيما يخص أصل رمضان، أول باي تركي.

(25) انظر ما سبق الملحوظة 20.

(26) الورقة 138 وجه. يمكن رأي الباي الحاكم من الاختيار بين روايتين وتاريخين مختلفين. انظر كذلك الورقة 185 وجه — 186 وجه خبر الحلم المنبئ بقرّب ولادة محمّد وهو ابن حسين باي الأكبر.

وفي مواضع أخرى اعتمد المؤلف على عدد من المخبرين مشيراً إليهم أحيانا إشارة مبهمّة جداً (27) ممّا يذكّرنا بأساليب بعض المؤرخين المتقدّمين كالوزير السراج. وقد سعى مثلهم الى رواية أكثر ما يمكن من الأخبار دون الاعتناء بترتيبها أو نقدها. غير أننا نلاحظ هنا وهناك، معلومات مستقاة من مصادر أكثر جدية كرجوعه الى سجلّ المحاسبات في عهد محمّد باي المرادي المؤرخ في 1097 هـ. / 1685 — 86 م. والمتعلق بجرايات رجال الدين (28).

وفي كامل هذا القسم استُخدمت — على نطاق واسع — مصادر معروفة من قبل وأكثر تفصيلا في الغالب فكانت الفائدة منه محدودة نسبيا لكنّها على كلّ غير منعدمة. وكان حمّودة بن عبد العزيز يفوق بذكائه وثقافته الكثير من سابقه فأتى عرضه للأحداث غالبا أوضح من عروضهم وأحسن تقدّما. ولقد تفتّن بالخصوص الى أن يجمع في صفحات متتابعة معلومات عن الحياة الاقتصادية والفكرية بتونس، من العهد الحفصي الى عهده هو (29). ورغم خلوّ هذه المعلومات من الطرافة فإننا نُقرّ له بالفضل إذ أتاح لنا بذلك القيام بمقارنات مفيدة.

ان حصيلة المعلومات المستجدة من هذا القبيل تزداد أهميتها، بطبيعة الحال، عندما نصل الى عهد الحسينيين وخصوصا عهد علي بن حسين. ونستطيع من خلال «الكتاب الباشي» أن نضع قائمة للمدارس التي أسسها هذا الملك والدروس التي أنشأها أو أحدثها أو أحيها في مختلف مساجد العاصمة أو مدن البلاد التونسية الأخرى، فتكتمل بذلك المعلومات التي أوردها حسين خوجة والمتعلقة بعهد حسين بن علي. ولقد حاول كلا المؤلفين أن يبرز أن مؤسس الدولة الحسينية ومن خلفوه مباشرة قد أبلوا البلاء الحسن في سبيل نشر

(27) مثلا الورقة 130 ظهر : «خبير بالموضوع».

(28) الورقة 306 وجه.

(29) الورقة 124 ظهر وما بعدها.

التعليم الديني ولم يدخروا جهداً في إجلال الفقهاء واغداق النعم عليهم. وقد كان لهؤلاء دور هامٌ نسبياً يتجلى فيما جاء في «الكتاب الباشي» من معلومات عديدة ومفصلة. من ذلك أنّ إمام باردو، حمّودة باكير، كان يجمع بين الامامة وتدريس أبناء الباي — الى جانب غيره من المدرّسين — كما كُلف، زيادة على ذلك، بتوزيع الصدقات التي كان يؤديها الباي بانتظام لبعض المعوزين بالعاصمة (30). الآ أننا لا نجد تدقيقات عن مبلغ المنح التي كان يمنحها الأمير للفقهاء مرتين في السنة بمناسبة الزيارات التي كان يقوم بها الى ضريح سيدي أبي سعيد الباجي في أحواز تونس (31). ويبدو أنّ علياً بن حسين كان دوماً حريصاً على مساندة رجال الدين ويتجلى ذلك في صفحات عديدة من «الكتاب الباشي». ويطيب لحمّودة بن عبد العزيز أن يستعرض الاجراءات التي اتخذت ضدّ أصحاب الحانات وغيرها من أوكار الفساد والضلّال. كما يسهب في الحديث عن أحكام الأمير القاضية بإلغاء بعض الضرائب غير القرآنية أو الحدّ منها. وبذلك تتوفر لدينا معلومات عن النظام الجبائي في ذلك العصر وعمّا خلفه من تجاوزات وكذلك مختلف الصفقات التي كانت تُعقد وما ينجّر عن بعضها من تحيّل على تحريم الربا وهو تحيّل غريب لكنه غير جديد في العالم الاسلامي. وفي سياق حديثه عن نعم مخدومه والأمن الذي استتبّ بتونس في عهده، يقدّم لنا المؤلّف — هنا وهناك — معلومات عن انتاج البلاد وازدهار الفلاحة وتطوّر الصناعة والتجارة وما كان يعترى مختلف هذه النشاطات من تقلّبات ومصاعب، وعن المجاعات وفترات الانهيار الاقتصادي أو الرخاء النسبي. ويتجلى بشيء من الوضوح دور سكّان المدن والأرياف المقيمين أو شبه المقيمين أو الرّحل، في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.

ويمتاز «الكتاب الباشي» على جميع كتب التاريخ التي أتاحت لنا دراستها بكونه أثراً أدبيّاً. فهو في بعض أجزائه عبارة عن منتخب يضمّ منتقيات شعرية

(30) الورقة 311 ظهر.

(31) الورقة 315 ظهر.

ضافية بل قصائد كاملة نظمها شعراء عهد علي بن حسين ومن أهمهم الورغي والغراب والطوير والمؤلف نفسه. والقصائد أو المقطوعات الواردة في الكتاب ظرفية قيلت كلها أو جلها في مدح الملك بمناسبة أحداث سعيدة ذات طابع عمومي أو خاص أو إثر قرارات تُعتبر مباركة. وفي الواقع لا نصيب لهذه القصائد من الطرافة. وهي تتسم في صيغتها بالعيوب التي تعاب على شعر المناسبات عند العرب مثل كثرة الكليشيات المبتذلة والافراط في استعمال الأساليب البلاغية، وفي الجملة، خلّوها من الطبع والقفوية. أما إذا كنّا لا نبحت في هذه الأشعار عن محاسن لا يمكن أن توجد فيها وحكمنا فيها بالرجوع الى قصائد من نفس النوع نُظمت في أماكن أخرى وفي عصور أخرى فاننا نتبين أن مقارنتها بها لا تضيرها. فبعض أولئك الشعراء وخصوصا الورغي والغراب وحمودة بن عبد العزيز نفسه يمتلكون اللغة الى حدّ كبير ولا تخلو بعض أبياتهم من المتانة. و«الكتاب الباشي» يقيم الدليل على أن أدب الفصحى في تونس قد سجّل تقدّما كبيرا منذ بداية العهد التركي. وينسب المؤلف هذا التقدم الى الباي الحاكم والى أبيه اللذين كان لهما فضل رعاية الأدب وانشاء العديد من الدروس والمدارس. ولئن كنّا لا ننكر تأثير هذين الأميرين فاننا نعتقد أن ذلك التقدم راجع الى تعزيز متزايد لدراسة اللغة والأدب في مختلف منشآت التعليم وأولها وأهمها الجامع الأعظم، جامع الزيتونة. ولقد سبق أن بيّنا أن السنن الأندلسية التي نُقلت في عهد الحفصيين الى تونس — ولعلها حظيت بروافد جديدة مدّة عثمان داي — استطاعت أن تصمد أمام التقلبات السياسية وأن تستفيد من جميع الظروف المساعدة لتحيا من جديد. فالأدب التونسي الذي يتجلى من خلال «الكتاب الباشي» ينتمي بلا شك الى السنّة الكلاسيكية التي انتقلت عن طريق الأندلس. ولكي يقتنع الدارس بذلك يكفي ان يطالع المقتطفات المذكورة وأن يدرس بالخصوص المعارضات الكثيرة نسبيا للشعراء الأندلسيين وكذلك المقامات الطريفة المكتوبة في مناسبات معينة والتي تذكّرنا لا محالة بمقامات من نفس النوع ازدهرت في الأندلس.

ف«الكتاب الباشي» تاريخ ذو طابع تمجيدي صريح لعهد الملك الحسيني الرابع علي بن حسين، وهو أيضا ملخص قليل الحظ من الابتكار لتاريخ تونس

منذ عهد الحفصيين. ويحتوي على وصف مفيد للحياة الاقتصادية والفكرية في العاصمة قبيل الغزو التركي الى عهد المؤلف، كما يحتوي على مقتطفات عديدة من الشعر والنثر في عصره، فهو بحقّ منتخب واف للمؤلفين المعاصرين. وقد يستهوي هذا الكتاب قراءه بجمال أسلوبه وبما يتبع المعلومات التي يحتوي عليها من تأملات وأفكار. الآ أنه لا يتعين الاحتراس من النزعة التمجيدية فحسب — وهي بارزة للعيان لا يمكن الآ أن تؤخذ بعين الاعتبار — بل كذلك ممّا يكون احدى متع الكتاب ألا وهي : اخضاع تقديم الوقائع الى تصوّر المؤلف الخاصّ لدلالاتها. ولا ينبغي أن يغيب عنّا أبداً أن لشخصية المؤلف — في هذا الكتاب أكثر من أيّ كتاب آخر — وأفكاره وآرائه المسبقة تأثيراً بالغاً في تهيئة مادة الرواية واختيار عناصرها.

الباب السادس

مؤرخو القرن التاسع عشر

محمود مقديش وكتابه : «نزهة الأنظار»

١ - المؤلف

محمود مقديش مدرس صفاقسي فاضل، لا يحتلّ آلا مكانة محدودة في مجموعات التراجم التونسية. يذكر أحمد بن أبي الضياف - وهو من المؤلفين القلائل الذين خصّوه بترجمة (١) - أنه كرّس حياته للتدريس وأن «تلاميذه بصفاقس أعلام». ويشير الى مؤلفاته لكنه يضيف أنه لم يطلع عليها شخصيا لأنها «لم تصل الى العاصمة».

عاش مقديش في النصف الثاني من القرن الثاني عشر هجري وتلقّى العلم بصفاقس عمّن كان بها إذاك من الشيوخ ثم أقام بجزيرة في زاوية الولي المشهور ابراهيم الجمّني حيث كان حفيده يدرّس آنذاك. وأقام أيضا بتونس فقرأ على أعلام جامع الزيتونة ثم بالقاهرة حيث أخذ عن شيوخ الأزهر. ولما عاد الى صفاقس تخرّج عليه بدوره العديد من الطلاب وصنّف عدّة شروح لاختصارات

(١) انظر «الاتحاف»، VIII، ص : 85 - 86، انظر أيضا مخلوف : «الشجرة» رقم 1462 ص : 366 والأسطر الأخيرة من الطبعة الحجرية «لنزهة الأنظار» تونس، 1321 هـ. / 1903 - 4 م، ج II ص ص. : 227 - 228.

كانت مرموقة في ذلك العصر نخصّ بالذكر منها : «المرشد المعين» لابن
عاشر في الفقه المالكي و«العقيدة الوسطى» للسنوسي في علوم الدين.
وتوفي سنة 1228 هـ. / 1813 م. عند رحلته الى القيروان. وحمل جثمانه
الى صفاقس وبها دفن.

II — نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار (2)

ذلك هو عنوان أشهر مؤلفات مقديش وأهمّها وهو كتاب ينتمي الى
المؤلفات التاريخية لنهاية القرن الثامن عشر، إذ أنّ آخر الأحداث المذكورة فيه
دارت في محرم 1205 هـ. / سبتمبر — أكتوبر 1790 م. (3).

ولقد حدّد مقديش موضوع كتابه في مقدّمة قصيرة (4) بدأها ببسطة عامة
عن التاريخ. وهو على حدّ قوله «علم ضابط لحوادث العصور الماضية والحاضرة
بتاريخها لغرض نقلها» (5) فرى اذن ما لهذا التحديد من قرابة كبيرة بالمعنى
الأصلي لكلمة «تاريخ» أي التسلسل الزمني للأحداث. ويعتبر مقديش أنّ هذا
التعريف — ويستبعد أن يكون من وضعه هو — تعريف دقيق جدّاً، إذ تتضح
بفضله الحدود بين التاريخ من جهة وبين الملاحم من جهة أخرى وكذلك الجفر
المنسوب إلى العلويين والسردي — الذي هو عديم الصبغة التاريخية إذ يتعلق بوقائع
غير هامّة أو غير مؤرّخة — وأخيراً التوثيق حيث تضبط التواريخ لغرض مغاير
تماماً. أما سير الرسول والصحابة ومغازيهم فهي رغم صبغتها التاريخية تحافظ
على تسميتها هذه الخاصة ولا تشملها عادة لفظة «تاريخ».

(2) طبع بتونس طبعة حجرية سنة 1321 هـ. / 1903 — 1904 م. في جزأين بـ
256 صفحة و 228 صفحة. انظر بروكلمان الملحق ص، 11، 877.

(3) النزهة، 11 ص : 100.

(4) النزهة، 1 ص : 2 الى 5.

(5) نفس المرجع، ص : 4.

فالغرض من التاريخ اذن هو «معرفة الحوادث المهمة والهامة» والفائدة منه تكمن في المعلومات التي يقدمها لنا عن «حالة الشعوب التي كانت تحتل البلدان في الماضي». أما هدفه فهو هدايتنا الى السلوك الذي يتعين علينا انتهاجه وتذكيرنا — اعتبارا بدروس الماضي — أن هذه الدنيا باطلة ينبغي التعجيل بالتخلي عنها والتفكير في الآخرة. فهو اذن علم شريف حظي في تقريره وتحريه بعناية كبار علماء الدين وأجلّ العارفين بعلم السير (6).

والمأثور عن المسلمين أن هذا العلم يرجع في الأصل الى الاجراءات التي اتخذها الخليفة عمر، اذ كان أول من أمر بسنّ التقويم الاسلامي بدءا من هجرة الرسول وباعتماده في تأريخ الوثائق الرسمية.

وكان المؤلف قد عقد العزم على وصف أقطار المغرب وتدوين تاريخها الذي طبعته ثلاثة أحداث مهمة كانت بمثابة حركات متلاحقة من المدّ والجزر بالنسبة الى الاسلام وهي : الفتح العربي الذي قام به الصحابة في عهد عثمان ثم اعادة فتح الساحل الشرقي لشمال افريقيا على يد عبد المؤمن بعد استيلاء النرمان على المهديّة وأخيرا الحملة العثمانية التي تلت انهيار الحفصيين. كما عقد المؤلف جانبا كبيرا (7) من كتابه لتاريخ صفاقس والترجمة لصلحائها أو علمائها. ولقد هاله أمر هذا التأليف ورأى نفسه — جريا على سنة مألوفة — غير جدير بانجازه. والطريف في هذا أنه استعمل نفس العبارة التي استعملها فيما بعد ابن أبي الضياف لما قال : «لا أرى نفسي جديرا بأن أكون من فرسان هذه الحلبة». لكنّه أضاف أنه لقي صعوبات خاصة عند تدوينه لتاريخ صفاقس، وقد كانت اذاك مدينة مغمورة لأن أهلها كانوا منشغلين بكسب المال ومتاع الدنيا ولم يكن فيها من يهتم بالماضي اهتماما متصلا.

وينقسم الكتاب بعد ذلك الى «مقالات» وتنقسم كلّ مقالة بدورها الى أبواب. ونلمس في محتواه بعض التردّد بين تاريخ الاسلام وتاريخ بلدان المغرب.

(6) نفس المصدر، ص : 2.

(7) في الواقع القسم الثاني بأكمله، المتمثل في الجزء الثاني من الطبعة الحجرية.

والواقع أن التفريق بين الأمرين كان عسيرا على مقديش ومعاصريه لأن تاريخ أقطار المغرب جزء من تاريخ العالم الاسلامي وهو كلّ التاريخ عند مقديش كما رأينا. فأقطار المغرب أدركت التاريخ لما جاءها الفتح الاسلامي.

وبما أن «دراسة بلد من بلدان المغرب وملوكه تفترض معرفة ذلك البلد» (8) فقد خصّص مقديش «مقالة» في «النزهة» لأقطار المغرب تناول فيها جغرافيتها وقسمها الى أربعة أبواب : أ) امتداد المغرب وحدوده، ب) المغرب الغربي أو الأقصى والمغرب الأوسط الى بجاية، ج) المغرب الأوسط شرقيّ بجاية والمغرب الأدنى أو الشرقي، د) الأندلس رغم أنها، في عصره، قد سقطت بأكملها في أيدي النصارى. ويعرض الباب الأول في عجالة امتداد بلدان المغرب وحدودها كما يتصوّرها مقديش (9). وقد جمع فيه معلومات استقاها أساسا من «نزهة المشتاق» للدريسي وأحيانا من «خريدة العجائب» لابن الوردى (10) و«عجائب المخلوقات» للمقرئزي، آخذا عنهم ما يتعلق بالمحيط أو بحر الظلمات والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وحركات المدّ والجزر وصلتها بأوجه القمر وتأثير الشمس. ولقد أخذ مقديش عنهم كلّ شيء : تفسيرات علمية متفاوته القيمة وأساطير وأحاديث منحولة وأوصاف جغرافية. أما ما يهم بلدان المغرب في هذه الصفحات (11) فالحاصل منه قليل اذ ينحصر في ذكر حدود هذه الجهة وهي حسب رأي مقديش : المحيط الأطلسي والحدود الشمالية للأندلس ومدينة الاسكندرية وأخيرا الصحراء.

ويعتبر مقديش أن الأندلس جزء من المغرب الأوسط (12) ويخصّص لها بابا يتضمّن في نهايته تعدادا لجميع جزر الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

(8) النزهة، 1 ص : 5 في الأعلى.

(9) «النزهة» 1، ص : 5، بالأسفل.

(10) عن هذا الكتاب انظر بروكلمان : 131 G.A.L. والملحق 11، 163.

(11) «النزهة» 1 ص : 53.

(12) نفس المرجع ص : 46، بالأسفل.

وبشيء من التعميم يرى مقديش أن كل هذه الجزر كانت في فترات مختلفة جزءا من دار الاسلام ويتهل الى الله أن يعيدها اليه. وما تلك الا مجرد أمنية لا ينتظر المؤلف طبعا تحققها في القريب العاجل. ويدعو على مالطة — مأوى المسيحيين الحصين — بقوله : «خرّبها الله» (13) ممّا يبرهن على العداوة التي أوقدتها النزاعات بين أهل صفاقس في القرن الثامن عشر وبين المغيرين القادمين من تلك الجزيرة.

وبصرف النظر عن أساطير جديدة عن الأندلس (14) أوردتها مقديش بشيء من التلذذ، فقد وصف المدن التي كان لها شأن في العهود الاسلامية والمسالك الرابطة بينها، ناقلا بطبيعة الحال عن مؤلفين سابقين وخاصة عن التجاني (15) وكذلك — ولا يخلو الأمر من غرابة — عن ابن خلكان (16) مرّات عديدة فاستقى من «الوفيات» — عند تعرّضه للشعراء وغيرهم — معلومات عن البلاد التي ولدوا بها. وبعد أن تحدّث مقديش عنهم طويلا تذكّر أن البلاد كانت اذاك قد خرجت عن حوزة الاسلام وأن التوسّع في هذا الموضوع فضول (17).

أما الباب المخصّص للمغرب الغربي فجعله مأخوذ عن الادريسي ويتدىء بخرافات — متعارفة بقدر ما هي مستبعدة — عن أصل البربر واشتقاق كلمتي بربر وافريقية. تلي ذلك أوصاف لأهمّ المدن والجهات والمسالك التي اتحلها المؤلف اتحالا ولم يقم لنا معلومات معاصرة إلا في مواضع قليلة منها، مثلا آخر الفقرة المخصّصة للحديث عن الجزائر. فقد أورد المؤلف كل ما كتب الادريسي عنها ثم ساق بعد عبارة «أقول» ملاحظات شخصية عن دور هذه

(13) ص : 53.

(14) ص : 46، بالأسفل.

(15) فيما يخص الحملات الافريقية نحو بعض جزر الحوض الغربي من البحر الأبيض

المتوسط، ص : 52.

(16) منذ بداية الباب، ص : 46 بالأسفل، توجد اشارة مستمدة من ترجمة ابن

خفاجة، وفي ص : 50 ينقل مقديش عن ابن خلكان وصفا للزهراء.

(17) «النزهة» ا، ص : 52.

المدينة في مقاومة الكفار في عصره (18). وأشار بالخصوص الى محاولتين فاشلتين لاحتلال الجزائر في نهاية القرن الثاني عشر للهجرة، معتبرا أن هذه المدينة تستحقّ — بسبب كل ما لحقها — أن يتهل المؤمنون الى الله بحمايتها. فمن هذه الناحية تميّز مشاعر المؤلّف عن المشاعر التي نجدها غالبا في المؤلّفات التونسية للقرن الثامن عشر، حيث بقيت ذكرى السلب والنهب عالقة بالأذهان. ومعلوم أن تلك الأعمال التخريبية اقترفتها عساكر «الايالة» المجاورة أثناء حملاتها المتتالية على النصف الشمالي من البلاد. ومن هذه الناحية أيضا تجلّى استقلالية موقف مقديش النسبية من السياسة الرسميّة، إذ كان الباي الحاكم آنذاك بتونس حمّودة باشا، خامس البايات الحسينيين، في حرب مع الجزائر طوال سنوات وسنوات. وهكذا سمح بعد المسافة بأن لا يخضع أهل صفاقس الى الملابس التي كانت تحف بأهل تونس فلم يتضايقوا من التعبير عن مشاعرهم حول التضامن الاسلامي.

وفي موضع آخر فيما بعد يذكر المؤلّف أن بجاية لم تعد مزدهرة، إذ أزاحتها الجزائر لتحلّ محلّها (19).

وتسنّى لمقديش في الباب المتعلّق بالمغرب الشرقي أن يقدّم عددا أوفر من الملاحظات الشخصية. من ذلك مثلا عند حديثه عن قابس اشارته الى اختلال الأمن بها والى التنازع والتقاتل بين سكّان المنطقة. ويبدو له انقسامهم الى طائفتين مطابقا لتدهور القيم في ذلك العصر (20). أما بالنسبة الى المدن التونسية الهامة والتي يعرفها المؤلّف مثل تونس والمهدية والقيروان وجربة وصفاقس (21) فتكتسي المعلومات صبغة شخصية أكثر، مع بقاء الاقتباسات

(18) «الزهوة» ا، ص : 24 — 25.

(19) «الزهوة» ا، ص : 25.

(20) «الزهوة» ا، ص : 30.

(21) حتى بالنسبة الى صفاقس يبدأ مقديش بالنقل عن الادريسي (انظر الزهوة ا، ص :

30 — 31) ثم عن التجاني (نفس المرجع، ص : 31) ويقدم أخيرا بسطة

شخصية (نفس المرجع ص : 31 وما بعدها). ثم يعود الى النقل بعد بضعة أسطر

فيأخذ عن التجاني ما يخصّ مدينة اللجم.

من الادريسي والاعتماد أيضا في هذا المجال على التجاني اعتمادا كبيرا. وهو ما سمح للمؤلف أن يلمّ إلمامة تاريخية خاطفة منطلقا في الغالب من ازدهار افريقية الاسلامية في القرون الأولى ومنتها الى ما أصابها من خراب بسبب هجوم القبائل البدوية العربية عليها في عهد بني زيري، ألا أنها استرجعت بعض عمرانها في العهد التركي وخصوصا في ظلّ الحسينيين. وتعرّض المؤلف الى الحياة الاقتصادية بالنسبة الى المدن الكبرى وحتى المراكز الأخرى الثانوية كما تعرّض الى الحياة العلمية في الحواضر القديمة. ولقد استرجعت القيروان نشاطها في هذين المجالين لكنّها لم تبلغ بالمرّة مكانتها السالفة. أما المهديّة، التي كانت عاصمة العبيديين سابقا، فلم تعد إلا قرية بسيطة. وفي جمّال كانت تقام سوق أسبوعية كلّ يوم سبت. (والملاحظ أن المؤلف — وهو في ذلك تونسي صميم — يستعمل لفظة «جمعة» للدلالة على الأسبوع بأكمله لا ليوم الجمعة فحسب). ومن خلال هذا الوصف نلمس نظرة للحياة متشائمة في بساطتها وورعها. فكلّ ما في افريقية قد فسد وتدهور، افريقية التي كانت القيروان فيها متألفة لا بمكانتها السياسية والاقتصادية فحسب بل — نكاد نقول : خصوصا — بكونها نقطة اشعاع للسنة ومركزا للدفاع عنها. ويتبنّى مقديش قوله أبي اسحاق الجبينياني : «القيروان هي الرأس والباقي كله البدن» (22). ولم تبق للمؤلف — وقد عمّ الفساد في ذلك العصر — إلا أمنية واحدة : أن يحشر في زمرة العلماء الصالحين الذين أعلوا شأن تلك المدينة وغيرها من البقاع المباركة من أرض افريقية مثل مدينة المنستير.

ويشيد مقديش أيضا بفضائل تونس التي لا مثيل لها. أليست العاصمة أمّ المدن، المشهورة بتجارها وعطوراتها وشواشيها ؟ وهي بالاضافة الى ذلك حاضرة العلم حيث يدرس بالخصوص الفقه المالكي والمنطق والكلام وسائر العلوم الأدبية. يلي هذا التمجيد لمدينة تونس وصف لبحيرتها عبر العصور ولما يحيط بها وقد استقاه من مؤلّفين سابقين. ثم يذكر عدّة مسالك عبر افريقية

(22) «النزهة» ج ا ص : 33.

ومنطقة قسنطينية في اتجاهات مختلفة — ومنها الخط الساحلي (23) — كما يصف بعض الأمكنة وصفا متمزج فيه الملاحظات المعاصرة بما انتسخه انتساخا. وينتهي الباب بوصف الاسكندرية، حيث ينقل عنها المؤلف بعض الأساطير تتخللها ذكريات موجزة عما شاهده مدة اقامته بها سنة 1201 هـ. / 1786 — 1787 م. (24).

ويتدىء القسم التاريخي المحض في كتاب «الزهوة» بتاريخ الخلفاء الأولين. ويعرف مقديش الخليفة بكونه «وكيل الله» (25) فهو اذن رجل عادل أساسا، متقيد في سيرته بتعاليم الدين التي لا تحيد عنها أية سلطة آلا وتصبح ملكا لا خلافة (26). واذا امتد الملك الى عدّة جهات أو بلدان بحيث يستوجب قطعها ثلاثة أيام على الأقلّ أمكن تسميته سلطنة. والظاهر أن هذه النظرية ليست بالضبط نظرية ابن خلدون، بل اقتبسها مقديش من كتاب «حسن المحاضرة» للسيوطي. فأول خليفة هو آدم، ولذلك خصّصت صفحات للأنبياء — مثلما هو الشأن في العديد من كتب التاريخ التي ألفها المسلمون والتي تطمح الى الشمول — وهي صفحات مليئة بتلك الأساطير المنقولة عن اليهود والنصارى والمعروفة بالاسرائيليات. وعند تعرّضه للنبيّ ادريس ولمعارفه الباطنية يحذّرنا مقديش من استعمالها فيما بعد من قبل الفلاسفة والدهريين. ويتبع مقديش هذه الأساطير بأخرى عن العرب القدامى والرابط بين هذه وتلك هو نسب الرسول (ﷺ). وهكذا يصل بنا الى عهد الخلفاء الراشدين الأربعة فيلخصه تلخيصا موجزا جدّا. أما الباب المخصّص للأمويين فليس أقلّ منه اقتضابا وبواسطته يتخلّص الى باب ثالث مخصّص لفتح افريقية. وبدأه

(23) نفس المرجع ص ص : 41 وما بعدها.

(24) نفس المرجع ص : 45.

(25) ص : 53.

(26) ص : 54.

بمقتطفات مأخوذة عن التجاني (27) الذي ينبغي اسناد بقية النص اليه من جهة
وربما الى ابن ناجي من جهة أخرى. وقد احتوى على مقتطفات من أبي العرب
والوراق والمالكي (28) وعلى اشارات لمواقع جغرافية أحدث عهدا مثل تعيين
موقع آبار حديج قرب مصلى الجنائز لباب تونس (29).

ويتهي الباب برواية لفتح الأندلس مطوّلة نسبياً حُتمت — في سياق
جزئيات ثانوية — بإشارة الى مصدرين : «جذوة المقتبس» للحميدي و«خريدة
العجائب» لابن الوردي. ولا نعلم هل اطلع عليهما مقدّش مباشرة أم اكتفى
بمعرفتهما عن طريق مؤلفات أخرى.

وتروي المقالة الثالثة تاريخ العباسيين الى عهد تيمورلنك. يستهلها المؤلف
بمقتطفات من الطبري (30) كما يسوق مقتطفات للصولي (31) في صلب
الرواية. ولا شك أنه استقى روايته من مصادر أخرى ألا أنه لم يذكرها. ويتناول
الباب الأول من هذه المقالة موضوع تعاقب الخلفاء، بينما حُصص الثاني لأمرء
العراق والثالث لأمرء المغرب. ونذكر من بين مصادر الباب الثاني «زبدة
التواريخ» للبيضاوي ومن بين مصادر الباب الثالث ابن خلكان والتجاني.

وتتناول المقالة الرابعة حكم الفاطميين في المغرب ثم في مصر وهي أيضا
عبارة عن مقتطفات جُمع بعضها الى بعض واعتمد فيها على ابن خلكان
والسيوطي والذهبي، ومن بين الأفرقة على المالكي، ربّما عن طريق التجاني.

وتتعرّض المقالة الخامسة الى بني زيري ويسمّهم مقدّش أمرء صنهاجة ثم
الى الأميرين السّوريين نور الدين وصلاح الدين لأنهما عقبا الفاطميين في مصر
شأنهما شأن بني زيري في افريقية.

(27) ص ص : 67 — 68.

(28) ص : 70.

(29) ص : 70، في أعلى وفي أسفل.

(30) ص : 83.

(31) ص : 95 عند الحديث عن المكتفي.

والمقالة السادسة — وهي مختصرة نسبيا (32) — تعدّد الخلفاء الأمويين بالأندلس ثم ملوك الطوائف الذين تقاسموها فيما بعد، كما ترسم بعضا من سجاياهم وتذكر بصفة عابرة بعضا من آثارهم.

أما السابعة (33) فهي مخصّصة لأمرء لمتونة أو المرابطين وتؤكد بالخصوص على حملاتهم في شبه الجزيرة الأيبيرية.

وتحتوي المقالة الثامنة — وهي أطول بكثير من سابقتها — على ثلاثة أبواب : الأول (34) يروي تاريخ الموحّدين عموما والثاني (35) فتح عبد المؤمن بن علي للمهدية ولمدن أخرى من الساحل الشرقي التونسي. أما الثالث (36) فيروي الحروب التي شتتها من خلفه على فئات مختلفة من الثوّار بافريقية.

وتلخّص المقالة التاسعة في ثلاثة أبواب تاريخ بني مرين في فاس وبني زيّان في تلمسان وبني نصر في غرناطة (37). تليها المقالة العاشرة (38) التي تحتوي على تاريخ للدولة الحفصية متضمّن لوفيات العلماء الذين عاشوا اذاك بافريقية، ويغلب عليها طابع النقل والتجميع من مصادر نخصّ بالذكر منها ابن خلدون وابن الخطيب. ويطنّب المؤلّف بالخصوص في الحديث عمّا أصاب تلك الدولة في سنواتها الأخيرة من مصائب كدّرت صفوها متعرّضا الى احتلال المهديّة (39) وطرابلس (40) ثم تونس والى استرجاع أولى هذه المدن والثانية من

(32) ص ص : 164 — 167 .

(33) ص ص : 167 — 176 .

(34) ص ص : 176 — 188 .

(35) ص ص : 188 — 198 .

(36) ص ص : 198 — 205 .

(37) على التوالي ص ص : 205، 210 و212 .

(38) ص ص : 214 .

(39) ص ص : 246 الى 252 مع قصيدة مطولة تروي هذه الأحداث.

(40) الاستيلاء والاسترجاع ص : 252 .

قيل درغوث. ويعتمد مقديش هنا من جملة ما يعتمد على كتاب «المؤنس» لابن أبي دينار و«رحلة» العياشي.

أما المقالة الحادية عشرة فتتناول تاريخ العثمانيين في بابها الأول (41) وفتح تونس من قبل الأتراك في بابها الثاني (42) وحكم الدايات والبايات المراديين والحسينيين بتونس في بابها الثالث (43). ولقد أخذ الباب الأول والثاني من هذه المقالة عن كتاب «بشائر أهل الإيمان» لحسين خوجة دون أن يُذكر اسمه. وفي خصوص الدايات والمراديين لا يضيف مقديش شيئاً على ما ورد في «المؤنس» الذي يحتوي على تفاصيل أكثر. أما الحسينيون فقد حُصِّصت لهم هنا بسطة قصيرة نسبياً يغلب عليها الطابع التمجيدي. فقد ذكر مثلاً أن الباي الثاني علي باشا كانت نواياه طيبة لما عاد من الجزائر لمحاربة عمه الذي كان هو أيضاً خير أمير على وجه الأرض. لكنَّ الأقدار هي التي شاءت موت الباي المسنِّ، وقد كان ابن أخيه ينوي حمله حياً إلى تونس مبعجلاً حظياً لمجازاته على ما سبق من فضله عليه (44). وفي الجملة فإنَّ مقديش يتجنَّب الدخول في تفاصيل مختلف الدول التي يؤرِّخ لها. وهو يحيل القارئ المتطلِّع لمناقب حسين بن علي ومآثره على كتاب «الحلل السندسية» للوزير السراج وما يخصَّ منها ابنه علياً على «الكتاب الباشي» لحمودة بن عبد العزيز.

هذا ولم تقع الإشارة إلا بيضعة أسطر إلى ملك حمودة باشا وقد توفي المؤلف في عهده، أثناء السنوات الأخيرة منه. أما بالنسبة إلى عثمان باي ومحمد باي اللذين خلفاه إلى سنة 1233 هـ. / 1817 — 1818 م. — تاريخ اعداد المخطوط المستعمل في الطبعة الحجرية — فقد وقع تلخيص فترتهما في جمل قليلة ليست بطبيعة الحال من وضع المؤلف، إذ توفي في

(41) «النزهة»، ج 11، ص: 2.

(42) نفس المرجع ص: 28.

(43) نفس المرجع ص: 34.

(44) نفس المرجع ج: 11 ص: 67.

عهد سلفهما. ويتّضح لنا اذن أننا لا نجني شيئاً من هذه الصفحات التي أرخت
للحسينيين بايجاز كبير وبحذر مفرط.

ولقد حُصّصت خاتمة «نزهة الأنظار» — وتحتلّ منه أكثر من الثلث (45) —
لمدينة صفاقس وتحتوي على أربعة أبواب. يتناول الأول منها وصف المدينة
ويعدّد الثاني من تتالي عليها من الولاة منذ الأغالبة (46) ويصوّر الثالث (47)
جهاد أهل صفاقس في سبيل دينهم في أثناء القرن الثامن عشر وبالخصوص
صدّهم للهجمات البحرية التي شنتها المالطيون سنة 1200 هـ. / 1785 م. أمّا
ثمّ المغيرون من البندقية سنة 1202 — 5 هـ. / 1787 — 1790 م. أمّا
الباب الرابع (48) وهو أطول الأبواب فيترجم للصلحاء والعلماء ورجال الدين
الذين عاشوا في صفاقس أو في جهتها بدءاً من القرون الأولى للإسلام بأفريقية
وانتهاءً الى عهد المؤلّف. ويعتمد في هذا القسم على عدّة مراجع نخصّ بالذكر
منها بالنسبة الى العهد الحفصي «رحلة» التجاني (49) و«معالم الايمان» لابن
ناجي (50) — وقد كانت العلاقات بين صلحاء صفاقس والقيروان وثيقة جدّاً في
ذلك الوقت — وكذلك «مناقب أبي اسحاق الجبيني» لليدي (51) وبالنسبة
الى العهد المرادي، كثيراً ما يرجع الى كتاب «المناقب» الذي ألفه أبو الحسن
الكرّاي (52) الصفاقسي وخصّصه لأجداده. وفيما يتعلق بعهد الحسينيين

(45) «النزهة» ج II ص ص : 72 — 257.

(46) نفس المرجع ص : 82.

(47) نفس المرجع ص : 92.

(48) نفس المرجع ص : 101.

(49) نفس المرجع ص : 80.

(50) نفس المرجع ص ص : 72 و 84.

(51) نفس المرجع ص : 73.

(52) انظر «النزهة» ج II، ص : 89.



وخصوصا ملك علي بن حسين (1759 - 1782 م.) وحمودة باشا (1782 - 1814 م.) فقد كان شاهد عيان لأغلب الأحداث التي رواها (53).

ولقد رأينا أن الأبواب التي خصصها مقديش للتاريخ منتحلة انتحالا أضيق نطاقا وأقل غموضا من انتحالات الوزير السراج لكنها تعتمد عموما نفس المصادر ولعلها مستوحاة - جزئيا - من الأعمال التي أجهدت سلفه. ولا يقدم مقديش في هذه الأبواب معلومات طريفة. ولئن كانت في صيغتها توحى أحيانا بموقف المؤلف في نزاع يتعلق بالأحداث الماضية، فينبغي اعتبار ذلك الموقف صدى للرأي التقليدي المتعارف، غير صادر عن اختيار شخصي.

ورغم ذلك فإنّ طرفة مقديش تتجلى لنا في كتابه، لكنها تتجلى في غير روايته المتصلة لتاريخ افريقية الاسلامية. ففي الصفحات التي خصصها للمدن التونسية نجده يلمح بين الفينة والأخرى الى الأوضاع الراهنة أو يسوق ارشادات طريفة أو يدلي بآراء موحية. وإنّ ما يذكره عن تونس والقيروان والمهدية وبصفة عامة عن أغلب الأماكن التونسية وكذلك عن طرابلس والاسكندرية لا يكرر ما يمكن أن يوجد عند غيره من المؤلفين. كما أنّ الصفحات التي يتحدث فيها عن جربة تعتبر أحسن مقدّمة لدراسة انتشار المذهب المالكي في هذه الجزيرة وانتصاره على المذهب الخارجي بتأييد من البايات المراديين والحسينيين. فلا غرابة إذن أن ينصرف الاهتمام الأكبر في كتاب «التزهة» الى ثلثة الأخير حيث يتعرّض مقديش الى مدينة صفاقس وجهتها. ولقد تناول بالوصف جغرافيتها

(53) رواية شاهد عيان (وكان واقفا بالرصيف) لحملات المغيرين من البندقية على صفاقس، خصوصا حملة سنة 1200 هـ. (انظر «التزهة» ا، ص : 95 - 99). ومن ملاحظاته الشخصية («التزهة»، ا، ص : 80) أنه لم يشاهد محار اللؤلؤ الذي أشار التجاني الى وجوده بصفاقس. أما «صوف البحر» الذي ذكره فيوجد منه القليل على الصخور لكنه لا يستخدم في صفاقس لصنع النسيج. وفي ص : 88 يذكر أنه شاهد بطرابلس سنة 1174 هـ. دار أولاد المكبي وهم أحفاد أحد قواد المرتزقة القدامى في صفاقس. وفي ص : 73 يمكن أن يقرأ اسم السلطان الحفصي أبي فارس على نقش فوق الباب الجبلي لسور صفاقس.

وتاريخها العام الذي تكمن قيمته بالخصوص في رواية الأحداث المعاصرة للمؤلف وفي مجموعة من تراجم العلماء والصلحاء. ولقد أتت الأبواب المختلفة متتالية متكاملة. وكان مقديش — لحسن الحظ — شديد التعلق بمدينته يكن لأوليائها وعلمائها الذين رفعوا شأنها من الاجلال ما جعله يروي لنا كل ما طالعته أو سمعه وخصوصا كل ما شاهده، لا يدع في ذلك شاردة ولا واردة. وهكذا رُسمت — بواسطة لمسات رقيقة أحيانا — صورة عن حياة صفاقس في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. وهي صورة متميزة لها من الخصوصيات ما يجعل انتحالها مستحيلا — في هذه المرة على الأقل — وهو أمر نادر في رواية الأخبار عند العرب. فلا شك هنا أنها صفاقس، هذه المدينة الواقعة على شاطئ البحر، على ملتقى جنوب البلاد التونسية وساحلها والتي تمثل الزراعة جانبا من عيشها والتجارة جانبا آخر، خاصة منها المبادلات مع طرابلس والاسكندرية عن طريق البحر. ولئن كانت تلك المدينة متضامنة مع بقية البلاد التونسية فلقد كان عليها أن تعتمد على نفسها لأنها لا تستطيع أن تنتظر ما يصلها من تونس من مدد سريع وناجع نظرا الى طول المسافات واختلال الأمن بالطرقات وتقهقر الأسطول البحري. فالظروف اذن هي التي أثارت روح المبادرة والاستقلالية النسبية لدى سكانها كما أذكت حميتهم الدينية التي كان يرهاها مرابطون امتازوا بحيويتهم ونشاطهم. فقد كانوا ساهرين على حراسة المدينة يدافعون عنها على السواحل — وفي عرض البحر أيضا — متداركين بذلك تهاون القراصنة التونسيين.

ولقد دارت مناوشات وأحيانا معارك حقيقية بينهم وبين سفن مالطة ثم البندقية. وكانت مالطة العدوّة الدائمة. أما البندقية فقد أخضعت صفاقس — بسبب خلاف مع حمودة باشا — لحصار مرير نسبي لكنه لم يُجبد نفعا في نهاية الأمر. ولقد تباهى أهل صفاقس بذلك أيما تباها، وردّد مقديش صدها طويلا (54).

(54) انظر : Nallino, Venezia e Sfax nel secolo XVIII° secondo il cronista

arabo Maqdis في مائوية أماري I، بلمة 1910، 56/306.

ولم يقتصر المؤلف على وصف حمية الصفاقسيين في الحروب بل تعرّض أيضا الى أعمالهم السلمية : من ذلك إحيائهم لغابة الزيتون واللوز والفسق وغيرها من الأشجار التي تحيط صفاقس «بهلال» من الخضرة، وتشييدهم للعديد من المباني ممّا أعلى شأن بيوت العبادة وزاد في انتشار المنطقة السكنية، وتجديدهم لازدهار الصناعات بفضل المنشآت البرية والبحرية والتجارة. لكنّ أهل صفاقس لم يكونوا في مأمن من المخاطر الداهمة من البحر — مثلما رأينا — ومن غارات البدو وسلبهم ونهبهم. ولقد أصيب الأهالي، بعد عشرات السنين من المهادنة، بمجاعات وأوبئة عاثت فيهم فسادا وأهلكت مثلا في سنة 1199 هـ. / 1784 — 1785 م. خمسة عشر ألف شخص. ولقد صوّرت حياة المدينة بأفراحها وأتراحها تصويرا صادقا الى حدّ ما في «نزهة الأنظار» لمقديش وهو أبرز فضل لهذا الكتاب.

«مؤنس الأحبة في أخبار جربة»

وُضع كتاب «مؤنس الأحبة في أخبار جربة» لمحمد أبو راس بين سنة 1211 هـ. / 1796 — 1797 م. وسنة 1222 هـ. / 1807 — 1808 م. وقد أُفردَ — هو الآخر — لوصف جزيرة جربة فروى لنا تاريخها وترجم بايجاز لأوليائها.

ويوجد بتونس مخطوطان من هذا الكتاب. كان الأول محفوظا ضمن مجموعة «الأحمدية» القديمة للجامع الأعظم بتونس تحت عدد 6568 تاريخ (1) وهو مؤرخ في 13 جمادى الأولى 1271 هـ. / غرة فيفري 1855 م. وكان الثاني تابعا — تحت رقم 953 — لمكتبة جمعية الخلدونية وهو الذي اعتمده المترجم العسكري اقريقا الملقب كايزر في ترجمته الصادرة بتونس سنة

(1) انظر : Roy, Extraits du catalogue des manuscrits... الكتاب المذكور، ص : 68. نقل هذا المخطوط، وكذلك المخطوط الذي يليه، الى المكتبة الوطنية، في المدة الأخيرة، مع المجموعات التي ينتميان اليها. وقد ذكره الباجي المسعودي صاحب «الخلاصة النقية» كمرجع من مراجعه تحت عنوان : «الاصابة فيمن غزا المغرب من الصحابة». ولا يوجد هذا العنوان إلا في مخطوط الخلدونية. (انظر نفس المرجع ص : 9 وما يلي، ترجمة محمد الباجي المسعودي).

1884 والمعروفة من قبل كل من اهتم فيما بعد بجزيرة جربة. وقد استخدم محمد المرزوقي كلا المخطوطين لنشر الكتاب بتونس سنة 1960.

ولا نعلم إلا القليل عن مؤلفه محمد أبو راس الذي يضيف بعضهم الى اسمه الناصر أو ابن أحمد الناصر ولعلمهم مخطئون في ذلك (2). فقد وُلد بجزيرة جربة حيث قضى حياته على ما يبدو، وحيث شاهد عن كتب الأحداث التي جرت في أواخر القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر للهجرة (وأواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلادي) والتي رواها في كتابه. ولا نعلم تاريخ وفاته.

ويتدىء الكتاب «بمقدمة» (3) هي عبارة عن «جدول تاريخي مختصر» (4) لخلفاء الاسلام ينطلق من خلفاء الرسول (ﷺ) الأول وينتهي الى العثمانيين، ثم الولاة والدول التي تعاقبت على افريقية منذ الفتح العربي وعلى البلاد التونسية منذ استيلاء الأتراك على تونس الى حمودة باشا الباي الحسيني المعاصر للمؤلف. وهذا الجزء من الكتاب عديم الفائدة.

أما الباقي فيحتوي على أربعة فصول. يصف الأول جزيرة جربة وآثار المعالم القديمة التي كانت توجد فيها. ويترجم الثاني لمن عاش بها من الأتقياء والعلماء ويتضمن الثالث معلومات عن مساجد جربة وأضرحتها وأسواقها تبدو لنا قيمتها أكيدة لدراسة أسماء المواقع بها. أما الفصل الرابع فيستهلّ بإشارة الى احتلال الجزيرة من طرف النرمان أتباع روجي الصقلي سنة 529 هـ. / 1035 م. يلي ذلك تعداد لغارات أخرى شنّها عليها المسيحيون وفتوحات المسلمين لها عند

(2) ذكر بعض الدارسين أن اسمه محمد أبو راس الناصر الجزائري الراشدي المعسكري وأنه توفي سنة 1824. فهو في رأيهم جزائري وليس تونسيا من أهل جربة.

(3) لا توجد إلا في مخطوط الجامع الأعظم بتونس وتحتل منه 23 ورقة من مجموع 44.

(4) انظر : Roy, Extraits du catalogue des manuscrits...، الكتاب المذكور ص : 68.

استرجاعها، وكذلك ثورات أهلها على الحكام المتعاقبين عليها. وبعد خضوعها للحفصيين تواصل الصراع عليها، لفترة ما، بين القراصنة الأتراك والأسبان. وفي نهاية هذه الفترة ظهر بنو الجلود الذين حالفهم النصر فحكموا جزيرة جربة أكثر من قرن ونصف. وكانوا في أول أمرهم موالين لدرغوث و«أتراك» طرابلس ثم أعلنوا إخلاصهم لبايات تونس، لكنهم حافظوا على جانب كبير من استقلالهم الذاتي. ولقد روى لنا المؤلف ما كان من نزاعات بين أصحاب السلطة المحلية وبين مواليتهم، وأعطانا تفاصيل أوفر كلما اقتربنا من الأحداث المعاصرة له. ويعود الفضل لحمودة باشا خامس البايات الحسينيين في تقويم الوضع بالجزيرة وتمتين عراها بالسلطة المركزية في تونس. وتتعلق بقية الأحداث المذكورة في هذا الفصل بعهد هذا الباي. أما الصفحات الأخيرة من الكتاب فالغريب أنها مخصصة لاحصاء الأوبئة التي عاثت في جربة والتي كان للمؤلف بها علم.

ويبدو أنه لم يتلقَ إلا تعلماً بسيطاً إذ أتت كتابته في الغالب مشابهة للغة التي من المفروض أنه كان يتكلمها. وهي لغة أقرب الى العامية منها الى الفصحى، مع خلوها من النكهة التي امتازت بها لغة الصغير بن يوسف.

ولئن كان هذا الكتاب متواضع الحجم فهو مليء بالمفيد من المعلومات إذ يحتوي على ارشادات حول أسماء المواقع وتدقيقات تتعلق ببعض الأماكن وإشارات لبعض الأحداث مما حدا بالدارسين المحدثين الى اعتماده كمصدر من المصادر عند تأليفهم عن جزيرة جربة. ولقد رجعوا في الغالب لترجمة أفريقيا الملقب كايزر (5) للكتاب الذي ألفه أبو راس.

(5) انظر الثبت الجبلوغرافي الذي قدمته الموسوعة الاسلامية (2، El) الفصل : جربة. ولقد درست هذه الترجمة دراسة نقدية من طرف R. Basset في Bulletin de correspondance africaine سنة 1885 ص : 165.

محمد بيرم الثاني ومؤلفاته التاريخية

لقد اشتهرت في العهد الحسيني بتونس — أكثر حتى من العهد الحفصي بافريقية — أسر من العلماء تقاسمت الوظائف الشرعية السامية وخطط التدريس بالزيتونة وفي مدارس العاصمة وفي الجوامع الكبرى بأهم مدن البلاد. لكن هذه الأسر لم تبلغ ما بلغته الأسرة البييرية التي أعطت لتونس في ظرف إحدى وتسعين سنة (1) وبدون انقطاع تقريبا — أربعة من كبار مفتي الحنفية تعاقبوا على هذه الخطة أبا عن جدّ (2). ولقد حمل أربعتهم نفس الاسم مما دعا عند تسمية

(1) من ذي القعدة 1186 / جانفي — فيفري 1773 الى 4 جمادى الأولى 1278 / 7 نوفمبر 1861 وهو تاريخ وفاة بيرم الرابع وبالإضافة الى ذلك تقسمه باستمرار خطة : نقيب الأشراف.

(2) لكن ينبغي أن نشير الى أنهم جميعا عينوا برتبة مفت ثان قبل توليهم خطة مفت أكبر أو «شيخ الاسلام». ولقد سبقت البيارمة، في العهد التركي ونحسيي-أسرتان في توارث الافتاء : آل درغوث الذين انتخب منهم على مدى 94 سنة مفتي الحنفية وآل البارودي الذين كانوا أصحابا للبيارمة والحسينيين والذين كان منهم عدد من مفتي الحنفية.

أفراد هذه السّلالة من كبار رجال الشرع الى ذكر رتبة كل واحد منهم في خلافة من سبقه. ولم يشأ هؤلاء العلماء الأجلء أن يتركوا لغيرهم مهمة تدوين فضائلهم والتعريف بأمجادهم. فقد بقيت الى اليوم عدّة وثائق تترجم لهم وتعرض بالتفصيل الى نسبهم ودراساتهم ونشاطهم العلنيّ و«العلمي».

ولقد صنّف محمد بيرم الثاني أولى هذه التصانيف، وقد تكون أهمّها، نخصّ بالذكر منها منظومته التعليمية التي استعرض فيها المفتين الحنفيين بتونس من الفتح التركي الى عصره والتي تولّى شرحها بنفسه. وكذلك «تاريخ أنساب» البيارمة مشروحا ومختلف الاجازات التي منحها والاسنادات التي نظمها شعرا حرصا منه على بقائها. وسوف نتولى دراستها بعد عرض حياة مؤلفها، مع التنبيه الى أن هذه التصانيف تعتبر مصادر أساسية للتعريف به وتاريخ البيارمة، اذ أن المؤلفات اللاحقة (3) نقلت عنها أهمّ المعلومات.

(3) وهي بالخصوص :

أ — ابن أبي الضياف، «الاتحاف» VII، ص ص : 30 و 158.

ب — السنوسي، «مسامرات الظرفاء». ج II. مخطوط ح.ح. عبد الوهاب ص ص : 24 وما بعدها بالنسبة الى بيرم الأول و ص ص : 36 وما بعدها بالنسبة الى بيرم الثاني.

ج — محمد بيرم الخامس، «صفوة الاعتبار»، I، ص : 94 وترجمة المؤلف في نهاية الجزء V.

د — محمد النيفر، «عنوان الأريب» ج II، ص : 78.

١ - بيرم الثاني

ولد محمّد بن حسين بيرم (4) بتونس يوم 16 ذي القعدة 1162 / 28 أكتوبر 1749 في أسرة من أصل تركي. وكان جدّه الأوّل بيرم ينتمي الى الفيلق الذي فتح حلق الوادي بقيادة سنان باشا سنة 981 هـ. / 1574 م. ثم انه استقرّ بتونس وبها تزوّج (5).

ويبدو أن أحفاد بيرم هذا تولّوا وظائف عسكرية ثانوية ووطّدوا في الأثناء مكائتهم العلمية. فقد كان حسين، جدّ محمّد بيرم الثاني، أدبائياً وكان بهذه الصفة مكلفاً بجباية زكاة العشر على المحاصيل الزراعية. ولسبب لم يرد ذكره (6) صادر له علي باشا أرزاقه وأودع السجن حيث مات. أمّا ابنه، الذي عرف فيما بعد باسم محمّد الأوّل، فلم يكتف بدرجة متواضعة نسبياً من التعلّم بل كان من البيرويين أوّل من سار قدماً في طريق تحصيل علوم الدين

(4) هكذا يرسم في تونس ومن قبل البيارمة أنفسهم. ألا أنهم عند تسمية جدّهم التركي الذي يحملون لقبه العائلي يرسمونه أحياناً بيرام على مقتضى النطق باللغة التركية.

ثبت المراجع : بالاضافة الى المراجع المذكورة في الملحوظة السابقة، انظر : بيرم الثاني : «شرح نظم المفتين من الحنفية» مخطوط، الورقات 314 ظهر الى 316 وجه، وكامل كتاب «التعريف باجداد البيرويين» مخطوط. انظر ما يلي.

(5) بابنة ابن الأبار : انظر بيرم الثاني «التعريف...»، المخطوط المذكور، الورقة 2 وجه وبيرم الخامس «الصفوة» ا، ص : 94.

(6) وقد تكون مصادرة الأرزاق وخصوصاً تحويل العقاب بالسجن للابن بعد موت أبيه (انظر : السنوسي «المسامرات» القسم الثاني، ص : 25) مما يرجّح أنه سجن بسبب ديون لم يسدّها للدولة لا لمجرّد أسباب سياسية. لكننا قد نعود الى التفكير في الأسباب السياسية عندما نعلم أن الباشا، بعد أن أحلى سبيل محمد بيرم الأوّل، سعى الى سجنه مرة ثانية. ومما يؤيد هذا التأويل الأخير الحظوة التي نالها أبناء حسين.

ولعل شغفه بها تقوى بسبب ما اعترض أباه من مصاعب، من جهة، وبسبب ما كان لأهل أمه من تأثير عليه، من جهة أخرى. فقد كانت أمه ابنة للحاج حسن كحل العيون وللشريفة حسينة بنت محمد بن أبي القاسم بن محمد بن علي بن الحسن بن أحمد الشريف الهندي. وكان آل الشريف قد استوطنوا بتونس وعلى رأسهم أحمد الشريف الذي يُعَمَّر عن حملة نفس الاسم بامامته لجامع دار الباشا. ولقد كان من بين أفراد هذه الأسرة عدد ممن تولوا الخطبة بالجامع الأعظم بتونس (7). وبفضل جدّتهم تلك أصبح البيارمة — رغم أصلهم التركي — في عداد الأشراف. وفي عهد علي باشا تقلبت الأحوال بمحمد بيرم الأول فدخل السجن ثم تعاطى التدريس ثم التجأ باحدى الزوايا (8). ولقد درّس بالمدرسة العنقية التي توارث أعقابه الأشراف عليها ثم خاف السجن من جديد فانحجز في زاوية سيدي منصور حيث استمر على التدريس الى سقوط دولة علي باشا.

وعند قيام دولة أبناء حسين بن علي حظي خطوة لم يكن يحلم بها اذ سُمي سنة 1169 هـ. / 1755 — 1756 م. مفتيا حنفيا ثانيا. وعقب وفاة حسين البارودي سنة 1186 هـ. / 1772 — 73 م. بلغ رئاسة الفتوى وحمل لقب «شيخ الاسلام» وتوفي عن 84 سنة يوم الاربعاء آخر شوال 1214 (9) / 26 مارس 1800. وكان قد فقد في حياته ابنه الأول حسين، لكنه عاش حتى رأى ابنه الثاني محمدا وقد أصبح من أكبر علماء الفقه المرموقين في تونس.

على اثر وفاة محمد بيرم الأول نتج عن حركة النقل أن بلغ ابنه رتبة مفت ثان. وكان محمد بيرم الثاني الذي ولد سنة 1162 هـ. / 1749 م. قد تلمذ على

(7) انظر : بيرم الخامس، «الصفوة»، ا، ص : 95 و«المسامرات» القسم الثاني (مخطوط) ص : 24. وفي خصوص آل الشريف انظر «المسامرات»، ا، طبعة تونس في مواضع مختلفة.

(8) انظر «المسامرات»، القسم الثاني، مخطوط، ص : 25 — 29.

(9) «المسامرات»، القسم الثاني، مخطوط، ص : 31. في خصوص بيرم الأول وبالإضافة الى المصادر المذكورة في هذه الفقرة انظر ما سبق (الباب الأول).

والده وعلى أشهر مشائخ زمانه واستطاع في سن مبكرة أن يتولى التدريس والافتاء. وفي ربيع الأول 1192 / أبريل 1778 سمي قاضيا حنفيا بتونس. ثم استقال من هذا المنصب في رجب 1193 / جويلية أوت 1779، ليعود إليه في 26 ربيع الثاني 1194 / غرة ماي 1780. وطلب الاقالة ثانية في ربيع الأول 1197 / فيفري 1783 فلم يُجب عليها.

ولقد أصابه الطاعون الجارف في سنة 1199 هـ. / 1785 م. بمحنة قاسية اذ ماتت له فيها زوجته وأولاده الخمسة في جملة من مات من أقاربه وأصدقائه العديدين. وبقي متأثرا لذلك مدة طويلة ولم يقبل الزواج ثانية إلا فيما بعد بإلحاح شديد من أبيه.

وفي سنة 1206 هـ. / 1791 — 1792 م. خلف عبد الكبير الشريف في خطة نقيب الاشراف التي توارثها أعقابه الى وفاة محمد بيرم الرابع في بداية جمادى 1278 / نوفمبر 1861 (10).

وسمي مفتيا حنفيا ثانيا يوم السبت 7 محرم 1215 / 31 ماي 1800 وشيخا للاسلام في ربيع الثاني 1216 / أوت 1801. وبقي في هذا المنصب الى وفاته في 16 جمادى الأولى 1247 / 23 أكتوبر 1831.

ولكن اشتهر محمد بيرم الثاني بأنه حجة المذهب الحنفي بتونس فلقد اشتهر أيضا بأنه مجتهد. ذلك أنه اغتتم الفرص التي كان يمنحها التعليم في جامع الزيتونة وفي المدارس وكذلك العلاقات القائمة بين الفقهاء والقضاة من المذهبين ففرع المذهب المالكي واستمد منه أحيانا حججا في فتواه (11). واذا كان شأنه في الفقه ما ذكرنا فلا يستغرب أن يكون معنيا في الحديث بالاستناد الذي

(10) «الصفوة» ٧، ذيل (ترجمة بيرم الخامس).

(11) انظر السنوسي، «المسامرات» القسم الثاني ص : 44 في أسفل.

غالب رجاله مالكية (12). ولقد وافقت اجازاته فعلا اجازات عبد القادر الفاسي التي أصبحت معروفة منذ أن تولّى محمد بن شنب (13) دراستها.

وطبيعي أن يتكوّن جانب وافر من مؤلفات محمد بيرم الثاني من مقالات (14) في مسائل قانونية وحلول لمشاكل قضائية، وأن يعنى كذلك بشرح أبواب من المصنفات التي كانت تدرّس في عصره وهو مظهر من نشاطه التعليمي حيث لخصّ بعضا من دروسه. ومن هذا القبيل نظمه لعدد من القصائد التعليمية التي كان القصد منها تسهيل حفظ بعض دروس الفقه أو غير ذلك من المواد.

ومما يمتاز به محمد بيرم الثاني عن معاصريه ونظرائه من المفتين أو مدرّسي الجامع الأعظم بتونس أنه اعتنى بتقييد الأحداث وفق التسلسل الزمني أو بعبارة أخرى أنه قام بعمل المؤرخ. ويتجلّى اهتمامه بالتاريخ — وان لم يخل من بعض السذاجة — في القصيدة التي نظمها لاستعراض الخلفاء العثمانيين المتوالين، من بداية أمرهم الى عصره (15). ألا أننا نستفيد أكثر من مصنفه «التعريف بأجداد البيرميين» وبالخصوص من شرحه لأرجوزته المتعلقة بمفتي الحنفية بتونس : «شرح نظم المفتين من الحنفية».

(12) انظر بالخصوص «المسامرات» القسم الثاني ص : 37 ومجموعات الاجازات التي كانت محفوظة في مكتبة الجامع الأعظم بتونس (الأحمدية) تحت رقم 981 و10302.

(13) انظر م. بن شنب : Etude sur les personnages mentionnés dans l'idjaza du Cheikh Abdel Kàdir El Fàsi. extrait du t. IV des Actes du XVI^e congrès international des Orientalistes. 1 vol. in 8°. Paris 1907.

(14) وقع استعراضها في «المسامرات» القسم الثاني ص : 37 وص : 44 وما بعدها.

(15) المسامرات، الجزء الثاني ص : 39. وليبرم الثاني قصيدة أخرى تتألف من 18 بيتا استعرض فيها بايات تونس (انظر المسامرات I ص : 9)

II — عقد الدرّ والمرجان في سلاطين آل عثمان⁽¹⁶⁾

«عقد الدرّ والمرجان في سلاطين آل عثمان» منظومة مطوّلة من البحر الطويل، خلافاً للقوائد التعليمية التي تشاكلها والتي تأتي غالباً على وزن الرجز. يستهلّها المؤلف بخمسة عشر بيتاً من الحمدة ثمّ يستعرض السلاطين العثمانيين، بدءاً بعثمان مؤسس الدولة وختماً بسليمان عصره عبد الحميد الأول (المتوفى سنة 1203 هـ. / 1789 م.). وفي هذا التاريخ أضيفت إلى القصيدة — التي قيل لنا انها نظمت سنة 1198 هـ. / 1783 — 84 م. — إضافة بثلاثة أبيات تخليداً لعهد السلطان سليم الثالث وأكملها حفيده بيرم الرابع — فيما بعد — بذكر السلاطين المتوالين إلى وسط ذلك القرن.

والحقيقة أن لهذا الأثر الصغير قيمة محدودة جداً لخلوّه من الطرافة. ذلك أنّ إطار القصيدة الضيق لا يسمح إلا بذكر القليل من الأحداث والوقائع. ولم يكن المؤلف يعرفها إلا بصفة غير مباشرة، عن طريق الكتب في الغالب.

III — التعريف بأجداد البيرميين⁽¹⁷⁾

يروى هذا الكتاب المتعلق بـ«نسب البيرميين» تاريخ تلك الأسرة التركية الأصل التي استوطنت تونس، منذ حلول الجدّ الأوّل بيرم بلحلق الوادي مع جند

(16) توجد هذه المنظومة التي روّيتها ميم مكسورة بعدها ياء مدّ في عدة مجموعات. وقد ذكرها المؤلف في تعريفه بأجداد البيرميين. راجعناها في مخطوط هذا الكتاب الذي سندرسه فيما يلي. والمخطوط ينتمي إلى مكتبة بلخوجة.

(17) يوجد مخطوط منه (60 ورقة، قطع 20 × 15 سم) في مكتبة المرحوم محمد بن الخوجة، وقد كان قبل ذلك على ملك أحد أهل الأدب كانت له صلة وثيقة بالأسرة البيرمية هو خليل الطواحيني. وقد تفضّل زميلنا بكلية الآداب بتونس الأستاذ خالد بلخوجة باعارتنا هذا المخطوط.

سنان باشا سنة 1574 هـ. وارتبط أفرادها عن طريق الزواج والمصاهرة بسلاطات من علماء الدين، قيل إن بعضهم من ذرية الرسول (ﷺ). وبالإضافة الى رتبهم العسكرية فقد شغلوا بعض الوظائف في الجوامع، كانت في البداية متواضعة ثم أصبحت في القرن الثامن عشر أهم من انتمائهم للجند حيث لم يحتلوا، في الواقع، مكانة عليا. وكان تطوّر الأسرة قد تمّ بمجيء محمد بيرم الأول. ولقد خصّص له المؤلف — وهو ابنه — عدّة ورقات من مصنّفه⁽¹⁸⁾، الى جانب المرآت العديدة التي يورد فيها أقواله أو التي يتجلّى فيها برّه به ماثوثا في ثنايا الكتاب. وفيما تبقى من «التعريف» يترجم بيرم الثاني لنفسه فيذكر نسبه من جهة أمه ثمّ يتعرّض الى ولادته وتكوينه وأساتيده والى بدء اشتغاله بالتدريس ومؤلفاته والمناصب القضائية التي احتلّها ويختتم بعدّة قصائد من نظمه.

إن قيمة المعلومات التي قد يجنيها المؤرخ من هذا الكتاب تنحصر في المؤلف وأسرته ولا يتسنّى له توسيع مداها الآ بحذر. فلا يمكن أن نستخلص منها حقائق عامّة الآ اذا أيدتها معلومات أخرى مستمّدة من مصادر أخرى. فيجوز مثلا أن يقارن تطوّر البيارمة — الذين كانوا في أوّل أمرهم جنودا مغمورين ثم أصبحوا فيما بعد قضاة ومفتين مرموقين — بتطوّر بني الخوجة⁽¹⁹⁾ وعدة أسر حنفية أخرى في تونس خلال القرون الأخيرة. كما لا يخلو كتاب «التعريف بأجداد البيرميين» من معلومات جزئية نعر عليها عرضا حول الهياكل الاجتماعية والسياسية، لكن يشترط هنا أيضا التحقيق بواسطة المقارنات. من ذلك مثلا زواج بيرم — وهو ضابط تركي متواضع — بحفيدة ابن الأبار الشاعر والكاتب الأندلسي الشهير، فإنّ فيه دلالة على المكانة التي احتلّها الجنود الأتراك في السّلم الاجتماعي بتونس عقب الفتح. ومن ذلك أيضا أن أحد أجداد المؤلف بلغ به التعبّد حدّا جعله يُهمل واجباته العسكرية ويتنازل عن راتبه. ولقد تعرّض في إثر ذلك لغضب الداى قارة كوز وتهديداته ممّا يدلّنا على أن الذين

(18) الورقة 3 وجه الى 20 وجه.

(19) انظر: محمد بن الخوجة، «معالم التوحيد». الكتاب المذكور ص: 113، الملحوظة 1.

كانوا مرسمين في سجلات الجند لم يكونوا أحرارا في التخلي عن الجندية (20). لكن المعلومات من هذا القبيل ليست كثيرة. وفي الجملة فالكتاب مفيد خاصة لمعرفة نشاط علماء الدين في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، إذ توسع بيرم الثاني خاصة في الحديث عن مناصبه ومؤلفاته وشيوخه.

١٧ — شرح نظم المفتين من الحنفية

ذلك هو العنوان الذي يُعطى عادة لمنظومة يبدو أن بيرم الثاني لم يعطها عنوانا، لكنّه بين مراحل تأليفها. فقد بدأ بنظم قصيدة تعليمية ذكر فيها واحدا وعشرين مفتيا حنفيا توالوا بتونس من سنة 981 هـ. / 1574 م. الى عصره. ثم نسخ هذه الأبيات وشرحها في نفس الوقت وبالتتابع شرحا يتمثل في تقديم تراجم للأشخاص المذكورين، وأولهم رمضان أفندي الذي عينته الأستانة قاضيا ثم بقي مفتيا بعد انتهاء مهمته. والتراجم الأخيرة هي على التوالي الترجمة التي خصصها المؤلف لنفسه، وكان رئيس الافتاء عندما كتب شرحه، ولمعاونيه مصطفى وأحمد البارودي اللذين توليا الواحد في إثر الآخر منصب المفتي الثاني وحسين برناز المفتي الثالث.

وفي آخر المخطوطة بيت لم يُشرح، يتضمّن اسم مفتيين آخرين هما أحمد بلخوجة (هكذا، بدلا من ابن الخوجة) وابن المؤلف نفسه محمد بيرم الثالث. وقد سُميا في ذي القعدة 1229 / أكتوبر — نوفمبر 1814، بعد وفاة أحمد البارودي. أضاف المؤلف هذا البيت الى الشرح — على ما قال الناسخ — وكان قد انتهى منه منذ ربيع الأول / فيفري — مارس من نفس السنة (21).

(20) الورقة 3 وجه.

(21) هذا الناسخ هو خليل الطواحني الذي يبدو أنه كان يعرف افراد الأسرة البيرية معرفة جيدة. وله كتش يُنسب خطأ لمحمد بيرم الرابع لانه نقل نصوصا كثيرة عن هذا المؤلف. وهو محفوظ بالمكتبة الوطنية تحت رقم : 529OR. وصرح الطواحني أنه نسخ الشرح الذي يهمنّا من أصل المؤلف.

وكل ترجمة تحتوي — بعد ذكر المولد — على أسماء شيوخ المترجم له ولمحة عن نشاطه التدريسي والوظائف التي تولها الواحدة تلو الأخرى مع بيان تاريخ التولية في الغالب وأخيراً تاريخ الوفاة. ومن النادر ألا يكون هذا التاريخ المذكوراً في مرثية. ويذكر المؤلف مرثية أو أكثر في آخر كل ترجمة. ثم إن التسمية في خطة أو تأليف كتاب توفر الفرصة لزملاء صاحب الترجمة المحظوظ وأصدقائه لنظم التهاني والتقاريط. وقد ذكر منها محمد بيرم نماذج عديدة، بعضها من نظمه.

ولكن كان محمد بيرم يجاري سنة عصره باستعماله القوالب المعهودة في الاطراء فقد كان يعرض المسائل بأسلوب دقيق لا يخلو من الرشاقة، بل يتفنن أحياناً في تلميحاته ولا يمتنع عن بعض السخرية. من ذلك مثلاً رثاؤه لحال نائب حسين البارودي في المناصب العديدة التي كان يجمع بينها، ألا أنه سرعان ما يعقب على ذلك منوهاً بفضل هذا المفتي الكبير (22)، ويتقواه. ومن قديم الزمان كانت الأوساط الزيتونية تؤثر تلك الطريقة في النقد اللاذع يسدّد دائماً من طرف خفي، وتصدر أحكاماً فيها شيء من الشدة تُلطّف في الحين بأحكام أخرى لينة. أما الحقيقة التي لا يعلمها إلا الله فلا نبيهاً إلا في ومضات هذه المواقف المتقلّبة. ألا أن بيرم لا يتردّد في إبداء رأيه بكل وضوح فيمن سبقه أو عاصره من العلماء، ممّا جعل محمد السنوسي يترك له — صراحة — مسؤولية ذلك الرأي كاملة، عندما رواه فيما بعد. فقد ذكر بيرم بالخصوص وبدون مراوغة أنّ المفتين الأولين كانت معرفتهم بالقضاء محدودة نسبياً (23)، وأن بعض المفتين الآخرين يرجع الفضل فيما نالوا من الحظوة إلى أنسابهم أكثر ممّا يرجع إلى علمهم (24).

(22) «الشرح»، الورقة 311 ظهر.

(23) «الشرح»، الترجمة الثانية (أحمد الشريف) والسنوسي «المسامرات» الجزء الثاني

ص : 2.

(24) «الشرح» في سياق الحديث عن محمد بن يوسف درغوث (الترجمة الثالثة عشرة)، انظر «المسامرات» القسم الثاني ص : 6 الذي يتكلّف عناء المقابلة بين رأي بيرم الثاني وبين رأي أحد المعاصرين لمحمد درغوث هو «المفسّر» محمد زيتونة.

ولا مرآء في قيمة هذا الكتاب الوثائقية اذ نحن مدينون له بمعلومات. ثمينة وأحيانا فريدة من نوعها عن أنظمة ذات شأن وعن رجال احتلوا في حياة المدينة منصبا مهماً للغاية. وقد يسمح هذا الكتاب بتدقيق المعلومات التي قُدمت عن بعض هؤلاء الرجال في مؤلفات سابقة وخصوصا في «ذيل بشائر أهل الايمان» لحسين خوجة. أما بالنسبة إلى رجال آخرين فهو يمثل مصدرنا الأوحيد أو الأقدم الذي منه استقى المؤلفون اللاحقون معلوماتهم. من ذلك كتاب «مسامرات الظريف» مثلا، الذي أخذ عنه الكثير. ولقد صرّح بذلك مؤلفه محمد السنوسي واعترف بفضل سلفه عليه (25). بل يبدو لنا أن آثار السنوسي المتأخرة التي هي امتداد في قسمها الثاني لشرح محمد بيرم، قد تكون — جزئيا — مستوحاة من هذا الشرح.

(25) «المسامرات»، القسم الثاني ص : 39.

بيرم الرابع * وكتابه «التراجم المهمة» (1)

١ — المؤلف

كنّا ذكرنا في خصوص محمد بيرم الثاني (2) ما كان لسلالة البيرويين من مكانة رفيعة بين رجال الشرع في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر. وكان حفيد بيرم الثاني، محمد بيرم الرابع خير خلف لأبيه وجدّيه الذين

(٥) إنّ تشابه الاهتمامات وكذلك صلة البنوّة تبرّران حسب رأينا الخلل البسيط الذي أحدثناه في الترتيب الزمني عند دراستنا لكتاب التراجم الذي ألفه بيرم الرابع مباشرة بعد دراستنا لكتب جدّه بيرم الثاني وقبل كتاب ابن سلامة، وهو سابق له بضع سنوات.

(1) لعب محمد بيرم الرابع دورا في ميادين أخرى غير التاريخ وهو ما يفمّر الغزارة النسبية للبيولوجرافيا التي تخصّه والتي نذكر منها : ابن أبي الضياف، «الاتحاف»، IV و V في مواضع مختلفة و VIII ص : 124، محمد السنوسي : «مسامرات الظريف» II (مخطوط ح.ح. عبد الوهاب المذكور آنفا) ص : 98 و«مجمع الدواوين التونسية» (مخطوط الخلدونية المذكور آنفا) ج ١ ص : 2 — 128، بيرم الخامس «الصفوة» ج ٧ في الآخر، محمد النيفر، «عنوان الأريب» ج III ص : 117.

(2) انظر ما سبق (ترجمة محمد بيرم II).

حملوا قبله نفس الاسم واللقب. ولد في أواخر جمادى الثانية سنة 1220 / 24 سبتمبر 1805 وتولّى خطة التدريس مثل جدّه وله من العمر 18 سنة. ثم سَمّي مفتيا بعد وفاة جدّه في جمادى الأولى سنة 1247 / أكتوبر 1831. ولما مات والده في 28 ربيع الأوّل 1259 / 28 أبريل 1843 تولّى رئاسة الفتوى الحنفية بالاضافة الى تولّيه نقابة الأشراف وإمامة عدّة جوامع وادارة العديد من المدارس.

ولقد لعب بيرم الرابع دورا كبيرا جدّا في أمر الخطط الدينيّة وكان صهرا للأمير محمد باي (1855 — 1859) تزوج الأمير بأخته. وكان مستشارا له، يعمل بإشارته غالبا في الجهاز الاداري والقضائي وفي القضايا السياسية. وكان — بحكم منزلته القضائية والأدبية ورعايته لأهل العلم — له تأثير كبير بين النخبة الادارية والمثقفين. ألف عدّة رسائل في مسائل قانونية وعدّة فتاوى كما نظم شعرا كثيرا جمع السنوسي قسما منه في فصل من مصنّفه «مجمع الدواوين التونسية»⁽³⁾. وتوفي في 3 جمادى الأولى 1278 / 6 نوفمبر 1861.

II — آثاره

كان محمد بيرم الرابع مثل أبيه وجدّه شغوفاً بالتاريخ. وقد رأينا أنه أكمل منظومة بيرم الثاني التي استعرض فيها السلاطين العثمانيين. كما شرع في تأليف يترجم فيه لخطباء وأئمة أهمّ الجوامع الحنفية بتونس.

ولقد اختار لهذه الرسالة عنوان: «التراجم المهمّة للخطباء والأئمة». وهي رسالة لم تعرف إلا قليلا ولم يكتب منها صاحبها إلا قطعة فبقيت منقوصة

(3) مخطوط المكتبة الوطنية بتونس (وكان ينتمي من قبل الى المكتبة الخلدونية) وقد ذكر آنفا، ج 1 ص 2 : 126. كما ينسب النيفر الى مؤلفنا («العنوان» 11، ص : 118) كتاب «الجواهر السنية» وهو منتخبات للشعراء التونسيين المتأخرين وكذلك كتابين ذات صبغة أدبية، ورسالة في شرح قواعد عهد الأمان. ولم نتمكّن من الاطلاع على هذه المؤلفات.

درساها في النسخة التي ظنَّ محمد بن الخوجة (المتوفى في ديسمبر 1942) أنها بخط المؤلف والتي اعتمدها في عدَّة مقالات وفي كتابه «تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد» وهو — كما يتبيَّن من عنوانه — كتاب يُورِّخ لبيوت الصلاة في تونس⁽⁴⁾.

وكان بيرم الرابع ينوي تقديم تراجم جميع الأئمة والخطباء في جوامع الحنفية السبعة المهمة، بالعاصمة. وكان يريد الترجمة لهم ترجمة مستوفاة كردَّ فعل على ما لاحظته من قلة اهتمام مواطنيه بحياة رجال العلم والدين ما لم تختلط بحياة الأمراء. ولَمَّا كانت هذه المعلومات مفقودة في المؤلفات السابقة له فقد رأى الآيبيج لنفسه اقضاء بعض الأئمة بدعوى أنَّ فضلهم محدود⁽⁵⁾. وكان يعتزم ترتيب الجوامع على حسب تواريخ تأسيسها وترتيب الأئمة والخطباء على حسب وفياتهم. لكنه لم يتجاوز الفصول التي تتعرَّض الى الجوامع الثلاثة الأولى، جامع القصر والقصبه ويوسف داي أمَّا الرابع وهو جامع حمودة باشا المرادي فقد خط بضعة أسطر في الفصل المتعلِّق به ثم توقَّف تحريره فجأة. وفي النص ثغرات، خاصة بعض التواريخ الناقصة قيل لنا ان المؤلف أبقى لها بياضا في المخطوطة الأصلية ممَّا يثبت أنها مسودة كان ينوي مراجعتها واتمامها.

ولنا أن نزعَم أن بيرم الرابع حرَّر في وقت واحد الفصول الثلاثة التي وصلتنا. ويحتوي الأوَّل على تراجم أئمة جامع القصر وينتهي في 15 رمضان 1271 / غرة جوان 1855 بذكر وفاة محمد الأبي. ويتعلَّق الثاني بجامع القصبه ويبدو أنه استوفاه أيضا إذ أنَّ الصفحات الأخيرة منه والمخصَّصة لأحد الأئمة المعاصرين تحمل تاريخ ربيع الثاني 1269 / جانفي — فيفري 1858. أمَّا الثالث فيبدأ — حسب النسخة التي بين أيدينا — بعد ثغرة لا ندري بالتدقيق هل كانت موجودة بالأصل وينتهي بذكر تاريخ تحرير الأسطر الأخيرة وهو غرة جمادى الأولى 1269 / 10 فيفري 1853. وكما رأينا، فإنَّ الفصل الذي كان من المفروض أن يتعرَّض فيه الى جامع حمودة باشا لم يكد يشرع فيه.

(4) مسودة «التراجم» الاصلية على ملك الشيخ بشير النيفر : انظر «التوحيد» ص : 1 الملحوظة 1.

(5) مخطوطة ابن الخوجة ص ص : 8 و 9.

فنحن اذن بازاء تأليف لبث صاحبه في جمعه سنوات عديدة بحسب ما توفر له من موادّ ووقت فراغ. ويبدو أنه لم يواصل العمل فيه بعد منتصف رمضان سنة 1271 / أول جوان 1855. وفي هذا التاريخ مات أحمد باي وتولّى محمد باي (1855 — 1859) وكان محمد بيرم الرابع صهره ومستشاره. وفي عهد هذا الأمير الى وفاة المؤلف سنة 1861 لم يتوفر له الوقت للقيام بأعمال البحث التاريخي المعمق مثل تراجم أئمة الجوامع الحنفية بتونس.

وعلى كلّ فهذه الرسالة — كما وصلتنا على علّاتها — لا تخلو من الأهمية. فهي تحتوي على معلومات عن الجوامع الحنفية لا توجد في المؤلفات السابقة لها، وبعض المترجم لهم لا توجد تراجمهم في غيرها. وهي المصدر الوحيد الذي فيه بعض التفاصيل عن غيرهم. ذلك أن بيرم الرابع كانت لديه وثائق نادرة والكثير منها بخط المترجم لهم أخذ منها تفصيلات لم تكن في متناول مؤلفين آخرين. من ذلك بالخصوص بعض الآيات أو بعض الفقرات الثرية التي يذكرها في الغالب بالرجوع الى نصوص مكتوبة بخط أصحابها اطّلع عليها مباشرة. فهو مثلا عند حديثه عن أحمد الطرودي خطيب جامع باردو في عهد حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية يذكر بعض التواريخ التي خطها ذلك الشيخ علي كتب كان يملكها (6). كما أن الترجمة التي خصصها لنفسه تقدّم لنا تفاصيل خاصّة عن دراساته وعن اشتغاله بخطة التدريس (7).

ولكن كانت القطعة التي خلفها لنا بيرم الخامس من «التراجم المهمة» — وهي في 24 ورقة (8) — جزءا ضئيلا مما كان من المفروض أن يشتمل عليه الكتاب، فهي في رأينا تستحق أن تشدّ انتباه كلّ من يسعى الى معرفة الحياة الفكرية بتونس معرفة مفصّلة خلال القرون الثلاثة الأخيرة.

(6) ص : من نسخة ابن الخوجة.

(7) ص : 49 من نسخة ابن الخوجة.

(8) تحتوي نسخة ابن الخوجة على 53 صفحة من ص : 8 الى ص : 61 من

الكرّاس الذي أثبتت فيه.

محمد بن سلامة وكتابه «العقد المنضد»

١ - المؤلف (١)

كان محمد بن محمد الطيب بن أحمد بن سلامة ينتمي الى أسرة فقهاء، فوالده كان عدلا موثقا وجدّه درّس فيما يبدو. وعلى كلّ فقد شارك هذا الجدّ في تكوين حفيده ثم أكمل تكوينه علماء آخرون اشتهروا في عصره وهم المشايخ الشاذلي بن المؤدب وابراهيم الرياحي ومحمد بن ملوكة وأحمد الأبي ومحمد بيرم الثالث والكااتب محمد المتاعي.

ولقد تصدّر مؤلفنا للتدريس مدّة في شبابه قبل أن يمارس الاشهاد بخطة عدل موثق حيث اختصّ بقاضي تونس الشيخ محمد البحري بن عبد الستار

(١) ثبت المراجع: محمد بن سلامة: «العقد المنضد في أخبار المشير الباشا أحمد». مخطوط المكتبة الوطنية بتونس رقم 18.618 في مواضع مختلفة وخصوصا 1 ظهر، ولنفس المؤلف «كنش» مخطوط رقم 3322 في نفس المكتبة، محمد الباجي المسعودي: «الخلاصة النقية» الطبعة الثانية، الملحق ص: 15 و17، ابن ابي الضياف: «الاتحاف» ١٧، في مواضع مختلفة و VIII ص: 77 — 79، محمد مخلوف: «الشجرة» رقم 1554 ص: 386، محمد النيفر: «العنوان» II ص ص: 101 — 103.

فحظي برعايته ونصائحه. وهذه الفترة من التردّد بين الخطط المختلفة للبحث عن خطة رابحة كانت في ظروف صعبة أشار إليها دون أن يُورّخها إلا أنه أرجعها الى السنوات الأخيرة من عهد الباي حسين الثاني (المتوفى في 1251 هـ. / 1835 م). وفي عهد خلفه مصطفى يبدو أن وضعيته تحسّنت شيئا ما ولمعت شهرته سريعا في عهد أحمد باي الذي ابتداء في 10 رجب 1253 / 10 أكتوبر 1837. اذ تولّى محمد بن سلامة منصبا مرموقا هو قضاء المحلّة في العشر الأخيرة من رمضان في نفس تلك السنة (2) / ديسمبر 1837.

وعند وفاة شيخه القاضي ابن عبد الستار في 21 ربيع الأول 1254 / 14 جوان 1838، سمح له الشغور الحاصل في الوظائف الشرعية بتولّي قضاء باردو وهو وظيف مكّنه من أن يلاقي كلّ يوم الأمير الذي كان يستشيريه ويستوثقه قبل أن يتولّى الامارة، على ما يبدو. وفي آخر شعبان 1255 / أول أفريل 1839 سمّي قاضي الجماعة بتونس. وفي غرة محرّم 1261 / 10 جانفي 1845 تولّى خطة كاهية الباش مفتي المالكي الشيخ ابراهيم الرياحي حيث أصبح مقرّبا اليه ممّا أثار غضب زملائه في المجلس الشرعي (3) وحسداهم. إلا أن المقادير لم تسمح بتحقيق آمال الباي ومحمد بن سلامة. اذ توفّي هذا الأخير بوباء الكوليرا في 11 شعبان 1266 / 20 جوان 1850، قبل وفاة شيخه ابراهيم الرياحي (4) بستّة أسابيع.

-
- (2) يوم 23 حسب المؤلف (العقد، المخطوط المذكور الورقة 82 رجه)، وفي «الخلاصة»، الملحق، ص : 15 يذكر يوم 20، وفي الانحاف، 17، ص : 16 لم يذكر إلا الشهر.
- (3) الانحاف، VIII ص : 78، العنوان II ص : 101 — 102.
- (4) الانحاف، 17 ص ص : 131 و135 — 136.

ولقد قيل لنا أنّ لمحمّد بن سلامة شروحا وحواشي (5) مختلفة وأنّه خلف عدة قصائد (6) اذ كانت له موهبة أدبية (7) الى جانب معارفه الفضائية والدينية. وشعره الذي قيل في الغالب في مناسبات قد يفيد المؤرّخ، لكنّ ما يسترعي انتباهه بالخصوص هو مصنّفه التاريخي : «العقد المنضد».

العقد المنضد

تمكّنا من الرجوع الى مخطوط من هذا الكتاب، ينتمي الى مجموعة المرحوم ح. ح. عبد الوهاب في المكتبة الوطنية بتونس (8)، وهو مخطوط غير تامّ اذ تنتهي الورقة الأخيرة الموجودة حاليا عند جملة ناقصة (9). ومن جهة أخرى يمكن أن نلاحظ بسهولة النقص بين الأوراق 4 و5، 20 و21، 32 و33، 67 و68. ولقد ترك المؤلف فراغات في بعض الأوراق كان من المفروض أن يملأها بتدقيقات لعله لم يستحضرها أو لم تكن بين يديه (10). وليس هو

- (5) الاتحاف، VIII ص : 78، العنوان، II ص : 102.
- (6) زيادة على الأبيات الواردة في الاتحاف، IV ص : 36 والعنوان II، ص : 103
- انظر محمد السنوسي : مجمع الدواوين التونسية مخطوط الخلدونية ص : 189 و234 الذي جمع 45 قصيدة أو مقطوعة، قيلت أغلبها في مناسبات.
- (7) انظر ما يقوله هو عن نفسه في العقد، المخطوط المذكور الورقة I ظهر. ويمكن التعرف على ميوله الأدبية من خلال كتّشه، المخطوط المذكور. وعن أرجوزته الملخصّة لتاريخ الحسينيين انظر ما يلي الباب VIII.
- (8) رقم 18618، 122 ورقة، 21 صم × 15 صم، 8، 25 سطرا في الصفحة الواحدة.
- (9) الورقة 122.
- (10) مثلا الورقة 58 ظهر. حول المهمة التي عُهد بها الى مصطفى البلهوان وأحمد بن أبي الضياف سنة 1831 تاريخ ذهاب المبعوثين ورجوعهما ومدة غيابهما. مثال آخر : الورقة 66 ظهر، نصف صفحة تركت بيضاء لنسخ أبيات تشيد ببناء ثكنة، وقد رسمت فوق مدخلها.

بمسودة اذ لا شطب فيه بل الأرجح أنه نصّ كان يريد مراجعته واتمامه. فلا ندري ان أيّ موقف نقف من كلام ابن أبي الضياف الذي زعم أن «الكتاب لم يخرج عن طور المسودة». ومن جهة أخرى فان محمد النيفر صاحب كتاب «عنوان الأريب» يذكر لنا أنه تصفّح «العقد المنضد» الذي يسميه «التاريخ الأحمدي» أي «تاريخ أحمد باي» ولكنه لا يشير الى ما يلفت النظر في شأن النصّ.

وبطبيعة الحال لا يمكن ضبط تاريخ المخطوط الذي ينتمي الى مجموعة عبد الوهاب لأنه غير تامّ. لكنه كاف لاعطائنا فكرة عن الكتاب وعن نوايا صاحبه. فقد بيّن بوضوح في الصفحات الأولى أن الغرض من تأليف «العقد المنضد» هو تقديمه لأحمد باشا ليقراه في سهرات رمضان حيث كانت عادته «التسلي بمحادثات ممزوجة بنكت ونوادر» ويجد فيه «مزاياه المعترف بها» وبذلك تنهياً له الفرصة «لشكر الله على الفضائل» التي منحه اياها. وهكذا يكون قد وفي بواجب الاعتراف بالجميل لأحمد باي الذي أتاح له أن يتجاوز صعوباته وأن يعيش عيشاً رغداً، فشكره بعدة مدائح. إلا أنه خشي أن توسم تلك المدائح بالاسراف والمبالغة فرأى أن يؤلف كتاباً تاريخياً يذكر فيه فضائل الأمير ومآثره حتّى تُعرف على حقيقتها.

ويواصل المؤلف قائلاً : «وخصّصت له هذا الكتاب، ممتنعا من الحديث عن أشخاص آخرين اللهم في سياق الاستطراد أو بدافع الضرورة». وتذكرنا هذه العبارات بلهجة حمودة بن عبد العزيز عندما أوضح الغرض من تأليفه «الكتاب الباشي» الذي مجّد فيه مخدومه علي الثاني. فابن أبي الضياف محقّ عندما قال إنّ محمّد بن سلامة «سار على منوال التاريخ الباشي (11)». ويرى ابن سلامة — مثل سلفه الشهير — أن التاريخ يمكن أن يُسعف قصائد المدح وأن يؤيد ما تحتوي عليه من تقاريط. فكلاهما ركّز كتابه على رواية تمجيدية مفصلة لعهد مخدومه أو لما عرف عنه. وسُتاح لنا الفرصة في أثناء هذا التحليل للإشارة الى أوجه شبه أخرى.

(11) الانحاف، VIII ص : 78.

ويعرض المؤلف بايحاز الخطوط الكبرى لكتاب «العقد المنقذ» الذي يشتمل على مقدمة طويلة تتناول التاريخ بصفة عامة والسلطة ونسب ومختلف وظائف الدولة والفضائل وأخيرا العلوم وأصنافها. وتذكرنا هذه «المقدمة» — بما فيها من التوسع وبعض إحالاتها — بابن خلدون الذي لم يكن ابن سلامة يتورع أن يقارن نفسه به (13). كما تذكرنا بحمودة بن عبد العزيز إذ نجد في الغالب نفس الأغراض كالعرض الى الفضائل مثلا، وكاشادة كلا المؤلفين — في كل مناسبة — بمنابح الأمير الحاكم. من ذلك أن محمد بن سلامة — في عرض حديثه عن نظام العدالة في البلاد الاسلامية — لم يفته التأكيد أن تونس كانت في عهده أكثر جهات العالم الاسلامي احتراماً للأحكام التي سنتها الشريعة (14). تلي ذلك صفحات عديدة (15) مخصصة لوصف مدينة تونس، تنتهي (16) بمقامات وقصائد تمجد معالمها.

أما الفصول التاريخية فتبتدىء بنسب أحمد باي وبخلاصة موجزة لتاريخ الحسينيين الى تولي حمودة باشا (17). لكن الملاحظ أن الرواية أتت أكثر اتساعاً (18) منذ بداية عهد ذلك الباي، حيث عرض المؤلف أخباره بشيء من

(12) الورقة 2 ظهر.

(13) كان يرى أن «مقدمته» تفوق مقدمة ابن خلدون من بعض الجوانب. انظر :

«العنوان» II ص : 101.

(14) الورقة 16 وجه.

(15) الورقة 21 وجه الى 34 وجه.

(16) ابتداء من الورقة 27 ظهر.

(17) الورقة 34 وجه — ظهر.

(18) حمودة، 34 ظهر — 45 ظهر، عثمان، 45 ظهر، 46 ظهر، محمود، 46 ظهر

— 50 وجه، القصائد بمناسبة موت هذا الأخير وتولي ابنه، 50 وجه — 53

ظهر، حسين الثامي، 53 ظهر — 62 ظهر، قصائد التعازي وتهنئة الخلف، 62

وجه، مصطفى، 65 وجه — 68 وجه.

التفصيل بسبب دافعين : أولهما ما كان يحظى به حمودة باي من تقدير يشاطره محمد بن سلامة ومعاصروه⁽¹⁹⁾ وثانيهما رغبته في جمع أخبار ذلك العصر التي لم يقع بعد تدوينها في كتاب تاريخي معروف⁽²⁰⁾.

وفي عهد حسين الثاني حدث أمران ذكرهما محمد بن سلامة بالتفصيل مبرزاً مالهما من أهمية وما بينهما من علاقة وهما : انشاء الجيش النظامي واحتلال الجزائر.

وكان قد أشار، من المقدمة، الى المكانة التي يوليها الى الجيش النظامي اذ ذكره خصيصاً في جملة المواضيع التي يعترم الحديث عنها في كتابه⁽²¹⁾. وكان قد تعرض الى بداية تكوين ذلك الجيش في عهد حسين الثاني قبل العودة الى ذكره عدة مرات عند روايته لعهد أحمد باي. ولقد اقتضت الترتيب الجديدة المفروضة من قبل استانبول، من جملة ما اقتضت، أن يرتدي الجنود في بلاط تونس أزياء مفصلة على النمط الأوروبي. وكان مصطفى البلهوان وأحمد بن أبي الضياف قد حملا الى الباي نموذجاً شرفياً من تلك الأزياء بعد عودتهما من مهمة باستانبول عند أواسط سنة 1247 هـ. / أواخر 1831 م.

أما روايته لاحتلال الجزائر⁽²²⁾ فهي تستحق التوقف. ومن الواضح أنه يبدي عداً للداي، مبيناً ضعف سياسته وأنانيته. ذلك أنه لم يفكر — عندما هاجمه الفرنسيون — إلا في النجاة بنفسه وبماله. لكن المؤلف غير مؤيد للفرنسيين ويرى أن هؤلاء تمكنوا من احتلال الجزائر بمعونة من تواطؤوا معهم لا بتفوق أسلحتهم، كما يرى أن في وجودهم بالجزائر خطراً على تونس. ولقد أحبط

(19) انظر الاتحاف 1 ص : 4 و 111 ص : 12 و ص ص : 75 — 88 و «العقد» مخطوط، الورقة 34 وجه.

(20) لتذكر أن ابن أبي الضياف يشعر بأنه يقوم بعمل طريف من ذلك العهد فصاعداً (انظر ما يلي ترجمة ابن أبي الضياف). ويبدو أن كلا المؤلفين لا علم له بكتاب ابراهيم سيالة الذي أشرنا اليه في ما سبق (الباب الأول).

(21) الورقة 2 ظهر.

(22) الورقة 54 وجه وظهر.

مساعيهم أحمد، باي قسنطينة، مدّة من الزمن. لكنّ شرسته واستبداده أبعدا عنه طائفة من السكّان. ومن جهة أخرى فقد مدح المؤلف الأمير عبد القادر مدحا لم يشبه أي احتراز.

ولو قارنا الصفحات المخصّصة في «العقد المنضد» لاحتلال الجزائر من قبل الفرنسيين وتلك التي تتعلّق بالاصلاحيات العسكرية التي أدخلها البايات ابتداء من سنة 1831، بما كتبه ابن أبي الضياف في نفس المواضيع لبدت لنا رواية «العقد» موافقة أكثر لوجهة النظر التي كان يعلنها البايات لرعاياهم وللبايع العالي وللآراء التي كان ينشرها العلماء. ولا توافق تلك الرواية إلا جزئيا ما كشفته المصادر الدبلوماسية الأروبية وما أفشته بعض الأحداث مثل انتداب تونس لمدرّبين عسكريين فرنسيين (23) منذ سنة 1831. ورغم بعض التحفظات فإنّ رواية «العقد» تقف من داي الجزائر وباي قسنطينة والقواد الجزائريين موقفا أقلّ سلبية من الرواية المقابلة لها في «الانحاف». كما أنها أقلّ اقترابا من الرواية الرسمية الفرنسية. وهي تبدو لنا معبّرة تعبيراً أكثر أمانة عن مشاعر الأوساط الدينية التقليدية والأوساط الشعبية التونسية في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وبتقدّمنا في النص يعطينا محمد بن سلامة في موطن آخر رواية تبدو لنا أيضا أقرب الى تلك المشاعر، ان لم نقل الى واقع الأحداث، وذلك عند تعرّضه للاجراءات التي اتخذها أحمد باي لتحجير بيع الرقيق بالمزاد العلني ولإبطال العمل بسوق البركة حيث كان يباع العبيد فيما مضى. ولقد أصدر الباي هذا الأمر بالتحجير في رجب 1257 (أوت سبتمبر 1841) (24) وقدمه ابن أبي الضياف على أنه مرحلة مهّد بها الباي لتحرير العبيد الذي صدر الأمر بشأنه في شهر محرّم 1262 (جانفي 1846). لكنّ محمّد بن سلامة الذي يبدو أنه

(23) «الانحاف» II ص : 179.

(24) هذه التديقات مستمدة من الانحاف، IV، ص : 86 أما «العقد» فيشير في الورقة 121 بصفة أكثر ابهاما، الى اتخاذ هذا الاجراء في أواخر سنة 1257 هـ.

حرّر كتابه قبل هذا التاريخ⁽²⁵⁾ يعتبر ذلك التحجير حسن تخلص⁽²⁶⁾ لجأ إليه البايع استجابة الى المساعي الملحة التي قام بها فنصل انقلترا.

وهكذا فإن «العقد المنضد» يقدم لنا عن الأحداث التي حدثت في عهد أحمد باي والبايعات الذين سبقوه مباشرة رواية تراعي ملياً رأي الأوساط المحافظة. ونجدها في الغالب مضادة لما قدمه «اتحاف» ابن أبي الضياف الذي يتسم أكثر بمنحاه الاصلاحى.

وتصبح الرواية كثيرة التفاصيل ابتداء من تولي أحمد باي في 10 رجب 1253 / 10 أكتوبر 1837، فتتخذ عند ذلك شكل حوليات. وبمناسبة وفاة مصطفى باي — والد أحمد باي — وارتقاء هذا الأخير على العرش، أدرج محمد بن سلامة قصيدة من نظمه⁽²⁷⁾ تتضمن تعازيه وتهانيه، مسبوقه بتدقيقات تنجيمية مفادها أن الشمس كانت في برج الأسد عند مبايعة البايع الجديد، وهو طالع سعد⁽²⁸⁾. كما أن بعض الصلحاء كانوا قد تنبأوا منذ سنوات بما كان ينتظر هذا الأمير⁽²⁹⁾ من المعالي في أقوال لهم وكنيات كان من السهل تأويلها. وتذكرنا كل هذه الصفحات أن البايعات، وخصوصاً أحمد باي، كانوا يتطيرون ويؤمنون بالفعال وأن بعض المصادر تتهم ابن سلامة بأنه شجع هذه النزعة لدى مخدمه⁽³⁰⁾.

(25) يبدو أنه على غير علم بالاجراء المتخذ سنة 1262 هـ. : اذ يقول : « ما زال الناس يملكون الى اليوم العبيد ويتاجرون بهم لكن خارج الأسواق وبدون تدخل السماسرة». العقد، المخطوط المذكور، الورقة 121 وجه.

(26) نفس المرجع.

(27) الورقة 68 وجه — 70 ظهر.

(28) الورقة 68 وجه.

(29) الورقة 72 وجه الى 75 وجه.

(30) «العنوان»، ا، ص : 102.

ثم يخصّص المؤلف بعض الصفحات لأهم أعضاء الباي وبالخصوص لوزيره مصطفى خزندار ويمدحه⁽³¹⁾.

ولما عيّن المؤلف في خطة قاضي المحلّة سافر معها سنة 1254 هـ. / 1838 — 1839 م. فأفادنا بوصف لقفصة وتوزر⁽³²⁾.

والأحداث التي رواها محمد بن سلامة تتصل صلة وثيقة بالأمير على وجه الخصوص، وهي أكثر تفصيلا من التي ذكرها ابن أبي الضياف عن الحمى التي أصابت أحمد باي خلال صيف سنة 1255 هـ. / 1839 م. والتي شفي منها⁽³³⁾. ولقد نظمت عدّة قصائد للاحتفال بهذا الشفاء، ألقاها أصحابها — وجلّهم من أعضاء المجلس الشرعي — في جلسة التأمّت ببيت الأمير وافتتحها باش مفتي المالكية الشيخ ابراهيم الرياحي. ولقد شارك فيها محمد بن سلامة، مؤكداً أن مثل هذا الاحتفال لم يُشاهد منذ عهد علي الثاني⁽³⁴⁾.

أما سفر أحمد باي على رأس فيلق مسلّح الى الشرق والجنوب الشرقي من البلاد فقد رواه المؤلف بإطناب، إذ كان ممن صحبوا الأمير. ولئن سكت عن الاضطرابات التي برّرت هذا السفر وعن قمعها⁽³⁵⁾، فقد ذكر لنا تفاصيل لا نجدتها في مصادر أخرى عن الاحتفال الذي أعلم فيه أحمد باي أعيان الساحل المجتمعين في المهديّة بسنّ ضريبة قارة على الزيتون تعرف باسم «القانون»⁽³⁶⁾. وكان ابن سلامة قد كلف من قبيل الأمير باستقبال هؤلاء الأعيان الذين كان من بينهم قضاة وعدول. وتسنى للمؤلف أيضا، عند روايته

(31) «العقد»، الورقة 75 ظهر.

(32) الورقة 82 وجه وما بعدها.

(33) الورقة 92 وجه. انظر في هذا الموضوع «الاتحاف»، 17، ص : 29.

(34) الورقة 96 وجه.

(35) «الاتحاف» 17، ص ص : 38 و41.

(36) الورقة 101 وجه : انظر أيضا الاتحاف، 17، ص : 43.

لهذه السفارة، أن يصف لنا عدّة مدن وقرى كانت موجودة في طريق «المحلّة» (37). ولَمَّا عاد الأمير، رُفَّت إليه مدائح عديدة، ذُكر لنا جانب منها. هذا وقد أدرجت تسميات رجال القضاء في تلك الحوليات إذ كان محرّرها من أعضاء المجلس الشرعي.

ويتعرّض المؤلف في صفحات عديدة — كما كان منتظرا — الى اجرائين اتخذهما أحمد باي لفائدة العلوم الدينية ويورد قصائد نظمت بهذه المناسبة، ومن بينها قصائده هو، ويتعلق أولهما بإحداث مكتبة جديدة بالجامع الأعظم (38) ويقضي الثاني باجراء مرّتب قارّ للفقهاء المالكيين وتسجيل أسمائهم في سجلّ مرتبات الجيش النظامي (39).

ولئن كانت حياة المملكة الداخلية تحتلّ المكان الأوفر في «العقد المنضد»، فإن العلاقات الخارجية لم تُهمل تمام الأهمال، إذ تنتهي الأجزاء التي اطلعنا عليها بتلميحات الى الاتاوة التي طالب بها الباب العالي مرّات عديدة وبالإشارة الى سفر ابن أبي الضياف، صحبة خير الدين كاهية الى استانبول لهذا الغرض. وكان المؤلف قد تعرّض قبل ذلك — في تاريخ دولة حمودة باشا — الى ما حصل بين هذا الأخير وبين الجزائريين من صعوبات. كما ألحّ طويلا — خلال روايته لعهد حسين باي الثاني — على ما حدث من تغييرات في العلاقات مع البلدان الأوروبية من جرّاء احتلال الجزائر (40).

(37) 98 ظهر : سليمان، 99 وجه : سوسة، 100 وجه : جلولة، 100 ظهر : المنستير والمهدية، 103 وجه : الشابة، 104 ظهر : صفاقس، 104 ظهر : قابس، 105 ظهر : جربة، 107 : الحجم، 108 وجه : القيروان.

(38) الورقة 116 ظهر.

(39) الورقة 118 ظهر.

(40) بل رويت بعض الصعوبات مع هذه البلدان بتفاصيل مخالفة لتلك التي أوردتها «اتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف. من ذلك مثلا، في الورقة 62 وجه — ظهر، رواية الخلاف مع سردينيا الناجم في أواخر سنة 1832 م. حول قارب من سردينيا كان يحمل بارودا مهربا. (انظر «الاتحاف»، III، ص : 181).

ويَتَّضِحُ اذْنُ أَنْ «العقد المنضد» لا يستحق ما غمره من نسيان مطلق أو يكاد. ولئن ألفه صاحبه لتمجيد بداية عهد أحمد باي فهو يحتوي على معلومات تكمل تكميلا مفيدا للتواريخ المعاصرة له وبالخصوص تاريخ ابن أبي الضياف والبايجي المسعودي.

محمد الباجي المسعودي و«خلاصته النقية»

١ - المؤلف (١)

ولد محمد الباجي المسعودي سنة 1225 هـ. / 1810 - 1811 م. وكان والده محمد المسعودي - الذي تولى الكتابة بدواوين البايات - ينتمي الى أسرة ولي صالح صاحب زاوية ببلدة تبرسق. وكان زميلا لوالد ابن أبي

(1) ثبت المراجع : ارشادات قَدَمها المؤلف نفسه في «الخلاصة» الطبعة الثانية. ملحق ص ص : 9، 12 و15، ابن أبي الضياف، «الاتحاف»، ا، ص : 3، VI، VII، IV في مواضع مختلفة وVIII، ص : 64 (ترجمة والد الباجي المسعودي)، السنوسي، «مجمع الدواوين التونسية» ذكره ابن المؤلف في «الخلاصة» الطبعة الثانية، ملحق ص : 28، ترجمته بالرائد الرسمي التونسي بمناسبة وفاته، العدد 42 المؤرخ في 18 شَوال 1297 / 22 سبتمبر 1880 وقد ذكر أيضا في «الخلاصة»، الطبعة الثانية، ص : 29، النيفر، «العنوان» ا، ص : 134، مخلوف «الشجرة» عدد 1574 ص : 395، ح.ح. عبد الوهاب، «المنتخب» ص : 145، محسن بن حميدة، الباجي المسعودي، تونس، 1962 جزء واحد في 86 صفحة، R. Blachère, sur un poète et chroniqueur tunisien à la fin du XIX^e siècle : al Bâgi al-Mas'udi, dans Mélanges offerts à Ch. A. Julien. pp. 29 sq.

الضياف، الحاج بالضياف العوني وخلفه عند نكبته في خطة باش كاتب بيت خزنة دار، أحد دواوين محاسبات الأمير (2). ولقد اعتنى بتربية ابنه الباجي (3)، الذي حفظ القرآن منذ صغره، ثم تتلمذ على مشايخ مشهورين أمثال مفتي الحنفية محمد بن الخوجة وأحمد الأبى والشيخ محمد بن ملوكة وخصوصا على الشيخ ابراهيم الرياحي الذي أصبح فيما بعد مفتيا كبيرا من مفتي المالكية، ويبدو أنه كان تلميذه المفضل وأنه بقي ملازما له (4).

وفي 12 رجب 1250 / 17 نوفمبر 1834 سمّاه الباي حسين بن محمود كاتباً في بيت خزنة دار حيث كان أبوه يشتغل، مثلما رأينا، وحيث أصبح زميلاً لأحمد بن أبي الضياف الذي كان يكبره ببضع سنوات. وظلّ الباجي المسعودي يعمل في دواوين البايات واستمرّ نجمه في صعود، وإن لم ينل ما ناله ابن أبي الضياف من ترقية فقد بلغ الرتب الرفيعة. ولقد رافق مدّة سنوات عديدة «الأمحال» التي كانت تجوب البلاد، بقيادة ولي العهد، للسهر على جمع الضرائب. وفي عهد الصادق باي، شهد عدداً من الاحتفالات المهمة وألقى في إحداها، بمناسبة إصدار دستور 1861، خطبة الأمير نيابة عن ابن أبي الضياف الذي كان مركزوماً. وكان من المنتظر أن يتولّى اذاك خطة مرموقة، لكن يبدو أنه لم يكن طموحاً بوجه خاص ولا ميّالاً الى إبراز فضله بالدسائس والمكائد. وكان الصادق باي — كما سنرى — يحبو كتاباً آخرين بنعمه. ومع ذلك فقد نال

(2) انظر «الخلاصة» الطبعة الثانية، ملحق ص : 9. وبالنسبة الى بيت خزنة دار ومختلف محاسبات البايات في القرن التاسع عشر انظر التدقيقات التي قدّمتها في خصوص الخطة التي تولاهما ابن أبي الضياف وأبوه، فيما يلي (ترجمة ابن أبي الضياف).

(3) معلوم أن هذا الاسم الشائع بالخصوص في تونس العاصمة كان في الأصل نسبة للولي الصالح سيدي أبي سعيد الباجي المقبور في ضاحية تونس الشمالية.

(4) من آخر مظاهر الثقة التي كان يكتّنها هذا الشيخ للمسعودي تكليفه قبل بضعة أيام من وفاته بتحرير ردة على الرسالة التي أرسلها اليه أحمد باي يسأله فيها عن صحته.

الباجي المسعودي، بالمقابل، حظوة عند خير الدين لَمَّا أصبح وزيرا أول، اذ عيّنه رئيس القسم الثاني بالوزارة الأولى. وتوفي بعد ذلك بوضع سنوات في شَوال 1297 / سبتمبر 1880.

ولقد اشتهر الباجي المسعودي في حياته ووُصف بأنه أديب بارع وشاعر رقيق. وجمعت أشعاره في ديوان ما زال مخطوطا صدرت حوله دراسة ومقتطفات (5)، جمعه ابنه عبد العزيز الذي تولّى أيضا نشر المصنّفين التاريخيين اللذين ألفهما أبوه : «عقد الفرائد» و«الخلاصة النقية»، وقد طبعه طبعة ثانية. وفي الصفحات السابقة (6) كنّا قد أعطينا رأينا في الشعر الذي خلفه الباجي المسعودي. أمّا في مجال النشر، فقد نال بعض الشهرة بفضل تولّيه خطة الكتابة وبفضل آثاره التاريخية بالخصوص.

II — الخلاصة النقية في أمراء افريقية

يشمل كتاب «الخلاصة النقية في أمراء افريقية»، كما يدلّ عليه عنوانه، تاريخ الولاية الشرقية من المغرب، ابتداء من الفتح العربي الى غاية عهد المؤلف. والملاحظ أنه ملخّص موجز وأنّ الصفحات (7) المخصّصة لتونس العصرية في عهد الدايات والبايات لا تفوق الصفحات المخصّصة لافريقية في القرون الوسطى.

(5) مقتطفات محسن بن حميدة، «الباجي المسعودي»، تونس 1962. جزء واحد، 86 صفحة. وقد درسها، نقلا عنه، R. Blachère في : *Sur un poète et chroniqueur tunisien de la fin du XIX^e siècle : Al Bâgi al-Mas'udi*, المقال المذكور.

(6) انظر ما سبق (الباب الثالث).

(7) 56 صفحة خصّصت منها قرابة الثلاثين للحسينيين من مجموع 146 صفحة في الطبعة الثانية.

يفضل هذا التوازن وبما أّسم به الكتاب من ايجاز يسهل استعماله وبما امتاز به كذلك في صياغته وأسلوبه من مزايا ستعرض اليها فيما يلي، راج ذلك الكتاب رواجاً كبيراً ناتجاً عن استجابته لحاجة تولدت على اثر تطوّر الأفكار في أواسط القرن التاسع عشر، وهي حاجة لم تكن المصنفات التي سبقته قادرة على ارضائها بسبب كثافتها المفرطة. ولئن كان المقصود — في خصوص تعليم الأطفال التونسيين — هو ادراج تاريخ بلادهم ضمن مواد الدراسة فقد توفرت «للخلاصة النقية» خصائص الكتاب المنهجي الذي كان يمكن وضعه بين أيديهم. ولهذا كان من أول الكتب التي أصدرتها المطبعة الرسمية التونسية سنة 1283 هـ. / 1866 — 67 م.

ثم ظهرت منه طبعة ثانية في عهد الحماية سنة 1323 هـ. / 1905 — 1906 م. تولّى انجازها ابن المؤلف عبد العزيز المسعودي بمطبعة بيكار وشركائه، 4 نهج حنبعل بتونس واحتوت هذه الطبعة، بالإضافة الى نصّ «الخلاصة»، على ملحق لم ينشر الى ذلك الحين كان الباجي المسعودي قد أعطاه عنوان : «عقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الرائد». وينبغي الاعتماد في دراسة الكتاب على هذه الطبعة الثانية. أما الطبعة الأولى وكذلك مخطوطاتها التي ما زالت موجودة في مختلف المكتبات، فهي لا تصلح إلا للتثبيت من النصّ. وهو ما قمنا به وبناء على ذلك فنحن نحيل اليها.

ولقد تمّ انجاز «الخلاصة» — دون «الذيل» — على أقصى تقدير سنة 1273 هـ. إذ كان الباجي المسعودي يروّج مخطوطها في الأشهر الأخيرة من تلك السنة بين بعض الشخصيات ورجالات الأدب في ذلك العصر. ووجه له عدد منهم رسائل تقرظية منها تلك التي أرسلها له خير الدين بتاريخ 25 ذو القعدة 1273 / 17 جويلية 1857 (8). وكان أحمد باي قد توفي قبل ذلك بستين (ماي 1855) فخلفه ابن عمّه محمد الذي كانت تغلب على آرائه النزعة المحافظة ألا أنه كان اذاك على وشك إصدار قانون يعرض الخطوط

(8) «الخلاصة» ص : 148.

الرئيسية لاصلاح الدولة وهو المعروف «بعهد الأمان» الذي تمّ الاعلان عنه في سبتمبر 1857. ولا تذكر «الخلاصة» شيئاً عن عهدي هذين الأميرين واقتصرت على الإشارة الى تاريخ بداية العهد الأول وأحالت القارئ الى ما يمكن أن يرجع اليه بنفسه من مراجع. إلا أنّ المؤلف وعد بالعودة الى الموضوع في كتاب لاحق يخصّصه للدولة الحسينية (9). فمشروع تكملة «الخلاصة» يرجع اذن الى ذلك العهد.

وتصميم «الخلاصة» بسيط، اذ ينقسم الكتاب الى فصول بعدد الدول الاسلامية التي حكمت افريقية ثم البلاد التونسية والى فقرات بعدد أمراء هذه الدول. ولقد تعرّض المؤلف في بضعة أسطر (10) الى فتح الأتراك لتونس وحلق الوادي بمناسبة روايته لعهد آخر الملوك الحفصيين، محمد بن الحسن. كما أشار الى الأحداث المهمة التي مهدّت لذلك الفتح خلال حديثه عن عهود من سبقه (11) من الملوك. أما انتصاب الأتراك والتنظيم العسكري والاداري الذي أحدثوه في الايالة الجديدة فقد عُرض في أقلّ من صفحة (12)، كمقدمة لحكومة الدايات، الذين خُصّصت لكل واحد منهم ترجمة (13) الى غاية صفر 1084 / جوان 1673، وأدرجت فيها بداية حكم المراديين (14). وابتداء من سنة 1084 هـ. / 1673 — 74 م. وقع المزج بين (15) تاريخ الدايات وتاريخ البايات المراديين كما هو الشأن في مؤلفات أغلب أسلاف المؤلف. ولقد سار على منوالهم أيضا في تخصيصه فقرات منفصلة (16) لأهمّ ما أنجزه المراديون

(9) «الخلاصة» ص : 146.

(10) نفس المرجع، ص : 89.

(11) نفس المرجع، ص : 85 وما بعدها.

(12) نفس المرجع، ص : 90.

(13) نفس المرجع، ص : 91 وما بعدها.

(14) ص ص : 92 — 94، في آخر ترجمة يوسف داي.

(15) ص : 98 وما بعدها في فقرة عنوانها : «القسم الاخير من تاريخ الدايات».

(16) ص : 98 (مراد الثاني) ثم ص : 103 وما بعدها (أبناؤه).

من أعمال ابتداء من 1084 هـ. / 1673 م.، وهي السنة التي أزرع فيها مراد الثاني خصومه ليحلّ محلّهم. يلي ذلك تاريخ الحسينيين (17) بعد فترة تولّي ابراهيم الشريف. وتمتاز رواية الباجي المسعودي، هنا أيضا، بالايجاز. فهو لم يخصّص للدولة التي كانت في عهده تحكم البلاد منذ قرن ونصف أكثر من خمس كتابه، واقتصر في الواقع على تلخيص الأحداث. من ذلك مثلا عرضه في حوالي صفحة (18) مختلف أطوار ثورة علي باشا ومقاومته لعمّه حسين بن علي. لكنّ المؤلف لم يفته تقديم لمحة مكتملة عن عهد البايع الحسيني الثاني وعمّا قدر لذريته من مصير. وهكذا حاول أن يكون عادلا، متبعا في ذلك توصية أحمد باي الذي كان يأسف — مثله — لسكوت مؤرخي الحسينيين — الى ذلك الحين — عن مناقب ابن عمّهم المتمرد ومآثر عهده (20).

والفصل المتعلق بالحسينيين يكتسي في مجموعه صبغة تمجيدية. ولقد خصّصت لكلّ أمير ترجمة تبتدىء بذكر توليته، تلي ذلك اشارة الى خصاله ثم عرض لأهمّ الأحداث التي جرت في عهده، مرتبة في الغالب ترتيبا زمنيا، ثم احصاء لما شيّد من بناءات ولما أنجز من أعمال صالحة.

وبطبيعة الحال، فقد غلب على «الخلاصة» طابع النقل، اذ لم تخصّص فيها للأحداث المعاصرة إلا مكانة محدودة. ولا يذكر الباجي المسعودي مراجعه في صلب الكتاب. إلا أننا عثرنا على قائمة هذه المراجع، كتبها المؤلف بخط يده على ظهر الورقة الأخيرة من المخطوط الذي أهدها لخير الدين والمحفوظ حاليا بمكتبة الجامع الأعظم بتونس (مجموعة الصادقية رقم 2819) (21).

(17) ص : 115.

(18) ص ص : 121 — 122.

(19) ص ص : 127 — 128. وقد أيد ذلك ما قدّمه ابن أبي الضياف في «الاتحاف» ال، ص : 143.

(20) انظر ... : Extrait : Roy، الكتاب المذكور ص ص : 7 و 8.

(21) يبدو أن هذا الكتاب هو بالذات كتاب «مؤنس الأعبة» لمحمد أبي راس الذي درسنه فيما سبق (ترجمة محمد أبي راس). وفي خصوص بقية المؤلفات المذكورة انظر : بروكلمان : G.A.L. et suppl. Brockelmann والملاحق في مصادر مختلفة.

ويبدو أن هذه القائمة وضعت حسب الترتيب الزمني للأحداث. ولها، فضلا عن ذلك، مزية أخرى، إذ تعطينا فكرة عن المؤلفات التاريخية التي كان يمكن للمثقفين في ذلك العهد أن يرجعوا إليها. فبالنسبة إلى عهد الفتح العربي وبداية الإسلام في إفريقيا تتضمن تلك القائمة كتاب «الاصابة فيمن غزا المغرب من الصحابة» لأحمد أبي راس (22)، وكتاب «معالم الإيمان» للدبّاغ الذي راجعه وكمّله ابن ناجي والذي نسبه الباجي المسعودي إلى ابن ناجي وحده، وكتاب «الامامة والسياسة» لابن قتيبة و«كتاب المعارف» لنفس المؤلف. وبالنسبة إلى مختلف الدول التي تداولت الحكم في البلاد، من الأغالبة إلى الحفصيين، فقد استعمل المؤلف «أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلام» و«رقم الحلل» لابن الخطيب و«رحلة» التجاني و«كتاب العبر» لابن خلدون و«الأدلة النورانية» لابن الشّماع و«تاريخ الدولتين» للزركشي. كما اطّلع على تاريخ ابن عذاري المرآكشي وقطعة من تاريخ عريب بن سعيد. وفيما يخصّ نفس الأحداث وما لحقها فقد نقل معلومات عن «المؤنس» لابن أبي دينار القيرواني وعن «الحلل السندسية» للوزير السراج و«الكتاب الباشي» لحمودة بن عبد العزيز. ولم يتمكن من الاطلاع إلا قليلا على كتاب «نزهة الأنظار» لمحمود مقديش و«تاريخ» ابراهيم السائلة. ولقد استفاد أخيرا من كَنَش جمعه «بعض التونسية» لم يذكر اسمه ومن معلومات شفوية أخبره بها بعض «الثقات». ويتضح لنا إذن أن الوثائق التي جمعها الباجي المسعودي لم تكن مستوعبة لجميع المراجع إلا أنها تتضمن عددا لا بأس به من المؤلفات المهمة وتدلّ على ثقافة واسعة ومتينة. أما الخلاصة التي قدّمها لنا عن تاريخ إفريقيا والبلاد التونسية فهي في الجملة واضحة وموثوقة.

ويحتل تاريخ الحسينيين، كما رأينا، مكانة محدودة في «الخلاصة النقية». وكان الباجي المسعودي ينوي أن يعرض تاريخ الحسينيين عرضا أوفى في كتاب

أكثر تفصيلا مثلما ذكر ذلك صراحة في «الخلاصة»⁽²³⁾، لكنه لم يتمكن من تحقيق هذا المشروع. إلا أنه في سنة 1277 هـ. / 1861 م. تفتن عند صدور الرائد الرسمي التونسي الى أن مجموعة أعداد هذه النشرة تؤلف ما يجوز أن يعتبر تاريخا معاصرا إذ «تتضمن ذكر المراسيم الرسمية والأحداث التي تحدث بداخل البلاد وخارجها وكذلك تراجم رجال الدولة في العهود القديمة والحديثة وتاريخ وفيات الأعيان...» وهو ما كان من المفروض أن يحويه الكتاب الذي كان ينوي تأليفه. ولذلك رأى أن يتخلى عنه وأن يعوّضه بمقتطفات من فهرس «الرائد» يقدم لها بخلاصة للأحداث التي جددت في الفترة التي سبقت صدور هذه الصحيفة. ويتبدى ذلك التقديم بعهد حسين بن علي، تليه عهود تعرض إليها المؤلف من قبل في «الخلاصة» ثم عاد الى ذكرها هنا باختصار كبير بالنسبة الى العهود الأولى وبفواصل أكثر بالنسبة الى البقية ابتداء من عهد حمودة باشا (1196 — 1229 هـ. / 1782 — 1814 م.). وفي الغالب لم يكتف بذكر أهمّ الاجراءات التي اتخذها البايات بل سجّل أيضا أسماء كبار رجالات بلاطاتهم. وهكذا أمكننا التعرف على ما جرى من تغييرات في دواوين البايات خلال القرن التاسع عشر، كما أمكننا تدقيق تواريخ التسمية أو الوفاة بالنسبة الى بعض الأشخاص الذين كانوا من كتّاب الدواوين أو من رجال الشرع.

والفائدة التي يمكن أن نجنيها من هذه التكملة «للخلاصة» لا تتجاوز سنة 1277 هـ. / 1860 — 1861 م. وابتداء من هذا التاريخ يجدر بنا أن نرجع الى الفهرس الكامل «للرائد» الذي يفيدنا أكثر من العناوين القليلة التي اقتطفها المسعودي ونقلها بدون تعليق. والظاهر أنه أحجم عن عرض أحداث تلك الفترة المضطربة التي عرفتها تونس ابتداء من 1280 هـ. / 1864 م. وهو يعترف بذلك — على ما بدا لنا — عند اعتذاره عن عدم الإيفاء بوعده الخاص بتأليف تاريخ مفصل للحسينيين، ذاكرا أنه «منعته من انجازه أحداث بعضها غير

(23) «عقد الفرائد» ص : 2 (ملحق بالطبعة الثانية من «الخلاصة»).

معروف وبعضها معروف معرفة جيّدة» (24). والاحالة على «الرائد» تُتيح له الاكتفاء بالرواية الرسمية للأحداث دون أخذها على عاتقه. وهذا يعني التهرّب من مسؤوليات المؤرخ. وبالتالي فاننا نفهم ما قصده ابن أبي الضياف في بعض النصوص التي سنتولى دراستها في موضع آخر (25) والتي تطعن في شهادة «صحف الأخبار». ولقد كشف صاحب «اتحاف أهل الزمان» في الفصول الأخيرة منه حقائق كثيرة سكت عنها الرائد الرسمي وكذلك من كانت تنقصهم الشجاعة أمثال الباجي المسعودي. وفي الجملة، فإن ابن أبي الضياف رفض أن يؤلف كتابا مثل «عقد الفرائد» ومثل الجزء الأخير من «الخلاصة» أي كتابا مطابقا لما كان ينتظره الحسينيون الأخيرون من مؤرخيهم الرسميين. ثم إنّ الأسلوب أيضا هو بالضبط ما كان يتطلبه الذوق الأدبي الشائع وقتئذ في مثل هذه المؤلفات، فهو أسلوب معتدل، سليم من العيوب، تقليديّ في نقاوته لا يمتاز برويق خاص ولا يتسم كذلك بالتكلف، ما عدا المقدمات والتقرّيزات حيث جرى على السجع وضروب الصنعة المألوفة.

ف«الخلاصة النقية» هي اذن عبارة عن مصنّف تقليدي مختصر، يُعتبر الجانب الأوفر منه — المتعلّق بإفريقية والبلاد التونسية في العهود السابقة للحسينيين الأخيرين — منتحلا وخاليا من الطرافة. أما الصفحات المتصلة ببايات القرن التاسع عشر، والتي كملها (26) «عقد الفرائد»، فهي لا تحتوي على مادّة ثرية مفيدة كالتّي قدّمها ابن أبي الضياف في تاريخه الذي دوّنه — والحقّ يقال — بعدها ببضع سنوات. ألا أنها أتت في صيغة حوليات جافة في الغالب ومكّنت من تدقيق بعض الأحداث والتواريخ التي أغفلت عن تقديمها أحيانا أو عن تحديدها بدون تردّد مؤلفات أكثر توسعا وحتّى مجموعات من التراجم. فيمكن اذن أن تستخدم «الخلاصة» لرسم الاطار الزمني الذي سوف تصلح مؤلفات أطول منها لملء فراغاته.

(24) انظر ما يلي (آراء ابن أبي الضياف).

(25) وقد تمّ اصلاحها أحيانا : انظر مثلا «عقد الفرائد» ص : 7 التصويب لتاريخ سفر ابراهيم الريحاني الى المغرب الأقصى.

خير الدين وكتابه «أقوم المسالك»

1 — المؤلف (1)

من حسن الطالع أن أبقى لنا خير الدين وثائق تتعلق بحياته حررها هو نفسه، ومن بين ما نشر منها بعناية محمد صالح مزالي وجان بينون (Jean Pignon) نص عنوانه «الى أولادي، مذكرات عن حياتي الخاصة والسياسية» (A mes enfants,

(1) لا يكاد يخلو كتاب أو مقال عن تاريخ تونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من الإشارة الى خير الدين والى آثاره. فلنكتف بذكر المصادر والمراجع الآتية على سبيل الامتداد :

أ — باللغة العربية

أ — طبعات كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» «لخير الدين» ط. أولى : تونس = 1284 = 1868 — ط. ثانية (المقدمة وحدها) اسطنبول (مطبعة الجوائب) 1876 م. — ط. ثالثة (المقدمة وحدها) الاسكندرية 1881 = 1882 ط. رابعة (المقدمة والتقارظ مع حواش ودراسة للمنتصف الشنوفي). تونس 1972 م. — ط. خامسة : (المقدمة وفهرس موضوعات كامل الكتاب مع حواش ودراسة لمعن زيادة)، بيروت 1977.

ب — وثائق :

— أحمد عبد السلام وحسين الحداد، احصاء وتلخيص لوثائق خير الدين الخاصة، تونس 1982 م.

ج — مؤلفات معاصري خير الدين :

أحمد ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط. أولى تونس (1963 — 1966) وخاصة الأجزاء 4 — 6.
محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والأقطار 5 أجزاء، القاهرة (الاعلامية) 1302 — 1311 هـ، خاصة الأجزاء 2 و5.
محمد السنوسي، الرحلة الحجازية 3 أجزاء، تونس 1396 — 1402 هـ.
1976 — 1984 م.

د — دراسات ومراجع حديثة :

— أحمد أمين، زعماء الإصلاح في العصر الحديث، القاهرة، 1949 م ص : 146 — 183.
— محمد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس، ط. أولى، القاهرة 1956 م. (ص 60 — 65).
نفس المؤلف، تراجم الاعلام، تونس 1970، (ص 45 — 58)
فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث، بيروت، 1979 م (ص 117 وما بعدها).
— أحمد عبد السلام، دراسات في مصطلح السياسة عند العرب، تونس ط. أولى 1978، ط. ثانية، 1984.
— نفس المؤلف، مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية، تونس، 1987.

II باللغات الأجنبية

أ — تراجم كتاب «أقوم المسالك...».

— ترجمة فرنسية ل فقرات من المقدمة بعنوان : Réformes nécessaires aux Etats musulmans; essai formant la première partie de l'ouvrage

politique et statistique intitulé «La plus sûre direction pour connaître l'état des nations».

ط. أولى، باريس، 1868 م.

ط. ثانية، باريس، 1875 م.

Necessary Reforms of the — ترجمة انجليزية للمقدمة بعنوان :
Musulman states. Essay which forms the first part of the political
and statistical work entitled «the surest way to know the state of the
nations».

اثنىة، 1874 م.

L.C. Brown, - The — ترجمة انجليزية أخرى للمقدمة ضمن كتاب براون
surest Path, the political treatise of a nineteenth - century muslim
statesman. Cambridge (Mass.), 1867, p.65 - 178.

ب — وثائق :

**Khereddine, homme d'Etat, documents historiques annotés publiés
par Mohamed Salah Mzali et Jean Pignon, Tunis (M.T.E.) 1971
Tome 1er : Mémoires.**

ويشتمل على النصوص الآتية التي حررها خير الدين أو أشرف على تحريرها :

A mes enfants; ma vie privée et politique (120 - 15)

Mon programme (149 - 121)

Le problème tunisien vu à travers la question d'Orient (234 - 151)

Réponse à la calomnie (324 - 235)

يضاف الى هذه الوثائق، أخرى نشرت بعنوان : **Correspondance** في مجلة :

La Revue Tunisienne، سنتي 1938 (ص. 92 — 153) و1940 (ص. 71

— 107 و251 — 302).

ج — دراسات ومراجع أخرى :

**Ahmed ABDESSELEM : Les historiens tunisiens des XVIIe -
XVIII siècles; Essai d'histoire culturelle, Tunis-Paris 1973, pp.
109-111 et 315-331.**

المemoires de ma vie privée et politique (2) وهو ترجمة ذاتية تمدنا بأهم معلوماتنا عن المؤلف، ويمكن أن نجد في التواريخ وفي مؤلفات معاصري خير الدين جزئيات تكملها.

كان خير الدين شركسي الأصل. وكان مملوكا بيع وهو طفل في اسطنبول، فلم يتذكر شيئا عن سنوات نشأته الأولى (3) ولا عن أسرته، وقد بحث عنها بعد ذلك فلم يجد لها أثرا. وقد تربى وهو طفل في بيت أحد رجال الدين باسطنبول تربية حسنة، ثم اشتراه أحد أعوان أحمد باي في عام 1255 هـ. / 1839 —

Abû Lughod (Ibrâhîm), **Arab Rediscovery of Europe, a study in cultural encounters**, Princeton, 1963.

Ganiage (Jean), **Les origines du protectorat français en Tunisie, (1861-1881)** Tunis-Paris, 1959.

Hourani (Albert) **Arabic thought in the liberal age (1789 - 1939)** London, 1962.

INAL (Mahmud Kemal) : **Osmali Devrinde son sadriazambar**, Istanbul, 1945, VI, 895-960.

Smida (Mongi) : **Khéreddine, ministre réformateur, Tunis 1970.**

Van Krieken (G.S.) **Khayr al-Dîn et la Tunisie (1850 - 1881)**, Leyde, 1976.

وفي هذا الكتاب الأخير، ص ص : 300 — 316، ثبت للمصادر والمراجع يكاد يكون كاملا. انظر أيضا لنفس المؤلف مقال «خير الدين باشا» **Khayr al-Dîn Pasha**. في «دائرة المعارف الاسلاميّة» الطبعة الثانية. **Encyclopédie de l'Islam 2e éd.**

(2) في «المجلة التونسية» **Revue Tunisienne**، السلسلة الجديدة عدد 18 (الثلاثة الأشهر الثانية عام 1934) ص 177 وما بعدها. أعيد طبعه في كتاب «خير الدين رجل دولة **Khéreddine, homme d'Etat...** المذكور أعلاه ص. 15 وما بعدها.

(3) ذكر المؤلفون تواريخ مختلفة لميلاده بين 1820 و1830. أما خير الدين فقد سكت عن ذلك.

1840 م. ونقله الى تونس حيث انتظم في خدمة ذلك الباي (4) فلتقى في قصره مبادئ الدين وتعلم اللغة العربية وتمكن من الاتصال بالضباط الفرنسيين الذين دعاهم أحمد باي لتعليم الفنون الحربية لعسكره (5)، فتمكن خير الدين من الاستفادة منهم لاتقان تلك الفنون ولحذق اللغة الفرنسية التي يمكن أن يكون قد تعلم بعض مبادئها باسطنبول. ولا بد أن يكون خير الدين قد تقدم — بسرعة وبفضل ذكائه — في جميع هذه المعارف اذ عين في محرم 1258 / آخر فيفري 1842 آلاي اميني بعسكر الخيالة (6) وفي 30 رجب

(4) ان «المذكورة عن خير الدين» Note sur Khéredine التي حررها دي بيلنق Baron R. De Billing الذي كان قنصلا لفرنسا في تونس عام 1874 والتي نشرتها زوجته Baronne De Billing في كتابها Le Baron Robert De Billing, vie-notes-correspondance, in-8°, 494 pp., Paris s.d.

ص. 228 وما بعدها، متحاملة على خير الدين ومشملة على تفاصيل تدعو دقتها الى عدم الثقة بها، لا من حيث السن الذي نقل فيه خير الدين الى تونس ولا من حيث الأيدي التي أسداها مصطفى خزنة دار اليه. اما علاقته بالباي فرغم ما عرف به بعض البايات لا يمكن أن يقبل ما نسبته هذه «المذكورة» الى خير الدين كما لا يمكن ان يدعي أحد أن «خير الدين كان لا يستطيع القراءة ولا الكتابة بلغة من اللغات» (المصدر المذكور ص. 232). وعن عداوة دي بيلانق وزوجته لخير الدين وعن المبادرات الغريبة التي دعتهما هذه العداوة الى القيام بها انظر «وثائق عن خير الدين» في المجلة التونسية R.T.، عام 1938، ص. 104. وكتاب قانياج Ganiage، «أصول الحماية...» ص. 444، الهامش 21.

(5) عن هؤلاء الضباط (الذين لم تتكون منهم حتى ذلك التاريخ بعثة رسمية) انظر كتاب دريفي «الجيش التونسي Commandant Drevet, L'Armée tunisienne تونس 1922، الملحق عدد 4 ص. 397. وتقديم قندولف Marcel Gandolfe، في «المجلة التونسية» R.T.، 1922، ص. 283، وكتاب هنري هوقون Henri Hugon المرشدون الفرنسيون في جيش البايات قديما Les instructeurs français dans l'ancienne armée beylicale R.T.

(6) لم يكن المماليك في حاجة الى الكثير من المعارف بل كان ترفيهم حسب الحظوة التي يتمتعون بها عند الباي، وذلك ما دعا السيدة دي بيلنق Baronne De Billing الى الثلب الذي أشرنا اليه أعلاه (الهامش 4). والذي نقله قانياج في كتابه «أصول الحماية...» ص. 81، هامش 23.

1261 / 4 أوت 1845 عين قائم مقام، وترقى الى رتبة أمير آلاي في 8 ذي القعدة 1262 / 28 أكتوبر 1842، فقام بمهام ضابط يوران لدى أحمد باي، وكان من أعوان هذا الباي الذين اصطحبهم في سفره الى فرنسا آخر 1846 م. وكلف في ذلك السفر بـ«مصرف الدراهم» (7) أي بنفقات الباي. ثم عين في عام 1266 هـ. / 1850 م. أمير لواء، وأسندت اليه قيادة عسكر الخيالة (8) فكان عليه، بعد وباء تلك السنة، أن يجمع أفواجا جديدة من الجنود انتخبهم من سكان جبال أواسط البلاد (9). وكان خير الدين طيلة مدة أحمد باي من أقرب أعوانه اليه، وكان موافقا لمصطفى خزنة دار (10). ولذلك انتخب لمهمة دقيقة جدا هي النيابة عن الدولة التونسية في القضية التي أثارها ضدها محمود بن عياد (11) وقد كان هذا ملتزما لضرائب الدولة ثم فر الى باريس بعد أن اختلس أموالا ذات بال، فتحصل على الجنسية الفرنسية وخصم الدولة التونسية لدى المحاكم الفرنسية مطالبا بديون ادعاها عليها. وقد طال الخصام لأن القضية تعقدت بمناورات شركاء ابن عياد في تونس وفي مقدمتهم مصطفى خزنة دار، وانتهت بتحكيم الحكومة الفرنسية في نوفمبر 1856. وكانت نتيجة ذلك التحكيم دون آمال الحكومة التونسية.

(7) الاتحاف. ج 4، ص. 97.

(8) «الي أولادي» ص. 184 وهامش 8 و9، و«الاتحاف» ج 4، ص. 131، مع اختلاف طفيف بين المصدرين. فابن أبي الضياف يذكر هذا التعيين بين ربيع الثاني ورجب من تلك السنة في حين يضبطها مزالي وبينون اعتمادا على وثائق رسمية بتاريخ 18 شعبان 1266 / 29 جوان 1850.

(9) «الاتحاف» ج 4، ص. 136.

(10) ومع ذلك ظهر منه اتجاه الى ادارة أقرب الى الرشد (انظر «الاتحاف» ج 4، ص. 136 و146).

(11) كانت هذه المهمة قد عرضت على جيوزاب رافو Giuseppe Raffo فاعتذر واكتفى بتبليغ رسالة من الباي الى الحكومة الفرنسية. وكان خير الدين في الأثناء بباريس («الاتحاف» ج 4 ص. 155 — 157) للبحث عن قرض يغطي نفقات مشاركة تونس في حرب القرم وبيع مصوغ يملكه الباي لنفس الغرض.

وفي يوم الخميس 16 رمضان 1271/31 ماي 1855 توفي أحمد باي وخلفه ابن عمه محمد باي. وفي 21 صفر 1272/2 نوفمبر 1855 اقبل خير الدين لتهنئة الباي الجديد، فرقي الى رتبة أمير أمراء ثم عاد الى باريس. وفي جمادى الأولى 1273 / جانفي 1857 توفي محمود كاهية وزير البحر فعين خير الدين خلفا له وهو ما زال مقيما بباريس (12). ثم عاد بعد أشهر الى تونس (13) وتزوج بها احدى بنات مصطفى خزنة دار. وأدخل خير الدين على الوزارة التي تولاهما نظما جديدة استوحاها مما اطلع عليه بالعاصمة الفرنسية، فحدث بها مكتب ضبط — ولم يكن هذا معروفا في ادارة البايات — وأمر بتسجيل المكاتيب الصادرة والواردة وتسجيل كل الأعمال التي تتم بالوزارة. ولم يقصر الوظائف السامية على أمثاله من المماليك بل كان من أقرب مساعديه تونسي من أبناء البلاد هو عثمان هاشم الذي تخرج من مدرسة المهندسين بباردو (14). وكان وزير البحر يتولى أيضا قيادة مدينة حلق الوادي، فسهر خير الدين على تعبيد الطرقات بها واصلاح الجسور، وحاول الحد من استيلاء الأجانب على الأراضي في تلك المدينة (15).

وفي 20 محرم 1274 / 4 سبتمبر 1857 منح الباي رعاياه «عهد الأمان» بضغط سلطه عليه قنصلا بريطانية وفرنسا. فكان خير الدين من المحبذين لهذه

(12) أمر التعيين مؤرخ في 25 جمادى الأولى 1273. انظر «الى أولادي» ص. 186 هامش 16. و«صفوة الاعتبار» ج 3، ص. 50.

(13) انظر «ديوان» محمود قابادو. ط. أولى، تونس ج 1، ص 103. ومحمد السنوسي «مجمع الدواوين التونسية»، مخطوط، ج 1، ص 121، و«الى أولادي» ص 182 و186. وهذا المصدر الأخير يؤرخ هذا الرجوع بسنة 1274 دون بيان الشهر واليوم. أما «ديوان» قابادو ج 1، ص 103، فيؤرخه بسنة 1273. ولا نشك في أن خير الدين عاد قبل خريف 1857 اذ ذكر اسمه في قائمة أعضاء اللجنة التي كلفت بتحرير القوانين المستمدة من «عهد الأمان» والتي انشئت في 16 ربيع الأول 1274 (4 نوفمبر 1857): انظر «الاتحاف»، ج 4، ص. 247.

(14) انظر «الاتحاف» ج 5، ص 27.

(15) «صفوة الاعتبار» ج 2، ص 50.

الاصلاحيات. وشارك في أعمال اللجنة التي كلفت بتحرير الدستور المتفرغ عن «عهد الأمان»، وقد أصدر هذا الدستور — بعد موت محمد باي — أخوه وخلفه محمد الصادق باي.

وعندما تولى محمد الصادق الملك عين خير الدين رئيسا للوفد الذي حمل هدايا الباي التقليدية الى الخليفة العثماني. وكانت هذه أول مهمة يقوم بها خير الدين في اسطنبول التي كان قد غادرها قبل ذلك بأكثر من عشرين سنة مملوكا صغيرا لا يعرف ما يخبئ المستقبل له. فسافر اليها هذه المرة مصحوبا بالجنرال حسين وبابن مصطفى خزنة دار الأكبر. ثم رجع الى تونس مصحوبا بمبعوث سام يحمل الى الباي علامات التشريف من الخليفة.

وبمقتضى الدستور الصادر في 17 رجب 1277 / 29 جانفي 1861 أحدث «مجلس أكبر» يضم ستين عضوا، عين خير الدين نائبا لرئيسه وقام في الواقع بمهام الرئاسة، لأن الرئيس المعين مصطفى صاحب الطابع كان عاجزا عن المباشرة لكبر سنه. وتوفي مصطفى صاحب الطابع في شوال 1277 / ماي 1861 فأفضت الرئاسة الى خير الدين. وقد ظهر بعض الخلاف (16) بين اتجاهه في رئاسة هذا المجلس وبين الطريقة التي انتهجها الوزير مصطفى خزنة دار في الادارة المالية للبلاد. وآل الأمر الى استقالة خير الدين من رئاسة المجلس ومن وزارة البحر في آخر جمادى الأولى 1279 / 23 نوفمبر 1862 (17).

(16) «الى أولادي» ص 186، انظر أيضا ملخص مداولات المجلس الأكبر المحفوظ في خزينة وثائق الدولة التونسية.

(17) «الى أولادي»، ص. 186 و«الانحاف» ج 5، ص. 96 حيث يقول ابن أبي الضياف «... واثر استغفاره في العقلاء من أهل الأيالة، لأنه لم يكن عن سبب ظاهر في السن ولا في البدن اذ هو في أطيب أوقات الشباب». وفي نفس الأيام استعفى الوزير المسن مصطفى آغة من «وزارة الحرب» بعد أن قام بسفارة الى اسطنبول وعاد منها — من جملة ما رجع به — بنيشان لخير الدين.

وبقي خير الدين عضواً بالمجلس الأكبر وفي مجلس الباي الخاص يحضر المواكب الرسمية في بعض المناسبات ويشارك في مداورات المجلسين اذا ما دعي اليها. فأمكن لنا بما رواه ابن أبي الضياف عن تلك المداورات معرفة رأيه في بعض الاجراءات التي اتخذها الباي بعد استشارة أعوانه : ففي ذي الحجة 1279 / ماي — جوان 1863 لم يوافق خير الدين على أن تنفق فواضل الأوقاف على العسكر (18). ويغلب على الظن أنه كان سنة 1864 على رأي الجنرال حسين الذي عارض في اجتماع آخر للمجلس الخاص تضعيف «الاعانة»، أي الأداء على الرقاب (19)، ومع ذلك ذكر دي بوفال De Beauval قنصل فرنسا اسمه في قائمة أعوان الباي الذين حملهم تبعة ثورة 1864 وطلب عزلهم. وخالف خير الدين بقية أعضاء ذلك المجلس الخاص عندما عرض عليهم الباي طلب ذلك القنصل، فاقترح على الوزير الأكبر مصطفى خزنة دار أن يستقيل (20).

وفي 6 جمادى الثانية 1284 / 4 أكتوبر 1867 استنكر خير الدين أمر الباي بقتل أميرى الأمراء رشيد واسماعيل السني بتهمة تحريض أخيه العادل على الخروج، وذلك دون محاكمتهما (21).

وكلف خير الدين في مدة اعتزاله للوظائف بايصال أوسمة الى عدد من ملوك أوروبا. فزار في تلك المناسبة السويد والدانمارك وبروسية وبلجيكية.

وفي جمادى الثانية 1281 / نوفمبر 1864، نيّطت بعهدته مهمة أخطر وأدق فقد اغتنم الباي فرصة خمود الثورة ليشكر للسلطان اعانته ويتحصل منه على تأييد أقوى وعلى اقرار صريح للعوائد التي أصبحت في تونس حقوقاً

-
- (18) «الاتحاف»، ج 5، ص. 97 — 98. وقد انفرد بعدم الموافقة، على انه — وان «أصرّ على رأيه» — لم يلع في معارضة ذلك التدبير.
- (19) «الاتحاف»، ج 5، ص. 112 — 113 و«صفوة الاعتبار» ج 2، ص. 52.
- (20) «الاتحاف»، ج 5، ص. 153 — 155.
- (21) «الاتحاف»، ج 6، ص. 98.

مكتسبة للأسرة الحسينية في نطاق الخلافة العثمانية. وهي مهمة توافق آراء خير الدين التي ساعدت الأحداث على اقناع الباي بصحتها. فبذل خير الدين كل ما أوتي من شجاعة وفطنة. واقتحم الحصار الذي ضربه الاسطول الفرنسي على بحر حلق الوادي. وفي اسطنبول لم يبلغ جميع آماله بسبب معارضة فرنسا الصريحة، فلم يعد خير الدين بالفرمان السلطاني المطلوب واكتفى بمكتوب من الصدر الأعظم يقر غالب المقترحات التونسية (22). ولم تكن الظروف تسمح لمحمد الصادق باي آلا باعلان رضاه بذلك، لكنه بادر مع ذلك بارسال خير الدين بمهمة جديدة الى باريس في أبريل 1865 م. (23).

ومن ذلك التاريخ الى عام 1869 كانت مشاركة خير الدين في الحياة العامة قليلة فاجتنب التدخل في سياسة الدولة وحتى الحديث عنها مع زواره بقصره في ضاحية منوية (24). وأقبل على الدرس والتفكير مستعينا بعلماء أمثال الشيخ سالم بوحاجب. وفي تلك الفترة حرر كتاب «أقوم المسالك» الذي طبع في عام 1284 / 1868.

منذ سنة 1862 جرّ مصطفى خزنه دار الباي الى الاكثار من الاقتراض بفوائض مشطة، وكان خير الدين منذ ذلك التاريخ قد عبر في المجلس الأكبر عن معارضته لتلك السياسة، ثم استقال بسببها من رئاسة المجلس ومن وزارة البحر. وفي سنة 1869 بلغ مجموع الديون التونسية 150 مليوناً من الفرنكات وعجزت الحكومة عن تسديد فائض الدين وعن دفع جرايات موظفيها

(22) «الى أولادي»، ص. 189، «الاتحاف»، ج 6، ص. 11 وما بعدها، قانياج Ganiage «أصول الحماية»، ص. 271 — 279.

(23) قانياج، المصدر المذكور، ص. 279.

(24) ومع ذلك عرض الباي عليه «وزارة الحرب» قبل أن يسندها الى أحمد زروق في ربيع الثاني سنة 1282 / 26 أوت 1865 و«الاتحاف» ج 6، ص. 54. وقام خير الدين بمهمة في باريس في نفس السنة وكلف في أثنائها باجراء اتصالات ترمي الى التحصيل على قرض مالي للباي.

فقرضت عليها الدول الأجنبية لجنة مالية دولية، وعين خير الدين رئيساً لها ثم أسند إليه بعد مدة قليلة منصب «وزير مباشر» الذي أحدث لتمكينه من تنفيذ ما تقره اللجنة، مع ابقاء مصطفى خزنة دار بالوزارة الكبرى. وفي تلك الفترة قام خير الدين بمهمة أخرى في اسطنبول وعاد منها في أوائل رمضان 1288 / نوفمبر 1871 بفرمان سلطاني مؤرخ في 23 أكتوبر 1871 يمنح تونس مجالا واسعا من الحكم الذاتي ضمن الخلافة العثمانية وفقا لمكتوب الصدر الأعظم المؤرخ في عام 1281 / 1864 الذي سبق ذكره (25). وقد أظهر الباي سروره بنجاح هذه المهمة فأنعم على خير الدين بوسام وبمرتبة سنوي عوضه بعيد ذلك باعطائه ضيعة كبيرة تسمى «هنشير النفيضة» (26).

ولم يتوان مصطفى خزنة دار في تلك المدة عن المضاربات المالية وعن اثاره العراقيل في وجه اللجنة المالية الدولية وفي وجه رئيسها (27). واضطر خير الدين الى كشف سرقات الوزير والى القيام بضغوط وبمناورات دامت أشهرها حتى يطلب الباي من وزيره الأكبر استقالته. وفي 21 أكتوبر 1873 عين خير الدين وزيرا أكبر وبقي في هذا المنصب حتى 21 جويلية 1877.

-
- (25) كانت رغبة الحكومة التونسية في استصدار الفرمان قوية حتى انها كانت مستعدة لبذل تنازلات جديدة، لكن الباب العالي لم يطلب ذلك منها، انظر التعليمات السرية التي صدرت لخير الدين بتاريخ 23 جمادى الثانية 1288 / 9 سبتمبر 1871، وقد نشرها محمد صالح مزالي في مقال: «بعثة خير الدين الى الاستانة»، المجلة الزيتونية، ج 3، عدد 7 و 8 ص. 329 — 341.
- (26) انظر «الاتحاف»، ج 6، ص. 139. وخاصة «صفوة الاعتبار» ج 2، ص. 61. وقانياج، «أصول الحماية» ص. 415 — 419.
- (27) انظر قانياج، «أصول الحماية...» ص 400 — 402 و 429 — 432. وقد انحلت شيئا فشيئا العلاقات التي كانت تربط الرجلين وماتت في سنة 1970 جنات زوجة خير الدين وابنة مصطفى خزنة دار.

وفي هذه السنوات الأربع أنجز خير الدين اصلاحات مهمة (28). لكن الباي لم يزد في تلك المدة إلا ابتعادا عنه. وتعرض خير الدين لمكاييد حظي للباي اسمه مصطفى بن اسماعيل ولمناورات القناصل وفي مقدمتهم روسطان قنصل فرنسا. وانتهى الأمر باستقالة خير الدين، فخلفه مدة سنة شيخ من أعوان الباي هو محمد خزنة دار، ثم أسندت الوزارة الكبرى ورئاسة اللجنة الدولية الى مصطفى بن اسماعيل في 23 أوت 1878.

أما خير الدين فقد سافر في تلك الفترة مرتين الى فرنسا للتداوي بالمياه المعدنية، فأقام بفيشي (Vichy) في أوت وسبتمبر 1877 وبسان نكتار (Saint-Nectaire) في جوان وجويلية 1878. وبعد رجوعه من هذه السفارة الثانية بلغته برقية من السلطان عبد الحميد يدعوه بها الى اسطنبول. فغادر خير الدين تونس في سبتمبر 1878 بعد موافقة الباي، والتحققت به أسرته في ديسمبر من نفس السنة. ثم باع جميع أملاكه في تونس وخاصة ضيعة النفيضة، الى بنك فرنسي هو «شركة مرسيلية للقرض» (Société Marseillaise de Crédit) وقد نتجت عن هذا البيع قضية عدلية ذكرت تفاصيلها بالتواريخ:

وفي اسطنبول قبل خير الدين أحسن قبول من طرف السلطان الذي عرض عليه وزارة العدل لكنه اعتذر فعين رئيسا للجنة دولية كلفت باصلاح النظام المالي للدولة العلية. وفي 4 ديسمبر 1878 أسندت اليه الصدارة العظمى واحتفظ بها الى أواخر جويلية 1879. وكان السلطان عبد الحميد أمل أن يجد في خير الدين صدرا أعظم لا صلة له بالأوساط السياسية في اسطنبول ومطوعا لآزادته. وكانت الشهرة التي تحصل عليها خير الدين بكتابه «أقوم المسالك» وباصلاحاته في تونس مما يمكن أن يستميل اليه قسما من النخبة في العاصمة العثمانية. وقد توطدت قبل ذلك الصلات بين السلطان والوزير التونسي على طريق أحد خواص السلطان وهو الشيخ محمد ظافر شيخ الطريقة المدنية الذي أقام مدة بتونس وانتظمت من ذلك التاريخ مراسلة بينه وبين خير الدين.

(28) انظر تفاصيلها في «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص. 53 وما بعدها، وفي كتاب قانايح، «أصول الحماية...» ص. 437.

اعترضت خير الدين صعوبات كثيرة وخطيرة في أثناء المدة القصيرة التي تولى فيها الصدارة العظمى باسطنبول. وقد تحدث عنها طويلا (29) وخاصة عما اتصل منها بالمشاكل الدبلوماسية وبمسائل الأقليات وبالولايات الأروبية وبمصر. وكان من المتأكد التحصيل على جلاء الجيوش الروسية التي احتلت — بعد انهزام الأتراك — الأراضي الواقعة بين نهر الدانو والعاصمة العثمانية. وفي السياسة الداخلية للخلافة أخفقت المحاولات التنظيمية الدستورية لأنها لم تجر بأمانة واقتناع، وكان اخفاقها تعلقة لإبعاد القادرين من رجال الإصلاح أمثال مدحت باشا الذي صار من المغضوب عليهم ابتداء من أوائل سنة 1877. وكان خير الدين يرى أنه يجب أن يمنح الوزراء النفوذ الكافي وان يكونوا مسؤولين. لكنه تعرض الى مكائد زملائه والى عدم موافقة السلطان له فاستقال في جويلية 1879. وبقي متصلا بالبلاط وان لم يشغل وظيفيا رسميا. وبعد الاحتلال الفرنسي لتونس كلف مع بيرم الخامس — الذي كان اذاك مقيما باسطنبول — بتحضير تقرير رفع الى السلطان. وراج خبر مفاده أنه سيرسل الى تونس على رأس بعثة تتولى خلع الباي وتعويضه بوال من طرف الباب العالي، وانه سيكون ذلك الوالي، وهو اجراء كانت الدولة العلية عاجزة عن اتمامه ولم تكن سن خير الدين ولا اليأس الذي خامره يعدانه لمثل هذه المغامرة.

وتوفي خير الدين باسطنبول في سنة 1890.

— كتاب «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»

تمّ طبع كتاب «أقوم المسالك لمعرفة أحوال الممالك» عام 1868 م. بالمطبعة الرسمية للحكومة التونسية ولاقى من يوم نشره اهتمام المثقفين في تونس وفي أقطار اسلامية أخرى ومنها تركيا. وحرص خير الدين في نفس السنة التي نشر فيها الكتاب على أن تقع ترجمة مقدمته وان تنشر تلك الترجمة الفرنسية في باريس بعنوان «الاصلاحات الواجبة في البلدان الاسلامية».

«Réformes nécessaires aux pays musulmans»

(29) «الى أولادي» ص. 216 — 347.

ويمكن أن يكون الكتاب في بعض فصوله عملا جماعيا فيكون خير الدين هو الموحى بالمعاني التي اشتمل عليها والمخطط لاتجاهاته الكبرى، ويكون قد استعان في تحريره «ببعض أبناء الوطن» حسب عبارته، ويقصد بها (30) الشيخ سالم بوحاجب الذي كان صديقا له والذي عمر طويلا وتولى التدريس بالجامع الأعظم والمناصب الشرعية الى أن بلغ رئاسة الافتاء بالمذهب المالكي (31).

ورغم مطالعة خير الدين لكتب كثيرة ومختلفة في أثناء الفترة التي اعتزل فيها الوظائف العامة يبدو من الصعب أن يكون قد جمع بمفرده من دون معين الحجج الشرعية والنصوص الفقهية من مالكية وحنفية التي اعتمد عليها في كتابه. والكتاب في أسلوب تحريره يذكرنا بأسلوب علماء الزيتونة وهو أسلوب لم يتقنه خير الدين المملوك الشركسي الذي ربّي في سراية البايات. غير أنه لا يمكن أن نتجاوز هذا الحدّ في افتراض استعانة خير الدين بغيره. فالآراء التي تضمنها الكتاب هي آراء خير الدين. ذلك ما اعترف به معاصروه في تقاريرهم للكتاب، ومن جملة التقارير تقرير طویل كتبه سالم بوحاجب. ولم يكن ذلك مجرد مجاملة: فالآراء التي عبر عنها خير الدين في «أقوم المسالك» اعتبرها معاصروه — ومنهم من يمكن أن أعانوه على صوغ بعض فقراته — ملزمة للمؤلف فلاموه بعد توليه الوزارة الكبرى على عدم احيائه للدستور وللمجالس التي حبّذا ودافع عنها في كتابه. وقد تأثر لهذا اللوم وأجاب عنه (32). وقد ذكر محمد السنوسي أن من الأسباب التي جعلت خير الدين يرتقي الى الصدارة العظمى باسطنبول اشتهاره بالآراء التي اشتمل عليها كتاب «أقوم المسالك». وقد ألقى عليه عندما اجتمع به في عاصمة الخلافة نفس السؤال الذي القي

(30) انظر «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» لمحمد مخلوف، ط. القاهرة (1340 هـ / 1930 - 1931 م) ترجمة عدد 1663، ص 416 - 417.

(31) انظر أيضا عنه، «أركان النهضة...» للفاضل بن عاشور، ص. 16 وما بعدها.

(32) انظر «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص. 82. و«الرحلة الحجازية» لمحمد السنوسي، الجزء الثاني المخطوط ص. 50 - 55 والمطبوع ص. 118 - 127.

عليه في تونس أي : لم لم يطبق في تركيا الآراء التي جلبت له محبة الكثيرين ؟ فكان جواب خير الدين هذه المرة شبيهاً بجوابه الأول، واعتذر بعدم مساعدة الظروف (33).

يستنتج مما سبق أن الآراء المبسطة في كتاب «أقوم المسالك» هي آراء خير الدين وأنه — في أثناء تحريره لذلك الكتاب وبعد صدوره — كان زعيم نخبة من المثقفين اتضح تفكيرهم السياسي وبدأوا يبحثون عن الوسائل الكفيلة بتنفيذ أفكارهم.

والكتاب مسمم الى مقدمة وكتابين أي قسمين كبيرين يشتمل كل كتاب منهما على عدة أبواب. وقد ذكر مؤلفه في خطبته أن مادته قد اجتمعت له بالاسفار التي قام بها في أوروبا خدمة لبايات تونس وبما جمعه من ملحوظات في تلك الأسفار. وقد دعاه كل ذلك الى التفكير في تأخر الأمة الاسلامية في عصره وتقدم الدول «الافرنجية» أي الأوروبية. وقد بينت له كتب التاريخ ان الأمر كان بالعكس في العصور الغابرة، فقد كان المسلمون متقدمين والافرنج متأخرين. فقد يكون من المفيد — اذن — ان يصف للعلماء والساسة المسلمين نظم الدول «الافرنجية» أي الأوروبية المعاصرة و«مستحدثاتهم المتعلقة بسياستي الاقتصاد والتنظيم». والغاية التي يرمي اليها هي اغراء أولئك الساسة والعلماء باقتباس النظم التي تضمن لهم «التقدم» وازدهار الأحوال، وهي تلخص عنده حسب عبارته في «حسن الامارة المتولد منه الأمن، المتولد منه الأمل المتولد منه اتقان العمل المشاهد في الممالك الأوروبية بالعيان». وله غاية ثانية مرتبطة بهذه الغاية الأولى، هي ازالة خطأ علق بأذهان كثير من المسلمين في عصره وهو «ان جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتب يجب أن يهجر». فخير الدين كان بالعكس يرى أن الله قد «فضل بالعقل نوع الانسان» و«أمر بالعدل والاحسان» ويذكرنا بأن «الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها أين وجدها» وان الصواب يقبل ويتبع «سواء كان صاحبه من أهل الحق أو من غيرهم» ديانة «فليس بالرجال يعرف الحق بل بالحق تعرف الرجال» (34).

(33) «الرحلة الحجازية»، نفس الصفحات.

(34) «أقوم المسالك»، ط. أولى، ص.6.

وللتقدم وسيلتان يريد خير الدين للمسلمين أن يكسبوهما : هما من جهة نشاط علمي أوسع من الذي اقتصر عليه المسلمون ومن جهة ثانية نمو اقتصادي يشمل الزراعة والتجارة والصناعات. ولا يمكن أن يوجد حب الاتقان والآمال التي تنشأ عنها المشاريع إلا بالأمان الذي يحققه نظام سياسي حكيم. فازدهار الدول الأوروبية كان نتيجة لتنظيماتها المؤسسة على العدل والحرية، ولا يمكن في رأي خير الدين أن يعزى الى طيب المناخ الذي لم يكن في أوروبا أحسن مما في غيرها ولا الى الدين اذ عرفت المسيحية بإعراضها عن أمور الدنيا. ولا يمكن أن ينسب ذلك الازدهار الى عبقرية الملوك فان كان شارلمان Charlemagne قد أفاد الكثير فقد استولى على مملكته بعد موته الفقر والجهل، ويذكرنا ستورات ميل Stuart Mill أن أنقلترة بلغت أوج عزها في أيام جورج الثالث Georges III وقد كان مجنوناً.

وإذا ما أراد المسلمون أن لا يبقوا متأخرين عن دول أوروبا وجب عليهم أن يتخذوا مثلهم «تراتب سياسية» مبنية على نفس الدعامين. وهم — اذا ما فعلوا ذلك — يكونون ممثلين لشريعتهم التي تأمر أولي الأمر بالتقيد بأوامرها ونواهيها وتبوحخي العدل والتي توجب على العلماء القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد تغلّب المسلمون على غيرهم وبلغوا أعلى درجات الحضارة عندما كانوا متقيدين بذلك، لكنهم أهملوه في العصور المتأخرة وانتشرت المظالم فانجر عن الظلم خراب العمران كما بين ذلك ابن خلدون وغيره من العلماء. فينبغي اصلاح الحكم باخضاعه لقوانين عقلية. فخير الدين يعتمد على ما جاء في «مقدمة» ابن خلدون من تمييز بين السياسة العقلية والسياسة الشرعية.

ويؤكد خير الدين أن «التنظيمات» لا تتعارض مع الشرع بل توافقه وتنفذ أوامره. ولذا يجب على العلماء أن يتعاونوا مع رجال السياسة ويتضامنوا معهم حتى يكونوا «كالبناء المرصوص يشد بعضه بعضاً» وان يعمل جميعهم على انشاء تنظيمات موافقة للشرع تمكن المسلمين من مواجهة المقتضيات الجديدة. وهذا العمل لا يتم إلا بتعاون الفريقين» «فرجال السياسة يدركون المصالح ومناشيء الضرر، والعلماء يطبقون العمل بمقتضاها على أصول الشريعة».

ولا يدخل خير الدين في تفاصيل هذا التعاون ولا يذكر كيف يمكن أن ينظم وكأنه كان مشغول البال بالصعوبات الداخلية والخارجية التي كانت الخلافة العثمانية تعانيها. فلفظ «التنظيمات» وكثير مما جاء في مقدمة «أقوم المسالك» يذكرنا بالمناقشات والمطالبات التي أحاطت بمحاولة الإصلاح في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، ومن مشاكل تلك الدولة ان الأقليات الدينية كانت في غالبها موالية لدول أجنبية، فهذا ما جعل خير الدين لا يحيد في تلك الظروف أن يكون في تركيا برلمان ينتخب انتخابا عاما يشارك فيه عامة السكان على السواء وان اعترف بأن هذا الحل هو الأقرب الى روح الوقت، وانما اهتم بمشاركة نخبتين في الحكم هما رجال السياسة والعلماء، مراعيًا في ذلك وضع الخلافة.

مما لا ينكر اذن ان مقدمة «أقوم المسالك» تعكس اهتمام مؤلفها بسياسة السلطنة العثمانية وحرصه على المساهمة في حل مشاكلها بابداء الرأي والدعوة الى ما يراه صالحا وموافقا للعدل والاعتدال. وهو وان ذكر «التنظيمات» التركية لم يذكر عهد الأمان الذي صدر بتونس في عام 1857 ولا القانون الذي استمد منه، رغم مشاركة خير الدين في المجالس التي أسست بمقتضى ذلك القانون. وقد يكون خير الدين اجتنب ذكر «عهد الأمان» والقانون لأن الصادق باي قد أصبح لا يحب أن يذكر، لكن اعراض خير الدين عن ذكرهما لم يمنعه من أن ييث في مقدمة كتابه كثيرا من الآراء المستوحاة من التجربة التونسية ومن اخفاقها. يظهر ذلك مثلا في إلحاحه على وجوب مشاركة العلماء في وضع القوانين المتصلة بالتنظيمات. ونحن نعلم أن رجال المجلس الشرعي قد استعفوا في عام 1857 من ذلك العمل. وقد بقي خير الدين مقتنعا بأن هذا الاستعفاء فت في ساعد رجال الإصلاح في تونس، وان التجربة الاصلاحية كانت تكتسب حظا أوفر من النجاح لو أن العلماء شاركوا فيها مشاركة أوفر وأظهروا اقتناعا أكبر بضرورة اقتباس هذه النظم الدستورية.

ويظهر أيضا تأثر خير الدين بالتجربة التونسية في الفقرات التي يستعرض فيها الحجج التي بنى عليها اعداء التنظيمات معارضتهم لها. فالعيوب الثلاثة التي

ذكرها : عدم موافقة التنظيمات لعقلية المسلمين والاطالة في الحكم والأضرار الى الاكثار من الموظفين ومن الضرائب، هي التي كثر ترديدها من طرف المحافظين في تونس وقد أجاب خير الدين عن الاعتراض الأول بأن المسلمين أقرب الناس، بحكم دينهم، الى قبول المشورة والعدل، وان صفاء عقولهم لا يقل عن صفاء عقول غيرهم، وان حكم التنظيمات واستتباب العدل من شأنهما أن يعيدا اليهم الذكاء والفطنة اللذين كدرهما الحكم المطلق مدة قرون. وعن الاعتراض الثاني لاحظ أن السرعة المفرطة في الحكم تدل من طرف ملوك الاطلاق على قلة التفكير في القضايا والتهاون بالحقوق. وما لوحظ بعد صدور عهد الأمان من بطء القضاء كان ناتجا عن قصور بعض أعضاء المجالس وهو ما كان يمكن تلافيه باصلاح تلك المجالس. وعن الثالث أجاب بأن كثرة الضرائب واجحافها ينشآن عادة عن الحكم بالمشيئة واطلاق التصرف للملوك. وذلك ما أدركه ابن خلدون وأدركه قبله عمر وعلي والغزالي وابن عربي وغيرهم ممن دعا الى احترام مبدأ الشورى. وقد تلفت الانتباه الفقرة التي بين فيها خير الدين أنه لا يمكن لوئيز مصنح أن يتلافى وحده مضار الحكم المطلق لأن المكاييد وهوى ثمنك يسرعان بإبعاده عن الحكم. وذلك ما وقع أخير الدين نفسه بعد سنوات.

ويبي مقدمة «أقوم المسائل» بابان عنوان خير الدين أولهما بـ«أحمدن الأروباوي» والثاني «بتلخيص المكتشفات والمخترعات». وهما بابان يكمل أحدهما الآخر. وقد استعرض خير الدين في الأول تطور أوروبا من القرون الوسطى الى عصره. ووصف في الثاني مظاهر الحضارة المعاصرة في أوروبا، ومنها نظم السياسة والاقتصاد والتعليم والمكتبات. ويتضمن هذا الفصل فقرة لها أهميتها تتعلق بتعليم أبناء الأسر المالكة وما يلقاه من العناية في أوروبا. وهي فقرة تفضي مرة أخرى الى الحديث عن النظم السياسية الأوروبية التي تجعل للملك تعيين الوزراء وكبار الموظفين والنظر في المسائل الهامة دون غيرها. ويحاول خير الدين بعد ذلك أن يحيط بمعنى «الحرية» فيقسمها الى «حرية شخصية» و«حرية

سياسية» (وتتضمن فيما تتضمن حرية الاجتماع وحرية الصحافة). ومن ثمرات الحرية الشركات الاقتصادية التي يسميها المؤلف «الجمعيات المتجرية». ومن الواضح ان خير الدين كان معجبا بحرية الاقتصاد في أوروبا في القرن التاسع عشر كما كان معجبا بالشركات التي تكونت وبالأشغال التي أنشئت من مد السكك الحديدية واستحداث المؤسسات التجارية الكبيرة وغيرها. ثم يعمد خير الدين الى المقارنة بين دساتير مختلفة والى الحديث مرة أخرى عن مسؤولية الوزراء فيذكر الظروف التي تبرز تفويض السلط الى شخص واحد ويختتم كلامه عن ضرورة مراقبة الموظفين بقوله : «ان ترتيب التنظيمات المشار اليها من لوازم وقتنا. وان كل متوظف لا يرى الاحتساب عليه في وظيفته فهو عديم الأمانة والنصيحة لدولته ووطنه» (35).

و«الكتاب» الثاني يشتمل على عشرين بابا وصف فيها خير الدين الدول المعروفة في ذلك العصر. ويبدأ بدول أوروبا، وأول دولة يعدها من هذه الدول الأوروبية الخلافة العثمانية. وعن كل دولة يذكر خير الدين تاريخها ونظمها واقتصادها مع احصاء لقوتها الحربية برا وبحرا. وهي المعلومات التي يحتاج اليها الساسة لاعتبارها في سياستهم. وهذه المعلومات المنقولة عن كتب التاريخ والجغرافية وعن المجالات الأوروبية يتخللها من حين الى آخر ملحوظة لخير الدين تذكرنا بمواقفه التي بسطها في مقدمة الكتاب.

و«الكتاب» الثالث يصف أقطار العالم ومن ضمنها أوروبا وصفا يهتم خاصة بالجغرافية الطبيعية. ثم يختم السفر بجدول يقابل التواريخ الهجرية بالتواريخ الميلادية.

لا يجد مؤرخ تونس المعاصرة كثيرا من الأخبار عن الأحداث وعن الرجال في كتاب «أقوم المسالك». لكن ظهور هذا الكتاب هو في حد ذاته حدث هام في تاريخ التفكير في تونس (36)، وقد سبق أن بينا أهميته. فهو يطلعنا على آراء المثقفين التونسيين في الفترة التي تبعت اخفاق الاصلاحات وثورة 1864.

(35) نفس المصدر، ص. 89.

(36) سبق أن أشرنا الى هذه الأهمية في الباب الثالث من هذا الكتاب.

ولم تكن المقدمة التي حللتها فيما سبق هي وحدها التي تطلعتنا على تلك الآراء، بل نجدها مبثوثة أيضا في الفصول التي وصفت فيها أقطار مختلفة مثل تركيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، يعبر عنها المؤلف بالحاحه على بعض المظاهر وتعليقه على بعض الأوصاف. ولا يتضمن الكتاب اشارات صريحة الى البايات الذين حكموا تونس، لكن سياستهم قد انتقدت بصورة غير مباشرة انتقادا سنجد ما يجانسه مصرحا به فيما كتبه بعد ذلك مؤلفون آخرون أمثال ابن أبي الضياف. فما عابه هذا من تعود البايات الحكم بين المتقاضين حتى في الأمور التافهة قد سبقه اليه خير الدين عندما ذكر في سياق الكلام عن نظام الحكم في أوروبا... ان المطلوب من الملوك ليس هو مجرد فصل النوازل الشخصية كما هو مشاهد في بعض الممالك الإسلامية» (37). وكذلك سبق خير الدين ابن أبي الضياف في ربط الازدهار الاقتصادي بنشر المعارف من جهة وبحسن الإدارة الناتج عن نظم الحرية والعدل من جهة أخرى، فقال بعد وصف «أخصب مزارع» آسيا وأفريقيا بأنها بور معطلة : «... ولا شك أن العدوان على الأموال يقطع الآمال ويقدر انقطاع الآمال تنقطع الأعمال الى أن يعم الاختلال المفضي الى الاضمحلال» (38). تلك تعابير تشبه ما وصف به الكاتب والمؤرخ ابن أبي الضياف حال الزراعة التونسية في عصره. ويمكن أن نذكر العدد الكثير من الآراء والخواطر والعبارات التي سبق اليها خير الدين ثم نجدها في كتب ألفت بعد كتابه. وذلك ما يدل بوضوح على تأثير «أقوم المسالك» في المؤلفات التونسية التي حررت بعده.

ان كتاب «أقوم المسالك» لا ينتسب الى فن التاريخ الآ بالفصول التي لخص فيها تاريخ الأقطار الأروبية وتعاقب ملوكها. لكننا — ان أهملنا النظر في هذا الكتاب — صعب علينا ادراك السبب الذي جعل غالب ما ألف في التاريخ بعده يختلف عما ألف قبله. فمنه اقتبس مؤلفو الكتب التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر طريقتهم الجديدة في اعتبار الأحداث وأسلوبهم في روايتها وعرضها.

(37) «أقوم المسالك»، ط. أولى. ص. 73.

(38) نفس المصدر، ص. 76.

أحمد بن أبي الضياف و«اتحاف أهل الزمان»

1 — المؤلف

مرّ قرن على وفاة ابن أبي الضياف وما زالت ذكراه حيّة في تونس حيث بقي اسمه معروفاً وحيث تقلب أحفاده في خطط مرموقة. ومع ذلك لم يحتفظ الناس بأخبار دقيقة عن جميع أطوار حياته. فخصّصت له صفحات أو أسطر من كتب عديدة (1) إلا أن جميعها ينقل — حسب ما يبدو — بتفاوت في الأمانة والاكتمال ما جاء في ترجمتين هما مصدرا سائر التراجم، وقد استمدت احدهما عن الأخرى. والأولى لا يعرفها إلا القليل من الدارسين في صورتها الأصلية، وهي الترجمة التي صدرت في «الرائد التونسي» (2) بتاريخ 23 شعبان 1291 / 4 أكتوبر 1874، أي بعد وفاة ابن أبي الضياف بخمسة أيام والغالب على الظن أنها بقلم محرر «الرائد» في ذلك التاريخ، وهو محمد السنوسي الذي كان قد أثبت أهم ما فيها في كتابه «مجمع الدواوين التونسية» الذي بقي أكثره حتى اليوم مخطوطاً (3). والترجمة الثانية قد اطلع عليها عدد أكبر من القراء،

(1) انظر مقالنا بعنوان «ابن أبي الضياف في «دائرة المعارف الإسلامية» ط. ثانية.

(2) السنة الخامسة عشر، عدد 25.

(3) انظر عنه أسفله (فصل «السنوسي»).

وتوجد — دون ذكر محررها — على الورقات الأولى من الجزء الأول من مخطوطة تاريخ ابن أبي الضياف التي كانت محفوظة في المكتبة الصادقية أو العبدلية. وتوجد أيضا — منسوبة الى محمد البشير بن الخوجة — (4) في مفتتح الجزء الأول من مخطوطة اقتنتها المكتبة الوطنية مؤخرا. والترجمتان لا تشفيان غليل الدارس. ومن الغريب أن المهتمين بترجمة ابن أبي الضياف يمكن أن اطلعوا على مقال «الرائد» بتاريخ 23 شعبان 1291، لكنهم لم يلتفتوا الى «التصحيح» الذي أدرج في العدد الموالي من نفس الجريدة بطلب من اسرة الفقيه والذي يجزم انه ولد عام 1217 هـ. (1802 — 1803 م.)، فتمادى الناس على القول انه ولد في سنة 1219 هـ. (1804 — 1805 م.) وكذلك لم يجمع أحد المعلومات الكثيرة عن أسرة المؤلف وعن حياته وعن تعلمه وعن وظائفه التي ضمنها هو نفسه في مختلف أبواب تاريخه، وبصورة خاصة في ترجمة أبيه وتراجم مشائخه الموجودة في الجزء الرابع من مخطوطات كتابه (5). ولم يقع البحث عن الوثائق المحفوظة بخزائن «دار الباي» (أي مقر الحكومة التونسية الحالي) أو التي على ملك الخواص والتي اطلعنا مالكوها على بعضها مشكورين. فاجتهدنا للاستفادة من جميع تلك المصادر التي يمكن أن تضيف إليها معلومات جديدة المصادر الأخرى التي يمكن ان تكتشف فيما بعد.

خلافا للعديد من الموظفين وحتى من أصحاب الخطط الشرعية في القرون الأخيرة بتونس، الذين كانوا يتبحرون بأصولهم «التركية» أو الأندلسية، كان ابن أبي الضياف من أصل تونسي عريق في تونسته. فنسبة «العوني» التي هي نسبه تدل على أنه من قبيلة أولاد عون التي كانت تعيش في جهة سليانة شرقي مدينة الكاف. وكان أولاد عون من القبائل «الحسينية» ومعنى ذلك أنهم انحازوا الى حسين بن علي والى أبنائه في حروبهم ضد ابن عمهم علي باشا وأبنائه. ولم

(4) كان اذاك كاتباً من «الطبقة الأولى» في الوزارة الكبرى، انظر : حسن الأزغلي، «الزهة الخيرية»، سنة 1291 هـ. / 1874 — 1875 م. وما بعدها.

(5) الجزء السابع والجزء الثامن من الطبعة الأولى.

تكن هذه القبيلة من قبائل «المخزن» مثل قبيلة دريد، لكنها كانت لها رغم ذلك بعض الحظوة عند البايات الذين استخدموا منها موظفين وضباطا وعساكر. وكان مسكنها قريبا من العاصمة، وكان أكثره سهلا تحيط به مرتفعات تحتلها قبائل منافسة، فكان أولاد عون معرضين لغزو القبائل الأخرى في سني الاضطراب ولعسف أعوان الدولة في سني الظلم والاستبداد، وقد أشار ابن أبي الضياف الى ضعف هذا الوضع عندما ذكر الغرامات التي سلطت على أبناء قبيلته بعد ثورة علي بن غدام (6).

وكانت لأسرة ابن أبي الضياف منزلة عالية في أولاد عون، اذ كان نسبها يرتفع الى ولي كانت قبة ضريحه ترى في سهل سليانة، هو سيدي أحمد الباهي (7). وكان والد مؤرخنا، الحاج بالضياف، من بين أفراد أسرته أول من غادر نجع قبيلته واستقر بالعاصمة التونسية مع جدّة للأب. وكان بالضياف اذاك صغير السن، فتعلم القرآن بالعاصمة بالزاوية الباهية من رضى باب السويقة ثم طلب العلم في مدرسة حوانيت عاشور من نفس الرىض وفي جامع الزيتونة، واجتمع له بذلك بعض المشاركة في العلوم وجمال الخط. فاستكتبه المملوك عثمان قائد قفصة، ثم وزير حمودة باشا ذو النفوذ القوي يوسف صاحب الطابع.

وقد احتفظ ابن أبي الضياف لأبيه بأطيب الذكرى ووافر الاحترام وخصص له ترجمة من تراجم الجزء الأخير من «الاتحاف»، يضاف اليها — لمعرفة الرجل — اشارات مختلفة في الأجزاء الأخرى من التاريخ وخاصة في الباب المتعلق بدولة حمودة باشا وفي الأبواب الموالية. ومن جميع ذلك ورغم احترازا مما يكتبه الابن عن أبيه، يمكن أن نستخلص صورة رجل جدير بالتقدير. فهو — والحق يقال — لم يكن واسع الثقافة، وقد أسف المؤرخ لانقطاع أبيه مبكرا عن التعليم ليشغل في «المخزن» وظائف جرت له الويلات. لكن الأخطار والمصائب التي

(6) «الاتحاف»، ج 6، ص 53.

(7) يجب تمييزه عن مشائخ الزاوية الباهية في باب سويقة الذين ترجم لهم ابن أبي الضياف في «الاتحاف» (جزء 7، ص 144 وج 8، ص 34 و288).

تعرض إليها لم تصرف الابن بعد ذلك عن نفس الوظائف. وقد أبرز الفضائل التي اتصف بها أبوه في حياته الادارية، وفي مقدمتها الوفاء لمخدوميه. فقد رفض أن يفارق المملوك عثمان قائد قفصة ليشغل منصبا مرغوبا فيه عرضه عليه حمودة باشا. وبعد ذلك جرّ له وفاؤه ليوسف صاحب الطابع السجن ومصادرة مكاسبه، وكاد أن يكون سببا لقتله.

ولنا أن نتساءل عن الوظائف التي قام بها لدى الأول ولدى الثاني، ماذا كانت بالضبط ؟ كان عند قائد قفصة يضبط حساباته وينوبه عند الاقتضاء (8). أما لدى يوسف صاحب الطابع فدوره كان أقل بساطة : فالوظيفة الرسمي الذي ترقى اليه هو وظيفة «رئيس الكتبة في بيت خزنة دار» (9). وصاحبه يمسك حساب نفقات الباي ويحرر الأوامر بالدفع ويقدمها للطابع (10). «وقد استكفى [الحاج بالضياف] في هذه الرئاسة بصاحبه وكاهيته أبي عبد الله محمد

(8) «الاتحاف»، ج 8، ص 37.

(9) نفس المصدر ونفس الجزء والصفحة.

(10) انظر «الاتحاف» ج 3، ص. 39 و80. ويبدو أن وظيفة «خزنة دار» وجد منذ السنوات الأولى من تاريخ الدولة الحسينية (انظر «المشروع الملكي»، ترجمة، ص. 141) وقد جمع يوسف صاحب الطابع هذا الوظيفة مع وظائف أخرى وكذلك بعده العربي زروق («الاتحاف»، ج 3، ص. 140، هامش 1). وما ادعاه محمد القروي في أحد هوامشه على مخطوط «الاتحاف» (انظر الاتحاف. ط. أولى ج 8، ص. 184) يحتاج الى تأويل. فالوظيفة عام ورسمي اذا ما اتصل بالباي وهو خاص اذا تعلق بغيره. وقد تدعو ادارة البايات المالية الى بعض الحيرة لأنها ساذجة أحيانا وأيضاً لأنها لا تفرق دائما بين أموال الدولة وبين أموال الباي الخاصة، واذا ما فرقت بينها في ضبط المداخيل فهي لا تواصل التفرقة بالنسبة الى النفقات. ولذلك تعددت «الأزمة والدفاتر». فكانت الضرائب الشرعية ترسم في أزمة «باش كاتب». أما المداخيل الاستثنائية فتكتب في دفاتر بيت خزنة دار («الاتحاف» ج 3، ص. 17) وهناك حسابات ودفاتر أخرى كـ«دفتر السراية» المذكور بعد هذا.

المسعودي (11) لشغله بكتابة الوزير». وتتضمن هذه — حسبما نظن مسك «زمام» أو «دفتر السراية» (12). فقد عمم حمودة باشا اسناد وظائف العمال «بالاتفاق» أي بمقابل مالي يدفعه المترشح سرًا ويرسم في «زمام السراية» (13). وكان الحاج بالضياف يجالس الباي وينوب عنده باش كاتب في بعض القضايا الهامة أو السرية اذا ما غاب هذا (14). ولثقة صاحب الطابع به كان الحاج بالضياف كثيرا ما يقضي الليل عنده، وكان يأتونه على أمواله الخاصة وكانت ذات بال. ومن المعلوم أن يوسف صاحب الطابع كانت له تجارة مزدهرة (15).

وقد حملت الثقة حمودة باشا ويوسف صاحب الطابع على اشراك الحاج بالضياف في مهمات خطيرة. فصحب يوسف صاحب الطابع الى اسطنبول عندما بعثه الباي اليها لاسترضاء السلطان في ذي القعدة 1209 هـ. / ماي — جوان 1795. وفي عام 1221 / 1806 — 1807 م. (16) حضر الاستشارة التي سبقت الحرب ضد وجق الجزائر (17). وفي أثناء الحرب تطوع للقيام بمهمة خطيرة ونجح فيها (18). وكان يوسف صاحب الطابع يطلعه على أسراره، ففاتحه بنيته في الهروب عندما ارتاب بعد موت سيده من معاملة خلفه

-
- (11) «الانتحاف» ج 8، ص. 37 هو والد الشاعر والمؤرخ محمد الباجي المسعودي الذي ذكرناه أعلاه.
- (12) «الانتحاف»، ج 3، ص. 17.
- (13) نفس المصدر والجزء، ص. 15 و16 — 17.
- (14) «الانتحاف»، ج 3، ص. 37.
- (15) يشير ابن أبي الضياف الى ذلك الدور في حديثه عن بناء جامع صاحب الطابع وهو دور كاتب السرّ الخاص (انظر «الانتحاف»، ج 7، ص. 94 وص. 96).
- (16) «الانتحاف»، ج 3، ص. 28.
- (17) «الانتحاف»، ج 3، ص. 40 و41.
- (18) «الانتحاف»، ج 3، ص. 48.

عثمان باي وابنه صالح له. فعارضه الحاج بالضياف، «فأجابه الوزير بما محصله : انك صاحب أهل وأولاد يتعذر عليك فراقهم ولا تدري ما يقع بهم...»، كأنه اقتنع بأنهما لا يمكن أن يكونا إلا متضامنين في الضمن وفي الاقامة، وكانت سيرة يوسف صاحب الطابع في هذا الموقف موافقة لرأي كاتبه، وهو رأي يوافق دون شك تعلق الوزير بالنفوذ والجاه، ولسوء حظه لم يغادر تونس (19).

وكانت هذه المنزلة الممتازة لدى يوسف صاحب الطابع سببا في نكبة الحاج بالضياف كما كانت سببا في نجاته من القتل فقد أبقوه حيا طمعا منهم في أن يخبرهم عن أموال صاحب الطابع أين كان يخبئها.

وقبل المصائب التي جرتها اليه حظوته عند الوزير، استفاد الحاج بالضياف وأهله وأولاده من تلك الحظوة. وقد كان شديد الشعور بمسؤولياته كرتب أسرة. فترقب بوجل ميلاد ابنه أحمد — وهو من بين أولاده الذكر الوحيد — فتلقى بشائر الصالحين بمولده واختار اسمه بإشارتهم⁽²⁰⁾. وقد كانت طفولة أحمد ابن أبي الضياف سعيدة قبل نكبة أبيه وسجنه. ونجد صدى تلك السعادة في «الاتحاف». ولا نجد في الكتاب أخبارا عن اخوات أحمد بن أبي الضياف. لكن الرسائل التي تبادلها مع كاتب من كتاب الدواوين — اسمه محمد بن محمد المناعي (21) — تدلنا على أن المناعي قد تزوج إحدى أخوات ابن أبي الضياف (22). وقد كان المناعي أديبا بارعا، لكنه كان كسولا فلم يكسب إلا

(19) «الاتحاف»، ج 3، ص.96، والحديث دار في أول محرم 1230 هـ / 14 ديسمبر 1814 م. وكانت نكبة يوسف صاحب الطابع في 13 صفر 1230 هـ / 20 جانفي 1815. وقد أشار المؤلف الى تفكير صاحب الطابع في الفرار عند وفاة حمودة باشا («الاتحاف»، ج 7، ص.98).

(20) «الاتحاف»، ج 7، ص.50.

(21) انظر عنه «الاتحاف»، ج 8، ص.103.

(22) قد دون المناعي هذه الرسائل في كرش كان محفوظا في مكتبة الجمعية الخلدونية تحت عدد 3282 (ص ص.442 و443).

القليل. وقد طلق اخت أحمد بن أبي الضياف الذي اضطر الى أن يكفلها هي وابنتها، وكانت له أخت أخرى تزوجها أحمد جعيط (23).

وكان ابن أبي الضياف يسكن في طفولته حي باب سويقة قريبا من الزاوية البكرية. وكان هو وجميع أسرته محل رعاية يوسف صاحب الطابع. ويبدو أن أحمد بن أبي الضياف كان نحيلًا في طفولته (24) وكان أبوه يخشى عليه ضعف بدنه، فزاده ذلك اقتناعًا بوجوب توجيهه الى طلب العلم ولم يكتف بالاستفادة من جود يوسف صاحب الطابع ليتلقى ابنه دروس أحسن الأساتذة، بل كان أيضا يسأل مشاهير العلماء والصالحين أن ينبلوه من بركتهم وان يدعوا له حتى «يفتح الله عليه» (25). وقد الح على بعضهم حتى يدعو الله أن يرزق ابنه ذاكرة قوية اذ لولاها لعاقه ضعف بدنه عن تحصيل العلم.

وكان أحمد بن أبي الضياف منذ طفولته فطنا قوي الملاحظة : فعن الشيخ علي بن تاج القفصي الآجري المتوفى في عام 1225 / 1810 — 1811 م. يقول : «رأيتُه وأنا في سن الأثغار لأنه كان صاحبًا لأبي لما كان بقفصة» (26). وكانت احداث حيه تبقى في ذهنه اذا ما خرجت عن المعتاد، فعن علي بن أبي الغيث البكري المتوفى في سنة 1227 / 1812 — وهو آخر من تولى من آل بيته امامة جامع الزيتونة — يقول : «أدركه وأنا طفل، لأن دارنا

(23) انظر في خزينة وثائق الدولة التونسية الاضمامة 221 الملف 364 الرسالة

المؤرخة في 10 جمادى الأولى 1258 / 19 جوان 1842.

(24) ولم يكن في كهولته جميل الطلعة بل كان نحيلًا مع شيء من الاحديداب وشحوب الوجه، لكن عينيه كانتا تتقدان ذكاء وكان أيضا فصيح اللسان.

(25) «الرائد»، سنة 1874 م. عدد 25 (4 أكتوبر)، و«الاتحاف»، ج 8، ص. 38. وكذلك ص. 103 حيث يروي لنا المؤلف كيف نهى الشيخ محمد الفاسي اياه عن البحث عن بعض الأعشاب ليطعمها ابنه حتى تقوى ذاكرته.

(26) «الاتحاف»، ج 7، ص. 59. وكان ذلك عندما كان الشيخ المذكور منفيًا في تونس أو في أثناء سفراته اليها مع وفد الجريد، وفي الافتراضين قبل سنة 1224 هـ. / 1809 — 1810.

يومئذ في جوارهم، يخشى حاجره... لأنه يمنعه من الخروج سترًا لحالته، إذ كان لا يحسن الخطاب فضلًا عن الكتابة والقراءة» (27) وكان الحاج بالضياف يستصحب ابنه إلى بعض الدروس التي كان مشاهير العلماء أمثال الحسن الشريف يلقونها في الجوامع (28). وحضر أحمد بن أبي الضياف في مارس 1814 — وما زال طفلًا — أول صلاة جمعة أقيمت بجامع يوسف صاحب الطابع في حي الحلقاوين (29). وقد تجاسر وهو «صغير» بأن تقدم إلى الشيخ الوقور الطاهر بن مسعود قائلاً: «نريد أخذ الطريقة عنك». فرده الشيخ إلى «لوحته» أمرًا له بأن يكتب عليها متني «الاجرومية» و«الألفية» وأن يحفظهما (30).

والمعلومات الموثقة في مختلف أجزاء «الاتحاف» تمكننا من ادراك مدى التعليم الذي تلقاه ابن أبي الضياف. فقد كانت العناية بتعليمه وتكوينه كبيرة إذا ما قسناها بما اعتاده الناس في ذلك العصر. والفضل في ذلك يرجع إلى ما بذله يوسف صاحب الطابع من عطايا لأساتذة مؤرخنا (31) وإلى سهر أبيه المتواصل على ذلك التكوين. فحفظ أحمد بن أبي الضياف القرآن وهو طفل في «كتاب» سيدي ابن عروس على معلم من أهل نابل اسمه محمد بن قاسم معتوق. ثم حضر في جامع يوسف صاحب الطابع الجديد وفي مدرسته وفي جامع الزيتونة دروس أساتذة ذوي كفاءة عالية (32) أمثال المفتي الأول المالكي اسماعيل التميمي ثم خليفته إبراهيم الرياحي والمفتي المالكي عبد الرحمن الكامل والقاضي المالكي محمد البحري بن عبد الستار والمفتين بالمذهب الحنفي محمد بيرم الثالث ومحمد بن الخوجة وأحمد الأبي والشيخ محمد بن

(27) «الاتحاف»، ج 7، ص. 60.

(28) «الاتحاف»، ج 7، ص. 70.

(29) «الاتحاف»، ج 3، ص. 59.

(30) «الاتحاف»، ج 7، ص. 109.

(31) «الاتحاف»، ج 7، ص. 100.

(32) ذكروا في «الاتحاف»، ج 3، ص. 59.

مبوكة والكاتب محمد المناعي (33). وهؤلاء ابيه المدرسين في ذلك العصر وعندهم أخذ شبان كان لهم بعد ذلك شأن أمثال محمد بيرم الرابع سيتولى مشيخة الاسلام. وتوجيه من أبيه ثم بميل شخصي من طبعه تمادى ابن أبي الضياف في الاقبال على العلم والأدب وطالع من الكتب الأدبية مؤلفات كان معاصروه لا يعتبرون الاطلاع عليها ضروريا، وعالج الشعر والترسل.

وفي أول شوال 1237 / جوان 1822 كان أحمد بن أبي الضياف قد بلغ العشرين من عمره وتحصل على معارف كافية، فأدرج اسمه في قائمة العدول الذين عينهم الباي حسين بن محمود بمناسبة عيد الفطر من ذلك العام. وكان هذا التعيين مظهرا من مظاهر تقرب الباي للحاج بالضياف الذي أعيد اليه الاعتبار بعد سابق نكبته، وبه أعطي ابنه أحمد مرتقا ووسيلة لابراز مزاياه. فان كانت العدالة لا تدر على عدد من العدول ألا رزقا محدودا فهي — اذا شملت تحرير الوثائق المتعلقة بأملأك الدولة وبالأوقاف المهمة — مجلبة للثروة ومرحلة لبلوغ الخطط الهامة في دواوين الدولة (34). فلم يهمل أحمد بن أبي الضياف السبل التي فتحت له، ووجد في شيخه محمد المناعي — الذي كان أيضا عدلا وكاتبا في الدواوين — مرشدا نصوحا دربه على تحرير الرسائل والتقارير والوثائق. وكان ابن أبي الضياف أيضا من مجالسي قاضي العاصمة، محمد البحري بن عبد الستار، الذين يحضرون لهذا القاضي الوثائق التي يحتاج اليها. ولا شك أنه اكتسب من تلك الفترة الشهرة التي لازمته في بقية حياته بالبراعة في التحرير وبحسن المحاضرة.

ان رجلا مثل ابن أبي الضياف له من البراعة ما ذكرنا وتمتع أبوه بتلك المكانة وبصدقة عدد من الأعيان لا يمكن أن يبقى طويلا خارج عالم الدواوين.

(33) «الاتحاف»، ج 7، ص.164.

(34) «الاتحاف»، ج 4، ص.195 يدل على أن ابن أبي الضياف جمع «العدالة» و«الكتابة» ككثير من كتاب الدواوين أمثاله. (انظر «الاتحاف»، ج 7 و ج 8 في أماكن متعددة، و «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.110.

ففي عيد آخر، أول شوال 1242 هـ. 1827 م، عينه حسين باي بن محمود كاتباً رغم معارضة أبيه الذي لم ينس تجربته القاسية والذي ذكر الباي بمعارضته في أول مناسبة يصدر فيها من ابنه ما يغضب الأمير.

وباشر الكاتب الشاب وظيفه معتمداً على ثقافته ومواهبه الممتازة غير ناس المحن التي عاناها في طفولته. وتمكن بفضل مزاياه وما سبق له من خدمات أن يشغل منصباً دقيق المسؤولية يذكرنا بالمسؤولية التي تولاهها أبوه في قمة حياته الادارية، فكان أحمد بن أبي الضياف همزة الوصل بين الباي ووزيره شاكير صاحب الطابع الذي كان المتصرف في أموال الدولة فكان يحرق الكثير من رسائلهما ويمسك دفاتر حسابيهما وكان بالنسبة اليهما «كاتب السر» (35) قبل ان يقوم بنفس الدور لدى مصطفى باي ووزيره مصطفى صاحب الطابع ولدى أحمد باي ووزيره مصطفى خزنة دار، مع ارتفاع منزلته من دولة الى أخرى : فكان دائم الاتصال بالباي يلاقيه يوميا ويسامره ليلا (36) ويحرر الأوامر والمناشير ذات الأهمية ويقوم بالمأموريات الدقيقة داخل البلاد وخارجها. وحضر مشاهد تختلف مغازيها، فتصدر عنه أحيانا ملاحظة تثير الاستغراب أو الغضب، لكنه يلجأ غالبا الى السكوت ويقوم بتنفيذ ما أمر به دون اللاحاح في الاستنكار، فكان من رجال الحاشية الخبيرين بعوائد «السراية».

ولم يعتمد ابن أبي الضياف على براعته وحدها لبلوغ ما بلغ من المكانة، بل اعتمد أيضا على ثقافته، فلم يكن مجرد أداة تنفيذ بل كانت شخصيته تبرز على مر الأيام وكان تفوقه بالفكر يظهر في الوسط الذي عاش فيه. وبذلك ذكرنا بكبار الكتاب الذين عرفوا في التاريخ الاسلامي وتجاوز دورهم فيه دور الموظفين. فحافظ، رغم مؤثرات البلاط السيئة، على أفضل ناحية من شخصيته

(35) عن هذا الوظيف في عصور أخرى انظر ما كتبه برونشفيك Brunschvig في كتابه «افريقية تحت حكم الحفصيين» (بالفرنسية) ج 2، ص.61.

(36) وقد عاد البايات في أيام مرضهم وسلامهم في آخر أيام حياتهم : انظر «الانحاف»، ج 3، ص.193، وج 4، ص.180 و181.

وهي التي جعلته يتقبل أحيانا دون حرج لوم رجال هم أقرب اليه من الأمراء والمماليك الذين كان يخالطهم في سائر أيامه وهؤلاء الرجال هم الشيخ ابراهيم الريحاني وأمثاله أي العلماء الذين عرفوا بشيء من حرية الرأي وقد كان ابن أبي الضياف قادرا على أن يبادلهم طيلة الساعات الأحاديث العلمية والأدبية. وقد استفاد البايات من صلة ابن أبي الضياف بهؤلاء الرجال منذ السنوات الأولى من توليه الكتابة فكانوا يوكلون اليه التحصيل على موافقة أعضاء المجلس الشرعي على الاجراءات التي يريد الباي سنها. وهو الذي كلفه حسين باي الثاني باقتناع ابراهيم الريحاني حتى يقبل رئاسة الافتاء بالمذهب المالكي. وقد جرى الحديث المتعلق بذلك عند الباي. ومن المفيد أن نطالع ما رواه ابن أبي الضياف منه فنذكر اتفاق الرجلين في حوارهما الذي يتجاوز بمعانيه وأسلوبه معارف البايات. ولا شك أن ابن أبي الضياف كان يفوق من هذه الناحية البايات والمماليك الذين حكموا تونس في عصره وكان مدركا لتفوقه عليهم رغم مظاهر الاحترام التي كان يلازمها عندهم. وكان أحمد باي هو الباي الوحيد الذي شعر ابن أبي الضياف نحوه بالمحبة الصادقة والتقدير الحقيقي وبعتراف بالجميل للأبيادي الفاتحة التي نالته منه. وقد خالط هذا الميل بعض النقد الذي لم يظهر إلا بعد وفاة الباي. وتبعث تلك الوفاة بعض الصعوبات التي سنذكرها فيما يلي.

ولم يتعلق أحمد بن أبي الضياف بأحد غير أحمد باي تعلقا يمتلكه تملكا يصعب التحرر منه ساعة النكبة أو الوفاة التي تنتظر الكبراء في هذه الدنيا. ففي أول حياته الادارية لم يربط مصيره مثل أبيه بأحد الكبراء الذين خدمهم بل سوى في المعاملة بين الرجلين اللذين كان مرؤسا لهما أي حسين باي والوزير شاكير صاحب الطابع وكانا في الحقيقة يتساويان أنانية وقساوة ومكرا. فاحترز منهما وحرص على أن يكون دائم الاطلاع على الأمور وان لا يرتكب هفوة من الهفوات. فبعثه الباي — مثلا — الى سوسة ليبلغ الوزير شاكير شكاية من قنصل فرنسا ويأتي بجوابه عنها وعندما عاد، علم رغم تستر الوزير انه سبقه الى القصر فقال للباي عندما سأله عن الجواب «ان صاحبك بدارك» (37).

(37) «الانتحاف»، ج 3، ص.3، ص.174.

وفي دولة مصطفى باي اتصل ابن أبي الضياف بابن الباي وولي عهده، أحمد باي الذي لم يتأخر عن حمل أبيه على قتل الوزير شاكير في جمادى الثانية 1253 هـ. (سبتمبر 1837) (38). وكان ابن أبي الضياف يتولى في تلك الفترة الكتابة «بزمم السراية» بإشراف حظي الباي وصهره مصطفى صاحب الطابع (39). وعندما خلف أحمد باي أباه في عام 1253 / 1837، كان ابن أبي الضياف في عداد المماليك الشبان والموظفين الذين اعتمد الباي عليهم في مباشرة الأمور. وكانت علاقاته بالباي وبوزيره مصطفى خزنة دار حسنة، واتسعت صلاحياته ومشمولات انظاره بسبب تقدير الباي الجديد وصداقته له. فقام بقسم من المهام التي كانت منوطة بالباش كاتب محمد الأصرم. وكان هذا صعب المراس ولم يخف عداوته لمصطفى خزنة دار وحاول أن يحمل الباي على الاحتراز منه واخفق فـ«نبذ الخدمة» (40). وابقى له الباي وظيفه ومرتبته اعتبارا لتقديم خدمات آل الأصرم للأسرة الحسينية، لكنه اعتمد على غيره في تصريف الأمور. وازداد بذلك دور ابن أبي الضياف بروزا حتى منحه الرحالة الأوروبيون وحتى بعض القناصل في كتاباتهم لقب «باش كاتب» المرموق والذي لم يمنح له رسميا.

وكان وظيف «كاتب سر» الباي يخول لابن أبي الضياف حضور الاجتماعات التي ينظر أثناءها في المسائل الهامة. ولم يكن للبايات مجالس منتظمة لهذا الغرض وانما تبسط المشاكل فور ظهورها ويقع ذلك بحضور جلساء الباي دون أن يكون هناك اعتبار واضح لما يمكن أن يسمى بأسرار الدولة. وقد كان ابن أبي الضياف منذ وظف في الدواوين من جملة أعوان الباي الذين تقع عادة استشارتهم والاستماع الي رأيهم، وكان يحتاج اليه لتحرير

(38) «الاتحاف»، ج 3، ص.222 وما بعدها.

(39) «الاتحاف»، ج 3، ص.221.

(40) «الاتحاف»، ج 8، ص.116.

المكاتيب التي تدعو الظروف اليها، ويتضمن تاريخه أمثلة متعددة لمجالس حضرها ونوقشت فيها مسائل ذات أهمية لا يطلع عليها عادة عامة الناس. ففي عام 1246 هـ. / 1830 م. شارك في غالب المناقشات التي دارت والمناورات التي حيكت طمعا في الاستفادة من احتلال فرنسا للجزائر (41). ولذلك صحب ابن أبي الضياف في عام 1831 م. مصطفى البلهوان الي اسطنبول لاستئذان السلطان في انشاء جيش نظامي بتونس. وكانت مهمته الرسمية في تلك السفارة أمسك دفاتر حساب مبعوث الباي ولكنه كان في الحقيقة مكلفا بالدفاع عن الباي اذا ما اتهم بموالاتة الكفار في حوادث الجزائر. وقد حمل مكاتيب لهذا الغرض، لكن الاعتماد كان على خبرته حتى يجد الحجج الشرعية والسياسية التي تساند موقف باي تونس. وبذلك يتجلى جانب هام من الدور الذي كان الفقهاء ذوو التكوين الزيتوني يقومون به في جهاز دولة لا يمكن لسياستها أن تتجاهر باهمال الواجبات الدينية (42). وفي رجب من سنة 1248 هـ. / نوفمبر — ديسمبر 1832 م. «وقعت وحشة بين الباي ودولة سردانيا Sardaigne (43) كادت أن تؤول الي حرب ف«فاوض» الباي «أهل المجلس الشرعي ورجال دولته». وحضر ابن أبي الضياف تلك المفاوضات كما حضر في رمضان من سنة 1248 أيضا / جانفي — فيفري 1833 المناقشات التي دارت عند نفس الباي بمناسبة «وحشة» أخرى من «دولة

(41) «الاتحاف»، ج 3، ص. 175 — 178.

(42) «الاتحاف»، ج 3، ص. 178 — 179، وقد وصف المؤلف مهمته بأنها «دينية سياسية». وكان الباي قد أدخل بواجبي التضامن الاسلامي والامتثال لأوامر الخليفة. وكان الدفاع عنه الذي تهيأ له ابن أبي الضياف يعتمد من «كليات الشريعة» على «مقصد ارتكاب أخف الضررين» والسنة النبوية المتمثلة في «صلح الحديبية». وفي تلك السفارة خلع ابن أبي الضياف عمامة الفقهاء ولبس زي ضباط «العسكر النظامي».

(43) «الاتحاف»، ج 3، ص. 181 — 182.

النابطان» اثارها ضرب رئيس الممالك لخدم من «النابطان» يعملون في السراية (44).

وقد حضر ابن أبي الضياف بيعة مصطفى باي الخاصة (45) في 23 محرم 1251 هـ. (20 ماي 1835) ثم حضر المداولات التي جرت عند الباي بمناسبة رجوع وزيره شاكير من اسطنبول وتبليغه «رسالة على لسانه من الدولة العلية... مضمونها توظيف شيء من المال على مملكة تونس في كل سنة» (46) وكان ابن أبي الضياف ممن شهد استشارة الباي لرجال دولته عندما «وقع الارجاف بتونس» ان الاسطول العثماني يريد القدوم اليها «ليلحقها بطرابلس» التي أزيل منها حكم آل قرمانلي وعوضوا بوال يعينه الباب العالي (47). وقد استفسر الباي ابن أبي الضياف عن الحكم الديني للموقف الذي أشار به عليه بعض رجال دولته، فوجد من الحجج ما أيد به ذلك الموقف (48).

وقد كان الشغل الشاغل لفكر أحمد باي أيام دولته أمر علاقته بالباب العالي ونوايا وزراء السلطان والاحتياط لها بالاعتماد على فرنسا. والمكاتيب التي حررت في هذا الموضوع قد كانت بقلم ابن أبي الضياف (49)، الذي شارك

(44) «الاتحاف» ج 3، ص. 183 — 184، وتلك المناسبة أغضب ابن أبي الضياف — وقد تجاوز الثلاثين من عمره — الباي بقوله إن هؤلاء الخدام كانوا «أحرارا». وقد نستغرب اليوم أن يشكو الباي من كاتبه الذي قام له بمهمات خطيرة الى أبيه، كأن المذنب في نظره لم يبلغ سن الرشد. وجواب الأب للباي يدل على نفس النظرة المتصلة بتبعية الأبناء الدائمة للأب ولشيخ الأسرة.

(45) «الاتحاف»، ج 3، ص. 197.

(46) «الاتحاف»، ج 3، ص. 199 — 200.

(47) «الاتحاف»، ج 3، ص. 203.

(48) «الاتحاف»، ج 3، ص. 204.

(49) أصبحت المكاتيب التي ترسل الى الباب العالي في أيام أحمد باي تحرر باللغة العربية (انظر «الاتحاف»، ج 4، ص. 19، حيث ذكر أن الباي كاتب الدولة العلية باللسان العربي متعللا بأنه لا يضع ختمه إلا على ما يفهم خصائص

في درس القرارات والاجراءات التي التجيء اليها والذي قام في هذا الميدان بمهام صعبة. فعاد الى اسطنبول في أوائل عام 1258 / 1842 مصاحبا شيخا من شيوخ الدولة الحسينية هو خير الدين كاهية الذي اسندت اليه رئاسة المهمة مع تحميل مسؤولية النجاح أو الاخفاق فيها لأحمد بن أبي الضياف وحده (50). وكانا ورفقاءهما مكلفين بايصال كرويطة حربية جديدة مجهزة بلوازها وهدايا أخرى الى السلطان وبالذفاع عن موقف أحمد باي والحسينيين في التمسك «بعوائدهم» مع الدولة (51). وقد لاقى ابن أبي الضياف في تلك السفارة الصدر الأعظم وحرية ناظري وقبطان باشا. واستضافه أحمد عارف باي (52) وهو فقيه تربطه بالشيخ ابراهيم الرياحي صداقة قديمة وقد سامره ابن أبي الضياف في الأدب والشعر وتحدث عارف باي عن التنظيمات حديثا بقي راسخا في ذاكرة المؤلف التونسي فاستمد منه فقرات اثبتها في تاريخه وخاصة في مقدمته. وقد أجاب ابن أبي الضياف في ذلك المجلس بما يتفق والمهمة التي جاء من أجلها مع ملازمة الاعتدال والتأديب واجتنب الاجابة عن بعض الاسئلة اجتنابا لم يخف عن مخاطبه. وقد كان ابن أبي الضياف في تلك السنوات مؤيدا تمام التأييد لموقف الباي الذي سافر للدفاع عنه ومحترزا بصورة خاصة من كبار موظفي الباب العالي ومما يحوكونه لتونس، فلا تبقي لنا رسائله الموجهة من اسطنبول الى الباي والى مصطفى خزنة دار شكا في ذلك (53).

ومن الاسفار التي أبقى اثرا في كتابه سفره الى فرنسا، حيث صاحب أحمد باي في ديسمبر 1846. وكان فيها ملازما للباي الذي كان يطلعه على ما يدور

تراكيبه». ولفظ «متعللا» تدل على أن ما ذكر أمر تمسك به الباي واتخذته تعلقة وان قرار الباي انما هو مظهر من مظاهر «الاستقلال».

(50) «الاتحاف»، ج 4، ص. 58.

(51) نفس الصفحة من نفس المصدر، والرسالة المتعلقة بهذه السفارة حررت هذه المرة باللغة التركية.

(52) انظر عنه «دائرة المعارف الاسلاميه» ط. ثانية.

(53) الرسائل محفوظة في خزانة الدولة التونسية، صندوق 221 اضمامة 364.

بخاطره. وقد أحيط بشيء من العناية اعتبارا لكتابة سرّ الباي التي كان يتولاها. وقد سارّه المترجم ديقرانج Desgranges بأن الوزير قيزو Guizot امره بأن يفسر له «ما تتشوف اليه» نفسه لأنه «صاحب قلم الباي» ليكتبه في «رحلته».

وفيما عدا تلك الأسفار كان ابن أبي الضياف من الأعوان الذين اعتمد عليهم الباي اعتمادا خاصا واستعان بهم على تدبير شؤون البلاد. وكان من جلسائه الذين لا يخفي عنهم في كثير من الأحيان إشكال الأمور عليه وتردده في حلّها. وقد أوكل اليه الاهتمام ببعض شؤون الدولة وبأخرى ذات طابع خاص، فالتمييز بين الميدانيين العام والخاص لم يعتده حكام تونس في ذلك العصر. وإذا كانت حياة أفراد الأسرة المالكة لها دائما صبغة سياسية، لا نستغرب ان نرى المؤرخ يتحدث مع أحمد باي عن تفاصيل تتعلق بزواج أخت هذا فيسارّه الباي بذكر الأسباب التي جعلته يختار لها زوجا خارج وسط المماليك خلافا للعادة المتبعة في تزويج بنات البايات الحسينيين (54).

وكانت حياة الأمير الخاصة وحياة أقاربه وأفراد حاشيته خاضعة الى أوامر الدين والى نواحيه مثل حياته العامة. فتعرض له يوميا مسائل تتصل بأحكام الشرع في الأحوال الشخصية وفي الأعمال التي ينوي الباي القيام بها. وهي مسائل يوكل الى خريجي جامع الزيتونة من الكتاب الاهتمام بها. وقد اشتهر ابن أبي الضياف باطلاعه على المصادر الفقهية، فعندما أصبح في الواقع كاتب الباي المقدم على غيره من الكتاب كان من الطبيعي ان يطالب بالبحث عن أجوبة لهذا النوع من المسائل. وأصبح الوساطة بين الباي والعلماء من مشائخ الزيتونة ومن أعضاء المجلس الشرعي (55)، ففكرت تدخله لديهم في مناسبات لم يذكر جميعها في تاريخه. فمما ذكر فيه الترتيب الأحمدي للدروس بالجامع

(54) «الانحاف» ج 4، ص.170.

(55) وكان الباي يسأله أحيانا عن سيرة بعض أصحاب المناصب الشرعية (انظر

«الانحاف» ج 8، ص.166).

الأعظم الذي حرره ابن أبي الضياف. وقد ذكر هذا الأخير أيضا انتقاله مرتين في موكب فخم الى جامع الزيتونة، المرة الأولى في 20 ذي الحجة 1255 / 24 فيفري 1840 ليلبغ رئيس الافاء بالمذهب المالكي بمحضر المجلس الشرعي المجتمع أمام المحراب، الرسالة التي يمنح بها الباى فقهاء المالكية مرتبا مساويا لمرتب الحنفية (56)، والمرة الثانية ليسلم الى العلماء من المذهبين الكتب التي أوقفها الباى على خزانة الكتب الأحمدية التي أنشأها بالجامع الأعظم (57).

وقد كان تدخله لدى العلماء في مناسبات أخرى أصعب وأقرب الى السرية. ومن ذلك زيارته بأمر من الباى للشيخ ابراهيم الرياحي حتى يتحصل منه على تجريح قاضي غار الملح محمد العنابي الذي احتفى بقنصل الانقليز على اثر مظلمة أصابته من صالح شيبوب أحد المقربين الى الباى. ولم يستجب الشيخ لتدخل كاتب السرّ بل استنكره واعتبره مناورة لاشراكه في مظلمة (58)، هكذا لم يكن ابن أبي الضياف دائم النجاح فيما يكلف به من مهام، ولم تكن هذه المهام دائما محببة الى نفسه.

وكان بعضها صعبا. ومن هذا القبيل ما قام به في اسطنبول وسبق ذكره وأيضا ما طلبه منه محمد باي ابن عمّ أحمد باي وولي عهده من ابلاغ الباى استعفاءه من الخروج بالمحلة لاستخلاص الضرائب، وذلك الخروج من خصائص ولي العهد. فاستعفاء محمد باي منها فيه معنى سياسي خطير، وقد حاول كاتب السرّ تلافي هذا المشكل السياسي بالتوسط بين الباى وابن عمه، لكن من دون جدوى (59).

(56) «الانحاف»، ج 4، ص.35.

(57) «الانحاف»، ج 4، ص.49 — 50.

(58) «الانحاف»، ج 4، ص.117 — 118. انظر أيضا في «الانحاف»، ج 8، ص.128، كيف رفض قاض حنفي الاذن بتعويض وقف. وقد ناب ابن أبي الضياف عن الباى في هذه القضية ممثلا لما يقتضيه الشرع في أمثاله.

(59) «الانحاف»، ج 4، ص.114 — 115.

واضطر «نبذ باش كاتب للخدمة» ابن أبي الضياف الى أن يقوم مقامه وأن يقدم دورياً أزمّة الحسابات الى الباى. وبذلك نشأ نوع من التضامن بينه وبين الوزير خزنة دار وأعوانه. ألا أنه لم يتردد في تنبيه الباى الى مخالفة بعض الوثائق لما جرت به العادة (60). وقد تسببت مظالم «اللازمة» آخر دولة أحمد باى في نقص من مداخيل الدولة باعراض الناس عن زراعة أراضيهم. فلقت ابن أبي الضياف النظر الى ذلك لكنه «لم يستحسن» منه (61)، كما لم يستحسن منه في مجلس من مجالس الباى «تهويل أمر المصروف» (62).

وفي «الاتحاف» جملة رويت عن الباى تدلنا على أهمية الدور الذي كان لابن أبي الضياف في دولته ولثقة الأمير به. فقد دعت الأمير ظروف سياسية جديدة وبعض الندم على ما صدر منه في السنوات الأولى من توليه الحكم الى أن يبدل في السنوات الأخيرة أسلوب رسائله للسلطان، فاستهل كلامه لكاتبه في هذا الموضوع بقوله: «أيها الشيخ أنت لساني الذي أتكلم به خارج الحاضرة...» (63) لكن ابن أبي الضياف لم يخف عنا أن الحكم المطلق يقتضي من أمثاله أن لا يقولوا إلا ما يرضي الملك. وفي ذلك تقييد لنشاطه لديه مهما كانت ثقة الباى به.

كان لتولي محمد باى أثر في حياة ابن أبي الضياف الادارية. فقد حافظ على لقب «كاتب السر» (64) ومهامه. لكن الباى الجديد لم يكن يشعر بميل

(60) «الاتحاف»، ج 4، ص. 149.

(61) «الاتحاف»، ج 4، ص. 146.

(62) «الاتحاف»، ج 4، ص. 147.

(63) «الاتحاف»، ج 4، ص. 143 — 144.

(64) في الأمر الذي أنشأ اللجنة المكلفة بشرح «عهد الأمان» اقترن اسم أحمد بن أبي الضياف بـ«كاتب سرنا» («الاتحاف»، ج 4، ص. 247).

كبير الى الجماعة التي كانت تحيط بابن عمّه وسلفه وبعد قليل من التردد (65) أبقي أبرز أعوان أحمد باي في مناصبهم إلا أنه وجههم في ميادين مختلفة توجيها اعتبره جديدا واصطفى لمشورته رجالا كانوا مقرّبين اليه، ومنهم صهره شيخ الاسلام محمد بيرم الذي أصبح مستشاره (66) في قسم من المسائل التي كان أحمد باي يعتمد فيها على ابن أبي الضياف مثل علاقته بالباب العالي وبالذول الاسلامية الأخرى وفي النطاق الداخلي صلات الباي برجال الشرع وبالعلماء. فحرر محمد بيرم الرابع عددا من الوثائق الرسمية كالنص الذي ضبط اجراءات الأحكام في الدار التي عينها الباي مقرا للمجلس الشرعي (67) بعد أن «كانت ديوان جند الترك»، وكالرسالة التي بعثها الباي لسليمان المغرب يخبره فيها بتولية الحكم. وهي رسالة نقل ابن أبي الضياف نصها دون أن يذكر محررها (68) ويحتاج قارئ «الاتحاف» الى التأمل فيما قاله مؤلفه عن بعض

(65) يقول محمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.9، انه كان ينوي عزل مصطفى خزنه دار، لكنه أبقاها بعد تدخل اسماعيل السنّي الملقح لفائدته. وبالعكس كان مصطفى صاحب الطابع متجاهرا بنقده لمصطفى خزنه دار («الاتحاف»، ج 4، ص.188).

(66) عن اهتمام الباي بما يشير به عليه انظر «الاتحاف»، ج 4، ص.194 وج 8، ص.125. وعن الدور الذي كان لبعض الفقهاء لدى الباي انظر «الاتحاف»، ج 4، في اماكن متعددة وفي ص.196 وما بعدها على الخصوص.

(67) «الاتحاف»، ج 4، ص.220 — 223. وفي ص.223 اشارة الى أن مضمون هذا النص «حصر الرئاسة في كبير علماء الحنفية، وقد كان لكبير المالكية في جماعته رئاسة».

(68) وقد ذكره محمد النيفر في «عنوان الأريب»، ج 2، ص.118، وقد أضاف تعليقا يحتاج في نظرنا الى شيء من التصحيح : فالرسالة المذكورة ليست «اجابة» ولا يمكن أن ينسب الى ابن أبي الضياف انه «أحجم عن الجواب» اذ قد سبق له أن حرر رسالة في غرض مماثل يوم تولي أحمد باي («الاتحاف»، ج 4، ص.13) وهي رسالة اطلع عليها محرر رسالة محمد باي واقتبس منها.

قرارات الباي وعن بعض مواقف شيخ الاسلام ليحس بشيء من الامتعاض في كلام المؤرخ. وقد نقلت لنا مصادر متأخرة (69)، لكنها متأثرة باشاعات راجت بين العلماء، النقد الذي وجهته تلك الأوساط الى كاتب سرّ أحمد باي والذي يمكن أنها كانت سببا في بعض التضييق في مشمولات نظره بعد وفاة هذا الباي : فقد اتهموا ابن أبي الضياف باعانة الباي على عدم التقيد بالسنن المعتادة في تعيين رجال الشرع وبأنه دله على قاضي الكاف أحمد بن الحسين عندما كان الباي يبحث بعد وفاة الشيخ ابراهيم الراهي عن خلف له في رئاسة الافتاء بالمذهب المالكي لا يكون من أعضاء المجلس الشرعي بتونس. وتلك اشاعات نتج عنها عدم الرضى عن ابن أبي الضياف لكثرة تدخله في شؤون التعليم وفي ترقية رجال الشرع، وآل ذلك الى شيء من تقلص نفوذه في أوائل دولة محمد باي.

لكن حدثا هاما حدث بعد قليل وجعل كاتب السر لا يهتم بذلك التقلص، بل أعاد اليه دورا سياسيا هاما ومكّنه من أن يبذل نشاطا ذا بال. فقد اضطر محمد باي بعد تجاوزات هي من طبع الملك المطلق أن يرضي قناصل الدول الأجنبية باصدار «عهد الأمان» الذي يمنح سكان البلاد حقوقا تكون أساسا لدستور (70). ولتحرير هذا الدستور عين الباي لجنة أصبح ابن أبي الضياف من بين أعضائها الوحيد الذي له تكوين فقهي كاف، لأن المفتين والقضاة أسرعوا

(69) انظر «عنوان الأريب»، ج 2، ص ص. 102 و 131.

(70) «الاتحاف»، ج 4، ص. 231 وما بعدها. وقد تحركت الدول الأجنبية بمناسبة قضية اليهودي باتو سفاز (انظر كتاب قانياج، «أصول الحماية...» النص الفرنسي، ص. 71 وما بعدها). وابن أبي الضياف — لاطلاعه على ما تم بتركيا وعلى ما تضمنته بعض الكتب ولتفكيره في الموضوع — كان من التونسيين القليلين الذين أدركوا اذاك القيود التي يدخلها الدستور على حكم البايات ونبه الباي اليها («الاتحاف»، ج 4، ص. 239). وطلب ان لا يتحمل وحده مسؤولية تحرير ما كلف بتحريره («الاتحاف»، ج 4، ص. 240).

بالاستقالة منها (71). وقد احتفظ (72) بمسودات اللوائح التي قدمت الى اللجنة : وهي مكتوبة بخط ابن أبي الضياف وتدل على أنه هو الذي كان يقترح النص الذي تناقشه اللجنة وانه كان يعيد صياغته بعد الاستماع الى ملاحظات الباي والى ملاحظات أعضاء اللجنة (73). فكان نشاط ابن أبي الضياف في هذا الميدان وافرا وأقبل عليه باقتناع وحماسة جعلاه يسهر الليالي ويتعرض الى نقد أحد جلسائه الذي أجاب عن لومه له بأن نام وترك كاتب السر ساهرا فقال : «حق لمن يأتي بدين جديد أن يسهر !».

وبنفس الاقتناع شارك ابن أبي الضياف بعد صدور «القانون» أي الدستور في أعمال المجلس الأكبر وكان عضوا فيه. ونشعر من خلال «الاتحاف» بغضب المؤرخ على غالب أعضاء ذلك المجلس لقلّة عنايتهم ونزوعهم الى الموافقة والتقليد. ومهما ذكر من مساوي هذا المجلس فقد شمل ثلث من الأعضاء الذين عارضوا أحيانا مقترحات الوزير مصطفى خزنه دار، وفي بعض الظروف نجد من بينهم ابن أبي الضياف (74).

وفي صفر 1276 / سبتمبر 1859 توفي محمد باي وخلفه أخوه محمد الصادق باي (75) فابقى دون كبير تغيير رجال الدولة في مناصبهم (76). وكانت

(71) «الاتحاف»، ج 4، ص ص. 247 — 249. وقد لام ابن أبي الضياف الفقهاء على موقفهم هذا «الاتحاف»، ج 4، ص ص. 248 و249 وج 1، في أماكن متعددة، وج 5، ص. 17 و38).

(72) في خزانة الدولة التونسية بلا ترتيب.

(73) وفقا لما أشار اليه في «الاتحاف»، ج 5، ص. 17.

(74) تدل على ذلك محاضر جلسات المجلس المحفوظة في خزانة الدولة. وقد اطلعنا على الاضامتين عدد 4 وعدد 491. وعلى سبيل المثال، عارض ابن أبي الضياف مقترح الوزير أن يقوم ختم الأمين مقام الامضاء بالنسبة الى الأمين (عدد 4 : في 23 شوال) وفي 20 قعدة (عدد 35) ضم صوته الى المطالبين بتحمل الدولة نفقة طعام المسجونين بسبب الديون. الخ...

(75) «الاتحاف»، ج 4، ص. 264 وج 5، ص. 11.

(76) «الاتحاف»، ج 5، ص. 13.

لابن أبي الضياف في أوائل هذه الدولة منزلة رفيعة ودور ممتاز. فهو الذي قرأ في موكب البيعة العامة التي انتظمت يوم 25 صفر 1276 / 24 سبتمبر 1859، خطبة الباي التي يقسم فيها على الالتزام بما جاء في «عهد الأمان» (77). وهو الذي حرر الرسالة التي أخبر بها الباي «أهل المجلس الشرعي» بأنه «أرجع سائر أوامر الشهادة... بالحاضرة وأعمالها» للعدول الذين سبق لأخيه وسلفه ان عزلهم (78). وحرر أيضا الرسالة التي أخبر الباي بها السلطان العثماني ببيعة الناس له وطلب — حسب العادة — فرمان الولاية (79). واليه أسندت — في موكب مشهود انتظم في 3 صفر 1277 / 19 أوت 1860 — مهمة قراءة «القانون» أي الدستور وقائمة أسماء أعضاء المجالس التي انشئت بمقتضاه (80).

وفي 12 جمادى الأولى 1277 / 26 نوفمبر 1860 جمع الباي أعضاء المجالس «في البيت الكبرى بياردو» وقرأ خطبة الباي بالمناسبة منشئها «الوزير الكاتب» محمد العزيز بوعتور (81). وكان على ابن أبي الضياف أن ينشئ خطبة أخرى وهي التي القاها خير الدين نائب رئيس المجلس الأكبر أمام الباي في موكب موال. كما كلف بتحرير ملخص لمضمون القانون ليعث «لسائر جهات المملكة» (82). لكن خطبة الباي في موكب 14 شوال 1277 / 23 أبريل 1861 الذي حلف فيه و«استحلف وزراء وأعضاء المجلس الشرعي... على اتباع القوانين» كانت من انشاء محمد العزيز بوعتور ومن إلقائه (83).

(77) «الاتحاف»، ج 5، ص. 12 — 13.

(78) «الاتحاف»، ج 5، ص. 14.

(79) «الاتحاف»، ج 5، ص. 18 — 19، بتاريخ 18 ربيع الثاني 1276 (14 نوفمبر 1859).

(80) «الاتحاف»، ج 5، ص. 33 — 38.

(81) «الاتحاف»، ج 5، ص. 43.

(82) «الاتحاف»، ج 5، ص. 50 — 55.

(83) وذلك يوم 14 شوال 1277 / 23 أبريل 1861. انظر «الاتحاف»، ج 5، ص. 56 وما بعدها.

فكأن كثرة أشغال ابن أبي الضياف أعطت فرصة للباي حتى يعوضه في عدد من المهام بالعزیز بوعتور، الذي كان مقربا من الباي وكتب له قبل ذلك في المحلّة عندما كان «باي الامحال» فاعجبته منه كفاءته وطاعته. ووقع التمهيد للاستعاضة عن ابن أبي الضياف في قسم من المهام باطلاق لقب «كاتب السر» على غيره. فبعد أن كانت الوثائق الأولى المحررة أيام الصادق باي وعلى لسانه تلقب ابن أبي الضياف بـ«كاتب سرنا» أصبحت بعد ذلك تصفه بـ«كاتب سرّ الدولة» وفسح بذلك المجال لوصف العزیز بوعتور بـ«كاتب سرّ الملك» (84). وكان ابن أبي الضياف قد اعتبر هذه الألقاب مظهرا من مظاهر «التوسع» الذي لوحظ بعد صدور «القانون» في «الأسماء والخطط» والذي لم يزد تقدما (85). وهو نفسه يلقب أحد مساعدي مصطفى خزنه دار — وهو محمد البكوش — بـ«كاتب سرّ الوزير» (86). لكنه فطن الى ما بيت له عندما توفي الباش كاتب محمد الأصرم في 20 شوال 1277 / 3 ماي 1861 فعين بعد أيام محمد العزیز بوعتور خلفا له وأسند وظيف كاهية باش كاتب الى كاتب أقل شهرة من بوعتور هو محمود بوخريص. وبذلك لم يبق لابن أبي الضياف دور كبير في دواوين الدولة. ولا بد أنه أحس بمرارة الخيبة وان لم يصرح بها. فقد ذكر في «الاتحاف» (87) وفاة محمد الأصرم، لكنه لم يذكر تعيين خلفه. واذا ما جره الحديث الى ذكر اسم محمد العزیز بوعتور فيضيف اليه ضروبا من المدح وألقابا مختلفة ألا لقب باش كاتب.

وعن وفاة «شيخ الدولة» ورئيس المجلس الأكبر مصطفى صاحب الطابع في آخر شوال 1277 / 19 ماي 1861 (88) وعن تطبيق ما جاء بالدستور انجر

(84) «الرائد» عدد 25 (الاربعاء 10 رمضان 1277 / 19 مارس 1861): أمر

بانشاء لجنة لبحث قضية تتعلق بخليفة أهل جربة يشارك فيها كاتبان.

(85) «الاتحاف»، ج 5، ص. 26.

(86) «الاتحاف»، ج 5، ص. 44.

(87) «الاتحاف»، ج 5، ص. 63.

(88) «الاتحاف»، ج 5، ص. 64.

توزيع جديد للمناصب العليا. وفي 15 ذي الحجة 1277 / 24 جوان 1861 أحدثت لجنة لفصل القضايا بين التونسيين والأجانب سميت بـ«المجلس الوقتي» (89) لأن القناصل ومنظورهم رفضوا الاحتكام الى المجالس التونسية الجديدة. وعين ابن أبي الضياف لرئاسة هذه اللجنة بعد أن وقعت ترقيته الى رتبة «أمير أمراء» ومنح لقب «وزير». ولم تكن رئاسة «المجلس الوقتي» من الوظائف المحفوفة بالراحة والريح. وقد وصف ابن أبي الضياف مدة اضطراره بها بأنها كانت «محنة» (90). ولم يقبل عدد من القناصل — وفي مقدمتهم قنصل فرنسا — ان تعرض على هذا المجلس القضايا التي يكون منظورهم فيها مدعى عليهم، بل تمسكوا بما اعتادوه من فصل تلك القضايا بأنفسهم (91) ورفض منظورهم التقدم الى تلك المحاكم اذا ما دعوا اليها ورفضوا الادلاء بالوثائق المطلوبة منهم (92). فالإيطاليون مثلا — ومنهم عدد فروا من بلادهم بعد اقتراف بعض الجرائم أو المخالفات — لم يكونوا أقل الناس اثارا للمشاكل في هذا الميدان (93).

وفي جمادى الأولى 1279 / أكتوبر — نوفمبر 1862 استقال خير الدين من منصبه فاضطلع مصطفى خزنه دار بنفسه برئاسة المجلس الأكبر وعين ابن أبي الضياف نائبا ثانيا للرئيس (94). وكانت استقالة خير الدين قد شملت وزارة البحر مع رئاسة المجلس الأكبر، واستقال أيضا مصطفى باش آغة من وزارة الحرب (95). فأجريت تغييرات مكنت مصطفى خزنه دار من أن يجمع الى

(89) «الانتحاف»، ج 5، ص. 66 وما بعدها.

(90) «الانتحاف»، ج 5، ص. 106.

(91) «الانتحاف»، ج 5، ص. 68 وما بعدها.

(92) «الانتحاف»، ج 5، ص. 78.

(93) «الانتحاف»، ج 5، ص. 77.

(94) «الانتحاف»، ج 5، ص. 96. بقي خير الدين عضوا في «المجلس الأكبر» وفي «المجلس الخاص».

(95) «الانتحاف»، ج 5، ص. 95 — 96.

رئاسة المجلس الأكبر والى الوزارة الكبرى وزارتي «العمالة» (أي الداخلية والمال) والخارجية واستعان بمديرين ومستشارين (96). ففي خزينة الدولة التونسية وثائق (97) ذكر فيها ابن أبي الضياف مع الاشارة الى أنه كان مستشارا للخارجية (98) لكننا لا نجد أثرا لنشاط كبير له في هذا الميدان وكل ما نستنتجه من تلك الوثائق هو أنه كان يعتبر حتى عام 1867 من كبار موظفي الدولة. وكان من أعضاء «المجلس الخاص» الذي كان الباي يجمعه من حين الى آخر. أما المجلس الأكبر وبقية المجالس ومؤسسات الشورى فقد تعطلت بعد ثورة 1864. وفي مدة تلك الثورة ذكر ابن أبي الضياف في قائمة الوزراء وأصحاب المناصب الذين طلب قنصل فرنسا دي بوفال اقضاءهم (99) وذلك يدل على أنه اعتبر إذاك من أصحاب النفوذ. لكننا لا نجد بعد اخماد الثورة الآ اشارات قليلة لاجتماعات دعا الباي إليها ابن أبي الضياف مع غيره من أصحاب الوظائف ليخبرهم بقرارات خطيرة أو ليستطلع رأيهم في اجراء عزم عليه. فحضر اجتماع 7 جمادى الثانية 1284 / 5 أكتوبر 1867 الذي التأم اثر تنفيذ الحكم بالقتل على اسماعيل السنني وعلي رشيد. وقد أشار في «الاتحاف» الى اجتماعات أخرى تمت بعد ذلك، الآ أنه — حسب ما يبدو — لم يحضرها،

(96) «الاتحاف»، ج 5، نفس الصفحة، و«صفوة الاعتبار»، ج 2، ص. 23. حيث قدرت الجرايات التي اجتمعت بذلك لمصطفى خزنة دار. انظر كذلك كتاب قانياج «أصول الحماية» (النص الفرنسي) ص. 203.

(97) هي وصلات أمضاها — نيابة عن ابن أبي الضياف — مساعدوه (خزينة وثائق الدولة التونسية، صندوق 201، اضمامة : 16).

(98) كان الجنرال حسين قد استقال «لأسباب صحية» من هذا الوظيف في 12 شوال 1277 / 21 أبريل 1861 م.، وعوض به فرحات الذي خرج منه في فيفري 1862 قبل أن يقتل على طريق الكاف في 16 أبريل 1864. وكان مصطفى خزنة دار قد عين في نفس الوزارة «كاهية مدير» اسمه الياس مصلي وكان يدير الأمور بواسطة هذا الأخير (انظر قانياج، المصدر المذكور، ص 85 و 189) و«الاتحاف»، ج 6، ص. 109.

(99) «الاتحاف»، ج 5، ص. 155.

الى أن انعقد في 26 ذي القعدة 1286 / 27 فيفري 1870 اجتماع شاهده وكان فيه قاسيا على الباي. ولنا أن نفترض أنه — ابتداء من أواخر سنة 1864 — أبعد تدريجيا عن مباشرة الأمور وصار — بصورة أقل وضوحا مما وقع لغيره — من المغضوب عليهم. ومن سنة 1864 تقلص نشاطه وقلت موارده.

وفي جمادى الأولى 1286 / سبتمبر 1869 تولى خير الدين رئاسة اللجنة المالية الدولية وفي جانفي 1870 عين «وزيرا مباشرا»، ففتح في وجه ابن أبي الضياف أبوابا جديدة من النشاط : فعين في ربيع الأول 1286 جوان 1869 عضوا في اللجنة التي كلفت بمراجعة حسابات أحمد زروق (100) وفي جمادى الأولى 1287 / عين مستشارا للقسم الثالث من الوزارة الكبرى (101) واستقال ابن أبي الضياف من هذا الوظيف في ذي القعدة 1288 / جانفي — فيفري 1872 لأسباب صحية ألا أنه احتفظ بجريته وفي ذلك مظهر لعناية خاصة به (102)، واشترى خير الدين منه كتبه واطافها الى المكتبة الصادقية التي أحدثها بالجامع الأعظم. ومما أدخل السرور على ابن أبي الضياف أن رأى خير الدين يتولى في عام 1873 الوزارة الكبرى ويواصل السياسة التي بدأها والتي كان المؤرخ الشيخ يتبعها من خلال مقالات «الرائد». وقد وجد في ذلك ما سلاه في آخر سني حياته التي انتهت في 17 شعبان 1291 / 29 أكتوبر 1874.

(100) «الانحاف»، ج 6، ص. 139.

(101) كان هذا القسم — الذي كانت مشمولاته عدلية — قد انشئ خصيصا ليسند الى ابن أبي الضياف، فادمج بعد استقالته مع القسم الثاني.

(102) وان كان هذا الاجراء قد سبق ما يشبهه في تاريخ الدولة الحسينية واستفاد منه والد المؤرخ في آخر حياته والقرار المتعلق بابقاء جزية أحمد بن أبي الضياف محفوظ في خزينة وثائق الدولة (الدفتر عدد 2756، الرسالة عدد 406، بتاريخ 24 قعدة 1288 هـ).

2 - آثار ابن أبي الضياف

ان آثار ابن أبي الضياف الباقية حتى الآن تشمل تاريخه والمكاتيب التي حررها بأمر البايات الذين عاصروهم وأشعارا جمع محمد السنوسي قسما منها في كتابه «مجمع الدواوين التونسية» (103) ورسائل تتصل بمواضيع مختلفة. وقد سبق أن ذكرنا «الأسئلة من تلقاء أوروبا وأجوبتها» ونبهنا الى أهميتها (104) وأشرنا أيضا الى فتاوى مختلفة استصدرها من رجال الشرع التونسيين لفائدة أحمد باي (105). والاسئلة التي وجهها للتحصيل على تلك الفتاوى تدل على اطلاعه على دقائق الفقه كما توحى أحيانا بأجوبة توافق غرض الباي. وهي تكشف عن تفتح وتسامح لم يعتدهما الناس في ذلك العصر. ومن هذا القبيل تدخل ابن أبي الضياف وتقريره الذي قدمه الى المجلس الأكبر في جلسة 21 ذي القعدة 1277 / 30 جوان 1861 مطالبا بتمثيل اليهود التونسيين في ذلك المجلس والذي نشره وترجمه الى الفرنسية مع تقرير معاكس من تحرير الجنرال حسين، المستشرق ليون برشي Léon Bercher⁽¹⁰⁶⁾.

(103) الذي أُلّف قبل وفاة ابن أبي الضياف، وعنه نقلت ترجمته المنشورة في «الرائد» بتاريخ 23 شعبان 1291 / 14 أكتوبر 1874. والصفحات المتعلقة بابن أبي الضياف من «مجمع الدواوين» لا توجد في الأجزاء الثلاثة المخطوطة والمحفوظة في دار الكتب الوطنية بتونس (وكانت قبل ذلك بمكتبة الجمعية الخلدونية). ولابن أبي الضياف اشعار مروية في كتاب «الاتحاف»، ج 4، وفي «عنوان الأريب»، ج 2، ص. 131 — 133.

(104) في الباب الثالث.

(105) انظر ليون برشي (Léon Bercher) «على هامش عهد الأمان» (En marge du Pacte Fondamental) في المجلة التونسية (Revue Tunisienne) السنة 1939، ص. 67 — 86.

(106) انظر دراستنا للمخطوطات في طالع تحقيقنا للباب السادس من «الاتحاف» (دولة أحمد باي) ط. أولى، تونس 1971.

ومهما أفادتنا الآثار المذكورة أعلاه لمعرفة آراء ابن أبي الضياف وآراء معاصريه فهي لا تتجاوز المنزلة الثانوية بين آثار هذا المؤرخ ولم يكن لها من الشهرة ومن الأهمية ما كان لتأليفه التاريخي «اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان». وقد بلغنا هذا التأليف في مخطوطات متعددة تشمل عادة أربعة مجلدات كبيرة وقد طبع في تونس طبعة أولى في ثمانية أجزاء نشرت بين 1963 و1966. وليست هذه الطبعة علمية نقدية وإن قدم لها بدراسة وجيزة لقسم من المخطوطات وأشارت من الجزء الثاني الى اختلاف النص في بعضها وقد اعتمدت أصلا المخطوط الذي كان محفوظا بـ«الجمعية الخلدونية» في تونس، لكنها لا تغني القارئ عن الرجوع الى ذلك المخطوط لأنها لا تميز بين النص الأصلي وبين الإضافات التي كتبت على الهوامش. وبهذا الإهمال لا يتمكن المطالع من التفطن الى وجود صنفين من المخطوطات (107).

وقد نقل محمد القروي — الذي كان حوالي عام 1922 مديرا لخزينة وثائق الدولة التونسية — على هامش مخطوط الاتحاف الذي كان يملكه، انه عثر على وثيقة بخط المؤلف يذكر فيها انه ابتداء تأليف الكتاب «يوم الاربعاء 18 رجب 1278 / جانفي 1862. والحوادث المذكورة في «الباب الثامن» من التاريخ كآخر الوفيات المشار اليها في المجلد الرابع من المخطوطات كلها مؤرخة بسنة 1872/1289، غير أن النص المثبت في آخر الباب الثامن من التاريخ هو ابتداء من ربيع الأول 1286/جوان جويلية 1870 وانتهاء عند سنة 1872/1289 — 1873 مجرد تلخيص، في صفحة، للأخبار التي تضمنتها أعداد الرائد التي صدرت في تلك الفترة من الزمن.

يمكن اذن أن نعتبر أن تحرير «الاتحاف» دام من عام 1278 / أوائل 1862 م. الى عام 1289 / 1872 وان المؤلف بدأ قبل ذلك بجمع الأخبار

(107) تشغل «المقدمة» جزئين من طبعة تونس الأولى (الأول والثاني) وتشغل الأبواب الثمانية أربعة أجزاء (من الثالث الى السادس) وتشغل «الخاتمة» الجزئين السابع والثامن.

التي رواها فيه. وكان المؤلف ينوي أن يعنون كتابه بـ«عقود الجمان...» مشيراً بذلك إلى تقسيمه إلى «عقود» وهو ما بقي أثره في «العقدين» اللذين اشتملت عليهما مقدمته.

أما العنوان الذي وقع عليه آخر اختيار وهو «اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان». فـ«أهل الزمان» عبارة تقابل فيها بالمعنى والقافية «عهد الأمان» الذي شارك المؤلف في تحريره والذي خصه بعناية كبيرة وصفحات كثيرة من تاريخه. فابن أبي الضياف يدعو مواطنيه في أماكن متعددة من كتابه إلى مراعاة «حال الوقت». و«الملك المقيد بقانون» هو أحب نظم الحكم إليه لأنه النظام العصري للدول.

والتذكير بالغاية التي رمى إليها المؤلف تمكنتنا من فهم رسم الكتاب. فهو يبدأ بمقدمة طويلة تنقسم إلى قسمين سمي كل منهما «عقدا» ثم يشمل ثمانية «أبواب» و«خاتمة».

وقد يستغرب القارئ توزيع مادة الكتاب وبصورة خاصة الطول المفرط للـ«مقدمة» (108). ولا يمكن أن نفسر هذه الظاهرة بالنسج على منوال ابن خلدون إلا بالنسبة إلى «العقد الأول» (109) من تلك المقدمة وهو عقد يبسط فيه ابن أبي الضياف آراءه في «الملك» وينقل أحيانا عن مؤلف «كتاب العبر». أما «العقد الثاني» — وهو أطول من الأول بكثير — (110) فهو حسب عبارة المؤلف «إمام» بتاريخ إفريقية وتونس من الفتح الإسلامي إلى وفاة رابع البايات الحسينيين. وهذا «الإمام» يعتمد النقل وتكثر مادته كلما اقترب المؤلف من عصره. ولم يقصد هذا «الإمام» لذاته وإنما اعتبره المؤلف «أساسا» لما سليله، لأن الأحداث التي شملها قد اهتم بها مؤرخون سبقوا

(108) «الاتحاف»، ج 1، ص 6 إلى 77.

(109) «الاتحاف»، ج 1، ابتداء من ص 78، وكامل الجزء الثاني.

(110) «الاتحاف»، ج 1، ص 3، ويضيف المؤلف «وغيرهم»، ولم يذكر الصغير بن

يوسف لخروج تأليفه عن قواعد الفصاحة.

مؤلف «الاتحاف». ويذكر ابن أبي الضياف منهم ولي الدين بن خلدون والزركشي وابن أبي دينار والوزير السراج وحمودة بن عبد العزيز والباجي المسعودي (111). ويذئ ابن أبي الضياف بايجاز رأيه في كتي المؤلفين الأخيرين فيقول عن حمودة بن عبد العزيز : «...ان كتابه في أخبار مخدومه... الباشا علي باي الحسيني... وذكر غيره استطرادا وانتهى بانهاء دولته، فهو أشبه بالمديح». أما كتاب «الخلاصة النقية» للمسعودي الذي ينتهي عند دولة المشير أحمد باي فهو : «عقد نفيس» وأسلوبه «معجب وجيز، مصوغ من البلاغة صوغ الأبريز». ورغم مزايا هذا الكتاب بقيت الحاجة «الى اطناب ربما استحسن في هذا الباب» أي الى تاريخ مطول لما جرى من أحداث بتونس في العصر القريب من زمن المؤلف. وقد دعت «رياح الوطن» ابن أبي الضياف الى الاقدام على هذا العمل (112).

فغاية مؤلفنا كتابة الحلقة الأخيرة من تاريخ افريقية وتونس واكمال ما تناوب المؤرخون السابقون على انجازه. وينقل مثلهم أو يلخص كتب من تقدموه ولا يأتي بالجديد الطريف إلا ابتداء من التاريخ الذي يقفون عنده أي آخر دولة علي باي الذي ألف «الكتاب الباشي» للتنبؤ بأعماله.

وظهرت بعض الجدة والطرافة في الوثائق التي اعتمد عليها ابن أبي الضياف وفي أسلوب عرضه للأخبار عندما بدأ في تاريخ البايات الحسينيين فخصهم ببسطات مطولة نقل غالب تفاصيلها عن الكتب المتقدمة لكنه أيدها أحيانا بما سمعه عن شهود عيان أو بما وجدته في بعض الوثائق الرسمية (113). وقد يلخص

(111) «الاتحاف»، ج 1، ص.3.

(112) من ذلك في ج.2، ص.105 : نقل عن اسماعيل التميمي الذي يروي عن شاهد عيان. وص.119 : رواية عن اسماعيل التميمي أيضا وعن الشيخ الأبي، وص.173 (دولة علي باي) تؤيد دفاتر الخراج ما روي عن اسماعيل التميمي.

(113) مثلا في «الاتحاف»، ج 2، ص.116. وعلى طريق الكتاب الباشي. ينقل عن «بشائر أهل الإيمان» لحسين خوجة («الاتحاف»، ج 2، ص.98). وقد ينقل عن «المشرع الملكي» للصغير بن يوسف («الاتحاف»، ج 2، ص.145).



ابن أبي الضياف ما جاء في مصادره من تاريخ القرون الأولى بعد الفتح الاسلامي ويعبر أحيانا عن رأيه فيما يروي لكن تصرفه في أخبار الحسينيين بالمقابلة والنقد والتعليق أكثر. وينقل في هذا القسم من تاريخه حكايات ونوادير ما زالت جارية على ألسن الناس ويردونها بالخواطر التي توحىها اليه. ومعظم ما يروي في هذا القسم منقول عن «الكتاب الباشي» (114) إلا أنه ينسب الى سكوت هذا المصدر عن غالب أعمال علي باشا الباي الثاني من الحسينيين والى تحامل ابن عبد العزيز عليه ارضاء لمخدومه علي باي بن حسين. وهذا النقد وما يحكيه ابن أبي الضياف من نوادر كله يضيفي على ما يرويه من أخبار حيوية أكبر مما نجد في مصادره (115).

ومن دولة الباي الحسيني الخامس، حمودة باشا، يتضمن «الاتحاف» أخبارا لم يسبق اليها، وتتعدد مصادره. فابن أبي الضياف ولد في أيام هذا الباي ولاقى في طفولته عددا من الرجال الذين تحدث عنهم. وشارك أبوه في احداث هامة كثيرة فأفاد ابنه بذكرياته وبعض الوثائق التي احتفظ بها وخاصة بعض دفاتر الحساب. وتلقى المؤرخ أخبارا أخرى من أفواه أساتذته وكانت أيام حمودة باشا هي أيام بروزهم واتصلوا بالباي وبكبار أعوانه وخاصة بوزيره يوسف صاحب الطابع. فأكثر أخبار هذا الباي رواها ابن أبي الضياف عن اسماعيل التميمي (116) الذي كان قاضي العاصمة أيام حمودة باشا وعن أحمد

(114) ألا «المشرع الملكي» الذي يلاحظ ابن أبي الضياف عن مؤلفه أنه ألم بأخبار البايات الذين تولوا الحكم و«هو بقيد الحياة». «الاتحاف»، ج 2، ص. 145 — 146.

(115) توفي سنة 1248 / 1832 «الاتحاف»، ج 8، ص. 11 وما بعدها). وقد نقل عنه ابن أبي الضياف تأليفه في تراجم ائمة جامع الزيتونة من ابن عرفة (المتوفى سنة 803 / 1400) الى عصره : انظر «الاتحاف»، ج 7، ص. 61.

(116) توفي سنة 1274 / 1858 (ترجمته في «الاتحاف»، ج 8، ص. 104 — 105).

الآبي (117) الذي كان في نفس تلك الأيام أستاذا واماما بجامع صاحب الطابع. ولذلك كان تاريخ هذا الباي في «الاتحاف» موصوفا بالشمول والدقة يتتبع تفاصيل الأحداث حسب توالي السنوات ويطلعنا على سير الادارة وعلى صلوات الباي بمختلف فئات السكان في العاصمة وفي جهات البلاد. فمن الصفحات الأولى يبين لنا المؤلف الطريقة التي احدثها ذلك الباي في اسناد الخطط بمقابل مالي وعن الأسباب التي دعت الى ذلك وعن الأسلوب الذي طبقت به (118) ويروي لنا المداولات التي دارت بسببها وردود الفعل التي قابلتها ومن خلال ذلك تلوح طابع أعوان حمودة باشا وتنافسهم ومكائدهم وصلاتهم باتباعهم.

وأهم ما في الباب الأول أخبار حروب حمودة باشا. فغزوات أسطول البندقية ذكرت بايجاز، لكن ابن أبي الضياف خصص صفحات متعددة للحرب بين الجزائر وتونس (119) ولخروج محلة تونسية الى طرابلس حيث أعادت حكم آل قرمانلي (120). وعن هذا التدخل نشأت جفوة مع الباب العالي حاول الباي التخفيف منها بارسال هدايا للسلطان، وهي سنة اتبعها البايات الذين خلفوا حمودة باشا (121). ولإبلاغ هدية حمودة باشا سافر على مركب خاص الوزير يوسف صاحب الطابع مصحوبا بوفد كان من أعضائه كاتب الوزير الحاج بالضياف. فأمكن بذلك لابنه أحمد أن يروي لنا بالتفاصيل المنقولة عن شاهد عيان الأحاديث التي جرت مع رجال دولة السلطان والمشاكل التي أثارها اختلاف راية تونس عن علم الخلافة العثمانية والعتاب الذي وجه الى الوفد التونسي وأجابة مبعوثي الباي عنه. وقد تجددت نفس المواقف في سفارات

(117) «الاتحاف»، ج 3، ص. 12 - 13 و 15 - 19.

(118) «الاتحاف»، ج 3، ص. 37 وما بعدها، مع أحداث أخرى.

(119) «الاتحاف»، ج 3، ص. 21 وما بعدها.

(120) «الاتحاف»، ج 3، ص. 27 وما بعدها.

(121) «الاتحاف»، ج 3، ص. 32 - 33.

أخرى يقوم بها بعد ذلك سفراء آخرون منهم ابن أبي الضياف نفسه. ومن الأحاديث التي دارت هذه المرة ومن المواقف التي وصفها المؤرخ يلوح عدم وضوح سياسة البايات وتردد وزراء السلطان بين الحزم والتسامح وكذلك تأثير المصالح الخاصة في المواقف العامة : فاقترح يوسف صاحب الطابع التوسع في الهدايا لتيسير مهمته حسب زعمه وأيضاً ليكسب بذلك فخراً لنفسه. ووزراء السلطان لا يستطيعون التمسك بالحزم بازاء الباي لأنهم يلامون هم أيضاً بعدم التحرك عندما هاجم اسطول البندقية المواني التونسية وأيضاً لأنهم حسب ما نظن كانوا قد قبلوا هدايا مبعوث حمودة باشا.

وقد تظاهر الباي بالامثال لأوامر السلطان واعلان الحرب على فرنسا عندما قام بونابرت Bonaparte بحملته على مصر. لكنه أحاط ذلك الاعلان باجراءات جعلت وضعية الفرنسيين لم تتغير. ولم يخف ابن أبي الضياف ذلك (122)، لكن ما قاله يمكن أن نكملة بالاطلاع على رسائل القناصل التي لا تبقي شكاً فيما ذكر (123). ومن الحوادث الهامة التي حدثت في دولة حمودة باشا ثورة جند الترك وقمع تلك الثورة. ولم يكتف ابن أبي الضياف هنا أيضاً برواية الأحداث بل بسط أصولها وأسبابها (124).

وفسح ابن أبي الضياف المجال للكلام عن تحرك الوهابيين في جزيرة العرب. وقد بعث أميرهم سعود بن عبد العزيز بن سعود (الذي تولى أمرهم من 1803 م. الى 1814 م.) رسالة الى تونس تشرح مذهبهم. وقد أجاب عنها عدد من العلماء بطلب من حمودة باشا. ونقل ابن أبي الضياف نص رسالة الوهابي كاملاً (125) كما نقل أحد الأجوبة التونسية بتمامه، وهو جواب عمر بن قاسم

(122) انظر كتاب بلانتي (Plantet) «مراسلات بايات تونس» (Correspondance des beys de Tunis) ج 3، ص. 382 وما بعدها.

(123) «الاتحاف»، ج 3، ص. 53 وما بعدها.

(124) «الاتحاف»، ج 3، ص. 60 وما بعدها.

(125) «الاتحاف»، ج 3، ص. 64 وما بعدها.

المحجوب (126). وقال : «نذكرها عوض ما أضرنا عنه من المقامات وأشعار التكسب التي لا تفيد إلا التقرب للممدوح» (127). وفي هذا القول إشارة الى حمودة بن عبد العزيز الذي جمع في «الكتاب الباشي» عددا من هذه المقامات والأشعار. وقبل هذا الكلام ردّ ابن أبي الضياف على أقوال الوهابيين الذين اعتبروا التوسل الى الله بركة الأنبياء عبادة، مع أن «ما خرج عن التكاليف الشرعية ليس من العبادة في شيء» وأضاف : «وانما قصد ملكا يريد الحصول عليه بعصبيّة دينيّة» (128).

ويختتم المؤلف هذا «الباب الأول» بفصل طويل عن أخلاق حمودة باشا ضمنه خواطره وأخبارا ونوادير تكشف لنا طباع الباي وسياسته كشفا يوافق الصورة المشرفة لحمودة باشا التي احتفظت بها ذاكرة التونسيين، وهي صورة لم يكتب ابن أبي الضياف بالمصادفة عليها بل زادها بروزا وأثبتها في نص مكتوب يمكن أن يعتبر شاهدا على مدى تأثير التواريخ في آراء الناس في ذلك العصر. وهو تأثير قال عنه حمودة بن عبد العزيز انه أقوى من تأثير قصائد المدح (129). وكانت فضائل الباي تبرز ميل ابن أبي الضياف اليه. وزاد ذلك الميل بعامل الذكرى التي بقيت في نفس المؤرخ لعهد طفولته التي وافقت أعوامها السعيدة أيام حمودة باشا (130).

(126) «الاتحاف»، ج 3، ص. 64.

(127) «الاتحاف»، ج 3، ص. 63.

(128) انظر أعلاه الفصل الذي خصصناه لـ«كتاب الباشي».

(129) فضائل الباي المذكورة في «الاتحاف»، ج 3، ص. 75 — 88. وسبقت الإشارة الى تلك الفضائل في الصفحات الأولى من الباب («الاتحاف»، ج 3، ص. 12). والتلخيص الذي قمنا به لهذا الباب لا ينبغي أن يعتبر تحليلا مفصلا لمحتواه. فهذا الباب والأبواب الموالية تتضمن تاريخا على ترتيب السنوات ولذا مثلا وزعت وقائع الحروب الطويلة التي دامت سنوات على مدى تلك السنوات، يتخللها ذكر أحداث أخرى (انظر أعلاه ما قلناه عن الحرب ضد وجق الجزائر).

(130) «الاتحاف»، ج 3، من ص. 91 الى ص. 101.

والأبواب الموالية أقصر من الباب الأول، باستثناء السادس (أحمد باي) والثامن (الصادق باي) وهي — ما عدا الثاني — تتبع ترتيبا واحدا هو الآتي :
 بيعة الباي ثم أحداث مدته حتى وفاته وأخيرا لمحة عن أخلاق ذلك الباي وهي خاتمة الباب. وبلغت نظر القارئ قصر الباب الثاني (131) إذ لم يبق عثمان باي في الحكم إلا ثلاثة أشهر. ونصف صفحات هذا الباب يروي لنا قصة قتل هذا الباي وأبنائه (132) بتدبير أبناء عمه، متبوعة بوصف قصير لفضائلهم ومساوئهم. وبقية الباب يحكي تردد الباي في سيرته وتأثير ابنه وبعض أعوانه كباش كاتب وباش حنبة عليه. وأشرك خلفه محمود باي ابنه الأكبر وولي عهده حسين في الحكم. وقد أعاد الباي وأولاده الى يوسف صاحب الطابع شيئا من نفوذه القديم، قبل أن يدبروا قتله. وقد روى ابن أبي الضياف أحداث هذا القتل وذكر أسبابه في صفحات متعددة من تاريخه (133)، وأعاد الحديث عنها في تراجم الجزء الأخير من المخطوطات (134). وتوالى بعد ذلك السنوات يتخللها خروج محلة الصيف ومحلة الشتاء. وفي جمادى الثانية من سنة 1231 هـ. / ماي 1816 ثار عسكر الترك، مجددا بذلك الحركة التي وقعت وفشلت أيام حمودة باشا. وقد روى لنا ابن أبي الضياف أحداث هذه الثورة وبين أسبابها بالتفصيل (135) بأسلوب يصور تصويرا حيا تهور الثوار وعنفهم. فهذا زعيمهم دالي باش جالس بسلاحه أمام ديوان المدافعية... يشرب من مستقطر الخمر... وينادي : «أنا باي، أنا داي، أنا باشا» (136) وذلك ما جعل مشاركته في تدبير الثورة يفضون عنه ويلوذون بالفرار ويغضبون رؤساء المراكب الراسية بميناء حلق

(131) «الاتحاف»، ج 3، ص.96 وما بعدها. وقد ذكرت الأسباب التي دعت الى التعجيل بذلك القتل ص.95 — 96.

(132) «الاتحاف»، ج 3، ص.106 — 112.

(133) الجزء السابع من الطبعة الأولى، ص.89.

(134) «الاتحاف»، ج 3، ص.115 وما بعدها.

(135) «الاتحاف»، ج 3، ص.119.

(136) «الاتحاف»، ج 3، ص.121.

الوادي على السفر بهم الى تركيا. وبعد هذه الثورة صار الباي يعتمد على عساكر زواوة (137) وأكثر منهم. وهي مناسبة استغلها المؤلف ليذكر فضائل هؤلاء العساكر وعيوبهم. وفي صيف 1233 هـ. / 1818 م. ظهر وباء انجر عنه موت نصف سكان البلاد التونسية (138). والحديث عن هذا الوباء يجز المؤلف الى ذكر اختلاف الآراء اذ كان في فائدة الاحتراز منه، ويعتبر أن «هذا الطاعون هو أول التراجع الذي وقع في هذه الأيالة بعد وفاة... حمودة باشا» (139). وفي رمضان 1235 / جوان — جويلية 1820 «نكث الجزائريون الصلح المنعقد سنة 1232 بالاغارة على مراكب لبعض تجار تونس، فاستعد الباي لمحاربتهم، لكن الدولة العلية تدخلت وعقد الصلح في 15 جمادى الثانية 1236 / 20 مارس 1821 «على ردّ جميع ما أخذ من التونسيين». وقبل ذلك كانت الرياح قد أهلكت أكثر الأسطول التونسي في خليج تونس (140). أما ثورة بلاد يوانان فقد علم التونسيون اندلاعها بالمكاتيب التي وردت من اسطنبول والتي حث فيها السلطان وشيخ الاسلام الباي وسكان تونس على اعانة الجيوش العثمانية. وقد أرسل الباي الى اسطنبول لهذا الغرض مراكب كان اشتراها من مرسيلية لتعويض السفن التي غرقت في السنة السابقة. وأمر الباي بالدعاء في الجوامع عقب كل صلاة بالنصر لعساكر السلطان. وعن رسالة شيخ الاسلام العثماني أجاب رئيس الافتاء بالمذهب الحنفي في تونس الشيخ محمد بيم الثاني برسالة نقل لنا ابن أبي الضياف كامل نصها (141). وكان أهم حدث وقع في الساحة الداخلية آخر دولة محمود باي قتل محمد

(137) «الاتحاف»، ج 3، ص. 129. انظر أيضا كتاب بلانتي (Plantet) «مراسلات بايات تونس» (Correspondance des beys de Tunis) ج 3، ص. 562.

(138) «الاتحاف»، ج 3، ص. 129.

(139) «الاتحاف»، ج 3، ص. 134.

(140) «الاتحاف»، ج 3، ص. 135.

(141) «الاتحاف»، ج 3، ص. 129.

العربي زروق خزنة دار في 1238 هـ. / 1822 م. وكان العربي زروق في مقدمة المتسبين في نكبة يوسف صاحب الطابع، وقد خلفه في وظائفه بعد قتله. وذكر في بقية الباب حسب تتابع الأعوام جملة من الأحداث أقل أهمية مما لخصناه أعلاه. وأبدى ابن أبي الضياف عناية خاصة بتطور بعض الوظائف مثل المحسبة (142) والعدالة (143) وتغيير الضرائب نوعا ومقدارا (144). وختم هذا الباب الثالث بذكر وفاة الباي متبوعا بوصف أخلاقه (145). وقد كان طيب السرية قليل الدراية بدقائق السياسة وتبدل الأحوال.

وفي «دولة» حسين باي الثاني، التي دامت من 1239 / 1824 الى 1251 / 1835 والتي خصها ابن أبي الضياف بالباب الرابع من «الاتحاف»، عين هذا المؤرخ كاتباً بدواوين الدولة، فتمكن بذلك من الاطلاع المباشر على قسم من الأحداث وبمعرفة ما يتصل بها من أسرار. فازداد تاريخه أهمية لأن العيوب والمكاييد كانت لا تخفى على نظره الناقد، فكثيرا ما شرحها وبين أسبابها وكشف النوايا المختلفة. والأسلوب المتبع هو أسلوب التواريخ المرتبة حسب تتابع السنوات والشهور والأيام. فتذكر الوفيات وتعيين رجال الشرع وكبار الموظفين وزواج الأمراء وأحداث أخرى قليلة الأهمية بجانب توتر العلاقات مع الدول الأجنبية ووقائع أكثر خطرا. ومن ذلك احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر، الذي خصه ابن أبي الضياف بحديث غير طويل اعتمد فيه الرواية الفرنسية الرسمية للحدث التي نقلها قنصل فرنسا الى الباي (146). وكلام ابن أبي الضياف عن هذا الموضوع متأثر بعدم ميله الى داي الجزائر — الذي هو في رأيه طاغية مستبد وقاصر النظر — بمقتضيات السياسة المحلية في تلك الفترة. فيبدأ بذكر المهمة التي كلف بها طاهر باشا مبعوث السلطان الذي لم يأذن له

(142) «الاتحاف»، ج 3، ص.126.

(143) «الاتحاف»، ج 3، ص.130.

(144) «الاتحاف»، ج 3، ص.146 وما بعدها.

(145) «الاتحاف»، ج 3، ص.164.

(146) «الاتحاف»، ج 3، ص.168.

باي تونس بالنزول بأرضها، ويتبعه وصف استشارة الباي لرجال دولته في هذا الأمر، فيدرج بذلك في تاريخ «دولة حسين باي» كأنه بعض أحداثها. لكن الحملة الفرنسية على الجزائر تظهر نتائجها في العلاقات التونسية — الفرنسية وفي سياسة تونس واقتصادها بما نطالعه في الصفحات الموالية من «الانحاف»، حيث يذكر المؤلف اتيان «مراكب حربية من أسطول الفرنسيين وفيها رسول من عظمائهم لزيادة في الشروط المؤسسة بين فرنسا وتونس»، (147) وظهور لهجة جديدة في خطاب القنصل الفرنسي للباي «بالنصح فيما ليس له أن يتكلم فيه» (148) بمناسبة تدخله لفائدة التجار الفرنسيين المقيمين بجهة سوسة، والمفاوضات والأسفار التي قام بها بعض رجال الدولة التونسيين الى الجزائر ثم ارسال محلة الى وهران تمهيدا لتنصيب أميرين حسينيين على رأس مقاطعتين جزائريتين (149)، وتوتر علاقات تونس بالباب العالي حتى اضطر الباي الى ارسال وفد، كان المؤلف من أعضائه، لتلافي الأمر بعد ذلك (150). وجميع ذلك روي في «الانحاف» رواية متأثرة بموقع المؤلف عن الأوساط الرسمية في تونس وجديرة بأن تقارن بما تضمنته المصادر الأجنبية والمراسلات الدبلوماسية (151). وعن هذه الأحداث السياسية والعسكرية والضغط الدبلوماسي نتجت لتونس تبعية أقوى من ذي قبل لأروبا، وكثرت نفقات القصر

(147) «الانحاف»، ج 3، ص. 173.

(148) «الانحاف»، ج 3، ص. 175 — 178.

(149) «الانحاف»، ج 3، ص. 178 — 179.

(150) انظر كتاب جوليان (Ch. A. Julien) «تاريخ الجزائر المعاصرة» (Histoire de

l'Algérie contemporaine) ط. أولى باريس 1964، ص. 68 وما بعدها،

وثبت المراجع ص. 526 و527. وعن علاقات تونس بالباب العالي، انظر كتاب

سار (J. Serres) «السياسة التركية في افريقيا الشمالية أيام دولة جولية» (La

politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet)

باريس 1925، ص. 71 وما بعدها.

(151) «الانحاف»، ج 3، ص. 218 وما بعدها.

ونفقات العسكر النظامي الذي وقع ترتيبه في تلك المدة، فاحتاج الباى الى
توظيف ضرائب أثقل من ذي قبل على البلاد والى الزيادة في اختصاصات
الدولة. ولم يغفل ابن أبى الضياف عن هذه الظاهرة التي وصفها في الصفحات
الأخيرة من الباب الذي خصصه لدولة حسين باي الثاني.

وكانت «دولة مصطفى باي» القصيرة — التي لم تدم الآ من 1835/1251
الى 1837/1253 — امتدادا لدولة أخيه : وكانت منزلة ابن أبى الضياف
تمكنه من الاطلاع على تفاصيل حياة القصر. ولذا كان حديثه عنها حديث
مطلع على الأمور. وقد نحتاج في مطالعتنا لبعض الأخبار التي يرويها، مثل أخبار
نكبة الوزير شاكير وقتله (152)، إلى أن لا ننسى ميله الى مصطفى باي والى ابنه
وولي عهده أحمد باي.

وفي أيام أحمد باي كان لابن أبى الضياف منزلة ممتازة استفاد منها تاريخه.
فكانت تقريبا جميع الرسائل الواردة على الباى تمر بيديه، وكان هو المحرر
لجميع الرسائل الصادرة عنه. فلذلك كثر في الباب السادس المخصص لدولة
هذا الباى نقل النصوص الكاملة للمكاتيب الرسمية. والغالب على الظن أن
المؤلف كان ينقل هذه النصوص عن مسودات أبقاها عنده، لأنها تختلف
اختلافا طفيفا عما تضمنته الوثائق المماثلة المحفوظة بالخزينة العامة
للدولة (153). ويروي لنا ابن أبى الضياف الخواطر التي يعبر عنها الباى
والمشاورات التي يجريها قبل تحرير تلك المكاتيب، فندرك بذلك ادراكا أوفى
الغاية التي ترمي إليها. فالتردد والندم اللذان سبقا أو تبعا في نفس الباى مظاهر
الاستقلال عن الباب العالي لا يمكن أن يرسمها في وثيقة رسمية، لكن كاتب
السر أخبرنا عنهما في تاريخه (154) فمكننا من أن ندرك الأسباب التي دعت

(152) انظر ما نشرناه منها في ملاحق تحقيقنا للباب السادس من «الاتحاف».

(153) «الاتحاف»، ج 4، ص. 172.

(154) انظر الرسائل التي بعثها من اسطنبول سنة 1258 / 1842 الى مصطفى خزنة
دار والمحفوظة في الخزينة العامة لوثائق الدولة التونسية، صندوق 221، اضمامة
364.

باي تونس الى أن يحمل بلاده نفقة تتجاوز مقدرتها بإرسال جيش للمشاركة في حرب القرم.

وكان ابن أبي الضياف صديقا لأحمد باي ومحلّ أسراره، فساعده ذلك على معرفة أسباب ما صدر عنه من أعمال.. وقد بينها ببراعة وتفهم وبشيء من التحيز أحيانا. والكتاب تمّ تأليفه بعد عشرين سنة من التاريخ الذي وقعت فيه الأحداث التي يرويها، وفي الأثناء تطورت آراء مؤلفه فلم يبق مؤيدا لجميع أعمال أحمد باي كما كان في حياة ذلك الباي وفي رسائله اليه اذاك (155). لكنه ما زال يلتمس له الأعذار ويؤكد ندمه على بعض ما صدر عنه ندما قد لا ينفع على ما فات، ولكنه ندم صادق. وقد تدعونا صداقة ابن أبي الضياف الوفيّة لأحمد باي الى الاحتراز مما يرويه، ألا أن شهادته يمكن أن تفيد كل مؤرخ يريد أن يعرف تشعب المؤثرات التي جعلت سياسة بايات تونس في القرن التاسع عشر مترددة وملتوية.

ومعاشرة ابن أبي الضياف لأحمد باي جعلت عدة فقرات من هذا الباب السادس أوفر مادة من سائر فقرات تاريخه. ومن ذلك مثلا الصفحات التي وصف فيها سفر الباي الى فرنسا (156) والتي ملكت بالتفاصيل والملاحظات الموحية. كذلك آخر الباب — وهو يشتمل كما في بقية الأبواب على وصف أخلاق الباي — (157) كان هذه المرة أكثر تحليلا وادّل على محبة صادقة وعلى تقدير نشأ عن الاشتراك الطويل والوفي في العمل.

أما محمد باي (المتولي من 1271 / 1855 الى 1276 / 1859) ومحمد الصادق الذي تولى في 1276 / 1859، فلم يظهرها من الصداقة لابن

(155) «الانحاف»، ج 4، ص.99.

(156) «الانحاف»، ج 4، ص.167.

(157) انظر «الانحاف»، ج 6، ص.117. فالتاريخ ينتهي في 10 صفر 1285 / 30 ماي 1868. وما تضمنته الصفحات الموالية تلخيص لما جاء في «الرائد».

أبي الضياف ما أظهره سلفهما الذي بقي حتى الأشهر الأولى من سنة 1868 مشاركاً في سير شؤون الدولة ومطلعاً على الأحداث وتممكناً من الاطلاع المباشر عليها. فاشتمل «الاتحاف» حتى سنة 1868 (158) على تاريخ مفصل لدولتي هذين الأميرين، وتضمن رسائل وخطباً رسمية، وروى المناقشات التي دارت في مجلس الباي. وقد خصّ قسم كبير من تاريخ دولة محمد باي بأخبار الأحداث التي آلت إلى منح «عهد الأمان» (159) وبما نتج عنه.

ويتواصل الاهتمام بـ«عهد الأمان» في الباب الموالي أي الباب الثامن الذي اشتمل غالب صفحاته الأولى على وصف المواكب التي أقسم الباي في أثنائها على العمل بمقتضى عهد الأمان كما تضمنت الخبر عن تحضير الدستور وتنظيم المجالس الجديدة. وهذا الباب الثامن طويل كل الطول لأن دولة محمد الصادق باي طالّت، وامتدت إلى ما بعد وفاة ابن أبي الضياف، ولأن المؤلف كان يقيد يومياً في تاريخه الأحداث التي تحدث وجميع ما يتصل بها. فتأليف الكتاب تم في تلك المدة كما سبق أن بينا معتمدين في ذلك على ما قاله مؤلفه وعلى ما تكشفه الأوراق التي بقيت من مسودة المؤلف، فاحتفظت لنا مثلاً بروايتين عن أحداث ثورة سنة 1864 هـ. (160) تختلفان بعض الاختلاف عن الرواية التي تضمنتها سائر المخطوطات. ومن هذا التاريخ أصبح «الاتحاف» شديداً في نقده لسياسة الباي محمد الصادق بعد أن كان معتدلاً في حديثه عن أسلافه. وسنبعود إلى شرح الأسباب التي جعلت المؤرخ يحمل هذا الباي وحده مسؤولية الأخطاء التي ارتكبت في أيامه والتي كان لأعوانه وخاصة لوزيره مصطفى خزنه دار نصيب كبير فيها.

(158) نص «عهد الأمان» يوجد في «الاتحاف»، ج 4، ص. 240.

(159) يشغل كامل الجزء الثالث من المخطوطات، والجزئين الخامس والسادس من الطبعة الأولى.

(160) نعتمد تحقيق هذا القسم.

أما خاتمة «الاتحاف» (161) فهي مشتملة على تراجم تونسيين كانت وفاتهم بين بداية دولة حمودة باشا أي عام 1186 / 1782 والتاريخ الذي أنهى فيه المؤلف هذه التراجم وهو عام 1289 / 1872 (162). ويختلف «الاتحاف» عن غالب كتب التراجم بأنه لا يقتصر على العلماء ورجال الدولة بل يهتم أيضا بأعيان مدينة تونس وأعيان المدن التونسية الأخرى ورؤساء القبائل البدوية. واختصت أيضا تراجم خاتمة «الاتحاف» باللغة التي حررت بها، وهي لغة ابتعدت عن الصناعة واقتربت من لغة التخاطب التي كانت نخبة التونسيين تستعملها في عصر المؤلف (163).

آراء ابن أبي الضياف :

ان الغاية التي رعى إليها ابن أبي الضياف هي تأليفه صلة للتواريخ التي ألفت قبله ودونت أخبار ملوك افريقية وتونس. وهي نفس الغاية التي رعى إليها سابقوه. وقوله ان ما حركه إليها انما هو «رياح الوطن» فيه أيضا صدى لمؤثرات حديثة ينكشف مداها اذا ما عدنا الى النص الذي حرره المؤلف في البداية ثم عوضه بنص أقل دلالة. واليك النص الأول الذي نجده في الورقات التي بقيت من مسودة المؤلف وقد كتب فيها : «... فحركتني رياح الوطن الى اطناب في هذا الغرض ورأيت من الحق الواجب المفترض، لأن صحف الأخبار في هذا الزمان تنقل ما يقوله القائل ويتفق أن يكون لخصوص غرض، ولا عهدة عليها فيما يعتري الخبير من الصحة والمرض، بل ربما نقلت صريح البهتان، ولا لوم عليها في هذا الشأن، لأن وظيفتها نقل ما يرد إليها من أخبار الزمان، وأتى لها بمعرفة من صدق ممن ران، والصحف المذكورة كثيرة الدوران، في الجهات والبلدان،

(161) تشغل الجزء الرابع من المخطوطات والجزئين السابع والثامن من الطبعة الأولى.

(162) آخر ترجمة هي ترجمة الحسن الشريف الذي توفي في الحج وبلغ نعيه تونس في أواسط ربيع الأول 1289 / منتصف ماي 1872. انظر «الاتحاف»، ج 8، ص.180.

(163) يؤكد المؤلف ذلك في «الاتحاف»، ج 1، ص.5.

وربما حفظها الناظر وروى منها، وهو لم يدر لحقيقة الخبر صحة ولا كنها، هذا من أعظم الأسباب لجمع هذا الكتاب...» (164).

ومن الواضح أن ما عاب به «صحف الأخبار» ينطبق بصورة خاصة على «الرائد التونسي» الجريدة الرسمية التي كانت مطالبة برواية الأحداث رواية توافق توجيهات حكومة الباي. فقد صدرت في «الرائد» مقالات متعددة تحتاج الى تصحيح ويمكن أن يتم ذلك بمقابلتها بما كتب في «الاتحاف» عن نفس المواضيع. وقد صار تحيز تلك الصحيفة صعب الاحتمال أيام ثورة ابن غداهم وفي المدة التي وقع فيها قمع تلك الثورة. فيمكن أن يكون ذلك النص الذي نقلناه قد كتب في تلك الأيام ثم حذفت منه جمل عظيمة الدلالة عبر بها المؤلف عن حاجته الى تصحيح الحقائق التي حرفتها الأخبار الرسمية. ويبدو أن هذه جمل تناسب مع أخرى أبقاها المؤلف وتزيدها وضوحا : وهي التي ذكر فيها من فضائل التاريخ انه يفرق بين الملوك والوزراء والساسة والعلماء الصالحين الذين تؤهلهم أعمالهم لبقاء الذكر وآخرين لا يستحقون إلا النسيان. والباب الثامن من تاريخه يدل على أن ابن أبي الضياف كان يعد الصادق باي وأعوانه في الفئة الثانية. وقد كان ابن أبي الضياف يبدي رأيه في الأحداث التي جرت في بلاده وفي عصره فهو من المؤرخين الذي يصفون في لغة عصرنا بـ«الالتزام».

أول ما تحيز ابن أبي الضياف اليه الحقيقة. وثاني الأمور التي التزم بها هو الذي دعاه الى تحرير العقد الأول من مقدمة كتابه ليبين ان الملك المقيد بقانون هو أحسن أنواع الحكم. ويذكر أولا بأن الملك «منصب ضروري للنوع الانساني وواجب على الأمة الاسلامية». وحججه هنا هي حجج ابن خلدون. ومنه يستمد التمييز بين الخلافة والملك. فمدة الخلافة ذات الغايات الدينية مضت. وبقي في عصرنا «الملك» «وانقسم في الوجود الى ثلاثة أصناف :

(164) «الاتحاف»، ج 1، «انموذج» (صورة) عدد 5.

ملك مطلق وملك جمهوري وملك مقيد بقانون. و«الملك» المطلق نوع من الحكم يستأثر فيه الملك «وهو فرد غير معصوم» بما «لا يسلم آلا لله الذي له الخلق والأمر»، فيأمر بما يريد ويفرض ارادته اما بالقوة واما بمقتضى مصلحة يعرفها هو وحده واما بمجرد الشهوة. ويتم له ذلك بالقوة العسكرية وبما اعتاده الرعايا من الطاعة ومن «ذل المغارم والقهر»، وعند المسلمين بما اشتهر بينهم من أن الشرع يأمر بطاعة أولي الأمر . ويستطرد ابن أبي الضياف في استعراض أقوال متأخري الفقهاء في هذا الموضوع، ويناقشها مستتجا ان جمهور العلماء يختارون الصبر وتحمل ظلم الملوك ويفضلونه على الفتن المبيدة، لكنهم يجيزون الاستنكار بما لا يفضي الى القتال. ويشير ابن أبي الضياف الى أن ضروبا من هذه المقاومة التي لا تلجأ الى العنف ظهرت في عصره، لكنه لا يبين ما هي. ويمكن أن نستوحي من بعض فقرات تاريخه ان الاحتماء بالدول الأجنبية كان ضربا من تلك المقاومة. وعلى كل فاستنكار سيرة الظلمة من الملوك ووعظهم ودعوتهم الى صالح الأعمال واجب ديني يدخل في مدلول «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». ولم يكن القيام بهذا الواجب في الماضي مستحيلا، بل قام به السلف من العلماء. ثم كان اهمال العلماء له سببا من أسباب تقهقر المسلمين.

ويعتبر ابن أبي الضياف «الملك المطلق» مخالفا للشرع وللعقل، ويستدل على مخالفته للشرع بالآيات القرآنية الكثيرة التي تنهى عن الظلم، وعلى مخالفته للعقل بما يفضي اليه هذا الحكم القهري من الفتن وانعدام الأمن، فتختلف أحوال الرعية باختلاف الملوك «شأن الحيوان المملوك، تارة يسعد بمالك رفيق يقوم بمصلحته، ولا يكلفه فوق طاقته، وأخرى يشقى بمالك يعنفه وربما كلفه بما يتلفه». وكثيرا ما ينتج عن اطلاق الحكم انقراض الثروة بتقلص الزراعة والتجارة لفقدان الأمن وانقطاع الآمال ولكثرة الضرائب و«غلت السكة» كما بينه ابن خلدون في «مقدمته».

والحكم القهري يذل الرعايا فتزول عن نفوسهم فضائل المواطنة. ويصل ابن أبي الضياف البداوة واتساع رقعتها بالملك القهري. ومما يلفت النظر استطراده

في وصف أحوال الوزراء في الملك المطلق وعدم استقرارها حتى صارت شبيهة بالرق.

ونستغرب ما ادّعاه ابن أبي الضياف في أواخر هذا الفصل من أن «الملك المطلق» قد زال في عصره من جميع أراضي الاسلام إلا من السلطنة الشريفة المغربية، وهو قول مبني — حسب ما نظن — على ظاهرة وجود التنظيمات العثمانية دون اعتبار لمدى تطبيقها. ويتبع هذا القول شرح وجيز لنظام السلطنة الشريفة وليعة السلطان وإمكانية نقضها وعزله ان خالف أوامر الدين. فهذا النظام يبدو لابن أبي الضياف قريبا من الخلافة الدينية.

ويستتج ابن أبي الضياف مما سبق أن «الملك المطلق لا يمكن أن يؤدي إلا الي الظلم» وهذا النوع من الحكم هو الذي قصده ابن خلدون عندما لاحظ قصر أعمار الدول. أما الدول التي تأسست على العدل فقد طالت أعمارها عند الفرس وفي أوروبا مثلا.

وقد التجأت بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأميركية الي الحكم الجمهوري حتى لا يقعوا تحت نير الحكم القهري. وخطأ تحدث عدد من المؤلفين الأوروبيين عن «جمهورية تونس». ويبين ابن أبي الضياف خطأهم، فيلخص تاريخ تونس من الفتح التركي الي عصره ويجعل ذلك تمهيدا لشرح الموقف (165) الذي أصبح محل اجماع النخبة التونسية عندما رجع خير الدين من اسطنبول بالمكتوب الوزاري المؤرخ في سنة 1864 الذي أقره الفرمان السلطاني المؤرخ في عام 1871 والقاضي بأن تونس «مملكة» من ممالك الخلافة العثمانية يحكمها الباي بتفويض من السلطان.

أما «الملك المقيد بقانون» ف«أمره دائر بين العقل والشرع». و«القانون أي الدستور يتحصل عليه الرعايا بعد ثورة أو يمنحه الملوك اليهم اعتبارا» لروح الوقت «التي صارت تقتضيه في عصر المؤلف. على أن قانون الملك الاسلامي

(165) هو مشروح أيضا في «الاتحاف»، ج 6، ص. 13 وما بعدها.

هو القرآن العظيم وأقوال الرسول — صلى الله عليه وسلم — ثم استنباط الأئمة المجتهدين — ورثة الأنبياء — من الكتاب والسنة بالقياس وحفظ مقاصد الشريعة في الخلق، لأنها جاءت لخراج المكلف من داعية هواه في جميع الأحوال من عبادة ومعاملة حتى في الملك الذي هو ضروري للاجتماع الانساني فأجرته على قانون ومنهاج قويم من الدين في شروط صاحبه وما يجب عليه من العدل والرفق والأمانة واتباع المصلحة — وان خالفت هواه — لأنه معزول عن غيرها والاستشارة في الأمر والانقياد لأمر الله على لسان من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر». وقد كان «الخلفاء الراشدون ومن نحا منحاهم من الملوك يقبلون النصيحة والمراجعة والردّ عليهم. وكانوا يتقون الاحتساب عليهم في تغيير المنكر»، لكن الأمر تدرج الى الاطلاق بعد ذلك، فصار الملوك يحكمون بما يظهر لهم بغير مراجعة. وقد كان منهم العلماء القادرون على الاجتهاد «كالمأمون العباسي وغيره». ومنهم من لم يكن كذلك، خاصة من المتأخرين من ملوك الاطلاق، وهو مع ذلك يدعي الاجتهاد «ولا مستند لاجتهاده الآ قوله : هكذا ظهر لي». هذا في الغالب، إلا أنه قد شدّ عن هذه الفوضى في الحكم التي عمت ملوك المسلمين في العصور المتأخرة، أفراد من السلاطين المصلحين يذكر منهم ابن أبي الضياف سليمان العثماني الذي منح رعاياه قانونا ينقل لنا المؤلف «نصه باختصار» اعتمادا على «بشائر أهل الايمان» لحسين خوجة. ووقع بمرور الزمن الاعراض عن العمل بـ«القانون السلیماني فتلافي الوضع السلطان عبد المجيد»، فكتب لرعاياه عهدا منشورا يسمى «الخط الشريف»... وذلك في 26 من شعبان 1255 / 3 نوفمبر 1839. وضمن المؤلف في هذا المكان الترجمة العربية لـ«لخط الشريف». ثم قال : «وهذه الأصول هي الجارية الآن في الدولة العلية وبها ظهر لدولة الاسلام تقدم في العمران لا يسع انكاره» ومدح سيرة سلطان عصره «عبد العزيز خان»، ونقل عن مؤلفين مختلفين كالشاطبي وابن خلدون وخير الدين والطهطاوي ما يدعم ميله الى الملك «المقيد بقانون». ويرى ابن أبي الضياف — موافقا ما ذهب اليه المؤلفون الذين سبق ذكرهم — «ان العمران البشري لا بدّ له من سياسة معروفة

ينظم بها أمره، ولا يتم ذلك إلا بقانون شرعي أو عقلي». واذ أصبحت دول الإسلام ممالك وراثية تختلف عن الخلافة الأصلية وتحكمت فيها مقتضيات حضارة مادية متشعبة لم يعرفها المسلمون الأولون ظهرت الحاجة — مع التمسك بالشرع — الى قوانين تضمن حقوق المتساكنين : ومنها التساوي في الجباية وقواعد معاملة أهل الذمة. ويعالج المؤلف في هذا المكان قضايا التصرف المالي والاقتراض بالفائض والحكم بين الناس ومجالس الشورى.

هذه الآراء سياسية التي بسطها ابن أبي الضياف في مقدمة «الاتحاف» يضاف إليها ما يعقب به المؤرخ على روايته للاحداث تعقيبا يمكننا من معرفة موقفه من قضايا كثيرة. وهذا التعقيب قد كتب في أثناء تحرير التاريخ أو الحق أحيانا بنص ذلك التاريخ بعد انشائه بدليل ما نقرأه على الصفحات التي بقيت من المسودة. وهذه الملاحظات المتفرقة يصعب تلخيصها بسبب صيغتها الظرفية واتصالها العضوي بالأخبار المصاحبة لها. وقد نهمل شيئا من معناها ان غفلنا فيها عن الناحية الشخصية والعاطفية. لكنها على علاقتها تكون تكملة غنية ومتنوعة للمقدمة التي وضعها ابن أبي الضياف بشيء من العناء لـ«اتحافه». وقد دعانا ما تكشفه من تفكير المؤلف الى اعطاء لمحة عن ذلك رغم ما يمكن أن يكون في تلك اللمحة من نقص.

ان الموقف الذي سيطر على ما كتبه ابن أبي الضياف والذي تردد التعبير عنه في تاريخه انما هو كرهه لـ«ملك المطلق». وهو في رأيه سبب جميع المصائب. ذلك ما يقوله في جميع المناسبات. فالبلدان الاسلامية وخاصة تونس عانت منذ العصور الأولى من شهوات «ملوك الاطلاق» ومن قساوتهم. وذلك هو سبب التقهقر السريع الذي أصاب الدول التي حكمت البلاد. فالحفصيون مثلا بلغوا ذروة المجد أيام ملوكهم الذين تقيدوا بأوامر الشرع ونواهيها، لكن المتأخرين من امرائهم جروا اليهم الاضمحلال والعار بظلمهم واتباعهم لهواهم.

أما الحسينيون الذين عرفهم المؤلف فهو يصف لنا من حين الى آخر ردود الفعل الصبيانية والطائشة التي تصدر عنهم بدافع السلطة التي لا يقيدوها شيء.

وكان رعاياهم معرضين الى آثار نزواتهم. وكانت حياة أعوانهم وخدامهم وأمواهم مهددة بما يمليه عليهم حقدهم. فيلتمس ابن أبي الضياف في ذلك العذر لوزرائهم الذين يجارونهم في شهواتهم. وذلك ما يصف به خاصة دور مصطفى خزنه دار في دولة الصادق باي. ويرز المؤرخ دون تسامح ما صدر عن هذا الباي من أخطاء في التقدير ومن عبارات طائشة ومن مظالم. ويردف روايتها بتعالق يأسف فيها لخلو هذا الباي والملوك الشبيهين به من الشعور الصحيح بمسؤولياتهم.

ورغم ذلك لا ينبغي أن نشك في وفاء ابن أبي الضياف للأسرة الحسينية. فحتى في الصفحات التي يذكر فيها دون تسامح هفوات الصادق باي وقساوته وعدم اكتراته بأحوال رعاياه يبدو المؤلف معارضا للحكم المطلق لا للملك كنظام سياسي. وإننا لنعتبره صادقا عندما نجده في مقدمة «الاتحاف» يختار من «أصناف الملك» الثلاثة «الملك المقيد بقانون» ويفرض «الملك المطلق» و«الملك الجمهوري» (166). و«بيوت الملك» المتأصلة في البلاد أفضل بكثير في رأيه من الحكام الذين يفدون من خارجها. ذلك ما توجيهه الخواطر التي عبر عنها ابن أبي الضياف بمناسبة الحديث عن آخر دايات الجزائر الذي لم يكن من أبنائها والذي لم يهتم — عندما احتل الفرنسيون عاصمة الجزائر — إلا بسلامة نفسه وماله. فبيوت الملك في البلدان «لها التأثير النافع في مصلحة الحوزة والاحتفاظ عليها غالبا» (167).

وقد حاول الحسينيون في عدة مناسبات أن يظهروا في مظهر «أبناء البلاد»، وقد أشار ابن أبي الضياف الى ذلك في أخبار كل باي من البايات. وقد اضطر الحسينيون أيضا الى الحد من نفوذ «عسكر الترك» — الذي كانت ثقتهم فيه قليلة وتنمية عدده صعبة — بالاعتماد على جموع من المقاتلين «العرب» الذين

(166) يبدو لنا هامش 1 الذي أضافه محققو الطبعة الأولى من «الاتحاف» (ج 1،

ص. 28) غير ذي موضوع.

(167) «الاتحاف»، ج 3، ص. 168.

كانت خبرتهم أقلّ بالفنون الحربيّة. وآل الأمر بهم في النهاية الى تطبيق الاصلاحات العسكريّة التي قررت في اسطنبول فانشأوا عسكرياً «نظامياً» جمعوا جنوده من أبناء البلاد. ألا ان اعتدادهم بمواهب زعاياهم العسكريّة بقي محدوداً فاحتفظوا بآليات من العساكر المجلوبين من مواني آسية الصغرى وجزر بحر الروم ومن جبال «القبائل» الجزائرية. ورغم ما اثاره هؤلاء العساكر أحياناً من الشغب، كانت هذه الآليات تعتبر من نخبة الجيش، وعليهم — وان قلّ عددهم — كان يعتمد غالباً في القتال. وكان أهل تونس أنفسهم يرون نفس الرأي لما اعتادوه من اتكالهم في غالب شؤون القتال على «الأتراك». وحتى أواسط القرن التاسع عشر كانت وظائف القيادة في الجيش لا تسند الآ الى المماليك. فابن أبي الضياف كان محقاً عندما اعتبر أن أحمد باي قام باصلاح جريء يوم عين في تلك الوظائف ضباطاً من «أبناء البلاد» (168) تخرج بعضهم من المكتب الحربي. وقد بدا له أن إبعاد عدد منهم من طرف محمد باي دلّ على رجوع ذلك الباي الى المواقف القديمة. واقصاء التونسيين ولادة عن قسم من الوظائف أمر أشار اليه ابن أبي الضياف في أماكن متعددة من أخبار محمد باي ومحمد الصادق باي، فلاحظ مثلاً أنه من غريب الاتفاق أن «... الرؤساء على المجالس [الذين عينوا في سنة 1860 بمقتضى عهد الأمان] لم يكن فيهم أحد من أبناء المملكة ولادة» (169).

وجميع تلك الملاحظات تنبع عن شعور ابن أبي الضياف بوجود أمة تونسيّة. وقد كان، مثل مواطنيه ومعاصريه، متمسكاً بالتضامن الاسلامي الذي ترمز اليه الخلافة العثمانيّة وتضمنه داخل حدود تونس وخارجها، واستنكر حروب المسلمين بعضهم لبعض، وأبرز فضل السلاطين العثمانيين على تونس واعانتهم في مناسبات متعددة وحتى في أثناء ثورة 1864 لبايات تونس، ووصف بشيء من الاستنكار سياسة هؤلاء البايات الرامية الى إضعاف صلة تونس بالباب

(168) كان أحمد باي مخالفاً في هذا المجال للآراء التي كانت منتشرة في الوسط الذي عاش فيه (انظر «الاتحاف»، ج 4، ص. 170).

(169) «الاتحاف»، ج 5، ص. 38.

العالي، مبرزا تفهم السلاطين العثمانيين وتسامحهم مقابل تسرع البايات. لكن هذا التمسك بالتضامن الاسلامي يتفق في تفكيره مع تمسك بتضامن آخر يجعله مدركا لما يربطه بالأرض التي نشأ عليها وبساكنيها.

ان تصور ابن أبي الضياف للأمة التونسية — اذا ما قارناه بتصورات معاصريه، حتى أكثرهم تفتحا — يبدو ذا آفاق واسعة وذا صدى عصري النبرات. فالأمة التونسية تجمع في نظره كل الذين ولدوا في تونس وتمادوا في العيش على أرضها. ويقول عن اليهود الذين ولدوا بتونس انهم من «أبناء البلاد»، لهم نفس الحقوق والواجبات التي لسائر التونسيين من المسلمين. ومما يلفت النظر انه يدعم موقفه هذا ببيان وضعية «أهل الذمة» في الإسلام كما وصفتها النصوص الدينية لا كما بدلتها وأفسدتها سيرة الناس في بعض العصور. والتوفيق الذي حاوله ابن أبي الضياف كعدد من رجال الإصلاح في عصره بين هذه المعاني الحديثة وبين أساليب تقليدية في التفكير لم يكن ميسورا. فتعرض المؤرخ لا الى استنكار المحافظين من العلماء ورجال البلاط والعامّة فحسب، بل الى معارضة جماعة «المصلحين» الذين عبر الجنرال حسين عن رأيهم. فتعارض تدخلا الرجلين في الموضوع لدى المجلس الأكبر. ويمكن أن يفسر تناقض موقف الرجلين برغبة الأول في افادة «صديقه» نسيم شامة وفي حرص الثاني على الحيلولة دون ذلك. ألا أن تقريريهما يتجاوزان بالحجج التي التجأ اليها تلك القضية الخاصة. ففي أماكن متعددة من «الاتحاف» الذي تم تحريره بعد خروج نسيم من تونس وبعد تعطيل العمل بـ«عهد الأمان»، عاد ابن أبي الضياف الى هذه المسألة في صورتها العامة، متمسكا بنفس الموقف.

ويخبرنا «الاتحاف» هنا وهناك عن أحوال البلاد الاقتصادية. وكثيرا ما تفتقر هذه الأخبار بتعاليق هي في الحقيقة وليدة فكر سليم أكثر منها صادرة عن تفكير اقتصادي جدير بهذا الاسم. ألا أن استقامة التفكير تكفي للحكم على الأسلوب الغريب من التصرف في الأموال الذي عرفته تونس في ذلك العصر والذي جمع الظلم الى سوء التدبير والاختلاس. وقد كان ابن أبي الضياف موافقا

للسنن الاسلامية ولمبادئ الاقتصاد الحرّ في عصره، فدعا الى احترام السكة وحفظها أشد الحفظ. وأنكر على بايات تونس لجوءهم مرات في القرن التاسع عشر الى «غلت السكة». والفقرات التي خصصها في مقدمة «الاتحاف» وفي أبوابه الى هذا الموضوع تشمل نقولا عن مصادر اسلامية من عصور مختلفة بجانب مقتطفات مترجمة من رسالتين لقنصل انقثرة ريشارد وود Richard Wood وزميله الفرنسي ليون روش Léon Roches. فزوال الثقة بالسكة يضر دائما بالتجارة الداخلية وكثيرا ما يسيء الى التجارة الخارجية. ولا يربح منه إلا المضاربون الأجانب الذين يضاربون على العملات المختلفة في البحر الأبيض المتوسط ويعتمدون بصورة غير شرعية على نفوذ دولهم ليخرجوا من البلاد السكة الخالصة ويروجوا فيها السكة المغلوثة فتخبب بذلك آمال الربح التي حدث بها الأمراء أنفسهم. فغلت السكة وخيم العاقبة دائما.

وازداد كل يوم ظهورا للعيان استئثار الحكام بالتجارة الخارجية ويقسم من التجارة الداخلية، فعاب ابن أبي الضياف ذلك، موافقا ابن خلدون الذي بين في نص مشهور مضار «تجارة السلطان». وكان عامة التونسيين يعيبون ذلك وأيضا البايات الحسينيون الأول الذين كانوا يكرهون مباشرة التجارة بأنفسهم. ثم صار الاحتكار لتوزيع منتوج الأرض والانعام مع التعسف في استخلاص الضرائب أعظم الأسباب لفقر تونس حيث صار الناس يتركون الأراضي «بيضاء» لا حرث فيها ولا زرع (170) ولا يتجاوزون المقدار الضروري لقوتهم في بذر الأراضي وتربية الانعام خوفا من استيلاء «اللازمة» على ما تجاوز ذلك، وأولئك اللازمة الذين كان أحمد باي ثم الصادق باي لا يقبلون فيهم شكاية لاحتياجهم اليهم حتى يأتوا ببعض المال الى خزائنتهم التي كانت تعاني دائما من الضيق. وأصبحت بذلك المظالم أظهر للعيان فوصفها لنا ابن أبي الضياف وصفا طويلا ودقيقا نستخلص منه ان البوادي التونسية سلط عليها في ذلك العصر نوع من «التمشيط» لم يبق لسكانها إلا آخر رمق، فكانوا معرضين الى الهلاك في

(170) «الاتحاف»، ج 4، ص.146.

سنوات الجفاف. وكانت هذه السنوات العجاف دائما سنوات مجاعة مصحوبة أحيانا بأوبئة يصعب التغلب عليها. وكان سكان المدن، الذين وقعت مداراتهم أكثر من سكان قرى الساحل والوطن القبلي، لا تطمئن نفوسهم للقيام بنشاط زراعي أو تجاري في مثل هذه الظروف. بل كانوا يبذلون قصارى الجهد لاختفاء ثروتهم. وقد لاحظ ابن أبي الضياف ذلك، وعندما مرّ بالريف الفرنسي أثناء سفره مع أحمد باي وصف لنا ازدهاره «نتيجة الأمن والأمان» رغم «كثرة المغارم والمكوس، وسرّ ذلك أنها في نفسها غير مجحفة والثروة تسوغها وأهلها على يقين بمقاديرها وانها تصرف في مصالحهم...» فالمقارنة بما كان يجري في تونس واضحة والنتيجة التي تفضي إليها لا تخفى على ذي بصيرة.

وكلما تقدم القارئ في مطالعة تاريخ ابن أبي الضياف ازداد ادراكا لشعور المؤلف بالمظالم المختلفة التي كان يشاهدها يوميا. ومما ضاق به ذرعا بالخصوص مظاهر التهاون الذي كان البايات وأعاونهم يبدونه نحو عامة التونسيين. فمصدر مظالمهم هو اعتقادهم الراسخ أن التونسيين عبيد يملكونهم، فشاهد فيهم ابن أبي الضياف هذا المزيج من العجب ومن الاحتقار ومن عدم المبالاة. واحتفظت ذاكرته وتاريخه بمشاهد من هذا القبيل. وكاد أحمد باي أن يكون الباي الوحيد الذي سمع ابن أبي الضياف منه كلاما من نوع آخر، حرص على روايته برمته، فبينما كان هذا الباي مريضا زاره أعيان تونس لتهنئته ببعض الابلال، فخاطبهم وهو يبكي وقال لهم — وقوله أبكاهم — : «مرحبا بأهل بلادي، وهذا حالي كما ترون، والرجاء في الله أن أعيش لخدمتكم» (171).

كان أحمد بن أبي الضياف فقيها اتفقت المصادر على التنويه بمنزلته العلمية وكان تدينه لا يقل عن تدين عدد من رجال الشرع. والأدلة على ذلك لا تنحصر في كتب التراجم التونسية التي تورّد في هذا الموضوع عبارات معروفة ومعاني مطروقة بل منها ما نجده — وذلك غير منتظر — في شهادة واضحة من

(171) «الانحاف»، ج 4، ص. 141.

طرف قنصل فرنسا دي بوفال الذي كان مناوئا لابن أبي الضياف فطالب بعزله مع موظفين آخرين في سنة 1864. فهو يقول في رسالة كتبها بمناسبة الثورة التي اندلعت في تلك السنة : «ابن أبي الضياف، أحد أنصار خزنه دار الأسمى طباعا والأنفذ فكرا والأكثر تعلقا بالاسلام» (172).

ورغم تكوينه التقليدي لم تكن نظرتة الى واجبات أمثاله تشبه نظرة غالب رجال الدين في عصره. واذا ما قورن بتصورهم بدا تصويره للتدين أكثر تفتحا وتأثرا بتطور العالم. فبعض المبادرات التي كانت حسنة في القرون الأولى من تاريخ الاسلام أصبحت في نظره مما تجاوزه الزمان. ومن ذلك مثلا وظيفة المحتسب التي حاول محمد باي احياءها وأولاهها فقيها بالغ في «تغيير المنكر وحمل الناس على ما رآه من الحق جملة» (173).

وتخيرنا صفحات أخرى من «الاتحاف» أن ابن أبي الضياف اعترضته مشاكل البلاد التونسية في عصره، فحاول أن يجد تأويلا لبعض الأحكام الفقهيّة يوافق تطور العالم. فدعاه اهتمامه بفصل القضايا التي ظهرت بين التونسيين والأجانب — عندما كان رئيس المجلس الوقتي — الى استفتاء محمد بن الحسين رئيس المفتين بالمذهب المالكي في جواز اعتبار شهادة الذمي وأجيب بالرفض (174).

(172) رسالة من دي بوفال (De Beauval) الى وزير الخارجية الفرنسي دروين دي لويس (Dhrouyn de Lhuys) بتاريخ 14 أوت 1864. نشرها قرنشان (Pierre Grandchamp) في «وثائق متعلقة بثورة 1864» (Documents relatifs à la révolution de 1864 en Tunisie).

(173) «الاتحاف»، ج 4، ص. 188.

(174) نشر الاستفتاء وجوابه الطيب العنابي في «حوليات الجامعة التونسية»، المجلد الرابع، عام 1967، ص. 153 — 159. وقد أشار ابن أبي الضياف في استفتائه الى ما يمكن القياس عليه، وهو الترخيص للقاضي اذا ما لم يجد شاهدا عدلا أن يعتمد شهادة الفاسق. لكن ابن الحسين رفض أن يلج هذا الميدان من الاجتهاد.

وقد انتقد ابن أبي الضياف فقهاء عصره لتمسكهم بقواعد فقهية لا تتلاءم مع روح الوقت، لكنه أنكر منهم تسامحهم مع أصحاب السلطة في أمور أخرى ورضاهم أو سكوتهم عن المظالم. ولذلك كان ميالا الى التنويه بمواقف رجال الشرع التي تدل على شيء من حرية الرأي. فذكر جواب محمد الريفي مفتي سوسة لعلي باشا — الذي افتك الملك من عمه بعد ثورة — أنه لا يليق به ان يتمسك بأية قرآنية تتوعد من خرج على الطاعة. وقد أعجبه من ابراهيم الرياحي انكاره المتجدد لمظالم «اللازمة» أيام أحمد باي، كما روى لنا رفضه لطلب الباي — وقد تقدم به ابن أبي الضياف — في تجريح قاضي رأس الجبل الذي احتسب بقنصل الانقليز اثر مظلمة سلطها على ابنه أحد المقربين من الباي (175).

لكن ابن أبي الضياف لا يقبل عذرا للقضاة المفتين الذين استعفوا من المشاركة في اللجنة التي كلفت بتحرير القوانين المستمدة من «عهد الأمان». وينتقد الباي الذي وافقهم على أن هذه المهمة لا تناسب وظائفهم الشرعية. ويقول: «ان عذرهم الباي في الدنيا، ففي يوم العرض يظهر المعذور من غيره» (176). ذلك أن أول الواجبات التي تقتضيها خطط رجال الشرع انما هو تحقيق العدل وتنظيم المؤسسات والاجراءات التي تعين على ذلك. وابن أبي الضياف موافق في هذا الرأي خير الدين، الذي قال عنه انه عندما ترأس المجلس الأكبر «رام انتخاب بعض العلماء» والذي اعتبر تضافر جهود العلماء ورجال السياسة أحسن الوسائل لاتمام الاصلاحات التي اقترحها في كتاب «أقوم المسالك».

ان «اتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف أهمّ التواريخ التي ألقت في العصر الذي ندرس آثاره. وهو، مع «الحلل السندسية» للوزير السراج أكبرها حجما. ويتضمن تاريخ الدولة الحسينية حتى السنوات القريبة من الحماية

(175) «الانحاف»، ج 4، ص. 117.

(176) «الانحاف»، ج 5، ص. 17.

الفرنسية. والأخبار المتعلقة بالقرن التاسع عشر فيه كثيرة التفاصيل وتعتمد غالبا على مصادر مباشرة ووثائق رسمية. ولا يخشى المؤلف الاطالة فكتابه يشتمل على رواية ما شاهده وعلى ما لاحظه بنفسه. ولغته قريبة من لغة التخاطب في أوساط المثقفين التونسيين. وبجانب الملك وأعوانه والعلماء وأهل الصلاح الذين لا تهتم كتب التاريخ عادة بغيرهم، لم يهمل ابن أبي الضياف في تاريخه وفي التراجم التي أضافها اليه أعيان التجار وأرباب الصنائع ورؤساء القبائل شبه البدوية، فاجتمعت بذلك في «اتحاف أهل الزمان» مجموعة من الصور يجد فيها مؤرخ المجتمع التونسي في ذلك العصر الكثير من المعلومات المفيدة (177).

ان هذا الكتاب الغني بالمعلومات متأثر أيضا بآراء مؤلفه وبميوهه، وذلك ما يجعله أقرب الى نفوسنا. فتفكير ابن أبي الضياف قد تطور قبل تأليف «الانحاف» وفي أثناء التأليف. وما زال نص الكتاب يحتاج الى دراسة نقدية، فلنكتف الآن بالتذكير بتحرر المؤلف في غالب الظروف من أحكام عصره ووسطه المسبقة على الأشياء. ألا أننا نخطيء ان اعتقدنا أنه قطع صلته بعدد من معاصريه وان شجاعته التي لا نشك فيها مكنته من ذكر كل شيء. فغنى تاريخه بالتفاصيل يدعونا اضطرارا الى مقابلة الأخبار التي اشتمل عليها بما تفيدنا به وسائل الاطلاع الأخرى على أحوال تونس في القرن التاسع عشر، وتلك الوسائل والمصادر هي لحسن الحظ غير قليلة.

(177) وقد استفاد منها ديميرسمان (A. Demeerseman) في مقاله : «الأصناف الاجتماعية في تونس في القرن التاسع عشر اعتمادا على تاريخ ابن أبي الضياف» (Catégories sociales en Tunisie au XIX^e siècle d'après la chronique d'A. Ibn Abi d-Diâf المنشور في مجلة «إبلا» IBLA عدد 117 (الثلاثة الأشهر الأولى عام 1967) ص. 1 — 12 وعدد 123 (الثلاثة الأشهر الأولى 1969) ص. 17 — 36 وعدد 124 (الثلاثة الأشهر الثانية من 1969) ص. 241 — 276.

محمد عيسى الكناني وكتابه «تكميل الصلحاء»

1 - المؤلف

محمد بن صالح بن علي عيسى (1) الكناني القيرواني أديب من القيروان كانت نسبته الأولى «الكناني» تدل على انتسابه الى نسب عربي (2). ولم تذكر كتب التراجم المتداولة هذا الرجل الذي لم يقم بالعاصمة إلا أياماً قليلة بمناسبة أسفاره والذي لم يتول القضاء ولا الافتاء ولا التدريس. فالترجمة المفصلة الوحيدة التي يمكن اعتمادها هي التي اثبتها محمد الجودي، مفتي للقيروان المتوفى في ذي الحجة 1362 هـ. / ديسمبر 1943 م. في كتابه عن «فضلاء القيروان» (3) ويمكن أن نضيف الى ما ورد في تلك الترجمة المعلومات التي ضمنها محمد عيسى الكناني عن نفسه في كتابه «التكميل».

-
- (1) هكذا، من غير «بن»، اعتماداً على الجودي (انظر الهامش 2 أسفله) وعلى رسالة ممضاة من المؤلف نفسه نقلها الجودي في «مورد الظمان»، ج 2، ص.155.
 - (2) انظر «تكميل الصلحاء» مخطوط مدرسة اللغات الشرقية الحية بباريس، عدد 452، ص.18.
 - (3) محمد الجودي، «مورد الظمان في ذكر المتأخرين من فضلاء القيروان»، مخطوط. هذا الكتاب أرادته مؤلفه صلة لـ «تكميل الصلحاء» لعيسى الكناني. وقد اطلعنا على مخطوط منه، يبدو أنه بخط مؤلفه، على ملك صديقنا الفاضل الاستاذ ابراهيم شيوخ. وترجمة الكناني توجد في الجزء الثاني، ص.149 وما بعدها.

يبدو أن عيسى الكنتاني قد قضى كامل حياته بالقيروان حيث أخذ عن علمائها المرموقين أمثال كبير المفتين محمد الصدام (4) والمفتي محمد أبو حاحة (5) والشيخين علي بن القاسم الحليوي (6) وعبدالله البليش (7) ثم قضى أيامه في الزراعة وفي التجارة، وخاصة تجارة «اللفّة» أي أغطية الصوف التي كان يرسلها الى العاصمة التونسية (8) وفي التردد على العلماء وأهل الصلاح. وسافر مرات الى العاصمة حيث كان له أصدقاء يراسلهم. ومن أسفاره اليها ما قام به في سنة 1247 هـ. / 1831 — 1832 م. (9) لفائدة تجارة أبيه وللاتصال بعدد من العلماء والأدباء.

وفي عام 1265 هـ. / 1848 — 1849، حجّ محمد عيسى الكنتاني (10) ولاقى في حجه عددا من الفضلاء وقرأ في الروضة النبوية الشريفة قصائد نظمها في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وأخرى سلمها اليه ناظموها من اصدقائه ومواطنيه.

وفي عام 1277 هـ. / 1869 كانت له سفرة أخرى الى تونس (11). وفي نفس السنة عين عضوا في مجلس الجنائيات الذي انشئ بالقيروان تطبيقا للتراتب المستمدة من عهد الأمان. وقد استعفى من عضوية هذا المجلس بعد مدة قليلة حتى لا يتحمل تبعه ما كان يجري فيه (12). وعندما أسس الوزير خير

(4) «تكميل الصلحاء»، المخطوط المذكور ص. 251.

(5) المصدر المذكور ص. 239، و«مورد الظمان»، المخطوط المذكور، ج 2، ص. 149.

(6) «تكميل الصلحاء»، المخطوط المذكور، ص. 253.

(7) المصدر نفسه، ص. 239.

(8) نفس المصدر، ص. 253.

(9) نفس المصدر، ص. 188 و 206.

(10) نفس المصدر، ص. 247.

(11) نفس المصدر، ص. 243.

(12) الجودي، «مورد الظمان» ج 2، ص. 149.

الدين جمعية الأوقاف عين الكناني نائبا عنها في القيروان. وبعد فترة من الزمن طلب الكناني أن تعتبر سنة وأن يعفى من تلك الخطة فأعفي منها (13). وكان قد تولى منذ عام 1275 هـ. / 1858 — 1859 م. مشيخة الطريقة القادرية (14) بالقيروان فوحد بين اتباع هذه الطريقة وقد كانوا قبل ذلك منقسمين الى زاويتين متنافستين. وقد احتفظ بمشيخة هذه الطريقة حتى توفي في ليلة الخميس 13 شوال 1292 هـ. / 11 نوفمبر 1875 م.

2 — المؤلفات

تنسب الى محمد عيسى الكناني قصائد متعددة في مدح النبي (ﷺ) والأولياء وخاصة سيدي عبد القادر، أو في رثاء عدد من علماء الدين. ويذكر هو نفسه في بعض تراجم «التكميل» كتابا آخر في نفس الموضوع لكنه مقتصر على تراجم مشائخه وعلماء عصره ألفه قبل «التكميل» ويسميه «الديباجة» دون أن يزيد على هذا الاسم في التعريف به.

أما «تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الايمان في أولياء القيروان» فهو كتاب يرمي الى أن يكون حلقة في سلسلة كتب التراجم التي ألفت في العلماء والصلحين الذين افتخرت بهم القيروان منذ أسسها الصحابة والتابعون، والذين جعلوا أولى المدن التي أسسها المسلمون بشمال افريقيا تمتاز بسند ديني متواصل الحلقات. ومن المعلوم أن ابن ناجي قد أعاد في القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) صياغة كتاب ألفه محمد الدبّاغ (المتوفى سنة 699 هـ. / 1300 م.). واعتمد فيه على كتب متقدمة عنه مثل «طبقات» أبي العرب (من القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي) و«رياض النفوس» للمالكي (القرن الرابع الهجري/الحادي عشر الميلادي)، وبذلك انجز ابن

(13) نفس المصدر والمكان.

(14) «تكميل الصلحاء»، المخطوط المذكور، ص.231.

ناجي كتابه «معالم الايمان» الذي أصبح بالنسبة الى القيروان كتاب التراجم الذي ينبغي لكل مصر اسلامي أن يخصصه لعلمائه وصلحائه. وقد شمل كتاب «معالم الايمان» كامل المدة التي تبدأ بتأسيس القيروان وتنتهي بأوائل القرن التاسع الهجري ومن هذا التاريخ لم يؤلف أحد في تراجم أهل القيروان. هذا ما لاحظته عيسى الكنانى، ألا أنه أضاف أن فقيها قيروانيا معاصرا له اسمه احمد الحربي (توفي عام 1284 هـ. / 1867 — 1868 م.) (15) قد جمع تراجم عدد من الشيوخ عاشوا بين القرن التاسع الهجري وعصره في كتيب اشتمل على ستة كراريس عنونه بـ«شفاء الأبدان في ذكر المتأخرين من صلحاء القيروان». وقد وجد الكنانى في هذا الكتيب نقصا كبيرا لأنه أهمل تراجم العديد من الصلحاء كما لم يترجم لمن توفي بعد الحربي. ولذا أقبل الكنانى على تكميله ناقلا — كلما أمكن ذلك — نص الحربي ومضيفا اليه ما يتممه، مميزا بين كلام الحربي واضافته هو بلفظي «قال» و «قلت». وقد نقل الحربي في كتيبه تراجم لمشاهير من علماء القيروان عاشوا قبل القرن الحادي عشر الميلادي فينهج الكنانى منهجه ويزيد في عدد أولئك المشاهير بالاعتماد على نقول من كتاب ابن ناجي ومن «نيل الابتهاج» لأحمد بابا التمبكتي ومن غيرهما.

ويشبه كتاب «تكميل الصلحاء» الكتب التي ينقل عنها في ميلها الى ذكر المناقب والكرامات ويفوقها في ذلك الميل. ويبدل جهده حتى لا ينسى أحدا من أهل القيروان الذين يُنسب اليهم عمل صالح أو موعظة ماثورة. فاجتمع فيه تراجم العلماء الافذاذ الذين برزوا في العلوم الشرعية وذكر أميين اختفت قدرتهم على خوارق العادات وراء مظاهر الغلظة وكانت «مستورة» بصناعة وضيفة أو سيرة مزرية أو كلام مضطرب. فينقل المؤلف عن كتب المناقب أو عن شهود عيان حكايات تدل على ما وهب أولئك من كرامات.

(15) انظر ترجمته في «تكميل الصلحاء»، المخطوط المذكور، ص. 276 — 277.

واشتمل كتاب «تكميل الصلحاء» على أشعار نظمت في مدح النبي ﷺ أو كبار الأولياء وخاصة سيدي عبد القادر الجيلي الذي كان محمد عيسى الكناني — مثل سلفه أحمد الحربي — شيخا لزاويته في القيروان. وهذه الأشعار لا تقل تكلفا عن الأشعار المنظومة في مواضيع غير دينية في ذلك العصر (16).

ويشير عيسى الكناني أحيانا الى مناقشات العلماء في مسائل دينية وشرعية تتصل غالبا بجزئيات ذات أهمية محدودة، ويبيد رأيه فيها (17). وفي الكتاب — كما بينا — ذكر لعدد من أواسط الناس ولحياتهم اليومية. فاشتمل بذلك على معلومات عن النشاط الاقتصادي وعن العلاقات الاجتماعية وعن احياء القيروان وأسماء معالمها في القرن التاسع عشر بالخصوص. وفي المقابل يكاد يكون التاريخ السياسي غائبا تماما من كتاب «تكميل الصلحاء» عدا اشارات ترمي الى تحديد الزمن الذي تجري فيه أحداث بعض التراجم المثبتة في الكتاب (18).

-
- (16) يروي الجودي من شعره بيتا كانت ألفاظه الستة عشر طوالع أبيات القصيدة التي تضمنته («مورد الظمان»، مخطوط، ج 2، ص.150).
- (17) انظر مثلا «تكميل الصلحاء»، ص.176.
- (18) يذكر مثلا ص.18 ضياع الرسوم التي تثبت شجرة نسبه، وذلك عندما فرت أسرته من القيروان اثر انتصار علي باشا على عمه حسين بن علي.

محمد بيرم الخامس وكتابه «صفوة الاعتبار»

1 — المؤلف (1)

ولد محمد بيرم الخامس بتونس في محرم من عام 1255 الموافق لشهر مارس من عام 1840. وكان أبوه مصطفى (2) بن محمد بيرم الثالث — خلافا لأخيه محمد بيرم الرابع — قد اعرض عن المناصب الشرعية والتدريس واهتم بالزراعة، فمضى بذلك الضيعات التي ورثها عن أبيه واجداده. وعندما توفي في سنة 1280 / 1863 (3) ترك لابنه ثروة معتبرة واملاكا وعقارات عديدة.

(1) يمكن الاعتماد على المعلومات التي ضمنها ابن المؤلف الترجمة التي خص بها أباه وألحقها بالجزء الخامس من «صفوة الاعتبار»، وعننا نقل محمد بن الشنباهم ما جاء في مقاله عن بيرم الخامس (دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى). راجع أيضا «أركان النهضة الأدبية بتونس» لمحمد الفاضل بن عاشور، ص 21 وما بعدها.

(2) يجب تمييزه عن سمي مصطفى بن محمد بيرم الأول الذي ولد لبيرم الأول في أواخر حياته والذي تولى التدريس ثم الانتفاء وتوفي سنة 1286 هـ. 1870 م. (انظر عنه «الاتحاف»، ج 8، ص. 174 — 176).

(3) انظر : «صفوة الاعتبار»، ج 1، ص. 95.

وقد كان من عادة آل بيرم ان يقيدوا جميع الاحداث التي تتصل بهم أو بأبائهم، سنة دأبوا عليها من محمد بيرم الثاني الذي ابقى لنا — من جملة مؤلفات تاريخية متعددة — رسالة في التعريف باجداد البيرميين الى ابن محمد بيرم الخامس الذي ذيل الجزء الخامس من كتاب ابيه «صفوة الاعتبار» بترجمة ضافية، فتجمع لنا بهذه المؤلفات والتراجم معلومات عن الاسرة وعن نسب افرادها المفصل من ناحية الاباء وايضا من جهة الامهات.

فمن جهة الامهات اتصل البيارمة في عهد مبكر بالنسب الشريف الذي ينتهي الى الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما. فقد كانت أم محمد بيرم الأول بنت محمد بن علي الشريف الهندي من آل الشريف الذين تولى عدد منهم امامة جامع الزيتونة المعمور. وبهذا النسب امكن لمحمد بيرم الثاني ولمحمد بيرم الثالث ولمحمد بيرم الرابع ان يتولوا نقابة الاشراف بجانب خطط شرعية نبيهة اخرى.

اما ام محمد بيرم الخامس فقد كانت، هي الاخرى، ابنة احد مماليك احمد باي، الفريك محمود خوجة، قائد حلق الوادي ووزير «البحر» (4). ويبدو ان هذا الجد حاول أن يوجه محمد بيرم في طفولته الى الخطط العسكرية والادارية السياسية الا ان الشاب اتبع اشارة عمه، شيخ الاسلام محمد بيرم الرابع الذي حبيب اليه الاشتغال بالعلم ووجهه الى الطريق المؤدية الى الخطط العلمية والشرعية التي برز فيها البيارمة منذ اكثر من قرن. وقد يتساءل المرء عن الدور الذي كان لمزاج محمد بن مصطفى بيرم ولضعف بدنه في اختياره لسبيل العلم واعراضه عن الخطط العسكرية. وعلى كل، فقد عزا ابن محمد بيرم الخامس، في ترجمة ابيه التي اشرنا اليها منذ حين، ميل والده الى معالجة الشؤون السياسية، الى الوراثة من جهة الام (5). وسنرى ان تأثير العصر واحداثه قد كان له الدور الأكبر في هذا الاتجاه (6).

(4) بلغ تقريب احمد باي له ان سمح لاهه ولاخوته بالسكنى في داره بحلق الوادي (انظر «الاتحاف»، ج 4، ص. 177).

(5) «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص. ج.

(6) كان مهتما في شبابه بشكوى شركاء ابيه من المزارعين وجمع في كئش النصوص الاصلاحية التي اصدرها محمد باي الذي صاهر آل بيرم.

ولكن كانت ترجمة محمد بن محمد بيرم الخامس لآبيه وافرة التفاصيل عن أسرته ونسبه، فهي قليلة المعلومات عن طور تعلمه ودراسته. وفي المقالات التي ترجم فيها لمحمد بيرم الخامس بمناسبة وفاته وخاصة في المقال الذي صدر في جريدة «الحاضرة» بتاريخ 24 ديسمبر 1889 — وهو فيما نعتقد من تحرير محمد السنوسي — نجد ذكرا لعدد من مشائخه، ومنهم ابن عم ابيه مصطفى بيرم وابن عمه احمد بيرم وشيخ الاسلام الحنفي محمد معاوية والقاضي المالكي الطاهر بن عاشور والمشائخ محمد الشاهد والشاذلي بن صالح وعلي العفيف. وهذه المقالات تبرز الثقافة التي كانت لمحمد بيرم الخامس والتي كانت تجمع بين العلوم التقليدية التقليدية و«التاريخ القديم والحديث».

وقد تمكن محمد بيرم الخامس من الجمع بين تكوين علمي تم داخل أسرته وتكوين آخر تلقاه في جامع الزيتونة المعمور وفي المدارس. وتحصل بفضل هذا التكوين المزدوج على ثقافة كانت اوسع واتم من ثقافة الكثير من معاصريه. ثم ان المكتبة التي جمعها اجداده اتاحت له مطالعة المؤلفات التي لم تكن في متناول زملائه من الطلبة. فمن الغالب على الظن انه وجد في تلك المكتبة ما وافق ميله الى دراسة النظم السياسية. ويؤيد ذلك اشارة وجيزة نجدها في ما ذكره المؤلف عن نفسه في الفصل الذي خصصه من «صفوة الاعتبار» للحديث عن نشأته حيث قال : «اشتغلت بالقراءة والتعلم متفرغا الى ذلك... ولم يكن لي هم باحوال الدنيا الا مطالعات الحوادث السياسية الداخلية والخارجية الى أن توفي والدي رحمه الله في سنة 1280 هـ»⁽⁷⁾.

وفي عام 1278 هـ. / 1861 م. بعد وفاة عمه محمد بيرم الرابع بقليل عين مترجمنا محمد بن مصطفى بيرم شيخا للمدرسة العنقية⁽⁸⁾ حيث خلف عمه المذكور. وقد كانت مشيخة المدرسة العنقية من الوظائف التي اقتص بها البيارمة من ايام جدهم محمد بيرم الاول. ثم سمي مترجمنا مدرسا بجامع

(7) «صفوة الاعتبار»، ج 1، ص.95.

(8) نسبة الى نهج عنق الجمل الذي كانت تفتح عليه.

الزيتونة وفي جمادى الأولى 1280 / أكتوبر 1863 توفي والده مصطفى بيرم ولم يكن له ولد ذكر غير مترجمنا. فاجتمع لمحمد بيرم الخامس الثروة التي ورثها عن ابيه والخطط العلمية التي بدأ يمارسها. وقد كان بانتسابه الى اسرة ذات مكانة بين الناس وبميله الى العلم والدرس لا يحتاج الى ان يتملق الناس ولا ان يشارك في المكاييد التي يحوكها بعضهم لبعض، بل كان كما قال «بعيدا عن مواقع التحاسد بينهم» (9). وكان الساسة يعرفون له منزلته ويراعون له مكانته فحضر الباي اول ختم للبخاري قام به بيرم الخامس بالمدرسة العنقية في رمضان من عام 1278 هـ. / 1861 م. وكانت ترقية مترجمنا سريعة في سلم التدريس الذي كان احمد باي قد ضبط درجاته بالامر المعروف «بالمعلقة». ففي 15 رجب 1284، اصبح محمد بيرم الخامس مدرسا من «الطبقة الاولى».

لكن آراء مترجمنا لم تسمح له بان ينعم في كامل الاطمئنان بالفوائد التي جناها من نسبه ومن علمه. فمن سنة 1861 لم يشارك عمه واقاربه واغلبية زملائه من علماء الدين في معارضتهم الخفية ثم الصريحة للاصلاحات التي سنها محمد باي تحت ضغط القناصل الازريين (10). ويبدو انه اتصل من ذلك الوقت بابرز الدعاة الى الاصلاح الاداري والسياسي وخاصة بالوزير خير الدين وبالجنرال حسين. ويمكن ان يكون هذا الجنرال هو الرجل الذي بعث محمد بيرم الخامس اليه، في ايام القمع والمجاعة التي تبعت ثورة 1864، تلك الرسالة المليئة بالمرارة التي اثبتها في الجزء الثاني من كتاب «صفوة الاعتبار» (11). وقد

(9) «صفوة الاعتبار»، ج 1، ص.95.

(10) المناقشات التي أشار إليها ابنه في «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص. ج و د، تؤيد ما نسبه ابن ابي الضياف الى العلماء وفي مقدمتهم بيرم الرابع (انظر «الاتحاف»، ج 4، ص.248)، وقد ذكر بيرم الخامس بايجاز (في «الصفوة»، ج 2، ص.14) معارضة العلماء واستنكرها. أما الاشغال والنفقات التي تطلبها نقل ماء زغوان الى تونس فلم ينكرها بيرم الخامس (في «الصفوة»، ج ص.14 — 15) خلافا لابن ابي الضياف (في «الاتحاف»، ج 4، ص.261)، وان لاحظ الضغط الذي سلط على الباي في هذه القضية من طرف مصطفى خزنة دار وتصل فرنسا ليون روش.

(11) ص.35 — 36، واشير إليها في ج 5، ص. هـ.

صرح بانه من ذلك الوقت كان قد فكر في ان يهاجر عن تونس هجرة لا رجعة بعدها. وانه لهذا السبب عرض جميع املاكه للبيع لكن الظروف لم تكن مساعدة على بيعها بثمن مناسب. وعندما امسك خير الدين زمام امور الدولة، تمكن مترجمنا من المشاركة في الحياة السياسية وفي سير الادارة اليومي وزال بذلك تردده.

وكان محمد بيرم الخامس من يوم عين صديقه خير الدين وزيراً اكبر في رمضان 1290 هـ. / اكتوبر 1873 م. قد اعلن عن فرحه بان ادرج في الجريدة الرسمية «الرائد التونسي» مقالين يفضل فيهما الوزير الجديد على سلفه وقد امضاهما باسمه، وهو ما لم تجر به العادة في ذلك الزمان (12). ولذلك قال عنه ابنه تعليقا على هذا الخبر : «وكان بذلك اول تونسي جاهر بأرائه السياسية في الجرائد تحت امضائه». وازاف بيرم الخامس الى ذلك ان اتفق مع علماء جامع الزيتونة على اقامة احتفالات في الجامع «شكرا لله على انقاذ البلاد من عهد الجور وادخالها في عصر الاطمئنان والرجوع لعهد الامان» على حد عبارة ابنه (13). وقد اقتدت كثير من جهات البلاد التونسية بما وقع اذاك في جامع الزيتونة.

وفي 17 صفر 1291 / 6 افريل 1874 كلف خير الدين محمد بيرم الخامس برئاسة جمعية الاوقاف التي انشأها لتنظيم ميدان اصبحت القوضى وتحويل الاموال عن وجهتها الشرعية عادة متبعة فيه تصعب ازلتها. ثم اضاف اليه بعد سنة، في 10 جمادى الثانية 1292 / 14 جويلية 1875، ادارة المطبعة الرسمية وادارة الجريدة التي تصدرها : «الرائد التونسي».

وقد اقبل بيرم الخامس بكل جد على الوظائف التي اسندت اليه حتى اهمل بسبب ذلك املاكه فاضطر الى ان يبيع قسما منها. ويبدو ان نفقاته الخاصة كانت طويلة حياته اكثر من المرتب الذي كان يتقاضاه (14). اما مداخيل

(12) «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص. هـ. وكانت مقالات «الرائد» عادة غير ممضاة.

(13) «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص. و.

(14) «صفوة الاعتبار»، ج 1، ص. 96.

الإوقاف العامة فقد ارتفعت بعد خمسة اعوام من ادارته لها من 1.200.000 ريال الى 2.150.000 ريال تقريبا. وقد استطاع محمد بيرم الخامس ان يعيد الى حظيرة الاوقاف العامة العديد من الاملاك التي استولى عليها الناس بغيا وعدوانا (15).

وفي المطبعة الرسمية كان محمد السنوسي من ابرز اعوان محمد بيرم الذين ساعدوه على ان يطبع بانتظام جريدة «الرائد التونسي» الاسبوعية وكانت هذه الصحيفة تنشر الانباء والاعلانات الرسمية وتضيف اليها مقالات ادبية واخلاقية واخرى تصف الاحوال العالمية، يحررها محررون تونسيون واخرون اجانب من امثال حمزة فتح الله المصري.

وتضمنت ادارة محمد بيرم للاوقاف اشرافه على ترتيب المكتبة التي انشأها خير الدين بجامع الزيتونة، وهي المكتبة التي سميت بالمكتبة الصادقية وقد كانت نواتها مكونة من المخطوطات التي كانت عند مصطفى خزنه دار وصدورت بعد عزله وقد اضاف اليها خير الدين كتباً اخرى اشتراها او نقلها من بعض الزوايا او من مكتبته الخاصة.

وفي هذه الفترة التي تعددت فيها اوجه نشاطه بدأ محمد بيرم الخامس يحس بالعلامات الاولى للمرض العصبي الذي لازمه بقية حياته. وقد وصفه مترجمنا بدقة في كتابه (16)، واعتبره ناشئا من جهة عن ضعف البنية التي ورثها عن آبائه واجداده (17) ومن جهة ثانية عن الارقاق وانشغال الفكر اللذين واكبا حياته من عام 1291 هـ. — 1874 م. وقد ظهرت علامات المرض الاولى في صيف سنة 1292 هـ./1875 م.

(15) «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص. هـ. و ص. ت، اعتمادا على «الرائد»، عام 1297 هـ.، عدد 18.

(16) ومن ذلك ما جاء في ج 1، ص. 96 — 103.

(17) يبدو ان جدّه محمد بيرم الثاني كان يشكو من نفس المرض، وكذلك أم المؤلف : انظر «صفوة الاعتبار»، ج 1، ص. 96 — 97.

وبعد أن تداوى بيرم الخامس دون نتيجة في تونس، سافر في شوال 1292 هـ. / ديسمبر 1875 الى اوروبا لاستشارة الاطباء في ايطاليا ثم في فرنسا (18)، ثم عاد في عام 1295 / 1878 الى تونس حيث عالجته الطبيب الشهير الدكتور شاركو Charcot. واغتنم بيرم الخامس فرصة وجوده في باريس فزار المعرض العالمي الذي اقيم بها في عام 1878 ولاقى عددا من الاعلام. وذكر لنا ابنه انه حضر بعض حفلات مسرح الاوبرا في الشرفة المخصصة لرئيس الجمهورية، الماريشال ماك ماهون، وعاد بيرم الخامس الى تونس على طريق مدينة عنابة مثلما فعل في المرات السابقة الا انه قضى في هذه المرة عشرة ايام في القطر الجزائري وزار عاصمته.

ورغم ما اوصاه به الاطباء من اجتناب التعب، واصل بيرم الخامس كامل هذه المدة النشاط الحثيث الذي وصفناه فيما سبق. وكان قد عين عضوا في اللجنة التي كلفت بتنظيم الدروس في المدرسة الصادقية التي انشئت في عام 1292 هـ. / 1875 م. فكان من ابرز المدافعين عن المدرسة الجديدة وبادر الى ادخال ابنه اليها.

وفي سنة 1293 هـ. / 1875 م. حث بيرم الخامس التونسيين بمقالاته على المشاركة في الاكتتاب الذي فتح لاعانة الدولة العثمانية في حربها ضد الصرب. وتذكر بعض المصادر انه وقع التفكير اذاك في تعيينه في منصب شيخ الاسلام بتونس (20).

وعندما استعفى خير الدين من الوزارة الكبرى في رجب 1294 / جويلية 1877 لم يقتد بيرم الخامس به، بل احتفظ بوظائفه بطلب من الباي ومن حظي الباي مصطفى بن اسماعيل. وكان بيرم الخامس قد ظن مدة من الزمن انه كان

(18) وصف هذا السفر وصفا مفصلا في «صفوة الاعتبار»، ج 3 (الصفحات الاولى).

(19) كان العلاج بالكهرباء (الصفوة، ج 1، ص. 98 — 99).

(20) انظر «صفوة الاعتبار»، ص. ي و ص. ي. ا.

يمكن له ان ينفع بلاده حتى بعد استعفاء صديقه خير الدين. وقد اسند اليه الاشراف على مستشفى احدث في اواخر وزارة خير الدين، فنظم يريم الخامس العلاج بالمستشفى الصادقي على غرار ما شاهده في مستشفيات اوروبا وخاصة فرنسا التي كان قد زارها من قبل. ويوم تدشين المستشفى في 10 فيفري 1879 (18 صفر 1295) اهدى اليه الباي حُقَّةَ مرصعة بالاحجار الكريمة اعترافا بما بذله من المجهودات.

وعين ايضا في تلك المدة عضوا في اللجنة المختلطة التونسية الفرنسية التي كلفت بالنظر في قضية المعمر دي سانسي De Sancy.

وفي 11 رجب 1/1296 جويلية 1879 انشأ محمد الصادق باي مجلسا استشاريا تهدئة للخواطر بعد الخلاف الذي حدث بين وزيره وقاضي العاصمة. فعين يريم الخامس عضوا في ذلك المجلس الذي كان جميع اعضائه من المماليك باستثناء مترجمنا والعربي زروق.

وكان يريم الخامس قد اظهر بمناسبة هذه الاحداث معارضته الشديدة لسياسة الوزير. فبادر هذا بابعاده وكلفه بمهمة صعبة تلخص في السفر الى فرنسا لاقناع حكومة قنيطا Gambetta بتبديل روستان Roustan فصلها بتونس. وكانت المهمة شبه رسمية وسرية. وكان على مترجمنا ان يتظاهر بانه سافر لاجل العلاج. الا أن الوزير سرعان ما انكر موافقته ليريم الخامس واتهمه بانه كان يسعى مع خير الدين — الذي كان قد بلغ الصدارة العظمى باسطنبول — لعزل الصادق باي (21). وبقي محمد يريم يبارس لا يعرف ما عليه ان يعمل. وتضاربت الاوامر والاحبار التي اتته من تونس، فزار لندن وجنوب انجلترا ثم عاد الى تونس في رمضان 1296 هـ. / اوت — سبتمبر 1879. فوجد نفسه في موقف حرج معرضا لاتهام الباي ووزيره. ولم يتحصل الا بغد الدعاوي الكشوية

(21) «صفوة الاعبار»، ج 3، ص 100. وقد وافق ذلك عزل الخديوي اسماعيل في مصر.

على رخصة في السفر للحج، فغادر تونس في 26 شوال 1296 / 14 أكتوبر 1879. وكان ذلك آخر عهده بمسقط رأسه(22).

قصد بيرم الخامس البقاع المقدسة مارا بمالطة ثم بالاسكندرية ثم بالقاهرة حيث لاقى الخديوى توفيق وتحدث معه في شأن اللجنة المالية الدولية التي كانت اذاك بصدد الانشاء في مصر، فاستطلع الخديوى بيرم الخامس عن التجربة التونسية في هذا المضمار التي كانت قد سبقت التجربة المصرية (23). وفي الحجاز زار بيرم الخامس الشريف حسين (24) وفي المدينة المنورة اتبع السنة التي سنها قبله عدد من المغاربة نخص بالذكر منهم الشيخ ابراهيم الرياحي، فانشد امام قبر النبي صلى الله عليه وسلم قصيدة من نظمه يطلب فيها الانصاف من خصمه وظالمه اي من مصطفى بن اسماعيل (25).

وعندما اتم بيرم مناسك الحج ركب للعودة مركبا نمساويا كان من رفاقه فيه نقيبُ اشراف بغداد وشيخ الطريقة القادرية الشيخ سلمان القادري وهو من سلالة الولي الشهير سيدى عبد القادر الجيلاني. ونزل بيرم الخامس في بيروت حيث زار مدحت باشا ولاقى عددا من الادباء منهم سليمان البستاني وابراهيم اليازجي وعبد القادر القَبَّاني. ومدحه الشاعر ابراهيم الاحدب. وزار من جملة ما زار مدارس جمعية المقاصد الاسلامية وقد كان من اعضائها المحسنين.

ومن بيروت ركب البحر الى اسطنبول دون ان يستطيع، بسبب الاحوال الجوية غير المساعدة، زيارة دمشق وملاقة الامير عبد القادر الجزائري (26). وفي

(22) «صفوة الاعتبار»، ج 4، ص 21.

(23) هذا ما ذكره ابنه «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص ك. هـ) اما المؤلف فقد اكتفى بان قال انه لاقى الخديوي (ج 4، ص. 88 - 89).

(24) «صفوة الاعتبار»، ج 4، ص. 139.

(25) «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص. ك. و.

(26) «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص ك. هـ. حيث نقل المؤلف نص مكتوب وجيز بعثه اليه الامير.

اسطنبول اجتمع محمد بيرم بخير الدين واقام عنده حتى تمكن من اكثراء مسكن له. وكانت العلاقات التي تجمع الرجلين قد اصابها فتور بعد استعفاء خير الدين من الوزارة الكبرى في تونس ومغادرته هذا البلد، ثم تحسنت من سنة 1296 هـ. / 1879 م. عندما دب الخلاف بين بيرم الخامس ومصطفى بن اسماعيل فكتب محمد بيرم خير الدين واجابه برسالة وجيزة مؤرخة في 29 شعبان 1296 / 18 أوت 1879 جاء فيها «عفا الله عما سلف» (27). وبذلك طويت صفحة ما كان يشكو منه خير الدين من مساعدة صديقه لخلفه وعدوه ابن اسماعيل.

وعندما علم حكام تونس في ذلك العهد ان بيرم الخامس قد استقر في اسطنبول بادروا بمكاتبة الدولة العلية طالبين ارجاعه الى مسقط رأسه ومدعين انه يجب محاسبته على ادارته لجمعية الاوقاف.

ولم تعدم الدولة العلية الحجج (28) لدحض هذه الدعوى ورفض هذا الطلب وظهرت العناية ببيرم الخامس واشركته في دراسة الاصلاحات التي كانت عازمة على ادخالها على جهاز الحكم في الستانة. وقد وجد بيرم الخامس في هذه الفترة شيئا من راحة البال وتحسنت صحته فتنفرغ لتحرير الجزئين الاول والثاني من كتاب «صفوة الاعتبار». لكن تلك المدة لم تطل، اذ جاءت الاخبار بزحف العساكر الفرنسية على الحدود التونسية. فحرر بيرم الخامس تقريرا رفعه الى الدولة العلية يحثها فيه على ان لا تقتصر على الاحتجاجات اللفظية. وعندما تم احتلال الجيوش الفرنسية لتونس، سافر بيرم الخامس الى مدينة قرنة بايطالية حيث تمكن من الاشراف بالمراسلة على بيع املاكه بالقطر التونسي وعلى ترحيل اسرته منه.

واستقر بيرم الخامس مرة اخرى مع اهله في اسطنبول، لكنه تعرض فيها الى حملات مغرضة والى دسائس. فاتهم بان وجوده في ايطاليا ايام ثورة عرابي في

(27) «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص. ك. ب.

(28) ذكرت هذه الحجج مصحوبة بوثائق عن الاوقاف التونسية وعن ادارتها في «صفوة

الاعتبار»، ج 5، ص. ك. ت.

مصر لم يكن مجرد صدفة. لكن السلطان لم يقطع عنه برّه بل عين له مرتبا شهريا قدره خمس وعشرون ليرة عثمانية. وكانت نفقات بيرم الخامس واسعة، اتلف فيها نصيبا من المال الذي حَصُلَ له ببيع املاكه في تونس. ونحابت آماله في التحصيل على وظيف سام في الدولة العثمانية، فطلب الاذن في الرجوع الى بلاده وتحصل عليه في 21 ذي الحجة عام 1301 / 12 اكتوبر 1884. وكان في الحقيقة عازما على الهجرة الى مصر. فغادر اسطنبول في اوائل 1302 هـ. / اكتوبر 1884 قاصدا القاهرة ومارا ببلد اليونان. وفي القاهرة لقي احسن التّقبول من طرف الخديوي واستطاع ان يُصدر ابتداء من 25 ربيع الاول 1302 / 13 جانفي 1885 جريدة «الاعلام» الاسبوعية التي استمرت على الصدور الى 1 جمادى الاولى 1306 / 3 جانفي 1889. وقام في النصف الثاني من 1304 هـ. / 1887 م، بسفر في اقطار مختلفة من اوروبا. فزار بفرنزة Firenze من ايطاليا صديقه الجنرال حسين، الذي كان قد اشتد به المرض الذي اودى بحياته. ومن هناك انتقل بيرم الخامس الى باريس لاستشارة الاطباء، لان المرض الذي كان ملازما له قوي تاثيره في جو القاهرة الحار. وبعد باريس زار بيرم لندن، فحضر حفلات يوبلية الملكة فيكتوريا Victoria والتقى في هذه المناسبة بعدد من الساسة امثال اللورد ساليسبوري Salisbury واللورد نورثبروك Northbrook، وتدخل لديهم حسبا يبدو، لفائدة صديقه رياض باشا. ثم مر في طريق العودة ببرلين وبغينة. وكان رياض باشا قد تولى في اثناء ذلك الوزارة الاولى بالقاهرة، فعين محمد بيرم الخامس في 12 جمادى الاولى 14/1306 جانفي 1889 حاكما في المحكمة الابتدائية بالقاهرة. وكان قد كلف من قبل بشرح بعض المجلات القانونية والتعليق عليها (29).

وفي 25 ربيع الثاني 1307 / 18 ديسمبر 1889 توفي محمد بيرم الخامس في حلوان وكان موته «بالمريض المعروف بذات الجنب» (30).

(29) ذكرت غالب هذه المؤلفات في آخر مقال ابن الشنب في «دائرة المعارف الاسلامية». ويمكن اتمام ما ذكره بالرجوع الى «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص س

ب.

(30) «صفوة الاعتبار»، نفس الجزء والصفحة.

2 - آثار محمد بيرم الخامس

ألف محمد بيرم الخامس كتباً وكتيبات مختلفة طبع عدد منها (29). فيعرف له تصنيف في علم العروض ورسائل فقهية يبدو فيها أوسع افقا من غالب فقهاء عصره وأكثر حرصاً منهم على التوفيق بين أوامر الشرع ومقتضيات الحياة العصرية. وقد حرر أيضاً جواباً عن المحاضرة الشهيرة للعالم الفرنسي رنان Renan عن «الاسلام والعلم». وله تقرير عن التعليم بمصر (30). إلا أن أهم مؤلفاته كتابه «صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والاقطار». وقد طبع الأجزاء الأربعة الأولى منه في مطبعته «المطبعة الإعلامية» في سنتي 1302 و1303 هـ. / 1885 م. وطبع ابنه الجزء الخامس في مطبعة «المقطف» في سنة 1311 هـ. / 1893 - 1894 م. وبالاعتماد على المعلومات التي ضمنها ابن المؤلف هذا الجزء وعلى محتوى الأجزاء الأربعة الأولى يمكن ضبط التواريخ التي حرر فيها مختلف أبواب الكتاب. فقد أتم بيرم الخامس الأجزاء الثلاثة الأولى من كتابه «صفوة الاعتبار» في السنوات التي قضاها في إسطنبول بين سنة 1297 / 1880 و سنة 1302 / 1884، فحرر الجزء الأول والجزء الثاني قبل احتلال فرنسا لتونس، والجزء الثالث بعد ذلك الاحتلال الذي وقع في ربيع سنة 1881. أما الجزء الرابع وأول الجزء الخامس فقد صنفا في مصر. وكان المؤلف ينوي أن يتم الجزء الخامس بذكر رحلاته إلى النمسا وإلى سويسرة وإلى ألمانيا وإلى رومانيا وإلى بلغاريا و صربيا واليونان (31)، لكن الموت عاجله قبل أن يحرر هذه الفصول...

وقد اشتمل الكتاب على قسمين سمي أولهما بالمقدمة والثاني بالمقصد،

(31) هذه البلدان ذكر جميعها ابن المؤلف في «صفوة الاعتبار»، ج 5، ص. س. ج. غير أن المؤلف لم يذكر البلدان الثلاثة الأخيرة في رسم الكتاب (ج 1، ص. 3).

وكان المؤلف ينوي اضافة قسم ثالث يكون خاتمة الكتاب الا ان الاجل لم يمهله حتى يحزر هذه الخاتمة (32).

اما المقدمة فتشغل اكثر من نصف الجزء الاول. ويبدأها بريم الخامس بيايين قصيرين يذكر فيهما حكم السفر في الاسلام. فيستدل بالقرآن والاحاديث النبوية واقوال العلماء على ان السفر للاعتبار حلال، بل هو واجب. فالمسافر بمشاهدته لاختلاف الاقاليم والنبات والامم والعادات يجد مجالا واسعا للتفكير ولادراك قدرة الخالق وحكمته. وهو بذلك يمثل لما امر الله به في كتابه العزيز من السير في الارض والاعتبار. اما السفر الى غير بلاد الاسلام فقد يكره ان كان لطلب الربح المادي، ولكنه يحل ويندب اليه ويتفق مع العدالة ان قصد به مصلحة عامة او خاصة.

والباب الثالث والاحير من هذه المقدمة طويل جدا لانه يشتمل على جغرافية العالم. أما «المقصد» فيتضمن رحلات المؤلف الى البلدان العشرة التي زارها ووصفا لها بتقديمه في غالب الاحيان ملخصا لتاريخها... وهذا المقصد اهم قسم من الكتاب : ويبدأ بترجمة ذاتية للمؤلف تتضمن وصف المرض الذي اصابه ودعاه الى السفر الى اوروبا. ويعتبر المؤلف — اعتمادا على نصوص دينية وعلى اقوال للفقهاء يذكرها — ان التداوي واجب وان الاعراض عن طلب الشفاء بالاسباب التي خلقها الله لذلك توكل في غير محله. ويتبع ذلك الفصل فصل آخر طويل يتحدث فيه المؤلف عن تونس ويشمل بقية الجزء الاول وكامل الجزء الثاني من الكتاب. ويشتمل الجزء الثالث على وصف اسفار بريم الخامس في ايطاليا (33) وفرنسا (34)، والجزء الرابع على الكلام عن الجزائر (35) وانقلترا (36)

(32) هكذا حررنا من بسطة جامعة لاراء المؤلف السياسية. ولم يعرضها في نظرنا تلخيص ابنه لعدد من مواقف ابيه التي عبر عنها في صفحات «صفوة الاعتبار» (انظر ج 5، الصفحات الاخيرة).

(33) الباب الثالث، ص. 2 — 63، الحديث عن احتلال تونس.

(34) الباب الرابع، ص. 4 — 166، انظر ص. 120 — 139.

(35) الباب الخامس، ص. 2 — 21.

(36) الباب السادس، ص. 21 — 70.

ومالطة (37) ومصر (38) وعن حج المؤلف (39).

ويشغل بقية الكلام عن الحجاز والحديث عن تركيا بايين من الجزء الخامس ويختتم ذلك الجزء بترجمة المؤلف بقلم ابنه.

ويتبع بيرم الخامس في جميع الفصول التي خصصها للاقطار التي زارها الترتيب الآتي دون تغيير : فيذكر على التوالي سفره ووصوله الى عاصمة القطر ووصف تلك العاصمة ووصف مدن اخرى احيانا وجغرافية القطر الطبيعية والانسانية والاقتصادية ومستعمرات القطر ان كانت له مستعمرات ويلخص تاريخ القطر في القديم ثم تاريخه الحديث (ويبدأ لكل قطر ببداية النظام السياسي السائد في عصر المؤلف) ويصف المؤلف ذلك النظام وسياسة القطر الخارجية مهتما بصورة خاصة بعلاقاته بالخلافة العثمانية وبالبلاد الاسلامية، ثم يتحدث عن الزراعة والتجارة والصناعة والاحلاق والعادات والتعليم واللغة وعن القوة العسكرية والثروة المالية.

ولا يتردد المؤلف — كلما امكن له ذلك — من مقارنة احوال تلك الاقطار بما يجري في بلاد الاسلام او ان يذكر بالنسبة الى ما يصف من نظم او عادات حكمها في الشريعة الاسلامية ويبرز تأثير التعليم. وغايته من كل ذلك الدعوة الى الاعتبار — كما يدل على ذلك عنوان كتابه — وامداد الساسة من المسلمين بما يمكنهم من السياسة الحكيمة المبنية على الاطلاع على حقائق الامور. وهذه الغاية التي يرمي اليها كتاب «صفوة الاعتبار» هي نفس الغاية التي قصدها قبله خير الدين بتأليف كتابه الشهير «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك»، الا ان بيرم الخامس قد وجد فيما التقطه في أثناء اسفاره مادة اوسع من مادة كتاب خير الدين وملاحظات قد تكون طريفة في بعض الأحيان.

(37) الباب السابع، ص.70 — 76.

(38) الباب الثامن، ص.77 — 134.

(39) الباب التاسع، ج 4، ص.134 وما بعدها، وج.5، ص.2 — 30.

نقل محمد بيرم الخامس مادة القسم الأول من كتابه عن كتب الجغرافية وعن مقالات الصحف التي طالعتها وبقي يتذكرها. ومن الكتب التي كان بيرم معجبا بها كتاب جغرافية لفيليكس لامروس Félix Lamerousse ترجم الى العربية وكان يدرس بالمدارس المصرية (40).

وكان بيرم الخامس لا يعرف من اللغات الاجنبية الا الفاظا فرنسية قليلة. ولذا كان اعتماده في القسم الأول من كتابه وفي فصول متعددة من القسم الثاني على مؤلفات عربية لمعاصريه وفي مقدمتها «اقوم المسالك» لخير الدين الذي نقل هو نفسه عن كتب فرنسية (41) وقد استمد منه بيرم الخامس وصفه للنظم السياسية الفرنسية والانجليزية (42). واطلع بيرم الخامس على كتاب رفاعة رافع الطهطاوي «تخليص الابريز الى تلخيص باريز»، ونقل عنه (43) كما اطلع على كتاب فارس الشدياق «كشف المخبا عن فنون اروبا» واحال عليه لمعرفة عادات الانقليز (44).

اما عن مصر، فمن مصادره «جغرافية مصر» لمحمد امين فكري (45) وايضا مؤلفات اقدم منها مثل «خطط» المقريزي (46) و«خلاصة الوفاء باخبار دار المصطفى» للسهمودي الذي اعتمده في كلامه عن الحجاز (47).

(40) انظر «صفوة الاعتبار»، ج 1، ص.6، وقد نبه بيرم الخامس مثلا الى ان اسماء عدد من البلدان والقبائل الافريقية في كتابه منقولة عن الفرنسية فيمكن ان تكون محرفة تحريفا مزدوجا («صفوة الاعتبار»، ج 1، ص.70 — 71).

(41) انظر : «اتحاف اهل الزمان»، لابن ابي الضياف، ج 1، ص.46.

(42) «صفوة الاعتبار»، ج 3، ص.120، وج 4، ص.44.

(43) في «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.76 ترجمة للنشيد الوطني الفرنسي رويت عن الطهطاوي ونسبت الى ثوار سنة 1830 م.، والترجمة غير موجودة في «تخليص الابريز».

(44) «صفوة الاعتبار»، ج 4، ص.56.

(45) «صفوة الاعتبار»، ج 4، ص.82 و86.

(46) «صفوة الاعتبار»، ج 4، ص.97.

(47) «صفوة الاعتبار»، ج 4، ص.154.

وكان يبرم الخامس مولعا بالدساتير والمعاهدات يشير اليها ويترجمها احيانا كما كان لا يعرض عن النقل عن افواه الرجال الذين لاقاهم.

وكان اكثر ابواب «صفوة الاعتبار» استفادة من تجارب المؤلف ومما اطلع عليه مباشرة الباب المتعلق بتونس. ولم يهمل فيه المؤلف ما قرأه وما سمعه. فنقل تاريخ تونس حتى القرن الثامن عشر عن «الحلل السندسية» للوزير السراج (48) والتاريخ الحديث عن تاريخ ابن ابي الضياف، ويبرم الخامس يذكره دائما كأنه وثيقة لا كتاب له عنوان، فيقول دائما : «وقرأت بخط الوزير ابن ابي الضياف...». وبالنسبة الى القرن التاسع عشر اعتمد يبرم الخامس على وثائق مختلفة من تقارير واوامر ومذكرات مثل تقييد محمد يبرم الثاني للجرايات التي تقاضاها (49) ومذكرة قنصل انقلترا ريشارد وود Richard Wood عن سياسة البايات الجبائية (50) وعن نفس الموضوع مذكرة زميله الفرنسي كوبيزول (51) Cubisol وعن المشاكل المالية تقرير اللجنة المالية الدولية الصادر في عام 1873 واخيرا تقرير خير الدين في قضية ابن عياد (52).

وينقل المؤلف عددا من الوثائق الرسمية عن ابن ابي الضياف اذ لم يطلع هو نفسه مباشرة على هذا النوع من الوثائق الا في السنوات الاخيرة التي قضاها في تونس، حيث شارك في الحياة العامة. ولذا كان ما يرويه من احداث تلك السنوات شيقا وثميننا رغم ما يحتاج اليه مطالعه من النقد.

ومما يسترعي بصورة خاصة اهتمام المؤرخ الصفحات الكثيرة التي ذكر فيها محمد يبرم الخامس احوال تونس في عصره فحرص على شرح الاحداث بذكر

(48) عن هذا الكتاب انظر : الفصل الخاص به أعلاه.

(49) «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.4.

(50) «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.7.

(51) «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.76.

(52) «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.45.

اسبابها واستعراض اصولها من الفتح التركي فوصف دولة البايات ومؤسساتها وطرق التصرف فيها وحياة البلاد الاقتصادية والثقافية. وفي الكتاب فصول في تنفيذ مزاعم المستعمرين وفي اقامة الحجج على ان تونس كانت ايلة من ايلات الدولة العثمانية. وكانت آراء بيرم الخامس واحكامه على البايات الذين تولوا الحكم في القرن التاسع عشر وعلى وزرائهم متفقة مع ما نجده في مصادر اخرى، فهي احكام معاصر لأولئك البايات شارك في الحياة السياسية وتأثر بعلاقاته العائلة وبما كان له من صداقات ومن عداوات، فقد نجد مثلا ان كلامه عن دولة محمد باي، وهو صهر اسرته، ينزع الى الاقتضاب والى الاقتصار على المدح والتنويه. وقد نتردد في الاقتناع بوجاهة رده على ابن ابي الضياف الذي نسب الى المماليك الذين لم ينشؤوا في البلاد قلة الاكثرا بمصالحها، فنشعر من تحمس المؤلف لهذه القضية ان البيارمة — وقد مرت ثلاثة قرون على استقرارهم بتونس — لم ينسوا انتسابهم في اول امرهم الى جند الترك. لكن المواقف الناتجة عن وضع المؤلف الخاص واضحة فيسهل تعديل ما يتصل بها اعتمادا على الوثائق الكثيرة التي لا يصعب ان نجدها عن تلك الفترة. وفي مقابل ذلك ينفرد كتاب «صفوة الاعتبار» بعرض منظم ومتواصل عن الادارة والضرائب والقضاء والتعليم والزراعة والصنائع والاعداد بتونس في القرن التاسع عشر. وقد نشر المؤلف كتابه بعد مغادرته البلاد، فلم يحتج في تحريره الى الاحتراز الذي اضطر اليه غيره ممن بقي بتونس.

«كنش» أحمد كريم

كان التأليف الذي خصصه محمد بيرم الثاني لتراجم «المفتين من الحنفية» محلّ إعجاب دعا غيره من أصحاب المناصب الدينية الى الاعتماد عليه والى تذييله. وذلك ما فعله بالخصوص أحمد كريم.

ولد أحمد كريم (1) في أواخر صفر 1243 هـ. / سبتمبر 1827 م. في أسرة تركية الأصل وكانت أمه تنتسب الى آل درغوث الذين تولى عدد منهم في القرن الثامن عشر الميلادي منصب الافتاء بالمذهب الحنفي في تونس. وأخذ أحمد كريم العلم عن مشائخ اجلاء مثل ابراهيم الرياحي ومحمد بن الخوجة ومحمد معاوية ومحمد بن عاشور وأخيه الطاهر وغيرهم. وعينه أحمد باي في 13 ربيع الأول 1267 هـ. / 28 جانفي 1850 مدرسا من الطبقة الأولى بجامع الزيتونة وكان ينوي توليته القضاء وامامة جامعه بالمحمدية. واختاره بعد ذلك الصادق باي نائب رئيس لمجلس الجنائيات ثم رئيسا لنفس المجلس في 14 شوال 1277 هـ. / 14 أفريل 1862 م. ومفتيا في أول شوال 1280 هـ. / 10 مارس 1864 م. وترقى الى مشيخة الاسلام في ذي الحجة

(1) أهم مصدر عن المؤلف ترجمته لنفسه في أول كتّشه (و 1، ظ) التي استمد منها من كتب بعده وخاصة محمد النيفر في «عنوان الأريب»، ج 2، ص. 141.

1313 / ماي — جوان 1896 م. وتوفي في محرم 1315 هـ. / جوان
1897.

من آثار أحمد كريم شروح مختلفة لمتون متداولة في التعليم بجامع الزيتونة
وديوان شعر سماه — دون تواضع — «السحر الحلال» و«كنش» أطلعنا على
النسخة المخطوطة منه المحفوظة في مكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور، طيب
اللّه ثراه (2).

وغالب هذا الكنش يشتمل على فتاوى للمؤلف لفت نظرنا منها ما يدل على
تطور في حياة الناس المادية فاستفتي أحمد كريم مثلا في استعمال الكحول
كوقود لطبخ الطعام وعن قبول وصية مالية تشمل رقاعا على خزانة الدولة. ويجد
فيها الباحث عن «أصول» الحماية الفرنسية فتوى كريم في مسألة «هنشير
النفيسة» وفي الشفعة التي حاولت بها حكومة الباي فسخ عقد البيع الذي
أمضاه خير الدين لفائدة شركة مرسلية للقرض الفرنسية. كما يجد القارئ فيها
رأي الشيخ في وصية الجنرال حسين لطفلتين ايطاليتين وفتواه في جواز المطالبة
بالضرائب بعد تاريخ حلولها بسنوات.

وفي أول «الكنش» عدد من الصفحات تتصل بالتاريخ ضمنها المؤلف
ترجمته ثم قائمة بأسماء المفتين من الحنفية الذين تولوا بتونس من الفتح التركي
الى عصره. ويضيف الى ذلك بعض المعلومات المتعلقة بحياة أولئك المفتين
ويتطور الوظائف التي شغلوها. وأكثر ما في هذا النص مقتبس من تأليف محمد
بيرم الثاني في نفس الموضوع الذي عنوانه: «شرح نظم المفتين من
الحنفية...». وهو أمر لم يخفه أحمد كريم، لكنه من تاريخ وفاة محمد بيرم
الثاني لم يعتمد على أحد، وان كان القسم الأخير لم يكن أكثر من قائمة
باسماء تنتهي في التاريخ الذي حررت فيه أي في العاشر من رجب 1310
هـ. / 28 جانفي 1893.

(2) وقد اطلعنا عليه الشيخ محمد الفاضل بن عاشور، رحمه الله.

ومما هو جدير بالاهتمام مع ذلك اشتمال الورقتين الأخيرتين من هذا القسم على معارف مستمدة من رسوم كانت بملك آل درغوٲ، أحوال المؤلف. وقد نقل المؤلف أسماء من ذكر في تلك الرسوم وتواريخ مختلفة ووصف لنا ختم تلك الوثائق فيمكن أن نجد في ذلك ما يفيد المؤرخ.

محمد السنوسي ومؤلفاته

1 — حياة محمد السنوسي

ولد محمد السنوسي حوالي سنة 1850 ميلادية (1) من أسرة تقلب بعض

(1) تختلف المصادر في تاريخ ميلاد المؤلف : فابنه يذكر في مطلع ترجمته الفرنسية لكتاب أبيه «تفتق الأكمام» (Epanouissement de la fleur ou émancipation de la femme en Islam تونس، 1897) ان أباه ولد عام 1850 ميلادية. وهو ما يمكن أن يوافق في نفس الآن التاريخين الهجريين الموجودين في «عنوان الأريب» (1266 هـ. / 1849 — 1850 م) وفي «شجرة النور الزكية» (1267 هـ. / 1850 — 1851 م.). لكن جريدة «الحاضرة» نشرت اثر وفاة السنوسي ترجمة تفيد أنه ولد في 22 ذي القعدة 1267 / 18 سبتمبر 1851. ولا ينبغي أن نعير أهمية الى ما نقله محمد السنوسي نفسه في «النازلة التونسية» (مخطوط، ص.140) عن بعض الصحف الفرنسية — دون أن يصلحه — من أن سنه كانت في أثناء احداث عام 1885 م. الثامنة والعشرين، وهو ما لا يتناسب مع الدور الذي كان له في تلك الأحداث ومع المهام التي قام بها قبل ذلك مثل تعيينه منذ أوائل عام 1871 م. معلما للأمر الشاب الناصر باي (انظر محسن زكريا، «سلافة العناصر بمفاخر الملك الناصر»، تونس، 1913 م.، ص.20).

أفرادها في الخطط الشرعية فتولى جده محمد السنوسي الكافي (2) قضاء باردو ثم قضاء العاصمة. أما مترجمنا — وكان يضيف الى اسمه في بعض كتبه لقب «الحنفي» للترفة بينه وبين جده — فقد تلقى العلم في جامع الزيتونة عن شيوخ أجلاء نذكر منهم شيخ الاسلام الحنفي أحمد بن الخوجة (3) والمفتين صالح بن فرحات (4) وأحمد الشريف (5) والشيوخ علي العفيف (6) ومحمد الشاهد (7) والطاهر النيفر (8).

- (2) انظر عن الجدّ، «اتحاف أهل الزمان»، ج 8، ص.41 (الترجمة رقم 239) و«شجرة النور الزكية»، رقم 1547، ص.386. وقد خصه حفيده بترجمة في «مسامرات الظريف» (مخطوط النيفر، ج 3. ورقة 124 و) ضمنها شجرة كاملة لنسب الأسرة وهي تدعي الشرف ونسبها ادريسيا. أما اسم «محمد السنوسي» فهو اسم اطلقه على ذلك الجد أبوه بدافع الإعجاب بمؤلف العقيدتين المتوفى في القرن العاشر الهجري، ثم أصبح هذا الاسم نسبة للأسرة وكانت من قبل تعرف ببني مهنية (انظر «مسامرات الظريف»، مخطوط، ج 3، و.125 و، والمقدمة التي وضعها الشيخ الشاذلي النيفر للطبعة الثانية للجزء الأول من «مسامرات الظريف»، تونس 1983 م، ص.14 وما بعدها. وكذلك، الاستطلاعات الباريسية ط. أولى، ص.20 — 22).
- (3) توفي في ذي الحجة 1313 هـ. / ماي — جوان 1896 م. انظر عنه : «مسامرات الظريف»، ج 1، ص.133 و«عنوان الأريب»، ج 2، ص.137.
- (4) توفي في 1309 هـ. / 1891 — 1892 م. انظر عنه : «مسامرات الظريف»، ج 3 (مخطوط) و82 و— ظ، و«شجرة النور الزكية»، عدد 1.654، ص.414.
- (5) انظر عنه «مسامرات الظريف» ج 3، و82 ظ، و«شجرة النور الزكية»، عدد 1549، ص.386.
- (6) توفي في 22 جمادى الثانية 1292 هـ. / 1875 — 1876 م. انظر عنه «مسامرات الظريف»، ج 3، و63 ظ الى 65 ظ، و«شجرة النور الزكية»، عدد 1573، ص.395.
- (7) توفي عام 1311 هـ / 1893 — 1894 م. انظر عنه «مسامرات الظريف»، ج 3، و66 و — 67 ظ و«شجرة النور الزكية»، ص.415.
- (8) توفي عام 1311 هـ. / 1893 — 1894 م. انظر عنه «مسامرات الظريف» ج 3، و133 و — 136 ظ. و«شجرة النور الزكية»، عدد 1657، ص.415.

وقد اختص محمد السنوسي بشيخين كان لهما أكبر التأثير على حياته وعلى تفكيره وهما الشيخ محمود قابادو والشيخ سالم بوحاجب وهما اللذان عرفاه بآل بيرم من جهة ومن جهة أخرى بمجذبي الإصلاح من الضباط ورجال الإدارة وخاصة بخير الدين وبالجنرال حسين.

وعندما عين الجنرال حسين مستشارا للمعارف اختار محمد السنوسي ليكون معلما لابن الأمير الراحل محمد باي، الأمير الشاب محمد الناصر باي، فاتبع محمد السنوسي أسلوبا جديا في التعليم حاول أن يوفق به بين السنن الموروثة والمتطلبات الحديثة في التربية. فحث تلميذه على حفظ المتون المعروفة لكنه أوصاه أيضا بمطالعة كتب الأدب والتاريخ وعوده على التحرير في مواضيع عامة وسياسية (9). ألا أن أهم ما قام به محمد السنوسي من نشاط كان متصلا بميادين أخرى غير ميدان التعليم.

وقد أشرنا الى أن الوسط الذي عاش فيه السنوسي من أيام شبابه وخاصة قربه من أستاذه محمود قابادو وسالم بوحاجب وطدا صلته بآل بيرم وهم أخوال تلميذه الناصر باي. فلا غرابة أن أصبح محمد السنوسي صديقا لمحمد بيرم الخامس الذي أشركه في المهام الخطيرة التي قام بها أيام تولي خير الدين للوزارة الكبرى. وباعانة بيرم الخامس والجنرال حسين أمكن لمحمد السنوسي أن يجمع بين كتابة جمعية الأوقاف وتحرير الصحيفة الرسمية «الرائد التونسي». فكان في هاتين الخطتين وفي المطبعة الرسمية العضد الأول لمحمد بيرم الخامس وبذل في هذه الوظائف جهدا كبيرا فأعان رئيسه على تنظيم ادارة الأوقاف كما قام بتحرير العديد من افتتاحيات «الرائد» ومقالاته وأشرف على طبع الكتب التي طبعت بالمطبعة الرسمية اذاك واهتم بالخصوص في سنة 1878 بطبع ديوان استاذة الشاعر محمود قابادو الذي كان قد توفي في سنة 1870. كما طبع في نفس المطبعة الجزء الأول من الكتاب الذي ألفه محمد السنوسي نفسه في تراجم العلماء التونسيين وسماه بـ«مسامرات الظريف».

(9) اثبت محسن زكرياء في «سلافة العناصر» نماذج من تلك التحارير.

ولم يقتصر محمد السنوسي في الخطط التي شغلها بالقيام بواجبات المهنة بل جاهر بأرائه السياسية. وقد سبق لنا أن أشرنا الى استنكاره لاعراض خير الدين عن انشاء المجالس (10). كما بينا أنه لم يغادر الوظيفة عندما استقال خير الدين بل واصل القيام بمهامه أيام وزارة محمد خزنة دار التي لم تطل، ثم أيام وزارة مصطفى بن اسماعيل، وحرر مقالات في التنويه به (11) مع أنه لم يكن موافقا له فيما كان يقترف.

وعندما احتلت فرنسا البلاد التونسية فصل محمد السنوسي عن تحرير «الرائد» (12)، وأبقى في كتابة جمعية الأوقاف، وقد تراجع أمر هذه الجمعية بما أصاب الأوقاف من عبث أيام مصطفى بن اسماعيل وبما كان ينتظرها من تدخل سلط الحماية التي كانت ترمي الى استعمار استيطاني في تونس. ولذلك فكر السنوسي في مغادرة البلاد وقد تحصل بعد لأي على رخصة في السفر للحج، فغادر تونس في رجب 1291 / ماي 1882 قاصدا مدينة نابلي (Napoli) الإيطالية، وفي إيطاليا التحق بالجنرال حسين ورافقه في زيارة عدة مدن ايطالية، كما لاقى محمد السنوسي في ايطاليا شخصيات معروفة نخص بالذكر منهم الكاتب والصحفي المصري المشهور ابراهيم المويلحي. وفي 2 رمضان 1291 (18 جويلية 1882) غادر السنوسي ايطاليا قاصدا اسطنبول فوصل اليها في 6 رمضان (22 جويلية) وأقام عند محمد بيرم الخامس وزار الوزير خير الدين واختلط بالجالية التونسية في اسطنبول وكانت تلك الجالية ما تزال متأثرة باحتلال فرنسا لتونس، وقد تبعت تفاصيل القضية العذلية التي رفعها في باريس فنصل فرنسا السابق ضد الصحفي «روشفور Rochefort» الذي فضح مكايده في جريدته. وقد نقل سليم الشدياق في جريدة «الجوائب» محاضر تلك القضية الى العربية، فكانت محل تعاليق التونسيين المهاجرين الى تركيا. إلا أن

(10) انظر، «الرحلة الحجازية» ج 2، ص.53. ومقال الفاضل بن عاشور : «الشيخ

محمد السنوسي» في «المجلة الزيتونية»، ج 3، عدد 9، ص.145.

(11) انظر المرجع الأخير، ص.146.

(12) «النزلة التونسية»، مخطوط، ص.124.

عددا من هؤلاء لم يكونوا راضين كل الرضى عن ظروف حياتهم في اسطنبول. وقد أثر ذلك في السنوسي فأخذ يفكر في عودته الى تونس ويهوى لها بمكاتبة صديقه وتلميذه الناصر باي (13). وقد اتصل السنوسي في اسطنبول بالشيخ محمد ظافر شيخ الطريقة المدنية المقرب الى السلطان عبد الحميد، ومدح السنوسي السلطان، ألا أنه رفض أن يبقى في اسطنبول وان يصدر بها جريدة عربية تخدم سياسة عبد الحميد (14).

وركب السنوسي البحر في 11 ذي القعدة 1299 / 24 سبتمبر 1882 قاصدا جدة، فحج واجتمع بعدد من العلماء (15) وصحب في طريق عودته قافلة حجيج الشام ومصر. وعند وصوله الى وادي الزرقاء علم من مطالعة بعض الصحف بوفاة الباي محمد الصادق في نوفمبر 1882 وتولي أخيه علي باي (16). فقوي عزمه على الرجوع الى تونس. وأقام أياما بدمشق حيث زار الأمير الجزائري عبد القادر ومنها انتقل الى بيروت حيث اجتمع بعدد من الأدباء والصحفيين، وعدل عن زيارة القدس خوفا من قطاع الطريق، فعاد الى تونس على طريق البحر مارا ببورت سعيد وبمالطة ووصل الى العاصمة التونسية في 5 فيفري 1883 / 26 ربيع الأول 1300 (17).

عندما عاد محمد السنوسي من رحلته الحجازية الى تونس في فيفري 1883 استأنف نشاطه في جمعية الأوقاف واندرج من جديد في وسط المثقفين من سكان العاصمة التونسية الذين ما زالوا تحت تأثير الأحداث التي وقعت في

(13) «الرحلة الحجازية»، ج 2، ص. 55 — 56.

(14) محمد الفاضل بن عاشور، المقال المذكور، ص. 147.

(15) أمثال العالمين رحمة الله العثماني وحبيب الرحمن من الهند والشيخين عبد الجليل برادة ومحمد الشنقيطي المجاورين بالمدينة المنورة.

(16) «الرحلة الحجازية»، ج 3، ص. 173.

(17) نفس المرجع، ص. 279.

بلادهم منذ سنتين والتي أفضت الى انتصاب سلطة أجنبية زادتها الأيام رسوخا. وقد كانت الصحف القليلة العربية والاسلامية التي تصل البلاد التونسية آتية من خارجها تقرأ بشيء من اللهفة. وقد كان السنوسي يطالع باهتمام مجلة «العروة الوثقى» التي كان يصدرها في باريس جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده. وقد كاتب السنوسي محمد عبده وعبر له عن اعجابه بتلك المجلة (18). ويبدو أن محمد السنوسي كان من مؤسسي الفرع التونسي للجمعية السرية الاسلامية التي كانت تسمى مثل المجلة «جمعية العروة الوثقى». وكان هذا الفرع قد أصبح له في سنة 1302 من الأهمية ما دعا محمد عبده الى زيارته، وكان مرض الكوليرة الذي انتشر في باريس في تلك السنة قد اضطر محمد عبده الى ايقاف مجلة «العروة الوثقى» والى مغادرة باريس. فقصده تونس حيث نزل في 19 صفر 1302 / 6 ديسمبر 1884، واقتبل من طرف الباي ومن طرف ولي عهده ومن طرف الأميرين حسين باي والناصر باي ومن طرف عدد من الأعيان ومن مشايخ جامع الزيتونة. وقد كان للسنوسي ضلع في حرارة هذا الاقبال ودعا هو نفسه محمد عبده الى السمر في بيته ليلة 26 صفر / 13 ديسمبر، كما شارك في عدد من الاحتفالات التي اقيمت احتفاء بالزائر الكريم. وقد شاهد عبده في تونس الاحتفال بالمولد الشريف وغادر تونس يوم الأحد 17 ربيع الأول 1302 / 4 جانفي 1885. وكانت اقامته بتونس مناسبة لمحادثات ومناقشات كان أثرها في الأول مقصورا على النوادي الخاصة، إلا أن الأيام لم تطل حتى ظهرت أحداث أوسع صدى.

ففي 16 جمادى الأولى 1302 / 3 مارس 1885 بدأت حركة احتجاج على السلط الفرنسية سببها الاجراءات التي قررت من طرفها والتي أدخلت تغييرا على ظروف الحياة في العاصمة التونسية وفرضت على الناس نفقات جديدة.

(18) «الرحلة الحجازية»، ج 3، ص. 181 — 186، وعنهما نقل المنصف الشنوفي في مقاله «مصادر عن رحلتي محمد عبده الى تونس» (انظر «حوليات الجامعة التونسية» ج 3، ص. 79).

وقد شارك السنوسي في هذه الحركة ودون تلك الأحداث في كتاب سماه «خلاصة النازلة التونسية» سنعود اليه بالتحليل، فلنكتف الآن بالإشارة إلى الاضطراب الذي دام كامل شهر أفريل وقسما من شهر ماي 1885 في العاصمة التونسية حيث تعددت الاجتماعات في جامع الزيتونة المعمور وفي غيره من الأماكن وحررت فيها العرائض واللوائح وانتظمت المظاهرات أمام قصر الباي بالمرسى وتقدمت الوفود إلى الباي وإلى وزيره الأكبر. وكان رد الفعل من طرف المقيم العام الفرنسي بول كمبون Paul Cambon أن منح بعض الترضيات للمحتجين وتظاهر ببعض التنازلات، لكنه من ناحية أخرى شدد ضغطه على الباي وأسرع بتنظيم الإدارة الفرنسية المباشرة للبلاد وبتخاذ إجراءات قمع سلطها على عدد من أعيان تونس. فكان نصيب محمد السنوسي من هذا القمع ان عزل بمقتضى أمر باي مؤرخ في شعبان 1302 / ماي 1885 من وظيفه في ادارة الأوقاف وأبعد إلى مدينة قابس، ولم يعد منها إلا في ذي القعدة 1302 / أوت 1885 وهو التاريخ الذي وقع فيه العفو عن أعيان العاصمة التونسية المبعدين بعد ان حرروا مكاتيب للاعتذار عما صدر عنهم.

وعين محمد السنوسي — بعد رجوعه من منفاه في قابس — كاتباً للمجلس العقاري المختلط الذي وقع احداثه في ذلك التاريخ. وقد أشار هو نفسه إلى أن هذا التعيين دلّ على ثقة سلط الحماية به. وقد كانت مواقفه من تلك السلط قد تطورت اذاك تطورا وصفه المرحوم أستاذنا العلامة الشيخ محمد الفاضل بن عاشور أصدق وصف حين قال «ولعل ما بدا حوله في تلك الحركة (أي حركة الاحتجاج التي كنا بصدد الإشارة إليها) من اضطراب الصفوف وخور العزائم ودناءة المساعي مما شكاه في تحاريره هو الذي حمله على الانصراف عن صفوف المعارضة والاخلاد إلى النظام القائم والاشتراك في التأسيسات التي افتتح بها هذا القرن»⁽¹⁹⁾. ونحن نعلم من ناحية أخرى أن محاوراته مع يوسف

(19) «تراجم الاعلام»، ص. 126 — 127.

اليقرو Joseph Allégro (20) والضباط الفرنسيين في الجنوب التونسي قد بقي لها أيضا أثر في نفسه.

وبعد ذلك بقليل عين محمد السنوسي حاكما بالدائرة المدنية ثم بالدائرة الجنائية من محكمة الوزارة، وهي الخطة التي بقي فيها حتى موته. وقد كان لمحمد السنوسي في العقدين الأخيرين من حياته نشاط ثقافي حثيث.

وفي سنة 1305 / 1888 انشئت بموافقة سبط الحماية وبجانب «الرائد» الرسمي جريدة مستقلة في الظاهر لكنها مسائرة في الواقع للنظم السياسية الجديدة التي أوجدت في تونس، واختير لها اسم «الحاضرة». فكان السنوسي من أبرز المشاركين في تأسيسها وحرر الكثير من افتتاحياتها (21).

وفي سنة 1889 سافر محمد السنوسي الى فرنسا حيث زار المعرض الدولي وقد وصف السنوسي رحلته تلك في كتاب ألفه حسب ما يبدو في السنة نفسها. ويتجلى في ذلك الكتاب اعجاب المؤلف بالحضارة العصرية التي تمكن من مشاهدة مظاهر متعددة منها وأيضا موافقته الكاملة للسياسة الفرنسية (22). وكان محمد السنوسي في تلك الفترة موظفا مخلصا لوظيفه في دوايب الحماية وكان يشرح التراتيب التي تتخذها السلطة ويبررها. ففي آخر سنة 1305 / 1889 م. دعم بالحجج المختلفة ما أعلن من تحجير للحج

(20) انظر عنه كتاب مرتال André Martel، بعنوان A l'arrière-plan des relations franco-maghrébines, Luis Arnold et Joseph Allégro, consuls du bey de Tunis à Bône, Tunis-Paris, 1967.

(21) انظر محمد الفاضل بن عاشور، «أركان النهضة...» ص. 132.

(22) نشر الأستاذ الشاذلي بويحيى رسالة عنوانها «حادثة جوية على الاستطلاعات الباريسية» (ط. أولى، تونس، 1984، ص 118) اثبت في مقدمته الضافية لها أنها من تأليف محمد القروي أحد خريجي مدرسة بارودو الحربية وأحد كبار الموظفين في الادارة التونسية. وقد تناول القروي في رسالته كتاب «الاستطلاعات الباريسية» بالنقد اللاذع، لكنه كان مثل السنوسي مواليا لسياسة سبط الحماية الفرنسية.

في تلك المدة بسبب المرض الوبائي الذي ظهر في الشرق الأدنى. وبعد ذلك بقليل شرح القوانين العقارية الجديدة في رسالته «مطلع الدراري في توجيه النظر الشرعي على القانون العقاري». وقد أثار موقفه المتلخص في اعتبار هذا القانون موافقا للشرع الاسلامي انتقادات في الأوساط الدينية التونسية. هكذا تطورت آراء هذا الكاتب التونسي الذي عاش في القرن 19 والذي تذكرنا مؤلفاته المختلفة وتفكيره المطاوع لشتى مؤثرات العصر بأدباء العرب في العصور السالفة الذين حرصوا على أن يأخذوا من كل فن بطرف.

وقد كدر السنوات الأخيرة من حياة السنوسي مرض عضال انتهى بوفاته في رجب 1318 (أكتوبر — نوفمبر 1900).

ب — آثار محمد السنوسي (23).

آثار محمد السنوسي كثيرة ومتنوعة تشمل كتابا في علم العروض ورحلات ومقالات صحفية في مواضيع مختلفة. وبهمنا من تلك الآثار ما تضمن تراجم العلماء والشعراء التونسيين وما تعرض فيه محرره الى الأحداث التاريخية وما وصف فيه البلدان التي زارها.

1 — مسامرات الظريف

«مسامرات الظريف بحسن التعريف» كتاب الغاية منه، حسب عبارة مؤلفه محمد السنوسي، «... التعريف بعلماء الشريعة الحنيفية في الحاضرة التونسية من مبدأ الدولة الحسينية» (24) وهو يشتمل على «مقدمة» وخمسة «أقسام» وخاتمة: «المقدمة في التعريف بالملوك الحسينيين»، و«القسم الأول في

(23) سنكتفي بدراسة المؤلفات التي تهم موضوع كتابنا، معرضين مثلا عن آثار السنوسي المتعلقة بالمسائل الفقهية والقانونية.

(24) «مسامرات الظريف»، ط. أولى، ج 1، ص. 5.

التعريف بأئمة جامع الزيتونة، والثاني «في التعريف بالمفتاتي الحنفية» والثالث «في التعريف بالمفتاتي المالكية»، والرابع «في التعريف بالقضاة الحنفية» والخامس «في التعريف بالقضاة المالكية». أما الخاتمة فللتعريف بأباء السنوسي ومشايقه و«من ألحق بهم في هذا المقام». ولم نجد لهذه الخاتمة أثرا. ووصلتنا الأقسام الأخرى مخطوطة وقد طبع منها المقدمة والقسم الأول في تونس سنة 1298 هـ. (1880 — 1881 م.) (25). وقد رتب المؤلف «رجال كل قسم... على حسب تقدمهم للخطة باعتبار تاريخ الولاية» (26).

وقد مهد السنوسي لتاريخ الدولة الحسينية بلمحة وجيزة جدا عن تاريخ «المملكة التونسية» منذ الفتح الإسلامي إلى ولاية حسين بن علي. وقد ختمها برواية القصيدة التي نظم فيها محمد بيرم الثاني أسماء البايات الذين تولوا بتونس من الفتح العثماني إلى عصر ناظمها. وجاءت تراجم البايات الحسينيين بعد ذلك على نسق لا يختلف، مبتدئة بنسبهم وتاريخ ميلادهم وسيرتهم قبل تولي الامارة ثم تاريخ بيعتهم وذكر أبرز رجال حاشيتهم ثم أعمالهم مدة امارتهم ومناقبهم، وأخيرا وفاتهم متبوعة أحيانا بأبيات تؤرخها. وتختلف هذه التراجم طولا وقصرا بتفاوت المدة التي قضاها الباي في الامارة، إلا ترجمة محمد الصادق باي التي كانت أطول من سائر التراجم مع الميل إلى المدح إذ كان هذا الباي متوليا للحكم في فترة تأليف الكتاب (27).

(25) انظر : محمد الفاضل بن عاشور، «الحركة الأدبية والفكرية في تونس»، ط. أولى، ص. 33، هامش 1.

ويشتمل الجزء الأول المطبوع في طبعة أولى أيضا على الصفحات العشر الأولى من القسم الثاني. وقد اطلعنا على كامل هذا القسم الثاني في المخطوطة التي كانت بمكتبة المرحوم حسن حسني عبد الوهاب ونقلت إلى المكتبة الوطنية، ثم اطلعنا من بعد فضيلة الشيخ الشاذلي النيفر مشكورا على مخطوطة من مكتبته تشمل الأقسام الخمسة من الكتاب. وقد بدأ في نشره بتحقيق يعتمد على هذه المخطوطة. وقد صدر الجزء الأول بتونس في عام 1983.

(26) «مسامرات الظريف»، ط. أولى، ج 1، ص 6 — 7.

(27) «مسامرات الظريف»، ج 1، ط. أولى، ص. 65 — 97.

أما القسم الأول من «مسامرات الظريف» فيبدأ بتاريخ الجامع الأعظم جامع الزيتونة، ويخبرنا عن بنائه الأول وعمّا أدخل عليه بعد ذلك من اصلاح وتوسيع وتحسين. ويفيدنا المؤلف بما شاهده من ترميم للجامع أيام الحسينيين (28) وبقائمة لأهم «أحزاب القرآن العظيم» التي كانت تتلى به كل يوم «ولالأوقاف التي أوقفت عليها» (29). وتلي ذلك تراجم وجيزة جدا للائمة الخطباء الذين توالوا بالجامع ابتداء من أواسط القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي الذي أصبحت فيه تونس عاصمة افريقية (30).

وجميع ما سبق يمهّد لتراجم ائمة العهد الحسيني، وهي المقصودة بهذا القسم. وتزداد تفاصيل هذه التراجم بالقرب من عصر المؤلف اذ يجد في ذكرياته وفي الوثائق التي اطلع عليها وفي أحاديث مشائخه مادة متوفرة. وتلفت النظر في هذا المضممار الصفحات المتعددة (31) التي خصصها المؤلف لترجمة الشيخ ابراهيم الرياحي واتبعها بترجمتي ابنه. وقد رسخت منذ العهد الحفصي سنة جعلت للقرابة دورا في تنقل هذا الوظيف من امام الى آخر، فكان هذا القسم من «مسامرات الظريف»، لهذا السبب والى حدّ ما، تاريخا لعدد من الأسر التونسية كالبكريين وآل الشريف وآل محسن. وقد ختم المؤلف هذا القسم من كتابه بقصيدة تتضمن نسب الاسرتين الاخيرتين الذي يرتفع الى النبي صلى الله عليه وسلم (32).

ويشبه القسم الثاني من الكتاب القسم الأول من حيث ترتيبه. فأشار السنوسي في أوله الى أن المذهب الحنفي انقرض من افريقية بين القرن الخامس الهجري والفتح التركي، ثم ذكر المفتين الذين تابَعوا بتونس أيام الدايات والبايات

-
- (28) «مسامرات الظريف»، ج 1، ط. أولى، ص. 99.
(29) «مسامرات الظريف»، ج 1، ط. أولى، ص. 100 و 101.
(30) «مسامرات الظريف»، ج 1، ط. أولى، ص. 101 — 110.
(31) «مسامرات الظريف»، ج 1، ط. أولى، ص. 147 — 250.
(32) «مسامرات الظريف»، ج 1، ط. أولى، ص. 281 — 284.

المراديين، ثم خص من تولى منهم أيام الحسينيين بتراجم أطول (33). وهذه التراجم متشابهة تبدأ باسم المفتي وينسب ثم يذكر ما تلقاه من التعليم وأسماء مشائخه، ويتبع ذلك الإشارة الى الوظائف التي تولاها والكتب التي أقرأها وطريقته في تدريسها وسيرته في المناصب التي اسندت اليه. ويفضي ذلك غالبا الى حكم يتناول بالتقدير خصال الرجل التي تجلت في تدريسه وفي قيامه بخطة الافتاء، وهو ما ينقل منه بيسر الى ذكر آثار المترجم من شروح ورسائل وتقاريفها من طرف المعاصرين. وتختتم التراجم بذكر وفاة أصحابها وبآيات في رثائهم وتاريخ وفاتهم.

والأخبار المختلفة التي شملتها تلك التراجم قد تفيد مؤرخ المؤسسات والأوساط الاجتماعية، وهي مستمدة من الوثائق المتنوعة التي اطلع عليها السنوسي مثل الاجازات والأوامر والكنائش، أو مما تشير اليه عرضا التحارير والشروح الفقهية. ولـ«شرح نظم المفتين» الذي صنفه محمد بيرم الثاني المنزلة الأولى بين هذه المصادر. غير أنه لا يجوز أن ننسى أن السنوسي اعتمد على معلومات جمعها بنفسه في تراجم المفتين الذين تولوا بعد وفاة بيرم الثاني، وهي معلومات استقاها من مصادر مكتوبة ومن وثائق رسمية وأيضا مما شاهده بنفسه أو رواه له مشائخه. وبذلك أصبح كتاب «مسامرات الظريف» تكملة هامة للشرح الوجيز الذي أبقاه محمد بيرم الثاني. وبهذين التأليفين أمكن لمؤرخ مؤسسة الافتاء وغيرها من الخطط الشرعية في تونس أيام الحسينيين أن يتبع تطور تلك الوظائف وأن يجمع معلومات مفصلة عن التعليم وعن الوسط الذي عاش فيه مدرسو جامع الزيتونة ورجال الشرع وأعاونهم.

وقد اتبعت الأقسام الموالية ترتيب هذا القسم الثاني واشتملت على نفس الفوائد فيما يتعلق بالخطط التي أرخت لها. ورغم ما يعوزها من الدقة أحيانا، وجدنا فيها أخبارا مكتنتا من الاطلاع على وضعية القضاة المالكيين بعد الفتح التركي وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر.

(33) وهي تستغرق الجزء الثاني من بعض المخطوطات.

2 — مجمع الدواوين التونسية

في مقدمته للطبعة الأولى من ديوان محمود قابادو التي نشرها بين 1294 و1295 (1877 — 78 م.) ذكر محمد السنوسي أن هذا الديوان هو قسم من تأليف في عشرة أجزاء جمع فيه تراجم أكثر من ثمانين شاعرا تونسيا عاشوا أيام الحسينيين وأشعارهم، وعنوانه الكامل «شفاء النفوس السنية بمجمع الدواوين التونسية» وقد اقتبس منه تراجم الحسينيين ومدائحهم في كتاب مختصر من التأليف السابق سماه «تنقيح الدواوين بمدائح أعلام دولة بني حسين» وقد اطلعنا على أجزاء من التأليف الأول بعضها مخطوط واثنان منها — وهما جزءا ديوان قابادو — مطبوعان (34).

ولا ندري على أي ترتيب يجب أن تصنف الأقسام المخطوطة (35) لأن محمد السنوسي قد جمع فيها بصورة متواصلة نصوصا نسبها الى مؤلفين توفوا قبل ذلك الجمع، ومنهم رجال أدركوا القرن التاسع عشر أمثال جد المؤلف وسميه محمد السنوسي ومحمد يريم الرابع ومحمد الخضار ومحمد المناعي ومحمود قابادو. وأضاف إليها من آثار رجال القرن الثامن عشر أشعار الورغي وعلي الغراب وحمودة بن عبد العزيز التي نجد بعضها مرويا في تواريخ سالفة مثل «الكتاب الباشي».

ويبدو «مجمع الدواوين التونسية» — كما يدل على ذلك عنوانه — مجموعا من الدواوين أثبت كل واحد منها تلو آخر وابتدأ كل واحد منها بترجمة صاحبه من الشعراء في سجع ينزع الى المحسنات البديعية. وهذه التراجم — على قصرها في الغالب — تشمل أهم ما يحتاج اليه من معلومات تتعلق بتاريخ ميلاد الشاعر وبأبرز أحداث حياته وبصلاته بمعاصريه. وتلي هذه التراجم أشعار مختارة يقدم

(34) انظر الطبعة الأولى من ديوان قابادو، تونس بلا تاريخ (1294 هـ / 1877 م) الجزء الأول، ص. 3 و4 (في الهامش).

(35) توجد بالمكتبة الوطنية بتونس ثلاثة أجزاء مخطوطة نقلت إليها من مكتبة الجمعية الخلدونية، وهي تشمل أشعار الشعراء الذين ذكرناهم في نفس الفقرة.

اليها بذكر موضوعها والظروف التي نظمت فيها. وقد تكون أحيانا مقطوعات قصيرة قليلة الأبيات. وتشمل أحيانا تلك الدواوين نصوصا من النثر الفني المسجع، وهي رسائل أو خطب اختيرت لمزايا أسلوبها. ودون أن يكون هناك ترتيب دقيق تبدو هذه النصوص المختارة متتابعة حسب نوع من التجانس بينها. ففي أوائل الدواوين نجد الأشعار الناحية منحى دينيا، وغالبها في مدح النبي (ﷺ). وتليها المدائح مرتبة حسب تواريخها ثم تنقل الأخوانيات دون ترتيب.

ولا شك أن مؤرخ الأدب التونسي هو أول من يستفيد من هذا المجموع. غير أنا نجد فيه أيضا تراجم لرجال لم يكن قرص الشعر إلا نشاطا ثانويا في حياتهم وفي منزلتهم الاجتماعية. كما نجد فيه نصوصا يمكن أن تكون محل عناية الباحثين الذين يدرسون تاريخ تونس السياسي والاجتماعي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر. ويشمل هذا النوع من النصوص المدائح والمرثي وغيرها من القصائد التي نظمت في مناسبات هامة : من بيعة أمير أو وفاته أو ورود فرمان ولاية أو حروب. ومن تلك المناسبات مثلا سفر أحمد باي الى فرنسا، وعلان الدستور ثم تعطيل العمل به وغيرها من الأحداث. ومن هذه القصائد ما نظم للدفاع عن سياسة الحكومة فيطلعنا عليها. ومن تلك الأشعار أبيات تضمنت تاريخ بعض المباني.

وقد سبق أن ذكرنا أن ديوان محمود قابادو، أكبر شعراء القرن التاسع عشر في تونس، الذي طبعه السنوسي عامي 1294 و1295 (1877 و1878 م) بمقدمة وتعليق وشروح، هو في الأصل، قسم من «مجمع الدواوين». وتاريخ ضيع ديوان قابادو يدلنا على أن «مجمع الدواوين» كان من مؤلفات السنوسي نؤي، ويؤكد ذلك الاحالة الى هذا المجموع في أماكن متعددة من «مسامرات الظريف». و«ديوان قابادو» الذي جمع فيه السنوسي أشعار هذا

الشاعر ومختارات من نثره يجد فيه المؤرخ نفس الفوائد التي يجدها في كامل «مجمع الدواوين» (36).

3 — خلاصة النازلة التونسية

هذا هو العنوان المرسوم على أول صفحات دفتر اطلعنا عليه في «المكتبة الخلدونية» حيث كان محفوظا تحت رقم 3446 (37). وقد تضمن هذا الدفتر في ورقاته الأولى شرح السنوسي لقصيدته «الفريدة في المخترعات الجديدة» (38). ثم تبدأ «خلاصة النازلة التونسية» (39) بمقدمة وحيزة بين فيها المؤلف أنه حرر هذا التلخيص لذكر الوقائع على حقيقتها ولاجتناب التأويلات غير الصحيحة (40). وقد قسم محتوى «الخلاصة» الى قسمين يتناول الأول (41) تفاصيل «النازلة» ويعنى الثاني بنتائجها (42)، وتتفرع هذه الأخيرة الى نتائج «مقصودة» وأخرى «غير مقصودة». و«النتائج المقصودة» في نظر

(36) تراجع فهارس جزئي «الديوان» في طبعته الأولى، ومما يهم تاريخ الفكر التونسي فيه الديباجة من النثر المسجع التي وضعها قابادو لترجمة كتاب فرنسي في أصول الحرب قام بها تلامذة مدرسة بارودو الحربية (الديوان، ط. أولى، ج 2، ص. 33 — 60). انظر عنها : الفاضل بن عاشور، «الحركة الأدبية في تونس»، ط. أولى، ص. 15 — 16، ولفس المؤلف، «أركان النهضة الأدبية»، ص. 8.

(37) نقل الى المكتبة الوطنية.

(38) ص. 5 الى 25.

(39) ص. 27، وبقيت ص. 26 يضاء للفصل بين التأليفين.

(40) عن هذه النازلة راجع مقال المنصف الشنوفي، «مصادر عن رحلتي محمد عبده الى تونس» في «حوليات الجامعة التونسية»، ج 3، ص. 85 وما بعدها. وفي «الرحلة الحجازية» (مخطوط، ج 2، ص. 2) اشارة من المؤلف الى سفره الى قابس واشارة أخرى ص. 3، الى ما عاناه من محن وخاصة الى افتكاك السلط لمذكراته.

(41) عنوانه : «تفاصيل النازلة التونسية».

(42) عنوانه : «في نتائج النازلة التونسية».

السنوسي هي الاجراءات التي تمت بتأثير المواقف التي وقفها المشاركون في «النازلة» والنتائج غير المقصودة تشمل ما نالهم من عقاب وما كان للأحداث من صدى. ويختم السنوسي تحريره بمنتخبات من الرسائل التي تلقاها في منفاه ومن اشعار التهاني التي نظمها اصدقائه بمناسبة عودته منه.

و«النازلة» التي يشير اليها العنوان هي حركة الاحتجاج التي ظهرت في تونس العاصمة بداية من 16 جمادى الأولى سنة 1302 / 3 مارس 1885 على اثر الاعلان عن ترفيع سعر الماء الجاري الصالح للشرب وعن تراتيب أخرى تتصل بالادارة البلدية ولها صبغة جبائية أو صحية (43)، ومنها المطالبة بالضرائب البلدية المتأخرة وبالمساهمة في نفقات التهيئة العمرانية في المدينة، ومنها نظام جديد للتصريح بالوفيات ولدفن الموتى.

وبدأ الاحتجاج بتحرير تقرير ضاف يرفض من جهة مطالب شركة المياه التي احدثت قبيل ذلك بقليل، وينكر من جهة ثانية مشروعية القوانين الجديدة التي فرضت ضرائب مجحفة وادخلت تراتيب لا تتفق مع أوامر الدين وعادات البلاد. وقد حرر هذا التقرير محمد السنوسي ووافق عليه عدد من الأعيان وأمضاه ستون منهم (44)، ورفعوه وفد منهم الى الباي وقرأه أمامه محمد السنوسي. وانتخب الموافقون على الاحتجاج «وكلاء» كلفوهم بمتابعة الحركة وكان السنوسي أحد هؤلاء الوكلاء. وقد تواصل جمع الامضاءات على عريضة الاحتجاج فبلغت ثلاثة آلاف.

واتفق الوكلاء على عدد من المبادئ ذكرها لنا السنوسي، وجميعها يرمي الى احترام القوانين والبقاء في حدود الشرعية. فاجتنبوا المس بسلطة الباي ورفضوا

(43) أشار الى هذه الحملة الاحتجاجية P.H.X [D'Estournelles de Constant] في كتابه *La politique française en Tunisie*، باريس، 1891، ص. 439 — 442.

(44) ص. 23 من مخطوط «النازلة». ثم ص. 33 — 36، ولا أثر لصفحات 24 — 32.

اتباع من أشار عليهم بالتوجه الى السلطة الفرنسية أي الى الاقامة العامة. وقد ذكر السنوسي أن ممن أشار بذلك بعض رجال الشرع ورجال من حاشية وزيره الأكبر. وقد احترز السنوسي وبقية الوكلاء من تشريك الأجانب في حركتهم ومن الالتجاء الذي أشار به بعض النصحاء. ويحاول السنوسي بكل هذه الاخبار أن يبين ان حركة الاحتجاج لم تكن لها صبغة سياسية. لكن هذا الاحتياط لم يمنع بعضهم من أن يقارن بين هذه الاحداث وأخرى قريبة منها في الزمن، وان يستغلها لغايات سياسية غير التي قصدتها الداعون الى الاحتجاج. فكان تلخيص هذه الحوادث مناسبة اغتنمها السنوسي ليطلعنا على الخلاف الذي نشأ بين الباي وأكبر اخوته وولي عهده الطيب باي على اثر رحلته الى فرنسا التي دامت خمسة أشهر ابتداء من محرم 1303 / اكتوبر 1885.

وتوالى التهديد والضغط على النقباء — وجلهم من موظفي الدولة — وأصدر المفتون فتاوى مختلفة تتعلق بترتيب الدفن الجديدة، وقد ضمن السنوسي في كتابه احدى هذه الفتاوى الموافقة لموقف دعاة الاحتجاج وقد امضاها عدد من مشائخ جامع الزيتونة (45).

واضطرب الناس من جديد عندما علموا أن تشريح بعض الموتى وقع في صفاقس وفي الكاف وفي مدن أخرى وعزموا على أن يوفدوا نوابا عنهم لمقابلة الباي. فطلب الباي من الوكلاء أن لا يقع ذلك وصرح بعض رجال حاشيته أنه حجر عليه أن يقبل الوفود. ودعي الوكلاء الى ملاقة الوزير الأكبر فقرأ عليه السنوسي تقريراً طويلاً سلمه اياه في آخر المقابلة ونشر نصه في الكتاب وهو ممضى من الوكلاء بأسمائهم (46).

ويتنقل السنوسي بعد وصف هذه المقابلة الى ذكر نتائج هذه التدخلات ونتائج حركة على العموم. فيقسمها الى نتائج متوقعة وأخرى غير متوقعة. أما الأولى فيحاول أن يبين انها كانت موافقة لما رمى اليه دعاة الاحتجاج. فقد

(45) ص. 43 — 46.

(46) ص. 102.

حورت تراتيب الدفن فأصبحت أقرب الى عادات التونسيين. ويشير المؤلف في هذا المكان الى مظاهرة نظمها يهود تونس ووقعت في سنة 1304 / 1885 نفس السبب احتجاجا على قوانين مماثلة. وينقل بهذه المناسبة مقالا من جريدة «الاعلام» التي كان محمد يبرم الخامس يصدرها في مصر، والمقال يقابل تسامح سلط الحماية مع المتظاهرين اليهود بتشددها مع المسلمين قبل ذلك بأشهر (47).

أما بقية المسائل التي تناولها الاحتجاج فقد قال عنها المؤلف أن القوانين الجديدة التي ضمنها في كتابه أتت بترضيات جزئية أو صورية لمطالب دعاة الاحتجاج، وقد أفرد المؤلف بابا خاصا لمسألة سعر ماء زغوان (48).

أما النتائج غير المتوقعة فمنها عزل عدد من الموظفين ونفي المؤلف الى قابس حيث عامله القائد يوسف اليقرو Joseph Allégro (49) معاملة حسنة. وبالعكس لم يرفق قائد الكاف بالشيخ أحمد الورتاني الذي نفي الى هذه المدينة. وقد وقع فسخ تدايير القمع بعد أن اعتذر دعاة الاحتجاج عما صدر منهم.

وقد أثار هذا القمع في مجتمع العاصمة التونسية اضطرابا تجاوزت خطورته نطاق الأسباب المثيرة له. وقد أطال المؤلف في وصف ردود الفعل وذكر في هذه المناسبة بسيرة عدد من الأعيان أيام أبرمت معاهدة الحماية. ويفضي ذلك التذكير الى حكم شديد من المؤلف على مواطنيه (50)، ويلاحظ مقابل ذلك أن من الموظفين والضباط الفرنسيين من اظهر له التقدير ويمكن أن يكون قد تدخل

(47) ص. 108.

(48) ص. 111 — 112.

(49) عن هذا «الفايد» انظر كتاب مارتال A. Martel «A l'arrière-plan des relations franco-maghebines (1830 - 1881) Louis Arnold et Joseph Allégro, Consuls du bey de Tunis à Bône. 1967.

(50) النازلة التونسية (مخطوط)، ص. 114 — 116.

لفائده ولإرجاعه من المنفى، ويذكر منهم مدير التعليم العمومي لويس ماشوال Louis Machuel ويوسف اليقرو Joseph Allégro والقبطان بيني Le Capitaine Pinet رئيس دائرة متمر العسكرية. ويخبرنا السنوسي عن الظروف التي أحاطت باعادة من عزل من الأساتذة والموظفين الى وظائفهم وبتعيينه هو في سلك المحكمة العقارية ويشير الى ارجاع أوراقه الخاصة اليه بعد أن حجرت في أثناء تفتيش منزله ومن ضمن تلك الأوراق المذكرات التي اعتمد عليها لانمام «الرحلة الحجازية». وقد استفدنا من جميع تلك المعلومات في تحريرنا لترجمة محمد السنوسي. وقد يهتم المؤرخ اهتماما أكبر بما يجده في نفس الصفحات (51) من صدى للصعوبات التي اعترضت المقيم الفرنسي بول كمبون Paul Cambon في السنوات الأولى من الحماية وللطريقة التي تغلب بها على تلك الصعوبات. فوصف لنا السنوسي وصفا مطولا الاحتفال بعيد الجمهورية الفرنسية في الرابع عشر من جويلية سنة 1883، الذي حرصت السلط الفرنسية على تعظيمه في تونس بعد ما تم فيها من احداث. وقد اغتنمت تلك السلط موافقة ذلك العيد الفرنسي لعيد الفطر الاسلامي لتشريك «الأهالي» في الاحتفاء بالعيد الفرنسي بصورة بارزة للعيان. وقد بين لنا محمد السنوسي الوسائل التي تم بها ذلك التشريك ونقل الخطب التي ألقيت. وقد سبق ذلك تنظيم حفلات لاطهار فرح «الأهالي» بروجوع المقيم العام بعد سفره الى فرنسا. وامثال هذه التظاهرات والطرق التي تنظم بها أصبحت من بعد أمرا مألوفا في تونس أيام الحماية.

وقد قابل السنوسي هذه التظاهرات المصطنعة بالخطابين اللذين تبادلهما في نفس اليوم — أي في 14 جويلية 1885 — رئيس جمعية التجار الفرنسيين والمقيم العام الفرنسي بتونس، فتقدم الأول بمطالب هامة طالبت بها الجالية الفرنسية وأجابه الثاني بجواب ملؤه الجِد والاهتمام والاعتدال والتأدب في العبارة. وقد نشر نصا الخطابين بـ«الرائد التونسي» في 4 شوال 1302 / 20 جويلية 1885، وتضمن كلاهما الاشارة الى امكان إلحاق تونس بالجزائر كمستعمرة فرنسية. وقد بين بول كمبون باسهاب لِمَ أعرضت فرنسا عن هذا الحل⁽⁵²⁾.

(51) ص. 125 وما بعدها.

(52) المخطوط المذكور، ص. 133 — 134.

ويشتمل الفصل الثالث والأخير من الباب الثاني من «الخلاصة» على مقتطفات من مقالات نشرت بالصحف وهي تتعلق بـ«النازلة» أو بما سلب على محمد السنوسي من عقاب ومن اضطهاد (53). كما نقل هذا الأخير في هذا الفصل الرسائل التي بلغته في أثناء الأحداث وبعد رجوعه من المنفى. ولا تخلو النصوص المجموعة في هذا الفصل من فائدة فهي تكشف عن استغلال الأحداث لغايات مختلفة ولخدمة مصالح متباينة، فمن المقالات الصحفية ما نشر في جريدتي «فرنسا» La France و«جيل بلاص» Gil Blas وقد اتهم فيها محمد بيرم الخامس بموالاة السياسة البريطانية في جريدته «الأعلام» وقد استند أحد المقالين في هذا الاتهام على كلام نسبه الى جمال الدين الأفغاني (54). وقد نقل السنوسي هذا الخبر دون أن يتحمل تبعته. وكذلك كان موقفه في نقله ما نسبته الى ابن الباي صحيفة «الشمس» Le Soleil الموالية للوزير السابق مصطفى بن اسماعيل (55).

ان كتاب «خلاصة النازلة التونسية» يمكننا من معرفة آراء مؤلفه محمد السنوسي السياسية في الفترة التي تم فيها تأليف الكتاب أي في سنتي 1302 — 1303 هـ. / 1885 — 1886 م. وهي آراء يمكن أن نعتبر أن عددا كبيرا من المثقفين والأعيان في تونس كانوا يشاطرونه فيها إذ أنها هي التي حركتهم الى القيام بالمظاهرات الاحتجاجية التي تمت في تلك الفترة، فبعد محاولات مقاومة لم تدم طويلا، استسلمت النخبة التونسية لواقع الأمور. وقد بقيت مع ذلك ودية لشعورها القومي، لكنها كانت حريصة على أن لا تتعدى حدود الأعمال المشروعة. وأول تلك الحدود احترام سلطة الباي وان بدت لهم تلك السلطة صورية لا حقيقية. وكانوا يعتبرون احترام سلطة الباي ضربا من

(53) نفس المصدر : منتخبات من الصحف، ص. 134 وما بعدها، رسائل تلقاها السنوسي : ص. 164 وما بعدها.

(54) نفس المصدر، ص. 144 — 145.

(55) ص. 141 وما بعدها. ويذكر السنوسي ص. 143 أنه لا يمكن أن يصدق تلك الأخبار.

المقاومة للسلطة الفرنسية، فكانوا يرفضون المشاركة في النيل من السلطة التونسية حتى عندما يرضى متقلدو تلك السلطة بتلاشيها ولا يحركون ساكنا لتلافي ذلك التلاشي.

وقد فهم الفرنسيون هذا الموقف ووضعوا الخطط لاستغلاله وحمل التونسيين على المساومة والرضى بسيطرة النفوذ الفرنسي. ومما استعملوه لذلك التهديد بإلحاق تونس بفرنسا في صورة مستعمرة شبيهة بالجزائر. وهو إلحاق طالب به قسم من الجالية الفرنسية. ولم يصدق السنوسي أن فرنسا تنوي جديا هذا الإلحاق بل كان يعتقد — وهو مصيب فيما اعتقد — ان شكل الحماية — اذا ما حافظت عليه فرنسا — فهي تحافظ عليه اعتبارا لمصالحها هي لا مجازاة للأهالي على طاعتهم. وفي هذا الإطار كان الرهان يتعلق بالنفوذ الحقيقي الذي يبقى للسلط المحمية. واذا ما تقيد الانسان بالشرعية في مثل هذا النظام فلا يبقى له إلا الاحتجاج السلمي على كل تدبير جديد يأتي مخالفا للنظم أو العادات المألوفة.

وقد كان قسم من مجهود دعاة الاحتجاج مشغولا بالاحتياط من تجاوز الحدود التي يتجه عليهم — عند تجاوزها — اللوم باعتبارهم قد نالوا من حرمة نظام البلاد السياسي والاجتماعي والاداري. وعلى هذا الأساس يكون تصورهم للعمل مقرونا بالاحتراز من «العامّة» التي يسهل استخدامها وتصبح مراقبتها، فحتى عندما يتزعم الأعيان حركة احتجاج شعبية مثل التي وصفها السنوسي في كتابه، يسرعون الى تطيرها وامساکها بهرم من «الوكلاء». ففي الحركة التي وصفناها، فوض ثلاثة آلاف من الممضين على الاحتجاج جميع المسؤولية الى اثني عشر «وكيلا». وقد صرح هؤلاء في تدخلاتهم لدى السلط ثم في الدفاع عن أنفسهم عندما سلطت عليهم العقوبات بأنهم قبلوا مهمة النيابة عن أصحاب الاحتجاج حتى لا يثير العامة ما لا تحمد عقباه. وقد اقتصر أكثر الوكلاء شجاعة، وهو الشيخ أحمد الورتاني، على هذا العذر عندما طلب منه، قبل العفو عنه، ان يعتذر كتابيا عما صدر منه (56).

(56) نفس المصدر، ص. 122 — 123.

وكان هؤلاء الأعيان يخشون أمرا آخر هو ان ينزلقوا في مناورات الدول الأجنبية. ولذا اجتنبوا الاتصال بغير التونسيين لابلغ احتجاجهم ورفضوا ان يستعينوا بأصحاب الصحف وان أعجبهم أحيانا ان يطالعوا في تلك الصحف من عربية وغير عربية أخبارا عن حركة احتجاجهم. ولم يغب عنهم ان استقلال الصحف كان نسيبا، وان اتصالهم بها قد يربطهم ببعض الدول أو ببعض المصالح. لكن تبصرهم لم يقترن بخبرة سياسية، بل غلب عليهم الخوف فضيقوا على أنفسهم مجال العمل ورفضوا كل اعانة تعرض عليهم فأصبحوا تحت رحمة السلطة التي كانوا يعارضونها. وقد أدرك السنوسي ان مقتضيات السياسة الفرنسية الداخلية والخارجية هي التي دعت بول كمبون الى القمع أولا ثم الى التسامح بعد ذلك. وقد ساهمت هذه التجربة في تطور آراء محمد السنوسي وموقفه من سلط الحماية فلم يطلب وظيفيا عند عودته من المنفى لكنه قبل الوظيفة الذي عرض عليه، ونقل في كتابه ما قاله المقيم العام عنه مما يدل على حسن رأيه فيه وسرى اثر ذلك التطور في تحليلنا لكتب أخرى من مؤلفات محمد السنوسي.

4 — «الرحلة الحجازية»

يتضمن هذا الكتاب (57) وصف الرحلة التي قام بها السنوسي الى الحجاز في عامي 1882 و1883 م. وقد مرّ بإيطاليا وباسطنبول في الذهاب ودمشق وبيروت وبورت سعيد ومالطة في الاياب، وقد ذكرنا مراحلها في ترجمة المؤلف. ويمكن أن نؤرخ تحرير هذه الرحلة بالاعتماد على الاشارات التي اشتملت عليها وبالرجوع الى أخبار الأحداث التي وقعت بتونس في سنة

(57) المخطوط الوحيد الذي كان معروفا بتونس هو مخطوط مكتبة الجمعية الخلدونية «أركان النهضة...» للفاضل بن عاشور، ص. 32 — 33) وقد نقل الى المكتبة الوطنية. وعلى هذا المخطوط الوحيد «حقيق» علي الشنوفي الطبعة التي نشرها في ثلاثة أجزاء (توافق أجزاء المخطوط الثلاثة) بتونس بين 1976 و1981 م.

1302 / 1885 والتي دونها السنوسي في «خلاصة النازلة التونسية». وقد كان المؤلف في أثناء سفره يقيد مشاهداته وملاحظاتة، ثم أخذ بعد وصوله الى تونس يجمع مذكراته في تأليف اتم - حسب ما يبدو - جزئيه الأول والثاني قبل سنة 1302 / 1885. ففي تلك السنة فتح منزله وأخذت منه وثائق منها ما يتصل برحلته فهدد اذاك باش كاتب بالاعلان في آخر الجزء الثاني من «الرحلة الحجازية» عن استحالة اتمام ذلك الكتاب بسبب افتكاك مذكراته منه. وقد أرجعت اليه مذكراته لا بتدخل باش كاتب، بل اثر شكوى تقدم بها الى مترجم الاقامة الفرنسية في 23 صفر 1303 / أول ديسمبر 1885. وقد أشار المؤلف بوضوح الى كل هذه الصعوبات في مقدمة «الرحلة الحجازية». ويمكن أن نستخلص منها ان الكتاب لم يتمّ إلا بعد مفتح عام 1303 هـ. وأواخر عام 1885 م.

والكتاب يشتمل على ثلاثة أقسام يكون كل قسم منها جزءا من أجزاء الكتاب الثلاثة. وأول قسم يتضمن - بعد كلام عن عموم الأسفار - وصفا لرحلة المؤلف الى ايطاليا. والقسم الثاني يقص علينا بقية سفره الى الحجاز لأداء مناسك الحج ورجوعه الى تونس. والجزء الثالث يعرفنا بمن لاقاه المؤلف من الرجال في أثناء سفره. وقد زعم السنوسي في الصفحات الأولى من كتابه انه لم يقلد كتب سابقه من مؤلفي الرحلات ولا طريقتهم. فقال : «اجتنبت ما رأيت عليه الرحلات في جميع الحالات وفرعت طريقة عذراء» ألا ان اجتنابه للتقليد لم يبلغ به الاعراض عن جميع ما كان يرمي اليه مؤلفو الرحلات. فهو مثلهم يعتني في رحلته الحجازية بوصف الطريق التي مرّ بها وبتقيد ما سمعه من أفواه الرجال وبضبط أسانيدہ. ألا أن المعاني المألوفة في فن الرحلات قد عبر عنها في «الرحلة الحجازية» بأسلوب مختلف عن أساليب القدماء. فمعنى الاعتبار مثلا وهو معنى مبتذل قد وصله السنوسي بالكلام عن أسباب تحصيل المعرفة فيضيف الى «اللفظ والخط والاشارة» التي ذكرها القدماء : «التلغراف

والتليفون والفوتوفون والفونوغراف» (58). وكانت هذه الاضافة مناسبة اغنتها المؤلف للإشارة الى رفض الفقهاء قبول الشهادة المعتمدة على المرأة واشباهاها من الآلات. واذا ما لاحظنا مع ذلك الآيات التي عبر فيها عن اعجابه بالباخرة التي ركبها من تونس الى نابلي Napoli والتي خرقت الماء والرياح بدافع النار المتأججة فيها أدركنا مدى انبهاره باكتشافات العصر الذي سنجد عنه شاهدا آخر في قصيدته في «المخترعات الجديدة».

وقد كانت طرق حياة الأوروبيين في قارتهم محل اهتمام محمد السنوسي الكبير. فلذا يلاحظ أن سفره الى ايطاليا — الذي لم يدم إلا أربعين يوما من رحلة امتدت تسعة أشهر — قد ملأ ما يقرب من جزء كامل في حين لم يخصص لبقية الرحلة إلا جزءا آخر. وفي مدينة نابلي الايطالية يصف محمد السنوسي بكل دقة كيف اقتبل بالفندق والعادات الايطالية وتأثير نواقيس الكنائس عليه والأسواق وأماكن النزهة والمتحف والمعرض (59). ويذكر الزعيم الايطالي قاربليدي Garibaldi والجمعية السرية الماسونية. وقد أثار اعجابه مشهد بنباي Pompei وقد لاقى بها ابراهيم المويلحي وغيره من رجال حاشية خديوي مصر السابق اسماعيل. وقد لاحظ السنوسي أخلاقهم واستنكر لبسهم للقبعة تقليدا للأوروبيين. وذكره ذلك بما جاء في «مقدمة» ابن خلدون من كلام عن ولوع المغلوب بالافتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده. وقد تكرر في «الرحلة الحجازية» الرجوع الى «مقدمة» ابن خلدون واستمداد النظريات منها لتفسير ما شاهده السنوسي مما لم يألفه. فالمسارح وما يجري فيها من ألعاب هي في نظر السنوسي مما «ينشأ عن استبحار العمران وتوسع الحضارة. وهو مصداق ما ذكره ابن خلدون في مقدمته» (60) وجميع هذه المستحدثات دعت السنوسي الى التساؤل عن حكم الدين فيها، فنقل أقوال

(58) ج 1، ص.5.

(59) المخطوط المذكور، ج 1، ص.43.

(60) ج 1، ص.84.

الفقهاء التي يمكن أن تعتمد لبيان موقفهم منها. وقد تكرر ذلك في الرحلة الحجازية وهو يعكس حرص محمد السنوسي ومعاصريه على أن تكون سيرتهم متقيدة بأوامر الدين ونواحيه. ومن المسائل التي اعترضتهم في أسفارهم الى أوروبا في القرن التاسع عشر مسألة طعام الأوروبيين هل هو حلال لهم وخاصة مشكلة لحم الحيوان الذي لا يذبح بالطريقة التي ترضيها الشريعة الاسلامية. وقد خص محمد السنوسي هذه المسألة بفصل من كتابه «الرحلة الحجازية» ذكر فيه فتوى محمد بيرم الرابع التي استصدرها منه أحمد باي قبل سفره الى باريس في سنة 1846. وقد جر السنوسي احترازه في هذا الأمر الى مغادرة الفندق الذي نزل به أولاً في مدينة مونتكاتيني Montecatini المعدنية والانتقال الى فندق صاحبه يهودي «يتقن الذكاة» (61).

أما زيارة السنوسي لرومة — وهو يسميها رومية — فقد كان مناسبة لاستعراض تاريخها القديم وتاريخ مؤسسة البابوية. وفي رومة شاهد محمد السنوسي لأول مرة الضوء الكهربائي. ويقول : «أول ما وقع بصري على فوانيس الكهرباء فرأيت قوة نورها العجيب ليلة الخميس الثاني والعشرين من شعبان (1289 / 6 جويلية 1882) برومية اذ كان التياترو الذي دخلناه تلك الليلة في محج (أي نهج أو شارع) متسع مستطيل. وعند خروجنا الى هذا المحج بهرني فيه نور رأيت به أواخره على ضعف بصري ورأيت كأن الشمس اطلعت فيه بنور أبيض أشبه بلون القمر وأشد قوة منه. فاذا هنالك فوق باب التياترو فانوس كهربائي (62) وقد أطلال السنوسي في بيان فوائد الكهرباء اطالة تدل على اعجابه وختم كلامه منها بقوله : «وبالجملة فان فوائد الكهرباء في هذا العصر قامت مقام بخار النار في كثير من الصناعات الجديدة ومقام النور الشمسي وزادت على ذلك بما يتولد بتجديد العصور وتسبق العلماء الى استخراج سر ما أودع الله في هذا العنصر العجيب الذي تقاربت به البلدان وانتفع به في كثير من المصالح نوع

(61) ج 1، ص. 179.

(62) ج 1، ص. 103.

الانسان، وكان جديرا بأن يعد من مفاخر هذا العصر فنسميه عصر الكهرياء» (63).

وكان هذا الكلام مناسبة ليروي المؤلف بعده قصيدته التي سماها «الفريدة في المخترعات الجديدة» والتي وصف فيها عددا من الآلات والمنشآت التي أحدثها الانسان بتقدم العلم في القرن التاسع عشر (64).

وقد وصل السنوسي الى مدينة قرنة Livourne في ليلة الجمعة 23 رجب 1299 هـ. / 9 جوان 1882 م. صحبة الجنرال حسين. وأقام بها اثني عشر يوما وعاد اليها في أوائل الاسبوع الأخير من شعبان / الأسبوع الثاني من جويلية ليركب البحر قاصدا اسطنبول. وغالب ما قاله السنوسي عن هذه الإقامة ينحو منحى قصصيا لكنه يطلعا — في جملة ما يخبرنا به — على أهمية الجالية اليهودية التي كانت لها مدارس متعددة بقرنة.

وفي كلامه على مدينة بيزة Pisa كان وصف «المعمد» Baptistère مناسبة لبسطة عن اختلاط الانساب في أوروبا ولنقل بعض ما جاء في «مقدمة» ابن خلدون عن «العصية» الناشئة عن الالتحام بالنسب (65). ويبدو بعض هذا الفصل ملخص درس حرره السنوسي لتلميذه الناصر باي يتبعه المؤلف باستعراض القوانين الأوروبية ثم مواقف فقهاء المسلمين من مالكية وحنفية المتعلقة بمسألة اسقاط الجنين (66). ويجر المصنف ذكر زيارته لمتحف «تاريخ الطبيعة» ولمدرسة الطب الى الكلام عن التشريح ثم عن نمو الجنين وروى أبياتا للشيخ ابراهيم الرياحي في هذا الموضوع (67).

(63) ج 1، ص. 107.

(64) ج 1، ص. 107 — 136 : القصيدة وشرحها. وقد أشرنا الى هذه القصيدة في الباب الثالث من كتابنا هذا.

(65) ج 1، ص. 155.

(66) ج 1، ص. 158 — 160.

(67) ج 1، ص. 160 — 172.

أما عن مدينة مونتكاتيني Montecatini فحديث السنوسي كان أغلبه يصفها لمتنزهاتها ولتفاصيل التداوي بها (68).

ويبدأ الجزء الثاني من المخطوط (69) بلمحة عن تاريخ اسطنبول تختم بالنص الكامل لمنظومة محمد بيرم الثاني في ذكر «سلاطين آل عثمان» (70) ويحدثنا السنوسي بعد ذلك عن اقتباله من طرف التونسيين المقيمين باسطنبول ويصف عددا من المباني وخاصة جوامع المدينة ويهتم بـ«المعارف» فيذكر المكتبات والمدارس والمتاحف. ويجره الكلام عن هذه المتاحف الى استيراد تحدث فيه عن العمائم المختلفة التي لبسها الأتراك والتونسيون في عصور مختلفة من تاريخهم. ويتواصل بعد ذلك وصف المدينة ومعالمها ويتضمن النص الكامل للقصيدة التي هنا بها السنوسي الوزير خير الدين ببناء داره قرب قصر يلدز (71).

ويلي ذلك الكلام عن بيعة السلطان عبد الحميد وما سبقها من مكابذ وعن سياسة ذلك السلطان الاستبدادية وعن قلة ثقته بالناس وعن حقيقة موقفه من القضية التونسية (72) ويختتم السنوسي هذا الفصل بقصيدته التي مدح بها هذا السلطان (73). ويلي ذلك وصف لوضع الجالية التونسية — وخاصة خير الدين — في اسطنبول ولتحركاتها ودعايتها لفائدة وطنها الأصلي (74). وكان للمؤلف حوار ومناقشات مع الوزير خير الدين تتعلق بماضي سياسته كوزير أول بتونس

(68) ج 1، ص. 176 وما بعدها.

(69) ج 2، ص. 2 وما بعدها. ويعتبر السنوسي تركيا بلدا من بلدان أوروبا، موافقا في ذلك ما جاء في «أقوم المسالك» لخير الدين.

(70) ج 2، ص. 5 — 10. عن هذه المنظومة انظر ما كتبه أعلاه عن محمد بيرم الثاني.

(71) ج 2، ص. 32 — 33.

(72) ج 2، ص. 43 — 45.

(73) ج 2، ص. 46.

(74) ج 2، ص. 48 — 50.

وكصدر أعظم باسطنبول. واستكشف السنوسي آراء خير الدين عن السياسة العثمانية في تلك الفترة من الزمن (75).

وتخلل سفر المؤلف من اسطنبول الى جدة الوقوف والنزول بازمير وبورت سعيد ومشاهدة «نجم ذي ذنب» وعبور قناة السويس وقد اظنّب السنوسي في تاريخ فتحها (76).

وصادف وصول المؤلف الى مكة تعيين أمير جديد لها. فهناه السنوسي بقصيدة رواها في كتابه، كما روى قصيدة أخرى في نفس الغرض نظمها الشيخ حسن وفا. وبالمدينة المنورة انشد السنوسي قصيدة أمام قبر النبي (ﷺ) (77).

وسافر المؤلف من المدينة الى دمشق مع الركب الشامي وتخلل وصفه للطريق التي سلكها ملاحظات أدبية وأخرى تناولت مواضيع شتى، ومن ذلك حديثه عن الحجر الصحي الذي فرض عليه بوادي الزرقاء (78) والذي بلغه أثناءه نعي الصادق باي أمير تونس، فهيج ذلك ذكرى الأحداث التي حملته على الخروج من تونس (79).

ودعا المؤلف ذكره لتاريخ ملوك الغساسنة الى مناقشة ما نسبه ابن خلدون الى العرب من التخريب في فصل «سودّ به وجه تلك المقدمة» (80). وختّم السنوسي وصف تلك الطريق بقصيدة تضمنت ذكر منازلها (81). وأثارت دمشق اعجاب المؤلف بمعالم ماضيها الماجد وبجامعها جامع الأمويين وبمشاهدها

(75) ج 2، ص. 50 — 55.

(76) ج 2، ص. 72.

(77) ج 2، ص. 116.

(78) ج 2، ص. 172 — 182.

(79) ج 2، ص. 173 — 176.

(80) ج 2، ص. 190.

(81) ج 2، ص. 192 — 196.

وأسواقها ومدارسها ويفضائل سكانها الذين جمعوا مزايا الترك الى خصال العرب (82).

ويلى ذلك تلخيص لتاريخ بيروت وحديث عن تجوال المؤلف فيها وعن لقائه عددا من الرجال بها وخاصة في أوساط المثقفين (83). وقد نشر السنوسي في جريدة «الجنة» بتاريخ 11 ربيع الأول 1300 هـ. / 20 جانفي 1883 م، ترجمة الباي التونسي الجديد، علي باي. وقد نقل المقال بكامله في كتابه (84). ولاحظ من جهة أخرى شغف أهل بيروت بالأدب وجره ذلك الى كلام طويل عن «التخميس» و«الألغاز» الأدبية (85).

أما السفر من بيروت الى تونس عن طريق بورت سعيد ومالطة فقد مكنه من وصف هذه الجزيرة ومن التنويه بسياسة الأنقليز فيها (86). ودعاه ذكر فارس الشدياق الذي أقام مدة بها الى الحديث عن هذا الأديب السوري الذي لاقاه السنوسي في اسطنبول وقد تقدمت به السن ولم يبق مهتما بغير علم الصرف (87).

خصص السنوسي الجزء الثالث من «الرحلة الحجازية» بأكمله لتراجم العلماء ورجال الدين الذين لاقاهم في سفرته. وبدأ ذلك الجزء بكلام موافق في منحاه لما اعتاده المثقفون المسلمون فقال : «اعلم أنه ينبغي للمسافر أن يكون بالمرصاد من الرجال الذين لا يمكن له الاجتماع معهم بغير السفر اذ كثير منهم لا يخرج من بلاده... مضييفا بعد أسطر : «... ان هذا الأمر من أعظم مقاصد السياح. فاني نسأل (كذا) الرجل عن قراءته واقراءه، وبذلك

(82) ج 2، ص. 196 — 207.

(83) ج 2، ص. 208 — 211.

(84) ج 2، ص. 211 — 214.

(85) ج 2، ص. 214 — 273.

(86) ج 2، ص. 276 — 278.

(87) ج 2، ص. 278 — 279.

نتوصل الى اجمال مرتبته في العلوم حتى يمكن لي أن نأخذ عنه ما يساعد به الحال⁽⁸⁸⁾». ولم يكتف المؤلف بنقل التراجم وتوفير أسانيده بل جمع الى ذلك مناقشة المسائل التي كانت تهم معاصريه. فجاءت ترجمة الشيخ الطرابلسي محمد ظافر نجى السلطان عبد الحميد ومستشاره متبوعة في كتابه ببسطة عن الطرق الصوفية أعلمنا فيها السنوسي بانتسابه الشخصي الى الطريقة القادرية وعبر عن تحييده لضرب من الوفاق يتم بين مختلف هذه الطرق⁽⁸⁹⁾.

وكانت ترجمة عرابي باشا⁽⁹⁰⁾ مناسبة لاستعراض تاريخي للـ«مسألة المصرية» اعتمادا على مصادر مختلفة منها بعض أعداد صحيفة «الجوائب» وتلخيص لترجمة أحمد عرابي حرره الشيخ محمد عبده⁽⁹¹⁾. وفي هذا الجزء من الكتاب تراجم أخرى تتصل بالتاريخ السياسي لتلك الفترة، ومنها ترجمة جمال الدين الأفغاني⁽⁹²⁾ وترجمة الأمير عبد القادر الجزائري⁽⁹³⁾ الذي كان السنوسي قد زاره بتوصية من محمد بيرم الخامس، ولم يخف اعجابه بماضي جهاده وبوقاره في منفاه.

هكذا اشتملت «الرحلة الحجازية» على صفحات عديدة يجد فيها مؤرخ تونس في العصر الحديث ومؤرخ العالم الاسلامي في نفس العصر أخبارا تفيدهما. فبجانب الأحداث التي تضمنت «الرحلة» ذكرها يكشف الكتاب عن مشاغل المثقفين العرب في الأقطار المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط في القرن التاسع عشر الميلادي. وقد عاصر تأليفه احتلال الفرنسيين لتونس فجاء وثيقة فريدة تصف لنا رد فعل المثقفين التونسيين على ذلك الحدث الخطير سواء بقوا في تونس أو هاجروا الى ايطاليا والى الشرق الاسلامي.

(88) ج 3، ص. 1.

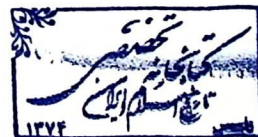
(89) ج 3، ص. 8 — 52.

(90) ج 3، ص. 193.

(91) ج 3، ص. 222 — 224.

(92) ج 3، ص. 183.

(93) ج 3، ص. 115 وما بعدها.



5 — الاستطلاعات الباريسية

يشتمل كتاب «الاستطلاعات الباريسية» على وصف لما شاهده المؤلف أثناء سفره الى باريس بمناسبة المعرض الدولي الذي أقيم بها في سنة 1889. في يوم الجمعة 7 ذي القعدة 1306/5 جويلية 1889⁽⁹⁴⁾ سافر محمد السنوسي مصحوبا بابنه محمد محي الدين، الذي كان اذاك في الثانية عشرة من عمره، فقادرا حلق الوادي على متن الباخرة المسماة «مدينة وهران» التابعة للشركة الفرنسية Compagnie Transatlantique ونزلا بمرسيلية عشية يوم الأحد الموالي. وقد ذكر المؤلف تفاصيل الاجراءات التي قام بها قبل الابحار وعند الارساء وكذلك جميع ما شاهده في ميناء مرسيلية حيث لم يقم إلا أربعة وعشرين ساعة. فكتاب «الاستطلاعات الباريسية» يصف لنا بصورة خاصة باريس. وقد جمع المؤلف مادة الكتاب تحت اربعة عناوين كبيرة هي التالية :

- 1 — في «الأصول السياسية والحكمية والبلدية»، ويقصد بذلك مؤسسات الدولة والمحاكم والمنشآت البلدية وترتيبها. 2 — في «اجتماعات الأهالي العمومية والزيارات الشخصية والمنافع الخيرية. 3 — في أحوال المعارف في باريس. 4 — في المعرض والمعروضات»⁽⁹⁵⁾. وقد فصلت هذه الأقسام المطول الذي اثبت في الصفحات الأولى من الكتاب في طبعته الأولى والوحيدة التي اخرجتها المطبعة الرسمية التونسية في سنة 1309 — 1892/1891. والفهرس محرر بالعربية والفرنسية وقد ذكر في أولى صفحة من الكتاب وذكر

(94) «الاستطلاعات»، ص. 211. وقد سبق للسنوسي (ص. 6) أن ذكر أن سفره كان يوم جمعة، لكنه أرخه في 8 ذي القعدة و4 جويلية. وقد كان يوم 5 جويلية في الواقع يوم جمعة، موافقا لما ذكره المؤلف ص. 211 من «الاستطلاعات» ولما نقله عن جريدة «الحاضرة» في نفس الصفحة. ولا مجال للشك في أن السفر بدأ عشية يوم جمعة لأن المؤلف بين (ص. 6) أنه قصد ميناء حلق الوادي بعد «أداء فريضة الجمعة».

(95) «الاستطلاعات»، ص. 12 — 13.

تحت عنوانه «ان أهمية هذا الكتاب في المقابلة بين الحالة الراهنة في باريس وبين حضارة الاسلام بما اقتضته الأحكام والتواريخ والآداب والعوائد دعت الدولة التونسية الى الاعانة على طبعه». وهو ما يؤكد أيضا نص رسالة من الكاتب العام الفرنسي للحكومة التونسية في ذلك العهد برنار روا Bernard Roy الى المؤلف الشيخ محمد السنوسي في نفس المعنى طبعت أيضا في الصفحات الأولى من الكتاب. وجاء فيها هذا التنويه بكتاب «الاستطلاعات الباريسية»: «... انه حاو على طريق التأليف بين الأمة التونسية العربية وبين أسباب التقدمات الفرنسية ودال على سعي الدولة الجمهورية الفخيمة في تيسير أسباب التمدن بهذه المملكة على اسلوب لا يبعد عما تقتضيه الأخلاق العربية...». فما أبعاد موقف السنوسي الموصوف بهذا الكلام عن الموقف السابق الذي وقفه في احداث «النازلة التونسية»، اذ كان من دعاة التظاهر والاحتجاج على الترتيب الجديدة التي فرضتها سلطة الحماية. فبين تحرير «خلاصة النازلة التونسية» وتحرير «الاستطلاعات الباريسية» انتظم السنوسي في سلك الوظيف العمومي وألف «مطلع الدراري في توجيه النظر الشرعي على القانون العقاري»، وهو تأليف حاول أن يبين فيه أن القانون العقاري الذي أصدرته سلط الحماية في أول جويلية 1885 كان موافقا لما تقتضيه الشريعة الاسلامية. وقد رمى ذلك القانون في الواقع الى تيسير الاستعمار الاستيطاني للأرض التونسية (96). ولم يغفل معاصرو محمد السنوسي عن معنى مشاركته في تأييد الحماية التي أخذت قدماها ترسخان بتونس. فلم يحجم المسلمون منهم عن نقده وبالعكس وقع التنويه بكتابه من طرف المستشرق بربي دي مينار Barbier de Meynard رئيس مجمع أكاديمية الرسومات والفنون المستظرفة الأدبية Académie des Inscriptions et Belles-Lettres et باريس وذلك في اجتماع هذه الاكاديمية الذي عقد في 3 أوت 1885. وكان السنوسي قد زار ذلك المستشرق قبل الاجتماع المذكور بما يعرب من الشهر. فمن خصائص كتاب «الاستطلاعات الباريسية» البارزة

(96) قد لخص فصول القانون وبين أغراضه P.H.X [d'Essournelles de Constant] في كتابه la politique française en Tunisie، ص. 388.

موافقة ما اشتمل عليه لغايات السياسة الفرنسية المنتهجة بتونس في تلك الفترة من الزمن، وإن كان كتاب السنوسي يذكرنا بما كتبه قبله عن باريس رفاعة الطهطاوي وخير الدين وابن أبي الضياف ومحمد بيرم الخامس⁽⁹⁷⁾، فهو يتميز عن كتب هؤلاء لا بالتفاصيل التي بها فحسب، بل بتأييد أوضح للنظم الفرنسية التي يصفها، فعندما يتحدث مثلا عن أصناف الحكم عند الأوروبيين يذكر بالعقد الأول من مقدمة «اتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف. فهو مثله يصنف أنواع الحكم الى «ملك مطلق» و«ملك دستوري» وحكم جمهوري الآ أن السنوسي يصرح بعبارة أوضح من عبارة ابن أبي الضياف بمزايا الحكم الجمهوري ويمدح النظام الجمهوري بما يضمنه من الحريات والتقدم. فيقول: «ولا يخفاء ان أصناف الحكومات في العالم بين ملك مطلق توزعه حكم الاستبداد بما أراد، وبين ملك مقيد بالشورى تقوم فيه المجالس الشورية بكبح غوائل الملوك ورد سلطة مظالمهم وبين جمهورية ناطت مصالحها برأي ذوي الشورى وامنت غوائل الملوك فأصبحت في ظل من الأمن والحرية بلغت به سطوة يغبطها بها من سواها»⁽⁹⁸⁾. ويقول في مكان آخر: «أحزم الناس أمم قامت بواجباتها وناطت رئاستها بمن ينفذ ما تختاره الأمة فحمت نفسها من ظلم الملوك وجهل عبيدهم أو من حل محلهم من أراذل الجاهلين. وسادت بأصول السياسة في العالم. وقد أسسوا ذلك على أصول محكمة السياج، فكان للدول الجمهورية في هذا العالم مزيد تقدم وعلو شأن في نفس الأمة لا تهمل اعتباره كل سياسة مرعية»⁽⁹⁹⁾.

(97) يذكرنا السنوسي بمواقف هؤلاء المؤلفين الذين سبقوه في هذا الموضوع الى الاعتماد على ابن خلدون والى التنويه بـ«الشورى» والى نقل ما روي عن الخلفاء الراشدين وخاصة عمر بن الخطاب. كما أشار أيضا الى «التنظيمات»
(«الاستطلاعات الباريسية»، ص.13).

(98) «الاستطلاعات»، ص.13.

(99) نفس المصدر، ص ص.15 — 16.

وقد انبى اعجاب محمد السنوسي بالمؤسسات الأروبية وخاصة الفرنسية على حب التقدم وعلى نظرة قد تمتاز أحيانا بشيء من السذاجة. فقد تمتاز الملاحظات الصحيحة والسديدة بشيء من التبسيط المبالغ أحيانا. وذلك ما يلوح مثلا في كلامه عن المؤسسات الاقتصادية العصرية. فعن البنوك مثلا يقول: «مزية هاته البنوك لأهل الفاقة بالمنزلة الأولى من حيث انها يمكن أن تكون لهم كتزا يكتزون فيه ما يجدون منه ثروة ليس في طوقهم استحضارها»⁽¹⁰⁰⁾.

ولا يتردد من رد حجة من يدعي ان البنوك تتعامل بالريا فيقول: «اما كون فائدة تنميتها من حيث الحصول عليها بوجه من الريا الممنوع شرعا فهو من هذيان الجاهلين وحماقة البطالين وفلسفة الفقراء المفسدين وليس جمع هذه الودائع في البنوك الاقتصادية الا من باب الشركة الشرعية التي تنقسم ارباحها بين أرباب رأسمالها كل بمقدار رأسماله ويأخذ الشريك القائم بالعمل ما يقتضيه عمله بحسب التوافق»⁽¹⁰¹⁾.

ويضيف «ولهذه كانت تعد هاته البنوك الاقتصادية من أجل الأماكن الخيرية في البلاد المتعدنة بما فيها من الضبط والأمانة والصدق الى الحد الذي يجد به الوارث فوائد ودائع مورثه بالتدقيق التجاري الأمين فضلا عن المودع واثرا في اعانة الثروة العمومية من الآثار المعتبرة من حيث ان تنقل العامل أو الفقير الى حالة الثروة يفيد من جهة نقصان ذلك الفقير من مزاحمة الفقراء فيما أعد لهم من جهة دخوله في ذوي الثروة»⁽¹⁰²⁾.

ومما اهتم به محمد السنوسي في كتابه «الاستطلاعات الباريسية» انتشار التعليم في فرنسا وكثرة المدارس وخاصة المدارس العليا التي شاهدها المؤلف في باريس عندما زارها في سنة 1889. وقد ذكر في هذا الصدد أن الاسلام أعان على نشر المعارف وعدد العلوم التي اهتم بها المسلمون في عصور ازدهار

(100) نفس المصدر، ص. 71.

(101) نفس المصدر، ص. 72.

(102) نفس المصدر، ص. 73.

حضارتهم من علوم شرعية وعلوم عربية وعلوم حكومية، فقال «ان من راجع تاريخ العرب في بغداد والأندلس وعلم مبلغ تمدنهم ورفاهيتهم وتوسعهم في العلوم الحكيمة وعلوم الآلات والعلوم الطبية والعلوم الطبيعية والرياضية ورأى سعة تأليف علماء الاسلام في مات من الفنون مشروحة في كتاب «كشف الظنون» يعجز أنهم السابقون الى رياض التقدم على الأوروبيين وعنهم أخذ الأروبايون مبادئ تقدماتهم ولذلك قال اسكندر همبلط (Alexandre Humbolt) من مؤرخي الأروباوين ان العرب خلقهم الله ليكونوا واسطة بين الأمم المنتشرة من شاطئ الفرات الى الوادي الكبير باسبانيا وبين العلوم وأسباب التمدن فتناولتها تلك الأمم على أيديهم لأن لهم بمقتضى طبيعتهم حركة تخصصهم أثرت في الدنيا تأثيرا لا يشبهه بغيره. قلت : ولا تعدم أمة هذا شأنها رجالا من ذوي الحكمة والدراية توارثوا كمالات الأوائل وظهر عليهم نشاطها، ولكن قلة عددهم مع كثرة سواد الجاهلين واستطالة يد الباغين تمنع من ظهور أثرهم في الاسلام، ولذلك كانت نوبة العلوم والصناعات في البلاد الأروباوية والاميركانية نوبة استكمال. يعلم مقدارها من شاهد أثرها من الرجال» (103).

ويلى هذا الفصل وصف للعديد من المدارس العليا ومن المكتبات والمؤسسات الثقافية العامة والخاصة التي زارها المؤلف «كمكتب الطب» و«مكتب الحرب» و«مكتب العمي» و«مكتب الصم والبكم» و«مدرسة اللغات الشرقية» والمكتبة الوطنية التي يسميها السنوسي «المكتبة الكبرى» و«متحف اللوفر» والمجامع المختلفة. وكثيرا ما يقدم المؤلف لوصفه الدقيق لهذه المدارس والمؤسسات بمقدمات تاريخية في التذكير بما كان للعرب وللمسلمين من منشآت مماثلة أو تدل على اهتمامهم في سالف العصور بما صار الأروبايون يهتمون به في القرن التاسع عشر أو يوضح فيها موقف الاسلام من المسائل التي تتصل بتلك المعاهد والمؤسسات. فيبدأ كلامه عن مكتب الطب بباريس بقوله : «ان أهمية علم الطب من العمران بالمكانة التي أوجبتها

(103) نفس المصدر، ص.92.

جميع الشرائع من حيث اجماع الملبين على وجوب حفظ النفس، ولذلك كان وجوب تعلمه شرعيا في الديانة الاسلامية وكره فقهاؤنا سكنى بلد ليس به طبيب»، ثم أشار الى المنشآت الطبية التي أنشأها خلفاء بني العباس وغيرهم وقال : «وقد استنبط العرب في تلك العصور من العلاجات ومركبات العقاقير ما لم يسبقهم اليه اليونان شأن التقدم في العلوم بعناية الملوك. وهكذا بلغ علم الطب بين العرب مبلغا تدل عليه كتبهم وتعريباتهم لكتب من سبقهم واستنباطاتهم لكثير من أصوله وفروعه على أحكم وجه ولقد رحل الى المدارس العربية بالأندلس من لهم الشهرة من علماء الطب النصارى فجازوا بذلك فخرا ونقلوا هذا العلم الى حيث لم يزل في تقدم وتوسع بعناية العلماء والملوك» (104).

ويذكر السنوسي في الفصل المتعلق بـ«مكتب الحرب» العلوم المتعددة والمتنوعة التي تدرس فيه ثم يضيف : «وجميع ذلك يعد من وجوه الاستعدادات الحربية التي يجب على الأمة القيام بها الى الغاية التي تقتضيها الظروف، وبذلك جاءت شريعتنا الاسلامية في آية «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة من رباط الخيل». وللحرب أحكام مبسطة في كتب شريعة الاسلام، وعلوم الحرب أيضا مدونة في فنون كثيرة عندنا لا طائل تحت الاطالة ببسطها هنا» (105).

وفي وصفه للمكتبة العامة بباريس يشير السنوسي الى ما كان من شغف لبعض خلفاء المسلمين كالمأمون في بغداد والحكم الأموي في قرطبة بجمع الكتب ومطالعتها. أما الفصل الذي وصف فيه السنوسي «متحف اللوفر» بباريس فيتضمن صفحة يبين فيها المؤلف عناية الدول الأوروبية بالآثار وبالحضارات القديمة وانتقد اهمال غالب ملوك المسلمين في عصره لهذا الواجب العلمي واستغلال الأجانب لهذا الاهمال واغتنام الفرص المواتية لنقل الآثار التي كانت موجودة في بلاد الاسلام الى بلدانهم الأوروبية (106).

(104) نفس المصدر، ص. 95 — 96.

(105) نفس المصدر، ص. 98.

(106) نفس المصدر، ص. 138.

لم يقتصر كتاب «الاستطلاعات الباريسية» على وصف الحضارة التي شهد معالمها في باريس بل تضمن أيضا وصف معرض 1889. وقد كان الكلام عن هذا المعرض هو غرض القسم الرابع من الكتاب، وعنوان هذا القسم «المنظر الرابع في المعرض والمعروضات وما في ضمنها من المهمات». وقد أورد المؤلف هذا العنوان بقوله: «هذا أجمل مناظر الكتاب وغاية المراد من ذكر نتائج العلوم والصناعات والآداب، فكان هو الختام» (107)، وهذا القسم أو المنظر يشغل ما يقرب من نصف الكتاب.

ويبدأه المؤلف ببيان أهمية المعارض فيقول «ان عرض الأعمال والآثار من أعظم بواعث التقدم في المجمع الانساني». وفي هذا السياق يتحدث السنوسي عن أسواق العرب في الجاهلية، ثم يقول «وقد جاءت شريعة الاسلام بالترغيب في أنواع من الاجتماع لما ينشأ عنها من تواصل الأمة وتعارفها، ومبدأ ذلك اقامة الجماعة للصلاة اليومية والسعي للجمعة في الجماعة، ومنتهاه فريضة الحج الأكبر الذي يأتيه الناس من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم. وذلك أعظم رابطة تجتمع عليها الأمة كل سنة، فيحصل من تعارفهم وتواددهم ومزيد الكشف عن أحوالهم وتبادل محاسن الأخلاق والأدب ما ينفع الناس بدون ارتياب، ومع ذلك تحصل فائدة كبرى في حياة الاجتماع البشري من حيث ان الله جلت حكمته خص كل قطر من الأرض بطبائع جرى عليها أهله في عوائدهم ومعاملاتهم، وعلى ذلك ترتبت صنائعهم وأعمالهم الضرورية والحاجية والتحسينية، مما تدعو اليه حاجة الانسان وتقدمت كل أمة بتقدم الزمان وتلاحقت أوجه التحسينات عندها بتلاحق الأفكار، فظهر الفرق بين أحوال الأقطار والأمصار مع تخالف أحوال القطر الواحد باختلاف الأعصار. وهذا الأمر الطبيعي في العمران كان سببا لتجديد الشرائع واختلاف أهلها اختلافا مبنيا على الحكمة. ولكن الاستطلاعات دعت الأفراد الى السياحة لتقصي أحوال الأمم

(107) «الاستطلاعات»، ص. 154.

واختيار محاسن العوائد والأدب، وما يليق من الصنائع والأعمال، حتى كانت السياحة خطة فضل لجهاذة علماء الأمم. وذوو الرحلات من علماء الاسلام كثيرين» (108).

وكلام السنوسي هذا يدل على احساس جديد باختلاف الثقافات والحضارات ويتقبل لذلك الاختلاف ولتباين العادات لم يكن منتشرا من قبل بين علماء المسلمين ألا افذاذ منهم امثال ابن خلدون.

ثم ان هذا القسم من الكتاب يشتمل أيضا على وصف معرض 1889 ومختلف أجنحته ومبانيه ويبدأ المؤلف بمعلومات عن عموم المعرض وعن حفلات تدشينه. وقد شاهد المؤلف بعضها وهو ينقل بقية أخبارها عن الجرائد. ولذا امتلأت هذه الصفحات من الكتاب بالأرقام المتعلقة بالمساحات المخصصة لأقسام المعرض وبعدد زائريه وبالنفقات التي انفقت عليه وبموارد الأموال التي أنفقت (109). وقد خصص السنوسي ثلاثة فصول ليصف فيها زيارة ثلاثة شخصيات اسلامية للمعرض. وهم شاه ايران وولي عهد مصر وباي المحال التونسي الطيب باي. وضمن السنوسي في هذا الفصل ترجمة الطيب باي وتفاصيل عن سفره بمناسبة المعرض لا الى باريس وحدها بل الى لندن والى مقاطعات فرنسية مختلفة وخاصة الى الساحل اللازوردي. ووراء هذه الأسفار ذكرى المناورات التي حيكت وكان فيها الطيب الباي آلة للتأثير على أخيه علي باي وتخويفه وجعله مطاوعا لسياسة الاقامة العامة الفرنسية.

ويمكن أيضا لمن يهمهم الأمر وخاصة للمؤرخين أن يجدوا في وصف السنوسي للجنح التونسي في المعرض معلومات عن العلاقات التونسية الفرنسية في تلك الفترة وعن تجارة تونس مع فرنسا في تلك السنوات (110). ثم تلي هذا الفصل فصول وصف فيها السنوسي جناح الجزائر والأجنحة المخصصة لسائر

(108) «الاستطلاعات»، ص. 154 — 155.

(109) نفس المصدر، ص. 156.

(110) نفس المصدر، ص. 203 — 210.

المستعمرات الفرنسية اذاك، ثم يفرد المؤلف بالوصف الاقسام التي جلبت اهتمامه في المعرض. ويشير قسم المسكن البشري على مرّ العصور خواطر متعددة في ذهنه وتعاليق عن تقدم البشر وعن اختلاف عاداتهم في السكنى (111). أما الفصل الذي عنوانه (البانوراما) فأكثره يتعلق بحكم التصوير في الاسلام (112). وقد أعجب السنوسي اعجابا خاصا وكبيرا ببرج ايفيل فوصفه وصفا مدققا وبين طريقة تشييده والفائدة من بنائه. وترجم لبانيه وذكر عدد الذين صعدوا الى مختلف طوابقه (113). وقد تفتن السنوسي في هذا الوصف أيما تفتن، وختمه بالقصيدة التي نظمها في وصف هذا البرج (114) وقال عنها انها قد ترجمت الى الفرنسية وان الترجمة نشرت في جريدة «الفيقارو».

وقد زار السنوسي في هذه السفارة مدينة فرساي Versailles وقصر الملك لويس الرابع عشر وحديقته في هذه المدينة، وعبر عن اعجابه بما شاهده هناك. وذكره هذا القصر بقصور ملوك الاسلام في سالف العصور، وخاصة قصر الزهراء الذي أخبر المؤرخون ان الخليفة الأموي عبد الرحمن الناصر كان قد بناه قرب قرطبة (115). وقد لاقى السنوسي في فرساي الأب لويس صابونجي الاديب السوري الذي كان يصدر في لندن جريدة عربية تسمى «النحلة» وكانت بين الرجلين مراسلات (116). ويذكر الاشعار التي تبادلها المؤلف مع هذا الأديب السوري (117) ثم يذكره لرجوعه الى تونس في 1 أوت 1889 تنتهي رحلة السنوسي التي عنوانها «الاستطلاعات الباريسية».

(111) نفس المصدر، ص. 233 — 238.

(112) نفس المصدر، ص. 238 — 243.

(113) نفس المصدر، ص. 248 — 262.

(114) نفس المصدر، ص. 260 — 262.

(115) نفس المصدر، ص. 263 — 273.

(116) نفس المصدر، ص. 273.

(117) نفس المصدر، ص. 273 — 274.

6 — «النبذة التاريخية في منشأ ووزارة مصطفى بن اسماعيل»

يذكر محمد السنوسي في كتابه «الرحلة الحجازية» (118) أنه بعد أن غادر تونس في رجب 1299 هـ. / ماي 1882 م.، ألف في إيطاليا بطلب من الجنرال حسين رسالة في عدة كراريس نسبها الى عائلة بالزاي معين مصطفى ابن اسماعيل وخليله. واليكم نص «الرحلة الحجازية» الذي أشار الى هذا التأليف مرتين. قال السنوسي في احدهما، بعد الكلام عن الجنرال حسين... «أهم ما اشتغلت به معه تحرير رواية ما كان يهذي به عائلة بالزاي في شأن مخدومه مصطفى بن اسماعيل» وكان قد قال في مكان آخر، بعد أن أشار الى ترجمة سليم الشدياق لأخبار المحاكمة التي جرت بين قنصل فرنسا بتونس رسلان وبين محرر جريدة «انترانسيجان» «رشفور» : «وكان طبعها على نفقة التونسيين (يقصد التونسيين المهاجرين الى اسطنبول) بعد أن حررت عن عائلة بن الزاي في بلد إيطاليا كثيرا من أسرار مخدومه مصطفى بن اسماعيل بطلب من أمير الأمراء حسين، حيث أراد مني ذلك الغرض فحررت في بعض كراريس ينسبها الناس اليه (أي الى عائلة بن الزاي).. وقد وجهها الجنرال حسين الى الآستانة أيضا».

فبهذه الرسالة التي بقيت مخطوطة ثم طبعت بعد الاستقلال (119) شارك السنوسي في الحملة التي قام بها التونسيون المهاجرون الى تركيا أو الى إيطاليا، لفضح المناورات والمكايد التي حيكت وأفضت الى احتلال فرنسا لتونس.

«والنبذة» تجعل من عائلة بن الزاي (120) خليلا حميما لمصطفى بن اسماعيل فكان يسهر معه كل ليلة ويبيت عنده في بعض الليالي. وفي هذه

(118) المخطوط، ج 2، ص.50.

(119) نشرها رشاد الامام بعنوان «تاريخ الوزير مصطفى بن اسماعيل» في مجلة «الابحاث»، ببيروت، السنة الثانية والعشرين (1969) ج 1 و2، ص.71 وما بعدها.

(120) انظر عنه كتاب قانياج Ganiage، «أصول الحماية» Les Origines du protectorat français... ص.480.

الأسنمار كان ينقل الى الوزير أخبار الناس ويتلقى منه أخبار الدولة. وكانت تفصل هناك كثير من القضايا. ولا يخفي التحرير أن علالة بن الزّاي كان سمسار مصطفى بن اسماعيل من أول أيام حظوته وقبل أن يبلغ الى الوزارة. وكان ابن الزّاي ينوب عن مصطفى بن اسماعيل في صفقات غير شرعية ويتمها باسمه. ومن ذلك أنه اشترى الكثير من أوراق الديون التونسية المعروفة (بالكوبون) لفائدة ابن اسماعيل (121) وقد تمادى بالزّاي على هذه السيرة بعد بلوغ مصطفى بن اسماعيل الى الوزارة الكبرى، وأصبح واسطته في المكاييد التي كانت تحاك مع القناصل الأجانب. ويبعد دخول الجيوش الفرنسية الى تونس نفي علالة بن الزّاي الى جزيرة جربة، بإيعاز من مخدومه حسب ما يظهر.

والتأليف المعنون بـ«النبة التاريخية في منشأ ووزارة مصطفى بن اسماعيل» (122) يشتمل على قسمين. والقسم الأخير هو وحده المنسوب بصريح اللفظ الى علالة بن الزّاي، اذ هو محرر بصيغة المتكلم في صورة دفاع من علالة بن الزّاي عن نفسه ليبرئها من تهمة ألصقت به. وهو حريص بصورة خاصة على أن يبين أن تدخلاته لدى مصطفى بن اسماعيل كانت دائما لفائدة فرنسا وانه كان دائما ينصحه بأن يراعي المصالح الفرنسية وأن يقبل مطالب القنصل رستان Roustan ويؤيدها لدى الباي. ويدعي انه كان ينقل الى قنصل فرنسا خبير المكاييد التي كان مصطفى بن اسماعيل يديرها أحيانا مع قناصل الدول الأخرى وخاصة مع ماشيو Maccio قنصل ايطاليا، كما كان يخبره بما يدور وما يقال في مجالس الباي. فكأن علالة بالزّاي كان يقصد بهذه الرسالة أن يستعطف سلط الحماية الفرنسية حتى يقع التراجع في ما سلط عليه من نفي ومن مصادرة أملاكه.

(121) «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.99.

(122) درسناه في مخطوطة تشمل 48 ورقة ومؤرخة في 27 ذي الحجة 1328 هـ. 30 ديسمبر 1911 م. أعارنا اياها أستاذنا الشيخ عبد العزيز جعيط، رحمه الله.

وقد ألحق بهذا القسم من «النبذة» مذكرتين تبيان كيف سمّ مصطفى بن اسماعيل على التوالي العادل باي (123) والطاهر باي أخوي محمد الصادق باي.

أما القسم الأول من مخطوط «النبذة» الذي اطلعنا عليه فيتعلق بترجمة مصطفى بن اسماعيل وبسيرته قبل تولي الحكم، ثم في مختلف المناصب التي شغلها. وفيها تفصيل لمكايده وسرقاته وفساد سيرته على العموم وفي جميع أطوار حياته. فمن شبابه تتحدث دون احتراز وتكشف لنا الخنى الذي أحاط بطفولته وكيف انتقل من «خدمة» بعض المماليك الى «خدمة» عائلة بن فريجة الای حرس الباي ثم الى «خدمة» الباي نفسه، فخلف ابن فريجة في منصبه ثم عين وزيراً للبحر عندما تولى خير الدين الوزارة الكبرى فاستغل حظوته عند الباي واستولى على بعض أملاك مصطفى خزنة دار وأثائه عندما عزل. ثم أخذ مصطفى بن اسماعيل يكيد لخير الدين وأوهم إلباي ان وزيره الأكبر يطمع في أن يخلفه، فزالت ثقة الباي من وزيره وآل الأمر الى استعفاء خير الدين. وهذه الأحداث التي اطلعنا عليها في مصادر أخرى ترويها «النبذة» دون احتراز، بل هي مصحوبة فيها بتهم صريحة موجهة الى عدد من رجال البلاط حتى ولي العهد علي باي الذي وقع تحت تأثير بعض أعوانه. وقد خصص فصل من هذا القسم لكشف السرقات التي كان الانفاق على دار الباي مناسبة لها. وقد قوبلت البضائع التي وقع اشتراؤها والمرتببات التي دفعت فعلا الى الأعوان بالأرقام الخيالية التي قدمها ابن اسماعيل للباي موهما إياه بأن قسما من النفقات كان من ماله الخاص (124). وقد تمكن بأساليب مماثلة من الاستيلاء على أموال كانت مخصصة لتجديد ملابس الباي وملابس أقاربه ومن سرقة الأواني من الفضة وغيرها التي كانت موجودة بدار الأمير. وتلج «النبذة» في بيان المكاييد التي

(123) في سنة 1284 هـ. / 1869 م. التحق العادل باي بالثوار في جبال خمير وبعد شهر من ذلك استسلم للمحلة وسجن، وبعد شهر آخر مات بسجنه وتحدث الناس بأنه سمّ (انظر «اتحاف أهل الزمان»، ج 6، ص. 96 وما بعدها).

(124) الورقات 4 الى 9 من المخطوطة.

آلت الى الاحتلال الفرنسي وفي ذكر من شارك فيها (125). كما تفرد فصلا لحادثة تهمنا في دراسة المواقف الاصلاحية اذ أنها أثارت رد فعل ومطالب اصلاحية من طرف أعضاء «المجلس الشرعي» (126). وقد شارك ابن الزّاي في اثاره كل ذلك بما اقترفه من تعد على حرمة المجلس الشرعي. والنبيذة تتعرض الى ذلك في صورة دفاع من علالة بن الزّاي عن نفسه وزعمه ان كل ما فعله انما كان باذن الوزير وأمره، بل يدعي انه راجعه ونهاه قبل تنفيذ الأوامر لكن ابن اسماعيل لم ينته.

وتلخص الحادثة في أن علالة بن الزّاي تدخل في قضية مرفوعة لدى المحكمة الشرعية، واستعمل القوة في تدخله فكسر أبوابا واقتك رسوما واخرج رجلا مسجوناً سجنه القاضي. فكتاب رجال المجلس الشرعي الباي للاحتجاج ونشأ اضطراب في المدينة وكثرت الأراجيف حتى تحدث الناس بطلب تدخل من السلطان العثماني خليفة المسلمين. والصدر الأعظم اذك باسطنبول كان خير الدين. وطالب العلماء في حركتهم تلك بانشاء مجلس لمراقبة أعمال المأمورين، ولتنظر في المصالح لكي لا يتجدد مثل ما وقع في تلك الحادثة. ومعنى ذلك أن ثلثة من العلماء ورجال المجلس الشرعي حاولوا في تلك الظروف أن يحيوا المطالبة بالتنظيمات أو ما يشبهها من تقييد نفوذ الباي ووزرائه المطلق. والحركة لم تطل وعالجها الباي ووزراؤه باللين وبالاحسان الى عدد من رؤسائها وبالتظاهر باصلاحات صورية. فانشأ الباي مجلسا مركبا من الوزراء والموظفين، وبذلك كان المحتسب والمحتسب عليه واحدا كما لاحظ بيرم الخامس (127). وبالمداورة والمراوغة واشاعة الأخبار التي مفادها أن قنصل فرنسا معارض لانشاء المجالس وانه يهدد باستعمال القوة وغير ذلك من وسائل الترغيب والترهيب، وبذلك وقع التغلب على هذه الحركة المحدودة ورجعت الأمور الى ما كانت عليه من الفوضى والفساد ورجع بالزّاي الى تونس في 6 شوال 1297.

(125) ابتداء من الورقة 9 ظ.

(126) نفس المصدر، ورقة 17 ظ.

(127) «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص. 112.

وفي صفر 1297 / جانفي 1880 بعث الأمير حسين باي الى مدينة بالرمة Palerme بصقلية ليلقي فيها ملك ايطاليا ومن ذلك التاريخ شارك مصطفى بن اسماعيل قنصل ايطاليا ماشيو Maccio في مكائده وأوحى الى صحفيين مختلفين بمقالات معادية لروستان Roustan قنصل فرنسا (128). وطمع مصطفى بن اسماعيل في خلافة الصادق باي فحمله على التزوج بأخته (129). ورفض الباي الترخيص لبنك فرنسي بفتح فرع بتونس فتبع ذلك الرفض مناوشات عسكرية بالحدود الجزائرية ودخول الجيش الفرنسي الى التراب التونسي. وبينما كان ذلك الجيش يتقدم في أرض تونس كان ابن اسماعيل يلح على الباي في قبول الحماية الفرنسية ويخبر روستان Roustan بجميع ما يدور وما يقال في قصر الباي (130). واتفق الرجلان على تحرير بريقيات كاذبة أرسلتها وكالة هافاس Havas من اسطنبول تزعم فيها ان خير الدين قد عين واليا على تونس (131) كما حملا الأمير الطيب باي أحد اخوة الباي التآمر على أخيه (132). وقد منع ابن اسماعيل الباي من مغادرة «القصر السعيد» حتى وصول الجنرال بيريير Bréard، فتم بسرعة امضاء المعاهدة رغم معارضة العربي زروق (133). وذكر لنا في الختام كيف انحل سريعا بعد ذلك الوفاق بين المتآمرين، أي ابن اسماعيل وروستان والطيب باي (134). وبذلك ينتهي القسم الأول من المخطوط وهو القسم المعنون بـ«النبذة التاريخية» ويتبعه دفاع بالزراي عن نفسه الذي أشرنا اليه في الصفحات السابقة.

(128) مخطوطة «النبذة»، ورقة 18.

(129) نفس المصدر، ورقات 28 ظ — 29 ظ.

(130) نفس المصدر، ورقات 31 ظ — 33 ظ.

(131) نفس المصدر، و. 33 ظ — 34 و.

(132) نفس المصدر، و. 34 و — ظ.

(133) نفس المصدر، و. 36 و.

(134) نفس المصدر، و. 36 و — 37.

في تلخيص «النبذة» الذي قمنا به دليل كاف على أن القسم الأول منها يفوق بما اشتمل عليه من أخبار القسم الثاني المتعلق بدفاع ابن الرّاي عن نفسه. فرغم ما اتصف به ذلك القسم الأول من تحامل ومن اقداع أحيانا وجدنا فيه محاولة لشرح الأسباب التي مكنت ابن اسماعيل من أن ينجح نجاحا نسبيا في كثير من مكائده، وتلك الأسباب هي ضعف الباي وثقل ديونه وعجزه وكبر سنه وفساد السياسة التونسية على العموم. وتطلعنا «النبذة» على بعض المكاييد التي أبعدت خير الدين عن الحكم، كما تشعرنا بأنه بقي حتى بعد خروجه من تونس. شاغلا لأفكار المساسة التونسيين، وتدلنا «النبذة» على ما كان لعدد من أصدقاء خير الدين بعد تخليه عن الحكم من علاقات بخلفائه، ومن هؤلاء الاصدقاء الجنرال حسين والشيخ محمد بيرم الخامس.

جميع هذه الفوائد تجعل من «النبذة» نصا يكشف لنا — مع غيره من النصوص — مواقف عدد من التونسيين المثقفين من الأحداث التي سبقت بقليل احتلال فرنسا لبلادهم والتي مهدت لذلك الاحتلال. وبذلك تكون «النبذة» كالتكملة لما بسطه محمد بيرم الخامس عن تلك الأحداث في كتابه «صفوة الاعتبار» بأسلوب أكثر رصانة. ف«النبذة» تكشف المفاصد التي اكتفى بيرم الخامس بالإشارة المحتشمة إليها. و«النبذة» ك«صفوة الاعتبار» تعبران عمّا بقي في نفسي مؤلفيهما من تأثير مباشر لتلك الأحداث المروية في الكتابين. والحماس الذي نشأ عن ذلك التأثير جعل لتعايرهما وقعا في نفس القارئ لا تظفر به عادة النصوص التاريخية. وقد دعاهما ذلك الحماس الى ذكر التفاصيل التي يغفلها المؤرخون عادة. وبذلك كان الكتيب المعنون بـ«النبذة التاريخية في منشأ ووزارة ابن اسماعيل» جديرا بأن يهتم به مؤرخ تونس المعاصرة بجانب الوثائق المتعددة التي تساعده في تاريخ نفس الفترة.

الكتاب الثالث

نظريات المؤرخين ومناهجهم وأساليبهم

الباب السابع

المواقف من التاريخ

أ – نظريات المؤرخين

1 – الموقف التقليدي من التاريخ من خلال ما كتبه محمد قويسم والوزير السراج.

كثيرا ما يدرج المؤرخون ومؤلفو كتب التراجم التونسيون في مؤلفاتهم فصلا أو فصلين أو فقرات قليلة يتحدثون فيها عن التاريخ عامة. ومعلوم أن ذلك منهج تقليدي عند المؤرخين العرب (1) ينهجه المؤرخون التونسيون بنفس الأسلوب المتداول عند معاصريهم من المشاركة والمغاربة(2)، فيقتصرون عادة على ذكر العبر التي يستخلصها المرء من اطلاعه على أحوال الماضي فيدرك حقارة هذه الدنيا ويحرص على أن يسير فيها سيرة تضمن له النجاة في الآخرة.

ومن المؤرخين التونسيين من حاول أن يجمع غالب ما قيل في هذا الموضوع. وأطول ما كتب فيه البسطة التي ضمنها محمد قويسم كتابه

(1) انظر كتاب ف. روزنتال (F. Rosenthal) «تاريخ التاريخ الاسلامي» (A History of Muslim Historiography ط. أولى، ليدن (Leiden)، 1952 ص.8 وما بعدها.

(2) بالنسبة للمشاركة انظر : المرجع المذكور، ص.3 – 15 والنصوص المنقولة في القسم الثاني من نفس المرجع، وبالنسبة للمغاربة راجع كتاب «مؤرخو الاشراف» (Les Historiens des Chorfa) للفني بروفنصال Lévi-Provençal، ص.23 وما بعدها.

«سمط اللآل» ناقلاً نصها من مصادر سابقة. وقد ساهم الوزير السراج في التعريف بهذه البسطة اذ نقلها هو بدوره في «الحلل السندسية» دون أن يضيف إليها شيئاً يذكر غير بعض الحكايات التي رواها عن شيخه أحمد برناز. وسنحاول فيما يلي تلخيص الآراء التي اشتملت عليها هذه البسطة منبهين الى الاختلاف الذي قد يوجد بين الكتابين مع ملاحظة أن غالب نص قويسم مقتبس من «الوافي بالوفيات» للصفدي، وهو كتاب كانت توجد منه نسخة مخطوطة متعددة الأجزاء بمكتبة جامع الزيتونة في تونس (3).

تشير كلمة «تأريخ» (4) في اللغة الى ضبط الزمن وتحديدده، وذلك ما يفضي بمؤلفينا الى استطراد يتعلقي بالتواريخ والرزنامات المختلفة من شمسية وقمرية. واذا ما بحث الانسان عن أول من أرخ الأحداث وجد أساطير متناقضة تعتمد جميعها على أسانيد مطولة. ثم يأتي الحديث عن «أيام العرب» في الجاهلية. وتختلف الروايات في السنة التي بدأ فيها المسلمون يؤرخون بالتاريخ الهجري. وتذهب غالب الروايات الى أن ذلك كان في سنة 17 من ذلك التاريخ بأمر من عمر وإشارة من علي، وبذلك يقع التوفيق بين المكانة التي يعطيها أهل السنة للخليفة الثاني واحترام علي ذلك الاحترام الذي أصبح مأثوراً في أرض المغرب : أرض المالكية وأرض التنويه «بالنسب الشريف» (5).

ثم يعمد النص الى تأييد التاريخ بحجج مستمدة من القرآن ومن أحاديث النبي (ﷺ) ومن آثار مروية عن الصحابة هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤيد الاقبال على التاريخ ببيان فائدته (6).

(3) انظر الصفدي، «الوافي بالوفيات»، ط. ريتز (Ritter) اسطنبول، 1961 ج 1، الصفحات الأولى.

(4) انظر عن معاني الكلمة كتاب روزنتال المذكور، ص. 11 وما بعدها.

(5) لخصنا هنا، بإيجاز كبير، أربعة فصول من «الحلل» ط. أولى، تونس 1287 هـ ص. 7 - 8 - 8 و 29 - 30، و 30 - 31.

(6) انظر نفس المصدر، ص. 31 (القرآن) و 32 (السنة) 32 (أقوال الصحابة) و 37 (فوائد التاريخ).

فالقرآن قد أسس التاريخ بدعوته الى ملاحظة تتابع الأيام والأحداث والى الاعتبار بما حكاه لنا من قصص الأولين. وقد روى النبي (ﷺ) شيئا من أيام العرب في جاهليتهم ومن أخبار بني اسرائيل. وسبق لنا كمثال لذلك حديث «أم زرع» الذي تبدو لنا صبغته التاريخية غير واضحة. أما الصحابة فلم يعرضوا هم أيضا عن رواية الأخبار. وقد اعتبر الشافعي التاريخ ومعرفة أيام العرب والأدب من المعارف التي تهىء لطلب علم الفقه.

والتاريخ علم يمكن من كشف الكذب والتدليس فذكر لنا النص أكاذيب أظهرها تصحيح التواريخ. وروى الوزير السراج اعتمادا على محمد قويسم حكاية رئيس الرؤساء المشهورة وكيف قدمت اليه وثيقة مدلسة لفائدة يهود خيبر (7) ثم أضاف اليها حكايتين اقتبسهما من مصدرين شفوئين. وأولى الحكايتين تتعلق بمخطوط على الرق قدمه يهود قسنطينة الى حاكمها الباي علي خوجة زاعمين أن النبي أوصى فيه بهم خيرا. فبين الشيخ أحمد برناز أن الوثيقة مدلسة اذ ذكر فيها من الشهود كعب الأخبار الذي لم يسلم إلا في خلافة عمر بن الخطاب (8). أما الحكاية الثانية فتروي قصة تاجر نصراني مع أحد أعوانه الذي ادعى عليه ديننا بمقتضى حجة زعم أنها بخط التاجر وقد كان خطها يشبه تمام الشبه خط التاجر فلم يقع التفتن الى تزويرها إلا بمقارنة تاريخها بتاريخ صنع الورق الذي كتب عليه. والحكايتان تكادان تكونان نسختين من قصة رئيس الرؤساء فقد حيكتنا على غرار تلك القصة المتداولة (9).

هكذا لم يكن التاريخ لعبا ولهوا. فمن يجمله يتعرض الى الخطأ ولا يصح أن يعتبر حجة في علوم الدين، بل اعتبره عدد من العلماء «فاسقا». وهو حكم ذكره قويسم، ولكنه وصفه بالشطط والمبالغة (10). وله الحق في ذلك، والا كان الفساق لا يحصون.

(7) نفس المصدر، ص. 37.

(8) نفس المصدر، ص. 37. ولا نجد اشارة الى غرابة هذا الادعاء.

(9) نفس المصدر، ص. 38. انظر أيضا «مؤرخو الأشراف» (Les Historiens des

Chorfa) ص. 26.

(10) «الحلل»، ط. أولى، ص. 39 — 40.

وقد أشار قويسم الى جهل فقهاء عصره للتاريخ وخاصة لما تعلق منه بالنبي (عليه السلام) ولما يحتاج اليه لفهم المسائل الدينية، وأسف قويسم لهذا الجهل وروى لنا (11) من مظاهره عدم تمييز بعض رجال الشرع بين عبد المطلب والمطلب وادعاء غيره ان ابن مالك والشاطبي والبارزي تلاقوا والواقع انهم ينتسبون الى ثلاثة قرون مختلفة.

أما التنويه بتأثير التاريخ على الأخلاق فنجد أتم صورة له في نص منقول عن الصفدي يصف فيه التاريخ بأنه مرآة للماضي وسبيل عن المصائب وعبرة نستمد منها الثبات والصبر والتسليم والرضى وهو يحيى مآثر العظام ويدعونا الى التشبه بهم. وقد أنعم الله على المسلمين بأن جعلهم آخر أمة ظهرت على مرّ الزمان حتى يعتبروا بما وقع لغيرهم من الأمم، كما يقع الاعتبار بتاريخ الدول وبعاقبة الظلمة. هكذا كانت مطالعة كتب التاريخ عظيمة الفائدة وتأليفها مما يثاب المرء عليه.

وليست الفقرات التي يمكن أن نجد فيها تعريفا لعلم التاريخ أقرب الى الابتكار، بل هي أيضا نقول — أحيانا منقوصة — لا تلوح من خلالها نظرة واضحة للتاريخ. فلا نجد في كلام الوزير السراج عن هذا الموضوع ما يوافق كتابه الذي هو تاريخ لافريقية ولتونس بل يعتمد الوزير السراج في مقدمته الى نقول كثيرة عن «سمط اللآل» لمحمد قويسم وهو مجموع لتراجم للرجال الذين ذكروا في كتاب «الشفاء» للقاضي عياض. وبذلك يظهر أن التاريخ هو في نظر الوزير السراج أيضا وفي نظر معاصريه علم يستمد شرعيته من العلوم الدينية قبل غيرها. فهو عندهم وسيلة للعلوم الشرعية وخاصة لعلم الحديث ونقده اذ يمكن من تصحيح اسانيده. فالتونسيون الذين عاشوا في القرون الأخيرة كمعاصريهم في العالم العربي الاسلامي على العموم (12) وفي المغرب على الخصوص (13) كانوا يعتبرون تراجم رواة الحديث وعلماء الدين أشرف الأبحاث

(11) نفس المصدر، ص. 39.

(12) انظر «دائرة المعارف الاسلامية»، ط. أولى، مادة «تاريخ».

(13) انظر «مؤرخو الأشراف» (Les historiens des Chorfa) ص. 32 — 33.

التاريخية ومبررها في نظر الدين سواء أفردت تلك التراجم بمؤلفات خاصة أو كانت قسما من مؤلفات أعم. فيروي الوزير السراج التعريف الآتي للتاريخ، أو على الأصح لفن من فنونه : «اعلم أن الضرب الذي اهتم به أرباب الحديث أن يكون المقصد فيه أحوال الولاة والعلماء والقضاة وفضلاء الرؤساء وأهل المقامات الشريفة والسيرة المحمودة المحمدية، من أوقات ولادتهم ووفياتهم، وطرفا من مقالاتهم ورواياتهم ومشائخهم ورواتهم» (14).

وواضح أن هذا التعريف ينطبق على كتب التراجم، وتشمل تراجم الساسة، وهو منقول — مع نقص — عن تعريف رواه قويسم عن الرافعي (15) الذي يقسم كتب التاريخ الى قسمين قسم يعنى بالملوك والسادات والحروب وبتأسيس المدن وفتحها وبالأحداث العامة، وقسم ثان هو قسم التراجم، وهو الذي نقل الوزير السراج الجمل المتعلقة به.

وقد عدّ الوزير السراج من محاسن تاريخه انه اشتمل على كثير من تراجم العلماء وعلى مدح النبي في أماكن كثيرة. وبذلك ذكرنا بالنظرة التقليدية التي كانت تعتبر أن تاريخ المدينة الإسلامية انما هو تاريخ العلماء الذين عاشوا فيها والذين يرتفع سندهم الى النبي صلوات الله عليه.

2 — موقف مقديش :

لم يحاول غالب المؤلفين أن يحيطوا بالموضوع احاطة الوزير السراج. لكن أكثرهم لم يكونوا مع مدحهم للتاريخ أدق منه في تصوره للفن التاريخي الذي اختاروه ومدحوه أو لموضوع التاريخ على العموم وللشروط التي تشتت في

(14) «الحلل»، ط. أولى، ص. 31.

(15) «سمط اللال» مخطوط، ج 1، 13 و. كلام الرافعي منقول عن «تاريخ قزوين»، عن هذا المؤلف وعن الكتاب، انظر بروكلمان (Brockelmann) «تاريخ الآداب العربية» (G.A.L.) ج 1، 393 و«الملحق» ج 1، 678.

المؤرخ. وذلك ما يدعوننا الى العناية بالمؤلفين الذين اختاروا دون تردد من بين أقوال السلف في التاريخ ما يتفق مع محتوى مؤلفاتهم. ومن هؤلاء المؤلف الصفاقسي محمود مقديش الذي يذكر في أول كتابه الذي صنفه في أواخر القرن الثامن عشر ان التاريخ علم ضابط لحوادث العصور لغرض نقلها. وبهذا التعريف الذي يشير الى المعنى اللغوي للفظ «التاريخ» وبرواية الآثار التي تنسب الى عمر بداية التاريخ في الاسلام كان مقديش ناقلا ومقلدا لا مبتكرا، وكان أيضا مقلدا في اشارته الى ما في التاريخ من عبر. لكنه ألح أكثر من سابقه الى هذا النوع من التأليف على اهتمام المؤرخ بالأحداث الخطيرة. وعندما تعرض الى تاريخ المغرب بدا له هذا التاريخ متأثرا بثلاثة أحداث خطيرة هي الفتح العربي وفتح عبد المؤمن للسواحل الشرقية في عام 554 — 555 هـ/1159 — 1160 م. وفتح العثمانيين لتونس بعد زوال دولة بني حفص واحتلال الاسبان للبلاد. وينم الاهتمام بهذه الفتوح الثلاثة عن رأي كان هو الموجه لمقديش في تاريخه وهو أن الأحداث في تاريخ افريقية تؤول دائما في نهايتها الى انتصار الاسلام. وهو اتجاه لم ينفرد به ولكنه عبر عنه بوضوح يفوق ما نجده عند غيره، وبذلك امتاز عنهم. فالذي غاب عن مصنفي التواريخ في تونس في القرون الأخيرة وغاب أيضا عن عدد من أتباعهم في العالم الاسلامي على العموم انما هو تصور واضح لغايات التأليف وتعبير صريح عن النوايا.

3 — حمودة بن عبد العزيز والمدح للتاريخ :

يمكن أن يستثنى حمودة بن عبد العزيز مؤلف «الكتاب الباشي» مما وصفنا به المؤرخين من عدم توضيح النوايا. فقد بين بكل وضوح أن الغاية من تأليفه تخليد فضائل مخدومه. وحتى لا نخطف فهم ما يقصد، قدم لبيانه هذا بمقارنة بين المدح بالشعر والمدح «بالكتب» (أي كتب التاريخ) فقال ان هذه هي «سبب بقاء الذكر لآخر الحقب». فلم يخف انه رجل عاش في ظل مخدومه ونال صلته فقابل ذلك الاحسان بتأليف تاريخ ينوه فيه بمآثره.

(16) «نزهة الأنظار»، ج 1، ص.4. انظر أعلاه ما كتبناه عن هذا الكتاب.

وقد اعتبر بعضهم هذا النزوع الصريح الى المدح عيبا. وقد أبرز ابن أبي الضياف من مؤلفي القرن الموالي هذه النزعة في «الكتاب الباشي» واعتبرها نقصا يجعل هذا التاريخ محدود الفائدة لا تتجاوز أهميته دولة البايع علي بن حسين (17).

4 - موقف ابن أبي الضياف :

يختلف موقف ابن أبي الضياف من التاريخ عن موقف سابقه كل الاختلاف. فلا يعرض عن البحث في التاريخ عن العبر بل يجد منها في التاريخ ما يفيد الملوك على الخصوص عظيم الفائدة. لكنه لا يكتفي في هذا المضمار بالكلام المتداول بل هو يؤمن بأن للتاريخ اتجاها ومعنى. فالتاريخ يمكننا من تمييز الأعمال العظيمة عن العادية التي ليست جديرة بأن تذكر ويكشف لنا بجانب سير الابطال عن ضعف كثير من الملوك والوزراء والقواد والعلماء الذين لم يبقوا «حسنة تنفع ولا ذكرا جميلا يرفع» (18). ويعيب ابن أبي الضياف قسما من كتب التاريخ باقتصارها على ذكر ما يزين من أعمال الملوك وسكوتها عما يشين. ويلاحظ نفس العيب في «صحف الأخبار» التي راجت في عصره ويعني بذلك الصحف الرسمية مثل «الرائد التونسي» الذي بدأ صدوره قبيل تحرير ابن أبي الضياف «لاتحاف أهل الزمان». ويتهم ابن أبي الضياف هذه الصحف بمجارة أخبارها لما يرضي الحكام (19). ولئن أقدم ابن أبي الضياف على تأليف كتابه فليتلافى النقص الذي اتصفت به بعض التواريخ وبعض الصحف وليذكر من الأخبار ما لم تذكره.

وكان تعلق هذا المؤرخ بالحقيقة متصلا بأراء سياسية بسطها بصورة مطولة في كتاب «الاتحاف». فهو يرى ان الاستبداد مصدر كل البصائب وانه

(17) انظر «اتحاف أهل الزمان» ج 1، ص.3.

(18) نفس المصدر، ص.2.

(19) نعتد في هذا التحليل على نص وجد في «مسودة» المؤلف ثم حذف في المخطوطات.

السبب الأصلي في تفهقر العالم الاسلامي في القرون الأخيرة ولتفهم تونس في عصره، ووجد في التاريخ أدلة على صحة تلك الآراء. فان اختلف موقف ابن أبي الضياف من التاريخ عن موقف سابقه فسبب هذا الاختلاف هو تأثره بالأفكار التي حركت العالم الاسلامي في زمنه والتي لم يبق آلا المغرب الأقصى بمعزل عنها.

قد بينا في صفحات سابقة الدور الذي كان لفكر هذا المؤلف الحي في هذا الموقف الذي استفاد من الأحداث التي عاشها أو لاحظها من كتب. ولنكتف هنا بمقارنة موقفه بمواقف مؤلفين آخرين عرب من غير التونسيين، الذين اقتبسوا من مؤلفات أروبية. ففي كتاب «تخليص الأبريز» الذي اطلع عليه ابن أبي الضياف، ترجم رفاة رافع الطهطاوي صحفا مما كتبه مؤلفون فرنسيون — أمثال بوسني Bossuet — عن التاريخ (20). وقد تضمنت كلاما عن الاعتبار بالتاريخ كانت العقول الناشئة في جو الثقافة العربية الاسلامية متهيئة لتقبله. ففيها التعبير عن الاحساس بسرعة زوال الدول الذي توحىه دراسة التاريخ القديم وفيها التمييز، الذي وجدنا عند ابن أبي الضياف ما يشبهه، بين الملوك الصالحين وبين الطغاة.

5 — التاريخ شاهد على صحة الآراء السياسية الحديثة :

فليس من الغريب اذن أن يتأثر المؤلفون التونسيون في القرن التاسع عشر بالأفكار الأروبية التي اطلعوا عليها على طريق الترجمة والأسفار ومناسبات الاتصال الأخرى فيجدوا فيها سببا جديدا ليؤكدوا أكثر من سابقهم على «عبر» التاريخ. لكن هذه اللفظة القديمة الاستعمال التي أدرجها ابن خلدون في عنوان تاريخه الكبير، أصبحت تتضمن عندهم الدفاع عن أطروحة سياسية، وهذه النزعة المصرح بها في تاريخ ابن أبي الضياف أصبحت متغلبة على

(20) انظر «تخليص الأبريز». ص. 205 — 207.

مؤلفات أخرى اقترنت فيها زوايا الأحداث التاريخية بالوصف الجغرافي للتعريف بعالم مكن فيه النظام المحكم للسلط العامة والعدل وانتشار المعرفة من التقدم المشاهد في أوروبا بينما تسبب الاستبداد والجهل في انحطاط العالم الاسلامي. وبذلك يطلع القارئ على ظروف النهضة التي اعتقد المؤلفون أنهم يساهمون في تحقيقها بكتبهم، ولم تكن هذه في نظرهم إلا مظهرا من العمل الذي يقومون به معتمدين فيه أيضا على وسائل أخرى. وهكذا ظهرت مؤلفات ليست تواريخ بالمعنى الضيق ولا كتب أخبار أو تراجم ولكنها لا تخلو من فصول ذات محتوى تاريخي، فكانت جديرة بعناية المؤرخ وان لم تنتسب الى فن من فنون التاريخ وكانت أقرب الى كتب السياسة، فالمؤرخ يجد فيها أخبارا معتمدة على الاطلاع المباشر ومروية بصورة منتظمة. وذلك ما نجده في كتاب «صفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس. وهذه الظاهرة أقل تجليا في كتاب «أقوم المسالك» لخير الدين رغم أنه أول أثر تونسي من هذا الصنف الذي تنتسب اليه مؤلفات عربية متعددة ظهرت بالشرق في نفس الفترة. من البديهي أن المؤلفين الذين رموا الى هذه الغايات لا يمكن أن يكتفوا بترتيب الحوادث على السنوات بل كانوا يستمدون حججهم من تاريخ يبرز ترابط الأسباب بالمسببات (21) ولا يهتمون بالأحداث وحدها بل بما يفسرها. فيعيدون قراءة النصوص القديمة لهذا الغرض.

وقد سبق أن ذكرنا أن «تاريخ» ابن خلدون و«مقدمته» — ومؤلفهما قد ولد بتونس وقضى فيها قسما من حياته — لم توجد منهما نسخة بالبلاد التونسية في القرن السابع عشر وفي النصف الأول من القرن الثامن عشر. فلم يطلع التونسيون مباشرة على هذا التأليف إلا بعد أن جلب منه علي باشا (الذي تولى الحكم من 1735 الى 1756 م.) نسخة من فاس. ومن ذلك الزمن استمد التونسيون الكثير من ابن خلدون. وقد كان لاطلاع التونسيين المباشر على تاريخ ابن

(21) لفظ «الأسباب» مذكور في الصفحات الأولى من «أقوم المسالك» (ط. أولى ص.2) و«صفوة الاعتبار» (ج 1، ص.2).

خلدون منذ أواخر القرن الثامن عشر أثنان في التأليف التاريخية التونسية : أولهما اثرأ ما كتب من ذلك الحين عن تاريخ المحفصيين بما نقل عن «كتاب العبر»، والأثر الثاني هو الحرص — أكثر من ذي قبل — على ربط سرد الأحداث بملاحظات عامة عن صلة السياسة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية. وأول كتاب ظهر فيه تأثير صاحب «المقدمة» هو «الكتاب الباشي» لحمودة بن عبد العزيز. فبالإضافة الى الاعتماد على ابن خلدون في ذكر بعض الأحداث التاريخية نجده ينقل هنا وهناك آراءه ويناقشها. ولم يكتف ابن أبي الضياف بمثل ذلك بل تبدو مقدمة «اتحافه» محررة على منهج ابن خلدون ومستمدة الكثير من «مقدمته». ويمكن أن نصف بمثل هذا الوصف المؤلفات التونسية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي جمعت بين النظريات السياسية والتاريخ ووصف الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار الأجنبية، ابتداء من «أقوم المسالك» لخير الدين الى مؤلفات السنوسي ومرورا بـ«صفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس.

وقد اختلف هؤلاء المؤلفون عن سابقهم بادراكهم للوضع الخطير الذي كان لبلادهم في العالم العصري، وعن هذا الادراك نشأ اهتمامهم بالتاريخ. لكنهم يصفون هذا التاريخ بأوصاف تشبه في قسم منها ما وجدناه في كتب من تقدمهم. فيحمد ابن أبي الضياف الله على أن جعل «أخبار السلف حياة لأصحاب القبور ونورا يهدي الى السنن المأثور» ويقول : «ان علم التاريخ، وان كان من الفنون الأدبية، فهو من وسائل علوم شرعية» ويتحدث عن «فوائد علم التاريخ المعقولة المعضودة بالنصوص المنقولة» (22). وكذلك كان محمد بيرم الخامس يؤيد موقفه بنقول من كتب معروفة (23).

ان موقف التونسيين من التاريخ قد تطور في القرن التاسع عشر وتدل على هذا التطور المؤلفات نفسها أكثر من مقدماتها التي ما زالت متقيدة بالمعاني

(22) «الاتحاف»، ج 1، ص. 1 — 3.

(23) انظر أعلاه تحليلنا لكتاب «صفوة الاعتبار».

التقليدية والقوالب الموروثة. ولم يتحكم المؤلفون في هذا التطور تحكما يمكنهم من وصفه وصفا نظريا متكاملا، بل بقوا مترددين بين مؤثرات بعضها جديد يدفعهم الى غايات لم يستوضحوا مداها وبعضها قديم يستعصي على التحول. تلك هي حال العالم العربي في القرن التاسع عشر : رواسب من الآراء العتيقة في تفكير تحيط به تيارات حديثة. ففي أواسط ذلك القرن كانت تونس قد عرفت تأثير المدنية الغربية، خلافا للمغرب الأقصى.

ب — واقع التأليف

سواء اقتضرت المؤلفات على ترديد المواقف التقليدية دون أي تغيير أو حاولت التوفيق بين تلك المواقف والآراء العصرية التي دخلت العالم الاسلامي فمقدماتها لا تعبر كامل التعبير عن حقيقتها. فغالبا المؤلفين يعمدون في مقدماتهم الى بسط المعاني التقليدية التي سبقهم اليها من تقدمهم، وأحيانا الى نقل ما كتبه سابقوهم مع تحويره تحويرا جزئيا. ومع ذلك كانت الأسباب التي دعتهم الى معالجة فن التاريخ متنوعة، وكذلك الغايات التي رموا اليها، فميلهم الى التقليد هو نفسه من الأسباب الداعية الى اختلاف المؤلفات بين القرون الثلاثة السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر. وخصائص الوسط الثقافي المتطورة التي درسناها في الأبواب الأولى من كتابنا تعين على تبيين نوعية المؤلفات واتجاهها لأن المؤلفين بقوا متأثرين بالتكوين الذي تلقوه. تلك حقيقة يحسن أن يتذكروها كل من أقبل على كتب التاريخ والتراجم قصد الاستفادة منها. فقيمة مؤلفات كل عصر الوثائقية تدرك بملاحظة المؤثرات الاجتماعية لكل فترة بجانب دراسة ظروف التأليف الخاصة بكل مؤلف وبكل تأليف والتي بسطناها في الأبواب السابقة. وسنحاول فيما يلي أن نستخلص من الأوصاف المشتركة بين كتب متعددة نظرة مجملتها الى فن التاريخ والتراجم ولتطوره في القرون الثلاثة. وهذه النظرة اذا ما قورنت بمتطلبات عصرنا في هذا المضمار أبرزت قصورا وضيقا في آفاق المؤرخين وفي المادة التي يتصرفون فيها وفي

وسائل البحث ومناهج التأليف وأساليب العرض والتعبير. وقبل أن نتحدث عن هذه النواحي من التأليف في التاريخ والتراجم نريد أن نستخرج من الكتب ذاتها — لا من مقدماتها وحدها — الآراء التي اعتمد عليها أصحابها في تأليفها.

1 — تكوين المؤرخين وضعفه لا سيما من حيث الاطلاع على التاريخ

كان ضعف المؤرخين التونسيين في القرون الثلاثة الأخيرة ناتجا في معظمه عن التكوين الذي تلقوه. وقد رأينا أنه تكوين مقيد بطلب الفائدة الضيقة والعاجلة. فكان التعليم في مستوييه الأدنى والأوسط يعدّ الى الانزلاق من وظائف القيمين على المساجد والمؤدبين والعدول، وفي مستواه الأعلى يهوى لوظائف أرقى أو أوسع رزقا كالتدريس بالجامع الأعظم أو بالمدراس والخطط الشرعية وكتابة الدواوين، وكان مرتبطا أشد الارتباط بتلك الغايات. وقد رأينا أن الأدب كان يعتبر لعبا. وكانت الصلوات التي يتحصل الشعراء عليها لا تكفيهم للعيش، بل اضطر الشعراء الذين مدحوا علي باشا ثم ابني عمه محمد وعلي أن يطلبوا الرزق بالعدالة أو بالكتابة في الدواوين. وفي القرن الموالي تكسب الشاعر الشهير محمود قابادو بعد سياحة طويلة بتوليه التدريس والافتاء.

وقد أثرت نظرتهم هذه الى العلوم على منزلة التاريخ عندهم، فلم يندرج التاريخ بصورة منتظمة في برنامج التعليم المقررة (24) بل اعتبرت معرفته — حتى في صورته الشرعية المتمثلة في تراجم العلماء — غير ضرورية للقاضي في محكمته وللإمام في محراب صلاته. فلم يفسح له مجال في تعليم ابتعد عن روح البحث وسيطر عليه طلب الفائدة العاجلة.

(24) عن نفس النقص في التعليم بالمغرب الأقصى انظر «مؤرخو الأشراف» Les Historiens des Chorfa ص. 22. وعن منزلة التاريخ المتواضعة في برامج التعليم بجامع الزيتونة حتى بعد الإصلاحات التي تمت في آخر القرن 19 وأوائل القرن 20، انظر «دائرة المعارف الاسلامية» ط. أولى مقال «القطر التونسي» Tunisie ص. 908. وكانت الحال شبيهة بذلك في الشرق الاسلامي (انظر تاريخ التواريخ الاسلامية A History of Muslim Historiography ص. 39).

وتأليف التواريخ، وإن استفاد منه الملوك، لم يكن أبدا الشغل الأول لرجل من رجال البلاط أو الأديب، بل كان كتاب الدواوين ورجال الدين يقبلون عليه بحكم الصدف والمناسبات، فأثر ذلك في موقفهم منه وفي مقدار وثوقنا بما نقلوه من أخبار.

فدراسة التاريخ وتأليف التواريخ وكتب التراجم كان نشاطا ثانويا وكما ليا يضاف الى آخر أصلي هو دراسة الفقه وتولي الخطط الشرعية أو الكتابة في الدواوين وخدمة الدولة.

ومهما كانت الحجج التي تقدم على فائدة التاريخ بالنسبة الى العلوم الدينية كان هذا الفن يعتبر عادة وسيلة من وسائل المحاضرة وفنا من الفنون الأدبية التي ليست لها فائدة مباشرة في هذه الدنيا ولا في الآخرة. ومع ذلك كان بعض الاحترام يحيط بكتب الطبقات والوفيات التي كانت من وسائل علم الحديث فنالت بذلك شيئا من شرف العلوم الشرعية (25).

لكن معرفة التاريخ قد تدر فائدة عاجلة على من عاش في بلاط ملك فكان ذلك أحد الأسباب التي دعت بعضهم الى دراسته ليحاضر سيده. وكان مما يليق بالملك أن يجالسه في سمره الأدباء والفقهاء ويصغى الى أحاديثهم ويعين لهم أحيانا المواضيع التي يتسامرون فيها. وتلك سيرة أثرت عن عدد من البايات الذين كانوا مهتمين بمظاهر الولاية والامارة. وكان التاريخ يمد تلك المجالس بمواضيع للسمر لا تنفذ، وهي مواضيع أقل جفافا من المسائل الفقهية وأقرب الى مستوى البايات العلمي. وقد كان هؤلاء يدعون في كثير من المناسبات معرفة أحداث الماضي وبعض كتب التاريخ وإن خامرنا الشك أحيانا في قدرتهم على قراءتها بل كانوا يفضلون الاصغاء الى القصص التي يستخرجها منها جلساؤهم من الأدباء المختصين بخدمتهم، فيقضون بذلك أوقات الفراغ التي لا يشغلونها بل هو أقل براءة من تلك الأحاديث.

(25) يتردد المؤلفون في اعتبار التاريخ علما أو فنا من فنون الحكمة أو من البلاغة (انظر كتاب Rosenthal المذكور أعلاه ص.30) أما ابن حزم فهو ككثير من المؤلفين يرى أن التاريخ يعضد العلوم الشرعية (نفس المرجع، ص.34).

وقد يحتاج كتاب الدواوين وجلساء الأمراء لمحدثهم الى مطالعة كتب لم يطالعوها من قبل، لكن تلك المطالعة لا تمكنهم دائما من معارف ثابتة، بل تدعو أحيانا الظروف التي تمت فيها والغاية المقصودة بها الى قبول الغريب من الأخبار والى عدم التمييز بين الأمور المتشابهة.

الولوع بأخبار الماضي ينشأ عادة عن ظروف خاصة مكنت المتصف به من ملاقة رجل أو قراءة كتاب، فيتولد الميل الى التاريخ عن تصافر الصدفة مع الأجواء الملائمة. هكذا حثت التقاليد الموروثة عن الأجداد والمكتبة الثرية التي أبقاها أولئك الأجداد عددا من البيارة على تأليف كتب التراجم والتاريخ. وقد تكشف النقول المتكررة الصلة التي تربط المؤرخين بمؤلف أو تأليف سابقين، مثل صلة الوزير السراج بالشيخ أحمد برناز و«سمط اللال» لمحمد قويسم وصلة ابن أبي الضياف (26) بشيخه اسماعيل التميمي.

وقد كانت هذه المعارف المتجمعة بالمطالعة أو بالاستماع الى أحاديث المشائخ جزئية ومتفاوتة القيمة، حتى بدت عند المؤرخين مظاهر غريبة من الجهل وبدا تفاوت كبير في فصول كتبهم : فمنها الهزيل ومنها المفرط في الطول المملوء بالاستطرادات التي لا داعي اليها الا التظاهر بسعة الاطلاع. فالوزير السراج قد خلط بين أشياء مختلفة مدفوعا بحرصه على الجمع واشتبه عليه مثلا المعز لدين الله الخليفة الفاطمي بمعز الدولة بن بويه الذي حكم بغداد في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي. كذلك اعتبر ابن أبي الدينار الداعي أبا عبد الله الشيعي خليفة من خلفاء الفاطميين (27). وابن أبي الضياف نفسه لم يميز بين بلدة المحمدية أي المسيلة المذكورة في تاريخ الفاطميين — وتقع بأرض الجزائر — وقرية المحمدية القريبة من العاصمة التونسية (28). ومن

(26) انظر تراجم هؤلاء المؤرخين في الأبواب السابقة من كتابنا.

(27) «المؤنس»، ص.48.

(28) «الاتحاف»، ج 4، ص.70، وفي «الاتحاف» ج 1، ص.9 أضيف الى الحاكم، سادس الخلفاء الفاطميين، لقب «المنصور» وهو في الواقع لقب ثالث خلفائهم.

الواضح أن ثقافة هؤلاء المؤلفين التاريخية المنقوصة لم تمكنهم من التصرف بدراية في المصادر التي نقلوا عنها ولم تساعدهم على تنزيل الأحداث منازلها من المكان والزمان ولا على التمييز بين مختلف الدول الإسلامية التي ظهرت في المشرق وفي المغرب.

وتصبح الأغلاط أخطر إذا ما لم يعتمد المؤلفون على كتب من سبقهم، فيبدو عجزهم عن ضبط التواريخ وعن التمييز بين الممكن وغيره. هكذا أغفل ابن أبي الدينار أميراً من سلسلة الأمراء الحفصيين في تاريخهم آخر دولتهم الذي كان فيه مرجع المؤرخين التونسيين ممن جاءوا بعده واستحال فيه الاعتماد على ابن الشماخ الذي أنهى كتابه «الأدلة البينة النورانية على مفاخر الدولة الحفصية» في أواخر سنة 861 هـ. / 1457 م. ولا على الزركشي الذي لم يؤرخ لما بعد أوائل سنة 882 هـ. / 1477 م. (29).

ان ثقافة المؤرخين التونسيين في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر لم تكن محدودة ومنقوصة في ميدان التاريخ وحده، بل كانت كذلك أيضاً في ميادين أخرى متعددة. ولم يعودهم ما تلقوه من تعليم على نقد الأخبار، ولو حاولوا نقدها لما نجحوا فيه لعدم تمكنهم من المعارف الواسعة والمتنوعة التي اشتراطها ابن خلدون في المؤرخ والتي كان محتوى «مقدمته» انموذجاً لها. فحتى في ميدان العلوم الدينية لم تؤهلهم دائماً خبرتهم للتمييز بين العقائد المتفق عليها وبين الخرافات. وكان ابن أبي الضياف المؤرخ الوحيد الذي استفاد من «مقدمة» ابن خلدون عناصر موقفه السياسي ومنهجنا لنقد الأخبار فأكد في مقدمة «الاتحاف» عدم ثقته بالأخبار الرسمية وذكر في أبواب كتابه أمثلة منها فلاحظ مثلاً أن علي باشا الباي الحسيني الثاني وقع اهمال أخباره من طرف المؤرخين الذين خدموا ابني عمه بعد انتصارهما عليه (30).

(29) انظر مقال برنشفيك R. Brunschvig : «خليفة حفصي مجهول» في «المجلة التونسية» Revue Tunisienne الأشهر الثلاثة الأولى من 1930 ص.38.

(30) «الاتحاف»، ج 2، ص.143.

2 — الاطار التاريخي : افريقية الاسلامية وتونس الحديثة

كان أول ما يهتم به مؤلفو التواريخ خدمة باي عصرهم، وعندما يشرعون في تأليف الكتاب الذي يؤملون به التحصيل على رضاه وصلاته يحسون بالحاجة الى استعراض تاريخ العصور التي سبقت عصره. لكننا لا نعرف مؤرخا تونسيا ممن كتب في تلك القرون (31) حاول أن يؤلف تاريخا عاما للخليفة على غرار التواريخ الكبرى التي ألفت في المشرق ابتداء من القرن العاشر الميلادي. بل كان غالب التواريخ التونسية يبدأ من فتح العرب لافريقية. أما حسين خوجة فقد جعل من التاريخ العصري لتونس وخاصة لدولة حسين بن علي ذيلا لتاريخ سلاطين آل عثمان الذي ترجمه أو نقله من كتب تركية وعربية. فبين بذلك — وقد كان كاتبها باللغة التركية في ديوان المراديين وديوان أول الحسينيين — أنه يعتبر تونس ولاية عثمانية ابتداء تاريخها الجديد بالفتح التركي. وكان هذا الرأي لم يتحكم كل التحكم في تفكير معاصريه وخلفه من المؤلفين اذ وصلوا تاريخ الحفصيين بتاريخ الدايات والبايات. ولم يكن من اثر لحسين خوجة في صيغة التواريخ التي ألفها معاصروه إلا الفقرات القليلة التي نقلها عنه بعضهم مثل الوزير السراج وجعلوها مدخلا لوصف حملة سنان باشا. أما حمودة بن عبد العزيز الذي حرر تاريخا لدولة علي باي بن حسين فقد عدد فضائل ذلك الأمير ونوه بسيرته وأعماله في نحو مائة صفحة ثم حوّل اتجاه حديثه ووصله بتاريخ الفترة الأخيرة من الدولة الحفصية (32). وفي ذلك شاهد على احساس التونسيين في القرون الثلاثة الأخيرة — وفي مقدمتهم البايات والمثقفون — ان سيرتهم وأعمالهم هي امتداد لسيرة الحفصيين وأعمالهم.

والتواريخ القليلة التي لم تحتج الى اطار أوسع من دولة أمير واحد هي التي غلبت عليها النزعة الى المديح أو الى النقد أو الكتب التي تشبه «مفاتيح النصر في علماء العصر» للمختار العياضي وهو كتاب أدب وتراجم قدم لها المؤلف

(31) اذا استثنينا الأساطير التي جاءت في أول «الحلل السندسية» ولم يذكرها الوزير

السراج إلا كشواهد على مختلف ضروب التواريخ أو على قدم مدينة تونس.

(32) مخطوط «البشائر» رقم 77 م. بدار الكتب الوطنية ص. 133.

بالتنويه بعلي باشا وبأبنائه. وكذلك قدم السنوسي لتراجم العلماء والأدباء الكثيرة التي ضمنها كتابه «مسامرات الظريف» بتاريخ الأمراء الحسينيين (33). وقد اختص الصغير بن يوسف من بين المؤرخين بأنه اقتصر في «المشرع الملكي» على تاريخ الأمراء الحسينيين الأربعة الأول الذين عاصروهم. وهذا المؤرخ لم يخدم بايا من هؤلاء البايات ولم يقصد التقرب الى أحدهم بتاريخه، لكنه لم يعيش في الوسط الذي عاش فيه غالب المؤرخين من معاصريه فلم يخضع للعادات الفكرية التي خضعوا لها.

وباستثناء الكتب القليلة التي ذكرناها في الفقرة السابقة، روى مؤرخو تونس الحديثة تاريخها بادراجه في اطار أعمّ وهو اطار تاريخ افريقية الاسلامي، فاشعرونا بأنهم أحسوا بانتسابهم الى أرض بعينها والى تاريخ متواصل منذ الفتح العربي وانتشار الاسلام في افريقية. ومما يلاحظ أن ذلك الاحساس وجد قبل اطلاعهم في القرن التاسع عشر على الوطنية والملية العصرية. فمنذ عام 1681 هـ. اختار ابن أبي دينار لكتابه عنوان «المؤنس في تاريخ افريقية وتونس» ورسم الخطة التي اتبعها المؤرخون بعده بجعل تواريخهم مشتملة على قسمين كبيرين يقع الانتقال من أحدهما الى الآخر بانتقال العاصمة من القيروان الى تونس. وكثيرا ما تخصص فقرات لذكر ماضي العاصمة الجديدة وازدهارها الذي بدأ أيام بني خرسان ثم تواصل أيام الحفصيين. وقد اشتمل كتاب «الحلل السندسية في الأخبار التونسية» للوزير السراج على تاريخ نفس العصور التي أرخ لها «المؤنس» لابن أبي دينار. وقد جمع كتاب «الخلاصة النقية» للباجي المسعودي أخبار أمراء افريقية وتاريخ الدايات والبايات في تونس فجاء عنوانه الكامل «الخلاصة النقية في أمراء افريقية» شاملا لجميعهم بعبارة «أمراء افريقية» المقتبسة من المصادر العتيقة اقتباسا يدل أيضا على تواصل تاريخ هذه الرقعة من الأرض.

(33) «مسامرات الظريف» ج 1 (مطبوع) ص.7.

ويجب التأكيد أن ذلك التواصل لم يتصوره المؤرخون إلا ابتداء من الفتح الإسلامي. أما ما سبق انتشار الإسلام بأفريقية من قرون فهي في نظرهم قرون مظلمة يعبرون عنها بلفظ «الجاهلية» المتضمن لمعان متعددة. ولم يعن منهم أحد برواية تاريخ البلاد قبل الفتح الإسلامي إلا ما جاء في بعض الكتب من أساطير وخرافات نقلت دون نقد للإشعار بعظمة الآثار التي ما زالت تشاهد بقرطاجنة وغيرها. وهي آثار لم تكن العناية كبيرة بالمحافظة عليها بل كانت الأحجار والاسطوانات — حتى في القرن التاسع عشر — تستعمل في بناء القناطر والمنشآت العامة وحتى الدور والبيوت الخاصة. وقد شاهد الرحالة الأوروبيون آثارا ذات قيمة فنية كبيرة تباع الى الأجانب بأبخس الأثمان. فطيلة المدة التي تهمننا لم تكن عناية التونسيين، والمؤرخين منهم على الخصوص، كبيرة بالآثار وخاصة بالآثار البونية والرومانية والبيزنطية. فالاعتزاز بالوطن وبما يتصل به لم يشمل تلك الآثار ولا العصور التي تنتسب إليها.

كذلك لم يدع الشعور القومي التونسيين الى التنويه بالأصل البربري الذي انتسب اليه قسم من سكان البلاد. فالأقليات التي حافظت على لغتها القديمة ولم تعرب تبدو لهم كأنها أجنبية، خاصة اذا اقترن تباين اللغة بالاختلاف في المذهب الديني المتبع. وقد كان الاتجاه العام في البلاد نسبة الناس الى أصولهم القبلية، فعارض ذلك بعض المعارضة الشعور بالانتساب الى وحدة جغرافية متميزة.

وكان على الشعور القومي الناشئ أن يتفق مع الانتساب الى وحدة دينية هي وحدة الأمة الإسلامية في مظهرها : مجموع العالم الإسلامي والدولة الإسلامية التي كان المؤرخون من رعاياها. ففي القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر كان التاريخ الذي يكتبونه هو تاريخ تلك الدولة المسلمة. أما غير المسلمين أي اليهود التونسيون فيكونون مجموعة على حدة يحميها أمير البلاد بمقتضى نظام «الذمة» الإسلامي، لكنها تختص بنوع من الحياة وبحقوق وواجبات قد تختلف بعض الاختلاف عن حقوق المسلمين وواجباتهم. ولم تصف لنا كتب

التاريخ أحوال اليهود رغم ان منهم من عينه الباي في خطط رسمية، فكانهم كانوا أجناب. وقد أصبح هذا الموقف بعيدا كل البعد عن الواقع في القرن التاسع عشر اذ صار لليهود — سواء من ولد منهم بتونس أو من وفد إليها من اسبانيا أو من قرنة بايطاليا — نشاط مالي واقتصادي كبير ودور خطير في علاقات التونسيين بالأجناب. وقد أدرك بعض المؤرخين وخاصة ابن أبي الضياف أهمية ذلك الدور.

3 — الاهتمام بالأجناب وتأخر ظهوره

ومما لم يكن واقعه مطابقا لمحتوى التواريخ التونسية المؤلفة في القرنين السابع عشر والثامن عشر وفي أوائل التاسع عشر المنزلة التي احتلها الأجناب من تجار وقناصل في البلاد والتأثير الذي كان لهم في تجارتها من جهة وفي سياستها من جهة أخرى. فلا تذكر تلك الكتب عادة إلا الخلافات الحادة التي تصطبغ بصبغة عسكرية. على أن كتبنا ألفت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تضمنت معارف أوفى عن الجاليات الأجنبية العائشة بتونس وبصورة أقل في مدن الأيالة الأخرى. وهذه الظاهرة كانت في نفس الآن نتيجة لتطور النظية التي التاريخ ولازدياد التأثير الذي كان للدول الأجنبية ولرعاياها. فقد كان للدول الغربية الكبرى التي كانت تدعى في الوثائق الرسمية «الدول الأجناب»، وخاصة فرنسا ولبريطانيا العظمى ثم لايطاليا، ضغط متواصل على الأمراء ووزرائهم وتدخل في علاقات تونس مع الباب العالي وتأثير مباشر وغير مباشر على السياسة الداخلية. وهذا التدخل السافر يمكن لغيرنا أن يدرسه فيبين كيف أضاع حكام البلاد جزءا من استقلالهم في محاولة ارضاء هذه الدولة أو تلك. أما نحن فيعينا تحول الرأي العام الذي يلوح في التواريخ المؤلفة في القرن التاسع عشر. فبعد أن كانت مؤلفات القرن السابق تنم عن عدم اكتراث التونسيين بالأوروبيين، أصبح معاصرو ابن أبي الضياف مشغولي البال بنوايا الدول الغربية وبمطامعها في البلاد. وزادهم انتباها الى ذلك احتلال الجزائر وموقف البايات غير الواضح ومجاراتهم الفرنسيين بعد ذلك الحدث وسياستهم المريبة تجاه الباب العالي. وقد سمي الناس أحمد باي بـ«باي الفرنسيين»، وبعد سفره الى فرنسا ثم بعد سفر

الصادق باي الى الجزائر ليلاقى نابوليون الثالث وبعد الاتفاقات التي امضيت مع الشركات الأجنبية والديون التي اقترضت من فرنسا عمّ الشعور بالتعبية للدول الأوروبية. فلجأ عدد من التونسيين لأسباب خاصة الى الاحتماء بقناصل تلك الدول. وعبثا حاول البايات ايقاف تيار الاحتماء بالاعتماد على الشعور الديني. فقد رفض رجال الشرع التصريح بادانة الذين اضطرتهم الى ذلك مظالم بينة، وقد كان من بينهم قاض. وبالعكس عم الناس انكار سيرة الحكام وعدم الثقة بالأوروبيين (34). وقد نجد في أماكن متعددة من كتاب «الاتحاف» لابن أبي الضياف صدى لهذه المواقف (35). والجديد في فن التاريخ هو أن هذا المؤلف لم يقتصر على ذكر الأحداث بل حلل في فصول مطولة الأطوار التي مرت بها معاملة الأجانب وقناصلهم للتونسيين حكاما ورعايا (36).

وهذا الميل الى بيان الاتجاهات العامة لسياسة الدول الأجنبية في تونس ومسؤوليتها في انحلال الدولة التونسية تأكد في المؤلفات التي ظهرت قبيل سنة 1881 م. أو بعدها بقليل كـ«صفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس وقسم من مؤلفات محمد السنوسي. ومنذ سنة 1868 كان خير الدين قد قدم للناس انموذجا من هذا التحليل السياسي في صفحات من مقدمة «أقوم المسالك» لخص فيها الصعوبات التي كانت الخلافة العثمانية تلاقىها بسبب تدخل الدول الأوروبية.

وإذا ما استثنينا مؤلفات قليلة مثل «الخلاصة النقية» للباغي المسعودي، تبدو الكتب التي ألفت بتونس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر متضمنة لموقف جديد من الأجانب ومن دورهم في البلاد. فيجد فيها القارئ معلومات أكثر مما يجده في المصنفات السابقة. غير أن المعلومات عن السياسة

(34) عن «الحمايات» وما نتج عنها من تجاوزات انظر كتاب «السياسة الفرنسية في تونس La politique française en Tunisie بقلم : P.H.X. باريس 1891 ص. 362 - 364 و«أصول الحماية...» لقناياح Ganiage ص. 50.

(35) «الاتحاف»، ج 5، ص. 65 و100 و150 و169، وج 6 ص. 11 و60 و99.

(36) «الاتحاف»، ج 5 ص. 81 وما بعدها.

الخارجية تبقى فيها رغم ذلك جزئية فتحتاج الى أن تقابل بما تضمنته كتب الرحلات التي كتبها المسافرون الأجانب والوثائق المحفوظة في الخزانات العامة. ويستخلص مما سبق أن تطوّر يلاحظ في موقف مؤرخي تونس الحديثة التونسيين إذ يظهر بداية من أواسط القرن التاسع عشر تأثير الأفكار العصرية فتجاوز المؤلفات من تلك الفترة بعض التجاوز اطار افريقية المسلمة ألا أنها تبقى رغم ذلك قليلة الاهتمام بالتاريخ القديم للبلاد وتاريخ الأقليات الدينية وتبقى عنايتها متجهة الى أعمال الأمراء وتراجم الفقهاء في العاصمة دون غيرهم من الطبقات ومن سكان الجهات الأخرى من البلاد. ويبدو ما ألف قبل «اتحاف» ابن أبي الضياف قليل الفائدة لمن يبحث عن تاريخ علاقات تونس الخارجية.

4 - ضيق المجال المخصص للطبقات الشعبية

كثيرا ما لوحظ أن المؤرخين العرب يعبرون في كتبهم عن الآراء السائدة في الوسط الذي يعيشون فيه وفي العصر الذي ينتسبون اليه أكثر من تعبيرهم عن آرائهم الخاصة. وقد وصفنا وصفا مطولا في أول كتابنا انسجام المؤرخين التونسيين مع وسط أكثرهم وهو وسط الفقهاء الذين احتكروا التدريس والوظائف الشرعية وكتابة الدواوين. فلم يتجاوز محتوى المؤلفات التاريخية آفاق ذلك الوسط وما كان مستعدا لتقبله، فكان حظ ما يسمى بـ«الطبقات الشعبية» منه قليلا، ألا اذا تذكر الناس وجود تلك الطبقات لما تثيره من شغب يهدد أصحاب السلطة. وحتى في تلك الظروف الحرجة يوصف الشغب وصفا مجملا، وقليلا ما يقع البحث عن أسبابه. ويجب أن نضيف أن طبقات أخرى هي أقرب الى اليسار من الطبقات الشعبية، مثل المزارعين وأرباب الصناعات والتجار الذين لم يشاركوا مشاركة مباشرة في ادارة البلاد ولا في الوسط العلمي والديني، لم تقع الاشارة اليها في التواريخ إلا بصورة استثنائية. ولم يكن لها نصيب في كتب التراجم قبل ابن أبي الضياف (37).

(37) انظر «الاتحاف»، ج 7 و ج 8.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر شمل اهتمام المؤرخين ميدانا أوسع وأوساطا أكثر تنوعا مما شملته الكتب المتقدمة. فذكرت ثورة سنة 1864 عددا من المثقفين بأن بدو وسط البلاد وجنوبها وفلاحي الساحل الشرقي هم «سكان المملكة حقًا» حسب عبارة ابن أبي الضياف، وهي حقيقة بديهية غفل عنها المماليك الذين كانوا يعيشون في العاصمة بالضرائب التي يدفعها أولئك السكان، كما غفل عنها أصحاب الأقلام الذين شاركوا هؤلاء المماليك في احتقارهم لتلك الجموع النائية وفي خوفهم منها.

لكن التحول الذي ظهر في اهتمام المؤرخين كان سببه الأكبر تطور الأفكار الذي سبق أن وصفناه⁽³⁸⁾، فنظام الدولة أصبحت غاية اسعاد الشعب وازدهاره، ومهمة المؤرخ صارت أساسا وصف حال الشعب وبيان أسباب تقدمه أو تأخره. فتجدد محتوى التواريخ لأن مواقف المؤرخين من التاريخ قد تطورت بتطور الأفكار وتأثير الكتب الأجنبية.

5 — الاهتمام بالاقتصاد

لم تكن المعلومات المتعلقة بالاقتصاد غائبة عن التواريخ العربية التي أخبرتنا في كل العصور عن السياسة الجبائية والنقدية. ولم يشذ المؤرخون التونسيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن هذا الوصف. لكن الأخبار القليلة التي يرونها في هذا المضمار غير كافية لاستخلاص صورة عن حالة البلاد الاقتصادية في العصور التي يؤرخون لها. غير أن بعضهم يمدنا عرضيا بتفاصيل ثمينة: فالصغير بن يوسف — وقد كان هو نفسه مزارعا — يذكر لنا اثمان الحبوب بياجة وتونس في أعوام الخصب وفي سني الجذب. ويصف لنا وصفا حيا المعاملات التي تصحب تعبئة الجنود والسوق التي تقام قرب باجة بمناسبة زيارة المحلة المكلفة باستخلاص الجبايات. وقد قارن حمودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي» حال الزراعة والتجارة في عصره بما كانت عليه قبله، محاولا

(38) في الكتاب الأول، الباب الثالث أعلاه.

بذلك التنويه بسياسة مخدومه علي باي بن حسين فخالف الرأي السائد وزعم معتمدا على كلام ابن خلدون أن غلاء الأسعار كثيرا ما يدل على الازدهار وكثرة الطلب للخيرات الناشئ عن توفر الأموال لحسن التدبير وحكمة السياسة. هكذا وجد في أواخر القرن الثامن عشر مؤرخون حذوا حذو ابن خلدون وأبدوا آراءهم في اقتصاد بلادهم. لكن البسطات الطويلة عن الاقتصاد لم تظهر إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ففي ذلك العصر طرأ على الاقتصاد التونسي وعلى مالية الدولة ما يشبه الانقلاب. وفي سنة 1859 م. اقترض محمد باي أول اقتراض من خارج البلاد عرفته تونس وذلك لانجاز مشروع للمصالح العام هو نقل الماء من جبل زغوان الى تونس، وقد اختلفت الآراء في فائدته بسبب الطريقة التي اتبعت في تمويله (39).

وقد جرّ مصطفى خزنة دار بعد ذلك الصادق باي الى الالتجاء مرات عديدة الى الاقتراض بين سنتي 1859 و1869. فوصل مجموع الديون في هذا التاريخ الأخير الى 160.000.000 فرنك أي أكثر من عشرة أضعاف مداخيل الدولة المصرح بها⁽⁴⁰⁾. ويعلم الجميع ما آل اليه هذا التدان السريع من نتائج، وليست غايتنا تفصيلها بل نرسمي فقط الى بيان الدفع الذي أحدثته في تفكير مؤلفي الكتب التاريخية الذين تأثروا بتوالي الأحداث والتحويلات السريعة التي ظهرت في البلاد. فقد خصص ابن أبي الضياف وبيرم الخامس فصولا متعددة لبيان مداخيل الدولة ونفقاتها، ولتطور تلك المداخيل والنفقات تبعا لسياسة البايات وتأثير المظالم على موارد الناس وعلى الجباية، ولكثرة الضرائب والمكوس ونظام «اللزمة» الذي استفحل من أيام حمودة باشا الى أيام أحمد باي وأضر بالاقتصاد كما أضر به أيضا دخول البضائع الأجنبية بكثرة وبدون حماية جمركية.

(39) «الاتحاف»، ج 4، ص. 261. وقد يكون الاعتراض على هذا الاجراء ناشئا عن وضعه مصلحة عامة تحت تصرف شركة أجنبية ولأنه يمهّد لأمر يخالف رأي جمهور الفقهاء واستنكارهم توظيف المال على الماء.

(40) عن تفاصيل هذه القروض وما أحاط بها من مناورات انظر «أصول الحماية...» لقانايح Ganiage والمصادر التي ذكرها.

ويرجع ابن أبي الضياف الى ثلاثين أو أربعين سنة خلت باحثاً عن أصول تلك الحال في النفقات المشطّة و«غلت السكة» الذي التجأ اليه مرات من أيام حسين باي الثاني الى أيام محمد الصادق باي (41). وقد نشأ ذلك كله عن «الملك المطلق» الذي جعل البايات يطلقون بدورهم أيدي العمال على الرعية في جباية الضرائب والمكوس. فانجر عن ذلك الثورات في بعض الأوقات وقطع موارد الرزق والجباية في غالب الأحيان. ويقارن ابن أبي الضياف أحوال بلاده والبلدان الاسلامية على العموم بازدهار البلدان الأروبية في القرون الأخيرة ويقابل المظالم المتفشية في الأولى والمخالفة لأوامر الاسلام بالسياسة الحكيمة التي تساس بها الثانية. أما التداين فابن أبي الضياف يذكر اقبال ملوك المسلمين المفرط عليه رغم تحريم دينهم الاقتراض بالفائض ويقابله بتحفظ ملوك الافرنج في هذا الميدان لأنهم لا يمكن لهم الاقتراض إلا بموافقة المجالس وبذلك تتضح حكمة النظم السياسية المعتمدة على الشورى (42).

وعن المصالح التي وقع الاقتراض لفائدتها قال ابن أبي الضياف انها نظمت بأروبا حسب تدرج بطيء يخضع لحكم الضرورة يراعي أولوية تدعيم الاقتصاد الذي يفضي بدوره، اذا ما تم، الى خطوة جديدة في درب التقدم. أما في غير أروبا فاقتناء هذه الوسائل الحديثة للحياة العصرية يبدو شبيها بتزويق جميل على حائط منهار (43).

وتتم هذه الملاحظات عن شعور هذا المؤلف بأنه أدرك أسباب انحلال الاقتصاد التونسي، فهو يجمع بين احداث يفصل بعضها عن بعض عشرات السنين ليمدنا بصورة واضحة عن فساد السياسة مدة نصف قرن، ويبرز صلة انتاج الخيرات وتوزيعها بسيرة الحكام وشعور الرعايا ببعض الأمان والاطمئنان،

(41) «الاتحاف»، ج 3، ص. 155 و ج 4، ص. 113 و 201. و ج 6، ص. 76 — 81 و 110 — 115.

(42) «الاتحاف»، ج 1، ص. 56.

(43) «الاتحاف»، ج 1، ص. 54 و 57، و ج 5، ص. 23.

غير غافل عن ذكر الجوائح الطبيعية من جذب وأوبئة⁽⁴⁴⁾. فظهر بجميع ذلك في كتاب «الاتحاف» تفكير في شؤون الاقتصاد قد يعتبر متواضعا في نظر العلماء المختصين، لكنه اذا ما قورن بقلة ما يجانسه في المؤلفات السابقة يدل على اطلاع وتدبر للأمر⁽⁴⁵⁾.

6 - معنى التقدم

من أبرز ما يظهر تطور الآراء المتعلقة بالتاريخ عند المؤلفين التونسيين الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اشتمال مؤلفاتهم على معنى التقدم. ومن الصعب على المرء أن يروي أخبار الماضي دون الانتباه الى اختلاف الأزمنة والعصور والى تبدل الأحوال⁽⁴⁶⁾. لكن المؤرخين ومعاصريهم كانوا حتى منتصف القرن التاسع عشر، يعتبرون ذلك التحول خروجاً من المألوف وفسادا. فالملوك الصالحون هم الذين عادوا برعاياهم الى سنن الأجداد وقاموا بذلك البلى الناتج عن مرور الأيام³ الذي يجزنا حتما الى «آخر الزمان»⁽⁴⁷⁾. أما أعمال الحكام الصالحين فكان غالبها ترميم بناء أصابه الخراب أو إعادة الدروس التي كانت تلقى بمسجد أو بزواية ثم انقضت. فتلك الأعمال التي يعبر عنها لفظ «احياء» تنطوي على فضل لا يقل عن التي يدل عليها فعل «احداث» والتي لم يسبق منجزها اليها. فأول ما يذكر من مآثر حسين بن علي انما هو ترميم سور القيروان «بلد الصحابة»⁽⁴⁸⁾.

(44) انظر «الاتحاف»، ج 6، ص. 110 - 115.

(45) راجع ما قلناه أعلاه في دراستنا لآراء ابن أبي الضياف.

(46) عن ضعف هذا الانتباه لدى المؤرخين المشاركة راجع كتاب روزنتال Rosenthal «تاريخ التواريخ...» ص. 15.

(47) بسطنا هذا المعنى أعلاه في الكتاب الأول، الباب الثالث.

(48) حتى ابن أبي الضياف الذي صرح بأن أهم آثار هذا الباي اهتمامه بالزراعة وتخفيفه للضرائب فقد بدأ ذكر أعماله بإصلاح سور القيروان معتبرا ما يجب من «الأدب مع آثار الصحابة». «الاتحاف» ج 2 ص 100.

وقد تغيرت الرؤية عند المؤلفين الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة منهم أولئك الذين حذبوا الإصلاحات السياسية. وهذا التغير ناتج عن الاتصال بالغرب الذي أصبح أمتن من ذي قبل وعن التأثير الثقافي الذي حصل لعدد من الكتاب باقامتهم الطويلة في أوروبا. وقد عرف الكتاب المصريون من أول القرن الحضارة الغربية وتعاملوا معها. فأشار الجبرتي بأعجاب الى المستحدثات التي جاء بها الفرنسيون لبلاده. أما رفاعه رافع الطهطاوي الذي ألف كتاب «تخليص الأبريز الى تلخيص باريز» ونشره لأول مرة في عام 1839 م. فقد عبر فيه بكل وضوح عن ايمانه بالتقدم وبرر دعوته الى الاقتباس عن الغرب بعبارات تذكرنا بما كتبه الجاحظ قبله بألف سنة (49).

وقد استفاد الطهطاوي من اقامته بباريس ومن التعليم الذي تلقاه بها ايمانا بالتقدم وتصورا له لا يخلو من البساطة، يمكن أن يكون قد استفاده من مطالعة ما كتبه في القرن الثامن عشر الفلاسفة الغربيون الذين اعتاد قراءة كتبهم. فكل عصر من عصور البشرية يفوق حسب رأيه العصر الذي يتقدمه بما يضيفه من المكتشفات (50). وهذا التصور للتقدم ناشيء عن تقييم جديد للنشاط البشري وعن اهتمام كبير بالعلوم والصنائع، وقد تجلى فيها تفوق الأوروبيين. لذا ينبغي الاسراع باقتباس المعارف ووسائل العمل عنهم دون كبير اعتبار لاختلاف دينهم عن ديننا. وذلك ما قرره محمد علي بحكمته العظيمة (51) وما دعاه الى بعث الرسالية التي صحبها رفاعه الطهطاوي.

وقد كان نفس الموقف هو الذي دافع عنه بعد ذلك بعشرين سنة المؤلفون التونسيون المحبذون للإصلاح والذين كانوا قد قرؤوا باهتمام ما جاء في كتاب «تخليص الأبريز». فبين خير الدين بأن الحق يبقى حقا أيا كان قائله. ومن المفيد لنا أن نقبس عن الأفرنج النظم السياسية والأسباب التي مكنتهم من

(49) «كتاب الحيوان» تحقيق عبد السلام هارون. القاهرة، ج : 1، ص : 86.

(50) «تخليص الأبريز»، ص.6.

(51) نفس المرجع ص.8.

التقدم والازدهار مع التماذي على الاعتقاد انهم على غير الحق في دينهم. وقد ذكر خير الدين في أول مقدمة كتابه أنه اعتمد فيه على «ما أمكن تصفحه من التواريخ الإسلامية والأفريقية» مع ما شاهده في أثناء سفره للبلدان الأروباوية (52) ولاحظ أن المواصلات العصرية جعلت «الدنيا بصورة بلدة متحدة تسكنها أمم متعددة حاجة لبعض متأكدة» وأنه «لا يتهيأ لنا أن نميز ما يليق بنا على قاعدة محكمة البناء إلا بمعرفة أحوال من ليس من حزيننا، لا سيما من حف بنا وحل بقربنا. «وساء» أن يرى بعض علماء الإسلام، الموكول لآمانتهم مراعاة أحوال الوقت في تنزيل الأحكام، معرضين عن استكشاف الحوادث الداخلية، واذهانهم عن معرفة الخارجية خلية» (53).

أما «الأفريقية» أي الأروبيون فيقول إنه جمع في كتابه «ما تيسر... من مستحدثاتهم المتعلقة بسياستي الاقتصاد والتنظيم» (54). ويورد شواهد من كتب الفرنسيين والأنقليز والعرب على السواء منتقلا من كلام الماوردي وابن خلدون إلى كلام تيار Thiers وستوارت ميل Stuart Mill. وحتى التاريخ الإسلامي يعتمد فيه على ما كتبه سيديو Séduillot ودوري Dury. واقتبس من «رسالة» محمد بريم الأول «في السياسة الشرعية» تعريف هذه «السياسة الشرعية» «بأنها ما يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به الوحي». وكان قبل ذلك في الصفحات الأولى من الكتاب قد قام بـ«تحذير ذوي الغفلات من عوام المسلمين عن تماديهم في الاعراض عما يحمد من سيرة الغير الموافقة لشرعنا بمجرد ما انتقش في عقولهم من أن جميع ما عليه غير المسلم من السير والتراتبين ينبغي أن يهجر وتآليفهم في ذلك يجب أن تنبذ ولا تذكر» وقال: «ان هذا على اطلاقه خطأ محض». وذكر بالحديث أو الأثر الشهير «الحكمة ضالة المؤمن يأخذها حيث

(52) «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» ط. أولى (تونس 1284 هـ / 1867

م) ص. 2.

(53) نفس المرجع، ص. 3.

(54) نفس المرجع، ص. 4.

وجدها» (55). وقد اشتمل الكتاب على فصلين هامين خصص أحدهما لـ«لتمدن الأروباوي» والثاني لـ«تلخيص المكتشفات والمخترعات».

وتجاوزت بعض التقارير المطبوعة في آخر الكتاب (56) عبارات المجاملة العادية الى تأييد عدد من القراء لآراء المؤلف المجددة. فاتفق ابن أبي الضياف (57) ومحمد بيرم الخامس (58) في الاستدلال بنظرية المصالح المرسلة على شرعية اقتباس السير النافعة والتراتب عن غير المسلمين، وهو رأي يعبر عنه أيضا العربي زروق في صيغة أخرى (59). وجميع هؤلاء عرفوا بعد ذلك بتحيزهم للاصلاحات السياسية الهامة. فظهر بذلك أنه كان يوجد منذ عام 1867 م اتجاه اصلاحي وتجديدي ذو قوة كافية للتأثير على سياسة الدولة وعلى مواقف المؤرخين أيضا.

أما «اتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف فهذا الاتجاه يبدو فيه بتأثيره على لغة المؤلف وعلى المعاني التي جعلها لعدد من الألفاظ وعلى موقف المؤلف من بعض مؤسسات الماضي ومن الأحداث والأشياء التي عرفت في زمانه. وهذا الزمان كان ابن أبي الضياف يسميه «الوقت» مع تجريد هذه اللفظة من أي معنى تشاؤمي بل كان ابن أبي الضياف في غالب الأحيان يستحسن الامتثال «لما يقتضيه حال الوقت»، اذ لا يمكن لنا أن نمنع الزمان والناس من التبدل. وأهم ما تحصل عليه معاصروه في نظره اطلاق أوسع على الأمور واتجاه أقوى الى التصريح بأرائهم فقال : «زماننا قد فتح الأعين وأنطق الأخرس». وروى عنه قنصل فرنسا دي بوفال De Beauval القول الآتية : «انفتحت أعين الأعراب

(55) نفس المرجع، ص.6.

(56) في صفحات أرقامها مستقلة عن أرقام صفحات بقية الكتاب.

(57) ص.3 من التقارير.

(58) ص.11.

(59) ص.14.

الى أقصى حدّ» (60) فالناس أصبحوا أكثر فطنة وجسارة. ويرى ابن أبي الضياف أن المعارف أكثر انتشارا في عصره منها في العصور السالفة وتلك هي صورة التقدم الذي آمن به ابن أبي الضياف والذي تتطلب في نظره نصيبا أكبر من الحرية. وهكذا يفضي التفكير في الأحداث المعاصرة الى مواقف سياسية حللناها فيما سبق (61) تحليلا أوفى.

قد سبق لنا أن لاحظنا أن تقبل الآراء الجديدة وقع في قوالب من التفكير القديم ودل على ذلك تردد المصطلح. فالطهطاوي أول مؤلف عربي حلل الدستور الفرنسي المعاصر له، وقد ترجم فصوله بلغة استمدتها من مؤلفي العصر الوسيط وبين هو نفسه أن بعض المعاني الغربية العصرية لا يتفق ألا نسبيا مع أقرب المعاني الاسلامية التقليدية منها. فقال مثلا عن الفرنسيين : «وما يسمونه الحرية ويرغبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والانصاف» (62).

وهذا الكلام شاهد على محاولة الطهطاوي وأمثاله اكساب لفظ «الحرية» معنى يتجاوز المعنى الفقهي التقليدي المضاد للعبودية حتى يشمل مجموع الحقوق التي تعترف بها دساتير الدول العصرية لمواطنيها. فتردد المصطلح ناشيء عما حمله المؤلفون من معان، ونجد شواهد عن ذلك في «أقوم المسالك» لخير الدين وفي «اتحاف» ابن أبي الضياف وفي «صفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس وفي «الرحلة الحجازية» و«الاستطلاعات الباريزية» لمحمد السنوسي، وسنشير إليها في أمكنة أخرى.

(60) راجع «وثائق عن ثورة 1864 في تونس : Documents relatifs à la révolution de 1864 en Tunisie» لقرانشان P. Grandchamp ج 1، تونس

1935، ص. 295.

(61) في الكتاب الأول، الباب الثالث، أعلاه.

(62) «تخليص الابريز»، ص. 80.

7 — الأمة والجنس والوطن والوطنية

ان معنى الجنسية هو الذي تناوله المؤلفون التونسيون في القرن التاسع عشر بأقل ما يتصور من الدقة. فقد فرض عليهم تكوينهم اطار «الأمة» الاسلامية التقليدي وهو اطار لم يزل في نظرهم صالحا اذ ما زالت الخلافة العثمانية موجودة، وهي خلافة دعاهم الى الاعتراف بسلطتها شعورهم الديني العميق وانتسابهم الى احدى ولاياتها والأصول التي انحدر منها بعضهم. وقد شدّهم الى ذلك الاطار مبدأ متصل بايمانهم وبصلاتهم المتعددة والدقيقة بوسطهم : وهو أن التقدم لن يتمّ إلا بالرجوع الى السنن الاسلامية المطهرة من كل شائبة وباتحاد جميع المسلمين. وكانت مناورات الدول الأوروبية التي بسطت حمايتها على الأقليات الدينية واستعملتها بتلك الطريقة في خدمة مآربها السياسية لا تشجهم على أن يجعلوا للنصارى وللإهود وضعية أخرى غير وضعية «أهل الذمة» التي تمنحهم ضمانات متعددة لكنها تقيهم بمعزل عن النشاط السياسي الذي كان مقصورا على اتباع دين الحق. وكان هذا الموقف لا يخلو من إشكال من الناحيتين النظرية والعملية. وكان ينبغي لرجال الدولة وللمفكرين السياسيين أن يوقفوا بين هذا الموقف وبين الشعور القومي الذي كانوا يريدون ايجاده وتقويته بالاعتماد على تعلق الانسان الطبيعي بوطنه (63). فكانت اللغة مترددة في هذا الموضوع تردد التفكير بين «الوطن» و«الجنس» و«الملة»، ثم ان ابقاء الأقليات الدينية منظمة في جماعات مفصولة عن سائر السكان يفضي الى دوام الحال التي أدت الى الامتيازات الأجنبية والى تدخل الدول الأجنبية في ميادين سيادة الدول الاسلامية. وقد تردد المؤلفون بين حلول مختلفة حسب المضار التي لاحت لهم والمصالح التي راعوها. ومن الغريب أن أقربهم الى المواقف العصرية المفتوحة هو ابن أبي الضياف، وهو أكثرهم تأثرا بالتكوين الديني. فذكر في أماكن مختلفة من «الاتحاف» ان اليهود من «أبناء البلاد»

(63) سبق أن أشرنا الى تحلية الصفحة الأولى من «الرائد التونسي» بالحديث الشريف «حب الوطن من الايمان» (انظر أعلاه الكتاب الأول، الباب الثالث).

واقترح في إحدى جلسات «المجلس الأكبر» الذي انشئ بمقتضى عهد الأمان أن يكونوا ممثلين في ذلك المجلس. وفسر بعضهم ذلك الاقتراح بأنه كان لفائدة نسيم شمامة قابض أموال الباي وصديق ابن أبي الضياف، وهو تفسير صحيح لكن نص الاقتراح يتضمن حججا نظرية توافق ما تضمنه كتاب «الاتحاف». وقد عارض هذا المقترح في نفس الجلسة الجنرال حسين باتفاق مع خير الدين — ولا شك — الذي أكد بعد ذلك في مقدمة «أقوم المسالك» معارضته لمشاركة الأقليات الدينية في مؤسسات الدولة العثمانية السياسية، مبينا أنه ما كان ليعارض لو كان الأمر نظريا بحتا، لكن سياسة الدول الأوروبية في ذلك العصر تجعله متخوفا مما يمكن أن تؤول إليه الحقوق التي تمنح بصورة واسعة في هذا الميدان.

الباب الثامن : شكل المؤلفات وأساليب المؤرخين (٥)

أ — الفنون التاريخية

1 — تواريخ «بيوت الملك» ومشكل الموضوعية

درسنا من خلال المؤلفات التاريخية التونسية التي ظهرت في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الوسط الذي تعكس صورته والمواقف التي تعبر عنها واعتبرنا في ذلك جميع المؤلفات على السواء مهما كان الفن الذي تنتسب اليه من تواريخ بيوت الملك أو تواريخ محلية أو تراجم. لكن تمييز هذه الفنون بعضها عن بعض مهم لا للأسباب الشكلية وحدها بل لأن صلة توجد بين خطورة الأحداث والأسلوب المتبع في عرضها.

لاحظنا فيما سبق انه قليلا ما تقتصر المؤلفات التاريخية التونسية في القرون الثلاثة الأخيرة على تاريخ دولة أو ملك، فغالبا يعالج تاريخ افريقية من يوم

(٥) دراسة الأساليب التي خصصنا لها هذا الباب سنجنب فيها التبسط ببيان الأوصاف المشتركة بين عامة التأليف التاريخية الاسلامية، وهو موضوع قد عالجه بما فيه كفاية دراسات أصبحت متداولة. وسنهتم في هذا الباب كما في سابقه بخصائص المؤلفات التاريخية التونسية.

أصبحت عربية ومسلمة، لكن كلا منها يخصص أطول فصوله لدولة أو لعدد قليل من الدول فتظهر رواية ما سبقها من الأحداث في مظهر شبه المقدمة لتاريخ تلك الدولة أو تلك الدول. وقد يوصف أحيانا صراحة بذلك الوصف : ففي كتاب «اتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف أدرج تاريخ تونس قبل حمودة باشا — وهو طويل — في «المقدمة». أما «الحلل السندسية» للوزير السراج فتاريخ الأعوام الخمسة والعشرين الأولى من دولة حسين باي بن علي قد شغل منه جزءا من الثلاثة الموجودة حتى الآن، وهو الجزء الثالث، والجزء الرابع الذي ضاع. وتاريخ نفس الباي هو موضوع «الذيل» الذي الحقه حسين خوجة بـ«بشائر أهل الايمان» الذي ترجمه عن كتب تركية. وجاء «الكتاب الباشي» لحمودة بن عبد العزيز مخالفا في ترتيبه لما ألفناه في الكتب الأخرى فتاريخ الحفصيين وتاريخ حسين باي بن علي قد انطلقا من تاريخ ابن حسين ومخدوم المؤلف، علي باي وأفضيا اليه بعد ذلك باعتبار مدح هذا الأمير مركز اهتمام المؤلف.

وقد كانت المؤلفات التي وصفناها في القسم الثاني من كتابنا من جنس التواريخ الرسمية. وإذا ما اقتصرنا على ما نعرف من تلك التواريخ لا يبدو نصيب المراديين منها كبيرا. وبالعكس كان الحسينيون محل عناية عدد من المؤرخين الذين كانوا مع ذلك أصحاب وظائف في الدواوين أو في التعليم فتواصلت جهودهم في كتابة تاريخ مفصل للدولة الحسينية ولم يهملوا منه إلا فترات قليلة أوسعها فترة حكم علي باشا. ومن حسن الحظ أن سدّ هذه الثغرة رجل من باجة اسمه الصغير بن يوسف لم يكن له منصب رسمي لكنه كان ذا شغف بالأخبار فجمع ما كان منها متعلقا بالبايات الذين عاصروه. وكملت بعد ذلك سلسلة تواريخ الدولة الحسينية بكتاب «اتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف (1) الذي لم يؤلفه بطلب من أمير.

(1) انظر أعلاه : «التمهيد».

ولم نعر على ما يفيد أن البايات كلفوا أحدا بكتابة تاريخهم، لكننا نعلم مما كتبه المؤرخون أنفسهم أنهم نالوا صلوات على ما ألقوه. فكان الوزير السراج مثلا يقدم كل جزء يتمه من «الحلل» الى حسين باي بن علي ويتسلم منه هدية مالية. ولم يكن الجزاء دائما على هذه الصورة، بل كان أحيانا زيادة في الانعام الذي حظي به المؤلفون قبل ذلك. فمؤلفو التواريخ التونسيون في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر شغلوا مناصب هامة في دولة البايات أو نعموا بصلاتهم وعاشوا في كنفهم، ومكنتهم منزلتهم لديهم بالاطلاع على سير الأحداث وعلى معرفة من شارك فيها عن كتب. فهل كان تقرب البايات لهم واحسانهم اليهم قيدا منعهم من رواية ما اطلعوا عليه كاملا ودعاهم عن وعي أو عن غير وعي الى تبديل ما رووه منه؟ هذا سؤال هام يتطلب منا تقدير الثقة التي يمكن أن نمنحها للنصوص التي هي بين أيدينا.

وقد لاحظ ليفي بروفنصال Lévi-Provençal وهو يجيب عن نفس السؤال فيما يخص مؤرخي المغرب في نفس العصر، ان المؤلفات التي افترطت في التحيز لم تبقى. وكانت الدول تحول بجميع الوسائل — حتى الائتلاف — دون انتشار التواريخ التي تسيء اليها أو تبالغ في التعصب لاعدائها. وكان القراء المثقفون ينظرون بعين الاحتقار أو الازتياب الى التواريخ التي تفرط في المدح أو في الذم والعداوة فيصيبها الاهمال ثم النسيان. ولذلك يمكن لنا أن نفترض أن المؤلفات التي وصلتنا هي في معظمها التي توسطت بين المدح والذم ولازمت شيئا من الموضوعية (3).

في مؤلفات القرون الأخيرة بتونس نجد شواهد على صحة ما لاحظته ليفي بروفنصال Lévi-Provençal. فعندما تولى علي باشا بعد عمه حسين باي بن علي أحرق — حسب ما روي لنا — الجزء الرابع من «الحلل السندسية» للوزير السراج لأنه يتضمن رواية لثورته على عمه في جبل وسلات لم ترضه. ولاحظ

(2) «الاتحاف»، ج 1، ص.3.

(3) «مؤرخو الأشراف» Les historiens des Chorfa ص.39 — 40.

ابن أبي الضياف باستنكار موقف المؤرخين المعادي لعلي باشا ولذريته، وروى لنا مرة استنكار أحمد باي لذلك الموقف، وهو موقف منفرد لا ينبغي أن نستنتج منه حكما عاما. بل كانت التواريخ التونسية في القرون الأخيرة مختلفة من هذه الناحية عن تواريخ السعديين والعلويين بالمغرب. فالحروب التي شبت في تونس بين «بيوت الملك» وان تعددت، لم تبلغ فيها الاتساع الذي بلغته في المغرب ولم تتطلب مجهودا دعائيا يوازي الذي تطلبته في هذا البلد الشقيق. ولذلك لم يضطر المؤرخون الى الأحكام الباتة ولم يتبع البايات باحتراز وخشية ما دون في التواريخ. فقد جالس ابن أبي دينار علي باي المرادي وأظهر في كتابه «المؤنس» شيئا من الميل اليه في أخبار الحروب التي وقعت بينه وبين أخيه وعمه، لكنه لم يعبر عن عداوة لهما. ولا يختلف كلامه في الموضوع اختلافا كبيرا عن كلام محمد قويسم الذي اكتفى بالإشارة الى تلك الأحداث وبالذعاء بالنصر لمن حسنت نواياه. وفي القرن الموالي رغم علاقات المؤرخين بالبايات الحسينيين، نجدهم ملتزمين بعض الاعتدال في حكمهم على منافسي مخدموهم من نفس الأسرة، لكنهم كانوا أشد على خصومهم من غير أسرهم: فتهكم الوزير السراج تهكما قاسيا بآبن فطيمة لطمعه في منافسة حسين بن علي في أول أمره. وأهم ما عاب به ابن أبي الضياف حمودة بن عبد العزيز إنما هو سكوته عمّا قام به علي باشا مدة ولايته التي دامت عشرين سنة.

هكذا يبدو أن أكثر ضروب الأخلال بالموضوعية التي تعاب به التواريخ التونسية هو السكوت الذي شمل جميع ما يصعب الحديث عنه، لا مآثر البايات الذين أزيلوا آخر الأمر عن الحكم وحدها، بل غلطات الأمراء الذين احتفظوا بالسلطة. فهم لا يوصفون دائما إلا بأحسن الأوصاف ولا ينسب اليهم إلا أكمل الفضائل، وأيامهم كانت جميعها أيام ازدهار. فلا ندرك غالبا النواحي السلبية في حكم أحدهم إلا بتقدير ما سكت عنه. فلذلك نوهنا بجدة ما ذهب اليه ابن أبي الضياف — وهو بديهي في ظاهره — من أن التاريخ ينبه الى صلاح الصالح والى ضعف الطالح من الملوك خاصة، ومن الذين يكون لهم دور

اجتماعي خطير عامة (4). لكننا لاحظنا فيما سبق ان هذا المؤلف نفسه لم يذكر كل شيء وان فاق سابقه في هذه المضممار وكان تاريخه أوفى من تواريخهم. ولا يمكن دائما أن نفسر سكوته بتأثير وسطه الذي كان يوصي بستر العيوب، بل ينبغي التذكير بالصدقة التي كانت تربطه ببعض من تعرض لسيرهم. ولذلك لا يمكن أن نكتفي بالتواريخ وكتب التراجم كمصدر نرجع اليه لمعرفة ما حدث بتونس في القرون الأخيرة.

وقد تعكس التواريخ حتى أحسنها صورة غير مطابقة من الواقع لأسباب لا ترتبط بالرغبة في ارضاء أمير. ففي القرن التاسع عشر بالخصوص ظهرت مؤلفات ترمي الى تأييد رأي أو اتجاه فكري. ف«اتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف — وهو كتاب شيق مملوء بالأخبار — قد خضع لنوع من التفكير بسطه المؤلف في مقدمته، فدعاه ذلك الموقف الي تحليل جميع المصائب بتأثير الملك المطلق. والكتاب بعنوانه ويقسم من محتواه دفاع عن «الملك المقيد بقانون» الذي حاول «عهد الأمان» أن يؤسسه في تونس. فعندما يكذب ابن أبي الضياف ما نسب الي الثوار في سنة 1864 م. من المطالبة بازالة المجالس يمكن أن نقابل ذلك بما جاء في مصادر أخرى، فتدعونا هذه المصادر، ومنها على الخصوص رسائل القناصل، الي مراجعة ما قاله المؤرخ التونسي.

وهناك كتب أخرى اشتملت على عرض للأحداث قصد به تأييد مواقف مؤلفيها. فقد اعتبر محمد بيرم الخامس مثلا أن علاقات تونس بالخلافة العثمانية كانت دائما علاقات ولاية من ولايات تلك الدولة، وكانت لغة المؤلف مطابقة لهذا الموقف الذي كان فيه نصيب من الصحة وان كان الواقع أكثر تعقدا وتنوعا مما ذكره صاحب «صفوة الاعتبار».

والخلاصة أن قارئ هذه الكتب التاريخية لا يمكن أن يقتصر عليها، بل يحتاج الي مقارنة ما احتوت عليه بالأخبار التي يطلع عليها من خلال مؤلفات الرحالة الأجانب والوثائق المحفوظة في الخزائن المختلفة.

(4) «الاتحاف»، ج 1، ص.2.

2 - كتب التراجم والمناقب

احتفظت تونس في القرون الأخيرة - مثل البلدان الإسلامية الأخرى - بذكرى أوليائها وذكرى من عرف من سكانها بالعلم والصلاح أو من اشتهر بقيامه بوظائف شرعية سامية، لكن الكتب التي ألقت بتونس في هذا الميدان قليلة اذا ما قازناها بما يجانسها في المغرب الأقصى. فالأولياء كانوا دائما محترمين ومخشي الجانب إلا أن غالبهم لم يقوموا في تونس بالدور الاجتماعي والسياسي الخطير الذي قام به أمثالهم بالمغرب، فكانت الاسر المسيرة للطرق الصوفية موجودة في تونس لكن بغير الكثرة التي كانت تلاحظ في المغرب الأقصى. وكانت شجرات الانساب محفوظة في الوثائق الخاصة وفي الكنانيش لا تخرج منها وتنقل الى كتب أوسع انتشارا إلا في ظروف استثنائية. ومن تلك الظروف هجرة الأندلسيين في أوائل القرن السابع عشر من اسبانيا الى افريقيا الشمالية حيث احتاج عدد منهم الى اثبات نسبهم الشريف، فألف محمد بن عبد الرفيح كتاب «الأنوار النبوية في آباء خير البرية» وبدأه بذكر أجداد النبي وأجداد الصحابة ومدحهم في باين متوالين خصص أحدهما للاشراف الحسينيين والآخر للحسينيين الذين نزلوا بالمغرب الأقصى وتونس وختم الكتاب بباب يبين فيه كيف حافظ مسلمو الأندلس على دينهم رغم الاضطهاد الذي نالهم، وكيف حافظوا على ذكرى اصولهم التي ترتفع الى العرب الذين انتقلوا اليها من افريقية أو من أقطار اسلامية أخرى في كل طور من أطوار الفتح الاسلامي.

أما كتب المناقب التونسية المؤلفة في القرون الثلاثة الأخيرة فهي قليلة. وقد وصفنا اثنين منها اشتملا على بعض الأخبار التاريخية لكنهما كانا ضعيفي المستوى والعبارة، فكأن القادرين على التحرير من التونسيين قد ترفعوا عن تأليف هذا النوع من الكتب وان لم يصرحوا بذلك.

وجاءت كتب التراجم أحسن أسلوبا. وقد امتاز «كتاب سمط اللآل» على البقية لاشتماله على تراجم رجال عاشوا في عصور قديمة وعاش قسم منهم في غير افريقية وتونس. وقد تضمن كتاب «مفاتيح النصر» لمختار العياضي معلومات عن عدد من المدرسين والأدباء الذين عاشوا في النصف الأول من

القرن الثامن عشر، ونقل لنا مقتطفات من آثارهم. وأهم المؤلفات من هذا القبيل متأخر وهو كتاب «مسامرات الظريف» لمحمد السنوسي الذي جمع تراجم القضاة والمفتين من المالكية والحنفية الذين تتابعوا بتونس منذ الفتح التركي الى عصر المؤلف. أما الشعراء الذين عاشوا في نفس المدة فقد جمع السنوسي في «مجمع الدواوين التونسية» تراجمهم متبوعة بدواوينهم وأورد القصائد في كل ديوان على الترتيب الأبجدي للقوافي. ويمكن الاطلاع على نموذج من هذا التأليف بتصفح ما طبع منه وهو ديوان محمود قابادو المتوفى في 1288 هـ / 1871 م.

ولم ينحصر تأليف التونسيين للتراجم في هذه الكتب التي ذكرناها، بل تضمنت غالب التواريخ التي وصفناها تراجم مدرجة أحيانا، بجانب الأحداث التاريخية، تحت السنوات التي توفي فيها أصحابها أو مجموعة أحيانا أخرى في أبواب خاصة، ومن الصنف الأول ما نجده في الجزء الثاني والثالث من «الحلل السندسية» للوزير السراج. وتجب الإشارة الى أن هذا المؤلف جمع في آخر الجزء الثالث المذكور تراجم عدد من المدرسين الذين عينهم حسين بن علي بالجامع الأعظم عندما أعاد تنظيم التعليم فيه. أما حسين خوجة فقد أثبت التراجم الكثيرة التي أوردها في «ذيل بشائر أهل الايمان» بعد تلخيصه لتاريخ الدايات والبايات حتى عصره، وأحكم ترتيب نجده في «اتحاف أهل الزمان» حيث اقتصر ابن أبي الضياف في كل باب على ذكر أسماء من ولي من الموظفين أو من رجال الشرع ومن توفي منهم ثم خصص للتراجم جزءا كاملا، هو رابع أجزاء المخطوطات. وكان أول من لم يقتصر على رجال الدولة والعلماء بل ترجم أيضا لأعيان تونس ولأمناء الصناعات فأمدنا بصورة أوفى لحياة المدينة والبلاد.

3 - التواريخ المحلية

كانت البلاد التونسية في القرون الأخيرة قطرا صغيرا أصغر في طوله وعرضه من الولاية الصغيرة التي كانت تشمل تلك الرقعة من الأرض في العصر الوسيط. لكن مؤلفي التواريخ فيها لم يعرضوا عن السنة التي اتبعها مؤرخو العرب منذ

القديم فخصّوا المدن الهامة بتواريخ. وفي البلاد التونسية وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر ينبغي ربط هذه الظاهرة بازدهار الثقافة في عدد من المدن التونسية. ومن هذه المؤلفات ما ضاع أو ما ينتظر أن يكتشف. فالأوساط الثقافية في العاصمة رغم وفود الأساتذة والطلبة الآتين من جهات البلاد، لم تكن كبيرة الاهتمام بما ألف خارج أسوارها. فقد ألف كتاب «نزهة الأنظار» لمحمود مقديش في أوائل القرن التاسع عشر، لكن ابن أبي الضياف — وهو من أكثر الناس اطلاعا — لم يعرف منه حتى حوالي عام 1870 م — ألا العنوان. لذلك نعتبر قائمة «التواريخ المحلية» التي يمكن أن نقدمها غير كاملة. وهي تشمل على ثلاثة عناوين : تاريخ صفاقس لمقديش الذي ذكرنا عنوانه، و«مؤنس الأوبة في أخبار جربة» لمحمد أبو رأس الجربي و«تكميل الصلحاء والأعيان لمعالم الايمان في أولياء القيروان» لمحمد عيسى الكناني. وهي كتب على اختلافها، تتعلق ثلاثتها بنواح من البلاد التونسية انتفعت بالاحياء الثقافي الذي عرفته البلاد أيام المراديين ثم الحسينيين (5).

من المعلوم أن نشأة تاريخ المدن ونموه كانا متصلين بمسائل شرعية ودينية. فالطريقة التي تم بها فتح المسلمين لأرض يبنني عليها ملكية تلك الأرض ونوع خراجها. ثم أصبح لتراجم علمائها ولوفيات محدثيها أهمية في ضبط منزلتها في الحركة العلمية والدينية والمكانة التي تبوأتها بذلك بين المدن الاسلامية. والكتب الثلاثة التي ذكرناها، على اختلافها وتأخر زمن تأليفها، وفيه لهذه النظرة التقليدية. وهي ترمي الى غايتين : الاشادة بفسوخ الاسلام والاختبار عن نشاط العلماء ورجال الدين. واكمل الثلاثة وأهمها كتاب «نزهة الأنظار» لمقديش الذي ألم بالتاريخ الاسلامي لمدينة صفاقس وأضاف الى تاريخ تونس أخبارا ذات صبغة محلية لا نجد لها في غيره. أما كتاب أبو رأس فقوامه كفاح المذهب السني المالكي حتى يستقر في جزيرة يغلب عليها مذهب الخوارج الذي لم يزل منتشرًا في القرن الثامن عشر. ويتنزل «تكميل الصلحاء والأعيان» منزلة الصلة

(5) راجع أعلاه : الكتاب الأول، الباب الثاني.

لكتاب شهير من كتب تراجم علماء القيروان هو كتاب «معالم الإيمان»، وبذلك تؤكد أولى العواصم الاسلامية بافريقية تواصل العلوم الدينية في رحابها.

4 - كتب الفضائل

لا يمكن أن تدرس التأليف التاريخية باللغة العربية، أيا كانت الجهة من العالم الاسلامي التي ظهرت فيها، دون الرجوع الى الخصائص العامة التي تختص بها الثقافة التي تنتسب اليها. وقد انشأت الثقافة الاسلامية منذ عصورها الأولى شبكة من القيم حاولت فيها التوفيق بين الأخلاق الاسلامية وبعض ما اقتبس من حكمة الفرس وفلسفة يونان. وقد حاول مؤلفو القرون الثالث والرابع والخامس بالخصوص ادخال السياسة في هذا العمل التوفيقي. فألفت كتب جمعت النصائح التي تسدى الى الملوك، وظهر فن «الأداب السلطانية» حسب عبارة ابن الطقطقى في العنوان الثاني الذي اختاره لكتابه «الفخري». وهو أحسن كتاب يمكن أن يصلح انموذجا لهذا الفن. وقد ألفت بعده مجموعة من «كتب الفضائل» (6). ومن التواريخ التونسية المؤلفة في تدرج الأخيرة ما يمكن أن يعتبر من هذا القبيل، مثل «الكتاب الباشي» في عند من فضوله واعتمادا على الغاية التي رمى اليها مؤلفه، وقبله كتاب «قوة العين في فضائل الملك حسين» لمحمد سعادة. ففي كليهما قدم لمدح مخنعي المؤلفين بنظرية تعتبر الفضائل وسطا بين رذيلتين، وهي النظرية التي سادت في العصر الوسيط بعد أن اقتبسها فلاسفة ذلك العصر من كتب أرسطاطلس. ويدل شرح هذين الكتابين لتلك النظرية على تجاوز ثقافة مؤلفيهما تحصيل الضيقة التي فرضها على معاصريهما التعليم السائد اذاك.

ويلاحظ أن محمد سعادة أول الكاتبين على ترتيب الزمن قد عاش عوم طويلة بالمشرق حيث توجد مكتبات أغنى مما يوجد في تونس، ويمكن أن يكون حمودة بن عبد العزيز قد اقتبس من كتاب سعادة طريقته في التقييم.

(6) انظر عنها كتاب روزنتال F. Rosenthal تاريخ التواريخ الاسلامية A. History of Muslim Historiography ص. 102.

5 - كتب الخصومات

كشفت لنا كتاب «قرة العين» لمحمد سعادة وكتاب «الشهب المحرقة» لأحمد برناز ما لا تذكره عادة التواريخ وكتب «الطبقات» من تنافس بين العلماء ورجال الدين ومن عداوة باقية نشأت عن ذلك التنافس. وقد أشرنا فيما سبق الى الجهد الذي اضطر فقهاء المالكية الى بذله بعد الفتح التركي حتى يستعيدوا المنزلة التي كانت لهم قبله وحتى يسوى بينهم وبين فقهاء الحنفية. وقد دلّ الكتابان اللذان ذكرناهما في الفقرة السابقة على أن كلا من فريقَي المالكية والحنفية كان لا يخلو في داخله من حزازات تفرق بين علمائه. فما شكنا منه محمد سعادة لم يكن جميعه ذا طابع شخصي، فقد عيّر بأنه «منستيري» دخيل على العاصمة وانه لا يساوي خصمه الذي ينتسب الى آل الرصاع الذين قال عنهم أحمد باي في القرن الموالي أنهم أقدم سكنى في تونس من الأسرة الحسينية (7). ولم يجد محمد سعادة جوابا عما عيّر به غير الافتخار — بدوره — بعراقة آل سعادة في تونس حيث عاشوا بها في أيام الحفصيين أي تقريبا من نفس التاريخ الذي وفد فيه من تلمسان الى تونس جد آل الرصاع. وكانت هذه المناقشات وأمثالها تجري علانية وبحدة في دكاكين العدول قرب الجامع الأعظم. وقد دار الخصام الذي أشار اليه محمد سعادة في دكان العدل القلشاني الذي كان ينتسب الى أسرة شغل عدد من أفرادها مناصب شرعية في دولة بني حفص.

تلوح من وراء هذه الخصومات التافهة المقاومة التي تعرض اليها كل منافس جديد من طرف الأسر العلمية المالكية العريقة التي توارثت من جيل الى آخر المناصب التي تدر مالا أو يتصل بها وقف أو غيره من أسباب الرزق. وظهر نفس التزام بين علماء الحنفية بعيد الفتح التركي وفي دولتي المراديين والحسينيين، وسببه أيضا تمييز الحكام لعدد من العلماء بتوليّتهم الخطط النبوية ومشايخة المدارس الكثيرة الأوقاف. وكان التنافس يدعو أولئك العلماء الى الفخر

(7) «الاتحاف»، ج 4، ص. 169.



والى التشهير بعيوب الغير وبهفواته والى اتهامه بعدم الميل الى أمير الوقت والى الدولة القائمة اذاك. واشتملت الكتب التي ألفت بسبب هذه الخصومات على بسطات علمية الغاية منها التفوق على الخصم بما فيها من معارف واطهار جهله وعدم أهليته للوظائف التي يشغلها أو يطمح اليها.

وكانت التأليف في الخصومات التي ظهرت في أوائل القرن الثامن عشر تعكس كره مؤلفيها لخصومهم الذين أساؤوا اليهم، ولا ترمي الأعرضا الى بيان الخلافات التي فرقت بين الأصناف المختلفة من العلماء والفقهاء. أما الكتب التي ألفت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فهي تنال أيضا ببعض فصولها أو به مجموعها من شخصية بعينها أو من عدة شخصيات، لكنها — رغم حدتها — تختلف اختلافا جوهريا عن مؤلفات القرن الثامن عشر : فهي تنتقد الساسة من بايات ومن وزراء، وتبدو فيها حفيظة مؤلفيها على هؤلاء ناشئة عن أسباب سياسية تتصل بأسلوب الحكم.

ومن الصعب التفرقة في أسباب غضب الانسان بين ما يعود الى الذكرى المتجددة المؤلمة التي تبقى لما ناله شخصا من ضرر وبين ما يتصل برفضه المشروع للسياسة الخرقاء. وقد لاحظنا فيما سبق أن استنكار ابن أبي الضياف لكثير من أعمال الصادق باي اقترن بتسامح مفرط نحو مصطفى خزنه دار. وبالعكس حمل خير الدين في بعض كتاباته ومحمد بيرم الخامس في «صفوة الاعتبار» ذلك الوزير تبعة افلاس الايالة التونسية ووصفا بدقة مكائده وسرقاته التي اثبتتها أيضا رسائل القناصل وتقارير اللجنة المالية الدولية التي انشئت عام 1869 م بصورة دلت على أن ما نسبته اليه خير الدين وبيرم الخامس كان دون الحقيقة. وقد انتقدا الوزير ولم يتعرضا الى سيرته الخاصة، وهو ما لم يتقيد به بعد ذلك لا بيرم الخامس ولا محمد السنوسي فيما كتبا عن مصطفى بن اسماعيل، فذكرا سرقاته وتجاوزاته ومناوراته التي أفضت به الى خيانة ملكه ووطنه وأضافا الى ذلك الالاحاح على ضعة منبته وعلى طفولته البائسة والفاسدة وعلى أخلاقه التي تدعو الى الريبة وعلى تفاهة تفكيره وخفة عقله وغبارة أطواره والتجائه الى

أدنى الوسائل لـ«يملاً جييه» (8). فمصطفى خزنة دار قد حافظ حتى آخر مدة توليه الوظيفة الطويلة على بعض مظاهر الوفاق. أما مصطفى بن اسماعيل فقد تحدى الرأي العام بفصائح صعب تلافي اضرارها. وقد انتشرت أنباء خصامه لقباض مداخيله اليهودي ابن عطار أيام كان «صاحب الطابع» في وزارة خير الدين. وعندما تولى الوزارة الكبرى سمح لأحد أعوان السوء عنده بخلع باب المحكمة الشرعية وافتكاك رسوم وحجج شرعية منها، الأمر الذي أغضب أعضاء المجلس الشرعي فاستقالوا جميعاً. هذه أخبار لا يمكن أن تروى دون أن تشم منها رائحة الفضيحة. فلا يلام محمد بيرم الخامس على أن ذكرها بتفاصيلها في «صفوة الاعتبار» (9). لكن رسالة الهجاء المنشورة بعنوان «نبذة تاريخية في منشأ ووزارة مصطفى بن اسماعيل» والمنسوبة الى عون هذا الوزير علاء بن الزاي حررت قصداً بأسلوب الشتم والالساء. وذلك ما دعا مؤلفها الحقيقي محمد السنوسي (10) الى نسبتها الى ابن الزاي المعروف بفساد السيرة. لكن رسالة الشتم هذه هي أيضاً لم يقصد بها مؤلفها مجرد شفاء غليله من ابن اسماعيل. فقد كتبت في مدينة قرنة الايطالية بطلب من الجنرال حسين بعد احتلال فرنسا لتونس بقليل، واختير لها أسلوب يلفت الأنظار حتى تخدم غرضاً سياسياً وتساند المقالات الصادرة في تلك الفترة بجرائد فرنسية مثل لالترن La Lanterne ومثيلاتها التي كانت تبين أن احتلال تونس تم في جو من الرشوة والمكايد (11). وقد وزعت «النبذة» باسطنبول في الوقت الذي نشرت فيه قضية

(8) في خزينة وثائق الدولة التونسية (الخزانة رقم 37 (2)، الصندوق 10 الاضامتان 95 و96) أوراق «قضية ابن عطار» وقضايا أخرى تعلقت بمصطفى بن اسماعيل واهتم خير الدين الاهتمام البالغ بجمع الوثائق والحجج المؤيدة لادانة ابن اسماعيل فيها.

(9) «صفوة الاعتبار»، ج 2، ص.97.

(10) راجع أعلاه الفصل المتعلق بهذه «النبذة».

(11) عن هذا الجو راجع «أصول الحماية...» Les Origines du protectorat لغانيج Ganiage ص.75 وما بعدها.

روشفور Rochefort أمام المحاكم الفرنسية، كي يؤيد نشرها الحملة التي كانت جريدة «الجوائب» تقوم بها في اسطنبول ضد احتلال فرنسا لتونس.

فالأمثلة التي ذكرناها تدل على أن هذا النوع من التأليف يفسر وجوده بمقتضيات العصر السياسية. ولا بد — لنذكر خصائص هذا الاتجاه الذي ظهر في المؤلفات التي كتبت حوالي سنة 1881 — من تذكر اخفاق محاولات الإصلاح، ومطامع الدول الأجنبية في تونس والمكايد والمناورات التي سبقت الاحتلال وردود الفعل التي تبعتها.

6 — المؤلفات التاريخية والجغرافية : كتب الرحلات

قد اعتدنا أن نعتبر ميدان الجغرافية قريبا من ميدان التاريخ. لكن المؤرخين التونسيين الذين عاشوا في القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت معارفهم الجغرافية محدودة. ومعلوم أن المؤرخين العرب كانوا من أيام المسعودي كثيرا ما يبدأون مؤلفاتهم بمقدمة جغرافية (12). وهي طريقة نجدها متبعة في عدد قليل من كتب التاريخ التونسية. فالباب الثاني من «الحلل السندسية» (13) للوزير السراج يمزج وصف المغرب وافريقية بالأساطير والأحاديث الموضوعة في فضلها، وجميع ذلك منقول. وبعد حوالي قرن التجأ محمود مقديش الى النقل أيضا في الصفحات التي خصصها لوصف افريقيا الشمالية واسبانيا والبحر الأبيض المتوسط (14). وتستثنى من ذلك ملاحظات قليلة اختص مقديش بابدائها، وقد انفرد من بين مؤرخي القرن السابع عشر والثامن عشر التونسيين باعارة شيء من الأهمية للآطار الجغرافي الذي وصفه، وهو الآطار الذي دار فيه الصراع بين الإسلام والمسيحية والذي اعتبره محور التاريخ الذي رواه.

(12) راجع عن هذه الأسباب، كتاب روزنتال F. Rosenthal : تاريخ التواريخ

الإسلامية A History of Muslim Historiography، ص. 95.

(13) الطبعة الأولى، تونس 1287 هـ، ج 1، ص. 69.

(14) انظر أعلاه الفصل المخصص لمقديش.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اقتفى مؤلفون تونسيون اثر أترابهم في بلدان اسلامية أخرى، وخاصة في تركيا ومصر وسوريا ولبنان، واهتموا اهتماما كبيرا بأقطار لم تكن من قبل مجهولة تمام الجهل لدى المثقفين العرب، لكنها كانت مهملة أو معتبرة أرض حرب وعداوة.

ففي الكتب التي ألقت بتونس في القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت أوروبا لا تشغل مكانا كبيرا، حتى في الكتب التي أرخت لأحداث معاصرة، رغم الدور الذي لعبته الجاليات الأجنبية وخاصة قناصلها، بدون تحفظ أحيانا، في سياسة تونس، ورغم أهمية العلاقة الخارجية والاقتصادية التي ربطت في ذلك العصر بلادنا ببلدان أوروبا.

أما في القرن الموالي، فهذه العلاقات مع الدول الغربية صارت تذكر بصورة أوفى من ذي قبل، وكذلك الدور الذي كان للجاليات الأروبية في حياة البلاد التونسية. وعلاوة على ذلك ألقت كتب ترمي في جملتها وبجميع فصولها وأبوابها الى تعريف التونسيين بجغرافية الأقطار الأروبية وتاريخها ونظمها السياسية والاقتصادية وأخلاق أهلها وعاداتهم. وقد أصبح لتلك الأقطار في السياسة العالمية دور هام ووزن كبير واشتد ضغطها على الايالة التونسية وكذلك على السلطنة العثمانية التي كانت تونس تابعة لها.

وكان مؤلفو هذه الكتب قد سافروا الى الأقطار الأروبية وأقاموا بها، وقد تعلم بعضهم — لا جميعهم — لغاتها واطلعوا على آدابها. وكانت هذه الكتب لا تشبه في الحقيقة إلا شباها بعيدا كتب الرحلات القديمة التقليدية، حتى عندما كان عنوانها يتضمن لفظ «الرحلة». وقد اشتمل بعض هذه الكتب كـ«صفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس و«الرحلة الحجازية» لمحمد السنوسي التي ألقت بعد «الصفوة» بسنوات، على أخبار سفر مؤلفيهما الى مكة المكرمة لقضاء فريضة الحج. وهي في ذلك شبيهة برحلات المغاربة لنفس الغرض في القرون السالفة. إلا أن الجديد في رحلات المؤلفين الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو أن طريقهم الى الحجاز كانت تمر على مصر أو لبنان فقط وكذلك أيضا على ايطاليا أو تتجاوز ايطاليا الى فرنسا وسويسرا

ودول البلقان وتركيا، بل — وهذا عظيم الدلالة — كانت الرحلة تقتصر أحيانا على بلدان أوروبا. فمؤلفو هذه الكتب لم يكونوا على رأي الشيخ ابراهيم الرياحي الذي صرح أحمد باي لما عاد من سفره الى فرنسا في شتاء عام 1846 بأن سفره هذا كان «لغير مكان في غير زمان». فقد صارت البلدان الأروبية — بعد ذلك وفي رأي عدد من أعيان المسلمين — أمكنة يرغب في السفر إليها، ولم تبق الأسفار المفيدة مقتصرة على بلاد الاسلام.

ومن المؤلفات التي تضمنت معارف جغرافية كتب لم تدون رحلات مؤلفيها، وان كان هؤلاء قد عرفوا معرفة مباشرة الأقطار التي يصفونها. فهذه الكتب — التي منها «أقوم المسالك لمعرفة الممالك» لخير الدين هي — من بعض نواحيها وفي بعض فصولها — كتب في جغرافية العالم ترمي الى تعريف قرائها بأقطار من العالم غير قطرهم. وفي ذلك ارادة انفتاح على العالم جديدة بالملاحظة، وهي في غالب مظاهرها ارادة انفتاح على أوروبا : فالصفحات التي ضمنها خير الدين وصف القارات الأخرى قليلة ومحتواها تلاخيص منقولة عن كتب جغرافية ابتدائية المستوى. لكن القسم المخصص لدول مثل فرنسا وبريطانية العظمى يتجاوز حدود علم الجغرافية الى بسطات عن تاريخ تلك الدول باعتباره مفسرا لازدهارها في القرن التاسع عشر. ويبين المؤلف — مثل كثير من معاصريه — كيف نتج هذا الازدهار عن النظم الدستورية وعن حرية الاقتصاد. فهذا النوع من التأليف قد شارك هو أيضا في الحركة الفكرية الجديدة التي أخذت تظهر في تونس بعد أن ظهرت بتركيا وبالشرق الأوسط.

ولم تغب الغايات السياسية عن كتابي مؤلفين آخرين كانا من مساعدي خير الدين أيام تولى الوزارة الكبرى بين 1873 و1877. فقد سافر محمد بيرم مرة أولى الى باريس للتداوي، لكن الأسباب الصحية لم تكن ألا تعلقة لسفره الثاني الذي بدأ سنة 1879. ودعاه تأزم علاقته بالوزير الأكبر التونسي الجديد مصطفى بن اسماعيل الى أن لا يعود الى وطنه وأن يقوم بتلك السياحة الواسعة التي انتهت به، بعد أداء فريضة الحج والاقامة باسطنبول عاما ونصفه، الى

الاستقرار بمصر (15). وقد كانت صعوبات مماثلة سببا في شروع محمد السنوسي في سفره الأول. فبعد الاحتلال الفرنسي، أبعده عن تحرير «الرائد»، وطلب بالحاح الترخيص له بالسفر للحج فتحصل عليه، وغادر تونس في 8 رجب 1299 هـ / 26 ماي 1882 ولم يعد إليها إلا في ربيع الأول 1300 هـ / 4 فيفري 1883 بعد وفاة الصادق باي. وزار في هذه السفارة، فضلا عن الحجاز، إيطاليا وتركيا وسوريا ولبنان ومالطة، ولاقى في كل هذه الأقطار السياسة والأدباء.

جدد كتابا «صفوة الاعتبار» و«الرحلة الحجازية» فن الرحلة لا بعدد البلدان الموصوفة وبمزلتها فحسب، بل بالاهتمامات التي عبر عنها المؤلفان. فهما لم يعرضا اعراضا كاملا عما اعتاده مؤلفو الرحلات من الاتصال بعلماء المسلمين في المدن الاسلامية التي زارها ومن مناقشتهم في بعض المسائل العلمية العارضة ومن الأخذ عنهم ان وجدا لذلك سبيلا. غير أن هذا الغرض التقليدي من الرحلة لم يبق أصليا، بل أصبح فرعيا وثانويا. واحتل المكانة الأولى في الكتابين المذكورين الامام بالنظم السياسية والوصف الدقيق لحضارة بقيت حتى ذلك العهد أجنبية عن التونسيين. واهتم المؤلفان بالنشاط الاقتصادي والثقافي وبالعليق عليه وبمقارنته بما عند المسلمين والحكم على هذا وذاك. وكثيرا ما أدت المقارنة الى الاعتراف بتفوق الأوروبيين في غالب هذه الميادين والى التعبير عن الاعجاب بحكمة ملوكهم وحكامهم ونشاط شعوبهم. ويؤكد المؤلفان أن هذا الحكم لا يتصل بدين الأوروبيين بل يتعلق بسيرة الناس الموافقة لما يمليه العقل. فالمسلمون قد أهملوا في العصور المتأخرة أوامر دينهم، وبالعكس اقترب الأوروبيون في العصور الأخيرة من أوامر الاسلام دون أن يعتنقوه دينا. فيفضي أحيانا وصف المؤلفين لواقع العالم الى نقد لسياسة ملوك الاسلام عامة ولسياسة بايات تونس ووزرائهم بصورة خاصة.

(15) انظر أعلاه الفصل المخصص لمحمد بيرم الخامس.

7 - الأراجيز :

جرى التونسيون في القرون الثلاثة الأخيرة على منوال العرب عامة في نظم أراجيز تاريخية هي تلاخيص معدة للحفظ. فمحمد بيرم الثاني - المتوفى في جمادى الأولى 1247 / أكتوبر - نوفمبر 1831 والذي تولى رئاسة الأفتاء بالمذهب الحنفي وألف رسائل متعددة في مسائل فقهية - قد أبقى لنا أيضا أراجيز متعددة في التاريخ اشتملت احداها على أسماء سلاطين آل عثمان الى عصر المؤلف، والثانية على أسماء الدايات والبايات الذين حكموا تونس من أوائل القرن السابع عشر الى أوائل القرن التاسع عشر، والثالثة على أسماء المفتين من الحنفية ابتداء من الفتح التركي الى محمد بيرم الثاني نفسه. وقد أُرِدِف المؤلف هذه الأرجوزة الثالثة بشرح نثري لا يخلو من فائدة (16) وقد سبق لنا أن بينا أهميته. وقد أكمل محمد بيرم الثالث المتوفى في 27 ربيع الأول 1259 / 27 أبريل 1843 أرجوزة السلاطين العثمانيين التي نظمها أبوه محمد بيرم الثاني فذكر من تولى منهم حتى عصره.

وفي أواسط القرن التاسع عشر نظم مفت آخر - وهو مالكي هذه المرة واسمه محمد بن سلامة المتوفى في 11 شعبان 1266 / 23 جوان 1850 - أرجوزة في تاريخ البايات الحسينيين، وهي معارضة لـ«رقم الحلل» لابن الخطيب وتنتهي بمدح أحمد باي، وهو الأمير الذي نظمت في عصره (17).

(16) انظر أعلاه الفصل المخصص لمحمد بيرم الثاني.

(17) انظر أعلاه الفصل المخصص لمحمد بن سلامة.

ب - جمع الأخبار وعرضها والتعبير عنها : وسائل ذلك جميعه ومناهجه
وأساليه

1 - المصادر واستعمالها

يبدو أن الوثائق التاريخية كانت قليلة بتونس في القرنين السابع عشر والثامن عشر وان الاطلاع على ما وجد منها كان صعبا على غالب المؤرخين. ولم يسر الاحتفاظ بها توالي «الثورات» والانتقال من دولة الى أخرى. وكثيرا ما كانت تنهب أو تفسد أو يتطرق اليها الاهمال. واعتاد غالب الأمراء، حسب ما ذكره ابن أبي الضياف، أن يتركوا آثار سلفهم عرضة للزوال. وكانوا لا يعرفون معنى لما يسمى وثائق الدولة. فالأوراق التي كانت تحرر في فترة حكم باي أو داي والتي كان كتابهم أو قباضهم يضمنونها قراراتهم أو حساباتهم، كانت تعتبر ملكا خاصا لمن كانت بأيديهم وتنتقل الى ورثتهم دون أن ينكر ذلك أحد. فالملفات الهزيلة التي بقيت من تلك الفترة في خزانة وثائق الدولة التونسية بـ«دار الباي» لا تحوي إلا وثائق ذات أهمية محدودة لا تتعلق احداها بحدث سياسي أو باجراء اداري عام. واذا ما استثنينا دفاتر حساب قليلة ساعدها الحظ فسلمت مما نال اشباهها من التلف، لا نعرث هناك إلا على أوراق شبيهة بما يحتفظ به الخواص من أوامر تعفي شخصا من بعض المكوس والضرائب أو تعينه «مقدما» على زاوية أو على ضيعة وعلى تذاكر تتضمن اذن البايات لأعوانهم لحجز مقادير

مالية طفيفة من مرتبات بعضهم لاستخلاص الديون المتخلدة بدمهم. ويمكن أن يجد مؤرخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية معلومات تفيد في هذه الدفاتر والأوراق، لكن دارس التاريخ السياسي لا يستفيد منها شيئا.

وتختلف الصناديق المتعلقة بالقرن التاسع عشر عما ذكرنا. فهي مملوءة بالوثائق المختلفة. والكثير منها قد لا يهم مؤرخ الأحداث السياسية، لكن قسما منها قد يبدو ثميناً في نظر هذا المؤرخ. ولندكر هنا أن القرن التاسع عشر لم يشهد في تونس اضطرابات أدت الى نهب مقر الحكومة. وقد اعتنى خير الدين في اطار اصلاحه للإدارة التونسية بحفظ الوثائق وتنظيمها. وقد شاركه ثلة من معاصريه في عنايته بالوثائق، وهي عناية قد استفادت مما شاهده في أسفاره. فليس من الغريب أن لا يظهر إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اعتماد المؤرخين التونسيين ومؤلفي كتب التراجم من التونسيين على الوثائق الرسمية. وقد سبق ابن أبي الضياف في هذا المضمار محمد بيرم الخامس ومحمد السنوسي، فأعرض عن رواية شعر المدح لاشتماله على المبالغات ولعدم دقته، وعوضه بالنقل الكامل للعديد من رسائل البايات المتعلقة بالسياسة الخارجية أو بالإدارة العامة للبلاد. وقد كان الكثير منها من تحريره، فاحتفظ بمسوداتها. وقد استطعنا — بمقارنة بعض ما نقله بأصولها المحفوظة في خزينة الدولة — ان نتق بمطابقتها لتلك الأصول ما عدا اختلافات طفيفة جدا.

هكذا بالنسبة الى القرن التاسع عشر، أمكننا الاطلاع على الاجراءات والمراسلات الادارية من مصدرين هما المؤلفات التاريخية وخزائن وثائق الدولة. لكن الأمر يختلف بالنسبة الى القرون السابقة اذ نجد خزائن الدولة خالية من الوثائق الرسمية، ومثلها كتب التاريخ. فكانت مصادر المؤرخين شفوية فيما تعلق بالأخبار المعاصرة لهم أو القريبة من المعاصرة، ومقتصرة على كتب سلفهم اذا ما اتصلت بما بعد زمانه.

وكانت الكتب التي استمد منها المؤرخون ومؤلفو كتب التراجم قليلة العدد. وقد سبق لي أن ذكرت أن «كتاب العبر» لابن خلدون لم توجد منه ولو نسخة واحدة بتونس حتى أواسط القرن الثامن عشر. ولم يطلع التونسيون على «تاريخ»

الطبري ولا على «كتاب الكامل في التاريخ» لابن الأثير رغم نقلهم بعض النصوص منه اعتمادا على مصادر أخرى. وكانوا لا يعرفون كتب المسعودي وكتب كبار الجغرافيين من المشاركة والمغاربة ولا غالب الكتب التي نعتبرها اليوم أهمّ مصادر تاريخ الأندلس والمغرب وإفريقية. ولم تتجاوز الكتب التي اعتمدوا عليها عدد أصابع اليد الواحدة، وإذا نقلوا عن غيرها فيه فهي نقول غير مباشرة. فما رواه الوزير السراج مثلا عن ابن الأثير في «كامله» إنما هي نصوص منقولة من كتاب «المختصر في أخبار البشر» لأبي الفداء.

وقد اجتنب المؤرخون التونسيون بحكم ثقافتهم المحدودة تأليف التواريخ العامة للخليفة، لكن مؤلفاتهم لم تكن رغم ذلك واضحة وموجزة. فنهم المولعون بالنقل قد اعتاض عن قلة المصادر بالأقبال على نهب بعضها دون تمييز. فقد كان من حسن حظ تونس ان وجدت بها منذ قرون نسخة خطية تكاد تكون كاملة من كتاب «الوافي بالوفيات» لخليل بن أيك الصفدي (679 هـ / 1296 — 97 م — 764 هـ / 1392 — 3 م) فاغتنم بعضهم مثل الوزير السراج تلك الفرصة لنقل الكثير من التراجم عن هذا الكتاب، وحشا بذلك قسما من أبواب كتابه مع الأخطاء والالتباس في هذه النقول ومع الاخلال بالتوازن بين فصول كتابه، فطال بعضها كل الطول وبقي غيرها مما لم يستفد من كتاب الصفدي في غاية القصر.

وابتداء من تاريخهم للفتح التركي تعذر على المؤرخين التونسيين الاعتماد على مؤلفات القدماء، فاقصروا على النقل عن أسلافهم الأقرين نقلا يختلف أمانة هنا وهناك، فيذكرون أحيانا مصادرهم ويغفلون أحيانا أخرى عن ذكرها. ويعثر المرء أحيانا على باب من تاريخ معروف غير عنوانه ولم يذكر الكتاب الذي نقل منه فيظن أنه مرجع جديد ثم يظهر التأمل فيه أنه قسم من نص معروف (18).

(18) انظر ما قلناه أعلاه (في الفصل المتعلق بـ«ذيل البشائر») عن كتاب «ذكر فتوح حلق الواد وبلاد تونس الغرب».

وخلاصة القول أن المؤرخين التونسيين في القرون الثلاثة الأخيرة لم يأتوا بالجديد فيما عدا أخبار الأحداث التي شهدوها. فهم ينقلون مع النقص والخلط، عن عدد قليل من الكتب المعروفة. فأقصى ما يختصون بإفادتنا به بعض الأخبار المحلية المتصلة بالمكان الذي نشؤوا به والوسط الذي عاشوا فيه.

2 — أساليب العرض : الترتيب الزمني والعروض المتواصلة

ان غالب المؤرخين التونسيين في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر قد تقيدوا بشكل التواريخ المتداولة بين العرب منذ القرن التاسع الميلادي، بمعنى أنهم يعرضون الأحداث في صورة رواية متواصلة للأخبار نزعت بعد ذلك أكثر فأكثر الى ترتيب تلك الأخبار ترتيباً زمنياً يوزعها في الغالب حسب السنوات (19). وترددوا أحيانا في تقديم الترتيب الزمني على وحدة العرض أو العكس، فلم يجتنبوا الرجوع الى الوراء والتكرار. وكانوا يعتقدون أن لحمة التاريخ في تتابع الحكام فضايقتهم الفترات التي كان الحكم فيها مقسما بين حاكمين كما كان في أوائل الدولة المرادية. وبعد سنوات تغلب البايات المراديون على الدايات، لكن ابن أبي الدينار لم يعرض حتى آخر الدولة المرادية عن ترتيب الأخبار التي يرويها حسب تتابع الدايات. وجرى من أتى بعده من المؤرخين على منواله، فكان من الصعب استخلاص صورة متناسقة من كتبهم لتاريخ المرادين. ومن فضائل ابن أبي الضياف ان كان تأليفه أقرب الى الواقع فروى الأخبار بعد وفاة يوسف داي حسب تواصل البايات المرادين (20). وقبله كان محمد الباجي المسعودي قد اتخذ موقفا وسطا في كتابه «الخلاصة النقية» : فحتى

(19) انظر كتاب سوفاجي وكاهن Sauvaget et Cahen : مدخل الى تاريخ الشرق الاسلامي Introduction à l'histoire de l'Orient musulman ط. ثانية، باريس 1961، ص.32.

(20) انظر «الانحاف»، ج 2، ص.35.. وقد أحل محققو الكتاب — حسب رأينا — بما أراده المؤلف اذ جعلوا أسماء الدايات عناوين على فصول أحدثوها.

سنة 1084 هـ / 1673 — 1674، التي قام فيها جهرا ثالث البايات المراديين مراد الثاني بعزل داي وتعيين آخر، اتبع المسعودي ترتيب الدايات في سرده للأخبار. ومن سنة 1085 هـ اتبع ترتيب البايات، ولكنه أرف ذلك بفصل خاص عن تاريخ الدايات (21) حتى عام تأليف الكتاب. وفي ذلك بعض الاخلال بتسلسل الأحداث.

هكذا يبدو غالب المؤرخين التونسيين في العصر الحديث مترددين اذا ما دعاهم تبين الأحداث الى بذل جهد خاص في تنظيم روايتها. فيصعب عليهم تحوير الشكل الذي ورثوه عن سلفهم والذي يلازمونه في الأبواب التي ينقلونها عنهم وأيضا في التي يضطرون الى تحريرها بأنفسهم لأنها تتعلق بما هو معاصر لهم أو قريب من عصرهم. فيبدؤون عادة بذكر تاريخ تولي الأمير أو الوالي والظروف التي أحاطت به ويتبعون ذلك باستعراض أهم ما حدث في أيامه مرتبا حسب تتابع السنين. وقد تقصر رواية تلك الأحداث أو تطول باختلاف مصادر المؤلف قلة أو كثرة. وينتهي جميع ذلك بذكر موت الأمير أو عزله مشفوعا عادة بوصف أخلاقه. وقد يضاف الى ذلك في بعض الكتب ك«الحلل السندسية» تراجم لعدد من الاعلام موزعة حسب وفياتهم، أو تجمع تلك التراجم في آخر الكلام على دولة أمير لترفع من شأنه، وذلك ما فعله مثلا حسين خوجة في كتابه «ذيل بشائر أهل الايمان». وتلحق تراجم العلماء أحيانا أخرى بذكر بعض الاجراءات الهامة التي اتخذت لفائدة العلم والعلماء، فتكون كالشاهد على نجاعة ذلك الاجراء. وقد تثير هذه الأساليب في القارئ الشعور بعدم تواصل الحديث فيعمد المؤلفون أحيانا الى تلافي ذلك بالتذكير بما سبق وتحرير فصول يجعلونها بين الباب والآخر للربط بينهما. وتعوذ هؤلاء المؤرخين روح النقد فيجمعون الأقوال المختلفة وينقلون النوادر والأساطير ليملئوا بها أبواب كتبهم عندما تنقصهم المادة التاريخية، فأطول المؤلفات ليست دائما أكثرها فائدة.

(21) «الخلاصة النقية»، ط. ثانية، ص. 198 — ص. 108 — 113.

ومما امتاز به عدد من التواريخ المحررة في القرن التاسع عشر على شبيهاها المؤلفات في القرنين السابقين اشتمالها على عروض عامة تختلف في منحائها عمّا اعتاده المؤرخون من تصور التاريخ في شكل أخبار مجموعة أو أحداث موزعة حسب تواريخ وقوعها. فهذه العروض تصل بعض الأحداث بأخرى تفصلها عنها أعوام وتتطلب مجهودا للتنسيق لم يكن من قبل متداولاً. وكانت تحتل من المؤلفات أماكن متميزة، وقد وصفنا منها العروض التي وردت في كتاب «الاتحاف» لابن أبي الضياف والتي بين فيها هذا المؤلف انهيار السكة والاقتصاد التونسيين وشرح بها اضطرار الصادق باي الى سياسة مالية غير متبصرة. وكان الحديث عن ارسال خير الدين الى اسطنبول في نوفمبر 1864 لاستصدار فرمان سلطاني يضبط علاقات تونس بالباب العالي مناسبة اغتنمها ابن أبي الضياف لبطلة استعرض فيها تاريخ تلك العلاقات منذ الفتح التركي (22) وفي نفس الكتاب عروض أخرى أدرجت في مقدمته كحجج على صحة الآراء التي دافع عنها مؤلفه فيها. ومن ذلك صفحات تصف نظام القضاء أيام البايات ودورهم في الحكم بين الناس. وهذه البسطات تمد الباحث بمعلومات مجموعة ومرتبّة عن عدد من المواضيع التي تهمه. وعليه أن يكملها بما توحيه أخبار أخرى موزعة في أجزاء التاريخ أو في باب التراجم الذي ختم به الكتاب. وعليه أيضاً أن يقارن بين هذه وتلك لاشتمالها على بعض التباين في عرض الأمور.

وقبل ابن أبي الضياف لجأ حمودة بن عبد العزيز في «الكتاب الباشي» الى هذه الطريقة التي تجمع في صفحات قليلة أحداثاً تختلف تواريخها اختلافاً كبيراً في الزمن. ثم أصبحت هذه الطريقة مألوفة في الكتب التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي كانت ترمي الى تصوير أحوال البلاد في ذلك العصر والى البحث عن أسبابها أكثر مما ترمي الى سرد الأحداث حسب تتابع السنين. وكان ذلك مثلاً غرض محمد بيرم الخامس في الفصول

(22) «الاتحاف»، ج 6، ص 13.

التي خصصها في «صفوة الاعتبار» لتاريخ تونس الحديث (23). وأصبحت تلك الطريقة مقصودة عمدا، فيسط المؤلف آراءه ثم يأتي بالأحداث مفصلة كشواهد على صحة موقفه.

3 — اللغة والأسلوب :

تعرض ليفي بروفنصال Lévi-Provençal في كلامه عن المؤرخين المغاربة الى مسألة الأسلوب وبين الحدود التي يمكن ضمنها الحديث عن «أسلوب» المؤرخين المتأخرين في عموم المغرب العربي (24). فاختصاص كل فن من فنون الأدب العربي بأسلوب تقليدي واستقرار لغة الكتب جعلها مظاهر التطور قليلة في هذا الميدان. وهذا الحكم العام قد يتطلب بعض التعديل عندما يطبق على المؤرخين التونسيين، وهو ما سنبينه بالتفصيل بعد حين. ولنبدأ قبل ذلك بالإشارة الى أن لغة غالب المؤرخين التونسيين هي العربية الفصحى مع تفاوت بينهم في حدق تلك اللغة ومعرفة مفرداتها وتراكيبها وفي مزجها بالتعابير والتراكيب العامية غير الفصيحة، وذلك التفاوت ناشيء عن مدى ثقافتهم، ألا ما كان من أمر ابن أبي الضياف.

ويجب تمييز اللجوء الى التعابير الدارجة عن صعوبة التصرف في التراكيب الفصيحة. أما الأول فكثيرا ما يمكن تعليقه بغير مستوى المؤلفين من الثقافة. وأما الثانية فهي ناشئة عادة عن ذلك المستوى. ومنها أمثلة متعددة في كتاب «المؤنس» لابن أبي دينار المؤلف في عام 1681 م. وفي الأجزاء الثلاثة الأولى من «الحلل السندسية» للوزير السراج الذي اتمها عام 1725. وهي أقل في «سمط اللآل» لمحمد قويسم وفي «قرة العين» لمحمد سعادة، وهما مؤلفان تعودا التحرير بالفصحى. أما «المشرع الملكي» للصغير بن يوسف، الذي ألف حوالي 1771 م. وكان مؤلفه من غير العلماء، فقد عمت فيه التعابير

(23) «صفوة الاعتبار»، ج 2.

(24) «مؤرخو الأشراف» Les historiens des Chorfa، ص 74.

الدارجة. ومن أقرب الكتب الى سنن الفصاحة «الكتاب الباشي» لحمودة بن عبد العزيز (25) و«الخلاصة النقية» للباقي المسعودي (26) ومؤلفاهما شاعران مجيدان.

ولا نجد غالبا في هذه الكتب السجع ولا الكثير من المحسنات البديعية من جناس وتورية وغيرها مثلما نجد في العديد من تحارير المتأخرين. فهذه المحسنات لا تظهر عادة في التواريخ التونسية إلا في «الخطبة» وفي التراجم، حيث يعمد غالب المؤلفين الى تعابير تقليدية بعيدة عن الدقة. وأوضح مثال لذلك التراجم التي اشتمل عليها كتاب «الحلل السندسية». وبالعكس، كانت التراجم التي ضمنها ابن أبي الضياف آخر جزء من «الاتحاف» بسيطة العبارة ودقيقتها. أما نصوص التراجم الأخرى مثل «مفاتيح النصر» للعياضي في القرن الثامن عشر و«مسامرات الظريف» للسنوسي في القرن التاسع عشر فتحتل موقفا وسطا بين الحرص على التعريف وعلى التدقيق والميل الى المحسنات اللفظية. وأما الكتب أو الفصول والصفحات التي يمكن أن تعتبر مجاميع أدبية مثل قسم من «مفاتيح النصر» وآخر صفحات «الكتاب الباشي» وأكثر «مجمع الدواوين التونسية» لمحمد السنوسي، فالسجع والمحسنات مطلوبة فيها ومتغلبة عليها.

ومهما كان الميل الى نقل كلام السلف، فالمؤرخ مضطر الى البحث عن التعابير الملائمة لواقع تاريخي لا يخلو تماما من الحادث والجديد. وكان على المؤرخين التونسيين في القرن السابع عشر أن يصفوا أحداثا شارك فيها أوفر مشاركة عساكر أتون من الأناضول ومن الولايات الأروبية التابعة للخلافة العثمانية وقرصان متضامنون معهم. فاحتاجوا الى أن يقتبسوا عنهم ألفاظا غير عربية وأخرى عربية حولها الأتراك من معناها الأصلي. وفي طالع تلك الألفاظ ما دلّ منها على الرتب وأصبح له في افريقيا الشمالية معنى خاص، مثل لفظ «الداي»،

(25) الذي ألف في عام 1190 هـ (1776 — 1777 م).

(26) الذي تم في عام 1273 هـ (1856 — 1857 م).

الذي كان في الأصل لا يدل على أكثر من الاحترام، ولفظ «الباي» وكان دالا أول الأمر على رتبة من الرتب العسكرية والمدنية. وكذلك كانت للـ«قرصنة» لغتها الخاصة، وقد نشأت في موانئ البحر الأبيض المتوسط لغة دارجة هي خليط من لغات الأمم العائشة على ضفافه (27).

ونجد في «المؤنس» (28) العديد من هذه الألفاظ الدخيلة بجانب أخرى عربية أصبح لها في الاستعمال التونسي معنى خاص مثل لفظ «السانية» الدال على الضيعة التي تسقى بماء بئر يستخرج بسانية. وفي نفس الكتاب تعابير تونسية ألفاظها عربية معروفة لكن غير التونسي لا يفهمها إلا بعد التفكير والتأمل. والألفاظ التركية أو المستمدة من لغات البحر الأبيض المتوسط والتعابير الدارجة التونسية تعترضنا أيضا في الكتب المؤلفة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فهي موجودة بكثرة في «الحلل السندسية» للوزير السراج. أما «المشرع الملكي» فقد حرره مؤلفه الصغير بن يوسف بلغة بعيدة كل البعد عن الفصحى. وإذا ما انتقلنا إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وجدنا في «اتحاف أهل الزمان» لابن أبي الضياف أحسن النماذج للتعابير التي اعتادها المثقفون التونسيون في ذلك العصر (29) : وهي تعابير تمزج التراكيب الفصيحة بأخرى مستمدة من الدارجة التونسية محاذية بذلك الواقع الذي حرص المؤلف على تمثيله.

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يحتج مؤلفو التواريخ وكتب التراجم إلى التعبير عن آراء تختلف عن التي سبقهم إليها سلفهم، فعمدوا إلى الألفاظ والتراكيب المطروقة في الكتب التي كانت بين أيديهم وفي الوسط الذي عاشوا فيه. أما النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد دعاهم إلى التعامل مع أساليب جديدة من التفكير. وكيفما كان تقبلهم لتلك الأساليب اضطروا إلى

(27) انظر «مؤرخو الأشراف» Les historiens des Chorfa، ص. 81.

(28) ص. 189 : «غاليطة»، «زندالة».

(29) قد ألقنا بتحقيقنا للباب السادس من «الاتحاف» فهربا للألفاظ الدالة.

البحث عن ألفاظ وعن تراكيب موافقة لمعان لم يألفها أجدادهم. وقد أشرنا فيما سبق الى صعوبات من هذا القبيل اعترضت الصحافة الحديثة في طور نشأتها. وحاول المؤرخون — وقد شارك الكثير منهم أيضا في تحرير الصحف — أن يدللوا هذه الصعوبات بوسائل وصفناها فيما سبق وذكرنا أمثلة منها، فاستعملوا ألفاظا كانت فيما مضى ذات مدلول عاطفي كبير وأطلقوها على معاني مختلفة بعض الاختلاف عن معانيها الأولى. وقد لاحظنا في دراستنا لآراء المؤرخين، ترددهم في اختيار التعابير، وكثيرا ما كان ذلك دالاً على ترددهم في تقبل المعاني الجديدة. والأمثلة التي ذكرناها في تلك الدراسة تكفيها مؤونة الإطالة هنا في هذا الغرض.

وقد اعترضت المؤلفين أيضا في وصفهم للمظاهر المادية من الحضارة الغربية مشاكل متصلة باللغة وبالأسلوب. فقد بدا التكلف مثلا على أسلوب ابن أبي الضياف في وصفه للمسرح وللحفلة المسرحية التي أقيمت بباريس على شرف أحمد باي عند زيارته إياها (30). أما «أقوم المسالك» لخير الدين و«صفوة الاعتبار» لمحمد بيرم الخامس و«الاستطلاعات الباريزية» لمحمد السنوسي فليست من الكتب المتفوقة بأسلوبها، بل تعاب فيها التعابير أحيانا بالتكلف.

هكذا كانت المؤلفات التاريخية التي درسناها — أكثر من فنون الأدب الأخرى التي غلبت عليها الصناعة — دالة على بعض التطور وعاكسة لهموم الناس ولعنائهم في جميع الميادين، حتى ميدان اللغة.

(30) «الاتحاف»، ج 4، ص. 102.

خاتمة الكتاب

صرحنا في بداية هذه الدراسة أننا لا نطمح في الاحاطة بجميع ما يمكن أن يقال. وجدير بنا — وقد بلغنا خاتمتها — ان نلاحظ أنها طالت أكثر مما كنا نتوقع.

ومع ذلك لم تكن المؤلفات التاريخية التونسية في القرون الثلاثة الأخيرة كثيرة العدد ولم يتصف أغلبها بالسعة والشمول. بل منها كتب لا تنتسب إلا بقسم منها الى التاريخ وأخرى اقتصرت على جمع فصول منقولة عن مؤلفات تقدمتها، وغالب ما يسترعي اهتمام المؤرخ فيها الأبواب التي لا يمكن فيها النقل عن السلف. وبذلك كانت النصوص الجديدة بالدراسة قليلة العدد وتطلبت دراستها النقد الصارم الذي حاولنا ضبط مقتضياته في وصفنا لكل أثر من الآثار التي ذكرناها. ففيما يتعلق بأبرز مؤرخ في الفترة التي اعتنينا بها، أي ابن أبي الضياف — وهو الوحيد الذي تجدر تسميته بالمؤرخ — ف«اتحافه»، الذي طبع أخيرا وصار في متناول الجمهور، يحتاج الى نظر نقدي يستفيد منه المؤرخ كما يستفيد منه اللغوي وعالم الاجتماع. وقد بينا — بشواهد لم تتجاوز ما تسمح به دراستنا البيبلوغرافية — أن القارئ يخطيء ان هو اعتقد أن هذا المؤلف لم يتردد في أحكامه ولم تتغير مواقفه البتة. ومن البديهي أن نعتبر أن روايته للأحداث وحكمه عليها يجب أن يقابلا بما تفيدنا به مصادر أخرى من

وثائق رسمية ومن مراسلات القناصل ومن كتب الرحالة الأروبيين. وجميعها متوفر في القرن التاسع عشر أكثر من توفره في القرون الأخرى. وقد تصرفنا كثرة الأخبار التي يمدنا بها «الاتحاف» وجودتها عن الاهتمام بمؤلفات تاريخية معاصرة له لا تساويه بما تحويه من مادة اخبارية. وابن أبي الضياف نفسه يدعونا الى اهمال كتاب معاصره المفتي محمد بن سلامة لصعوبة اقتنائه. وقد بينا أن هذا الكتاب فيه معلومات لا توجد في غيره ويتضمن آراء يمكن أن تقابل بمواقف ابن أبي الضياف فتظهر مخالفة لها.

وقد بدا لنا أيضا أن أحسن المؤلفات ليست وحدها الجديرة بعنايتنا وإن قيمتها لا تبرز إلا بمقارنتها بأخرى عاصرتها وبقيت مغمورة، فالثانية متممة للأولى، لأن ما شمله جميعها من أخبار لا تظهر قيمته إلا إذا وضع بعضه بجانب البعض في شبه فسيفساء، وألا إذا روعيت المقاصد المختلفة للمؤلفين من مدح أو وعظ أو تعنيف خصم. لذلك تساوى اهتمامنا بتحليل جميع المؤلفات التي اطلعنا عليها. ففي القسم الأوسط من دراستنا — وهو قسم التعريف بالمؤلفين وبالمؤلفات رغم السهو الذي يمكن أن يطرق مثل هذه الأبحاث — وجدنا من الفوائد أكثر مما كنا نتتظر. ولا يقتصر كلامنا هذا على الإشارة الى اكتشافنا من جديد للقيمة التاريخية التي تكتسبها كتب لم يقع الاستفادة منها كثيرا حتى الآن مثل «قرة العين» لمحمد سعادة و«الشهب المحرقة» لأحمد برزاز وقسم من مؤلفات محمد السنوسي، ولا الى تنبيهنا الى نواح لم يهتم بها الدارسون كثيرا من مؤلفات معروفة ومدروسة ك«بشائر أهل الايمان» و«ذيله» لحسين خوجة و«الحلل السندسية» للوزير السراج. فبمقارنة النصوص وتفسير بعضها ببعض وبمقابلة المخطوطات المختلفة ببعضها ببعض اهتدينا من جديد الى القيمة الخاصة لبعض المصادر. ولنكتف على سبيل المثال بذكر المتعة التي وجدناها في مطالعة النص الأصلي ل«المشرع الملكي» الذي اعتاد الباحثون خطأ الاعراض عنه والاكتفاء بترجمته الفرنسية.

والقسم الأوسط من دراستنا — وهو قسم دراسة المؤلفات والمؤلفين — قد أحطنا من جهة بأبواب تصف الجو الثقافي الذي عاش فيه المؤرخون ومن جهة

أخرى بفصول لخصت خصائص التأليف التاريخية التي ظهرت بتونس في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر. ذلك لأننا لم يسبقنا أحد الى وصف الثقافة التونسية في هذه القرون الثلاثة المذكورة، فتعذر علينا أن نعتبر أن القارىء قد اطلع على المؤثرات التي تعلق مواقف المؤرخين وتفسرها. وقد اعتمدنا في وصفنا للثقافة التونسية على معلومات مستمدة من التواريخ وكتب التراجم التي ألفت في ذلك العصر، فكان ذلك الوصف ذاته شاهدا على قيمة تلك المؤلفات الوثائقية.

ودرستنا لتاريخ ابن أبي الضياف ولتواريخ أخرى قد دلت على أن المؤلفات التاريخية التونسية التي حررت في القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر لا يمكن أن تعرف قيمتها إلا اذا وضعت في اطارها من الآراء التي انتشرت في الوسط الذي ظهرت فيه، وهذا اتجاه فرضته علينا المادة التي درسناها، وقد بدا لنا من أول وهلة أحسن الطرق لتحديد الميدان الذي نريد درسه ولانارته. واذا ما اكتفينا بضبط القيمة الوثائقية للمؤلفات التي ندرسها فالبحت عن ثقافة العصر الذي عاش فيه مؤلفوها وعن المواقف العامة التي تتصل بتلك الثقافة يبرز الحدود التي يقف عندها أولئك الرجال ولا يتجاوزها ما يكتبون. واذا ما كان الراغب في معرفة المجتمع التونسي في ذلك العصر معرفة مداخلة لا يمكن له أن يستغني عن شهادة أولئك المؤرخين فدارس العلاقات الخارجية لدايات تونس وبياناتها لا يحسن به أن يقتصر على تلك الشهادة، لأن جهل المؤرخين التونسيين في تلك القرون بأحوال غير وطنهم من البلدان كاد أن يكون تاما.

والطريقة التي اتبعناها في هذه الدراسة والتي وصفناها فيما سبق مكتنتا في النهاية من جعل هذا العمل ذا معنى، ولو اتجهنا اتجاهها آخر لأمكن أن ينقلب عملنا الى استعراض جاف لأسماء المؤلفين ولعناوين الكتب.

ومؤلفات المؤرخين التونسيين في القرون السابع عشر والثامن عشر واند عشر تطلعننا بمحتواها وآراء مؤلفيها وبأساليبهم ولغتهم على مدى الانهيار الذي أصاب في آخر القرن السادس عشر البلاد وبنيتها السياسية والاجتماعية ونشاطها الاقتصادي والفكري وقيمها الثقافية، وتطلعننا أيضا بصورة أكثر دقة مما يظن

غالب الناس على المجهود الذي بذل طيلة ثلاثة قرون لبناء توازن جديد ولتلافي التقهقر.

وهو مجهود لم يخفق دائما رغم الاضطرابات السياسية والمصاعب المختلفة. لكن نجاحه النسبي لم يمكن تونس — عندما فرضت عليها ظروف القرن التاسع عشر أن تفتح لتأثير الغرب — من أن تقابل ذلك التأثير بقوة الدفاع التي لا تملكها إلا المجتمعات المتجددة. ولذلك ظهر عليها في ذلك القرن التردد والتمنع والتباس الأمور مع أطوار غريبة من التسيب والاستسلام.

ان دراستنا بأقسامها الثلاثة — التي قد يعتبرها بعضهم متفاوتة الأهمية — تفضي بنا الى استنتاج ما يلي : فهذه الفترة من تاريخ بلادنا، التي درسناها من منطلق التأليف التاريخية والتي لم تكن أنصع فترات تاريخنا — شملت من المجهودات والضعف والتحويلات أكثر مما كنا ننتظر. وكتب التاريخ والتراجم التي خلفتها تلك القرون تحتل، رغم ضعف بعض أقسامها، منزلة ممتازة بين مؤلفات تلك العصور، وهي أدل من غيرها على الوسط الانساني الذي برزت فيه.

المصادر والمراجع

1 -

المصادر والمراجع العربية

- (•) ابن ابي دينار القيرواني :
المؤنس في اخبار افريقية : س - ط. ثانية، تونس، عام 1350 هـ.
- (•) ابن ابي دينار القيرواني :
هداية المتعلم في آداب التعلم - مخطوطة عدد 14.700 من المكتبة
الاحمدية بالجامع الاعظم (حولت الى المكتبة الوطنية بتونس).
- (•) ابن أبي الضياف (أحمد) :
الاجوية الاروباوية - مخطوط من مكتبة آل عاشور بتونس، نشره المنصف
الشنوفي بعنوان : رسالة احمد بن أبي الضياف في المرأة، في حويلات الجامعة
التونسية ج 5 (1968 م)، ص.19.
- (•) ابن أبي الضياف (أحمد) :
اتحاف أهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمان - ط. كتابة الدولة للشؤون
الثقافية تونس، 8 أجزاء (1963 - 1965).
- (•) ابن حميدة (محسن) :
الباجي المسعودي، تونس عام 1962.
- (•) ابن خلدون (عبد الرحمن) :
المقدمة - الجزء الأول من تاريخ العلامة ابن خلدون، ط. بيروت، عام 1956

•م

- (•) ابن الخوجة (محمد) :
تاريخ معالم التوحيد في القديم وفي الجديد — تونس، 1358 / 1939.
- (•) ابن الخوجة (محمد) :
القضاء الشرعي، مقال في المجلة الزيتونية، ج 3، عدد 6 (ربيع الأول
1348 / جويلية 1939)، ص 248. وعدد 7 و 8 (جمادى الأولى والثانية
1358 / جويلية 1939) ص.326.
- (•) ابن الخوجة (محمد) :
كيف دخل الزي الأراوي في العادات التونسية، مقال في المجلة الزيتونية، ج
2، عدد 4 (ذو القعدة 1356 / جانفي 1938)، ص.172.
- (•) ابن الخوجة (محمد) :
متى كان ظهور الطباعة بالأحرف العربية في تونس، مقال في المجلة الزيتونية،
ج 5 عدد 4 (محرم 1360 / فيفري 1941) ص.144.
- (•) ابن الخوجة (محمد الحبيب) :
الورغي، تونس 1961.
- (•) ابن عاشور (محمد الطاهر) :
مصير الأندلسيين، مقال نشر في نشرة الجمعية الخلدونية، تونس عام 1930
م، ص.22 — 26.
- (•) ابن عاشور (محمد الفاضل) :
أركان النهضة الأدبية بتونس، ط. أولى، تونس، بلا تاريخ.
- (•) ابن عاشور (محمد الفاضل) :
الحركة الأدبية في تونس، القاهرة، عام 1955 م.
- (•) ابن عبد الرفيق (محمد) :
الانوار النبوية في آباء خير البرية، مخطوط بالمكتبة الوطنية بالرباط.
- (•) ابن عبد العزيز (حمودة) :
الكتاب الباشي، مخطوط عدد 77 ش في المكتبة الوطنية بتونس.
- (•) أبو تمام
الديوان (بشرح التبريزي) ط. دار المعارف في مجلدين، القاهرة، من غير تاريخ
(1951 م).
- (•) أبو راس الجريبي (محمد) :
مؤنس الأحبة في اخبار جربة، تحقيق محمد المرزوقي، تونس 1960.

- (•) الاتحاف
- انظر ابن ابي الضياف.
- (•) اركان
- انظر : ابن عاشور.
- (•) الاستطلاعات
- انظر : السنوسي
- (•) أقوم المسالك
- انظر : خير الدين.
- (•) الباشي (الكتاب) :
- انظر : ابن عبد العزيز (حمودة).
- (•) برناز (أحمد) :
- الشهب المحرقة لمن ادعى الاجتهاد لولا انقطاعه من اهل المخرقة، مخطوط
بالمكتبة الوطنية بتونس (كان من قبل بالمكتبة الصادقية بالجامع الاعظم، تحت
عدد 2764).
- (•) البشائر :
- انظر حسين خوجة.
- (•) بيرم الاول (محمد بن حسين بيرم) :
- رسالة في السياسة الشرعية، مخطوط المكتبة الوطنية بتونس.
- (•) بيرم الثاني :
- التعريف بأجداد البييرمين، من مجموع مخطوط بمكتبة محمد بن الخوجة
(تونس).
- (•) بيرم الثاني :
- شرح المنظومة في من ولي الفتوى على مذهب الامام النعمان بتونس، من
مجموع مخطوط بالمكتبة الوطنية (تونس).
- (•) بيرم الثاني (محمد بن محمد بن حسين بيرم) :
- عقد الدرر والمرجان في سلاطين آل عثمان، مخطوط بمكتبة محمد بن
الخوجة في تونس.
- (•) بيرم الرابع (محمد بن محمد حفيد بيرم الثاني) :
- التراجم المهمة للخطباء والائمة، مخطوط متور بمكتبة محمد بن الخوجة.

- (•) بيرم الخامس (محمد بن مصطفى بيرم) :
صفحة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، ط. أولى بالمطبعة الاعلامية، الاجزاء
الثلاثة الاولى، عام 1302 هـ (1884 م — 85 م) والجزء الرابع عام 1303 هـ
(1885 — 86 م) والجزء الخامس بمطبعة المقتطف عام 1311 هـ (1893 —
1894 م).
- (•) التجاني (عبد الله) :
رحلة التجاني، ط. أولى، تونس 1378 هـ / 1958 م.
- (•) التركي (عبد المجيد) :
وثائق عن الهجرة الاندلسية الى تونس، في حوليات الجامعة التونسية، ج 4،
(1967 م).
- (•) تكميل :
انظر عيسى الكنانى
- (•) التمرغوتي :
النفحة المسكية في السفارة التركية، ترجمها دي كستر H. de Castries
بعنوان : Le soufflé embaumé ou relation d'une ambassade en Tunisie
باريس 1929.
- (•) المجلس المؤنس
مخطوط مجهول المؤلف (مكتبة الشيخ محمد الشاذلي النيفر بتونس).
- (•) الجودي (محمد) :
مورد الظمآن في ذكر المتأخرين من فضلاء القيروان، مخطوط في جزئين في
بعض المكتبات الخاصة.
- (•) حاجي (خليفة) :
كشف الظنون، ط. اسطنبول، 1943، في جزئين.
- (•) حسين خوجة :
بشائر اهل الايمان بفتوحات آل عثمان، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس
(كان من قبل بالمكتبة الصادقية بالجامع الاعظم، مخطوط عدد 359).
- (•) حسين خوجة :
الذيل لكتاب بشائر اهل الايمان بفتوحات آل عثمان، ط. تونس، عام 1326
هـ / 1908 م.

- (•) الحلل :
- انظر : الوزير
- (•) خير الدين.
- اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك، ط. اولي، تونس 1284 هـ / 1867 م.
- (•) الدردوري (عبد القادر) :
- محمود قابادو شاعر مقطوع عن أمته، مقال بجريدة العمل بتاريخ 21 جوان 1968.
- (•) خلاصة
- انظر : المسعودي.
- (•) خلاصة الأثر
- انظر : المحيي
- (•) الذيل (أو ذيل البشائر) :
- انظر : حسين خوجة
- (•) الرحلة الحجازية :
- انظر : السنوسي.
- (•) زكرياء (محسن) :
- سلافة العناصر بمفاخر الملك الناصر، تونس، عام 1913.
- (•) زيادة (نقولا) :
- تونس في عهد الحماية من 1881 الى 1934، القاهرة عام 1963.
- (•) سعادة (محمد) :
- قرة العين بنشر فضائل الملك حسين وقمع ذي المين، مخطوط بالمكتبة الوطنية (تونس) نقل من الخزانة الاحمدية بالجامع الاعظم.
- (•) سمط :
- انظر قويسم
- (•) السنوسي (محمد) :
- الاستطلاعات الباريسية في معرض سنة 1889، المطبعة الرسمية، تونس سنة 1891 / 1310.

(•) السنوسي (محمد) :

الرحلة الحجازية، مخطوط المكتبة الخلدونية نقل الى المكتبة الوطنية بتونس،
(عدد 3346 في ثلاثة أجزاء).

(•) السنوسي (محمد) :

مجمع الدواوين التونسية : مخطوط في ثلاثة اجزاء بالمكتبة الخلدونية، نقل
الى المكتبة الوطنية بتونس.

(•) السنوسي (محمد) :

مسامرات الطريف بحسن التعريف : (أ) الجزء الأول طبع ط. اولي بتونس سنة
1298 / 1880 — 1881 م. ط. ثانية بتحقيق للشيخ محمد الشاذلي التيفر،
تونس 1983 م. (ب) القسم الثاني مخطوط من مخطوطات ح. ح. عبد الوهاب
(المكتبة الوطنية بتونس .ج) مخطوط أوفى في مكتبة الشيخ محمد الشاذلي
التيفر.

(•) سيالة (ابراهيم) :

مباسم الازهار ودوحة الافكار، مخطوط مبتور عدد 260 مش بالمكتبة الوطنية
(تونس).

(•) السنوسي (محمد) :

النبذة التاريخية في منشأ ووزارة مصطفى بن اسماعيل، نسبها مؤلفها الى
علالة بالزاي مخطوط بمكتبة المرحوم الشيخ عبد العزيز جعيط.

(•) الشجرة :

انظر : مخلوف.

(•) الشرح :

انظر : بيرم الثاني.

(•) الشنوفي (المنصف) :

مصادر عن رحلتي محمد عبده الى تونس في حوليات الجامعة التونسية، ج 3
(1966 م) ص.85.

(•) الشنوفي (المنصف) :

رسالة احمد ابن ابي الضياف في المرأة، في حوليات الجامعة التونسية، ج 5
(1968 م) ص.49 — 118.

(•) شهب :

انظر : برناز.

- (٥) الشيال (جمال الدين) :
 — رفاة الطهطاوي، القاهرة، بلا تاريخ.
- (٥) الصغير بن يوسف (محمد) :
 — تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، القاهرة، 1951 م.
- (٥) المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس،
 كان من قبل بالجامع الاعظم، تحت عدد 3536.
- (٥) الصفدي (خليل ابن ايك) :
 الوافي بالوفيات، ط. ريتز Ritter ج 1، اسطنبول، 1931 م.
- (٥) الصفوة :
 انظر : بيرم الخامس.
- (٥) طرازوي (فيليب دي) :
 تاريخ الصحافة العربية، 4 أجزاء، بيروت، 1913 — 1933.
- (٥) الطهطاوي (رفاعة رافع) :
 تخليص الابرز الى تلخيص باريز، ط. اولي، بولاق، 1265 / 1849.
- (٥) الطواحيني (خليل) :
 كنش الطواحيني، مخطوط محفوظ بالمكتبة الوطنية (تونس).
- (٥) عبد الوهاب (حسن حسني) :
 خلاصة تاريخ تونس، ط. تونس 1336 هـ.
- (٥) عبد الوهاب (حسن حسني) :
 شهيرات التونسيات، ط. اولي، تونس 1917 م.، ط. ثانية، تونس 1966.
- (٥) عبد الوهاب (حسن حسني) :
 مجمل تاريخ الادب التونسي من فجر الفتح العربي لافريقية الى العصر الحاضر،
 تونس 1968 م.
- (٥) عبد الوهاب (حسن حسني) :
 المنتخب المدرسي من الادب التونسي، تونس 1944، وقد طبع طبعه اولي
 بعنوان : المنتخبات التونسية، تونس، 1336 هـ / 1917 — 1918 م.
- (٥) عبد الوهاب (حسن حسني) :
 ورقات عن الحضارة العربية بافريقية التونسية، 3 أجزاء، تونس ابتداء من 1965 م.

- (•) العنابي (الطيب) :
وثائق تونسية، في حوليات الجامعة التونسية، ج 4، 1967 م. ص. 153 — 159.
- (•) عنوان او عنوان الأريب :
انظر : النيفر.
- (•) علالة بالزاي (أو ابن الزاي) :
انظر : النبذة.
- (•) العياضي (محمد المختار بن محمد) :
مفتاح النصر في علماء العصر، مخطوط عدد 682 مش، بالمكتبة الوطنية بتونس.
- (•) عيسى الكتاني القيرواني (محمد بن صالح) :
تكميل الصلحاء والاعيان لمعالم الايمان في أولياء القيروان، مخطوط عدد 452 في مدرسة اللغات الشرقية الحية بباريس.
- (•) قابادو (محمود) :
ديوان قابادو، ط. أولى في جزئين، تونس بلا تاريخ، (1295 • / 1878 م).
- (•) قويسم (محمد) :
سمط اللآل في تعريف ما (كذا) بالشفاء من الرجال، مخطوط مبتور في 5 أجزاء بالمكتبة الوطنية بتونس (نقل من المكتبة الصادقية بالجامع الاعظم حيث كان تحت اعداد 963 الى 967) ومخطوط آخر منقوص أيضا بالمكتبة الوطنية بالرباط (الخزانة الكتانية).
- (•) الكتاني (عبد الحي) :
فهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات، جزاءن، القاهرة، ج 1 عام 1346 هـ / 1927 م — 1928 م و ج 2، عام 1347 هـ / 1928 — 1929 م.
- (•) كشف الظنون :
انظر : حاجي خليفة.
- (•) الكعاك (عثمان) :
محاضرات في مراكز الثقافة في المغرب من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر. القاهرة 1957.

- (٥) الكنانى :
انظر عيسى الكنانى.
- (٥) لازغلي (حسن) :
الزئمة الخيرية، رزنامة صدرت بتونس من 1293 هـ / 1876 م الى 1318 هـ / 1900 م.
- (٥) المؤنس :
انظر : ابن ابي دينار.
- (٥) المحيى (محمد) :
خلاصة الاثر في اعيان القرن الحادى عشر، ط. القاهرة، 4 أجزاء، 1284 / 1867 — 1868 م.
- (٥) محفوظ (محمد) :
قابادو وثورة ابن غدام، في الفكر، السنة التاسعة، عدد 9 جوان 1964، ص.32.
- (٥) مخلوف (محمد بن محمد) :
شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط. القاهرة 1340 هـ / 1930 — 1931 م.
- (٥) المريناش (ابراهيم بن احمد) :
كتاب العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس عدد 140.
- (٥) مزالي (محمد صالح) :
بعثة خير الدين الى الامتانة، في المجلة الزيتونية، ج 3، العدد 7 و8، ص.329 — 341.
- (٥) المسعودى (محمد الباجي) :
الخلاصة النقية في امراء افريقية، ط. اولى بتونس (المطبعة الرسمية) 1283 هـ / 1866 — 1867 م، ط. ثانية بتونس (مطبعة بيكار) 1323 هـ / 1905 — 1906 م. وقد ألحق بهذه الطبعة الثانية ملخص من الراءد التونسي بعنوان : عقد الفرائد في تذييل الخلاصة وفوائد الراءد.
- (٥) مفاتيح النصر :
انظر العياضى.

- (•) مجمع الدواوين :
انظر السنوسي
- (•) مورد الظمان :
انظر : الجودي
- (•) مقديش (محمود) :
نزهة الانظار في عجائب التواريخ والاحبار، طبعة حجرية بتونس عام 1321 هـ / 1903 — 1904 م. في جزئين.
- (•) المقري :
ازهار الرياض، 3 أجزاء، القاهرة، 1358 — 1361 هـ / 1939 — 1942 م.
- (•) مراكز :
انظر الكعاك.
- (•) مشرع :
انظر الصغير بن يوسف.
- (•) المقري :
نفع الطيب من غصن الاندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، ط. ليدن في جزئين، أعوام 1955 — 1961 م.
- (•) المنتخب أو المنتخبات :
انظر عبد الوهاب.
- (•) المناعي (محمد بن محمد) :
كنش المناعي، مخطوط بمكتبة الخلدونية عدد 3282 سابقا.
- (•) المنتصر بن ابي لحية المرابط :
نور الأرماس في مناقب سيدي أبو (كذا) الغيث القشاش، مخطوط بالمكتبة الوطنية (تونس) نقل إليها من المكتبة الاحمدية بجامع الزيتونة (اعداد : 3872 و3873 و3874).
- (•) المقدمة :
انظر : ابن خلدون
- (•) النازلة :
انظر : السنوسي

- (•) النزهة :
انظر مقديش
- (•) نور الأرماش :
انظر : المنتصر.
- (•) النبذة :
نبذة تاريخية في منشأ ووزارة مصطفى بن اسماعيل منسوبة الى علاله بن الزاي
(أو بالزاي)، مخطوط في مكتبة المرحوم الشيخ عبد العزيز جعيط (تونس).
- (•) النيفر محمد :
عنوان الأرب عمّا (كذا) نشأ بالمملكة التونسية من عالم اديب. ط. اولى في
جزئين. تونس 1351 هـ / 1932 - 1933 م.
- (•) النيفر محمد الشاذلي :
محمد الشافعي بن القاضي، في جريدة العمل، بتاريخ 2.9.1968، ص.2.
- (•) الورثاني :
رحلة الورثاني، ط. حجرية، تونس، 3 أجزاء، 1321 هـ.
- (•) الوزير السراج (محمد بن محمد) :
الحلل السندسية في الاخبار التونسية، مخطوط بالخزانة الاحمدية من الجامع
الاعظم (3 أجزاء : اعداد : 6204 و6205 و6206) نقل الى المكتبة الوطنية،
طبع منه جزء بتونس في عام 1287 هـ / 1870 - 1871 م.

- TEMPLE (Major Sir Grenville T.), Excursion in the mediterranean Algiers and Tunis, 2 vol., Londres, 1935.
- TYAN (E.), Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam, 1ere éd. 2 vol., t.I, Paris, 1938, t. II, 1943; 2e éd. Leyde, 1960.
- TYAN (E.), Institutions du droit public musulman, t. I : Le Califat, Paris. 1954, t. II : Sultanat et Califat, Paris 1957.
- ZAWADOWSKI (G.), Index de la presse indigène en Tunisie, dans R.E.I., 1937, Cahier IV, pp. 357 - 35.
- ZAWADOWSKI (G.), Richard Holt, pionnier de la presse tunisienne dans R.T., n°37, 1er tr. 1939, p.127.
- ZMERLI (SADOK), Figures Tunisiennes, les Précurseurs, éd. Bouzlama, Tunis, s.d.

century, Leyde, 1960.

ROUSSEAU (Alphonse), Annales tunisiennes, ou Aperçu historique sur la Régence de Tunis, Alger, 1864.

ROY (Bernard) Deux documents inédits sur l'expédition algérienne de 1628 (1037 hég) contre les Tunisiens, dans R.T., n°122 (mai 1917). p.183.

ROY (Bernard), Extrait du catalogue des manuscrits et des imprimés de la Bibliothèque de la Grande Mosquée de Tunis, Tunis, 1900.

R.T. : Revue Tunisienne, publiée par l'Institut de Carthage à Tunis. de 1894 à 1948.

SACY (Sylvestre de), Notices et extraits des manuscrits de la Bibliothèque du Roi et autres bibliothèques, Paris, imprimerie Royale, 39 vol., 1827 / 1909.

SAGIR B. YUSUF (Muhammad as-), Mechra' El Melki, chronique tunisienne (1705 - 1771) pour servir à l'histoire des quatre premiers beys de la famille Hussainite par Mohammad Saghir Ben Youssef. traduit en français par Victor Serres et Mohammed Lasram, Tunis 1900.

SALADIN (M.), Tunis et Kairouan, Paris, 1903.

SALADIN (M.), Manuel d'Art Musulman, Paris, 1907.

AS-SANUSI, Epanouissement de la fleur ou étude sur l'émancipation de la femme en Islam, traduite par son fils (Muhammad as-SanusI) et son neveu Abdalkader Kebaili, Tunis, 1897.

SEBAG (PAUL), La Goulette et sa forteresse de la fin du XVI^e siècle à nos jours, dans I.B.L.A., 1967 - 1 (n°117), pp. 13 sq.

SEBAG (Paul), La Hara de Tunis, Tunis,-Paris, 1959.

SEBAG (Paul), La Tunisie, 1 vol., Paris, 1951.

SEBAG (Paul), Une ville européenne au XVI^e siècle, dans C.T. n°33 - 34 et 35 (1961).

SERRES (J.), La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet, Paris, 1925.

SLAMA (Bice), L'Insurrection de 1864 en Tunisie, Tunis, 1967.

Supplément : Voir BROCKELMANN.

Studia Islamica (revue), Paris.

- Paris, 1853.
- PERES (H.), *La Littérature arabe par les textes (XIXe-XXe siècles)*. 6e éd.
Alger, 1959.
- PERES (H.), *La Poésie andalouse en arabe classique au XIe siècle*, Paris, 1937.
- P.H.X. (d'Estournelles De Constant), *La politique française en Tunisie, le Protectorat et ses origines (1854 - 1891)*, Paris, 1891.
- PIGNON (JEAN), *Un document inédit sur la Tunisie au XVIIe siècle* 1 vol., Tunis-Paris, 1963, extrait des C.T. (1er, 2e et 3e tr. 1961).
- PIGNON (Jean), *Voir : Initiation à la Tunisie*.
- PIGNON (J.), *La milice des janissaires de Tunis au temps des deys (1590 - 1650)*, dans C.T. n°15, 1956.
- PLANTET (Eugène), *Correspondance des Beys de Tunis et Consuls de France avec la Cour (1577 - 1830)*, Paris, 3 vol., 1893 - 1899.
- POINSSOT (LOUIS), *Quelques édifices du Moyen-Age et des Temps Modernes dans Atlas de Tunisie*, Paris, 1936.
- PUKLER-MUSKAU, *Chroniques, lettres et journal de voyages. Extraits des papiers d'un défunt*, Paris, 1837, 3 t. (traduits de l'allemand).
- RAYMOND (A.) *La France, La Grande Bretagne et le problème de la réforme à Tunis (1855 - 1857)*, dans *Mélanges offerts à Ch. A. Julien*, Paris,, 1964.
- RAYMOND (A.), *Tunisiens et Maghrébins au Caire*, dans C.T., VIIe année, n°26 - 27 (2e et 3e tr. 1959), p.352 sq.
- R.E.I. : *Revue des Etudes Islamiques*, Paris.
- REVAULT (Jacques), *Arts traditionnels en Tunisie*, 1 vol, Paris, 1967.
- REVAULT (J.) *Les arts tunisiens*, dans *Encyclopédie Mensuelle d'outre-Mer*, Tunis, 1953.
- REVAULT (J.), *Palais et demeures de Tunis (XVIe et XVIIe siècles)* 1 vol., Paris, 1967.
- REVAULT (J.), *Résidences d'été à Sidi Bou Saïd*, dans *Cahiers des Arts et Techniques d'Afrique du Nord*, n°6, 1960 - 1961.
- RINN (L.), *Marabouts et Khouans*, Alger, 1885.
- ROSENTHAL (F.), *A History of Muslim Historiography*, Leyde, 1952.
- ROSENTHAL (F.), *The Muslim concept of freedom prior the 19 th*

el-Bey, Tunis-Paris, 1961.

MANTRAN (Robert), Istanbul dans la seconde moitié du XVII^e siècle, Essai d'histoire institutionnelle, économique et sociale, 1 vol., Paris, 1963.

MANTRAN (Robert), La titulature des beys de Tunis au XIX^e siècle d'après les documents d'archives turcs du Dar el-Bey, dans C.T., 1957, n°20, p.3.

MARÇAIS (Georges), L'Architecture musulmane d'Occident, Paris 1954.

MARÇAIS (Georges), Manuel d'art musulman, l'Architecture : Tunisie Algérie - Maroc - Espagne - Sicile, 2 vol. 1 : du IX^e au XIII^e siècle; II : du XIII^e au XIX^e siècle, Paris, 1926 - 1927.

MARÇAIS (Georges), Testour et sa grande mosquée, in R.T., 1942 pp. 147 - 149.

MARÇAIS (Georges), Tunis et Kairouan, Paris, 1937.

MARÇAIS (William) et GUIGA (Abderrahman), Textes arabes de Takrouna, Glossaire, 8 vol. (Imp. Nationale, Centre National de la Recherche Scientifique). Paris, 1958 - 61.

MARTEL (A.), A l'arrière plan des relations franco-maghrébines, Luis Arnold et Joseph Allégro, Consuls du Bey de Tunis à Bône, Tunis-Paris 1967.

MARTY (Paul), Histoire de la mission militaire française en Tunisie, dans R.T., nouvelle série, n°23 - 24 (3^e et 4^e tr. 1935), pp. 318 - 319.

MONCHICOURT (Charles), Essai bibliographique sur les plans imprimés de Tripoli, Djerba et Tunis-Goulette au XVI^e siècle et note sur un plan d'Alger dans R.A. 1925, pp. 385-418.

MONCHICOURT (Charles), Etudes Kairouanaïses, 1 vol, Tunis 1939.

MONCHICOURT (Charles), Relations inédites de Nyssen, Filippi et Calligaris, Paris, 1929.

MZALI (M.S.) et PIGNON (Jean), Documents sur Khéreddine, dans R.T. nouvelle série, n°18 (2^e tr. 1934) pp.177 sq. n°21 (1^{er} tr. 1935) pp.51 sq. n°22 (3^e tr. 1935) pp.209 sq. n°23 et 24 (3^e et 4^e tr. 1935), pp. 289 sq. et n°26 (2^e tr. 1936), pp. 223 sq.

Origines : voir GANIAGE

PAYRE (G.), Les amines en Tunisie, Paris 1940.

PELLISSIER DE REYNAULD (E.), Description de la Régence de Tunis,

Middle East, Londres, 1962.

Initiation à la Tunisie, ouvrage collectif, Paris, 1950.

J.A. : Journal Asiatique, Paris.

JULIEN (CH-A), Colons français et Jeunes Tunisiens (1882 - 1912) dans Revue française d'histoire d'outre-mer, t.LIV, n° 194 à 197, pp.87 - 150.

JULIEN (CH-A.), Histoire de l'Algérie Contemporaine, la conquête et les débuts de la colonisation (1827 - 1871) Paris, 1964.

JULIEN (CH-A.), Histoire de l'Afrique du Nord, t.II (Tunisie, Algérie, Maroc) : De la conquête arabe à 1830, 2e éd. revue et mise à jour par R. Le Tourneau, Paris, 1966

KHEREDDINE (Hayr ad-Din), Réformes nécessaires aux pays musulmans. Essai formant la première partie de l'ouvrage politique et statistique intitulé : La plus sûre direction pour connaître l'état des nations par le général Khéreddine... Paris, imprimerie administrative de Paul Dupont-Saint-Honoré, 45, rue de Grenelle, 1868. 2e éd. avec une introd. et des notes par Magali Morsi, Paris (édi. Sud).

LABAT (J.B.), Mémoires du Chevalier d'Arvieux, Paris, 1725.

LAOUST (H.), le traité de droit public d'Ibn Taimiya, traduction annotée de la syasa sar'iyya, Beyrouth, 1948.

LATHAM (John Derek), Towards a study of Andalusian Immigration and its place in Tunisian History, dans C.T., n°19 - 20, 1957.

LE TOURNEAU (R.) Fès avant le Protectorat, Publication de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, XLV, 1949.

LEVI-PROVENCAL (E.), Les historiens des Chorfa, Essai sur la littérature historique et biographique au Maroc du XVIe au XXe siècle, 1 vol, Paris, 1922.

LEWIS (Bernard), The Emergence of Modern Turkey, Londres 1961.

LEWIS (Bernard) : et Holt (P.M.), Historians of the Middle East, edited by Bernard Lewis and P.M. Holt, Londres, 1962.

MANTRAN (Robert). Documents turcs relatifs à l'armée tunisienne, dans C.T , n°15, 3°tr. 1956, p.361.

MANTRAN (Robert), L'évolution des relations entre la Tunisie et l'empire Ottoman du XVIe au XIXe siècle, dans C.T., 1959, n°26 - 27.

MANTRAN (Robert), Inventaire des documents d'archives turcs du Dar

- GANIAGE (Jean) Les origines du protectorat français en Tunisie (1861 - 1881), Paris, 1959.
- GRANDCHAMP (Pierre), Autour du Consulat de France en Tunisie (1577 - 1881, Paris, 1945).
- GRANDCHAMP (Pierre), Les Beys mouradites (1610 - 1702), dans R.T., 1941, p.233.
- GRANDCHAMP (Pierre), Documents relatifs à la fin de l'occupation espagnole en Tunisie (1569 - 1574), dans R.T., 1914, p.12.
- GRANDCHAMP (Pierre), Documents relatifs à la révolution de 1864 en Tunisie, 2 vol., Tunis, 1935.
- GRANDCHAMP (Pierre), : La France en Tunisie, 10 vol., 1920 - 1933. t. I : La France en Tunisie à la fin du XVI^e siècle (1582 - 1600), Tunis, 1920.
- GRANDCHAMP (Pierre), une mission délicate en Barbarie au XVII^e siècle dans R.T. 1937, p.318.
- GLAIZES (Abbé R.); La France en Tunisie, le Consul le Vacher, dans Revue des questions historiques, 1^{er} juillet 1928, p.5.
- HADJ-SADOK (Muh.), le «mawlid» d'après Ibn 'Ammar dans Mélanges offerts à Louis Massignon, t. II, Damas, 1957, pp. 289 - 291.
- HADJ-SADOK (Muh.), A travers la Berbérie Orientale du XVIII^e siècle avec le voyageur al-Wartilani, dans, R.A., XLV, 1951,
- HANEBERG, Urber die Tunisische Geschichte von Abu Abdallah al-Wezir, dans Gelehrte Anzeigen der bayerischen Academie der Wissenschaften, n°31 - 33 (mars 1859). Haraka : voir IBN ASHUR. Hayr ad-Din voir KHEREDDINE.
- HOUDAS (O.) et BASSET (R.), Mission scientifique en Tunisie, Alger 1882.
- HOURANI (Albert), Arabic thought in the liberal age, London, 1962.
- HUGON, Les instructeurs français dans l'ancienne armée beylicale; dans R.T., 1923, p.152.
- HUGON., Les emblèmes des beys de Tunis, Paris, 1913.
- I.B.L.A., revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes à Tunis.
- IBN ABI DINAR AL-QAYRAWANI, (Al-Mu'nis) Trad. par Pélassier et Rémusat, sous le titre de : Histoire de l'Afrique, 1 volume, Paris, 1845.
- INALEIK (Halil), The rise of Ottoman Historiography, dans Historians of

- Tunisie, dans I.B.L.A. 4° Tr. 1957, pp. 317 - 350.
- DEMEERSEMAN (A.), Au berceau des premières réformes démocratiques, dans I.B.L.A. 1er tr. 1957, pp. 1 - 12.
- DEMEERSEMAN (A.), Catégories sociales en Tunisie au XIXe siècle d'après la chronique d'Ibn Abi-Diaf, dans I.B.L.A., n°117 (1er trim° 1967), p.1 - 12.
- DEMEERSEMAN (A.), La doctrine de Khéreddine en matière de politique intérieure, dans I.B.L.A. 1er tr. 1958, pp. 13 - 29.
- DEMEERSEMAN (A.), Un grand témoin des premières idées modernistes en Tunisie, dans I.B.L.A., 4° tr. 1956, pp. 349 - 373.
- DEMEERSEMAN (A.), Idéal politique de Khéreddine, dans I.B.L.A., 3° tr. 1957, pp. 179 - 215.
- DEMEERSEMAN (A.), Indépendance de la Tunisie et politique extérieure de Khéreddine, dans I.B.L.A. 3° tr. 1958, pp. 229 - 277.
- DENY (Jean), Sommaire des Archives Turques du Caire, Le Caire, 1930.
- DEPONT ET COPPOLANI : Les confréries religieuses musulmanes, Alger, 1897.
- DESPOIS (J.), La Tunisie Orientale, Sahel et Basse Steppe, Paris 1940, 2e ed. Paris 1955.
- DESPOIS (J.), La Tunisie, Paris 1961.
- DOZY, Supplément aux dictionnaires arabes, 2e ed. Leyde-Paris, 2 vol. 1927.
- DREVET (R.) L'armée Tunisienne, Tunis, 1922.
- E.I.1 : Encyclopédie de l'Islam, 1ere éd. 1913 - 1934.
- E.I.2. Encyclopédie de l'Islam, 2e éd. (en cours de publication).
- ENGELHARDT : La Turquie et le Tanzimat, 2 vol. Paris, 1884.
- D'ERLANGER (Baron Rodolphe), La musique arabe, 6 vol. Paris, 1949 - 1950.
- FITOUSSI (E.) et BENAZET (A.), l'Etat Tunisien et le Protectorat français. Histoire et organisation, 2 vol., Paris, 1931.
- FRANK (Dr.) Tunis, description de cette Régence, publié par J.J. Marcel dans l'Univers pittoresque, Paris, 1850, pp. 1 - 28.
- G.A.L. : Voir BROCKELMANN.
- al-Galis al-mu'nis : voir Anonyme.

1 vol., Paris, s.d.

BLACHERE (Régis), Sur un poète et chroniqueur tunisien de la fin du XIXe siècle, al-Bâgî al-Mas'ûdi, dans Mélanges offerts à Ch.-A. Julien, Paris, 1964.

BOURGADE (F.), La Clef du Coran, Paris, 1852.

BOURGADE (F.), Passage du Coran à l'Évangile, Paris, 1855.

BOURGADE (F.), Les soirées de Carthage, ou Dialogues entre un prêtre catholique, un muphti et un cadî, Paris, 1847.

BOYER (P.), L'évolution de l'Algérie médiane de 1830 à 1956, Paris 1960.

BRAUDEL (F.), Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577, dans R.A., 1928.

BRAUDEL (F.), La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II, 2e éd. 2 vol. Paris, 1966.

BROCKELMANN (Carl), Geschichte der Arabischen Litteratur, 2 vol., in-8°, Weimar, 1898, Berlin, 1902, Supplement band I, Leyden, in-8°, 1937; II, Leyde, 1938; III, Leyde, 1942.

BROWN (L.C.), The Surest path, Haward University Press, 1967.

BRUNSCHVIG (Robert), La Berbérie Orientale sous les Hafsides des origines à la fin du XV^e siècle, 2 vol., Paris, t. I. 1940; t. II, 1947.

BRUNSCHVIG (Robert), Un calife hafside méconnu, dans Revue Tunisienne, 1930, pp. 38-48.

BRUNSCHVIG (Robert), Ibn as-Samaa', historien hafside, dans Annales de l'Institut d'Etudes Orientales d'Alger, 1936, pp. 235-265.

BRUNSCHVIG (Robert), Justice religieuse et justice laïque dans la Tunisie des deys et des beys, dans Studia Islamica, XVIII (année 1965), pp. 27 sq.

BRUNSCHVIG (Robert), Quelques remarques historiques sur les médersas de Tunisie, dans Revue Tunisienne, 1931, pp. 261 - 285.

BURTHAUD (L.), Le gardiennage des Souks de Tunis, dans I.B.L.A., 1952, pp. 256 - 269.

C.T. : Les Cahiers de Tunisie, revue de sciences humaines, publiée par l'Institut des Hautes Etudes, puis par l'Université de Tunis, Tunis, à partir de 1953.

DAN (Le P.), Histoire de Barbarie et de ses Corsaires, Paris, 1937.

DEMEERSEMAN (A.) Aspect humain des réformes de Khéreddine en

المصادر والمراجع الاجنبية

ABDULWAHAB (H.H.), Coup d'oeil général sur les apports ethniques étrangers en Tunisie, dans R.T., n°123 (juillet 1917), p.p. 305 sq. et 124 (novembre 1917), p.371 sq.

ABU-LUGHOD (Ibrâhîm), Arab rediscovery of Europe, a study in cultural encounters, Princeton University Press, Princeton, 1963.

A.I.E.O. : Annales de l'Institut d'Etudes Orientales d'Alger.

AMAR (Emile), Prolégomènes à l'étude des historiens arabes par Khalil b.

AIBAK-ES-SAFADI, dans J.A. (mars-août 1911 et mars-avril 1912), publié à part en extrait du Journal Asiatique, 1 vol., in 8°, Paris 1912.

ARNOULET (Dr.), La pénétration intellectuelle française en Tunisie avant le Protectorat, dans R.A., 1954, pp. 161 sq.

Atlas de Tunisie, Paris, 1936, voir : POINSSOT (Louis).

BEN CHENEB (Muhammad), Etude sur les personnages mentionnés dans l'Idjâza du cheikh Abd al-Qâdir el-Fâsî, dans Actes du XIVe congrès des Orientalistes. III, Alger, 1905.

BERCHER (L.), En marge du Pacte Fondamental, dans R.T., 1939 pp. 67-86.

BERQUE (Jacques), Les Arabes d'hier à demain, Paris, 1959.

BERQUE (Jacques), L'Egypte, impérialisme et révolution, Paris, 1967.

BERQUE (Jacques), Al-Yûsî, problèmes de la culture marocaine au XVIIe siècle, Paris - La Haye, 1958.

BILLING (Baronne de), Le Baron de Billing, vie, notes, correspondances,

تنبيه

ان قائمة المصادر والمراجع المذكورة اعلاه تتضمن الكتب والمقالات التي اعتمدنا عليها في دراسة انهيها في عام 1969. الا انه يجدر التنبيه الى ان عددا من التواريخ والمؤلفات التي اطلعنا عليها مخطوطة قد نشرت بعد 1969 في طبعات نذكر منها :

- (1) ابن عبد العزيز (الحاج حمودة) :
الكتاب الباشي. تحقيق محمد ماضور. تونس، الدار التونسية للنشر.
1970.
- (2) الكنانى القيروانى (محمد بن صالح عيسى) :
تكميل الصلحاء والاعيان لمعالم الايمان في أولياء القيروان. تحقيق
وتعليق محمد العناني — تونس، المكتبة العتيقة، 1970.
- (3) الوزير السراج (محمد الاندلسي) :
الحلل السندسية في الاخبار التونسية. تقديم وتحقيق محمد الحبيب
الهيئة تونس، الدار التونسية للنشر، 1970 (الجزء الاول في اربعة
«اقسام» ودار الكتب الشرقية 1973 (الجزء الثاني في «قسمين»).
- (4) ابن أبي الضياف (أحمد) :
الباب السادس من إتخاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد
الأمان — دولة أحمد باي، تحقيق أحمد عبد السلام. تونس، الجامعة
التونسية، 1971.
- (5) خوجة (حسين) :
ذيل بشائر الايمان بفتوحات آل عثمان. تحقيق وتقديم الطاهر
المعموري. ليبيا، تونس. الدار العربية للكتاب 1975.

- (6) محمد السنوسي :
خلاصة النازلة التونسية تحقيق الشيخ الصادق بسيس. الدار التونسية
للنشر، تونس 1976.
- (7) محمد السنوسي :
نبذة تاريخية في منشأ ووزارة مصطفى بن اسماعيل (المنسوبة الى
علاّلة بالزاي) — نشرها رشاد الامام في مجلة «الابحاث» بيروت (السنة
22 أي 1969، ج 1 و 2 ص.71) ونشرها بعد ذلك في كتاب
مستقل، تحت عنوان : «سيرة مصطفى بن اسماعيل» نشر المعهد
القومي للآثار والفنون. وزارة الشؤون الثقافية. تونس. 1981.
- (8) محمد السنوسي :
الرحلة الحجازية، تحقيق علي الشنوفي، 3 أجزاء، تونس. الشركة
التونسية للتوزيع، 1976 — 1981.
- (9) محمد السنوسي :
مسامرات الظريف بحسن التعريف، تحليل وتحقيق الشيخ محمد
الشاذلي النيفر، الجزء الأول، تونس. دار بوسلامة. 1983.
- (10) محمود مقديش :
نزهة الانظار في عجائب التواريخ والاحبار. تحقيق محمد محفوظ
وعلي الزواري، دار الغرب الاسلامي. بيروت 1988.

325	محمد بيرم الثاني ومؤلفاته التاريخية
337	بيرم الرابع وكتابه «التراجم المهمة»
341	محمد بن سلامة وكتابه «العقد المنضد»
353	محمد الباجي المسعودي و«خلاصته النقية»
363	خير الدين وكتابه «أقوم المسالك»
383	أحمد بن أبي الضياف و«إتحاف أهل الزمان»
439	محمد عيسى الكناني وكتابه «تكميل الصلحاء»
445	محمد بيرم الخامس وكتابه «صفوة الاعتبار»
463	«كنش» أحمد كريم
467	محمد السنوسي ومؤلفاته
513	الكتاب الثالث : نظريات المؤرخين ومناهجهم وأساليبهم
515	الباب السابع : المواقف من التاريخ
515	أ — نظريات المؤرخين
525	ب — واقع التأليف
547	الباب الثامن : شكل المؤلفات وأساليب المؤرخين
547	أ — الفنون التاريخية
		ب — جمع الأخبار وعرضها والتعبير عنها : وسائل ذلك جميعه ومناهجه
565	وأساليه
575	خاتمة الكتاب
579	المصادر والمراجع
579	— العربية
598	— الأجنبية
599	تنبيه
601	الفهرس